

احمول قبل معنى التعمول كالسبل معنى السؤل وانه متى عن حمل السؤل وقوله على كالمه ابحاث وكذا قوله الى
دل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا قدره ومن ترك دساقا وعلى وقوله على بنى عن السالمة روى
الكفالة على ما كرم وقوله عندى راكبا مطلقته للودعه لكه... به الدس يكون كفالة لان قوله عندى حمل
الدو بحمل الدمه لانهما كانه قرب وحسن وذلك بوجدهما معا بعد الاطلاع على سبل الدلالة ادى وسد
فر به الدس حمل على الدمه اى فى معنى لان الدس لا حمله الا الدمه (راما) السؤل من الطالب فهو ان سؤل
قلب أو رصبت أو هو ب او ما يدل على هذا المعنى يترك الكفالة الاصل لا خلوع ار به اقسام اما ان يكون
مطلبا او مندا او وصف او معلقا ب شرط او مضاف الى ربه فان كان مطلبا فلا سؤل حوارة اذا استجمع شرائط
الحوار و هو ما يدكر ان سا الله تعالى عبرانه ان كان الدس على الاصل حالا كات الكفالة حاله وان كان الدس
سلبه موحلا كات الكفالة موحلا لان الكفالة مضمون على الاصل فتدبره المسمون (واما) المند فلا
محو اما ان كان مندا او وصف الباحل او ب وصف الخلول ان كات الكفالة موحلا فان كان الباحل الى ربه
معلوم فان كمل الى سر او سه حارم ان كان الدس على الاصل موحلا الى احل ملة باحل الدس حتى الكسل
انصا وان سعى الكسل اخلا أو ر به من ذلك او اسعى حار لان المطلبه حتى الطالب فله ان سعى على كل واحد
مهما ساخر حقه وان كان الدس عليه حالا حار الباحل الى الاحل المذكور و يكون ذلك ما حيل فى حسمها معانى
ظاهر الروايات وروى ان سباهه عن حمداه يكون ما حيل فى حق الكسل خاصه (وحده) هذا الروايات ان الطالب
حق الكسل بالباحل محض به كذا اذا كفل حالا او مطلقا ثم احرعه بعد الكفالة (وحده) ظاهر الروايات ان
الباحل فى سس العبد حمل الاحل صفة للدس والدس واحد وهو على الاصل مضمون موحلا عليه ضرر خلاف
ما اذا كان بعد عام بعد لان الباحل الماخر عن العبد حرم ماله وقد حص به الكسل فلا سؤل الى الاصل
ولو كان الدس على الاصل موحلا الى سه فكفل به موحلا الى سه او مطلقا ثم مات الاصل قبل عام السه على
الدس فى ماله وهو على الكسل الى احله وكذا الوهاب الكسل دون الاصل حمل الدس فى مال الكسل وهو على
الاصل الى احله لان المسئل للاحل رضى حو احرهما و ان الاخر وان كان الباحل الى ربه يحول فان كان
سه آحال الناس كالخضاد والناس والبرو ونحو فكمل الى هذا الاوقات خارجة عما او عدا الساقى رحمه الله
لا سور (وحده) قوله ان هذا عندى الى احل حيل فلا سؤل كالتس (ولما) ان هذا السس بحاله احسه تحتلها
الكفالة وهذا لان الحماله لا تمنع من حوار العبد لهما بل لا فاسما الى المارعه بالتقدم والناحه ووجهه التقدم
والناحه لانه الى المارعه فى باب الكفالة لانه ساسمخ فى احد العبد مالا ساسمخ فى غير لا مكان اسما الحق
من حبه الاصل بخلاف السع لان الكفالة حوارها العرف والكفالة الى هذا الآحال مضافه ولو كات
الكفالة حاله فاحر الى هذا الاوقات حارها لماد كرم او ان كان لانه سه آحال الناس كحى المطر وهو ب الزح
فالاصل باطل الكفالة صحيحه لان هذا حاله فاحسه فلا سؤل الكفالة فلم يسع الباحل مطلقا و سب
الكفالة عجمه وكذا لو كان على رجل دس فاحله الطالب الى هذا الاوقات حار وان كان من منع ولا يوجب
ذلك فساد السع لان باحل الدس اسداء عله الباحل الكفالة ودالوا بوى السع فكدا هذا هذا اذا كات
الكفالة موحله فاما اذا كات حاله فان شرط الطالب الخلول على الكسل حارسوا كان الدس على الاصل حالا
ار وحل لماد كمان المثاله حتى المكفول به فملك السرف منه البتة حل والباحل ولو كفل حالا ثم احله
الطالب بعد ذلك ساخر حتى الكفل اذا قبل الباحل دور الاصل بخلاف ما اذا كان الباحل العبد لماد كرم
من النوى ولو كان الدس على الاصل حالا فاحره السال الى مد وقوله المطلوب حار الباحل كرم ما حترى حتى
الكفل هذا اذا كات الكفالة مسنده موصف فاما اذا كات معلقه ب شرط فان كان المد كور شرط اسما لظهور

الحق او حوته رسالة الى الا انا احبته وان دل ان استحق الميع وما اكمل لان استحق الميع
 سبب له الحق ركنا اوله ان يدور وما اكمل لان هذه رسالة الى اداء في احبته خوار ان بكر
 مكنو لا عمار بكر من مباديه ون بكر سبب السور الحق لا حوته ولا رسالة الى الا انا احبته لا حوته ان
 ولا احد المظروف صارح اوان حل وبنا الدار ما اكمل لان الكفا فيما معنى اكلنا كما را اصل ان
 لا حوته سبب السور الا سبب الحق به على الظهور والتوسل الى الحق في الحلة فكر ملا سبب لعد وجور لا اسكنا
 حوته انما هو السور من مل هذا السور طرقة ولو لان فته فلان ان سجن فلان اوان سبب
 فلان ان اسبب فلان ما فاعلم لملك حارة لا في الافعال سبب لحوون السماء وانه ان حصل فلان
 سبب ما فاعلم ان حوته ان حوته واي سبب وحده سبب سبب على ان عسب الفاعل لا سبب سبب
 حوته سبب سبب سبب ولو دل من قبل من الناس ارض سبب من الناس ارض سبب من الناس ارض
 من الناس لم يحرك من قبل التعلق السور بل لان السور عنه يحول رحمة الله سبب مع حته الكفا وانه
 سبب لك ما على فلان ان سبب حارة لا سبب طرقة ملا سبب لعد لا فته كسلي التوسل الى ما هو التوسل وكذا فلان
 ان حرج من المنسور ولم يملك فاعلم من مذكا ولو سبب في الكفا بالنس سبب للكنول في رتب منه حارة لا
 هذا ما حل الكفا بالنس الى وف معلوم فصيح كالكفا بالمال وكذا ما راوا ان الكفا بالمال التعلق بالسور
 الناحل والا فته الى الوف سوا لان الكل من معنى الكفا على السوا ولو قال كسب لك مالك على فلان
 حارة على الحق فته على احل سبب را اطله فته على احل سبب ما امسى الى رفته ان حوته سبب ولو
 سبب ذلك سبب ما الكفا بالمال حارة لا يحرك فلان فته على سبب را وا ان حوته سبب كفا فلان احده حارة
 سبب را فته على سبب سبب السور السبب را حارة السور سبب الناحل الى سبب را فته على سبب السور
 حكم لما حل فاحد بالكفا الحارة فته على قول الكسب فاحد معنى سبب السبب الى حارة ما كان
 الناحل بالسور فاحد فته على ذلك على الناحل بالسور لا على الناحل بالسور فاحد فته على
 لا يحتمل التعلق بالسور وظل الارض انه اذا كمل الى قدوم رتبة حارة لا كمل فته على سبب را فته على
 ذكر ما كذا سبب را فته على سبب السبب على انا فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 فالمال لا اكمل لان سبب ما كذا فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 المواد بالنس فكل ذلك حارة (اما الكفا بالنس فلا سبب بها كذا الكفا بالمال لان هذا سبب را فته على
 حق فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 لفته المال را انا لا تراعي الكفا بالنس فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 ما على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 الى ما على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 للكنول لان الكفا بالمال فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 ليس ما فته على الكفا فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 الالب الى ان سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 لا لفته (وحه) قول فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 اسدا لا على الخطر ما الكفا على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على
 الالب المعنى وحه الالب السور مع ما ان السور الى اسدا لا على الخطر ما الكفا على سبب را فته على سبب را فته على
 حته ولسر الى ما فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على سبب را فته على

حار لا يكفل بالنفس مطلقا وعلى الكفاية المال شرط عدم الموافقة بالنفس عند طلب الموافقة وهذا شرط ملائم
 لعدم كراهة اذ اطلب منه المكحول له تسليم النفس فان سلم مكانه يرى لانه ان ماله ان لم يسلم فله المال
 ليجوز الشرط وهو عدم الموافقة بالنفس عند الطلب ولو قال ائسي به عساه او عدو وقال الكفيل انا اسلم به بعدد
 فان لم يأت به في الوقت الذي طلب المكحول له فعله المال لوجود شرط الزم وان احرر المطالبة الى ما ساعد كفاية
 الكفيل فائ به فهو يرى من المال لانه لا حاجة الى اطلب الطلب الاول فلم يسق التسليم واحاط عليه وصار كما به طلب منه
 من الامانة التسليم بعد عدوه وقد وجد يرى من المال ولو كفل للمال وفان وافصل به عدا فائ يرى فواف من المد
 من المال في رواه وروى رايه لا روا (وجه) ان رواه الاخر ان قوله ان وافصل به عدا فائ يرى على الراي
 عن المال بشرط الموافقة بالنفس والراي لا يحمل التمسك بالشرط لان فهم معنى الحمل والتمسك لا يصح بطلبها
 بالشرط (وجه) ان رواه الاول ان هذا النص على الراي بشرط الموافقة بل هو جعل الموافقة غايه للكفاية بالمال
 والشرط قد يدرك حتى الغاية المناسبة بينهما والا اول اسسه ولو شرط في الكفاية بالنفس ان سألته السعي مجلس
 القاضي حار لان هذا شرط متبند وكون التسليم في المضراوق كان سدا على احتصار مجلس القاضي تسليم الى
 القاضي لما يدكر ان سأل الله تعالى ولو شرط ان سألته السعي مضمرا تسع السيد المنصر بالاجماع الا انه لا يصح
 العين عداي حسبه وعدهما صحيح على ما يدكر ان سأل الله تعالى ولو شرط ان يدفعه اليه عدا الامر لا يسد به حتى
 لو دفعه اليه عدا القاضي او عرف الامر وولى عرف دفعه اليه عدا الثاني حار لان الشئ غير مفيد ولو كفل بسسه فان لم
 يواف به فعله ما دفعه الطالب فان ادعى الطالب المالك لم يكن عليه به لا يلزم الكفيل لانه لا يلزم بنفس الدعوى
 سعي هذا صافي الالتزام الى ما ليس سبب للزوم وكذا اذا اقر بالانطوب لان اقراره حجة عليه لا على عرف ولا
 يسد على الكفيل ولو وافق الله عليها او اقرها الكفيل فعله الا ان لا يفي لان الله سبب لظهور الحق وكذا
 اقراره لا ينافي على سبه جميع فواحد به ولو كفل بسفه على انه ان لم يواف به الى سرف فعله ما عليه ما بال الكفيل
 قبل السهر وعليه من بعض السهر فسل ان يدفع وره الكفيل المكفول به الى الطالب والمال لا يلزم للكفيل
 ويصرف الطالب مع العرما اما الزوم المال فلا يلزم الحكم بعد الشرط سبب مضيفا الى السبب السابق وهو عند ماسر
 السبب صحيح ولهذا لو كفل وهو صحيح ثم مر من سبب الكفاية من جميع المال لا من السبب (واما) السرف مع
 العرما فلا يسواء الدين ركذ الوفاء المكفول به سبب ما بال الكفيل لانه اذا مات مدع عن الكفيل عن تسليم
 نفسه فوجد شرط لزوم المال بالسبب السابق هذا اذا كانت الكفاية مع الشرط فاما اذا كانت مضاهية الى
 وفان ضمن ما اذا لم يعل فلان او لم يفس له عليه او ما اذا سفلان او ما اسفل من ماله او ما عساه او
 من ماله من تحت هذه الكفاية لا لها اصل الى سبب الضمان وان لم يكن الضمان باساق الحال والكفاية ان كان
 فهم معنى الحمل فليس كذلك حار ان يحمل الاضاهة ولو قال كفاية ما بال ولا فافهمه على او ما ما بال او الذي
 ما بال بواحد الكفيل جميع ماله ولو قال ان ما بال او اذا ما بال او من ما بال بواحد عن اول المانعة ولا بواحد
 عن ماله من هذا لان كفاية كل لعموم الاعمال وكذا كفاية ما بال الذي للعموم وقد دخلت على المانعة فمقتضى سكرار
 المانعة ولم يوجد من هذه الدلالة في قوله ان ما بال وظاهر وانما عرف وحل أعلم

فصل ٢٠ وأما سائر الكفاية فابواع بعضها يرجع الى الكفيل وبعضها يرجع الى الاصل وبعضها يرجع الى
 المكفول له وبعضها يرجع الى المكفول به فبعضها هو شرط الاسداد ومنها ما هو شرط القاد (اما) الذي يرجع
 الى الكفيل فابواع (منها) العنق ومنها اللوع واهم ما من سائر الاسماء عند السرف ولا يستند كفاية العنق
 والخوف لانهما عند سرف ولا يستند من ليس من اهل الشرع الا ان الالب او الوحي لو اسند ان سأل في شئ التمس وامر
 التمس ان تضمن المال عساه حار ولو امره ان يكفل عساه النفس لم يحل ان ضمان الدين قد يلزمه من غير شرط فالشرط

[illegible]

[illegible]

حرا و كرمي - لا سحر اسره - كزلكه كذا اسار و اما و اذا اصاب الى السدار رحل رعوها من
 الاحا المسلاحو لا هذ الاعضا له ما عي جمع الذر هي حكم الكفايه محربه فلا يكون ذلك
 كرا عي اسر كذا اطلاق التاني و لو دل في الكفايه النفس هو على حاله هذ اصري في العلم سلم
 النفس وكذا اول اناس من راحه لان راحه جمع و له ول اناس من لموتها لا يسبح لان الله هو لا يحمل ان
 يكون مقصوره على الاصل و هو دل لصل اناس من لك يسبح لان المقصوره غير مقصوره اصلا ثم ماذا كان
 الكفايه بالنس والنس العمل بها فتحجموها كرا من التفر ماب عليها مذهب احاسا و دل السامي رحمه الله
 عي يحجه (وجه) قوله ان الكفايه اصحابي - رحلها ولا يصح ودلالة ذلك ان الكفايه التام النفس وكل
 عليها النفس فلم يوجد التصرف المضاف الى سة حله اكل ولان التدر على سلم المكول به شرط حوار الكفايه
 التدر على الاش لا يحق (ولنا) قوله عرو حله ولي - به حمل - وانه رسم احده ع سانه من الكفايه
 بالنس عي الا السائيه لم يصر الحكم احكي من مكر عر ولا هذ احكم يعرف له حاله من غير السجانه
 واتا من الى رعي السامي رحمه الله فكلا النكار حرو حاض الامحاج فكلا باطلا لما ذكرنا من هذ الكفايه
 اصحاب الى مقصوره على الاصل مدور الاساس من الكفيل فصيح اصله الكفايه النفس رة الكفايه العلم
 اس سوع بل هي التام المظالمه سمون على الاصل رة يكون ذلك ساء وقد نكر عوا والنس مدرر التسليم في
 حني الاصل كاذب عن مدرر بالزوي بدر حله فاحدمه المولى كذا لا نسبه فان هو باطل لانه كمل بالنس
 سمون وكذا كمل مدافه لافلا وكذا اوعى حل على انسان انه عد وانكر المدعي عليه و عر المحر
 وكمل رحل نسبه حتى لو اقام اليه على انه عند ماب المدعي عليه لاسي على الاصل لما كرا لو كان المدعي
 مدالب فقال اناس من لك فيه هذ ان اسجحه صحب الكفايه حتى لو اقام اليه على انه عند ماب المدعي عليه
 فالكفيل صام كل فيه لان اقامه اليه ساء انه كفل مضمون صي بدر حله يدعي انه اسره عي رحل آخر
 انه عند قصص له انسان فاما المدعي اليه رة ماب الضي والكفيل صام لما ذكرنا انه لم ينسبه ساء
 كفل مضمون وعي حذو من ادعى على انسان انه عيه عند اقل ان هم اليه ول رحل اناس من بالنس الذي
 يدعي هو صام حتى ياتي بالسند فعم اليه عليه لانه كمل سمون على الاصل رة حاضار جلس الناصي ون
 هلك واسجحه بيده هو صام تنسبه لانه كمل سمون من مضمون نفسه رة ادعى انه عيه اليه
 درهم واسهلها او عدا و ما يذ قال حل حله فاناس من المال اولسبه العدم هو صام واحد به من ساعته
 ولا سب على اقامه اليه لان حوله اناس من تسه العدم اسر يكون التسه راحه على الاصل سذ كفل مضمون على
 الاصل فلا حق على اليه بخلاف التسل الال لان حاله ما عرف و حوب التسه ما فرار على اقامه اليه فهو
 عليها النوع انان ان يكون المكول به مدور الاساس على الكفيل لكن العدم سدا ولا حور الكفايه
 بالحد و التناص لتعد الاساس من الكفيل فلا سدا الكفايه فادسارها شرط نال لكه حص النفس
 وهو ان يكون لازما فلا يسبح الكفايه من الكفيل ولا سدا الكفايه لانه ليس به لازم لان المكاتب ملك
 اسباط النفس عي تنسبه بالوجه لان الكفيل مضمون وخور الكفايه النفس من عليه التناص في
 النفس وما دوما و خذ النفس السرقه اندها المطلوب فاعطاها كسلا فلا خلاف ان اتخاضا رة
 لانه كفايه سمون على الاصل مدرر الاساس من الكفيل فصيح كالكفايه يسلم من من عليه النفس راسا
 الخلف انه اذ امع من اسدا الكفيل عند التلب هل يحير الناصي عليه قال او حسه لا يحير رة انه يوسف
 و حذو يحير (وجه) قوله مال من من عليه التناص را حذو مضمون التسليم عليه عند الطلب كمن من عليه
 النفس ثم يسبح الكفايه من من عليه النفس و خور عليها عند الطلب وكذا هذا ولا حسه ان الكفايه سرب

وسمه والحدود مساهة على الدر فلا ساسها الواسع والحر على الكفالة ولا يلزمه الجنس في الحدود والقباض هل
ركبه السور الجنس يوسق لان الجنس للهمة لا للوسق لان سهاد ساهدين او ساهد واحد لا يحلوع ارباب
همه فكان الجنس لاجل الهمة دون الواسع وبحور الحر على اعطاء الكفيل في الحر بل انه لا يحل للدر به لكونه
حق العبد (واما) الدر فتصح الكفالة به لاجل خلاف لانه مقصود على الاصل مقدور الاستدعاء من الكفيل
والنوع الثاني ان يكون المكفول به مدور الاستدعاء من الكفيل لكون المقدم قد افلا بحور الكفالة بالحدود
والقباض لتعد الاستدعاء من الكفيل فلا سداد الكفالة فاندسا وهما شرط بالثبوت لمحض الدر وهو ان
يكون لارما فلا يصح الكفالة عن المكاتب لولا سداد الكفالة لانه ليس بدين لارم لان المكاتب ملك اسقاط
الدر عن نفسه بالثبوت لا بالكسب فلو اخبرنا بالكفالة سداد الكفالة لكان لا يحل (واما) ان تلك الكفيل اسقاطه
عن نفسه كما ملك الاصل (واما) ان لا ملك فان ملك لا سداد الكفالة وان لم يملك لم يكن هذا العارم على الاصل
فلا يحل الصرف كفالة ولا يوافقنا الكفالة لكان الدر على الكفيل الرم منه على الاصل لان المكاتب
ادامات عاجرا نزل عنه الدر ولومات الكفيل عاجرا مطلقا لم يطل عنه الدر فكان الحق على الكفيل الرم منه
على الاصل وهذا خلاف ما نوحه الاصول ولا يوافقنا الكفالة حوارها بالعرف ولا بحورها بالعرف ولا عرف في
الكفالة سداد الكفالة وكذا لا يحل الكفالة عن المكاتب لولا سداد الدر دون سوى دس الكفالة لان سر من
الدين انما يوجب للولى عليه منته الا يرى انه لا يلزم لزوم الكفالة عليه لما وحب عليه دس آخر فكان دس
الكفالة اصلا لوجوب س آخر عليه فلما لم يحل الكفالة الاصل فلا ن لا يحل بالقرع اولى واخرى ولا يحل
الكفالة سداد السعاية عدان حصة وعدهما بحور سا على ان المستسمى بمل الكفالة عده وعدهما غير مل
عليه دس ركون المكفول به معلوم الداء في انواع الكفالات ارم معلوم القدر في الدر ليس شرط حتى لو كفل
ما حد سنس عرس فان كفل سنس رجل او ساعطه وهو الف حار وعليه احدثا اهماسا لان هذا جهالة
معدور الدفع بالناس فلا سح حوار الكفالة وكذا اذا كفل سنس رجل او ساعطه او سنس رجل آخر او ساعطه
حار ورا يدفع واحدا منهما الى الطالب ولو كفل عن رجل ساقطان عليه او عماد كفي هذا السع حار لان
جهالة قدر المكفول به لا سح عده الكفالة قال الله تعالى حل سانه ولى حانه حل سبر وانه رعم احار الله تعالى عر
سانه الكفالة بحمل المرمع ان الحمل يحمل الزنا والقبضان والله عر وحل اعلم ولو سنس رجل بالهد فقضاه باطل
عد ان حصة وعدهما صحيح (وجه) فوطها ان صيان العهد في معارف الناس صيان الدرله وهو صيان النعم عند
استحقاق المسح وذلك حار لاجل خلاف بين انما ساولا حصة رحمه الله ان العهد يحمل الدرله ويحمل الصحفة
وهو الصل واحدهما وهو الصل عر مقصود على الاصل فدار الكفالة بالعهد من ان يكون مقصود وعر
مقصود فلا يصح مع السك فلم يكن عدم الصحفة عند لحماه المكفول به بل لوقوع السك في وجود شرط الحوار وهو
كونه مقصودا على الاصل وصيان الدرله هو صيان النعم عند استحقاق المسح واذا استحق المسح بمخاصم المسرى
الناس ولا فادافى عليه ما من يكون فصا على الكفيل وله ان ما حد من اهماسا وليس له ان يخاصم الكفيل اولا
في ظاهر الزوايه وروى عن ابي يوسف انه قال الكفيل يكون حصيا هذا اذا كان السع ماسوى المدفان كان
عدها فظهر انه حر بالنسبة للمسرى ان يخاصم اهماسا بالاجماع ولو انسخ السع بينهما ماسوى الاستحقاق بالرد
بالنسبة او بخيار السرط او خاز الزوايه لا يوافقنا الكفيل لان ذلك ليس من الدرله ولو احدث المسرى رهبا بالدرله
لا يصح بخلاف الكفالة بالدرله والفرق عرف في موضعه ولو بنى المنه في الدار ساء اسم استحب الدار وقص
عليه النساء والنسبة في ان رجح على ما منه ومنه ساهه من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
ما من حاصد في ظاهر الزوايه وروى عن ابي يوسف انه رجح عليه ما من ومنه النساء والتائب ولو سلم النص

في قسم من المقصود وهو سري وكذا فروا في هذا من القيد المذكور من ان اسمه احد هما هو موسى
 حتى يات للسر على الساكن احبار سبع المني راسها العبد وحذر احد هما طال احبار الاخر لا يملك
 احبارا سمان صار قصه موصولا الى المنق عدا احبار لان المقصود بان ملك عدا احبار ان فلو احبار الاستعانة
 سري وهو رهي واسمى كل ما السادة بهم ما ياتي ولا ياتي بها لان الطالب لا الي المقصود باحبار
 انقائه في ملكه لانه الاخر واسم سري ولا يملكه الكفيل الاصل اياك الكفالة ما في الا انواع
 كلها ما اياك الكفالة بالنسب فالت الكفيل ينسب منه الى الطالب اذ طاله وان كان بالنسب المقصود
 بتطالب ينسب منها اذا كان فانه ينسب منها او فانه اذا كان فالت اذ طوله وان كان فعل النسب واحمل
 بتطالبها وان كان فانه طاله ما خالص ايا طوله فيكون فالت الكفيل فالت هو المكفول عنه ما خالص
 وان حسن فله ان حسن المكفول عنه لانه هو الذي اوفى به عند التبد فكل عليه خلقه منها وان كان
 الكفالة غير امر فليس للكفيل حتى ملازمه الاصيل اذ الور ولا حتى الحسن ايا حسن وليس له ان طالب المال
 قبل ان يردى هو وان كان الكفالة ما له ولا يملكه الطالب ايا حكم الفرض واحمل على ما ذكر ركن ذلك
 مع على الاداء يتم بوجده خلاف الوكيل بالرا ان له ولا يملكه الموكل بالامر عند السرا قبل ان يردى هو من مال
 نفسه لان هذا امر ما في المدح والملك في المسح كما وقع وقع له وكل فكان امر عليه فكان له ان طاله به وها
 المطاله بسبب الفرض او احمل به بوجدها اذ اذ كان له ان يرجع عليه اذا كان الكفالة ما له لان الكفالة
 بالامر في حق المطلوب استبراص وهو طلب الفرض من الكفيل والكفيل اذا المال مرض من المطلوب
 وباسم في الاداء الى الطالب وفي حق الطالب حل ما في من المطلوب من الكفيل بما احده من المال والفرض
 يرجع على المسر من ما اوفى به والمسته في ملك السرا بالسع لا عر هذا

في فصل ١٠ وما سان ما خرج به الكفيل عن الكفالة فيقول الله الله هو اما الكفيل بالمال فاما ما خرج عن
 الكفالة باحد امر من احد هما اذا المال الى الطالب او ما هو في معنى الاداء سواء كان الاداء من الكفيل او من
 الاصيل لان حق المطاله للرا الى الاداء فادار احد فحصل المقصود به في حكم العبد وكذا اوه الطالب
 المال من الكفيل امر من الاصيل لان الله سر له الاداء لما ذكرنا ركدا اذا اصدق به على الكفيل او على الاصيل
 لان القصد به حل كاشه فكان هو وان كان سواء كاشه رائى الا را وما هو في معنى ان الطالب الكفيل
 او الاصيل خرج عن الكفالة عناه ايا الكفيل لا في الاصيل وايا الاصيل را الكفيل لان الدس على
 الاصيل لا على الكفيل ما عليه حق المطاله فكان ايا الاصيل اسباط الدس عن دمه فاداسم الدس عن
 دمه بسبب حق المطاله ضرور لان المطاله بالنسب لا دس حال فاما ايا الكفيل فادار عن المطاله لا عن الدس
 ا لا دس عليه وليس من ضرور اسباط حق المطاله عن الكفيل سقوط اصل الدس عن الاصيل لسكني خرج
 الكفيل عن الكفالة لان حكم الكفالة حق المطاله عن الكفيل فاسم بهي الا ان ايا الاصيل يرد ما وكذا
 الله منه او التصدق عليه وارا الكفيل لا يرد ما را الله منه والصدق عليه والفرق بين هذا الخلف يعرف
 في رصه ان سا الله مالي واذا اردت عند السره بر الاصيل ما الدس الى دمه وهل هو المطاله بالنسب
 الى الكفيل احل السباح منه ولو ابر الاصيل او به منه مدمية فرد وره يرد عند ايا حبه وادى يوسف
 رحمهما الله رعد حذر حبه انه لا يرد (وجه) بولاه هذا سر له ما وارا حال حبه به ما قبل الاز وهال لا يرد
 الوربه فكذا اذا وطال ايا مدمية ايا لوربه لاهم طالون بدمه من ماله مدمية وارا الوربه يرد بدم
 بخلاف حال الخاء لاهم لا يطالون بدمه بوجه فالتسرحم الا را عليه فلا يرد بدمه الوربه وكذا وقال الطالب
 للكفيل ربي الى من المال لان هذا امر الفرض والاستعانة لانه حصل سبه ما لرا به والرا الى هي غابها

اسمه في را القصر الاسماء و راجع الى ان اسمنا الذي نوحى بنا هما جميعا ورجع الكفيل على الاصل
 كتاب الكفالة امر لئلا يكره لو قال رب من المال ولم يل الى فكذلك عندنا يوسف وهذا هو قوله رب
 الى سوا عند وعد محمد الكفيل دون الاصل وهذا هو قوله ارا الى سوا عند (وجه) قول حذان الرا عن
 المال قد يكون للأداء وقد يكون للأداء ولا يحمل على الأداء لا يدل راء وقد وجد في الفصل الاول وهو
 قوله الى لان ذلك ينفي عن معنى الاداء لما ذكرنا ولم يوحدهما فحمل على الاداء لان الرا حكم الامراء الى الاصل
 (وجه) قول ابي يوسف ان الرا المضاهة الى المال تسعمل في الاداء عرفا وعاد فحمل عليه ولا يجوز حمل على الاء
 من الكفالة بشرط لان الاء فيها معنى الحمل والحمل لا يحمل على العلق بالشرط ولو احال الكفيل الطالب مال
 الكفالة على رحيل وفيه الطالب انحال عليه خرج عن الكفالة عند انحائها للبراءة وكذا اذا احال الطالب مال
 الكفالة على رحيل وفيه لان الخوالة امر به عن الدين والمطالبة جميعا عند عامه مسامحا وعند قسم امر به عن المطالبة
 وارا الكفيل والاصل يخرج عن الكفالة لما ذكرنا وعذر ولا يخرج الكفيل عن الكفالة بالخوالة لان الخوالة
 عند نسب امر به اصل لما في كتاب الخوالة ان سا انه مالي وكذلك الكفيل خرج عن الكفالة بالصلح كما
 يخرج بالخوالة بان تصالح الكفيل الطالب على مصح الذي لان الصلح على حاس الذي اسقاط بعض الحق فكان
 فيه معنى الا را وعلى خلاف الجنس معاوضة كان معنى الا را وكل ذلك خرج عن الكفالة عبران في حال
 بر الكفيل والاصل جميعا وفي حل بر الكفيل دون الاصل (واما) الخالان اللان يرى فيها الكفيل والاصل
 جميعا احدهما ان قول الكفيل للطالب صالحا من الالف على جميعه على ان والمكفول منه بران من
 الحمية النافذة تكون الطالب في الحمية الى رفع عليها الصلح بالخيار ان سا احدهما من الكفيل ثم الكفيل يرفع
 بها على الاصل وان سا احدهما من الاصل والناية ان قول صالحا على جميعه مطلقا عن شرط الرا اصلا
 لما ذكرنا فصل هذا ان الا را المساق الى المال المحرر عن شرط الرا المضاهة الى الكفيل ارا عن الدين والدين
 واحد فاداسقط عن الاصل سقط المطالبة عن الكفيل (واما) الخوالة التي بر الكفيل فها دون الاصل فهي
 ان قول الكفيل للطالب صالحا على ان يرى من الحمية وقد بينا الفرق من قبل والطالب بالخيار ان سا احد
 جميع دسه من الاصل وان سا احدهما من الكفيل جميعا ومن الاصل جميعا ثم يرجع الكفيل على الاصل
 مما ادان ان كان الصلح امر (واما) الكفيل بالنفس فخرج عن الكفالة بسلامة اسما احدهما تسليم النفس الى
 الطالب وهو التحلة بنده من المكفول نفسه في موضع يندرج على احتصار حلس الفاضي لان التسليم في مثل هذا
 الموضع حصل للمقصود من العقد وهو كان اسما الحق بالمراعاة الى الفاضي فا حصل المقصود منه في حكمه
 فخرج عن الكفالة ولو سلمه في محراه او بغيره لا يخرج لانه لم يحصل المقصود لو سلم في السر او في المنع خرج
 سوا اطلق الكفالة او فدها بالسلم في حلس الفاضي اما اذا اطلق فظاهر لانه سدد كان يندرج على احتصار حلس
 الفاضي بذلاله الرض وكذا اذا فدها لان التسليم في هذا الامكنة سلم في حلس الفاضي بواسطة ولو شرط ان يسلمه
 في مصره فسلمه في مصر آخر يخرج عن الكفالة عند ان حمله وعندهما لا يخرج عن الا ان سلمه في المنع
 المرسوم (وجه) قوله ان العبد بالمسند لخوا ان يكون للطالب بنيه يندرج على اقامته دون غير مكان
 النفس مسند اسديه (وجه) قول اني حسبه وحمه الله ماد كان المقصود من تسليم النفس هو الوصول الى الحق
 بالمراعاة الى الفاضي وهذا الرض ممكن الاسماء من كل فاض فلا يصح العين ولو سلمه في السواد ولا فاضي فيه
 لا يخرج عن الكفالة لان التسليم في مثل هذا المكان لا يصلح وسيله الى المقصود فكان وجوده وعنده مره واحده
 ولو شرط ان يدفعه اليه عند الامره دفعه اليه عند الفاضي يخرج عن الكفالة وكذا اذا عرل الامر وولى غير دفعه
 اليه عند الباني لان التسليم سدد كل من ولى ذلك حصل المقصود فلم يكن العبد مقيدا فلا تصدق ولو كفل جماعة من

رجل كماله واحد فاحسره احدثهم برواحموا وان كان الكماله مسرفه لم يرا الباقيون (ووجه) الترقى ان
 انداخل بح الكماله الواحد قبل راحد رحو الا حصار وقد حصل ذلك بواحد والداخل بح الكماله
 المتترقه افعال مسرفه فلا حصل احصار واحد الا را به فبراهودن الباقي وليس جدا كما اذا كفل جماعه مال
 واحد كماله واحد او متترقه فادى احدثهم رى الباقيون لان الذين سقط عن الاصل ماذا المال فلا سقى على
 الكفل لنامر والله سبحانه وسالى اعلم ولو كفل سس رجل فان لم يواف به عند افعله ما علمه وهو كذا فى الرجل
 الطالب حاصمه الطالب ولا ربه المال على الكفل ان لا ربه الى آخره لا ينفذ بواحد من الكفل الموافاه ولو
 ل الرجل للطالب قد دفعه حتى السبل عن كماله فلان يرا الكفل من المال سواء كان الكماله بالنس
 بامر اولاه اقام نفسه مام الكفل بالنسب عنه فصيح السلم كن سرح فضا دى عن ان هناك لا يجر على
 السبل رها بغيره والتقى ان اعدام الخبر على القول فى باب المال للحرر عن حقوق الله المظومه من جهة المشرع
 لان نفسه رالا طوا وسه حصل منه فسر ربه وهذا المعنى هام معدول لان سلم نفسه واحب عليه ولا منه فى
 الواحسوا كان الكماله بالنس بامر او سرامر لان سسه معصون السلم فى الحلال والناسى الا را
 اذا را الطالب الكفل من الكماله بالنس حرج عن الكماله لان حكم الكماله بالنس حتى الطالبه يسلم بالنس
 وقد أسقط المطالبه عنه الا را منهى الى ضرور ولا يكون هذا الا را للاصل لانه اسقط المطالبه عنه
 الاصل ولو ان الاصل راجع الى الكماله معصون على الاصل وقد بطل السان بالرا منهى حكم
 الكماله وانالب موب المكفول نفسه لان الكماله معصون على الاصل وقد سقط الضمان عنه فسقط عن
 الكفل والله عز وجل اعلم (واما) الكفل بالاعان المسمويه سسها والاعمال المسمويه مخرج عن الكماله باحد
 أمرس احدثهم سلم الله المضمونه بنفسها ان كان فاه وسلم عليها او قسمها ان كان هالكه وبحصل الفعل
 المعصون وهو السلم بالمثل والناسى الاراء فلا يجر حبوب العاصب والنابع والمكاري لان نفس هولا عبر
 مكفول ما حتى سقط يومه والله تعالى اعلم

من فصل ١٢ واما رجوع الكفل حمل الكلام فى الرجوع عن موضع احدثهم فى سرائط ولا به الرجوع
 والناسى فى سان ما رجع به (اما) الشرط فابواع (ومها) ان يكون الكماله بامر المكفول عنه لان معنى الاستعراض
 لا سجن بدونه ولو كفل سرامر فلا رجوع عليه عند فاه العلماء وقال مالك رحمه الله رجوع والصحيح قول العامة
 لان الكماله بامر امره سس دى المرف لا حصل الرجوع (ومها) ان يكون بادن فصح وهو اذن من حور
 افراره على نفسه بالنس حتى انه لو كفل عن النسي الحضور باده فادى لا رجوع لان ادبه الكماله لم يصح لانه من
 المكفول عنه استعراض واستعراض النسي لا سمل به السان (واما) اعد الحضور فاده بالكماله فصح حتى
 نفسه حتى رجوع عليه عند السان لكن لا يصح حتى حتى المولى فلا يواحد به فى الحال رانه عز وجل اعلم (ومها) اصابه
 الضمان الله ان يقول اصنى عى ولو قال اصنى كذا ولم يصب الى نفسه لا رجوع لانه اذا لم يصب الله بالكماله لم يصح
 افرضا انا فلا رجوع عليه (ومها) اداه المال الى الطالب او ما هو فى معنى الادا الله فلا جلب الرجوع بل الادا لان
 معنى الا فراس والتحمل لا سجن الا اء المال فلا جلب الرجوع فله (ومها) ان لا يكون للاصل على الكفل
 دى مثله فاما اذا كان فلا رجوع لانه اذا دى الدس البى الدسان فصا اذ لو ثبت للكفل حتى الرجوع على
 الاصل لثبت للاصل ان رجوع عليه ايضا فلا يهد فسطان حما ولو وهب صاحب الدس المال للكفل رجوع
 على الاصل لان الهه فى معنى الادا لانه لما وهب منه فسد ملك ما فى دمه الاصل فجمع عليه كما اذا ملكه بالاداء
 وا وهب الدس من الاصل رى الكفل لان هذا اذا مال سوا لانه لما وهب منه فسد ملك ما فى دمه كما اذا
 ادنى ومى رى الاصل رى الكفل لان راء الاصل بوح را الكفل ولو مات الطالب فوريه الكفل

رجلان عند ألف درهم وكفل كل واحد منهما صاحبه خصمه من امر فآدى أحدهما مع غيره من نفسه ولا
 يرجع على سر كحسب رد على الصف لماد كذا وكذلك المفاوضات اذا او فاعلمها من فاعلمها من
 ان تطالب كل واحد بما او بما آدى سالا يرجع على سر كحسب رد المودى على الصف لماد كذا هذا اذا
 كفله كفاله واحد ولم تكفل كل واحد منهما صاحبه فجمع المال فاما اذا كفل كل واحد منهما كفاله منفرد
 فجمع المال عن المطلوب ثم كفل كل واحد منهما صاحبه فاعلمها من فاعلمها من فاعلمها من فاعلمها من
 الاصل ان سا وان شا يرجع خصمه على سر كذا لان من المطالبة فجمع المال ثم كل واحد منهما من وجهين
 الكفاله عن نفسه والكفاله عن صاحبه على السواء فجمع المودى خصمه عن نفسه وخصمه عن صاحبه لسواءهما
 في الكفالتين بالمودى واذا وقع نصف المودى عن صاحبه فرجع عليه لسواءه في الاداء كما ساءوا في الكفاله
 بالمودى بخلاف الفصل الاول لان هاله كل واحد منهما اصل في نصف المال بالكفاله عن نفسه كفل عن
 صاحبه بالكفاله عنه فكون وداعى عنه الى الصف وهما بخلافهما

مر فصل ثامن واما ان ما يرجع به الكفيل فمذول وانه الوفاق ان الكفيل يرجع ما كفل لا ما اذا حتى لو كفل
 عن رجل بدينار فباع حيا فاعطاه مكر او روفاء بخور به المطالبة يرجع عليه بالصحيح الحياه لانه لا اذا ملك
 ما في دمه الاصل فرجع بالمودى وهو الصحيح الحياه وليس هذا كلاما مورا اذا الدس له ان يرجع بالمودى
 لا بالدس لانه لا اداء ما ملك الدس بل اقرض المودى من الاكر ورجع عليه ما اقرضه وكذلك لو اعطى بالدينار دناير
 او سمن المكمل او المورون فانه يرجع عليه ما كفل لا بما آدى لما كرم بخلاف ما اذا صالح من الالف على
 حسيه انه يرجع بالخسيه لانه لا الف لانه اذا الخسيه ما لك ما في منه الاصل هو الالف لانه لا يملك اساع
 الصلح ملكا فله لانه ردى الى الرافع اسمع اطالع من الحق السافط لا يحمل الرجوع عنه وعن جده من كفل
 خمسة دناير فصالح الطالب الكفيل على لانه لم يمل اصله على أن يربى فالصلح واقع عن الاصل والكفيل
 حسيه وراحمه او يرجع الكفيل على الاصل سلايه باير ولو قال اصله على بله على ان يربى فهذا راء
 عن الكفيل خاصه ورجع الطالب على المطلوب دسار لان في الفصل الاول اساع الصلح على لانه دناير
 بصرى في نفس الحق باسمط بمعبه فكان الصلح واقعا فاجمعا فتر أن حمار يرجع الكفيل على الاصل سلايه
 دنايه لانه لك هذا القدر لا اذا يرجع به عليه (واما في الفصل الثاني فاصافه الصلح الى بله مبر وان شرط
 الا راء الصافي الى الكفيل اراء الكفيل عن المطالبة دسار و اراء الكفيل لا يوجب اراء الاصل فراء
 الكفيل وبق الدسار ان على الاصل فاحد الطالب منهما ما منه الوفاق

كتاب الخواله

الكلام في هذا الكتاب مع في مواضع من سائر ركن الخواله وفي سائر سائر الركن وفي سائر حكم الخواله وفي
 من ما حرم به الحال عليه عن الخواله وفي من الرجوع عند الطرح وانه هل يرجع ام لا (اما ركن الخواله فهو
 الاتحاب والبول الاتحاب من الخجل والبول من الحال عليه والاتحاب حتما فالأخبار ان قول الخجل للطالب احتل
 على فلان هكذا والبول من الحال عليه والاتحاب ان قول كل واحد منهما قلب او رضى او بخود ذلك مما يدل على
 البول والرضا وهذا عند اتحابا وقال السامعي رحمه الله ان لم يكن للخجل على الحال عليه دس فكذلك فاما اذا
 كان له عليه من قيمه ما يحل الخجل وقول الحال (وحيه) قوله ان الخجل في هذا الصور مسوف حتى من نفسه
 الطالب ولا ينف على قول من عليه الحق كما اذا ركه القرض وليس هو كالحال لان الخواله بصرى عليه بفعل حبه
 من دمه الى دمه مع احسرى اندم ولا يصح من غير رضا صاحب الحق (ولما ان الخواله بصرى على الحال

عليه سئل الحق الى منه فلا سم الاصوله ورجا خلاف الوكيل من الدس لانه ليس صرفا عليه سئل الواجب
 الهامدا من هو سوى باذا الواجب فلا سم طهوه ورجا ولا الناس انصا الذنون والمظالمه هاسل
 التناوب معهم اسهل مطاله وانصا و معهم اصعب فلا سم قوله لتكون لرم صرفا لسمو به مما قال الى الترامه
 (فصل في) واما السرايط فابواع مصها رجع الى المحل مصها رجع الى الخيال رجع الى الخيال على
 و مصها رجع الى الخيال به (أما) اندي رجع الى المحل فابواع (مها) ان يكون عا فلا يصح حرابه المحور
 والصبي الذي لا سئل لان السئل من سرايط اعطيه الصرافات كلها (ومها) ان يكون العا هو سرط السال دون
 الاسناد فمصدقوا له الصبي العاقل موقوف اسناد على اثار ولله لان الخرافه ارا محالها وفهامي الماوضه عا لها
 خصوصاً اذا كانت متعدده فتعتمد من الصبي كالسبع ونحو فاما حره المحل فليس سرط لصحة الخوايه حتى يسبح
 حواه المداوديا كان في التجار او محجورا لا الهالسب مع الترام سي كالسكاه فمسلكما العذبه ان كان
 مادي في التجار رجع عليه الخيال عليه لقال اذا ادى ولم يكن للمدلسه من مله وسئل رفسه وان كان محجورا
 رجع عليه بعد الصبي وكذا الصبي ليس سرط لصحة الخوايه لا هاس من مل المحل ليس سرط مع فسبح من المرص
 (ومها) رجا المحل حتى لو كان مكرها على الخوايه لا يصح لان الخرافه اها هاسي اعلمل فتسدد بالا كرا
 كسار المملكه (واما) الذي رجع الى الخيال فابواع (مها) العمل لماد كرا لا قوله ركن ربي العاقل لا يكون
 من اهل السؤل (ومها) اللوع انه سرط السال لا سرط الاسناد فمصدقوا له رجا على اثار رله ان كان الثاني
 املا من الاول وكذا الوصي اذا احتال حال النعم لا يسبح الا هسد السر بطه لا هاسي عن فرمان ماله الاسل
 وحده الاحسن لانه السر به قوله لا مر واما الم الم الامالي هي احسن (ومها) الرضا على لواحتل مكرها لا يصح
 لماد كرا (ومها) محلس الخوايه وهو سرط الاسناد عداي حسه وحده وسداي يوسف سرط السال حتى ان
 الخيال لو كان ماضي الخلس فله الخفر عا لا سم عده هاس وعداي هاس سدر الصبح فله لان قوله من
 احد الاركان الثلاثه فكان كلامه يدون سرط الصمد فلا سم على ساس عن الخلس كافي السبع (واما) اندي
 رجع الى الخيال عليه فابواع انصا (مها) العمل فلا يصح من المحور الصبي اندي لا سئل قول الخوايه اصلها
 ذكرنا (ومها) اللوع وانه سرط الاسناد اسافلا يسبح من السبي قول الخوايه اصلها كرا وان كان عا فلا
 سوا كان محجورا اعلاه او مادي في التجار وسوا كاس الخوايه سراسر المحل ار امر (اما) اا كاس سبر
 امره فله رلا لا ملك الزحوع على المحل فله سراسر عا ادا هاسه وكذلك اذا كاس امر لانه مع فامدا به
 فلا ملكه الصبي محجورا كان او مادي في التجار كالسكاه وان مل عسه ولله لا يصح انصا لانه من انصرافات
 الصار فلا ملكه الولي (ومها) الرضا حتى لو اكر على قول الخرافه لا يسبح (ومها) احلس وانه سرط الاسناد
 عده هاس لماد كرا في حاس المحل (واما) الذي رجع الى الخيال به هاس عن احدثه ان يكون سافلا يصح الخوايه
 بالا عا لانه لا هاس قتل مافي النعم ولم يوجد الثاني ان يكون لا رما فلا يسبح الخوايه من غير لازم كذل الكتابه وما
 خرى خرافه لان ذلك من سسمه لا حسمه اذ المولى لا يحسبه على عده من والا حل ان كل من لا يصح السكاه
 به لا يصح الخوايه (أما) وحب الدس على الخيال عليه للمحل مل الخوايه فليس سرط لصحة الخوايه حتى
 يصح الخوايه سوا كان للمحل على الخيال سله من او لم يكن سوا كاس الخوايه مسئله او مفند والخلافه ان الخوايه
 بان مظنه ومفند فالمظنه ان محل الدس على فلا رلا هسد ناس اندي عليه والمفند ان سسد ذلك والخوايه
 بكل واحد من اللوعين خاير لتوله عليه الصلاه والسلام من اجل على ملى فليس من عه فصل الا ان الخوايه
 المظنه محال الخوايه السد في احكام (مها) انه اذا اطلق الخوايه رجع على سئل اذال عليه دس وان اذال هطل
 الخيال عليه دس الخوايه لا عروا ان كان له عليه دس فان الخيال عليه هطل دس دس الخوايه دس المحل فمقاله

الحال من الحارة طالما الخجل بالذي له عليه ولا يستطع حتى المظالمه للمحصل بدنه نصف الحواله لان الحواله
لم يمسد الدس الذي للمحال عليه لانها رحدث مظلمه عن هذه السر بطه فمعلق دس الحواله معه ودس الخجل بنى على
سادهوا اهداها الدس الذي عليه استطاع حتى مظالمه الخجل لانه قد اضر العبد الدس فسددهو يكون ذلك الدس
رئه الزهن عند وان لم يكن رهنا على الحسمه (ومها) انه لو طهرت را الحال عليه من الدس الذي قد بدت به
الحواله بان كان الدس عن مسع فاستحق المسع بطل اخراله ولو سقط طعه الدس لمعى بارض بان هلك المسع عند
الناصح قبل التسليم مد الحواله حتى سقط اعنى عنه لا تسأل الحارة على ذلك اذا ادعى الذي قد سقط اعنى رجح عما
اى على الخجل لانه قد سدده مامر ولو طهر ذلك في الحارة المظلمه لا سفل لانه لم يهد الحواله به وقد سفل الدس
به وقد اظهر اهل الدس قد طهر اهل الحارة لان الحواله بالدس وقد سدب انه لا دس فسدب انه لا حواله ضرور وهذا
لا يوجد في الحواله المظلمه لان سفل الدس به وجب بقاء الحارة ولم يوجد فلا سفل به الدس فسفل بالدمه فلا يظهر
ان الحواله كاتب اطلد وكذلك لو هدا الحواله تألف ودسه عند رحل فذلك الالف عند المودع بطلب الحواله ولو
كاتب الالف على المحال عليه مضمونه لا سفل الحواله بالطلال لانه يجب عليه مملها (ومها) انه اذا مات المحال في
الحواله المتعد قبل ان يودى المحال عليه الدس الى المحال وعلى الخجل ديون سوى دس المحال وليس له مال سوى
هذا الدس لا يكون المحال احق به من سائر الرماء عند انحساب اللابيه وعند صرفه يكون احق به من سائر
الرماء كالزهن (ولما) الرق س الحواله والزهن وهو ان المرء احصى سرم الزهن من سائر الرماء الا ترى
انه لو هدا سسدده حاصه ولم احصى سرمه احصى سسمه لان الخراج باله بان فاما الخجل في الحارة المسد فلم
يحصى سرم ذلك المال الا ترى انه لو بون لا سعط سبه على الخجل والتوى على الخجل دونه فلما لم يحصى سرمه لم يحصى
سسمه ايضا بل يكون هو وعمره الخجل اسرى ذلك واذا اراد الخجل ان ياحدا الحال عليه سبه دسه وليس له ذلك
لان المال الذي قد بدت به الحواله استحق من الخجل عليه بطلب الحواله ولو كاتب الحواله مظلمه والمسليه فلها ما يوجد
من المحال عليه جميع الدس الذي عليه وهم س عرما الخجل لا يدخل المحال في ذلك واعما يوجد من المحال عليه
لان الحواله لم يسفل به فذلك لك الخجل ولا سائرهم فالحال في ذلك لان حبه سفل على المحال عليه ولا سودالى الخجل
ولكن القاصى باحد من عرما الخجل كسلا لانه برب الرجوع اليهم لاحد رحل (اما) المحال اذا بوى ماعلى
الاخر واما المحال عليه اذا دى الذي فاقاصى بصب باطرا لا رالمسلس فمطاطق ذلك باحد الكفيل
بم فصل ك واما بان حكم الحواله فهو بل منه الوفاء الحارة لها احكام (مها) را الخجل وهذا عند انحسابها
البابيه وقال رحمه الحواله لا يوجد راء الخجل والحى في دسه مد الحواله على ما كان عليه فلما كالكفاله سوا
(وجه) قوله ان الحواله سرب ومعه للدس كالكفاله وليس من الوسمه را الاول بل الوسمه في مطاله الباني
مع ماء الدس على حاله في دمه الاول من عر سبر كفى الكفاله سوا (ولما) ان الحواله مسدده من النحول وهو
النفل فكان معنى الانفال لازما فيها والى اذا اسفل الى موضع لاسى في الخجل الاول ضروره ومضى الوسمه يحصل
سهوله الوصول من حسب الملا والاتصاف ولو كفل سطر را الاصل حارو يكون حواله لانه اى حى الحواله
واحتلف مسانحنا الناحرون في كفه النفل مع اعاقم على سوب اصله رحا الحواله فال مصمم انها بل المطالبه
والدس حضاو فال مصمم انها بل المطالبه حضاو اما اصل الدس فاقى في دمه الخجل (وجه) قول الاول دلالة
الاجماع والمعتول (اما) دلالة الاجماع فلا بانحساب على انه لو ارا الخجل عليه من الدس او وهب الدين منه بحت
الراء اهده ولو ارا الخجل من الدين او ربه الدس منه لا يصبح ولو لا ان الدين اسفل الى دمه الخجل عليه وفرع دمه
الخجل عن الدس لما صبح الاول لان الارا عن الدس وهه الدس ولا دس محال ولصبح الباني لان الارا عن دين باب
وهه منه صحيح وان باخر المطالبه كالارا عن الدس الموحد (وأما) الممول فلان الحواله بوجب النفل لانها

معه من التحول وهو العمل بمعنى على ما نصب اليه وهذا نصب الى الله لا الى المطالبه لانه اذا قال احبب
 فانه من واحبب ولا يندبه فوجب اسعاد الذي الى الخيال عليه الا انه اذا اسئل اصل الله اليه بمثل المطالبه لانه
 ناصبه (رحه) قول الآخر من دلالة الاجتماع للمعول (واما) دلالة الاجتماع هو المحل اذا فسي من الطالب
 من اخوانه هل ان ذي الخيال عليه لا يكون مملوفاً وبحر على انه رل رلوم يكن عليه من لكان مطوعاً فسمى ان
 لا يحد على القول كما اذا طوع احبب معاً من اسئل على غير وكذلك الخيال لو اراد الخيال عليه عن ذي الخواله
 لا يرد رد ولو وهب منه يرد رد كما ان الطالب الكفيل او وهب منه ولو اسئل الذي ان ذمه الخيال عليه لما
 احبب حكم الاراء والله ولا اراد احبب ما ارد كما لو اراد الاصل او ربه منه وكذلك الخيال لو اراد الخيال عليه من
 ذي الخواله لا يرجع على المحل وان كاتب الخواله امر بكافي الكفاله ولو وهب الذي منه انه ان رجوع سلبه اذ لم
 يكن للمحل عليه من كافي الكفاله ولو كان له عليه من سلسان فصاصاً كالكفاله سواء قبل هذا الاحكام على
 النسو من الخواله والكفاله من الذي باب الكفاله باب ذمه الاصل فكذلك الخواله (واما) المعول
 فهو ان الخواله سرع وسعه للذي سره الكفاله وليس من الوصفه ارا الاول بل الوصفه في المطالبه مع قيام اصل
 الذي في ذمه المحل (ومها) سوب ولا المطالبه للمحال على الخيال عليه من ذي ذمه ارا في ذمه المحل على حسب
 ما ذكرنا من اختلاف المسامح فلا ان الخواله او حب السبل الى ذمه الخيال عليه من ذي ذمه اما هل الذي والمطالبه
 جميعاً او اما هل المطالبه لا غير وذلك بوجوب حق المطالبه للمحال على الخيال عليه (ومها) سوب حق الملامه للمحال
 عليه على المحل اذا لزمه الخيال فكلما لزمه الخيال فله ان يلامر الخيال ليخلص عن ملامره الخيال وا احبسه له ان
 يحبسها اذا كاتب الخواله امر المحل ولم يكن على الخيال عليه من سلبه للمحل لانه هو الذي اوعده في هذا العهد فعليه
 بخلصه منها وان كاتب الخواله سر امر او كاتب امر ولكن للمحل على الخيال سلبه من سلبه رالخواله بده
 فيمكن للمحال عليه ان يلامر المحل اذا لزم ولا ان يحبسها احبس لان الخواله اذا كاتب معه امر المحل كل
 الخيال عليه من رها وان كان للمحل عليه من سلبه وهذا الخواله به فلو لا رزمه الخيال عليه لكان للمحل ان لزمه ايضاً
 فلا هذ والله عز وجل اعلم

في فصل في واما ان ما مخرج به الخيال عليه من الخواله فمعول وبالله التوفيق انه مخرج من الخواله بانها حكم
 الخواله وحكم الخواله بنهي بانها (مها) فسبح الخواله لان سها معي معارضه المال بالمال فكاتب بمحمله للشيخ
 ومضى فسبح يعود المطالبه الى المحل (ومها) اتوى عند علمنا وعبد السامعي رحمه الله حكم الخواله لا بنهي
 بالنوى ولا مود المطالبه الى المحل واحتج ماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من احبب على مليء
 فليسع ولم يحصل عليه الصلا والصالا ولا ان الخواله مبره بلا خلاف وقد عذب مطلقه عن سر طه السلامه قصد
 الرا مطلقاً (ولنا) ماروي عن سيدنا عيمان رضي الله عنه قال في الخيال عليه اذا ما ب مقلنا عا الدس الى ذمه المحل
 رقال لا توى على مال امرى مسلم وعن سرح صل ذلك ذكر محمد الاصل ولم يقل عن احبب من الصلاه حلاله
 فكان احبباً ولا ان الذي كان باساق ذمه المحل فصل الخواله والاصل ان الذي لا سعه الا بالنقصا قال النبي عليه
 الصلا والسلام الذي معني الا انه الحق الا را بالنقصا في السوط والخواله ليس معني الا را معني الذي
 في ذمه على ما كان فصل الخواله الا ان الخواله اسفل المطالبه الى الخيال سلبه لكي الى ما بنون لان حبا الذي
 بالمطالبه اذا بنون لم يسي رسله الى الاحبا فما ب الى محله الاصل ولا حجه له في الحد بل لانه عليه الصلا والسلام
 على الحكم سر طه الملا وقد ذهب بالافلاس من البنون عداي حقه رحمه الله صدر لا مال لهما احدهما
 ان سوب الخيال عليه مقلنا والباي ان يحدد الخواله ريجل ولا يندبه للمحال رقد قال أبو يوسف وحسبهما
 وسال رهاون هل الخيال سلبه على حبا هو سبي الناصي بالافلاس على ان الناصي سبي بالافلاس حال

حاجه عندهما وعد لا يسقى به (ومنها) اذا الخال علمه المال الى الخال فاذا ادنى المال حرج عن الخواله ادلا فانه
في سبها مدامها حكما (ومنها) ان سب الخال المال للمحال علمه وسله (ومنها) ان سب مدق به علمه وسله
لان الله والصدقه في معنى الا را (ومنها) ان موت الخال يبره الخال عليه (ومنها) ان يبره من المال والله
عروحل أعلم

في فصل ١٠٠٠ واما ان الرجوع حمل على الكلام في الرجوع في موضعين في سان سرابط الرجوع وفي سان
ما رجح به امسرا بله وواع (مها) ان يكون الخوالة ما من الخجل فان كانت سرامر لا رجح بان قال رجل للطالب
ان لك على فلان كذا وكذا من الدس فاحمل بها على فرضي بذلك الطالب حارب الخوالة الا انه اذا ادعى لا رجح على
الخجل لان الخوالة اذا كانت ما من الخجل صار الخجل ملكا للدس من الخجل عليه ما أدى اليه من المال فكان له ان يرجع
بذلك على الخجل وان كانت سرامر لا يوجد معنى الخجل فلا يثبت ولا يثبت الرجوع (ومها) اذا مال الخوالة او ما
هو معنى الا اذا كلفه وانصفه اقبل الخجل عليه وكذا اذا ورثه الخجل عليه لان الارث من اسباب المالك ودا
ورثه فمملوكه فكان له حق الرجوع ولو اراد الخجل ان يملك الدس لا رجح على الخجل لان الارث اسباب حقه
ولا يصره حاسب الخجل الا عند اسمائه بالرد فادام يوجد في اسبابا احتضا فلم يملك الخجل عليه سوا فلا يرجع (ومها)
أن لا يكون للمجمل على الخجل عليه دس ماله فان كان لا يرجع لان الدس العناصرا لا يملكه لورجع على الخجل
رجح الخجل عليه انصافا فلا يصدق فاصلا للدس فسل على الرجوع (واما) سان ما رجح به فمملوك والله التوفيق
ان الخجل عليه رجح الخجل به لا بالمودي حتى لو كان الدس الخجل به درام فسد الخجل عليه دما برعى الدراهم او كان الدس
دما برعى الدراهم عن الدما برعى فصارا فاحارو راعى فيه سراط السرف حتى لو اقر فاقبل الفقص او سرقا منه الا حل
والجار سطل العرف وسود الدس الى حاه وادان تحت المعنار فانه الخجل عليه رجح على الخجل مال الخوالة لا بالمودي
لان الرجوع حكم المالك وانه ملك الدس الخوالة لا بالمودي بخلاف المأمور فحق الدس لماد كرمات السكاه
وكذا اذا اذاعه الدراهم او الدما برعى فصار رجح مال الخوالة لماد كرمات وكذا اذا اعطى ربه فامكان الخداد وخوارجها
الخجل رجح على الخجل بالخداد فاما ولو صالح الخجل الخجل عليه فان صالحه على حسن حقه وارا عن الباى رجح على
الخجل ما يقتدر بالمودي لا يملك ذلك المذرم الدس ورجح به وان صالح على خلاف حسن حقه بان صالحه من الدراهم
على دما او على مال آخر رجح على الخجل بكل الدس لان الصلح على خلاف حسن الحق معاومه والمودي يصلح
عوضا على كل الدس ولو فقص الخجل مال الخوالة لم احتضا فاقبل الخجل لم يكن لك على سى وانما وكفى في الفقص
والفقص لى قال الخجل لا بل احلنى بالف كاستى عليا فاقول قول الخجل مع مسه لان الخجل يدعى عليه دما
وهو سكر والدول قول المسكر عند عدم التبع مع مسه والله اعلم

4520- 4540

كتاب الوكاله

الكلام هذا الكتاب في راسع في سان معى الوكل له وسرما رى سان ركي الوكل ووق سان سراط
الركس ووق حكم الوكل ووق سان ماحرح به الوكل عن الوكالة اما الاول فالوكل اساب الوكالة والوكالة لله
يدكرو را بها الحفظ قال الله عز وجل والواحد الله يوم الوكل اى الحافظ وقال سارك رمالى لاله الا هو
فاخذ وكلا قال التراء اى حفظا ويدكرو رادهم الاعداد وهو من الامر قال الله تعالى وعلى الله فليوكل
الموكلون وقال الله تعالى عز وجل اى سدا هو دغلة الصلار السلام اى يوكل على الله رى ور يكما اى
اعمد على الله وقوصب امرى اليه ووق السرعه تسعمل فى هدى النفس اتبع على هر الروضع القوى وهو
هو نفس الصوف والحفظ الى الوكل ولهذا قال انما سان من قال لا خير وكللى كذا انه كون وكلا فى الحفظ

غير الموكل أو التوكل بعد علمه بالتوكلة لأن حكم الأمر لا يلزم إلا بعد العلم بالأمور به أو التندر على اكتساب سبب
 العلم بالأمور به كما في أوامر السرعة (وأما) علم التوكل على التصي بالتوكل قبل هو شرط ذكرى الزنا أو أنه شرط
 ذكرى التوكلة أنه ليس شرط فإنه قال إذا قال الموكل لرجل اذهب فعدنى هذا إلى فلان فبسمه وقل من ذهب
 الرجل بالمد إليه وأجر أن صاحب العداء به يسميه به فاستراح منه صح سراو وإن لم يحضر ذلك فالسبع حار كذا
 ذكره جدي كتاب التوكلة وحمل علم المصنف بالتوكل كعلم الناح التوكل وذكرى الزنا أو أنه لا حوز السبع وصور
 المسألة في التصي للمادون وذكرى المادون السبعة ما يدل على حوار السبع فإنه قال إذا قال المولى لتوم يا معزنى
 فاق هذا سبب في التجارة فها هو حار وإن لم يعلم العداء المولى لم يلبه المصنف وليس التوكل كالتوصية فإن من
 أوصى إلى رجل بأمر سببى جعله وصيا بعد موته ثم مات الموصى ثم ان الوصى باع سببى ركة المصنف قبل علمه بالتوصية
 والموت فإن سبه حار سبباً أو يكون ذلك هو لا ماله للتوصية حتى لا ملك أخرج نفسه منها واقتباس أن لا يجوز
 وأمر أن الوصى جلب على الوصى فام معامه كالوارث فهو مباح المورث ولو باع الوارث ركة المصنف بعد موته
 وهو لا يعلم موته حار سبه فكذا الوصى بخلاف التوكل لأنه أمر من الموكل وحكم الأمر لا يلزم إلا بعد العلم أو سبه
 على ما مر فإدب أن العلم بالتوكل شرط فإن كان التوكل عشر الميراث أو كسب التوكل بذلك كما قاله فله وعلم
 ما به أو أرسل إليه رسولا فبلغ إرساله أو أجاز بالتوكل رجلاً أو رجل واحد عدل صار وكلاً بالاجماع وإن أجاز
 بذلك رجل واحد عدل فإن صدقه صار وكلاً أيضاً وإن لم يصدقه سمي أن يكون على الاختلاف في العدل عند
 أي حقه لا يكون وكلاً وعداى يوسف وحده يكون وكلاً كما في الفل على ما ذكره موصعه أن سبب الله
 تعالى (وأما) الذي رجح إلى التوكل فإنه رجح إلى التوكل به فإنه رجح إلى أن ياحوز التوكل به وما لا يجوز
 والخمسة أن التوكل لا يحل ما أن يكون محمولاً على رجل واحد أو ما أن يكون محمولاً على العداء والتوكل
 محمولاً على رجل واحد أو ما أن يكون محمولاً على العداء والتوكل محمولاً على العداء والتوكل محمولاً على العداء
 فله إلى الخصومة كذا الزنا وسرا سر فلا يندبر التوكل فيه بالأسباب لأنه سبب عند القاضي بالنسبة أو الأقرار
 من عرقصومه وإن كان مما يحتاج فيه إلى الخصومة كذا السرفه وجد الدف ومحو التوكل باسمه عدداى
 حقه وسجد وعداى يوسف لا يجوز ولا قبل الله بهما إلا من التوكل كذلك التوكل بالأسباب المقصص على
 هذا الخلاف (وجه) قول أي يوسف أنه كالحوز التوكل فيه بالأسباب فكذا بالأسباب لأن الأساب وسببه
 إلى الأسباف وطما القرى بالأسباب والأسباف وهو أن أسباف التوكل في الأسباف لمكان السبه وهي معدمه
 في التوكل بالأسباب (وأما) التوكل بأسباف حد الدف والسرفه فإن كان المندوف والسرفه حاصراً أو ف
 الأسباف حار لأن ولاه الأسباف إلى الإمام وأنه لا يندبر على أن سبب الأسباف نفسه على كل حال وإن كان
 ما أجاز السباح فيه قال بعضهم يجوز لأن عدم الحوار لا يحل المعفو والصلح وأنه لا يحملها وقال بعضهم
 لا سبب له أن كان لا يحمل المعفو والصلح فمحتمل الأقرار والصدق وهذا عدداى وقال القاضي رحمه الله يجوز
 التوكل بأسباف حد القذف كسب ما كان (وجه) قوله أن هذا حقه فكان سبب من أسبافه سبه وسببه
 كما في سائر الحقوق (وأما) السرقة على قول من سبب السباح وهو ما ذكرناه محتمل أنه لو كان حاصر الصدق
 الزمى به ما زامه أو برك الخصومة فلا يجوز أسباف الحد مع السبه والسبه لا يحل من أسباف سائر الحقوق يجوز
 التوكل بالسرقة أو أسباف الأسباف ولو كل أن سببى سوا كان التوكل ما أجاز أو حاصر لأنه حتى العد
 ولا يسطع بالنسبة بخلاف الحدود والاحتصاص ولهذا ادب سبب رجل وأمر أن سبه سائر الحقوق
 بخلاف الحد والخصاص (وأما) التوكل بأسباف الخصاص فإن كان الموكل وهو المولى حاصراً أو لا به
 لا يندبر على الأسباف نفسه فحاج إلى التوكل وإن كان عاملاً لا يجوز لأن أحال المعفو لم حوار أنه لو كان حاصراً

الى النور بعض الى عه كالموكل بالبيع والسرا وهو سائر الصراف الا ان الموكل بمصن راس مال السلم وبذل الصراف
 اما بخور في الغلس لان الموكل اعطاه المصن فيه لا في غير واراد بعض الدس من المرم من المرم لان المصن
 الصحيح وحب النور وخور الوكاه مصفا الدس لانه ملك المصن نفسه وقد لا يملكه المصن نفسه فمحتاج الى
 النور بعض الى غيره سواء كان الموكل حرا او عذما مادوا او مكاسالا لهما ملكان المصن ما يملكه المصن كان النور بعض
 الى غيره ما يملكه ويخبر بطلب السعفه وما زاد العيب والتسعه لان هذ حقوق سواها المرم نفسه فملك ولها
 غير وخور بالسكاح والخلع والصلح عن دم العمد والسكاه والاعاق على مال والصلح على اسكار لانه ملك هذ
 الصراف نفسه فملك هو نصها الى غير وخور الهسه والصدقه والاعاق والادباع والزهر والاسمار
 والاسمهاب والارهبان لمافلا وخور بالسركه والمصاربه لمافلا وخور بالافراض والاسمراض الا ان في
 الموكل بالاسمراض لا ملك الموكل ما اسفر عنه الوكل الا اذا طبع على وجه الرساله فان هول أرسلني فلان
 الملك لاسمراض كذا بخور الموكل بالسلخ وبالايرا وخور بالطلاق والمبا والاحار والاستحجار لمافلا
 وخور بالسلم والصراف لانه ملكه كما يملكه هو نصها الى غير الا ان قصص الدس في الغلس شرط ما السد
 على الصحيحه والعمر لما العادس واده اهما لان حقوقا عند راحه الهما لاند كذا فادها بعض الوكلان في الغلس
 فندو حذ المصن المسحق قبل الاوراق في المدعي على الصحيحه بخلاف الرسول اذ ما نصافي الغلس ثم اده فانه
 سئل المعتدلان حقوق المعتدل لا رجوع الى الرسول فلا بيع فمعهما عن المسحق بالمعد فاداه فاد حصيل الاده اي
 لا عن قصص فسطل المعتدل بخلاف الوكل على ما مر ولا يبرمقاره الموكل لان الحقوق لا رجوع اليه بل هو احسب عها
 فماد واداره برله واحد وخور الموكل بالبيع والسرا لهما عا ملك الموكل ما سرها نفسه فملك النور بعض
 الى غير الا ان لحوار الركل بالسرا شرط وهو الخلو عن الجهاله السكه في احد نوعي الوكاه دون النوع الآخر
 وسان ذلك ان الوكل بالسرا نوعان تام خاصي فالعام ان هول له اسولي ما سب او مارات او اوى بوب سب
 او ان دار سب او ما تسرك من الساب ومن الدواب وسبح مع الجهاله الفاحسه من غير سب النوع والنصفه والنسب
 لانه فوص الرأى انه فصيح مع الجهاله الفاحسه كالنصاعه والمصاربه والخاص ان هول اسرني وما او حو انا
 اوداه او حوهر ارعدا او حاره او مرسا او حلا او حمارا او سا والاصل فيه ان الجهاله ان كانت كبر مع فحه
 الوكل وان كانت فله لا تمتع وهذا اسحسان والفاصل بين سب فليها وكبرها ولا يخور الا بعد سب النوع والنصفه
 رعدا اي لان البيع والسرا لا يمتنعان مع الجهاله السره فلا يصح التوكيل بها نصا (وجه) الا اسحسان ما روي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع دينار الى حكيم من حرام لبي له به اسحه ولو كانت الجهاله الفليه ما به من فحه
 الوكل بالسرا لما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لان جهاله النصه لا يبرع بذكر الاسحه وهدا من ولان الجهاله
 القليه في باب الوكاه نصي الى المارعه لان مبي التوكيل على الصحيحه والمباحه فالظاهر انه لا يخور المارعه فيه
 عذله الجهاله بخلاف البيع لان مبي على المصاعبه والمالكه فكونه معاوضه المالك فالجهاله فيه وان ملك
 نصي الى المارعه فوجب فسا العده فهو القروي وان سب ان الجهاله الفليه عر ما به في كل موضع فلب الجهاله صح
 اسوكل بالسرا والا فلا فستمر ان كان اسم مبيع التوكيل سراه ما به على انواع محتمله لا يخور الوكل به الا بعد سب
 النوع وذلك حوا هول اسه في ما لان اسم البوب مع على انواع حلتهم من بوب الار سم والنظ والسكان
 وعه مما فكاك الجهاله كبر مع فحه الوكل فلا يصح وان سمي النس لان الجهاله بعد سب ان النس مفاحسه فلا
 سب الا لاند كذا النوع فان قول اسه في بواهر ما فان سكب عنه كبر الجهاله فلم يصح التوكيل وكذا اذا قال
 اسه في حوا او قال اسه في داه او ارصا او موكا او حوهر او حوا لان كل واحد منها اسم حيس بدخل فحه
 انواع محتمله فلا بد من ذكر النوع فان هول بواهر ما فاداسك عده كبر الجهاله فلم يصح التوكيل وكذا اذا قال

اسم الى دار الاسير لان في الدار والدار ما وافق احسان عن الدار بخور وان لم يمس ولكس من التي حار ايضا
 وجمع على دور المضار الذي وقع فيه الوكيل لان الخيال قتل بعد ان اتمى وروى عن ابي يوسف انه لا يسبح التوكيل
 بعد ان اتمى حتى يمس مضرا من الاضمار ولو قال اسير الى دار ابي موضع كذا او حسه لولو او قضى باقرب امر
 ولم يسم اسمي لا يجوز لان التعاوب مضاحض والضيق لا يصير معلومة محال التوكيل فلا يسمى بان اسم وان كان اسم ما
 وقع التوكيل سرا فلا مع الاطلاق ومع واحد تكفي فيه كذا احد امر من اما الضيق فان قال اسير الى عدا ركب أو
 مقدار اسمي فان قال اسير الى عدا فالف درهم لان الخيال هل يد كذا احد هما محال التوكيل لان الضيق يصبه معلومة
 يد كذا اسمي وان لم يد كذا او اداد كذا الضيق يصير اسمي معلوما محال الأمر فيما سري به اماله عاد حتى انه لو خرج اليه في
 عي ماد اماله لا يلزم التوكيل كذا روى عن ابي يوسف فمن قال اسير الى حاد من حسن كذا ان ذلك يقع على ما
 سماعه الناس من ذلك المجلس فان كان اليه كسر الا سماع الناس به لم يخرج على الأمر وكذا الدون اذا قال اسمي الى
 حاد ما يحسنه على ما ساد أهل البادية وهذا كله اعصار حال التوكيل فان لم يد كذا احد هما اصلا فانكاه ماطله لان
 الخيال حسب تركه ذكرهما معا مع صحة الوكالة ولو قال اسير الى حار او بعلا او فرسا او سيرا ولم يد كذا ضيق ولا
 ما قالوا انه يجوز لان النوع صار معلوما يد كذا حار والعل والقرس والعبر والضيق يصير معلوما محال التوكيل وكذا
 اسمي فسطر ان اسيرا حار اسير فسمه او ما قل او ما كبر قدر ما سعى الناس من مثله حار على التوكيل اذا كان الحار اسمي
 سري مثله التوكيل وان كان محال اسمي مثله التوكيل لا يجوز على التوكيل بل لم التوكيل وان اسيرا مثل فسمه
 نحو ان يكون التوكيل مكارا فاسري التوكيل حار ما يصلح للركوب لان مثله سري الحار للعمل والحمل
 لا للركوب ولو قال اسير الى سا او هر ولم يد كذا ضيق ولا محال يجوز لان السا والهر لا يصير معلومة الضيق محال
 التوكيل لا بد وان يكون احدهما معلوما سا ولو قال اسير الى حطلة لا يصح التوكيل ما لم يد كذا احد سدي اما قدر
 اسمي واما قدر اسمي وهو المكمل لان الخيال لا تتصل الا يد كذا احد هما وعلى هذا جميع المندراب من المكملات
 والموريات ولو وكله لسمي له طلبة لسا لا يصح الا بعد ان اتمى والوع لان الخيال لا قبل الا بعد ان احدهما
 والله اعلم وحل اعلم

فصل في حكم التوكيل بمعول وانه الوصي حكم التوكيل ضرور المضاف اليه وكذا لان التوكيل
 اساب الوكالة ولو كاله احكام (مها) سوب ولا به الصرف الذي ساوله التوكيل محتاج الى بان ماله التوكيل
 من التصرف بموجب التوكيل بعد محضه ومالا ملكه معول وانه الوصي التوكيل بالخصومة ملك الافرار على موكله في
 الجملة عند انحسابه السلامه وقال زر والشافعي رحمهما الله لا ملك والاب والوصي واسم الناصي لا ملك الافرار على
 الضمير بالاجماع (وجه) قوله ان التوكيل بالخصومة وكل بالمارة عتق الافرار مساله فلا بد ان التوكيل بالخصومة
 فلا ملكه التوكيل (ولما) ان التوكيل بالخصومة وكل بالحوادث الذي هو حق عبد الله عز وجل وقد يكون ذلك
 اسكارا وقد يكون افرا اذ افرا على موكله دل ان الحق هو الافرار فسد على التوكيل كما اذا ارسل ركه ومعه
 التوكيل ثم احتلبت انحسابه السلامه فيما بينهم قال ابو حنيفة وخمسة وخمسة افرار في مجلس الناصي لاقى عز وقال ابو
 يوسف يصح به وفيه (وجه) قوله ان التوكيل هو من ماله التوكيل الى عز وافرار التوكيل لا يقع بحقه
 على مجلس الناصي فكذا افرار التوكيل ولهذا انه فوض الامر اليه في مجلس الناصي لان التوكيل بالخصومة
 او بحواب الخصومة وكل ذلك محض مجلس الناصي الا ترى ان الحواب لا يلزم في غير مجلس الناصي كذا
 الخصومة لا بد من في غير مجلس الناصي فيستد مجلس الناصي الا انه اذا فر في غير مجلس الناصي يخرج من
 الوكالة سمر لا يلو في وكلا لفي وكلا لا افرار عسا لان الا سكارا لا يسمع منه للافراض عسا موكل
 به والوكيل بالخصومة في مال اذ افرض الناصي به ملك فسمه عند انحسابه السلامه وعسدر في ملك (وجه) قوله ان

ان يذوب من اوكل الخصومة الا هذا ومن الوكيل المتعص الا ما به وليس كل من يهدي الى شي يوس عليه ولا
 تكو ركل الخصومة وكلا المتعص (ولما) انه لما ركله بالخصومة في مال فقد اتهمه على فعله لان الخصومة فيه
 لا يبي الا المتعص فكان الوكيل بها وكلا المتعص الوكيل ساعى الذي جلب المتعص في ظاهر الزوايه لان حق
 المتعص لا يمتنع الا بالتعص فكل الوكيل به وكلا المتعص لان التعص في ظاهر الزوايه لا يمتنع الا بالتعص
 المتعص من من احاطا فالوا لا يملك في عرف دار بالان الناس في رما سالا رصود بعض المتعص كاتوكلا على
 ابواب التعص لتهمة الخبايه في اموال الناس والوكيل حصص الناس تلك الخصومه في اسباب الدين ا انكر المرمم
 ان حصصه وعدمه لا يملك وهو روا المتعص عن ان حصصه ايضا فذلك امامه الله وكذا الوافم المندعي عليه
 الله ان صاحب الدين اسوق مدها ابراهه فليست به عده وعدهما لا يعل ولا يملك واجموا في اوكل
 حصص الناس انكر من يذنه انه لا يملك الخصومه حتى لا يملك انا الله ولو افام المندعي عليه الله انه اسيراهام
 الذي وكله بالتعص لا يسمع منه منه في اثبات السرا ولكمها سمع لدفع حصومه الوكيل في الحال الى ان حصر
 الوكيل وفالوا في اوكل طلب السمع والرد بالسب والنسبه انه يملك الخصومه (وجه) فوله ان الوكيل
 حصص الناس بوكلا باستعفا عن الحق فلا يمدني الى الخصومه كاتوكلا حصص الناس ولا في حصصه ان الوكيل
 حصص الناس بوكلا بالمال له والحق في ماله المال بالمال سعلن بالمال وكفى السع والاحار ودلا له ذلك ان استعفا
 عن انكر لا يمتنع لان الذي امان ان يكون عاره عن الفعل وهو فعل سلم المال واما ان يكون عار عن مال حكى
 في الله وكل ذلك لا يمتنع واستعفا ولكن استعفا الذي عار عن بيع ماله وهو ماله المتاحود المتعص على دمه
 المرمم وملكه بهذا العدم والمتاحود من المال فاسمع السع والخصومه في حقوق ماله المال المتعص فملكه الوكيل
 بخراف الوكيل حصص امي لان ذلك بوكلا باستعفا عن الحق لا بالمادله لان عه مدور الاستعفا فلا يملك
 الخصومه فيها الا ما رجد به في القري من الفصل فادام ملك الخصومه لا يسمع منه المندعي عليه على السرا من
 الموكل بالتعص لا ما به فليست لا على حسم ولكمها سمع في دفع حصص الوكيل وبخو ان يكون الله سموعه
 من وجه دون وجه ككل انما يقبل روحه الى حب هو فظالمها الوكيل بالاسفال فامام الله على ان روحها
 ظلمها بار سمع هذه الله في اذ فاع حق الوكيل في الفعل ولا يسمع في اسباب الحرمة كذا هداو كذا الوكيل
 واحد الدار بالنسبه وكل بالمادله لان الاحد بالنسبه مره السرا وكذا الرد بالسب والنسبه فيها معنى المادله فكاتب
 الخصومه فيها معنى حقوقها فملكها الوكيل كاتوكلا بالسع والوكيل بالمتعص ا اراد ان بوكلا عه هذا على وجه
 (اما) ان كاتب الوكيل عامه بان قال له وبع الوكيل بالتعص اصنع ما سب او ما يصعب من شي فهو حار على او
 بخودك (واما) ان كاتب خاصه بان لم يسل ذلك عبد الوكيل بالتعص فان كاتب خاصه ملك ان بوكلا عه بالتعص
 لان الاحمل فيما يخرج مخرج الموم اخر او على عمومته وان كاتب خاصه فليس له ان بوكلا عه بالتعص لان الوكيل
 يصر في سوي بعض الموكل فملك قدر ما فوض الله من فعل ذلك وخص الوكيل الناس لم سرا المرمم من الذي لان
 بوكله بالتعص اذ لم يصح فخصه وخص الاحصى سواء فان وصل الى هذا الوكيل الاول يرى المرمم لا يوصل الى
 بدم هو نائب الموكل في المتعص وان ملك في يده فلان يصل الى الوكيل الاول حصص المتعص للمرمم لان حصصه
 محقه استعفا الذي والمتعص محقه استعفا الذي حصص محقه المادله على ما مر والمقصود محقه المادله فمقصود على
 الناس كالمقصود على سوم السرا وكان له ان يرجع محاصص على الوكيل الاول لا به صار مرمم وحده سو كوله
 بالتعص ويرجع عليه اذ كل عارض من المرمم سألحه من العهد فرجع عليه ضمان الكسالة ولا سرا المرمم من الذي
 لما فلان بوكله بالتعص لم يصح فكان للظالم ان احذر المرمم بدمه وادأ أحد مرمم رجوع المرمم على الوكيل الثاني لما
 فلما رجع الوكيل الثاني على الاول بحكم المرمم ولما فلان الوكيل حصص الذي للموكل على انسان معص ارق يذ

[illegible]

به تعالى ما علم ان الثالث اسوقه الى ان حال الواجب مدعى عليه لان المرء مدعى عليه بطلب حقه
 الاستدعاء مدعى فوجهه فلم يكن استخلافه بشرق الناموس امور ابدا نه يستخلف على علمه لانه يستخلف
 على فعله وكل من يستخلف على فعل باس غير يستخلف على العلم لا الب لا علم له انه فعل ذلك او لم فعل
 وان انا المرء اليه على انما سمعت منه عدائي حقه وعدهما لا نسمع وهو رواءه الحسن عن اى حقه
 بنا على ان الوكيل يحسن الذم حتى يكون وكلنا مخصوصه منه عد يكون وعدهما لا يكون لما قدم ركذلك على
 هذا الاختلاف انا المرء اليه اعطى الثالث والدرام الدمار او باعه بها عرافه مسبوغه عند
 وسد هما غير مسبوغه لان انا الذي نظرني المتادله والمناحه وسوى فهما الحسن وحلاف الحسن فكان
 الخلاف في الكل باسا (راما) الوكيل بالسع فالوكيل بالسع لا حلوا ما ان يكون ملتقا وما ان يكون متبدا ان كان
 متبدا راعى فيه السد والاجماع حتى انا احالف قد لا يسد على الموكل ولكن سوف على احره الا ان يكون
 خلافه الى حقه لما مر ان الوكيل يسرف بولا به مسمدا من قبل الموكل فلي من التصرف قدر ما ولا وان كان
 الخلف الى حقه فاسد لانه ان كان خلافا فصور فهو وفاى معنى لانه امر به دلاله فكان مصرفا سوله الموكل
 فسد ما هذا حله اذا قال مع عدى هذا الب رهم فباعه باقى من الالف لا يقد وكذا اذا باعه من الدرهم لا يقد
 وان كان سبه اكبر من الب رهم لا خلاف الى سر لان اعراف الناس حلت باختلاف الاحاس فكانى
 معنى الخلف الى سر وان باعه ما كبر من الف رهم بطلانه خلاف الى حد فلم يكن خلافا اصلا ركذلك على هذا
 لو ركبه بالسع بالف رهم حاله فباعه بالف سبه لم يسد بل سوف لما قلنا وان وكله ان يبعه بالف رهم بسبه فباعه
 بالب حاله بطلان وان وكله ان يبعه وبسرط الحمار لا امر فباعه وبسرط الحمار لم يجر بل سوف ولو باع
 بسرط الحمار لا امر ليس له ان يخرجه لولا ملك الا حار سبه لم يكن للسيد فانه هذا اذا كان الوكيل بالسع مسمدا
 فاما ان كان مطلنا اى به الاطرافى عدائى حقه فملك السع بالتسلل والكسر وعدهما لا ملك السع
 الا ما سعى الناس من له وروى الحسن عن اى حقه من قولهما (وجه) قولهما ان مطلق السع يسرف
 الى السع المتعارف والسع مع فاحس ليس معارف فلا يصرف اليه كالموكل بالسرا ولاى حقه ان
 الاصل في اللفظ المطلق ان يجرى على اطلاقه ولا يجوز جريد الاندليل والعرف مدارص ان البيع مع فاحس
 لمرص التوصل منه الى سرا ما هو ارجح منه معارف اسافلا يجوز سيد المطلق مع المعارض مع ما ان السع مع
 فاحس ان لم يكن معارفه معارفه معارف كرا سبه لان كل واحد منهما يسمى سعا وهو متادله سى مرعوب
 سى مرعوب لعه وقد وجد مطلق الكلام يسرف الى المعارف كرا سبه من عراضا ان فعل الارى ان
 من خلف لا نا كل لحافا كل لم الا دى اولم الخسر وخس وان لم يكن اكله معارفه الكويه معارفه اطلاقا
 رسته كذا هذا (واما) التوكيل بالسرا والخواب عنه من وجهين احدهما ان حوار من على خلاف
 الناس لكونه امر بالسرفى مال غيره وكراعى فيه مع الارى انه يسح بدورد كراعى الا انه حور باعتبار
 الخافه ان كل احد لا يباله ان يسرى نفسه فحتاج الى من يوكل به غيره والخافه الى الوكيل بالسرا من حرق
 المتعارف سرا ماله عليه ينصرف الامر مطلق السرا اليه اليه اليه المسمى منهم بهذا الاحتمال انه يسرى
 لسه فباس فيه العى اظهر السرا للموكل قبل هذه الهيمه في السع معنده فهو الفرق وكذلك ملك السع
 معر الا مال المظنه عند وعدهما لا عاك وهو قول السامى رحمه الله وملك السع بالقد والسبه عند وعدهما
 لا ملك الا بالنسبة الى من الطرفين على محمودا كباى السع مع فاحس ولو باع الوكيل بعض ما واكل بسبه من سلى
 وجهين اما ان كان ذلك مما لا ضررى سعيه كالموكل والموكل ان كان وكلا يبيع عدس فباع أحدهما حار
 بالاجماع وان كان في سعيه ضرراى وكه يبيع عدس فباع سبه حار عدائى حقه رحمه الله وعدهما لا يجوز الا حار

سرى مرعوب وقد وجد خلاف الوكيل بالبحاح مطلقا انه لا يملك البحاح اقتباسا لان المقصود من البحاح الخلق
والبحاح التماسد لا تسد الخلق والمقصود من البيع التملك وانه يملك البيع التماسد واما الوكيل بالبيع التماسد فهل يملك
البيع الصحيح قال ابو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله ملك وقال محمد لا يملك وبه احدى السامعي رحمه الله (وجه)
قول جند ان البيع التماسد يملك لا تسد الحكم بنفسه والصحيح عند الحكم بنفسه فكانا مختلفين فلا تكرار الوكيل
باخذها من وكيله مالا آخر فاداناع ساعا حصارا محالفا (ولهما) ان هذا ليس خلافا حسنه لان البيع الصحيح حر
وكل موكل سري ممكن بما هو حر منه دلالة والناصب دلالة كالناصب تصافيا كان آسا ما واكل به فلا يكون خالفا (واما)
الوكيل بالسرا فالوكيل بالسرا لا يخلو اما ان كان مطلقا كان مسددا فان كان مسددا راعى فيه السد اجماعا ماد كرا
سواء كان السد راجعا الى المسمى او الى التمس حتى انه اذا طالب بلم السرا الا اذا كان خلافا الى حريم بلم الموكل
مبال الا ان اذ اقال اسرى الى حار به اطواها واستخدمها او اخذها لم يملكها وانما يملكها في حار به بحوسه او احده من الرضا ع
او مر يد او ذاب روح لا ينفذ على الموكل ويستدلى الوكيل وكذلك اذا قال اسرى الى حار به خدمي فاسه في
حار به منطوقه السد او الرحل او عينا لان الاصل في كل مسددا عا رالسد فيه الا هذا لا عدا عا ر واسا ر هذا
البيع من الصد مقتصد وكذلك اذا قال اسرى الى حار به تركه فاسه في حار به حسنه لا يملك الموكل وبلم الموكل لما
ذكرنا ومال الباي اذا قال له اسرى الى حار به فالف درهم فاسه في حار به ما كبر من الالب بلم الموكل دون الموكل لانه
خالف امر الموكل ففصر مسمى بالنفس ولو قال اسه في حار به فالف درهم او ما به دسار فاسرى حار به ما سوى
الدراهم والديناير لا يملك الموكل اجماعا لان الخس خلف فيكون محالفا ولو قال اسه في حار به ما به دسار فاسرها
فالف درهم فمما به ما به دسار كرا كرا حتى ان المشهور من قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لا يملك الموكل لان
الدراهم والديناير حسانا محلمان حسنه فكان التمسيد باخذها مقتدا وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يملك الموكل
كانه اسرى حاسنا واحدا في الوكالة كما اعتبر حاسنا واحدا في السعة وهو ان السبع اذا احران الدار سبع يدناير
فسلم السعة ثم ظهر اسها سبع يدراهم ومما يملك الدناير صحيح التسليم كذا ذهبان اسرى حار به فالف درهم فان كان
مملها سري فالف او ما به من الف او ما به من الف مقتدا ما معا بالناس فبلم الموكل وان كان السعدان مقدار
ما لا يساس بالناس فبلم الموكل لان سرا الوكيل المعروف المعروف ان اسه في حار به ما معا درهم ومما سري
فالف لم الموكل لان الخلاف الى حار لا يكون حار فاممي وكذا اذا وكله ان سري في حار به فالف سبعة فاسرى
حار به فالف حار لم الموكل لانه خالف عند الموكل ولو امر ان سري في حار به فالف حار فاسرى فالف سبعة لم الموكل
لانه وان خالف صور صدوا في معنى والمتر للمعنى لا للصور ولو وكله ان سري وسرط الحار للموكل فاسرى
سري حار لم الموكل والاصل ان الوكيل بالسرا اذا خالف يكون مسه بالنفس والوكيل بالبيع اذا خالف سوفف على
احار الموكل والفرق بينهما قد ذكرنا فيما هدم ان الوكيل بالسرا منهم لانه ملك السرا لنفسه فامكن يفسد عليه حتى
انه لو كان صبا ححرورا او عدا محجورا لا ينفذ عليه بل سوفف على احار الموكل لانه مالا لملك السرا لا مسهما
فلا يملك السد عليها سوفف وكذا اذا كان الوكيل مریدا او كان وكلا سرا عند مسه فاسه في تصبه لعدم امكان
السد عليه فاحمل الوقف ومعنى التمسيد لا سدر من الوكيل بالبيع فاحمل الوقف على الاحار ولو وكله سرا عند
فاسرها مع من اعان مال الموكل يوقف على الاحار لانه لما اسرها مع من اعان ماله فمذاع التمس والسد سوفف على
احاره الموكل هذا اذا كان الوكيل بالسرا مقتدا ما اذا كان مطلقا فانه راعى فيه الاطلاق ما يمكن الا اذا قام دليل
التمسيد من عرف او غير مسدده وعلى هذا اذا وكل رحلا سرا حار به وسعى وعها وسها حتى صحب الوكالة
فاسه في حار به منطوقه السد والرحل من خلاف او عوراء لم الموكل وكذلك الدسرى حار به منطوقه السد
او الرحل او عما وعدا في حسنه وعدها بلم الموكل (وجه) فولهما ان الحار به سري للاستخدام عرفا وعاد

[illegible]

لندخلها في الورس ولو وكله سرا عدا منه فاسرى ما عدى من كل واحد منهما ساوى ما به روى عن ابي حمزة
رحمته الله لا يلزم الاكل كل واحد منهما وقال ابو حمزة اذا واكل رجلا سرا عدى عن اعضاءهما نصف درهم وعضهما سوا
فاسى واحد منهما سواه درهم لا يلزم الموكل الا ان يسهى الباقى نصفه الا لوفى ابو يوسف وحدا ١ كات ازاد
ما ساس الناس في ملها بقرمه وهذا لا يوجب حلافا وانما سر وحل اعلم الوكيل سرا سى عنه لا ملها ان سر به
لغسه واد اسرى جمع السراء للموكل لان سرا لغسه عن نفسه عن الوكالة وهو لا ذلك الا يحسر من الموكل
كالا ملك الموكل غره الا يحضره على ما ذكر في وصية ان ما الله تعالى (واما) الوكيل سرا سى سرعه اذا
اسرى يكون سرا بالنسبة الا ان سواه للموكل رحمه الكلام فيه انه اذا قال اسر به لغسي وصدفه الموكل فالسرى
لهو اذا قال الموكل اسر به لى وصدفه الوكيل فالسرى للموكل لان الوكيل سرا سى سرعه عنك السراء لنفسه كما
ملك للموكل فاحمل سراو لغسه واحمل سراو لموكله وحكم به السيد في محمل على احد الوجهين سجداهما
ولو احلنا فقال الوكيل اسر به لغسي وقال الموكل بل اسر به لى يحكم به ان من ادنى الوكيل امن من درهم فسه
فالسرى له وان ادا من درهم لموكله فالسرى لموكله لان الظاهر سدا لئلا من مال من سرى له فكان الظاهر
ساهد السرى فكان صادفا في حكمه (واما) اذا لم يحسر السراء واعدا عليه يحكم به ان من ادنى عداى
يوسف وعند محمد يكون السراء للوكيل (رحمته) قول محمد ان الاصل ان يكون الانسان مصرفا لنفسه لانه
الظاهر ساهد الوكيل فكان السرى له (وحده) قول ابي يوسف ان امور المسلمين يجوز له على الصلاح والسداد
ما امكن وذلك في حكم امن على ما مر والله تعالى اعلم الوكيل بالسرا لا ملك السراء من نفسه لان الخوف في باب السرا
يرجع الى الوكيل فودى الى الاحالة وهو ان يكون الشخص الواحد في زمان واحد مسلما ومنسلما مطلقا ومطلقا
ولا به مسمى السراء من نفسه ولو امر الموكل بذلك لاصبح لما ذكرنا وكذلك لو اسرى من ولد الصبر لان ذلك سراء
من نفسه وكذلك لو اسرى من عبد الذي لادس عليه او كاهه وكذا الوكيل بالسرا لا ملك السراء من اسه وحده
وولد وولد ولد وروحه وكل من لا هل سهاذ به عداى حقه وعدهما نحو اذا اسرى من السمة اربا او
ربا د ساس في ملها واجمعوا على انه لا ملك السراء من عده الذي لادس عليه ومكاهه وقد مربت المسئلة تحتها
من قبل ولو كات الوكالة عامه فان قال له اعمل ما سبب اوفى له من هولا او احار ما صعه الوكيل حار لان المناع من
الخوار اليه ومعد السراء والاحار ولو دفع اليه درهم وركله ان سرى له ما طعم ما يوجب على الحطه والذهب لا
على الفاكه والتم والحسر لان الطعام في الحقه وان كان اسما لم ينظم لكه بصرف الى الحطه والذهب هر به
السرا في العرف ولهذا سمي السوق الذي يباع فيه الحطه والذهب سوق الطعام دون غير الا اذا كان المدفوع اليه
قليل كالدرهم ونحو او كان هبالا لعمه فصصرف الى الحروف بل يحكم ان من كان قليلا بصرف الى الحر وان كان كسرا
بصرف اليهما ولو قال اسرى بدرهم لخما بصرف الى اللحم الذي ساع في السوق وسرى الناس منه في اغلب من
لحم الضان والمعر والمرو والا بل ان حرب الماد سراه ولا يصرى الى السوى والمطوح الا اذا كان مسافرا او رل
حانا ودفع الى اسان درهم لاسرى به فخا ولا الى لحم الطير والوحش والسمل ولا الى ساجه ولا الى مندوحة غير
مسلوحة لا بتمام حران الماد سراه وان اسرى مسلوحا حار على الموكل لان السلوح ماع في الاسواق في الماد
ولا الى البطن والكرس والكدر والراس والكراع لانهما ليس بلحم ولا سرى بمقصودا ايضا بل سائلهم فلا
بصرف مطلق الوكيل اليه محلا ما احل لا ما كل لحم اكل هذا الاساءه محلا لان معنى الاعان على
العرف كراوسه سى الوكالة على العرف ماد وفلا الارى ان حكم الحب يلزم باكل البند ولو اسرى
اوكل البند لا يلزم الموكل لا بتمام الماد منع البند في الاسواق في المالك ولا الى سجم البطن والالبه لانهما ليسا
بلحم ولو وكله سرا انه لا ملك ان سرى لهما محلا انما بمقصودا ولو وكله ان سرى سكا درهم هو

فيولى الطريق الكارد والمعار لان الماد سرا الطريق الكارمه المالح وون الصغار ولوويه
سرا الزاى فيولى الى وون المطوح المسوى رحو على راس السم دون السر والا بل الاق موضع سر ١١
ذلك والمند كور من اخلاف في الخاص الصغر ربح الى احلاف الصغر والزمان وون الحسبه ودون راس النفس
والسمل اخر لا مبادا ولوو وكه سرا هي فله ان سرى اى هي سا وكذا اركه سرا ه كه لاه
سه ن اى ه كه ناعى السوى عا ولوو وكه سرا الصى فيولى على صى الدحاح ان كات اعي ١٢
مع على صى الظور وكلها ماد ك ما لو وكه ان سرى لسا فيولى ماساع في عاد الذى السوى من السم والسر والا
وكذا او كه سرا الصى ن اسو يافو عليها جميعا محاروف ما اذا حلب لا ندو لسان ذلك مع على لاه
والسر والا بل لى ماد ك راس العرف والله على اعلم او كل سرا الكس لا حله سرا المعجى لى اسرى لا
الموكل لان الكس اسم لادكر والمعجى اسم لى وكذا لو وكه سرا عاى فاسرى حذ ما وسرا فرس او ردد
ه سرى رمكه لا نحو على الموكل والسر مع على الذكر والا لى وكذا السر ر رواه اجماع قال الله تعالى انا
امركم ان يدعوا هرسلها كات كرا وقال سبحانه وعلى لادول شر الارض واما ر لا رص على اثريا
ودكر التورى رحمه الله ماساع على الا لى والمصحح رواه اجماع كرا والدحاح مع على الذكر والا
والدحاح على الا لى والله على الذكر والله على الا لى ر الحى صرب خاص من الا لى والله صرب معرو
سرعه السر وهى كالحار فى عرف لادنا ولا مع اسم السر على الحاموس وان كان من حسن السر حى به سار
ازكا بعد عى او هاهم لثقه بهم واه على اعلم او كل سرا ا امر ع فاسرى ا فله حصر الاول او ا ح
او ا حار الموكل حار على الموكل والا فلا الا اذا كات الوكاهه على ما مر الله ع وحل اسم

فصل في اوكلان هل يفر د ا حدهما التصرى فيما وكه نه اما الوكلان المصحح فلا حله ا حدهما التصرى بذو
صاحبه ولو لم يفر د محرو حى عر صاحبه او الموكل لان البيع محتاج فيه الى الزاى والموكل ا ساضى رها مالا ولو
ا حدهما واحدا مع على ذلك حكى فلم يثبت امر الموكل فلا سد عليه وكذا الوكلان سرا سواء كان ا حى مسر
او لم يكن وسوا كان او كل الا حرا ما او حاصر الماد ك راس البيع الا ان سرا اذا اسرى ا حدهما بذو
صاحبه بعد على المسرى ولا ص على الاحار وفي السح عتق على الاحار ردد مر الترق وكمال
الوكلان السكاح والطلاق على مال والصو على مال والخلع والكاه وكل عده بدل هو مال لان كل ا ل
محتاج الى الزاى ولم يرص راي ا حدهما ا حرا وكذا ما حرج مخرج ا حله ان قال لرحل جعل امر امر ا ل
سد ك اوفان فسا طنا امر ا لى ان سبلا سر د ا حدهما التعلق لا نه جعل امر الدسكا امر ا لى انه سد على
الجلس والجلس هو الى محض المجلس والتعلق على هذا الوجه شرط بالنسبه كاه قال طنا امر ا لى ان سبلا
وهما لا ملك ا حدهما التعلق دون صاحبه لان التعلق شرط لا مل الا سد وجودهما فكذا وكذا
او كلان مص الدس لا ملك ا حدهما ان مص دون صاحبه لان مص الدس محتاج الى الزاى والا ما ردد
فوص الى الزاى اليها جميعا لا الى ا حدهما وصى اما تهما جميعا لا اما نه ا حدهما فان مص ا حدهما لم ربه العر محى
بصل ما فعه الى صاحبه مع فى ا حدهما او فصل الى الموكل لا نه ما وصل المصو الى صاحبه الى الموكل
فد حصل المصود بالتص فيما ركا هما فصا حما اسدا (واما) اوكلان الطلاق على غير مال الصو على سر
مال والوكلان بسلم الله ورد الودعه وفسا الدس سر د ا حدهما التصرف فيما وكه لا نه هذ ا تصرف بما
لا عا ح الى الزاى فكان ا صافه او كل اليها هو صا التصرف الى كل ا حدهما ا حرا (واما) اوكلان
المصومه بكل ا حدهما مصرف ما سراده عدا ا حدهما اللان وعده ر لا سر د (وجه) قوله ان ا حدهما
محتاج الى الزاى ولم يرص راي ا حدهما فلا ملكهما ا حدهما ان صاحبه (وجه) قول ا حدهما اللان ان العرص من

المخصوصه اسم القاصي ما علكه احاصه واسماحه واجماع الوكل على ذلك حل الاعلام والاسماع لان اردحا
 النكار محل فانهم فكان احصاه الوكل اليها هو سالا للمخصوصه الى كل احد منها فاهما حاصم كان مثلا الا انه
 لا ملك احدهما النفس دون صاحبه وان كان الوكل المخصوصه له النفس عند ان احصاه على النفس يمكن
 ولا يكون راسما مع احدهما مراد (واما) المضار بان فلا ملك احدهما الصنف بدون ان صاحبه احما اوفى
 الوصي خلافه انما ساد كرى كتاب الوصيه الله تعالى اسم الوكل هل ملك الحقوى حمله الكلام فيه ان
 الموكل به وان يوع لاحق له الا ما امر به الموكل كالموكل بالبيع والوكيل بالاربعه ونحوه ويوع له حقوى
 كالبيع والسرا والسكاح والخلع ونحوه (اما) الموكل بالبيع والسرا فهو يرجع الى الوكل فيسلم المبيع ويضعه
 في بعض ارضه طالب به ويحاصم في البيع وفي الاستحجار والاصل ان كل عبد لا يحاج فيه الى اصابته الى
 الموكل ونكس فيه الا صافه الى نفسه فهو راحته الى المالك كالباع والاسره والا حاربات والصلح الذي هو
 في معنى البيع حقوى هذا المورد يرجع للوكيل وعليه ويكون الوكل في هذا الحقوى كالمالك والمالك كالحقوى
 حتى لا ملك الموكل مطلقا له المسمى من الوكل بائنه ولو طاله فاني لا خير على تسليم ارضه ولو امر الوكل بمص
 اس ملك المطالبه وانما يطالب المسمى باسمه على التسليم اليه ولو بها الوكل عن بعض ارضه صحت به ولو هي
 الموكل الوكل عن بعض ارضه لا يعمل بهه وان المسرى اذا تداين الى الموكل براضه ارضه استجسا وكذا
 الوكل هو المطالب بتسليم المسمى اسم المسرى ارضه ولا طالب به الموكل واذا استحق المسمى في المسرى يرجع
 بائنه على الوكل ان كان سدا ارضه وان كان قد اتى الموكل رجوع ارضه عليه وكذا اذا وجد المسرى بالمسعى عااله
 ان حاصم الوكل واذا ائتم بالطلبه ورد عليه قضاء الباعى احد ارضه من الوكل ان كان سدا ارضه وان كان
 بقده الى المالك احد مسه وكذا الوكل بالسرا هو المطالب بائنه دون الموكل وهو الذي حصص المسعى دون الموكل
 واذا استحق المسعى في يد هو الذي سولى الرجوع بائنه على بائنه دون الموكل ولو وجد المسعى عااله ان كان المسعى
 يد ولم يسلمه الى الموكل بقده ان رد على بائنه المالك وان كان قد سلمه الى موكله ليس له ان رد عليه الارضا وكله
 وكذلك هذا في الاحار والاستحجار واحواهما وكل عبد يحاج فيه الى اصابته الى الموكل حقوه رجوع الى الموكل
 كالمسكاح والطلاق على مال والما على مال والخلع والصلح عن دم العمد والسكاه والصلح عن اسكار المندعى عليه
 وحقوه حقوى هذا المورد يكون للموكل وسله والوكيل فيها يكون سفا او ممررا بمحض حتى ان كل الزوج في السكاح
 لا يطالب المهر راسا طالب به الزوج الا اذا ضمن المهر حينه طالب به لسكن حكم الصمان وكل المراه في السكاح
 لا ملك بعض المهر وكذا الوكل بالسكاه والخلع لا ملك بعض بدل السكاه والخلع ان كان وكل الزوج وان كان
 وكل المراه لا طالب بدل الخلع الا بالصمان وكذا الوكل بالصلح عن دم العمد وهذا الذي ذكرنا ان حقوى العمد في
 البيع والسرا واحواهما يرجع الى الوكل مذهب علمنا وقال السافى رحمه الله لا يرجع سبي من الحقوى الى
 الوكل واسا يرجع الى الموكل (وجه) قوله ان الوكل مسرى طر بن السافى عن الموكل ويصرف الباب بسرف
 الموب عنه ألا ترى ان حكم تصرفه مع الموكل فكذلك حقوه لان الحقوى بائنه للمحكم والحكم هو المبيع فاذا كان
 الاصل له فكذلك التناج (ولما) ان الوكل هو المالك حقه فكذلك حقوى العمد راحته اليه كذا ان الوكل بنفسه
 ولا سل ان الوكل هو المالك حقه لان عند كلامه بالام بدانه حقه وسجل ان يكون الا سان فاعلا فعل العمد
 حقه وهذا حقه مقرر به بالسرا قال الله عز وجل وان ليس للانسان الا ما سعى وقال الله عز سا به لما كسب
 وعلمها ما كسبت وكان ينبغي ان يكون اصل الحكم له اتصالا بالسب وحده حقه وسرا ان السرا ان السرا
 اصل الحكم للموكل لان الوكل اعاقه له امره وامره وفعله الامور مضاف الى الامر مضاف الى السرا فوجب
 اعبارهما صدر الامكان فعلمنا بسره الامر والا انه ما يحاج اصل الحكم للموكل وسره الحقه المقرر بالسرا به

اثبات انواع الحكم موكل وهو اعلى السبب حظه ما من الحكم ولا سكر احكم بالعكس وهما اثبات اصل الحكم
 للموكل واسات التوامع للموكل لان الاصل في مادته صرفا كل هو اولاد لا باع عليه ما الامتياز للموكل
 اصل في اولاد الوكيل باع له لا لا تصرف ولا به منه لعدم الملك بل بولا مستند من قبل الموكل فكان اثبات
 اصل الحكم للموكل واسات التوامع للموكل صاع النبي في موضعه وهو وحد الحكمة وعكسه رجع النبي في عه
 موضعه وهو وحد النسخة خلاف السكاح احدا لان اوكل هناك ليس باع من الموكل بل هو سفير ومعه عملة
 الرسول الا ترى انه لا نصف العبداني عنه بل الى موكله سلمت اليه هي سيرا حضا وعبر العبد رجو من
 الموكل من كل وجه وجمع الحقوق اليه في قول اما طرقة العهد ورجع الحقوق اليه اذا كان من اهل العهد (وما
 الم يكن بان كان صاحب حق راسد سمع وسراو ويكون العهد على الموكل لانه لا يملك ذلك من باب الله ع والنبي
 ليس من اهل الترع لكونه من الصروف العار الحقة ومع محضا لحصول التحرر والممارسة في التصرف
 ولا حازر للنسب في من اوكل المحجور رسوا علم انه حجور او لم يعلم في ظاهره او باه وع ان يوسف انه اكل عالم
 ولا حازر له وما اذا كان حازر فله اعمارا سا مسج العبد وان سا امضا (وجه) بوله ان الرضا شرط حذوا والجار
 وقد احتل ان الرضا لا يملك اقدم على المدعي ان يكون العهد على العاقد فذا من انما بالنسب عليه احتل رضا منب
 له اعمارا كما اذا طهر به عب (وحد) طاهره او باه ان الحفل باخر ليس بحد ولا به حكمه الوصول اليه خصوص في حق
 النبي لان الاصل فيه هو احر والادن عارض الرشد فكان سبب الوصول الى العلم فاما ما انفصل به لفسد من
 حقه فلا يحدرو ويصر على ولد علم باخر حقه لما سب له الحار كذا هدا وانه تعالى اعلم اوكل بالهبة والصدقة
 والا عار لا يذبح واخره في الفرض اذا قبل ما امر به وقص لا تلك المطالبة رد من ذلك الى يد ولا ان حصص
 الودعه والعارية واخره في الفرض من علمه لان الحكم في حد العود منب على الفرض ولا يصح للموكل في الفرض
 بل هو صمم الفرض في حبل ملوك للمولى فكان حقوق العبد راحة اليه وكان الوكيل سيرا عه عملة الرسول
 خلاف الوكيل بالنسب واحوا به لان الحكم فيها للعبد لا للفرض هو العاقد حقه سيرا على ما هو رافا فكان الحقوق
 بايد اليه وكذا في الوكيل بالاسفار والارهاق والاستنباط الحكم والحقوق رجع الى الموكل وكذا في الوكيل
 بالسرقة والمصارف لما فاضل للموكل ان يوكل غيره بالحقوق والمالك احسب عنها مال يوكل غير
 فيها (ومنها) ان المخصوص في يد الوكيل حقه الوكيل بالنسب والسرا وقص الدن والعن وقصا الدن امانه من له الودعه
 لان يد يدنا من على الموكل به له المودع مقص من مقص في الوداع ودراته انها بكون القول قوله في دفع
 الضمان عن نفسه ولو دفع اليه مالا وقال اقبه فلا باع في مال الوكيل قد مضى صاحب الدن فادفعه الى
 وكده صاحب الدن فالتول قول الوكيل في را نفسه عن الضمان والقول قول الطالب في انه لم يقصه حتى لا يسط
 دسه عن الموكل لان الوكيل امي مقص في دفع الضمان عن نفسه لا يقصد على الرمي انطال حقه وبجانب
 على احدهما لا عليها لانه لا يملك للموكل من يقصد في احدهما وسكند بالآخر فحلف المسكند مبهما ون
 المصدق فان صدق الوكيل في الدفع حلف الطالب انه ع رخص ما مقصه فاحلف لم يظهر مقصه ولم يسل دسه
 وان بكل طهر مقصه وسقط دسه من الموكل وان صدق الطالب انه لم يقصه وكذب الوكيل حلف بالله تعالى لتد
 دفعه اليه وان حلف برى وان بكل لم يما فع اليه وكذلك لو ادع ما بالرحلا وامر ان يدفع الودعه الى فلان فقال
 المودع فع وكده فلان فع على السصل الذي ذكرنا ولو دفع المودع الودعه الى رجل وادعى انه قد دفعها اليه ما
 صاحب الودعه وامر صاحب الودعه الامر بالقول قوله مع سبه انه لم يما بذلك لان المودع يدعي عليه الامر
 وهو سكر والقول قول المسكر حقه ولو كان المالك معصوما على رجل كالمعصوم في العاصب او الدن على العرم
 فامر الطالب المعصوم منه ان يدفعه الى فلان فقال المامور قد دفع اليه وقال فلان ما مضى فالتول قول

وازدائه يسر لا يقصد الوكيل على الدفع الا لله او مقصد الوكيل لان السمان قد وجب عليه وهو يدعى
 الدفع الى فلان رندارا سمسر الضمان او احب فلا يقصد الا لله او مقصد الوكيل فان صدقه الموكل بها
 ايضا لانه اسدقه قد ارا من القدر ولكم مالا يهدون على الدفن وكون التولي قوله انه لم يصبه مع سمسر
 لان قوله ما حقه في حق اسمها لا في ابطال حق المبيع من الطالب لانه مسكر للمفسر ان يزل قول المسكر مع سمسر
 كدنه الموكل في الدفع رطل الوكيل عليه وفيه غلب على العلم انه تعالى ما علم انه مع من حلف احدهم السمان وان
 بكل سمسر السمان عنه ولو ان الوكيل المدفوع اليه المال في الدفن من مال سمسر وامسدا مع اليه الموكل حاز لانه
 لو لم يدفع اليه الدراهم اصلا وفيه الوكيل من مال سمسر حاز على الموكل لان الوكيل معا الدفن في الحصة وكل
 سمسرا اس من الطالب والوكيل فالسرا اصداح من من مال سمسر حاز بعد الاولى ولو لم يدفع اليه سمسرا ولكه امر
 حصا به وقال الوكيل فمسره وكدنه الطالب والموكل فاما الوكيل السمسره فدعى صاحب الدفن فلبت به
 رضى الموكل من الدفن ورجع الوكيل على الموكل فافى عنه لان الباب بالنسبة كاتساب حسا ومساخذ وقد
 لبس فيها الدفن بالنسبة فله ان يرجع ولو لم يكن له سمسره وكدنه الطالب والموكل فالتولي فوطها مع اسم لان الوكيل
 يدعوى السمسر رنداحاب السمان على الطالب لانه رنداسقاط الدفن عن الموكل بذلك نظر في المناصه وهو ان
 ان يسرا الموصوف مسموما على الناص الطالب دساعله وله على الموكل دسمله فليمان فساها والطالب مسكر
 وكذا الموكل مسكر لو حو اليه السمان عليه فكان التولي فوطها مع اسم او سال ان الوكيل قوله فقصت يدعى على
 الطالب سبع درهم من الغرم وعلى السمسرا منه وماما مسكر ان فكان التولي فوطها مع اسم وطلبت الموكل على
 العلم لانه غلب على فعله وهو مفسر الطالب وان صدقه الموكل في الناص وكدنه الطالب يدعى على الموكل ون
 الطالب حتى يرجع على الموكل عما فسى و سمر التا اخرى الطالب لان الموكل صدقه يدعى دعوى القضا عنه امر
 وهو مسند على سمسره في صدقه فمسر القضا في حقه فكان التولي فوله مع سمسره هكذا كذا التدويري رحمه الله وذكر
 في الخامع ان الوكيل لا يرجع على الموكل وان صدقه الموكل لان حق الرجوع بمسره وجودا تقضا ولم يوجد لان
 الطالب مسكر الا ما سول انكار الطالب سبع وجودا القضا في حقه لانه مسكر مالا سبع وجودا عن حق الموكل لانه مفسر
 رافرا كل مفسر حتى حقه فكان الاول اسه ولودع الى اسان مالا لعصى دسره فقصا الموكل بنفسه ثم قصا الوكيل
 فان كان الوكيل لم يعلم ما فعله الموكل فلا يمان على الوكيل يرجع الموكل على الطالب ما فسى من الوكيل وان علم
 بان الموكل قد قصا بنفسه فهو صام لان الموكل لا يقصا بنفسه فمدعوى الوكيل الا ان عرل الوكيل لا يصح الا بعد
 علمه به فاذا علم فعل الموكل فمدعوى بالعلم فصار معدى الدفع فله ربه السمان واذا لم يعلم فلم يخدمه البعدى فلا ضمان
 عليه وليس هذا كالموكل يدفع الزكا اذى الموكل سمسره الى الوكيل انه قصا الوكيل علم ماذا الموكل اوم
 لم يعلم سمدى حقه رحمه الله لان الوكيل ماذا الزكا مامور ماذا الزكا هو اسقاط القرص فليمان المال
 من القضا ولم يوجد ذلك من الوكيل فخصوله من الموكل في الدفع من الوكيل يصدى بخصا فكان مقصوبا عليه فاما
 فمسر الدفن فصار عن اذا مال مسمون على الناص على ما ذكرنا والمدفوع الى الطالب مسمون عنه المسمون
 بحقه الضمان مسمون كالمفوض على سمسرا لكونه مسموفا بحقه القضا المسمون بحقه السمان مسمون على
 الناص ومان ان قصا الدفن عار عن نوعه ما وجبه وهو نوع سرا الدفن بالمالك والمفوض من الوكيل مفوض
 بحقه السرا والمفوض بحقه السرا مسمون على المسمى خلاف ما افقه على علمه يدفع الموكل لان حاله لم يوجد
 التخص بحقه الضمان لان عدم النص بحقه القضا في بعدا وجب عليه ضمان البعدى والتولي قول الوكيل انه لم يعلم
 يدفع الموكل لان التولي قول الامم يدفع السمان عن سمسره لكن مع اسم وعلى هذا اذا مات الموكل ولم يعلم الوكيل
 موبه حتى فسى الدفن لاصان عليه واكلا مالا موبه في لافا الله عز وجل اعلم الوكيل يدفع العداد ان قال سم

اثبات ما عدا الحكم للوكيل وفيه اعلى السبب حمله ما من احكم لا يمكن الحكم بالنكس وهو اثبات اصل احكم
 للوكيل اثبات التوابع للوكيل لان الاصل من ما صرفا كل هو لا لا بها عا سبه ادلا ما له والموكل
 اصل اولاه والوكيل مانع له لا لا تصرف ولا سبه له في الملك بل لا مساد من قبل الموكل فكذلك اثبات
 اصل احكم للمركب واثبات التوابع للوكيل صريح السبب وموصفه وهو وحد احكمه وعكسه صريح السبب في سبب
 موصفه وهو وحد السبب خلاف السبب راجحا لان الكل هذا ليس باسحق انموكل بل هو سبه ومعه مركبه
 الرسول الا ترى انه لا تصف العبد الى سبه بل الى موكله بعد ما السبه في سبب راجحا وسبب العبد وجود ما من
 الموكل من كل وجهه جمع حقوق السبب من قول اما له العبد ويرجع حقوقها اكل من اهل العبد (وما)
 ادالم يكن ما كان صاحب محورا سند سبه رساو مكرن العهد على الموكل لا سببه لا ذلك من باب التبرع راجحا
 ليس من اهل التبرع لكونه من التبرع فان التبرع مع حيا حصول التبرع هو والمعارضة في التبرع
 ولا حيا للمع من الموكل المحجور سوا علم انه محجور اعلم في ظاهره ان رواه وس ان يوسف انا كان الما
 ولا حيا له وما اكله فلا حيا راسا فصح العبد راسا امتنا (وحده) واولا ان الرضا شرط حيا الحيا
 وقد احل الاصل لا يملك اقدم على العبد على ان مكرن العهد على العائد اس اسما ليس عليه احل رجا فثبت
 له احيا رجا اذا طهر به عب (رحه) طاهرا راسا ان الحيا لا يحل ليس بعد لانه كنه الوصول الى الحيا صافي حق
 الصبي لان الاصل منه هو آخر والا دس ما من الرضا فكسب الوصول الى العلم فاحل به يقتضيه من
 حيه فلا بعد رر سبه لما وله سلم اخرج سبه لما ثبت له الحيا كذا هذا راسا له في العلم ان كل ما له والسبه
 والاثار والابداغ والرهى والترصا اقبل ما امر به وقضى لملك المالكه رسي من ذلك الى بد رلا ان حصص
 او بعد العارية والرهى رلا التبرع من علمه لان احكم في هذا العود صحت على التبرع ولا صحت للوكيل وانفس
 بل هو صريح الناس في عمل مولد للمولى فكسب حقوق العبد راجحه له وكان الوكل سبه اسبه له الرسول
 خلاف الوكل البيع واخواته لان الحكم فيها للعبد لا للسبب وهو العاد حيه رر سبب على ما هو رافكا سبب الحيا
 سبه له وكذا في التوكيل ما لا سبب والارهاق والاستصحاب الحكم والحق ويرجع الى الموكل وكذا ان التوكيل
 بالسركه والمصارف لما قلنا والوكيل ان يوكله في الحقوق لانه اصل في الحقوق للمالك احيا عها ملك يوكله
 فيها (ومنها) ان المتخصص في هذا التوكيل حيه التوكيل البيع الرضا رر سبب ان رافكا سبب امانه به ما لو بعد
 لا بد من سبه من الموكل سبه لانه المودع مفسس سبب في الرابعه امانه اها هو يكون يقول يولى في
 السما من سبه ولودع له مالا ومن افسه فلا داعي في مال الوكل قد سبب صاحب الدس دفعه الى
 وكذا صاحب الدس يقول يولى الوكل في راسه من السبب والتول قول الطالب ان له حيه حتى لا سبب
 سبب الموكل لان الوكل من مفسس في دفع الجاني سبه ولا تصد على التبرع من ابطال حيه رر سبب
 على احدهما لا عليها لانه لا يملك الموكل من تصدق احدهما سبب الاخر فحلت المكذب سببها رر
 المصدق فان صدق الوكل في دفع طلب الطالب اذ هو وحل ما قصه وحل طلب طيه فقصه رر سبب
 وان سبب ظهر فقصه رر سبب سبب الموكل وان صدق اطلب ان له حيه ركدت الوكل حيا سبه ما الى لند
 دفعه له فان حلت رر وان سبب لزمه ما مع اله وكذلك راع ما رر حلا رر ان دفع الودع الى رر سبب
 المودع دفعه وكذا لان فهو على التمسك اذى كذا ما رر دفع المودع سبه الى حلا رر ان دفعه الى ما رر
 صاحب الودع واسكر صاحب الوكل الامر وتول قوله مع سبه ما رر ذلك لان المودع يدعى سبه الامر
 وهو سكر والتول قول المسكر مع سبه ولو كان اذال مسبو ما على رر حل كلفه سبب في هذا صاحب اراد سبب امر
 ودر الطالب او المعسوب سبه ان دفعه الى فلا مال المامور قد فب السهول فلا مافض وتول قول

فلان انه لم يصعب ولا تصدق الر كل على الدفع الا منه أو تصدق الموكل لان الصمان قد وجب عليه وهو يدعي
 الدفع الى فلان ر بدارا منه عن الصمان الواحد فلا تصدق الا بنيه أو تصدق الموكل فان صدقه الموكل بـ
 ايضا لانه ان صدقه هذا را عن الصمان ر كسما لا تصدق ان على الناحي و يكون القول قوله انه لم يصعب مع منه
 لان قوله ما حقه حق استسما لا في ابطال حق المرمع من الطالب لانه مكر للدفع القول قول المكرم مع منه ولو
 كدبه الموكل في الدفع وطلب الوكل منه فانه مختلف على العلم بانه ما لم يعلم انه دفع فان حلف احدى العلم وان
 بكل سند الصمان عنه لو ان الوكل المدفع الى المال فحق الدس من مال نفسه ر امسك ما دفع الى الموكل حار لانه
 لو لم يدفع الى الدراهم اصلا وحقى الوكل من مال نفسه حار على الموكل لان الوكل حصا الدس في الحصة وكل
 سرا الدس من الطالب والوكل بالرا ا اهدا من مال نفسه حار فهدا اولى ولو لم يدفع اليه سارا ولكنه امر
 قضاء به فقال الوكل فقصه وكدبه الطالب والموكل فافا الوكل النسيه انه قد حقى صاحب الدس فلبت به
 و يرى الموكل من الدس و رضى الوكل على الموكل ما حقى عنه لان الباب بالعه كالناب حسابا ومساهدا وقد
 بـ فبما الدس بالنسيه فله ان يرجع ولو لم يكن له نسيه وكدبه الطالب للموكل فالقول قوله ما مع امين لان الوكل
 مدعوى النسيه ر بداحاب الصمان على الطالب لانه ر بداسقاط الدس عن الموكل وذلك نظري في المعاصيه وهو ان
 ان نصب المصوص مصموم على الناحي الطالب دسا عليه وله على الموكل دس مثله فليمان فصا والطالب مكر
 وكذا الموكل مكر لو حوحت الصمان عليه فكان القول قوله ما مع امين او مال ان الوكل هو له فقصت بدعي على
 الطالب سبع دس من المرمع وعلى المسمى السرا منه وهما مكران فكان القول قوله ما مع امين و مختلف الموكل على
 العلم لانه مختلف على فعله وهو هو قص الطالب وان صدقه الموكل في القضا وكدبه الطالب تصدق على الموكل دون
 الطالب حتى يرجع على الموكل عاقبي و يرمم البا احرى للطالب لان الموكل صدقه من دعوى القضا عنه مامر
 وهو مصدق على نفسه في تصدقه فبما القضا و حقه فكان القول قوله مع منه هكذا كذا الدوري رحمه الله و ذكر
 في الحامع ان الوكل كل لا يرجع على الموكل ان صدقه الموكل لان حق الرجوع سبب وجود القضا ولم يوجد لان
 الطالب مكر الا باسول انكار الطالب سبع وجود القضا في حقه لانه مكر مالا مع وجوده و حق الموكل لانه ممر
 وافر اكل ممر حقه في حقه فكان الاول اسه ولو دفع الى اسان مالا لقصي دسه فصا الموكل نفسه م فصا الوكل
 فان كان الوكل لم يعلم ما فعله الموكل فلا حان على الوكل و رجع الموكل على الطالب ما قص من الوكل وان علم
 بان الموكل قد صا سسه فهو صام لان الموكل لما قصا نفسه فقد عرف الوكل الا ان عرف الوكل لا يصح الا بعد
 علمه فاداسم سعل الموكل وقد علم بالعرف فصار بعد ما في الدفع فله من الصمان وادام لم يعلم فله بحد منه العبد فلا ضمان
 عليه وليس هذا كالموكل يدفع الر كا اذا ادعى الموكل نفسه م ادعى الوكل انه يضمن الوكل علم اذا الموكل اولى
 نعم عيا اى حقه رحمه الله لان الوكل ما اذا الزكا مامور ما اذا الزكا وا ا الزكا هو اسقاط القرص بملك المال
 من القصر ولم يوجد للم من الوكل لخصوله من الموكل في الدفع من الوكل تصدق بخصا فكان مصموم اعلمه فاما
 فبما الدس فصار عن اذا مال مسبون على الناحي على ما ذكرنا والمدفع الى الطالب مصوص عنه والمصوص
 بحقه الصمان مصوص كالصوص على سوا السرا لكونه مصوصا بحقه القضا والنصوص بحقه القضا مصوص على
 الناحي ر حال ان فبا الدس عار عن نوع معاوضه وهو نوع سرا الدس بالمال والمصوص من الوكل مصوص
 بحقه السرا والمصوص بحقه السرا مصوص على المسمى خلاف ما اذا دفعه على سلمه بدفع الموكل لان حاله لم يوجد
 النص بحقه الصمان لا بعد ان النص بحقه القضا فبما بعد ان نص عليه ضمان العبدى والقول قول الوكل في انه لم يعلم
 بدفع الموكل لان القول قول الامن في دفع الصمان عن نفسه لكن مع امين وعلى هذا ادما مات الموكل ولم يعلم الوكل
 حوته حتى فسي الدس لا ضمان عليه واذا كان المامويه ضمن لما طار ا منه عرف وحل اعلم الوكل بسبع العدا اذا مال نص

وقصبت اعمى وهلك هذا على وجهه (اما) ان كان للموكل سلم العدلى الى كل او كان لمسلم الله ان يكره سلم الله
 الى مال الموكل مع من هذا الرجل وقصبت اعمى رخص اعمى في يدى اوفال دفعه الى الموكل هذه الاحوال اما ان
 صدقه في ذلك او كده في كده بالسع او صدقه بالسع وكده في قصص اعمى او صدقه بهما وكده في المهرله ون
 صدقه في ذلك كله يملك اعمى من مال الموكل رلاسى على الموكل لانه يملك اعمى في يد وان كده في ذلك كله ان
 كده بالسع او صدقه بالسع وكده في قصص اعمى فان الموكل يصدق في البيع ولا يصدق في قصص اعمى في حق
 الموكل لان اقراره الى كل في حق سحر حار غله والمسرى لمعارف سا مذل اعمى باسا الى الموكل واحده بالسع وان
 سا فصع السع وله ان رجوع في الخالص جميعا على الموكل ما سدد كذا ولو اقره الى كل بالسع ورغم ان الموكل قصص
 من المسمى اعمى وانكر الموكل ذلك فان الموكل يصدق في السع ولا يصدق في اقراره على الموكل بالتقص لما كرا
 ونحو المسمى على ما ذكرنا لان هالك لا يرجع على الموكل سوى لانه لم يخدمه الا اقراره قصص اعمى ران صدقه
 الموكل في السع وقصص اعمى وكده في الهلال او الدفع اليه فاقول قول الموكل في دعوى الهلال او الدفع اليه
 عنه لانه اعمى وعنه الموكل على سلم العدلى المسمى لانه يملك السع وقصص اعمى يصدق منه اعمى ولا يورث المسمى
 سندا من باسا الى الموكل لانه يملك وصول اعمى الى يدوك له وصول اعمى الى يدوك له كصوله الى يد هذا
 اذا لم يكن العدس باسا الى الموكل فاما اذا كان مسلما اليه فقال الموكل مع من هذا الرجل وقصبت اعمى يملك
 عدلى اوفال دفعه الى الموكل او هل قصص الموكل اعمى من المسمى اعمى فان الموكل يصدق في ذلك كله وسلم العدلى
 المسمى اعمى وبه المسمى اعمى من اعمى ولا يملك اعمى (اما) اذا صدقه الموكل في ذلك كله فلا يملك وكذا اذا كده في البيع
 او صدقه به وكده في قصص اعمى لان الموكل اقره المسمى اعمى فلا يملك ولا يملك الموكل فان حلف
 على ما ندعه رضى من اعمى ان يملك اعمى اعمى لزمه صان اعمى للموكل فان استحق العدس بذلك من يد المسمى اعمى وبه
 رجوع اعمى على الموكل اقراره قصص اعمى منه الوكيل لا يرجع على الموكل بمخصص من اعمى للمسرى لان
 الموكل لم يصدق على قصص اعمى فافراز الوكيل حصه حار ولا يجوز في حق الرجوع على الموكل وله ان يملك
 الموكل على العلم قصص الوكيل فان بكل رجوع عليه بمخصص ولو اقره الموكل سعن الوكيل اعمى لسكره كده في
 الهلال او الدفع اليه وان الموكل رجوع خاص على لانه يملك كده ولو كان الوكيل لم يهر قصص اعمى بسسه
 ولكنه اقراره الموكل قصصه من المسمى اعمى لا يرجع للمسرى على الوكيل لانه لم يخصص منه اعمى ولا يرجع على الموكل
 ايضا لان اقراره اعمى على الموكل لا يجوز ولو لم يستحق المسع ولكنه رخصه عما كان له ان يحاصم الوكيل فادارد
 عليه مضى الناصح رجوع سله اعمى ان اقره قصص اعمى منه وللوكيل ان يرجع على الموكل بمخصص اذا اقره الموكل
 قصص الوكيل اعمى ويكون المسع للموكل وان لم يهر الموكل قصص الوكيل اعمى لا يرجع الوكيل بمخصص على
 الموكل وله ان يملك الموكل على العلم حصه فان بكل رجوع عليه وان حلف لا يرجع ولكنه ينعى العدس سوى
 مخصص من عن العدس فان كان فيه فصل رد على الموكل وان كان فيه صعبان فلا يرجع بالمخصص على احد ولو كان
 الوكيل لم يهر قصص اعمى بسسه ولكنه اقره قصص الموكل لا يرجع للمسرى اعمى على الوكيل لانه لم يندفع اليه رلا
 يرجع على الموكل ايضا لانه لا سندا ان عليه المخصص على الموكل اعمى على الساب فان بكل رجوع عليه والمسع
 له وان حلف لا يرجع عليه سوى ولكن المسع ساع عليه وذكر الطحاوى في التصل الاول ان الوكيل يبيع في رهما
 وفي قول ان حصه رجحه الله لانه وحمل هذا كسح مال المدون المفسس ولكن الوكيل لو باعه بخور سله لانه لما
 رده عليه فبحا عا د الوكيل فاداسع العدس سوى المسمى اعمى منه ان اقره الوكيل قصص الموكل ولم يهر قصص
 بسسه وان اقره قصص اعمى وخصص المسمى اعمى ما حرم اعمى مدار ما عزمه من كان فيه فصل رده على الموكل وان كان
 فيه صعبان لا يرجع على احد (ومها) ان الوكيل مضى الدس اذا لم يدفع الموكل اليه مالا لنفسه دسه مضى من

ماله سده رجح عما قضى على الموكل لان الامر قضاء الدس من مال عبه استعراض منه وانما رخص رجح على المستعرض عما اقرضه وكذلك الموكل بالمرأى من غير دفعه ان الى الموكل يوكل بمعا الدس وهو اعم والموكل بمعا الدس ان اقصى من مال عبه رجح على الموكل فكذلك الموكل بالمرأى وله ان يحبس المسع لاسيما ان من الموكل عند اجتماع اللابيه وعذر فليس له حبسه (وجه) قوله ان المسع امانه في بذل الوكيل الا يرى انه لو هلك في بذل له لم يرد على الموكل حتى لا يستطع الممنوع وليس للامن حبس الامانه سده طلب اهلها فالامانه تعالى ان الله ما يرمك ان يودوا الامانات الى اهلها فصار كالودعه (ولما) انه عاهد وحمل الممنوع له على من وقع له حكم المسع صما بالمسع فكان له حتى حبس المسع لاسيما ان المسع كان مع المسعى وا اطلب منه الموكل حبسه حتى خلاف كان مضمونا عليه فلا خلاف بين اجتماع الكهمل احبوا في كفه الضمان قال ابو حنيفة ومحمد يكون مضمونا بصان السع وفال ابو يوسف يكون مضمونا بصان الرهن وفال زهر يكون مضمونا بصان العصب (وجه) قول زهر ماد كان ان المسع امانه في بذل والامن لا يملك حبس الامانه عن صاحبها او احسبها قد حاربها والمضروب مضمون عذره من المثل او بالنسبه بالغاما لم (وجه) قول ابو يوسف ان عذره عن حوسه يدس سده طلب اهلا كما فكاتب مضمونه بالاقل من قسمها ومن الدس كانه (وجه) فوطئها ان عذره عن حوسه يدس فمكاتب مضمونه ضمان السع كالمسع في بذل السع وكذلك الموكل بالسع اناع وسلم وقض الممنوع استحق المسع في بذل المسعى فانه رجح الثمن على الوكيل ما حد عبه ان كان فاما رمله او فمعه ان كان هالك او انه عر وحل اعلم

فصل في ما عر ح به الوكيل عن الوكالة فقول والله التوفيق الوكيل يخرج عن الوكالة بانسا (مها) عرل الموكل انا وبه لان الوكالة عند عرل ارم فكان حصيله للفسخ بالمرل الرهني ولصحة المرل سلطان احدهما علم الوكيل به لان المرل فسح للعقد ولا يلزم حكمة الا بعد العلم به كالسبع فاذا عرله وهو حاصرا بعزل وكذا الوكان باسا فكسب الله كتاب المرل فلهذا الكتاب وعلم فانه امرل لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر وكذلك لو ارسل الله رسولا فبلغ الرسالة وفال ان فلا نارسلني لك وهو لى عرل على الوكالة فانه بعزل كاسا ما كان الرسول عند لا كان او عرل حرا كان او عدا صمرا كان او كرا سدان بلغ الرسالة على الوجه الذي ذكرنا لان الرسول فاه مقام المرسل مدروسه عرله فصيح سفاره سدان محب عار به على اى صفة كان وان لم يكسب كاسا ولا ارسل رسولا ولكني احر بالمرل رحلان عدلان كاسا او عرل او رحل راخذ عدل بعزل في قولهم جمعوا سوا صده الوكيل ارم بصدفه اذا ظهر صدق الخبر لان حرا الواحد مضمون في المعاملات فان لم يكن عدلا حرا المثل او المثل اولى وان احر واحد عرل فان صدقه بعزل بالاجماع وان كذبه لا بعزل وان طهر صدق الخبر في قول اى حقه وعدهما بعزل اذا طهر صدق الخبر وان كذبه (وجه) فوهمان الاحار عن المرل من باب المعاملات فلا شرط فيه المدد ولا العدة كما في الاحار في سائر المعاملات (وجه) قول اى حقه ان الاحار عن المرل له سبه السهاد لان فيه الترام حكم المحر به وهو المرل وهو لوم الامناع من التصرف ولوم العهد فيما صرف فيه بعد المرل فاسبه السهاد فمحب اغمار احدهم وطها وهو العدة او المدد وعلى هذا الاختلاف السمع اذا احر واحد عرل عدل فلم يصدفه ولم يطلب السفه حتى طهر عرل صدق الخبر فهو على سفه عرل اى حقه وعدهما يطلب سفه وعلى هذا الاختلاف اذا حصى المدحانه في بي آدم احر واحد عرل مولا فان عرل حتى فلم يصدفه حتى اعتمه لا بعزل المولى بخار اللدا عرل اى حقه وعدهما بعزل بخار اللدا وعلى هذا الاختلاف المدد للمادون اذا لعمه حتر المولى من عرل فلم يصدفه لا بعزل بخار راعد وعدهما بعزل بخار راء وان عرله الموكل واسهد على عرله وهو غاب ولم يحرمه بالمرل احد لا بعزل ويكون نصرفه قبل العلم بصد المرل كسرفه قبل المرل في جميع الاحكام التي بناها وعن اى يوسف في الموكل اذا عرل الوكيل ولم سلم به فباع الوكيل وقض الممنوع في بذل الوكيل وما

[illegible]

من سائر اركان وفي سائر حكم المصلح وفي سائر مسائل به عند المصلح بعد وجوده في سائر حكمه اجل ارجح
 مصلح من الاصل (١) الاول فقول المصالح في المصلح في الاصل اع مصلح من او اذعي سله
 ومصلح من اكر ومصلح من سكونه من حه اقرار ولا اكره في نوع من ذلك لا حلو انا ان يكون من المدعي
 والمدعي سله واما ان يكون من المدعي والاخي المتوسلون كان المدعي والمدعي سله فكل واحد من النوعين
 الثلاث مبرر ععدا حاشا ولا ان احدى المبرور هو المصلح من اقرار وسكونه لا غيرهما وقال السامي
 رحمه الله المبرور هو المصلح عن اقراره (وجه) قول السامي رحمه الله ان حوا المصلح بسدعي حاشا ما دام
 يوجد في موضع الاكر والكوب احدى الاكر فلا احو لا يثبت له غائب لتسوية في رد رضا الاكر ولو
 ثبت المصلح سدا ما رخص وما في الكوب فلا انساك له لمساكر احكام حتى يسقط سله اليه فكل اكر
 معارض المدعي فلم يثبت احو في ذلك المثال لسد المصلح خصوصه اطله في معنى التمسك (ولما) ظاهر
 قوله سالي المصلح خير وصف الله على عرسانه حسن المصلح باخبر به ومعلوم ان الباطل لا يثبت له خبره فكان
 كل مصلح مبرور بظاهر هذا النص الا ما حسن بذلك ومن سده سمر رضى الله عنه انه قال ردوا الخصوم حتى
 تصلحوا في فصل القضا بوزن بينهم الضمان امر رضى الله عنه من الخصوم الى المصلح مثلا ركاب
 محسرين الحسابه الكرام رضى الله عنهم لم يكره سله احد فكل احو انا من السعاه ويكون حقه وطه رلان
 المصلح سرع للمناحه الى قطع الخصومه والمناحه والمناحه الى قطع الخصومه الى قطع الخصومه الى قطع الخصومه
 ومساعد فكل اري احوار ولهذا قال ابو حنبل رحمه الله احو ما يكون المصلح على الاكر وقال الشيخ ابو
 منصور المنذر بندي المبرور من رحمه الله ما يصح السد من احو العداو والمعا في م آدم ما يصح السامي
 رحمه الله في اكره المصلح على الاكر وقوله ان احو ليس ثابت فلهذا على الاكر في مجموع على احو تاسر
 رضى الله عنه رضى الله عنه والتمس ما ثاب لسرنا فكل هذا مصلح حسن على ما ثبت فكل مبررا

فصل في اكر المصلح ولا يحب والتول وهو ان حول المدعي عليه صالحا لخدم كذا على كذا او من
 دعواه كذا على كذا او حول الآخر فكل او رضى الله عنه ما يدل على قوله رضا فاذا رضى الله عنه التول فم
 عند المصلح

فصل في اكر المصلح ولا يحب والتول وهو ان حول المدعي عليه صالحا لخدم كذا على كذا او من
 دعواه كذا على كذا او حول الآخر فكل او رضى الله عنه ما يدل على قوله رضا فاذا رضى الله عنه التول فم
 عند المصلح

عليه دية وقرنه فباعه على ان حله عه العن حرلان اقرارا سي الما و ادس صحيح فكان الصلح برما
 على السبي حله بعض الحق الواجب عليه الصبي من اهل اوسر عه عليه مبيع وكذلك حره المصالح لئلا
 شرط لصحة الصلح حتى يبيع صلح المداودون اذا كان له مبيع معه اركان من الحار الا انه لا يملك الصلح على
 حله بعض الحق اذا كان له عليه مبيع وعقد الحل كيف ما كان ذلك نصي اعني لاجل المصالحا ولو
 صالحه الداع على حله نصي اعني حارما كرماني السبي المداود وكذلك لو اعني على اسان دسا وهو مداون فافره
 بم صالحه على ان حله مبيع حار لان اقرار العبد المداون ادس صحيح فكل الحظ من المدي به اعلى العبد بعض
 الدين مبيع ولو حرره على المولى ثم ادعى اسان عليه دسا فافره وهو محذور ثم صالحه عنه على مال حصة فافره و
 لم يكن في دية مال لا سند الصلح لان اقرار المحض لا يسد الم يكن في دية مال وادام مقدم سند الصلح فلا يتألفه
 لخال ولكن يتألف به بعد السبي لان اقرار من سبه صحيح لصدور من اهله الا انه اسلم يظهر في حق المولى لخال
 لما ع وهو حق المولى فاداسي زال المانع فظهر حله واما اكان في دية مال محذور اقرار عداى حصة وعدهما
 لا محذور (وجه) فويلهما ان هذا اقرار المحض لسلان الادن بالخروج و اقرار المحض رعر صحيح (وجه) قول
 ان حصة ان اقرار المحض اذا كان في يد مال صحيح لان العداستحور من اهل الاعرار واما المانع من ظهور
 حق المولى فاذا كانت دية ماله على هذا المال مع ظهور حق المولى لا يتحمل ان يكون صادقا في اقرار مبيع ظهور
 حق المولى منه ويحمل ان يكون كافلا لا يظهر ولا سئل بديه الناسه عليه بالسل بخلاف ما دام لم يكن في يد مال لان يد
 المولى ماله حصة والافرار في نفسه حمل فلا يوجب طلاق بديه الناسه حصة مع السل والا حلال وكذلك
 المكاتب ظهر العبد المداون في جميع ما كرمالا به عدا ماني سله وهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فان
 غر المكاتب فادعى رخل عليه دسا فاصطلحوا على ان ياحد مبعوه ويحر مبعوه فان لم يكن له عليه دية لا يحور لانه
 لما غر فادسار محض وراعي السرف فلا يصح صلحه وان كانت له عليه دية حار لانه وان غر فالحصم في ذنوبه هو
 فملك السرف فباعه الحظ النص الصلح (ومها) ان لا تكون المصالح بالصلح على الصغر مصره مصر ظاهر
 حتى ادسرا على صبي دسا فصالح اب الوصي من دعوا على مال السبي الصغر فان كان للمدعى بينه وما اعطى
 من المال من الحق المدعى او را سماني في ملبها فالصلح حار لان الصلح في هذه الصور لمعي المعارضه لا مكان
 الوصول الى كل الحق بالنسبه والاب ملك المعاوضه من مال الصغر والعن السر وان لم تكن له دية لا يحور لان عدا
 اعدا الله بيع الصلح برما مال الصغر وانه صرخص فلا عليك الاب ولو صالح من مال مبيع حار لانه ماصر
 بالسرف بل مفعه حسب قطع الحسومه عده ولو ادعى اب الصغر على اسان دسا للصغر فصالح على ان حله مبيع
 راحد الباق فان كان له عليه دية لا يحور لان الحظ منه يبيع من ماله وهو لا يملك ذلك وان صالحه على مسل فمعه لك
 السء او بعض منه ساسا حار لان الصلح في هذه الصور حتى السع وهو عك السع فملك الصلح وهل ملك
 الاب الحظ من دين وجب للصغر والا را عه هذا لا يحمل من احد وجهي (اما) ان كان ولي ذلك العبد نفسه
 (واما) ان لم يكن وله فان لم يكن وله لا يحور بالاجماع لان الحظ الا را من باب اسرع الاب لا يملك السرف لكونه
 مصر محصه وان كان وله سبه محور عداى حصة وحده وعداى يوسف لا يحور وهذا على احكام في
 الكل كالسعا ارا السرف عن اعني اوحظ مبعوه وقد كرماني كتاب الوكالة ولا يحور صلح احد على حمل اما كان
 المصالح اراء وان خرج حاصد ذلك وررب وحارب الوصا لانه لو صرح عليه لكان لا يخلو اما ان يصح على اعصار
 لخال واما ان يصح على اعصار الا فصال لا يسئل الى الاول لان الصلح عليه من ماب سقد الاول لا وهو لخال
 لا يوصف بكونه مولعا عليه ولا يسئل الى الثاني لان الصلح لا يحمل الا ماله الى الوي وملك الاب اسسا
 القصاص في النفس وما وبها ولا يملك الوصي اسفا القصاص في النفس والسرف ان اسفا القصاص سرف

[illegible]

أولى من الأول وكذلك لو حمل المال حو ما تكفل أو به كفيل و شرط انه ان لم يوفه كل يومه عند حله فالمال حال
عليه فهو حار على ما شرط لا نه حمل الاحلال بحكم شرطه لا لئلا كل المال علمه وانه صحيح ولو كان له عليه الف فقال
اداني من الالف حسيه عدا على ابي ربي من الباى فان ادى اليه حسيه سدا من الباى احما وان لم يوفعه
الالف عدا على حسيه وحده و عدا على يوسف ليس عليه الا حسيه فهو مبر للسله ولو قال انا سالى
حسيه فاب ربي من الباى او قال من ادى اليه حسيه لا يري عن الحسيه الباقه حتى يبره وكذلك اذا
قال لكاسه لك فادى حسيه لا يرا عن الباى حتى يبره لان هذا يعلق الراء بالشرط وانه باطل بخلاف ما اذا
كان بقط الصلح او الخلد او الامر لان ذلك ليس يعلق الراء بالشرط على ما مر ولو قال لكاسه ان اد سالى
حسيه فاب حرقاى حسيه لا يري لان هذا يعلق النسي بالشرط وذلك حتى المكاتب صحيح ولو كان له على اسيان
الف موحله فصالح منها قد لا يحمل من احد و حسيه اما ان صاح بها على اقل من حده او على عام حده وكل ذلك لا يحمل
من ان يسه ط التحمل ارم بشرط فان صالح على اقل من حده قدر او وصفا او قدرا او وصفا لم بشرط المعجل لما وقع
عليه الصلح حار و يكون حطوا و حو و ادون حده و انه ان احدث الباى بعد حل الاحل وان شرط المعجل فالصلح باطل
وعليه رد ما قبض و الرجوع راس ماله بعد حل الاحل لان فيه معاوضه الاحل وهو التحمل بالخط وهذا لا يجوز
لان الاحل ليس مال وان صالح على عام حده حار وان شرط ان يحل فان صالح من الف موحله على
الف معجله لكن شرط النص قبل الافراق عن المجلس وكذلك حكم الدار على هذا ولو كان الواجب عليه
فيه المسهل فان كان المسهل من دواب القمه فصالح فان صالح على الدراهم والدما مبر حاله او موحله حار الصلح
لان الواجب في دمه قبل التلف صور ومعنى كذا الاسهل له بحسب اللامه المعلقه ثم ملكه اذا انصاه فان
صالح كان هذا الصلح على عام حده و حو ر على ان وصف كان وان صالح على غير الدراهم والدما به ان كان عسا
حار ولا بشرط النص وان كان دما موصوفا و حو ر انصاه لكون النص في المجلس شرط ولو كان الواجب عليه قبل
المسهل فان كان من دواب الامال كالمكمل والمورون الذي ليس في سعيه ضرر حكم الصلح فيه كحكم الصلح
في كرا الخطه فيقول رانه الوهم اذا كان المدعى دما سوى الدراهم والدما مبر فان كان مكلا مان كان كرا خطه مثلا
فصالح ماله لا يحمل من احد و حسيه (اما) ان صالح على حده او على خلاف حده فان صالح على حده لا يحمل من
لانه اوجه (اما) ان صالح على مثل حده (واما) على اقل منه (واما) ان صالح على اكر منه فان صالح على مثل حده
قدرا و وصفا حار ولا بشرط النص لانه اسبق في حده وان صالح على اقل من حده قدرا و وصفا حار و يكون
حط لا معاوضه كما كرا في الدراهم ولا بشرط النص يكون موحلا وان صالح على اقل من حده وصفا لا قدرا
حار انصاه و يكون استثناء لبعض حده اصلا و اراءه عن النصه فلا بشرط للنص و حو ر حتى لا يسل بالتاحل او
وكو مبرر صا بدون حده ولو صالح على اكر من حده قدرا و وصفا او قدرا الا وصفا لا يجوز لانه مال وان صالح
على اكر منه وصفا لا قدرا فان صالح من كرا على على كرا حار و مبر معاوضه احرا راعى الافراق عن دس
على ولو صالح منه على كرا حار لا نه حله حده في الخلو و رضى بدون حده كافي الدراهم والدما به هذا اذا كان
ا كرا ليس حالا فان كان موحلا فصالح على بعض حده او على عام حده فهو على التفصيل الذي ذكرنا الصلح من
الالف الموحله من غير ما تب هذا اذا صالح من الكرا على حده فان صالح على خلاف حده فان كان الكرا
الذي عليه سدا لا يجوز لمحال لان الصلح على خلاف حده ليس هو معاوضه و فيه اسد ان المسلم فيه قبل
فيه الا ان يكون الصلح منه على راس المال يجوز لان الصلح من المسلم منه على راس المال يكون افا له السلم وصفا
له لك حار وان لم يكن سدا فصالح على خلاف حده فان كان الف من الدراهم والدما مبر حار و بشرط النص
وان كان معا ماسارا لسه لا سالا مع النص فكان وله فيه ارفا عن دس بدس وان كان ذلك من المكاتب

[illegible]

حار ويكون معاوضة لان الابل سبب واحده معنى القاصي فلم يبق غير راحا فكاتب السر بدلا عن الواجب
 في اسمه فكاتب معاوضة ولا يضمن القاصي احد اراعى الا في حق من يدرك وكذلك اكان من خلاف
 حسن السر من فان صالح على مكل او موروث سوى الدرهم انما يبرحار ويكون معاوضة وسرط التناقص
 لما قلنا ولو صالح على معاوضة الابل ارا كبر ما سبب الناس فيه حار لان معاوضة الابل درهم ودينار وانما السبب
 من حسن الابل فكاتب الصلح عليها معاوضة وجوز ان يكون ولا يسرط السبب وكذلك اذا صالح من الابل على
 درهمي الدمه او درهمي قص حار وان كان هذا افا على من يدرك لان هذا المعنى ليس معاوضة بل هو استثناء
 عن حقه لان الحصان الواجب في الدمه ان كان دينا لئلا يفسد يدرك لارم الا ترى ان من عله ايا حقه محرم
 من له على القول بخلاف سائر الدون فلا يكون اوراق على من يدرك حقه هذا اذا قس القاصي عليه بالابل فان
 صي عليه بالدرهم او الدرهم او درهمي الدرهم او درهمي الدرهم او درهمي الدرهم لا يجوز لان ما على
 يد الاسماء درهم او دينار وانما السبب قد سمع منه وسع المسح الذي ليس معنى لا يجوز الا نظر في السلم هذا
 اصالح على المتروصين باب الدية ما اصالح على ماله سرور او اجسلا كالملك والموروث سوى الدرهم
 لدماء ومجود ذلك ما لا يدخل في الترضي فل معنى القاصي حار وان كاتب فيه ا كبر من السر ووص لسكن
 صفي المجلس سرط لانه معاوضة وجوز ولا يضمن القاصي لما قلنا وان كان بعد معنى القاصي فهو على ما ذكرنا
 فمثل ركذلك حكم الصلح على انكار المدعي عليه وسكو به حكم الصلح على اقرار في جميع ما وصفا هذا الذي
 ما اكان بدل الصلح مالا عا او دينا ما اذا كان معاوضة فان صالح على حقه عند معاوضة او ركوب دانه سببا او
 راعه ارض او سكنى او فاعا مملو حار الصلح ويكون في معنى الا حار سوا كاتب الصلح على اقرار المدعي
 به ارض انكار ارض سكو به لان الا حار لمثل المسعة فهو وقد راجد امان موضع الاقرار فظاهر لان بدل
 لمع عوض من المدعي كذا في موضع الانكار حار المدعي ووص حار المدعي عليه هو عوض عن المحسوم
 وكذا في السكوت لان الساكن مكر حكا سوا كان المدعي عا اردنا لئلا يفسد على المسعة قد يكون ماله وقد
 ماله كذا في سائر الاحار اب ان كان المدعي معاوضة فان كاتب المقتض من حسن عتق كذا اذا صالح من
 ارض على حقه عند بخور بالا حار وان كاتب من حسن واحد لا بخور عندنا واصل المسلمين كتاب الاحار اب
 ثمة الصلح على التنازع ا حار يصح ما تسببه الا حار اب وهذا مستندة ونصا حار التمدان بمعه لان
 اعان علق على ما ملك الزمعه وانه فاعا فاعا الساحر المذموم وليس له ان يسمه لان حار اوسع
 بالذم ولم يوجد فلا يجوز سمه كالمذموم الساحر والمزوم وله ان يواجر من غير لان مقعده صار بمملوكه
 من سمه اسوفا نفسه وان سا ملكا من غير كالمذموم الساحر وله ان يواجر من المدعي عليه في مد
 لمداني يوسف ولا يملك الصلح كالأجر من غيره وعد عند لا بخور سطل الصلح كالأجر من المواجر
 حاره وانه لا يجوز بالا حار وسطل الا حار الارض ولا يجب على المساحر من الا حار كذا هذا وله
 نود كذا في الاحار ما من اساحر عند اللحد مملوك له ان يواجر من اللطاف من حرمي السر والخسر
 المساحر بالمذموم الساحر للخدمة الحاق الضرر الا حار لان مومه الرضى باب الا حار عليه ور ما لم يرد
 على الا حار فمصر ربه فلم يملك المساحر بدمه السر رعه هذا المعنى ههنا معدم لان مومه الرضى لا يبرم
 لخدمه سبب القصد الموصي بخدمه والعبد للمزوم ههنا لكان المساحر به كذا هذا ولو ادعى على رجل دارا في
 لمدعي عليه فصالحه على ان يسكن المدعي عليه الذي في يد الدار سمه بدمها الى المدعي حار لان المدعي
 ملك سمه بدل المقعده للمدعي عليه رعه سمه المدعي عليه مصرف في ملك سمه باستثناء المقعده
 والمسر وطه فكذلك كل واحد منهما مصرف في ملك سمه رعه وجوز ومما ان يكون مملوفا فلا يصح

الصلح على امر واحد يسمى السلم لانه ليس مال متقوم فيه وكذا اصلاح على دين من حله او حرمه سيج
لانه يسمى به ساقف غلظه ومما ان يكون ملوكا للصلح حتى انه اصلاح على مال ماسح من ماله من سيج
الصلح لانه يسمى به ان ليس ملوكا للصلح حتى ان السطح سيج ومما ان يكون معلوما لان حياه الدل يودي
الى المارسة فتوجبها العدلا ١١ اكل سالنا من ان القس السلم كما اذا ادعى خلاف كل واحد منهما على
صاحبه حتى انهما يصلحا على صاحبه صلحا ما سلمه صاحبه صح الصلح
وان كان محولا لان حياه الدل لا يبيع حوار العدل على لافها الى المارسة للمصالح السلم واسلمه اكل
مالا يسمى عن التسليم والتسليم لا يسمى الى المارسة فلا يبيع الحوار الا ان السطح من التخاص في السلم وما ربه
تجمل الحياه التلق في الدل كما يحمل في المم باب السكح واخضع ولا عيش على مال والسكح ما سلم رر صاح
على مسئل او سرب من به لا حتى لمي فيه او على ان عمل كذا وكذا احد ساقف هذا احاطه على ان سلم مراه
في دار انما معلومه لا حور لان ما وقع سلمه السطح من حد المواضع مستقر الى التخصر التسليم فم يكن حياهه محمله
لهذا لا حور سها في سيج السطح عليها والاصل ان كل ما حور سها رر محور السطح سلمه وما فلا
فصل ١٢ واما الذي يرجع الى المصالح سها وواع احدها ان يكون حتى العدلا حتى انه سرب رر حور سها كان ملا
عنا ودا وخالس مال سرب لا سح لا سح السطح من حد ازا ما السرفه وسرب امر ان احذر اساقف
ساره من سرب او ساقف سها سح على مال ان لا رهم على ولي الامر لا يبيع حتى انه ساقف حور سها رر محور السطح
من حور انه تعالى عر سها لان المصالح السطح مسرف حتى انه اما اسداء كل حبه ار اسداء النفس
واسقاط الباقى او للمواضع رر كل ذلك لا حور سها عر حبه وكذا اصلاح من حد الدل فان سرب حولا فساقفه
على مال على ان سها سها لا وار كان لمعدده حتى فاعطى سها سها على والمطلوب ملحق بالعد سها سها في
حكم الحور المسحقة حياهه تعالى سرب وحل وانها لا حمل الصلح كذا هذا ركذلك او ساقف سها سها رر ان سها
سلمه على مال على ان لا سها سها فوا على لان السها سها اسها حسب حياهه تعالى عر سها قال انه
سها رهماني واسها السها سها والسطح عر حور اسها سرب وحل باطل وحسب سلمه رهمانا احدا لا احد عر
حتى ولو علم التاصي به اطل سها سها لانه سها الان عر حور به فصل وحور الصلح عر اسها رر لا تها حتى العد
وكذا يصح عر السها في النفس ماد ربه لا التخاص من حتى اسها سها كان الدل ساقف او سها الا اذا كان
داس سرب التخصر المجلس احدا راعى الا انه اس سرب سها وسها كان معلوما او محولا حياهه سها متناحه
حتى لو صالح من التخاص على سها رر سها سها حار لان الحياه فلب بيان السور لان مطلق اسها سها على
عدر وسها ومطلق الثوب المروى مع على الوسط سها فصل الحياه سها الصلح وله الخماران سها اعلى الوسط
من ذلك وان سها اعطى سها سها كفاي السكح دما اصلاح على سها او انه او دار لا حور لان اسها سها سها سها
احساس سها انواع محلقه رر حياهه السور متناحه سها الحوار وكذا حياهه الدور لا حور الا ما ك
ملخصه عهاه الثوب والداه سها الحوار كفاي باب السكح والاصل ان كل حياهه سها سها سها في اب
السكح مع سها السطح من التخاص وما لا فلا لان ما وقع سلمه السطح والمهر كل واحد منهما سها لا عا
ليس مال رر الحياهه لا سها من السها سها الا رر ان السور رر سها سها في باب السكح مع انه حور التدر
واما سها سها لافها الى المارسة ومنى السكح والصلح من التخاص على المصاحه كلا بيان سها سها
مالا سها سها فلا يكون التسلل من الحياهه مقتضا الى المارسة فلا سها من الحوار خلاف باب البيع لان
سها على الما كسها والمصاحه لكرهه مارهه مال مال والا سها سها انما مال سها سها سها سها سها
واسها عر حور الموقع وادام سها الصلح لتناحس حياهه الدل سها التخاص رر حهاه وقي السكح

حسمه ابل ال أن يهاقر فليس وجهه فيه الوصاح عن التقصص على حرا وحر ولا يسمع ولا يحسب آخر
 ولو رجع امرأ على حرا وحره ولا يسمع النسيئة وخمسة ابل (وجه) الترقى ان امرأ ادم يصلح بذل الصلح
 بثلث سمته وحمل لثمة الصلح فكذا عن الموود لك حار لان الموود التصل في الصلح معنى التقبل
 فامكن حمله كناية عنه وهذا الموود لا يحسب آخر فاما ثلث الكاح فلا يحمل العفو ولو أحمله فالعفو عن
 العذر لا يصح في الكاح من غير سمته وخمسة ابل كما اذا سك عن المهر اصلا فهو الترقى وسوا كان الدل
 فدر الله او اقل او اكثرتوه تعالى من عي لمن احسب فاساع بالمعروف واذا الله احسان فوله ع وحل من عي
 له ان اعطى له كذا روى عن عذامه من عاس ربي الله عهما وقوله عر ساه فاساع بالمعروف اي فليسمع مقدر
 معنى الامر فسد امر الله سار له وعلى الولي الا ساع بالمعروف اذا اعطى له سمى واسم التي تناول الطلل والك
 فذل الا سمى حواري الصلح من التقصص على الطلل والكسر وهذا بخلاف البل الخطا وسمه العمد انه اذا صالح
 على اكر من الله لا يجوز والرقى ان بذل الصلح في باب الخطا وسمه العمد عوض عن الله وانما مقدر عند معلوم
 لا ير دعه فان ذل على المقدر يكون ما فاما بذل الصلح عن النصاص فهو من النصاص والنصاص ليس من
 حسن المال حتى يكون الدل عه راد على المال المقدر فلا يحسب الزا فهو الترقى واما كون المصالح عنه معلوما فليس
 شرط لخوار الصلح حتى ان من ادعى على آخر حاق عن فاه ربه المدعى عليه او اكر فصالح على مال معلوم حار لان
 الصلح كما يصح بطريق المعاوضة يسمع بطريق الاسقاط ولا عكس صححه هذا طريق المعاوضة لجهل احد
 البذل فصحيح بطريق الاسقاط فلا بد من الی المارة الماتعة من السلم والسلم والنسب لان السافل لا يحمل
 ذلك وقد مر ان الجاهل فيما لا يحمل السلم والنسب لا يسمع حوار الصلح والنا ان يكون حق المصالح والثالب ان
 يكون حنا ناسا في المحل فلا يكون حياه اولا يكون حنا ناسا في المحل لا يجوز الصلح عنه حتى لو ان امرأ طلبها
 زوجها ادعى عليه صناعي بدينه اسمها معها وحدث الزحل فصالح عن النسب على سمى فالصلح باطل لان النسب
 حتى السبي لا حنبا فلا طلب الاعصاص عن حتى عرها ولا ان الصلح اما اسقاط او معاوضة والنسب لا يحملهما ولو
 صالح السمع من السمعة التي وحسب له على سمى على ان سلم الدار للسرى فالصلح باطل لانه لا حق للسمع في المحل
 اما الثالب حتى اعطى وهو ليس لمى في المحل بل هو عار عن الولاء واما صفة الوالى فلا يحمل الصلح عنه
 خلاف الصلح عن النصاص لان حاله المحل يصير محمولا حتى الاسبق فكان الحق ناسا في المحل فذل الاعصاص
 عنه بالصلح فهو الترقى وكذلك الكفيل بالنسب اذا صالح على مال على ان به من الكفالة فالصلح باطل لان الثالب
 للثالب قبل الكفيل بالنسب حتى المطالبة مسلم من المكفول بنفسه وذلك عار عن ولانه المطالبة واما صفة
 الوالى فلا يجوز الصلح عنها فاسمه السمعة وهل سطل الكفالة منه واسان في رواه لا سطل لانه ماضى سقوط
 حبه الا موصى ولم سلم له فلا سقط حبه وفي رواه سقط لان الامرا لا يصف صححه على الموصى فصحيح وان لم
 سلم الموصى فادامح انه اسقاط فالسافل لا يحمل المود وعلى هذا اذا كان لرحل طله على طريق او كسف
 سار عذامه ربه خاصه رحل واراد ان طرحه فصالحه على مال فهذا لا محمول وحسب اما ان يكون الطريق نافدا
 واما ان لا يكون نافدا اذا كان نافدا خاصه رحل من المسلمين وارا طرحه فصالحه على مال فالصلح باطل لان ربه
 الطريق نافدا لا يكون ملكا لادم المسلمين واسلم حتى المرور وانه ليس حتى باسم في ربه الطريق بل هو عاره
 عن ربه المرور وانه صفة المارة فلا يجوز الصلح عنه مع ما لا فائدة في هذا الصلح لانه ان سقط حتى هذا الواحد
 بالصلح فليان من الضع وكذا الوصاح الثاني مع هذا المتقدم اليه على مال ما حتم المتقدم اليه الطريق فالصلح باطل
 لان الطريق واجب عليه فاحد المال عليه يكون رسو هذا اذا كان الطريق نافدا فاما ما لم يكن نافدا فاصلا حره رحل
 من اهل الطريق على مال للزحل فالصلح حار لان ربه الطريق بها ملوك لا لاهل الكه فكان لكل واحد منهم بها

[illegible]

انصلح رلوا عى المودع الاستهلاك ولم هل المودع انها ملك او رد بها فتمت الحاطى سى حار لان دعوى
 الاستهلاك تنجح واعمى موجهه عليه فصيح الصلح ولو طلب المودع الرد منه حدها المودع قال لم يودعنى سا
 م قال ملك او رد بها وقال المودع بل اسهلكها فاسلخا لان المالك يدعى عليه صان العيب المخلوود اد
 فوسب لوجوب السمان وكل جواب عرفه الرد منه فهو الجوابى العار به والمثار به لان كل ذلك امانه ولو
 انه سى من رجل عند اطمى فبه صفت رخاصه منه سى الحاطى سى او حط من ميه ساق كان العدماء حور رد
 سى التابع رله المظالمه مارس العيب الرد فالصلح حا لان الصلح عن العيب صلح عن حق باقى الخلى وهو
 صفة سلامه المصح عن عيب راها من قبل الاموال فكان عى العيب معاوضه مال مال فصيح ركذا الصلح عن
 الارس معاوضه مال بال لاسلحه واداء المصح محال لانك رد سى التابع ولا المطالبه ماوسه فان ماغ المد
 فالصلح باطل لان حق الدعوى والخسومه فها سى السبع قد طل بالسبع فلا يجوز الصلح ولو صلح من العيب سى
 رال العيب بان كان باصا عى المدافع على طل الصلح رد ما احد لان الموصوفى صفة السلامة فد ادب
 فعود الموصوفى بطل الصلح ولو طمى المصروف فسلخه التابع على ان " به من ذلك العيب ومن كل عيب فهو
 سى لان الامرا عى العيب امرا عى صفة السلامة واساط لها سى مستحقة على التابع فصيح الصلح عنها والاراء
 عن كل عيب وان كان امرا عى المجهول لكن جهالة المصاح عنه لا منع منه الصلح ولا منع منه الامرا لنفسه الذى مر
 هل هذا ان الجهالة لمصاحه ما به بل لا فصاحها الى المارعه المامه من السلم والنصر الذى وقع الصلح والاراء عه
 لا يفر الى السلم والنصر ولا نصر الجهالة وكذلك لو لم يلمس المصروفى صفة الصلح التابع من كل عيب على سى
 فالصلح حار لانه وان لم يطمى سى فله حق الخسومه فصالحه لا طال هذا الخى ولو خاصه سى صرب من العيوب
 نحو السكاح والفروخ فصالحه على ذلك لم يطر عيبه كان له ان يحاصه فله لان الصلح روع عن نوع خاص
 فكان له حق الخسومه فى عه ولو اسه سى سامن امرا فطم به عيبه فله سى ان يروحه فهو حار ر هذا
 اقرارها بالعيب ان كان صلح ارس المصروفى درهم فهو مهرها وان كان اقل من ذلك بكل فاعسر راعم لان ارس
 العيب لما صار مهرها والسكاح معاوضه الصبح بالمهر فادانك حبسها فدافرب بالعيب وكذلك لو اسرى سا
 بارس عيب كان اقرارا بالعيب لان السرا معاوضه فالادام عليه تكرر اقرارا بالعيب بخلاف الصلح حبس لا يكون
 اقرارا بالعيب لان الصلح مرسع معاوضه ومرسع اساطا فلا يسج للالاعلى الاقرار بالسلب والاحتمال رلو
 اسرى بى ركل را حدمصر فمعيها سى رحد ما حدها عا فصالح على ان رد بالعيب على ان يرد سى الآخر
 درهمها فارد حار وورد الدرهم باطل سدائى حسمه وجد وعدائى بوسب لا يجوز سى من ذلك (رجه) قوله
 ان الرد بالعيب فصيح وانصح سى حده بمره الا فالوالسبع بطله الشرط القاسد (رجه) فوطها ان هذا يلقى
 الزماد سى امضى بالشرط وامنا طل لان الزماد يلحق باصل المد واصل امضى لا يعمل العلق بالشرط لانه سى ممي
 الفعار فكذا الزماد عليه كمر" فصيح المد وانما يحمل الشرط حار ولو ادعى على امرا سكا حاحد
 فصالحها على ما به رجم على ان بمره بالسكاح فافرب فهو حار ويحمل المامه من الروح زمادى مهرها لان اقرارها
 بالسكاح يحول على السجته ولو ادعى على انسان التاوانكر الذى فصالحه على ما به دم على ان بمره لالاف
 فهو باطل لان المدعى لا يحملوا مان يكون صافى دعوا الالف واما ان يكون كادافها فان كان صادافها فالالف
 واحده على المدعى عليه وكون احد الموصوفى ممي الرسو وانما حرام وان كان كادى دعواه اقرارا المدعى عليه
 بالالف الترام المال اسدا وهذا لا يجوز ولو قال لامرأ اعطيتك ما به درهم على ان تكرى امرائى فبطل ذلك فهو حار
 ١ ا كان محصر من السبودر جعل كتابه عن اساء السكاح ركذا لو قال بوجهل امس على الف درهم ححدث
 قتال ار بدله ما به على ان تكرى بالسكاح فافرب حار وطها الف وما به ويحمل اقرارها على السجته وانما عر وجل

اسلم هذا النسي كما اكل السلخ من ادعى والمذبحى عليه (راما) اكل المذبحى الاحى المتوسدا
 المزع ولا يخفى اما ان كان ذلك مامر المذبحى عليه او به امر ن كان مامر سيج لا يذوق كل سه راضلح مما احتل
 التوكل به وان كان مامر فهو سلخ اصولى وانه على حبه ارجحه احدان بسبب السبل الى سهه ان هذا
 للمذبحى صالحا او اصابه من ذواله حد على فلا ن على الب ثم على ان سامن لب الالب ارسل على
 الالب واتى ان صعب الدال الى سهه ان مول على الى حد او على عدى هذا راقتال من الدال ان كان
 لانه الى سهه ان مول على حد الالف او على هذا الحد والاربع ان سا الدال ان لم يصر بم حسب ما دل
 صاحب على الف رساما اليه واخماس ان لا يعل سامن لك فان مول صاحب على اب رة ارسل سدد
 وسط ولمر عليه فى الوحو الاربعه سيج السلخ لتوله على اما للمذبحى او فاحل حواس احوكم وهذا
 خاص فى صلح المتوسد وقوله رساما بالسلخ جده هذا جمع اواع السلخ لدخول الالب والام على
 السلخ راميلا لسراف احسن ولا ياب السلخ فى ذر الوحو مسرف على سهه التزع ساسا اند على التغير
 بالنسب من مال سهه ان كل الصلح من افراز ان كان عن انكار ساقط لعمومه فصيح برسده كما ابرع سسا
 دره من مال سهه اسدا رضى صبح سلحه عى سهه سلم الدلى فى الوحو اعلامه رلس لار وجع على المذبحى
 عليه لان التزع عضا اند لا سلق الزجوع على مائد ك فسل الحك ان سا امه على (واما) والاربعه
 احاس روى على امار المذبحى سهه لان سدا هذا السبل رالس رعين الدل راكك لا كمر حله على
 التزع سسا رعى من مال سهه فلا يكون مسرف على سهه على المذبحى سهه عى اچاربه ن اچاربه
 وعب الدل علمه دون المصالح لان الاحره مره الوكما الساسه ولو كان ركلا من الاسدا لسرفه سى
 موكه فكذلك الحق التوكل بالاحار ان رد على لان التسر على الاسان لاصح من سدا به رچاربه م
 اما سيج صلح اسولى اذا كان حراما فلا سيج صلح العدا ووالسلى لاهما الدام اهل التزع ركذا
 اغلغ على الاحى على حد اصول الى كراما ان كان ادرا ررح او المزا سبر وكلا وعب الدل على المزا در
 التوكل وان كان به ادبها فهو على التصول اى ذكا والصلح ركذا ار واس من الاحى على هسا
 التفصل ان كان مامر المسرف يكون وكلمو حسب على المسرف ان كان به ادبه فعلى ماد كا من التسوف
 وكذلك العور السلخ عن دم العمد من الاحى على حد اصول م لا يخلو اما سلخ على اسرف ورس ارسل
 سز التزرس سدا اسرف ورسا ما كرمه هل بعض الناصى ارعد على مائد والاصل فه انه حور من صلح
 الاحى ماحور من صلح التابل وما لا در رسا لانه اصاح التصول على حقه سز انما ارسل الى سار
 رصن هل يعين الناصى اراحب على العاقله حر السلخ على سمر آلاف رهم وعلى اب سار سطل الى
 لماد كراما ان التصول بالصلح فى صل هذا الموضوع مزع حسا على التزع سهه رلس سهه ادها التدد ولا
 سيج به عه على ال كى كان لىلى آخر الب رهم سى سهه سى امر لاه سز دار هذا اصاح
 على المتروص ون صالح على حس آخر حار لان لك مع من الخوار هو ال رلا عر ون محتلى الحسن ركذا ار
 صالح على مامى سبر معاهو به رعبا حار صلحه على الماملان اتابل لوفل للسهه لمارحرا لاسلى المامه فكذا
 التصول لماد كا مام كان به اسبابا فلو حب سهه مامه من الاصل على الاسان او اچاره فى باب ادبه لان
 مظا الا بل ن هذا الباب سرف الى الواحب وان كان ساسا به راحب معاه راحار الى اسبلان الرضا
 الكى يكون رضا البعض ون كان ساسا الا بل تسبان سراسا الا بل الراحه فى اب ادبه فبالب ان رد
 الصلح لان صلح التابل على ال على المتروص حول على اسرفه انه لو طم تسبان الى الس لا يخر بره
 نسد المحصل لال الم يحصل عرعه حل صا الصان فارحسحى الس رلوص الح على سهه على

اسان الله وصممها فهو حار ولا حار للطالب لان الصلح على ما به على اسان الله اسما عن الحق وان كان
الخاص عن الواجب فيسرى عليه الدوام والصلح المتوسط على الواسع حار ولا يدم الفسخ في المجلس كقولهم
التأمل بسببه لانه صرف وراعى لمرأطه والله تعالى اعلم

وقيل في (واما) بان حكم الصلح قبول رايه الوقوف ان للصلح احكاما بعضها اصلي لا يستقبل عنه حسن
الصلح المشروط ومعها محل مدخل في بعض انواع الصلح دون البعض اما الاصل فهو انقطاع الخصومة
والمنازعة عن المتداعين شرعا حتى لا يسمع دعواهما بعد ذلك وهذا حكم لا يحسن الصلح فاما الدخول فانواع
مباح حتى السعة للسمع وحمله ان المدعى لو كان اراو بذل الصلح سوى الدوام والديم والديم وغيرهما فان كان
الصلح عن اقرار المدعى عليه ثبت للسمع فمباح السعة لانه في معنى السع من الخاص فيجب حتى السعة وان
كان الصلح عن انكار لا يثبت له ليس في معنى السع من جانب المدعى عليه بل هو بذل المال لدفع الخصومة
واحد لكن للسمع ان موافق المدعى بدلي محجة على المدعى عليه فان كان المدعى شبه اقامها للسمع عليه
واحد الدار بالسعة لان اقامه الدية هي له ان الصلح كان في معنى السع وكذلك ان لم يكن له شبه مطلق المدعى عليه
بشكل وان كان بذل الصلح دارا الصلح عن اقرار المدعى عليه ثبت للسمع حتى السعة في الدار من جمعا لما مر
ان الصلح متى في معنى السع من الخاص فيضار كاهما ما عا دارا بذلها حد سمع كل دار الدار المسقوغة منه الدار
الاخرى وان يصلح على ان واحد المدعى الدار المدعا و يعطى المدعى عليه دار اخرى فان كان الصلح عن انكار
وحب وهما السعة منه كل واحد منهما لان هذا الصلح في معنى السع من الخاص وان كان الصلح عن اقرار
بصلح لان الدار من جمعا ملك المدعى لاستحالة ان يكون ملكه بذل عن ملكه وادام بصلح الصلح لا يحب السعة
ولو صلح عن الدار على منافع لا تثب السعة وان كان الصلح عن اقرار لان المتبعة ليس بها مال ولا محور احد
السعة بها وان كان الصلح عن انكار ثبت للسمع حتى السعة في الدار الى هي بذل الصلح ولا تثب في الدار المدعا
لان الاخذ بالسعة بسدعي كون الماخوذ بسدعي حتى من اخدمه لان الصلح عن انكار في جانب المدعى معاوصه
فكان بذل الصلح معنى البيع في حقه اذا كان عا فكل للسمع حتى الاخدمه بالسعة و في جانب المدعى عليه
ليس معاوصه بل هو اسقاط الخصم ودفع التمس عن نفسه فلم يكن للدان المدعا حكم السع وحده فلم يكن للسمع
ان اخدمها بالسعة الا ان بدلي محجة المدعى فعم السعة او خلف المدعى عليه فشكل على ما ذكرنا ومباح الزد
بالصوابه من الخاص فيما ان كان الصلح عن اقرار لانه يبره السع وان كان عن انكار ثبت من جانب
المدعى ولا تثب في جانب المدعى عليه لان هذا يبره السع وحده لا في حق المدعى عليه والصلح على المدعى عليه
في دعوا فان اقام الدية اخدمه العا بان لم تثب للمدعى عليه حتى الزد العا لم يرجع و سى وكذا لو اسحق
عليه الدار و قد يفي بها ساء فمض لا يرجع على المدعى شبهه ساء وكذا لو كان المدعى حار به فاسولدها لم يكن معرورا
ولا يرجع منه الزد لان ما اخدم المدعى ليس بذل المدعى في حقه الا انه اذا اسحب الدار المدعا يرجع على المدعى
ما ادنى اليه لان المودى بذل بالخصومة في حقه و قدس انه لا خصوصية له فمكان له حتى الرجوع بالمودى ولو
وحد بذل الصلح عا فلم يدر على ذلك لالال والار ما اول للعبان في بذل المدعى فان كان الصلح عن اقرار يرجع على
المدعى عليه محصة العا في المدعى وان كان عن انكار يرجع محصة العا على المدعى عليه في دعوا فان اقام الدية
اخدمه العا ركدا اخلصه بشكل وان خلف فلا سى عليه ومما الزد بخار الزو وفي نوعي الصلح و فرو
الطحاوي فيها والحق الزد في الصلح عن انكار سدل الصلح عن القصاص والمهر وبذل الخلع والزد بخار الزو به
غير ما في تلك القواعد فكذلكها في كتاب الصلح انما حتى الزد في النوعين جميعا عن فصل هو الصلح
لان الحار من المدعى فيسدى كونه معاوصه عن حقه و قد وجد كذلك الاحكام تسديد سعة هذا

انه امر به لحي استن انما القدر حل الاستدراك استهلكه المدي منه فيه او كان عداوة من قبل
 الصلح ايضا قبل هذا القول في مصلح اصل ان مصلح لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره
 الى انه امر به كما اذا قبله احب وكذا امره ان لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره
 بل يمدى عنه لكانه مسموئة من المدي وهو المدي لتمام حقه به فمجرد سهمهما من مصلح المدي ومن
 التمس كان الرهن كذا استهلكه المدي ظل الصلح مدحه وعدا من مصلح لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره
 فيه القدر منه من عدا آخر حقه وحل سهمه المدي في مصلح على مده منه من هذا
 الا ان الصلح على مبالغ الخواص وما اكل على مكي يثبت له سهمه ما لم يمد او ما لم يمد ما لم يمد
 لا يخلط الصلح ولكن لصاحب السهم وهو المدي الخواص سواء به صاحب السهم آخر سهمه الى المدي
 المدي به وان سا مصلح الصلح ولا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره
 ما لم يمد او ما لم يمد انما سهمه اخر في مصلح استهلكه المدي على ما مري في الاخرات ولو
 لم يمد على ان المدي عليه من مال لم يمد المدي عليه بعد الصلح لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره
 وفي معاوضة من احاسه فكان مصلح لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره
 الصلح عن وانكر المدي عليه فقام المدي له بالصلح فسمع منه ومن ان الصلح الخاص حكم الصلح عن اقرار
 المدي عليه فكل حكم يثبت ذلك من هذا

فصل في اقسام حكم الصلح اذا قبل منه منه او لم يصب اقراره وان رجع المدي الى اصل دوا ان كان
 الصلح عن انكار وان كان عن اقراره رجع على المدي عليه المدي لا غير الا ان الصلح عن مصادم اذ لم يصب
 كان له ان رجع على الباقي بالمدى من النصاص الا ان رجع المدي عليه فيرجع عليه سائر المدي
 ايضا وان هذه الاما انما لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره لانه لا يخلط بغيره
 بالمدي ان كان عن اقراره وان كان عن انكار رجع الى دوا لان الاله والولد الصلح رجع الى دوا
 فيرجع جعل كانه مكي فعدا لا مري على ما كان من قبل وكذا السحق لان لا يستحق وطهر انه لم يصب لثواب
 شرط الصلح فكانه لم يوجد اصله فكان وجوده وسدده وله واحد الا ان الصلح عن النصاص عن او لا رجع
 المدي وان شرط الصلح لان صور الصلح او رجع منه من النصاص والنصاص لا يسوق مع السبه
 يستحق السحق الى بدل وهو الاله وما المال ما سوى النصاص من الخواص والحدود فيمكن استيفاء مع السبه فامكن
 لرجوع المدي لا رجع مني آخر الا اقراره ورأس حقه المدي عليه فان كان بدل الصلح حازه فمقتضاها
 استولدها ما مستحقه وسحقها واحدها واحد غيرهما وسدده ولد حاقه والخصومة فانه رجع على المدي عليه
 دعي والنصاص من سهمه الولدان كان الصلح عن اقراره لا يضره ورأس حقه ان كان الصلح عن انكار رجع
 دعوا لا غير وان اقام المدي عليه عواذ او حلف المدي عليه فكل حشد رجع ما دعي وسدده الولدان
 انه كان مري ورأه حقه عليه سائر المدي لا رجع المدي في مصلح لان المدي بدل لمقتضى المصروف فكان
 به المدي وان كان الصلح عن النصاص في النفس او مادونها فصالح على حازه وسددها لم يستحق به رجع
 المدي عليه سهمه الخواص وهو مخصص من سهمه الدان كان الصلح عن اقراره ولا رجع بالغير لما كان وان كان
 لرجوع عن انكار رجع الى عواذ لا غير فان اقام المدي او حلف المدي عليه فكل رجع سهمه الخواص وهو مخصص
 منه الولدان فلما ان حلف لا رجع مني او صالح الموصي على عدمه فاستحق العدا ووجدته عاقد
 ظل الصلح لا يسلط للمدي على الموصي لانه رجع بالمدي ان كان الصلح عن اقراره وان كان عن انكار
 الى عواذ لان الموصي بهذا الصلح لا يضمن سوى تسليم المدي للمصروف او صالح على دراهم مما وصيها

اوسه كذا اوسه كذا فهو حار أو قال ما ستر مالى من سى مالى بدم فهو حار أو ما ستر مالى من البر والحار
فهو حار رايك ان كذلك لان مطلق هذا اللفظ يحمل السر كونه حمل الوكالة فلا بد من السه فان يوانه السر كانه
سر كانه في عموم التجارب لان الاصل في السر كانه العموم لان المقصود منها حصول الزرع وهذا المقصود لا يحصل الا
بكرار الحار من بعد اخرى ولا يشرط لها ان سى عماد كمالا لان ذلك ليس بشرط لصحة السر كانه وان يوانه
الوكالة كان وكاله وصححها على سراطها من الخاصة او العامة لان مسمى الوكالة على الخصوص لان المقصود منها
ذلك الا لا يحصل الزرع بها فلا بد من التخصيص بنان ماد كرا الا انه وكسى في الوكالة العامة بيان احد
الاسماء الى وصفا لانه لما عظمها فهو من الزرع في الى الوكل فندسها السر كانه فكان في احوال الخيال العامة
كالسر كانه وكاله والخصوص اصل في الوكالة فلا بد من صر صر بمخصص فان اى سى عماد كرا حار بال
طلب قال سر سمعت ابا يوسف يقول قال رجل قال رجل ما ستر مالى اليوم من سى ملى وبنك نصف قال
الرجل نعم فان انا حسنه رحمه الله قال هذا حار وكذلك قال ابو يوسف وكذلك ان وف بالاولم وف بوما وكذا
ان وف بوما من الساب وسمى عد اولم سم ما ولا بوما وان قال ما ستر مالى من سى ملى وبنك نصف سم سا
عماد كرا فان انا حسنه رحمه الله قال لا تخور وكذلك قال ابو يوسف لماد كرا به لا يند كرا السمع ولا ما ندل على سر كانه
المقود علم امها وكاله فلا يصح الا سر من التخصيص على ما يندود كرا خندق الاصل في رجل ستر كانه مالى على
ان ما ستر مالى اليوم فهو بينهما حصصا من الاصل او عما ولم يخصها فهو حار وكذلك ان لم يوفق للسر كانه وقتا كان
هذا حار الا انها حملت ما ستر به كل واحد منهما دل على انها سر كانه وليس بوكاله لان الوكالة لا تكون من الخاس
عاد واذا كان سر كانه فالسر كانه لا يخارج الى التخصيص قال ان اسند احد هما ان ما ستر به لنفسه بصر خص من
صاحبه فكما السر كانه ستر بها من السر كانه لما عتب كان كل واحد منهما وكل الآخر فيما ستر به فهو بالاسناد
ايه سترى لنفسه رند اخرج منه من الوكالة بصر خص من الموكل فلا يك ذلك (واما) السر كانه بالاعمال فهو ان
ستر كانه على عمل من الخاطه او الفسار او عزمهما فعولا اسير كانه ان يعمل معه على ان مازرى الله عز وجل من
اخر في ستر على سراط كذا (واما) السر كانه بالوحو فهو ان ستر كانه ليس لها مال لكن لها وجاهه عند الناس
فعولا اسير كانه ان سترى بالنسبه رندع بالمدلى ان مازرى الله سبحانه تعالى من ربح فهو بدم على سراط
كذا وسمى هذا النوع سر كانه بالوحو لانه لا يباع بالنسبه الا الوحه من الناس عاد وعمل ايه سسمى بذلك لان كل
واحد منهما بواحد صاحبه ينظر ان من بينهما بالنسبه ويدخل في كل واحد من انواع البلاه العان والمماوصه
وحصل بينهما سراط يخص بالمماوصه بدم كرا في موضعها ان ساء الله تعالى

فوق قيل ^ب (واما) ان حوار هذا النوع البلاه فمدل انصافا لها حار عانا كاتب او ماموصه وقال السامى
رحمه الله سر كانه بالاعمال والوحو لا حوارها اصلا ورأسا (واما) سر كانه الاموال فهو حار بها العان ولا عور بها
المماوصه وقال مالك رحمه الله لا اعرف المماوصه وفيل في اسفاق العان ايه ما حود من السى وهو الاعراض نال
على اى اعراض وظاهر الامر واقف

فسمى السار كانه بصاحبه * تغدري دوارى ملا مدلل

سمى هذا النوع من السر كانه عانا لانه مع على حسب ما سى لها في كل التجارب او في بعضها دون بعض وعند
ساوى الناس او فاصلها او فل هو ما حود من عان الترس ان يكون باحدى يده وبده الاخرى مطلقه فعل بها
ما سى فسمى هذا النوع من السر كانه عانا لانه لا يكون الا في بعض الاموال وسر في كل واحد منهما في البان
كف سا اولان كل واحد منهما حمل عان التصرف في المال المسر كانه لصاحبه وكان اهل الخافله سعا طون
هذه السر كانه قال النامه

رسالة في بيان ما في حقها في حقها

(وأن) السورة هي التي أسارا في أمه من الله وهو العبد

بدي الامور اهل ارباب ما صلح به من بوابه سرار سعاد

لا يصلح الناس في موضع لا اله الا الله

سعي هذا من اسرته مدونة لا سارا في حقها في حقها

هي من اسرته لا كل احد منها هو من اسرته في حقها في حقها

و هو (وجه) في السورة رحمه الله اسرته في حقها في حقها

الاحاطة الا في الاموال وكذا ما وضع له السرة لا يحق في حقها في حقها

لان السرة في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

عز السرة ولا في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

ان السرة في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

أما في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

لا سيما في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

ما سرت في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

لتحصل الوصف في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

ان اسرته في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

لا اعرف وكس سرته في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

وكذا في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

رائر واحد في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

نظر صالح في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

قول مالك رحمه الله لا اعرف ما التاوصيه في حقها في حقها في حقها

النساء وان سعيه لا اعرف حواره في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

سأوصيه اسلم للركه لا يهاجمه على امره في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

الا سرا وكذا حاله الاحياء كالمجان ولا يهاجر في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

حار كالمجان (واما) الكلام مع السافي رحمه الله فوجه قوله ان التاوصيه من الكفاله عند كرم الكفاله في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

سعيها التاوصيه كفاله في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

ما كاسع مالك رحمه الله (واما) قوله في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

سواء لم يكن سواها لا سرا في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

الا سرا وكذا المسارعة في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

فكذا هذا ان في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

لا سيما في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

من فصل في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

در النقص (اما) السرة في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

منهما وكل صاحبه في السرف بالسرا والسع وسبل الاعمال لان كل واحد منهما ادن لتباحسه بالسرا والسع
 وسبل الاعمال منقضى سبب السركة والوكيل هو المنصرف عن ادب فسرط فيها اقله الوكالة لما علم في
 كتاب الوكالة (و بها) ان يكون الرخ معلوم القدر فان كان جهولا فسد السركة لان الرخ هو العمود عليه
 وجهالته وحب فساد المند كما في السع والا حار (ومها) ان يكون الرخ حرا ساعا - سله لا ممسا فان عسا
 غير اومانه او حود ذلك كاتب السركة فسد لان العقد سبسي يحق السركة في الرخ والعس سطم السركة
 لحوار ان لا يحصل من الرخ الا اندر المعنى لاحد منهما فلا يحق السركة في الرخ (واما) الذي حصص العس دون
 المعنى فحلف (اما) السركة لا مالمال فلها سروط (مها) ان يكون راس المال من الامان المظلمه وهي التي لا تسع
 بالمعنى في المقادير على كل حال وهي الدراهم والدينار عينا كاتب السركة او موصيه سبب دعائه العنا ولا تسع
 السركة في العروص وقال مالك رحمه الله هذا ليس سراط وتصح السركة في العروص والصحيح قول العامة
 لان معنى الوكالة من لوازم السركة والوكالة التي تتضمنها السركة لا تصح في العروص وتصح في الدراهم والدينار فان من
 قال لعرض عرض على ان يكون له مثلا حور وادام حرا الوكالة التي هي من ضروريات السركة لم يحوز السركة ولو
 قال له اسير بالقدرة من مال على ان يكون ماسر به يسا حار ولا ان السركة في العروص يودي الى جهالة الرخ
 عند التسليم لان راس المال يكون فيه العروص لا تسبها والسبب جهولة لها يعرف بالحر واللى فسرط الرخ مجهولا
 فودي الى اندر السبب عند التسليم وهذا المعنى لا يوجد في الدراهم والدينار لان راس المال من الدراهم والدينار عند
 التسليم عينا فلا يودي الى جهالة الرخ ولا ان السركة في العروص يودي الى جهالة الرخ
 العروص يودي الى جهالة الرخ لان العروص غير مضمونه بالهلاك فان من اسبى شيئا تعرض نفسه فذلك
 العرض من التسليم لا تضمن سببا آخر لان العروص تضمن في السع فادام بكن مضمونه فالسركة فيها
 يودي الى ربح مالم تضمن وانتهى بخلاف الدراهم والدينار فانها مضمونه بالهلاك لا بها لا تسع بالمعنى فالسركة
 فيها لا يودي الى ربح مالم تضمن بل بكون ربح ماضى والحلف في حوار السركة في العروص وكل ماضى بالمعنى ان
 تسع كل واحد منهما تعيب ماله بصف مال صاحبه حتى يضر مال كل واحد منهما بعضه ويحصل سركة ملك بينهما
 ثم تصدان بعد ذلك عند السركة فمحور لا خلاف ولو كان من احدهما درايم من الآخر عروص فالحلف في
 حوارها ان تسع صاحب العروص سبب عروصه بصف درايم صاحبه وسببها وخطا جميعا حتى يضر الدرايم
 بينهما والعروص بينهما ثم تصدان عليها عند السركة فمحور واما التفرق فسلح راس مال السركة ذكرى كتاب
 السركة وحمله كالعرض وفي كتاب السرف حمله كالايمان المظلمه لانه مال فيه اذا اسير به فذلك لا تسع
 العند والامر فيه هو قول اني تعامل الناس فان كانوا معاملون به حكمهم حكم الايمان المظلمه فتحو السركة بها وان
 كانوا لا معاملون بها حكمها حكم العروص ولا يحوز بها السركة (واما) الفلوس فان كاتب كاسد فلا يحوز السركة
 ولا المتعار به بالامه عروص وان كاتب باقه فكذلك في الزوايه المشهور عن ابي حنيفة وابي يوسف وعند
 محمد بن حوز والكلام فيها على اصل وهو ان الفلوس الزائفة ليست امانا على كل حال عداى حسنه وادى يوسف
 لا بها تسع بالمعنى الخلفه وسببها باصلاح العاقد حتى حار مع الفلوس بالنسب باعامها عند هما اما اذا لم يكن
 امانا مطلقه لا جهالة المعنى بالمعنى في اقله في عقود المعاوضات لم يصلح راس مال السركة كسائر العروص وعند
 محمد بن الحسن لا ربه للفلوس الزائفة فكاتب من الايمان المظلمه ولهذا اى حوار سبب الواحد منهما ان يصلح راس
 مال السركة كسائر الايمان المظلمه من الدراهم والدينار وروى عن ابي يوسف انه يحوز السركة بالفلوس ولا يحوز
 المتعار به ووجهه ان المتاع من حوار المتعار به جهالة الرخ عند التسليم على قدر الكساد لانه لا يضمن راس
 المال عند التسليم فاذا كتب صار راس المال سبه والسبب جهولة لها يعرف بالحر واللى وهذا المعنى لا يوجد

في الشركة لتباعد اسماها عن اسم احد الاسماء فكذلك ارجح معهما (واما) الشركة المتكثرة
وامور واما في المسألة من مضطرب لم يأت بعد في الاستدراك ولا في الاستدراك في قولهم مما لا
اتساع في تعيينها ان كانت عاقلات كالزواجر ولا او كذا الى مضمونها الشركة فيها لا يصح فصل الخلل لا
ري انه لو كان آخر من الخلل مع حفظ على ان تكون سهايتا لم يجر وسوا كانت الشركة من جنس او من جنس
واحد اذ انما الخلل دون كانت الشركة في جنس خلت لا خو في قولهم مما لان الخلل اما الخلل بالصفة
مخرج من ان يكون ما يدل ان مسهلها كاتساع مصلها عليها وان كانت من جنس واحد فكذلك عند
أي يوسف لا يصح انما يصير شركة ملك وعندهم قد يصح الشركة فيها عند الخلل وهذا الاختلاف ظاهرا
كان المثل سبعة عشر في الزجرات لا تلاحظ في الاستدراك ما به في قول أي يوسف ارجح بينهما على قدر المال في سب
وسلي قول جدي ماسرط قول أي يوسف مقرر على الاصل ان الذي كذا ان المكاتب والموروثات والمعدودات
انتظار به ليس انما على كل حال بل يكون ما وسواها مع الا بها من التمس في الجملة فكذلك كالتسوس
(ورجحه) المخرج لعمدان معنى الوكالة الى مضمونها الشركة ما به عند الخلل في سبب الدراهم والديانة خلاف
ما قبل الخلل لا او كذا الى من مساهمات الشركة لا يصح فيها فصل الخلل والخصلة في حوار الشركة المتكثرة
وساير الموروثات والعدد انتظار به على قول أي يوسف ان مخطا حتى يصير شركة ملك بينهما مع ما قبلها عند
الشركة في محو رسد ايضا (ومنها) أن يكون راس مال الشركة عاقلات لا دسلا ولا مالا عاقلات ان كان لا حوزة ما
كانت ارمنا وسه لان اسما من الشركة ارجح وذلك واسطة التصرف ولا تنفي في الدس ولا المال العاقل ولا
حصل المصنوع واما سبب التصرف عند السرا لا عند المعدلان عند الشركة ثم السرا مع ما التصرف عند حتى
لودع الى رجل الب رهم قال له اخرج مصلها واسرها مع ما وحب يكون سها فاقام المامور البعة انه فصل ذلك
حار وان لم يكن المال حاضرا من الحاس عند المعدل ان كان حاضرا عند السرا وهل سبب حفظ المالين وهو حفظ
الدراهم بالديانة والديانة بالدرهم هل انما بالديانة لا سبب وقال في سبب وهو احد السامي رحمه الله
هذا الاصل بني ما اذا كان المالان من جنس فان كان لا حوزة ما في الاخر دناه ان الشركة حار عندما
خلاهما وكذلك اذا كانا من جنس واحد لكن سبب محتمل كالسحاح مع المكسر او كانت دراهم احدى
سها را لا حوزة رعله ذلك في شركة الثمان هو سبب هذا الخلاف وروي عن رفر ان الخلل سبب في المناوصة
لا في العاقل ولكن انطوا في ذكره سبب فيها عند رفر (ورجحه) قوله ان الشركة بني عن الاختلاط والاختلاط
لا يحصى مع سها المالين في حقوق معنى الشركة ولا من احكام الشركة ان الاختلاط يكون من المالين وما هلك فصل
الخلط من احد المالين هلك من مال صاحبه خاصة وهذا السبب من معنى الشركة (ولما) ان الشركة تسهل على
الوكالة ما حار التوكيل في حار الشركة وفي التوكيل حار في المال قبل الخلل كذا الشركة (واما) قوله الشركة
بني عن الاختلاط سلم لكن على اختلاط رأسي المال ارجح اختلاط ارجح فهذا عملا لا تصرص له لفظ الشركة
محوران يكون سبب شركة لا اختلاط ارجح لا اختلاط راس المال اختلاط ارجح ووجد ان اسسرى كل
واحد منهما مال سبب على حد لان الزاد وهي ارجح خدب على الشركة (واما) ما هلك من احد المالين فصل
الخلط فاما كان من نصيب صاحبه خاصة لان الشركة لا تتم الا بالسرا فما هلك له هلك في تمام الشركة ولا حوزة
حتى لو هلك عند السرا احدى ما كان هلك من المال جملة هلك عند السرا (واما) تسليم راس مال كل
واحد منهما الى صاحبه وهو الخلل ماله من صاحبه فليس سبب في العاقل والمناوصة حصاره سبب لصحة
التجار به والقرى بينهما كذا كتاب المسار به (ومنها) ما هو محص بالمناوصة وهو ان يكون لكل من الشريكين
اهله الكفاية ان يكونا من عاقلين لان من احكام المناوصة ان كل ما لهم لا حوزة ما في حقوق ما حار من ماله

الآخر يكون لكل واحد منهما ما وجب على صاحبه من المال الكسب عند ما يدكر فلا بد من أهله الكفاة وسراط
 أهله الكفاة فطلب من كتاب الكفاة (ومنها) المساواة في رأس المال قدر أوجهي شرط صحة المفاوضة فلا خلاف
 حتى لو كان المالان متفاضلين قدران لم يكن مفاوضة لأن المفاوضة تنبئ عن المساواة فلا بد من اعتبار المساواة فيها
 ما أمكن وكذا قسمه في الرواية المشهورة حتى لو كان أحدهما متجاوزاً للآخر مكرهه أو كان أحدهما التماساً والآخر
 التماساً وداً بينهما فصل فمعه في الصرف لم يجر المفاوضة في الرواية المشهورة لأن زيادة القسمة من ثمة ربا الزور فلا
 ينسب المساواة التي هي من معنى القسمة وروى اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف أن أحدي الألف إذا كانت
 أفضل من الأخرى جاز وكانت مفاوضة لأن الخوذة في أموال الرابا القسمة فأسرعها ما عليها بمحسبها فمعه في اعتبار
 الخوذة فصار كأنها على صفة واحد وهل شرط التماس في رأس المال أن يكون كل واحد منهما ذراعاً أو يكون كل
 واحد منهما ذراعاً من فعل الرواية المشهورة لا شرط حتى لو كان أحدهما ذراعاً والآخر ذراعاً من غير حارب المفاوضة في الرواية
 المشهورة بعد أن أسسوا في القسمة ولا خلاف في أنها إذا لم يسووا في القسمة لم يكن مفاوضة وروى عن أبي حنيفة
 عليه الرحمة أنه لا يكون مفاوضة وإن أسسوا في القسمة (وجه) هذا الرواية أن عند اختلاف الحسن لا يعرف المساواة
 بينهما في القسمة لأن القسمة تعرف بالحرر والثلث وحلف باختلاف القسوس فلا يعرف المساواة والصحيح هو
 الرواية المشهورة لأن ما من جنس إلا أن يكتب الخافضة باسمه في القسمة (ومنها) أن لا يكون لأحد المساواة
 ما يصح فيه السرقة ولا يدخل في السرقة فإن كان لم يكن مفاوضة لأن كل بيع المساواة وإن فاضل في الأموال إلى
 لا يصح فيها السرقة كالبرص والعمار والذين حارب المفاوضة وكذا المال العاقب لأن ما لا يصدق عليه السرقة
 كان وجوده والعدم غير له وكان الفاضل فيه كالتفاضل في الأرواح والأولاد (ومنها) المساواة في الزرع في المفاوضة
 فإن شرط الفاضل في الزرع لم يكن مفاوضة لعدم المساواة (ومنها) العموم في المفاوضة وهو أن يكون جميع
 التجارات ولا يخص أحد منها سائر دون سائر كما في الأحكام من إبطال معنى المفاوضة وهو المساواة وعلى
 هذا يخرج قول أبي حنيفة وحدهما الرحمة أنه لا يجوز لمفاوضة من المسلم ومن الذي لا يملك من سائر
 لا يجوز ذلك للمسلم وهي التجار في الحر والحرير فلو لم يسووا في التجار فلا يحسن معنى المفاوضة وعدا بن يوسف
 يجوز لا يسووا في أهله أو كاله والكفاة ويجوز مفاوضة الدمن لا يسووا في التجار (وأما) مفاوضة المسلم
 والمريد كالتكرجى أبا عمار وكذا روى عيسى بن إسماعيل عن أبي حنيفة رحمه الله أن نصراني المريد موقوفه عنده
 لو هو أبله لا يساوي المسلم في الصرف فلا يجوز كالأخوذة من المسلم والذي رد كحدثي الأصيل وقال
 فاس قول أبي يوسف أنه يجوز يعني فاس قوله في الذي ولا في يوسف أنه يرى بينهما من حيث أن ملك المريد
 فاس لكونه على صرف الزوال الأمر أن فاضل أو مضى بطلان نصرته ورواها بملكه سنداً وباه واد كان فاضل
 الملك والصرف بل من له المكاتب بخلاف الذي ولو هو من مسلم مريد كالتكرجى أبا الأخوذة وقال القدوري
 رحمه الله وهو ظاهر على أصل أبي حنيفة ومحمد لأن الكفر عندهما مع اعتناء المفاوضة من المسلم والكافر (وأما)
 أبو يوسف والكفر عند عريان وأما المانع فبأن الملك والصرف وهذا لا يوجد في المرأ وأما مفاوضة المريد من
 أو سر كهما سرقة العنان فذلك موقوف عند أبي حنيفة على ما فصله في عود المريد أم موقوفه فإن أسلمها حارب عندهما
 وإن فاضل على ردهما أو ما أو لم يدار الحرب بطل (وأما) على قولهما سرقة العنان حاربه لأن عودهما أو فاضله
 (وأما) مفاوضة المريد كالتكرجى أبا عمار وكذا روى رحمه الله وقال ينبغي أن لا يجوز أبا عبد أبي يوسف فلا ينعان الملك مع
 المفاوضة كالمكاتب وملكهما فاضل لما ذكرنا فاضلاً كالكاس (وأما) عند محمد فلا يرد عنه من له المريد
 مرض الموت وكذا المريد مرض الموت لا يصح إلا من التلب والمفاوضة منصوص في حوار الكفاة على الإطلاق
 وإن سار له مسلم مسلماً فإن ردهما فإن فعل أو ما أو لم يدار الحرب بطل السرقة وإن رجع فصل ذلك فيما

[illegible]

الشرط لان استحقاق الرزق في الشركة لا أعمال شرط العمل لا يوجب العمل بدليل ان المضارب اذا استعان برأس
 المال استحق الرزق وان لم يوجد منه العمل لو حو شرط العمل عليه والوصفه على قدر المال لا فلتا رزق شرطا
 العمل على احد هما فان شرطه على احدى شرطه فصل الرزق حار والرزق بينهما على الشرط فيستحق رزق رأس ماله
 منه واقتصر عمله وان شرطه على اقلهما خالف شرطه لان الذي شرطه ان لا يملك رزقا في الرزق مال ولا عمل ولا
 صبار وقد بنى ان الرزق لا يستحق الا باحد هذه الاسماء الثلاثة وان كان المالان متماثلين وشرطا المساوي في الرزق
 فهو على هذا الخلاف ان ذلك خارج عن اختصاص السلامه اسرطا العمل عليهما وكان رزق احد هما على قدر رأس
 ماله وعمله وانه حار وعلى قول آخر لا يجوز ولا بد ان يكون رزق على قدر رأس المال عند شرطه وان شرط العمل
 على احد هما فان شرطه على الذي رأس ماله اقل حار ويستحق قدر رزق ماله ماله والتفصيل بعمله وان شرطه على
 صاحب الاكثر لم يحل لان رزق الرزق في حق صاحب الاقل لا فلتا ماله ولا عمل ولا ضمان (واما) العلم بمقدار رأس
 المال وفي العقد فليس شرط خوار الشركة بالاموال عندنا وعند السامعي رحمه الله شرط (وجه) قوله ان جهالة قدر
 رأس المال يوجب ان جهالة الرزق والعلم عند الرزق شرط خوار هذا العقد فكان العلم بمقدار رأس المال شرطا (ولما)
 ان جهالة لا يمنع خوار العقد لهما بل لا فلتا ماله الى المارة ووجهه ان رأس المال وفي العقد لا يفتى الى المارة لا يعلم
 بمقدار ظاهر او المالان الذراهم والذراهم يريان وفي السرا فعمل مقدارها فلا بد ان جهالة مقدار الرزق وفي
 النسبة (واما) الشركة لا أعمال فاما الماوصه فيها (فمن) سرائطها اهله الكفاله (ومنها) المساوي في الاخر (ومنها)
 مراعاة العقد الماوصه كرايا الشركة بالاموال اما العنان منها فلا يسه طهاسي من ذلك واما شرط اهله التوكل
 فليس كذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله انه قال ما يجوز فيه الشركة وما لا يجوز فيه الشركة
 لا يجوز فيه الشركة وعلى هذا يخرج الشركة لا أعمال في المباح من الصدر والخطب والخمس في الزاوي وما يكون
 في الختان من اثمار وما يكون في الارض من المعادن وما اسسه ذلك ان اسر كاعلى ان يسد او حقل او حيا او
 نسمة الماء وبنائه على ان ما اصاب من ذلك فهو بهما ان الشركة فاسد لان الوكالة لا يستحق على هذا الوجه الا
 روى انه لو وكل رجل ليعمل له مساهم في ذلك لا يصح ان وكاله كذا الشركة فان سار كاحد كل واحد منهما مساهم
 ذلك مفتردا كان الماحود ملكا له لان سب سوب الملك في المباح الا احد والاسدلا وكل واحد منهما مفتردا
 بالاحد والاسدلا مفتردا بالملك وان احدا منهما ما كان الماحود بينهما نصيب لا سواهما في سبب الاستحقاق
 فليسوا في الاستحقاق فان احدهما كل واحد منهما على الافراد حطوا ولما فان كان بمالك او بوزن سهم
 اعم بينهما على قدر الكيل والوزن وان كان بمالا بكمال او بوزن سهم اعم بينهما ما تقسم نصيب كل واحد منهما
 سهمه الذي له لان المسكول والموزن من الاسماء المتماثلة فيمكن قسمه اعم بينهما على قدر الكيل والوزن فاما غير
 المسكول والموزن من الاسماء المتساوية فلا يمكن قسمه اعم بينهما على غيرها فعم على قسمها وان لم يعلم الكيل والوزن
 والنسبة تصدى كل واحد منهما ما يدعيه الى النصف من ذلك مع السعي على دعوى صاحبه لان السعي في ائدهما
 والله ليل الملك من حسب الظاهر المساوي في دليل الملك بوجوب المساوي في الملك فان ادعى اكثر من النصف
 لا فصل قوله الا انه فان عمل أحدهما او اياه الاخرى عمله بالجمع وان شرط ذلك كله للعامل ولا يسي للمعنى لو حو
 السبب للعامل دون المعنى للمعنى اخره لا يجوز به قدر للمعنى للمعنى النصف والربح ويحوي ذلك في قول ابي
 يوسف وقال حمله اخره لما طلع (اما) وجوب اخر المثل للمعنى فلا يسه اسوق مقصده بتد فاسد رانه بوجوب
 اخر المثل فمال ابو يوسف لا يجوز به سهمه مساهم فاسه على سائر الا حار القاسد لانه لا راء على المسمى
 هناك كذا هداها والخامع بينهما انه رضى به لا يكون له راء على المسمى فلا يستحق وصار كمن قال لرجل مع هذا
 النوب على ان لك نصف به فاعه كان له اخر المثل لا يجوز به نصف السعي كذا هدا وقرى محمد بن هدا وبن سائر

ولو دفع دانه الى رجل لو احرها على ان الاخر ينهبها كان ذلك فاسدا والاخر لصاحب الدانه وللاخر احره عليه
وكذلك النسبه والنب لان الوكاه على هذا الوجه لا يصح فلا يصح السرقة والاخر لصاحب الدانه لان العاقد عند
على ملك غير مأمور وللرجل احره عليه لان صاحب الدانه اسوى ما فيها بعد فاسد ولو كان دفع الدانه للنسب
عليها الظاهر على ان الرخ بينهما صفتان كان فاسدا والرخ لصاحب المانع ولصاحب الدانه احره عليها وكذا النسب
لان الكسب حبل عمله وقد اسوى معناه الدانه بعد فاسد فكان عليه احرها ولا يشرط لصحة هذه السرقة
اساق العمل ونحوه وان اعقب اعمالها او احلب كالحياض مع الفصاير ونحو ذلك وهذا قول ائمتنا وقال زفر لا يجوز
هذه السرقة الا سدا بما في القصة كالتصاير والحياض ما على ان السرقة يجوز بالناس المحلوس عندما كذا
بالمحلوس المحلوس وعند لا يجوز بالناس المحلوس فكذلك العمل المحلوس السحيح فوالا لان استحقاق الاخرى
هذه السرقة بتمام العمل والعمل مضمون عليهما في العملان او احلها وانتهى رجل اعلم (واما) السرقة بالوحو
فشرط المتاوصه بها أن يكون من أهل الكفالة (ومنها) ان يكون الممنوع على كل واحد منهما
نصيبه وان يكون المسرى بينهما نصيب وان يكون الرخ بينهما نصيب (ومنها) أن يسلط لفظ المتاوصه لافصلها
بعدم (واما) سرقة العنان بها فلا يشرط لها هذه الكفالة ولا المساواة بينهما في ملك المسرى حتى لو اسرقتا
بوحدهما على ان يكون ماسرهما أو احدهما بينهما نصيب او بالناو او بالناو وكف ماسرهما على النساوي والتفاضل
كان حاربا وصحان من المسمى بينهما على قدر ملكهما في المسرى الرخ بينهما على قدر الصان فان شرط لا احدهما
فصل رخ على حصصه من الصان فالشرط باطل ويكون الرخ بينهما على قدر صانتهما في المسرى لان الرخ في هذه
السرقة اما استحقاق الصان فيصدر من الصان فاداسرط لاحدهما اكبر من حصصه من الصان ونصيبه من الملك
فهو شرط ملك من غيره رخ ولا ضمان فلا يجوز فان فصل الرخ كما يستحق الملك والضمن يستحق بالعمل حاربا
يستحق بالرخ ربما العمل كالتصاير والسرقة السرقة العنان فالجواب ان هذا مسلم اذا كان العمل في مال
معلوم كافي المقار به وسرقة العنان لم توجد هنا فلا يستحق كمن قال لا خرافة في البتة المتماصير به على ان يعمل بها
بالنصف ولم يمس الا لفاته لا يجوز المقار به لانه شرط العمل في مال معين

فصل في احوال السرقة فاما سرقة الاملاك فيجب فيها الوشعما واحدا وهو ان كل واحد من السرقة
كانه احب في نصيب صاحبه لا يجوز له التصرف فيه مراده لان المطلق للتصرف الملك او الاولانه ولا لكل واحد
مهما في نصيب صاحبه ولا به الا وكاله او التفويض ولا يوجب وحده من ذلك وسواء كانت السرقة في العن او الفس لماعلم
ولو كان من رجلين دس على رجل من عندنا اما بالف درهم او الف درهم او صاهاته او اسهلها احره عليها
سواء في الف درهم او ورما بالرجل واحد عليه حصص احدهما نصيبه او حصص نصيبه فلا خرافة في مشاركة
فما حده نصيب ما نصيبه والاصل في هذا ان الدس السرقة الباب للسرقة نصيب واحد او حصص احدهما سدا
منه فلا خرافة في المشاركة في المقصوص لان المقصوص مفوض من النصيب او لو حصل لاحدهما لكان ذلك قسمه
الذي قبل النصيب وانه عر حاربا لان معنى القسمة وهو ان لا يستحق فيما في الذمة فلا يصور فيه القسمة ولهذا لم يصح
قسمه العن من غير كسر من طعام السرقة فان احدهما لصاحبه حدهما لك هذا الخاف ولى هذا الخاف
لا يجوز لا بعد اتمام التمسك في العن من غير عرق في الدس اولى ولان القسمة فيها معنى العمل لان ما من
خراس الا واحد منهما ملكه والاخر ملك صاحبه فكان نصيب كل واحد منهما عند القسمة حصص ملكه ونصيبه
عوضا عن ملكه فكان قسمه الدس حبل الدس من عرقه عليه الدس وانه عر حاربا جعل المقصوص من النصيب جمعا
للا رد الى ما فلو كان له ان ما حده نصيب ما نصيبه صاحبه به ليس للناس ان يعبه عه فان تول اما اعطى
مسل نصيب الدس لان نصيب المقصوص مفوض عن نصيبه فكان عن حصصه فلا ملك الفاضل معه وسواء كان

المقصود من جعله واحدا وأردا ما إذا كان احو من جهة فلا احو لا غير ما في اعلى الواحد الا ي
 من سلمه الزدى اذا اعطى الحدس صاحب الدس على القول فكان قصه ومقاله احو لان كان أردا بعض
 الزدى عن الحدس احر لانه من جنس جهة وما قص السر لمع سر بكة بكون قدر ذلك للناقص دساعلى العرم
 ويكون ما على العرم منهم ما على قدر ذلك من الدس حتى لو كان الدس الف رحمه منهم بعض احد هما جميعا مدحا
 السر بل فاحد نصفها كان للناقص ما على العرم وذلك ما بان وجمسون وسكون السر كانه في الدس كما
 كانت لانه لما احده سر بكة نصف المقصود اسع في قصه في نصف ما قص ربي الثاني من دسه على حاله فان
 احر جهة للناقص عن يدان وهما او مائة او قصي دساعلى او اسهل بكة وجه من الوحو فسر بكة ان تسميه نصف
 ما قص لانه الف سلمه ما قصه من قصه وكان له ان تسميه من لم قص احد السر كساو ولكن احر العرم
 من قصه حارب اله ولا يصح لير كساو لانه من ساس الدس بل المثل قصه لا غير فلا يصح
 فان ارا احدهما على ما به رهم مخرج من الدس سى اقسما منهم ما على قدر مال كل واحد منهما على العرم وسكون
 المقصود منهم ما على سبعة اسهم لان احدهما لما ارا العرم من مائة درهم في لعم الدس ارا عساه لير بكة
 جميعا به قصر بان في قدر المقصود سبعة اسهم كذلك اذا كانت الاربعة المقصود فل ان سبعا لان السبعة
 تقع على قدر جميعها فان اقسما المقصود بعض م ارا احدهما العرم من مائة درهم وتسميه مائة ولا يصح ارا
 عند التسمية ساسا اقسما لهما اقسما وتسكنهما سوا فروال المسارا بعد ذلك لا يندرج في التسمية ولو اقص
 احدهما ساسا ولكن اقسما في قصه بوا من العرم فسر بكة ان تسميه سبعا من الثواب ولا يسئل له على احو
 لانه اساسه في الثوب في مائة العرم لانه في مائة العرم لانه في مائة العرم لانه في مائة العرم لانه في مائة العرم
 العرم منه في مائة العرم في مائة العرم في مائة العرم في مائة العرم في مائة العرم في مائة العرم في مائة العرم
 جميعا على السر ككة في الثوب فهو احر لانه قد وحب سلمه نصف مائة اسلم لانه في مائة العرم في مائة العرم
 ما قص نصف الثوب منه من دس قصه ساسا ولكن صالحه من جهة على ثوب وقصه مائة مائة بكة اقص فان
 الناقص بالخوار ساسا سلم له نصف الثوب وان ساسا اعطى مثل نصف جهة من الدس احر احر في ذلك الى الناقص
 لان الصلح لم يوجب ساسا في المصالح لانه عده مع حوله المنة والا لرا بخلاف السر الا انه قصه في احو الدس
 المسرلة فكان له ان سلم نصفه الى السر بل لانه ان حول انا اعطى نصف حبل من الدس لانه لا حولك واراد
 على ذلك لير بكة في هذا الوحو كلها ان سلم لير بكة ما قصه ورجع بدسه على العرم لان من جهة في قول
 قد سبق علسك بعد المداسه فسلط الى عه في لا يسط ما في في دسل في سلم لير بكة ما قصه في ثوب
 الذي سلم على العرم فله ان يرجع على السر بل بكون الحكم في هذا الوحو كلها كالحكم فيما اذا سلم الاو حها احر احر
 وهو انه اذا اراد ان احدث من يد صاحبه مائة ما قصه من الدرام منها لم يكن له ذلك ولما حده ان تسميه بها ويطعه
 مطلب لان المقصود في الاصل كان عن حق مائة واما سلم به السر بل المقصود للناقص لير بكة ما في مائة العرم
 فادام سلم في جهة في المقصود كما كان الا انه ليس له في هذا الواحد ان يرجع الى عن ذلك اتم لانه اسقط حده
 عنها بالتسلم حب احر على الناقص لما قصه حده عن عنها راسخا له حها آخر سوا مائة حده في مائة
 الناقص كما رالدون وان احر احدهما قصه لم يحر احر في قول افي حده رجمه ايه ونحو رعدا في يوسف
 وحده لا خلاف في انه لا يجوز احر في قصه سر بكة لانه لم يلزم له هذا العتده افي قصه سر بكة
 فهو على خلاف (واحد) قوله ان قصه لمكة فمال اضر في قصه ولما مال الله في قصه اسقطا لرا
 فان احر اولي لانه دونه ولا في حقه رجمه لانه احر قصه قصه الدس بل العتده وانها حار والدليل على
 ان الناقص قصه الدس انه واحد او السبعة وهو احر اكل احد من السر بكة قصه على وحده لا يكون لير بكة

حتى وقسمه الدس قبل النسخ لا خور لا يعلما يحمل معنى السهم وهو اعمر ادهواسم للتعلم او المال حكى الدمه
 بخلاف الاراءه ليس فيه امر السهم ومعناها بل هو لا في نصه فان قبل قسمه الدس سرف في الدس والباح
 ليس سرف في الدس بل في المطالبه بالاستعاط فاجواب ان الاحر صرف في الدس والمطالبه جمعا لانه يوجب سرف
 الدس عما كان عليه لان الدس فيه كان على نصه لو فرض احد هما نصه كان للاخر ان يسار كفه وهو بعد الاحر
 لاسي له حتى المسار ك ما دام الاحل فاما مخرج على فوطها فقال اذا سرف السرف الدس لم يوجب نصه لم يكن للدس
 احرا ان سرف كفه فافرض حتى حل دسه فان حل دسه فله ان سرف كفه ان كان فاما وان كان مسهل كاصبه صاحبه لان
 الاحل مع سرف المطالبه فلا يكون له حتى المفوض فادخل صار كانه لم يزل حالا فبقي له السرف كفه فان لم ينعص
 الاخر سا حتى حل دس الذي احرا عاد الامر الى ما كان ما فرض احد هما من سرف كفه الاخر فله لان الدس لما
 حل فبقي سرف الاحل فصار كما كان قبل التاحل ولو كان الدس من سرف كفه على امر اخر رجعا احدهما على نصه
 من الدس فبدروى سرف عني اي يوسف ان سرف كفه ان رجح عليه بنصف حصه من ذلك وروى سرفه انصافه
 لا رجح وهو برأيه محمد عني اي يوسف (وجه) الزايله الاولى ان السكاح ارجح المهر في دمه رله في دمه فله
 فصار فصارا بنده فصار كانه فرض نصف الدس فكان له ان رجح بنصف حصه كذا لو اسرى بها يوما بنصفه من
 الدس (وجه) الزايله الاخرى ان من سرف وحبوب الصبا على سرف كفه ان سلم له ما يحمل المسار كفه لم يوجب
 ولا نصيب سرف كفه كذا لو ارادها عني نصيبه ولو اسار احدا لسرف كفه العزم بنصفه فان سرف كفه رجح عليه في يوم
 جمعا لان الاخر في معا يبادل مصمون بالمعد فاسه السعركه الذي سلم له وهو المقصود فبقي للسرف كفه فكان له ان
 نصيبه وروى سرف عني اي يوسف ان احدا الطالب اذ اسح المطلوب موثقه عند انصافه على حصه لا يرمه
 سرف كفه لانه لم يسلم له ما سكر المسار كفه فله ان الصلح عني حياه عمد ليس في معا يبادل مصمون فلم يسلم ما سح
 المسار كفه فله فلا يرمه سرف كفه واما اذا اسهل احدا الطالب على المطلوب مالا فصار بنصفه فصارا بنده او اوص
 به سرف كفه بنصفه من الدس فليس كفه ان رجح عليه لان قدر العرض وقسمه المسهل صار فصارا بنده
 والافصا من اسبقا الدس من حب المني فصار كانه اسرى حصه ولو كان وحب المطلوب على احدا الطالب دس
 نسب قبل ان يحب لهما على الدس فصار ما عله فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده
 لسرف كفه لانه ما اسرى الدس بل في دما كان عليه اذا اصل في الدس اذا الباق فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده
 بالنسب لانه كان وحب الفضا قبل النسخ ان لم يكن مسوقا للدس لم يكن له المسار كفه اذ المسار كفه شرب السدر
 المسوق وذكرا سماعه في بواجر عني محمد وان احدا العزم من الدس لهما المال قبل عند المطلوب فوجب عليه
 الفضا بنصا فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده فصارا بنده
 ان سرف كفه فاحد منه نصف احمياه وكذلك لو روج المراه العزم على حياه بمرسله او اسار العزم سرف كفه
 مرسله عني هذا ما اذا صلح على سرف الدس او روج به (وجه) اقر ان المعدها وهو الصلح والسكاح
 وقع على ما في الدمه وانه يوجب المناصه فكان اسبقا الدس معنى عماله الاسبقا حصه بخلاف الصلح على سرف
 الدس والروح به فان المعدها مال وقع على ما في الدمه مطلقا الا سرف ان المعدها اصف الى سرف الدس فلم تقع
 المناصه ولم يسلم له اسما ما يحمل الامتراك فله فلا رجح ود كعني اي يوسف انه لو مات المطلوب
 واحدا لسرف كفه وازيره ورك مالا ليس فيه سرف كفه اسركا لم ينعص لان الدس مع اسفال الملك الى الورثه فله ما في
 من بعد وصيه يوصي بها ودين وبالمرا ب على الدس فلم يسلم الملك الى الوارب فلا تسقط دمه وكان دس الوارب
 والا حتى سوا ولو اعطى المطلوب لاحد همارها حصه فبقي الزهني عده فليس كفه ان نصيبه لان فرض الزهني
 فرض اسبقا ومارك الزهني نصير مسوقا للدس حكما فكان كالا سرفا حصه ولو عصب احد السرف كفه من

المطلوب عدم ان يعد فليس بركة ان تضمنه لانه صار صامتا لتسمة السدس وفي العصب فبال المعصوب من ذلك الوصف بطريق الظهور والاستناد ولو ذهب احدى عن السدس فسيار في صان العاصب فرد لم يرجع بركة عليه سى لانه لم يسل لها على المشاركة فيه لانه لم يملك المعصوب فلا ضمن لبر بركة سائر خلاف من العبد لانه لم يملكها بالبيان فسل لها على المشاركة فيه فضمن لبر بركة وكذلك العبد المأخوذ اذا حبس احدى عنه ما فيه سجاو به وكذا الواسع في احد السركين من العريم عدا سدا فاسد او غيبه ما في يد او ناعه او اعفاه انه ضمن لبر بركة تضمن في العصب لو ذهب عنه فسيار به فرد لم تضمن لبر بركة سى ومحت ذلك عليه من حصصه من الدرس خاصة واشهر وحل السليم (واما) سركة العود حمله الكلام فيها بالانحلال من ان يكون فاسد او صحيحه اما الصحيحه فاما السركة بالاموال فهي أحكام العان منها والمناوصة وما يجوز لاحد سركى العان والمناوصة ان يعمل في مال السركة وما لا يجوز اما العان فلا حدسركى العان ان يبيع مال السركة لانهما بعد السركة اذ كل واحد اصاحه ببيع مال السركة ولان السركة تضمن الوكالة فبشر كل واحد منهما وكل صاحبه بالتسعة ولكل عرصهما من السركة ان يبيع وذلك بالتجار ومال التجار الا السبع السرا فكل اقداهما على العدا بام كل واحد منهما لصاحبه السبع والسرا دلاله وان يبيع مال السركة بالسداد والتسعة لال اذن السبع يسمى السركة وحده مطلقا ولان السركة بعد على عاد التجار ومن عادهم السبع تداوسه وله ان يبيع طيل امس بركة لما قبل الاغلا سماع الناس في مثله لان المقصود من العبد هو الاسرار ما لا يحصل به فكن يسمى من العبد دلاله ودكر الاتصاف في سرجه عسر الطحاوى رحمه على الاختلاف في الوكالة بالسبع مطلقا انه يجوز عداى حصصه عذمه لا يجوز ولو باع احدهما واحل الآخر لم يخر ما حله في نصيب سركى الاجتماع رجل خورق نصيب سركى سركى الخلاف الذى ذكرنا في الدرس السركى اذا احر احد هما بغيره هذا اذا عدا احدهما وحل الآخر وما اعد احدهما لم يحل العاد ولا خلاف في انه يجوز ما حله في نصيب سركى لانه مال له واما في نصيب سركى فمجرد تاحله في قول اى حصصه وحده وعداى سبب لا يجوز والكلام فيه ما على مسئلة الوكيل بالسبع انه يملك ما حله من والا ما عده عدهما وعد لا يملك (ووجه) الباطن ظاهر لان العادى نصيب السركى كل عده وحيث مسائل كتاب الوكالة الا ان هناك اذا احر حصص من ماله للوكيل عدهما وحل نصيب السركى للعاد لان السركى للعاد لما ان سائل السبع سمع منه سببه وادام ما حل واحر الدرس حار والوكيل بالسبع لا يملك ان يبيع ما حله ويبيع بالسببه الاخر تضمن وله سركى بالسداد والتسعة لم يملك السبع وهذا اكد في يد مال ناص لبر بركة وهو الدرام والديناة فاسرى بالدرام والديناة سببه وكان عدى سركى من المسك والمورب فسد في ذلك الخس سببه واما ا لم يكن في يد درام ولا ديماة فاسرى بدرانم او ديماة سركى المسرى له حصصه در بركة لا يوجب سركى سركى السركة لعاد وسد ما على مال السركة والسركى لا يملك الاستدانة على مال السركى من غير ان يرد له بذلك كالمضارب لانه نصيب مال السركة اكر ما رضى السركى بالمشاركة فيه فمجرد سركى من غير سركى وكذلك لو كان عده عروص فاسرى بالدرام والديناة فسد لان العروص لا يسلح واس مال السركة فكل السرا الا ان اسدانه بخلاف ما اسدانه في هاوى يد مطلقا لان ذلك ليس باستدانة وحكى الخس سركى دعى ان حصصه اذا كان في يد احد السركى ديانم فاسرى بدرانم حار ودل بفر لا يجوز ما على اكر زهر نصيبا خاصة في مال السركة حصصه حتى ان اسدانه السركى في الدرام مع الديناة لا خلاف الخس حصصه فسد كنه اسرى عرس ما في يد سركى بالدرام وعد عروص وعرس نصيبا خاصة معنى وهو افسد وفسد خاسا في افسد فسيار كنه اسرى عرس ما في يد سركى صور ومعنى وله ان يبيع مال السركة لان السركة بعد على عاد التجار والاتصاف من افسد ولا يله ان يستاجر من عمل في الصباغة فصوص فلا يساع اولى لان اسم مال الصبغ في الصباغة سركى عروس وله ان يبيع لانه

الاذاع من اداء التجار ومن صرور ان التجار اذاعا له لانه لا بد للتجارة من اذاع الى ذلك عند اعراس احوال
 منع عاده لان له ان يستحق المودع ما حره من احر اولى وليس له ان يشارك الا ان يودع له ذلك لان السلي
 لا يستع من له فان شارك رجلا شركة عان ما استرا السرك فقصه له وخصه للسرك لانه ان كان لا مال
 السرك في حق السرك ملك التوكيل وعند السرك بعض التوكيل فكان نصف ما استرا بينهما وان اسرى
 السرك الذي لم يشارك ما استرا يكون منه من سرك نصف ولا يشارك في فله لم يشارك في ما استرا على
 حكم السرك وقال الحسن بن زياد اذا شارك احد سرك في العان رجلا سرك معاوضه سرك حصص من سرك لم يكن
 معاوضه وكانت سرك عان لان المعاوضه معنى فسح سرك العان لان المتواضع بحسب ان يكون سرك في كل المال
 رد ذلك لا يتبع في حق سرك فكان ذلك فسحا للسرك وهو لا ملك القسح مع عبده وان كان حصص من صاحبه
 حسب المعاوضه وذلك ابطال لسرك العان لانه ملك فسح السرك مع حصصه وصاحبه وليس له ان يخلط مال السرك
 مال له خاصه لان الخلط انحاح في المال ولا يجوز الا في القدر الذي رضى به رب المال رهل له ان يدفع مال السرك
 مضاربه ذكره في الاصل عن ابي حنيفة انه له ذلك وروى الحسن بن ابي حنيفة انه ليس له ذلك (وجه)
 رواه الحسن ان المضاربه نوع سرك لان رب المال مع المضارب سرك في الرخ وهو لا ملك السرك باطلاق العقد
 فلا ملك المضارب به (وجه) ظاهر الروايه انه ملك ان يساخر احرا يعمل في مال السرك فلا ملك يدفع مضارب به
 اولى لان الاحر يستحق الاخر سواء حصل في السرك ربح او لم يحصل والمضارب لا يستحق سانه له الا اذا
 كان في المضارب ربح فلما ملك الاستحار فلا ملك يدفع مضارب به اولى بالاستدلال بالسركه عسر سدد لان
 السركه نوع المضارب به لا بها توجب السركه في الاصل والفرع والمضارب به توجب السركه في الفرع لافي الاصل
 والسلي يستع ما هو دونه ولا يستع ما هو فوقه او مثله ولهذا لا ملك المضارب ان يدفع المال مضارب به مطلق العمد
 لان المضارب به يملك المضارب به ملك التوكيل لانه دون المضارب به والتوكيل لا ملك ان يملك عسر باطلاق الوكالة لان
 الوكالة يملك الوكالة وله ان يعمل في مال السركه كل ما للمضارب ان يعمل في مال المضارب به وسند كره في كتاب
 المضارب به ان سانه تعالى لان صرف السرك اولى من صرف المضارب واعظم منه ما كان للمضارب ان يعمل
 فالسرك اولى وله ان يحد ما لمضارب به يكون ربحه خاصه لان المضارب يستحق الرخ بعمله فحسب به كما
 لو احره فيه وله ان يملك بالبيع والسرا استحسانا والتاسان لا يجوز لان سركه رضى رايه ولم يرض راي غيره
 (وجه) الاستحسان ان السركه تعتمد على اداء التجار والتوكيل بالبيع والسرا من اذاعهم ولا من صرور
 التجار لان التجار لا يملكه مناسر جميع السرفات بنفسه فحتاج الى التوكيل فكان التوكيل من صرور
 التجار بخلاف التوكيل بالسرا لانه لا ملك ان يملك عر لانه لا ملك جميع السرفات بل لا ملك الا السرا فملكه
 مناسر بنفسه فلا ضرر له الى ان يملك عر ولا ان السركه اعظم من الوكالة والوكالة احص منها والسلي يستع دونه
 ولا يستع من له ويخلف ما اذا كان سركه في حاتم او يوجب خاصه انه ليس لاحد هما ان يملك رجلا سركه وان
 وكل لم يحر في حصصه صاحبه لان ذلك سركه ملك وكل واحد من السركه في سركه الاملا له احدى عن صاحبه
 محجور عن الصرف في سركه لان عدم المطلق للصرف وهو الملك والولا على ما يابا عدم وله ان يملك وكلا
 ويدفع اليه مالا وامر ان يعق على سركه من محاربهما والمال من السركه لا فاعلان السركه ملك التوكيل فكان تصرفه
 كمصرف التوكيل فان احرح السركه الاخر التوكيل يحرح من الوكالة ان كان سركه او سركه او احره لان كل واحد
 مهم للمال التوكيل على صاحبه مال العرل عليه ولان التوكيل وكل لسركه فاعلان كان للموكل ان يرل وكله
 ران كان وكل في فاصي ما اذاعه فليس للاخر احره لانه لا ملك ان يملك سركه فلا ملك ان يرل وكله عرله
 ان يساخر احرا السلي من محاربهما لان الاخره من التجار حتى يملكها المادون التجاره وهو من اذاع التجار

أعضاء من صر و اب الحار اسالان البحر لا يحد دامة ولا ان المنافع عدا را السد عليها بحر حرى الاعان
فكان الاستحار حمله السرا هو ملك السرا فملك الاستحار والاخر يكون على المساحر طال به دون
سر نكه لانه العاقد لا سر نكه وحقو العاقد يرجع الى العاقد ورجع على سر نكه نصف الآخر لانه وكله والعقد
وله ان رهن متسا من السر نكه بدس وحب نكسده هو السرا وان رهن ما باع لانه الرهن اها الدس والارها ن
استفاد وانه ملك الا ما والاستفاد فملك الرهن الارها ن ودكر نكسده كتاب الرهن ا ارض احدهما ما غام
السر نكه بدس عليها لم حركه كان ضامما للرهن ولو ارض بدس لهما اذانا وقص لم حركه على سر نكه لك تحول على ما
اد ارض احدهما بدس عليها وحب نكسده لانه الرهن ا ما وكل واحد منهما لا نكسده ان يوق دس الآخر من ماله الا
بامر فلا ملك الرهن والارها ن واستفاد احدهما لا ملك استفاد من ما عتد سر نكه لنفسه فلا ملك ارها ن فان هلك
في يد وهمه والدس سوا ذهب حصصه لانه وقص الرهن سده فاسد والرهن الفاسد يكون مضمونا كالمضج
فكان مسوقا حصصه من الدس لانه كان ملك استفاد حصصه من الدس قبل الارها ن وان رهنه غير فاد ارضه
جميع ذلك صار مسوقا جميع الدس فصح مسوقا حصصه صور فذهب الرهن حصصه وسر نكه الحار ان سا
رجع حصصه على المطلوب ورجع المطلوب نصف فصح الرهن على المر س وان سا ضمن سر نكه حصصه من الدس
لان وقص الرهن فصح استفاد الدس فا اهلك في يد صر استفاد كل الدس ومن اسوق كل الدس المسرك نمر
ا ن سر نكه كان لسر نكه ان رجع على الرهن م خمسة ورجع الرهن م على الفاض ما فصح لانه ما سلم اليه لملك ما
دمه ما سلم ولم ملك فكان له ان رجع كذاها على المطلوب ان رجع نصف فصح الرهن على المر س وان سا السر نك
رجع عليه نصف دمه ما ذكر ان احدث السر نك ا الله وفي الدس المسرك كله كان للسر نك الآخر ان رجع عليه
نصفه وطر ب ذلك ان نصف المصوص وقع للفاض لسر نكه ان سار كة فيه ومى سار كة فيه فالفاض ان
رجع على المطلوب ذلك م سار كة في لك ايضا هكذا اسوق هو و سار كة الآخر ان ان مسوقا الدس طر
عسى ن انا في هذا المساله وقال يجب ان لا يسمى السر نك خسر نكه لان خندا فان نوافل رجل لرجل اعطى
رهن ا بدس فلان الذي عطل ان ا حار حروا ن لم حركه فلا ضمان على فاعطا وهلك الرهن في يد لم يسمى
وهذا الظن في غير موضعه لان لك الرجل حمل الرهن في بذالعدل لانه لا احد رهنه له سر ط ان لا ضمان عليه وقد
صار عدلا وهلك الرهن في بذالعدل لا يوجب الضمان لان فصح لسر نكه مضمون استفاد وهما ما فصح للاستفاد
والرهن المصوص للرهن مضمون فلم يصح الظن وله ان يحال لان الحوالة من اعمال التجار لان التجار يحتاج
اليها لاجل ارباب الناس في المسلا والا فلاس وكون مضمون املا من مضمون العاقد حار الا ملا فالا ملا فكاك
الحوالة رسله الى الاستفاد فكاك في معنى الرهن والنوب للاستفاد ولا ان الاحمال لمسل ما الدمه عمله
محمور كالسرف وحقو عقد بولا احدهما يرجع الى العاقد حتى لو باع احدهما لم يكن للآخر ان مضمون ساس
انتم وكذلك كل دس لم اسما باعده رهنه احدهما ليس للآخر فصح وللدون ان تتع من دفعه اليه كالمسرى
من الوكيل بالسبع له ان سيع عن دفع ائني الى الموكل لان الضمن من حقو العاقد وحقو العاقد يعود الى العاقد لان
المدون لم يبرم الحقو للمالك واما الرهن العاقد فلا يبرمه ما لم يبرمه الا سوكل العاقد فان دفع الى السر نك من عه
بوكل يرى من حصصه ولم يبرم من حصصه الداس وهذا استحسان والناس ان لا يبرم الدافع (وجه) القاس ان
حقو العاقد لا يعلو بالمضمن بل هو احسن عها واما سعلو بالعاقد فكل الدافع الى الفاض مخرج ولا يبر (وجه)
الاستحسان انه لا فائد في مضمون هذا الضمن او مضمون لا حصال اعادة لان المدون يبرمه دعه الى العاقد
والعاقد يرد حصصه السر نك اليه فلا يهد الضمن ام اعادة في الحال وهذا على الناس الاستحسان في الوكيل
بالسبع اذا دفع المسرى ائني الى الموكل من عه ان الوكيل لا يطالب السر نك بمسليم المبيع لم افسا وليس

لا جدهما من حاقه في اذنه الا حرا راسه رخصومه للذي اعز عليه ليس على ادى بل من ذلك شيء قد سمع
 عليه منه في راسه لا سحلب وهو والا حيا في هذا سوا لان الخصومه من حقوق العبد وحقوق العبد سلع
 ولو اسرى في احدى هاتين السلتين الا حرا راسه وليس للسرط من المبيع لما افنا ولما افدا بل وكل ركبتا من
 ابي والمبيع فيما اسرى راع لما كرمه في احدى هاتين السلتين وما افنا في احدى هاتين السلتين وما افنا في احدى هاتين السلتين
 سلت السرا على السرقة فملك الاله وما افنا في احدى هاتين السلتين وما افنا في احدى هاتين السلتين
 اردنا المسم من حقوق العبد راسه الى العاقه والزوج عاين عند استحقاق المبيع على الناحيه لانه العاقه فان امر
 احدى هاتين السلتين في ما عاين راسه على صاحبه قال الكرخي ردها على قول ابي حنبله في راسه في يوسف راسه
 الله وروى عن هذا في ابي حنبله اذا امر بالمعسر في المبيع ردها على قول ابي حنبله في راسه في يوسف راسه
 لان موجب الارزاق للمعسر هو حق الرزق عليه ولا حرج للسر في ان ياتى بما افنا في احدى هاتين السلتين
 السرا وانه ملك السرا الى ان يسرد المبيع راسه العبد والوكيل لا يملك ذلك فان راع احدى هاتين السلتين من السرقة فرد
 عليه فله به قضاء التام في حراجهما لان قول المبيع بالراسي من عرفها حمله سرا مسدا لما على ركن واحد
 فيها ملك ان يسرى ما افنا على السرقة وكذا القول من عرفها قضاء التام في حراجهما لانه احدى هاتين السلتين
 الاخر وكذا لو حمله من سرقة او اخره لانه لا يملك العبد حراجهما لان العبد يوجب الرزق من الخار ان يكر الصلح
 والخطا يقع من الرزق فكان له ذلك ان حمله من عرفه او امره في حراجهما في حقه ولم يجرى حقه صاحبه لان
 الخدم من عرفه يبيع والاسان ملك الرزق من مال نفسه لا من مال غيره وكذلك لو وهب لانه الله يبيع
 ولكل واحد منهما ان يبيع ما اسرا وما اسره في صاحبه من ابيه على ما اسرا لان كل واحد منهما وكل صاحبه
 بالسرا والسبع والوكيل بالمبيع ملك السبع من ابيه وهل لا جدهما من سافر بالمال من عرفه صاحبه ذكر الكرخي
 انه ليس له ذلك والصحيح من قول ابي يوسف ومحمد انه ذلك وكذا المتعارف والمضجع والمودع لم ان سافر وا
 رزق عن ابي حنبله رحمه الله انه ليس للسرط والمساير ان سافر وهو قول ابي يوسف وروى عن ابي
 يوسف ان له المسافر الى موضع لا يبيع عن ماله وروى عنه سافر ايضا لا يحمل له ولا ماله به ولا يسافر ماله حمل
 وماله (وجه) ظاهر قول ابي يوسف ان السرقة لا يجرى ملك العبد الا ماله (وجه) ان رزقه الى فرو
 فيها الرزق والمعداه اذا كان في سائر السبل لا يبيع عن ماله كان في حكم المصير (وجه) ان رزقه الى فرو فيها
 من ماله حمل وماله وليس له حمل وماله ان ماله حمل اذا احتاج سر ماله الى رده لم يجرى ماله الرزق سر ماله ولا ماله
 لم يجرى ماله حمل له (وجه) قول ابي حنبله ومحمد ان الادن بالتصرف في بعض السرقة واما ما صدرت مطلقه
 عن المكان انطلق يجرى على اطلاقه الا لاندليل ولما اذا للمودع ان سافر على ابيه معنى المودع لانه موسى في مال
 السرقة كما لو دعى مال المودع مع ما ان السرقة ملك امر اذا ملك المودع وهو المصير فاما مال المودع السر
 فلا ان ملكه السرقة اولى وقول ابي يوسف ان المسافر بالمال محاط به مسلم اذا كان الطريق محوفا (فاما) اذا
 كان اما فلا خطر فيه بل هو مباح لان الله سبحانه وبما الى امر بالاسماء في الارض من فصل الله وربع الحجاج عنه
 قوله تعالى عرسانه فاذا قسبت الضلالت فاسروا في الارض واسعوا من فضل الله وقال عرسانه ليس عليكم جناح
 ان تسعوا فاعلموا من رزقكم الله من غير فصل وما كرم رزقه وماله الرزق لانه حمل وماله فلا بعد ذلك عرسانه في عاد
 الحار لان كل رزقه لم يجرى راس المال هذا اذ لم يجرى كل واحد منهما لصاحبه اعلم في ذلك راسه فاما اذا مال ذلك
 فانه يجوز لكل واحد منهما المسافر والمضاربه والمساوكة وحمل مال السرقة مال له خاصة والرهن والارهاق مطلقا
 لانه موصى الى الله في التصرف الذي استسلم عليه السرقة مطلقا واذا سافر احدى هاتين السلتين وقد ادان له ما سافر او قبل
 له العمل راسه او عند اطلاق السرقة على الرزق وانه الصحيح عن ابي حنبله ومحمد انه ان سبق من حمله المال على نفسه في

[illegible]

فلهذا لم يرد له سبب السر كذا لان السبع اصبحت اسم على سبب السر كذا لا محذور وكل واحد منهما كمثل عن
 صاحبه فما يلزمه سبب السر كذا ولهذا لو ان الله سمع في ذلك على السر الذي لم يعد لان الله لم يرد له سبب السر كذا
 سر كذا لا يرد له سبب السر كذا والتمس الله سمع على السر كذا سمع على السر كذا سمع على السر كذا
 يدل ان الاسرار السبع ينال التصحيح واساسه وكذا الاخر لان الاخر محذور (واما) العصب فلان صيانه
 في معنى صيانه التجار لان الله راسا في سبب ملك المضمون فكان معنى صيانه السبع والخلاف في الرابع
 العوارى والاخبارات في معنى العصب لانه من باب التعميد على مال السر بعد ان مال السر فكان معنى العصب
 فكان صيانه صيانه العصب (واما) اروس الخبايا والمهر والسبه وبذل الخلع والصلح عن القضاة فلا يواحد
 سر كذا لا يرد له سبب السر كذا لان الله سمع على السر كذا سمع على السر كذا سمع على السر كذا
 عن اي يوسف ان صيانه العصب واساسه لان الله سمع على السر كذا سمع على السر كذا سمع على السر كذا
 والخواب ما ذكرنا ان صيانه العصب راسا في سبب ملك المضمون فكان معنى صيانه السبع والخلاف في الرابع
 عوصاعه بخلاف صيانه الخبايا على سر آ لم يرد له سبب السر كذا لان الله سمع على السر كذا سمع على السر كذا
 أحدهما عن اسرار فان كفل عنه مال يلزم سر كذا عداى حسه وعدهما لا يلزم ان كفل مس لا يوجد ذلك
 سر كذا في قولهم جميعا (وجه) قوله ان الكفاية سرع فلا يلزم صاحبه كذا والعصبة والكفاية بالنسب
 والدليل على انها سرع احصاها عن حوارها على السرع حتى لا يحوز من السبي والمكاتب والعبد المأدون وكذا
 سر من السبا اذا كان حال المرحى السر كذا لا يرد له سبب السر كذا لان الله سمع على السر كذا سمع على السر كذا
 سر ما سادها لم يرد له سبب السر كذا لان الله سمع على السر كذا سمع على السر كذا سمع على السر كذا
 كات الكفاية فامر المكحول عنه فلما لا يصح من السبي والمكاتب والعبد المأدون عملا بالاسد
 و يلزم سر كذا عملا بالاسد وجوب عقد بولاه احدهما رجع اليهما جميعا حتى لو ابع احدهما ساسا من مال السر كذا
 طالب غير النابع مما يسلم المسع كما طالب النابع وطالب غير النابع منها المسعى يسلم اليهم ويحب عليه تسليمه
 كالنابع لو اسرى احدهما ساسا طالب الآخر ما من كما طالب المسرى رة ان نصن المسع كما للمسرى ولو وجد
 المسرى منهما عا المسع فليصاحبه ان ردهما ساسا كما للمسرى وله الرجوع عنهما من عدا الاستحقاق للمسرى ولو باع
 احدهما ساسا من سر كذا فوجد المسعى ما عا فله ان ردهما على ايهما شاء ولو اكر السبلة ان تحلب النابع
 على الساب وسر كذا على العلم ولو افر احدهما عدا افرار على نفسه وسر كذا ولو باع ساسا من سر كذا فوجد المسرى
 ما عا فله ان تحلب كل واحد منهما على السبب الذي باعه على السبب الذي باعه سر كذا على العلم
 بين واحد على العلم في قول جند رحمه الله وقال ابو يوسف تحلب كل واحد منهما على الساب فيما عر سقط
 عن كل واحد منهما اثنان على العلم وهما جميعا حراج التجار وصيانهما سوا فعل احدهما فله كفيلهما وقول احدهما
 كقولهما وهما في الحة به سحسان وفي احكام التجار كعصن واحد ولا احدهما ان مكاتب عدا التجار او مادن
 له التجار لان تصرف كل واحد منهما فيما حوزته الى مال السر كذا ساس كعصن الاب في مال السر كذا روى عن
 محمد انه قال كلما انحور ان عمله الا ساسا فمالا ملكه فالتاوص فيه احوار امر او مضا ان الاب ملك كذا عدا ساسه
 التصبر وادبه التجار مع الا مال له راسا فلان ملك التاوص اولى ولا انحور له ان ساس ساسا عند التجار
 على مال لانه في معنى التبرع لانه من مجرد القول وسى الدلى في دمه المتلس قد يسلم له وقد لا يسلم فكان في معنى
 التبرع ولهذا لا ملكه الاب في مال لانه ولا انحور له بوع العدا لانه صرر عصى لان المهر والقبه سطلان ربه وسعص
 به فمسه وتكون ولد لسر فكان التبرع صرر احصاها فلا ملكه في ملك عر ونحوه ان روح الامه لان روح الامه
 منع عصى لانه نسحق المهر والولدو سقط عنه فقها وبصرف التاوص فادى كل ما يعود معه الى مال السر كذا سوا

كان من باب التجار اولاً خلاف الله من سر كماله من به تصرفه حتى التجار على اصل او حصة محمد
 ور مع الامه ليس من التجار لان التجار معاودة المال بالمال لم يوجد ولا يدرى من يدان يوسف كسرو
 المتأوصى ارحوم لم وعو له ان يدفع المال مساره مثلاً كرماني الله من به عمل انه عورته ان به حرم من فعل
 في مال الشركة مال بحصة الاخير من دفعه مقار به ان لا المسار لا سجن الرخ منها سجن ثلثوا ان
 يحصل ان لا يحصل وعورته ان سار له شركة من ان يوسف رخصه ان به كماله ان حق من به كماله
 المقاضيه فكاتب رها حاران من قبلها المقاضيه كما تضمن اعلان السار به لا رها تنصها رها الان به
 ذلك مال اسمه فملك المقاضيه على سر نكه من طريق الارض ور في الحس عن او حصة انه لا يجوز له ان
 لا به موجب الشرط ان الثاني حتى مال سر نكه وذلك لا يجوز الا ما به هذا اذا سار له رخصه كماله عار فاما ا
 و من حارطه على به نكهة كتحدي الاصل ل ان او يوسف لا يجوز وكذا في وانه الحس عن او حصة
 (وجه) قول سيدان عند المقاضيه من به فكل واحد منهما كسرو الآخر لا في يوسف ان المقاضيه
 من المتأوصى التي لا يسع ماله وعورته ان رها من على سر نكه لان رها هو اها بالارها ان سار
 وكل واحد منهما ملك الا ما ولا ينصها فها سار صاحبه يجوز لكل واحد منهما ان يبيع ما انا ارادته
 صاحبه او ما رخصها من عيب على رجل اركفها لان كل واحد منهما كماله الآخر فملك ان يسوق حقوقه
 بالوكاه وما رخص على احدهما فلهما ان يبيع كل واحد كليهما كماله كل واحد منهما كماله الآخر
 وكل واحد منهما حرم عن صاحبه طالب ما على صاحبه عام عليه الشرط فملك على ماله فها هو من مال
 التجار لان الكفيل حرم فها يدعي على المكفول به رخصه على ماله لا به على فعل الله به ما به
 احدهما من طم لا فله اركفها او ما لا بد منه فملك به وهو له به رخصه رخصه رخصه ان يكره الله في
 من كماله لان هذا ما تصح الا به الله كماله الا على كماله استحوال كماله به الله ور لان
 ذلك ما لا بد منه وكان منسبي من المتأوصى وحسن به الله في كماله لبيع ان سار باهي اهما سار ان مع
 الله في للذي اسرا حصة لان هذا ما يجوز به الله الله لكل واحد منهما كماله الآخر بذل ما يجوز به
 الاسر الله الا اهما فاما ان السر بل يرجع على سر نكه من نصيب من ذلك لا من نصيب سار من ماله لا على حصة الله مع
 لا به الله ذلك فيرجع عليه وليس له ان يسرق به للوط او لا حصة به اد الله لان الخار به في جميع به
 الاسر الله ولا ضرر يدعو الى الاسر الله كماله سار الا على خلاف الظاهر الكسرو في به صر
 فاحر حاس عمو الشركة للسرور ولا ضرر في اخذ به فبست اخذ به العموم وانه في ليس له ان صفا
 رها لير نكهة لها حصة في الشركة فكاتب بهما فها حار به به كماله فلا يكون لاحد هما ان طاهون
 اسرى احدهما حار به لصاها سر نكهة هي له صدر بذكرى كتاب الله كماله السر بل جمع عليه في اربا
 يرجع رد في الخاتم العنة اعلا في فعل سيدان حصة لا يرجع عليه في من اسر وسند هما رجع عليه بمقت
 ان (وجه) قوله ان الخا حة الى اربط محبة فالحق الخا حة الى الطعام الكسرو دا اسر اها الله حصة رخصه
 له حصة وصار به مستدا عن سيد الشركة فقد عدا ليس سار من مال الشركة وجمع عليه سر نكهة نصف
 رها حصة ان الاصل في كل ما حمل الشركة الا الله احدا الله كماله في الله في من كماله في من كماله في
 حصة من السر بل اسرا الا بما حصة ور وهو لا بد منه من الطعام الكسرو ولا حصة ور في ط فوضع الله في
 على الشركة فالاد الثاني حاصل العدم عن الخا حة الى اد آخ فلم يكن للاد احدهما السر بل فوضع الله في
 على الشركة لا به فوضع على الشركة بدونه وكان للشريك كماله فالاسر حار به سار فملك على من كماله
 الهه مقلته بالسر الله الله في ووضعت تحت الهه كماله فالاسر حار به سار فملك على من كماله

عر وحى اسما (واما) الشركة بالاعمال واما العنان منها فكل واحد منهما ان سئل العمل ومضى عمل حسب عليه وعلى
 سر يكلان كل واحد منهما عند الشركة ان لم يسأله سئل العمل عليه وسار وكله فله كما به قبل العمل نفسه
 ولصاحب العمل ان يبالغ العمل اهما ساسا لوجوه على كل واحد منهما ولكل واحد منهما ان يطالب صاحب
 العمل بكل الاخر لانه قد رزقه كل العمل فكان له المثلثة بكل الاخر والى ايهما دفع صاحب العمل رزق لانه مع
 الى من امر بدفع السه وعلى ايهما وجب ضمان العمل هو جاهد كان لصاحب العمل ان يطالب الآخر به
 استحسانا كذا يى سرعى اى يوسف سر اى حسه رضى الله عنهم انه ل اذا جاهد احدىهما وليس ان علسا
 اجمعا واحد صاحب العمل ايهما ساسا جميع ذلك واساس ان لا يكون لذلك (وجه) التماس صاهر لان هذه شركة
 شان لا شركة معاوضة وحكم السرعى شركة العنان انما يلزم كل واحد منهما بعد لالتال به الاخر (وجه)
 الاستحسان ان هذه شركة ضمان فى حق رجب العمل لان العمل ادى سنده احدىهما على الآخر حتى
 يسحق الاخر به اذا كانت هذه الشركة مقصده وحب العمل على كل واحد منهما كات مسنده وحب ضمان
 العمل فكاسى معنى المتأوضة فى حق وحب التماس ان لم تكن معاوضة حسه حتى فالوا فى الدس اذا اقر احدىهما
 من ضمان او اسنان او عرهما انه لا يصدق على صاحبه اذا كان المسع مسهل كما لا يفرار ان بالنسبه كذا اذا اقر
 احدىهما اقر احدىا وحب عدم مضي هذا الاخر ان كان المسع لم يسهل رمد الاخر لم يمس لزمهما اجمعا افرار
 وان جاهد سر يكل كفى شركة العنان فدل انه ليس لها حكم المتأوضة من جميع الوجوه بل من الوجه الذى يتأوضه
 وقال ابو يوسف اذا ادعى على احدىهما او باعدهما فافره احدىهما ووجد الاخر حارا لا يفرار على الآخر ويدفع
 النوب و ما جاهد الاخر فال رها استحسان وليس ههنا لاهما لست استتارى حتى يصدق كل واحد منهما على
 صاحبه بل ههنا سر يكلان شركة عنان ولا يستدافران على صاحبه فهاى بصاحبه كثر يكل العنان فى المال اذا اقر
 احدىهما سوب من سر يكلهما ووجد الاخر انه لا يستدافران على صاحبه فى نفسه كذا هدا او قد روى ابن سناء عن
 جده انه احدى التماس فى هذا المسله وقال يستدافران فى النصب الذى فى يد رلا يندى النصب الذى فى يد السرط
 (وجه) ما ذكرنا ان السى ائديهما والشركة سر يكلان واحد سر يكل العنان اذا سر سوب ائديهما لا يستدلى
 صاحبه واما استحسانا وحسنا فالمتأوضة فى حق رجب العمل والمثلثة بالآخر فى حق وحب ضمان العمل
 فى الامر بما وردا لك على اصل التماس (وجه) الاستحسان لا يى يوسف انه لما طهر حكا المتأوضة هذه الشركة
 فى حق ضمان العمل وهو ووجه حتى لزم كل واحد منهما كل العمل رجبه المثلثة بكل الاخر وعليه بكل العمل
 ولزمه ضمان ما جاهد على سر يكله طهر فى محل العمل انما يستدافران محل العمل على صاحبه وان عمل احدىهما
 دون الآخر بان مرمى او سافر اى ظل فالآخر بينهما على ما شرط الا ان الاخرى هذه الشركة انما يسحق ساسا
 العمل لا العمل لان العمل قد يكون مفهوما وقد يكون من غير كالتقصير واخطا اذا استعان برجل على ايماءه اخطاه
 انه يسحق الاخر وان لم يعمل لوجود ضمان العمل معه وهما شرط العمل عليهما فاذا عمل احدىهما صحى الله ط الناقيل
 عاملا لئله فى النصب وليس مكنه فى النصب الآخر ونحو رط التماس فى الكسب اذا شرط التماس فى
 التماس بان شرط لاهد هما لى الكسب وهو الاخر وللاخر التلب وشرط العمل عليهما كذلك سواء عمل
 الذى شرط له العمل اوم يعمل بعد ان شرط العمل عليهما لان استحسان الاخرى فى هذه الشركة بالتماس لا بالعمل
 بدليل انه لو عمل احدىهما اسحق الاخر الاخر واذا كان استحسانا اصل الاخر باصل ضمان العمل لا بالعمل كان
 استحسانا رواد الاخر براد التماس لا براد العمل وحكى عن الكرخى انه غلى فى هذا المسله وقال المتابع لاسم
 الا بالعدو والسرط قد فو هما سدارا شرط نفسه فلا يسحق الزما عليه وهذا سار الى ان الاستحسان بالعمل
 ورد عليه الحصاص وقال هذا لا يسحق بدليل انه لو شرط فبيل الاخر لا فلهما عملا لان شرط التماس الاخر لا جاهد

أن استحقاق فعل الآخر حصل الفاعل لا يحصل الفعل أو شرط الحصول في الآخر جعلها لربا ولا سببا
 العمل إلى غيره فهو حر لا يمتثل لشرط التفاضل في الكسب ولا يصح ذلك إلا بشرط التفاضل في العمل كال
 أنه أنه يحصل في العمل بمحض الشرط فمما عساه إمكان التسحيح لوسط ط الكسب لانا ووسط العمل
 يتعين لمحرلان ففعل الآخر لا فاعلها مال ولا عمل ولا خيار الزاح لا تسحق إلا ما حدهد الأساس (وأما)
 الوضعية فلا تكون بينهما إلا على قدر التفاضل حتى لو شرط أن ما سبب لانه فلهذا على أحدهما منه وبله على الآخر
 وأوصيه بينهما فمما كسب الوضعية مائل والقضية بينهما على ما سبب ط على كل واحد منهما لأن الزح الأساس على
 قدر التفاضل كسب الوضعية على قدر التفاضل أيضا لانه لا يجوز أن أطرافا التفاضل في الوضعية في موضع محدد
 أنه أطرافا الزح منه لأحدهما وهو الشركة لا موال حتى لا يكون الوضعية فيها إلا عند المال في موضع لا حور
 أنه أطرافا الزح منه لأحدهما فلا لا يجوز أن يكون الوضعية في الأعلى قدر التفاضل أولى (وأما) المتأوضة بينهما
 أرم أحدهما مستبعد أن شركة لم يصاحبه شرط أنه من من صاوب أو اسان أو اخر احد أو حاوب و محور
 افرار أحد الشركن عليه وعلى شركة الدس والشر له أن يطالب به أيهما سبب لأن كل واحد منهما كسب عن صاحبه
 فلم يمتثل بفراره والشرط بكفاله ولو ادعى على أحدهما سبب في أيهما فانه به أحدهما ووجد صاحبه بتدني
 على صاحبه وسعد افرار عليه (وأما) الشركة لا حور لمان منها والمناصفة في جميع ما يحسب لهما وما يجب عليهما
 وما حور فيه فعل أحدهما على شركة وما لا يحور فيه لشرط التفاضل والمناصفة في الأموال (وأما) الشركة انقاسد
 وهي التي فيها شرط من شرط السجدة ولا سبب سبب حاذكره لأن لا أحد الشركن أن عمله بالشركة الصحيحة
 والزح فيها على قدر المال لانه لا يحور أن يكون الاستحقاق فيها الشرط لأن الشرط لم يصح فالحق بالمقدم في
 الاستحقاق بالمقدور عند المال ولا آخر لأحدهما على صاحبه عندما وقال الساق في له آخره فيما عمل لصاحبه وهذا
 غير سديد إلا أنه استحقاق الزح بعمله فلا تسحق الآخر والله عز وجل اعلم
 فصل ثانياً وأما صفة عند الشركة فهي أنها عند خارجة عن شرط كل واحد منهما بالتسج إلا أن من شرط
 حوار التسج أن يكون محصر صاحبه أي عليه حتى لو فسح حصر من صاحبه حار التسج وكذلك كان صاحبه سائما
 وعلم بالتسج وإن كان سائما ولم يسلطه التسج لم يحر التسج ولم يفسح المعدل أن الفسخ من عه علم صاحبه اصرار بصاحبه
 ولهذا لم يصح عزل الوكيل من عه عليه مع ما أن الشركة بعضها الوكالة لم يعلم الوكيل بالشرط حوار العزل فسكدا
 في الوكالة التي يفسخه الشركة وعلى هذا الأصل قال الحسن بن رندا أسأله أحد من شركن الشركة بالشرط
 ما وصفا به أن كان معشر من شركة لم يكن ما وصفا به وإن كان حصر منه بمحض المناصفة لأن المناصفة مع غير
 تخصص فسح الممان وهو لا ملك التسج عند عبده وملك عند حصر به وهل بشرط أن يكون مال الشركة عداوب
 الشركة لتصفية التسج وهي أن يكون دراهم أو دينار أو كذا الطحاري أي بشرط حتى لو كان مال الشركة عرو صاوب
 التسج لا يصح التسج لا يفسخ الشركة ولا رواه عن أصحابنا في الشركة وفي المضارب رواه وهو أن رب المال أو
 هي المضارب عن السرف فانه سطر أن كان مال المضارب به وفي الدراهم أو دينار صبح النبي لكن له أن تصرف
 الدراهم إلى الدار والدما إلى الدراهم لا يما في اسمه حسن وأحد فكانه لم يسو بها سائما وليس له أن يسهى بها
 عرو صاوب وإن كان رأس المال وفي النبي عرو صاوب لا يصح سبه لانه يحتاج إلى سعة الظاهر الزح فكان التسج
 انطالا لحسه في التصرف فعمل الطحاوي الشركة بعه المضارب به وبعض مسأله أقرق من الشركة والمضارب به قال
 يحور فسح الشركة وإن كان رأس المال عرو صاوب ولا يحور فسح المضارب به لأن مال الشركة في يد الشركن جميعا
 ولها جميعا ولا به التصرف فملك كل واحد منهما في صاحبه عدا كمال المال أو عرو صاوب فاما مال المضارب به في يد
 المضارب ولا به التصرف لملأ رب المال فله ملك رب المال سبه عندما صار المال عرو صاوب

فصل في شأن ما يظلم به عند سرقة ما سئل به وإن (أحدهما) هم الشركاء كتباً (وأما) عن
العص وحب النصف اما الذي يتم الكل فانواع (مهما) التسحب من أحد الشركاء لا يفسد حصة الآخر فكل حصة
للسحب وافتحة أحدهما عدو وجود شرط المسح (ومهما) موت أحدهما فهما مباحات استحب الشركاء
لظلم المالك وأما التسرف للموت سواء علم بوجوب صاحبه أو لم يعلم لا يكل واحد منهما وكل صاحبه وموت
الموتى يكون عرقاً للكل علم به أو لم يعلم لا يفسد حصة الآخر ولا يكل الباقي (ومهما) ذهاب أحدهما مع الثقل ذهاب الطرف
بهره الموت (ومهما) جوبه جوباً مطلقاً لا يفسد حصة الآخر ولا يكل الباقي (ومهما) جمع ما خرج به أو كسل عن الوكعة يظلم به
عند سرقة لأن الشركاء يسمون أو كاه على خوف فظلمان كتاب الوكعة (وأما) الذي حص النصف من النصف
وأنواع (مهما) هازب المال أو أحدهما قبل السرا أو الشركاء بالمال سواء كان المال من حصن أو من حصن
وأحد قبل الخطأ لا يظلم الآخر والدماء نصيب الشركاء وذاهلك عند ذلك ما على العبد نصيب قبل إتمام
العبد وحصول المصوب به فظلم العبد خلاف ما ألتى سائرهم فمعه مهلك الدراهم قبل انقصان العبد
لا يظلم لأن الدراهم بالدماء لا تضاعف في المعاوضات نصيب الشركاء بمات بموت الدراهم بالدماء
المعاوضات وحصل في الشركاء لا يضاعف من سائرهم فله نصيب المعاوضات لا يقلل من نصيب سائرهم
ما لم يعوض به نصيب الدراهم والدماء والمعاوضات لكن عند ما طاع عوض فكل من ماله لا يكره ما فيه
نصف حكم السرعة فلم ينعى راس في نصيبه في باب السرقة يصير حكم السرعة لا يبالا لما لم يفسد نصيب الشركاء
عليهما سوى ولفظ نصيب في الحساب أو لوصاف خلاف انقصاريه وإراكة التسرد عن الشركاء لهما
لا ينعى في حدس العبد راس لم يكن النصيب مباحاً في الحكم السرعة وهو جعلهما مسميين لما لا عوض لهما
ما لم يبالا لأن كل واحد من العبد وضع مسئلة في السرقة والوصاف إلى التي حكمة حكم ذلك التي جعل حكمها
في حق المسح من نصيب الدراهم والدماء حكم السرا فلم ينعى العبد إلا ما سئل نصيب بالنصيب كما
في السرا بخلاف السرا كونهما راساً ومسألة في السرا لكن لا ينعى هذا من سبب وجوب راس المال
لما لم يبالا لأن كل نصيب مع راس المال لا يبالا لوجه في انحب النصيب فهما السرا راس المال لأن العمل بهما
مسرور من السرقة يكون العمل مسروراً من راس المال وجوب ان يكون راس المال في يد الممكك العمل
وكون عمل الآخر مسروراً بوجوب التسليم إليه لم يكن من العمل فلا يجب التسليم للعراض ولا ينسب سبب حب
نص ما على به العبد وليس راس النص إلا العبد وذا لم يكن انحب النص جعل العبد مباحاً نصيباً ان كان
وسيلة إلى السرا لكن هذا السرور ارجح اسدراً كحكم غير حكم ما جعل هو وسيلة له (وما) وإراكة
المتروك والمساواة بعمل راس المال ليس مسروراً بل لوسط ذلك المسار به لا وجوب فساداً وممكن جعل
النص سبباً للنص فلا حاجة إلى جعل العبد سبباً بوجوب العبد انحب الخاطئة السرا بما أهلك أحد المالين قبل
السرا هلك من مال صاحبه لأن المالك مال ملكه أحدهما سبب ربه أما نصيب صاحبه فهلك على صاحبه حصة
بخلاف ما إذا كان راس المال من حصن واحد وحظاً مملكاً أنه هلك منه كالأب لا ينعى أن الخاطئة مال أحدهما
وأما عن وحل الموقف (ومهما) قوالب المساواة من راس المال في سرقة لنداء نصيب المال عدو حرق
اسد العبد لأن وجود المساواة من المال في اسد العبد كقوس شرط ان يحدد العبد على السجدة فصارها
سرها هاهنا معد لا يهاجمه في الخائن فلا بد من معناه الخائن رعى هذا يخرج ما إذا صار
والمال ميسون بموت واحد منهما لا يمسح منه السرقة من الدراهم والدماء وهذا ذلك في يد المظلم
التاوضه لظلم المساواة إلى هي معنى العبد وان ورث عروضا لا سطل وكذا لو ورث وتلا سطل ما من
الدون لا يهاجم النص لا يمسح راس مال السرقة وكذا إذا أراد أحد المالين على الآخر قبل السرا

احد من ادعى الآخر انه هو راى فيه احد من قبل السرا طلب المناوصة فلما لان عبد الله ركه مع ماله
على السرا فكان الموحى على السرا كالموحر وفي العقد كالعق لما كان ماله المتعسر كان حلال المتعسر على
التعسر كحلاله وفي العقد والى ربه ان يصدق من الامانة اطر اعلمه بطله دل حدود ذلك لواسى
احد المالين ثم اردا الآخر لان السرا لا تم مانع من المال فصار كان راى كاتب ربه العقد ون راد المال
المسرى في ماله كالمناوصة فالحال ان ذلك الراى حذب على ملكه الا ما روى في المال المسرى فلا فصل
احدهما على الآخر قال حذر محمد الله الناس السرى واحد المالين على صاحبه انه يتعسر المناوصة لان الالف
الى لم يصب باع على ملك صاحبه او فملك صاحبه نصف ما سيرا الا حرقه بماراله اكره منى ان يطل
المناوصة الا اهم استحسنوا وقالوا لا سطل لان الذى اسرى رحله على سره يصف الحق وساقم فصل المال
فلا سطل المناوصة والله اعلم

كتاب المصار به

بحسب في هذا الكتاب الى معرفة حوار هذا العقد والى معرفة ركه والى معرفة سرائك الركي والى معرفة حكمة والى
معرفة صفة العقد والى معرفة ما سطل به ومعرفة حكمة اذا حطل والى بيان حكم اختلاف رب المال والمصارب (واما)
الاول فالتاس انه لا يجوز ولا به استبحار ما حر جهول بل ما حر معدوم ولعل جهول لكما ركه التماس بالكتاب
المر والسرا الاجماع (واما) الكتاب الكرم فهو له عرساه وآخر وبسر تون في الارض بنوع من فصل الله
والمصارب تصرف في الارض يسمى من قبل الله عز وجل وقوله سبحانه وتعالى فاذا قضيت الفسلا فابسر واى
الارض رايعوا من فصل الله وقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تتعوا فضلا من ركم (واما) السهم ما روى عن اس
عاس رضى الله عنهم انه قال كان سيد بالناس من عبد المطلب اذا دفع المال بمصار به اسه ط على صاحبه ان لا سطل
به بحر او لا يزل به واد بالاسى به دانه ذاب كدرو طه فان فعل ذلك سمى قطع شرطه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاحرق شرطه وكذا نص رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس بما قد دون المصار به فلم يسر عليهم وذلك امر ر
لم على ذلك والنسر واحد وهو السهم (واما) الاجماع به روى عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم اهم
دفعوا مال النعم بمصار به منهم سيدنا عمر وسيدنا عثمان وسيدنا علي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله
ابن عمر وسيدنا ياسر رضى الله تعالى عنهم لم يسل انه اسكر عليهم من امرهم احد وماله يكون احما وروى
ان عبد الله وعبد الله ابى سيدنا عمر قدما العراى واوموسى الاسرى امرهما فقال لهما لو كان عسدى فصل
لا كرم كما لو كان عسدى مال لبس المال اذ دفعه النكا فاسا غايه ما عاوا حمالا الى الله وسما واذفعاسه الى امر
المومنين فلما قدما المدينة قال لهما سيدنا عمر رضى الله عنه هذا مال المسلمين فاحملوا به فكم عبد الله وقال
عبد الله ليس لك ذلك لو هلك ما لخصما فقال بعض الصحابة ما امر المومنين احملها لهما كالمصارب في المال لهما
النصف ركب المال النصف رضى به سيدنا عمر رضى الله عنه وعلى هذا ما مال الناس من لئن رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى يومه هذان سارا الا عصار من عرا كما ومن احد واجماع اهل كل عصر حقه وله به الناس ونوع من
الناس يدل على الحوار اسارا هو ان الناس محاجون الى عبد المصار به لان الانسان قد يكون له مال لكنه لا يهدى
الى النحر وقد يهدى الى النحر لكنه لا مال له فكان ييسر ع هذا العقد رفع الحاحس والله تعالى ما سرع العقود
الا لمساخ العاد دفع حوائجهم

فصل في امارك العقد فالاحباب والصلول والى بالفاظ يدل عليهم فالاحباب هو لفظ المصار به والمناوصة
والمناوطة وما يوردي معنى هذا اللفظ بان يقول رب المال حذ هذا المال بمصار به على ان ما روى الله عز وجل

[illegible]

مصار به على ان يصف الرخ ولم رد على هذا فالناس ان يكون المصار به فاسد رهو قول السامعي رحمه الله
ولكنها حار استحسانا وكون للنسب نصف (وجه) الناس ان رب المال لم يعمل للمصارب سماعلوما من
الرخ وانما يسمى لنفسه النصف فقط ونسبه لنفسه لمولم الخا حه اليها فكان ذكره والسكوب عنه بماله واحد
واذا الخا حه الى النسبه حتى المصار به ولم يحدد فلا يصح المصار به (وجه) الاستحسان ان المصار به نصي
الرك في الرخ فكان اسمه أحد النصف لنفسه بسمه التي للمصارب كما به قال جدهد المال مصار به على ان
لك النصف كما في مراتب الا توى في قوله سبحانه وتعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابوا فللماء الملب كان مراتب
المساواة به وقد جعل الله تعالى عز وجل للامه الملب كان ذلك جعل للتي للاب كذا هذا ولو قال على ان
نصف الرخ ولك نسبه ولم رد على هذا فالنصف للمصارب والتي لرب المال الماد كذا ان استحسان المصارب الرخ
بالسروط واستحسان رب المال لكونه من ماله فاداسلم السروط للمصارب بالسروط سلم المسكوب عنه وهو
الباقي لرب المال لكونه من ماله ولو قال رب المال على ان ما روى الله عز وجل فهو مباح ذلك وكان الرخ بينهما
نصف لان التي كانته قسمه والنسبه نصي المساواة اذ لم يسم ما مدار معلوم قال الله تعالى عرساه ونسبه ان الماء
قسمه بينهم وقد فهم من المساواة في السرب قال الله سبحانه وتعالى هذا نافع لها سرب ولكم سرب يوم معلوم هذا
السروط حر من الرخ في عهد المصار به لاحدهما اما للمصارب واما رب المال وسكب عن الآخر فاما اسروط
لهما ولم يهنا اسروط فهما للمصارب واللب لرب المال واللب لرب المال سواهما فان كان النائب احدهما او كان
اس المصارب وسروط عليه العمل حار وكان الرخ بينهما لا ما وان لم يسروط عليه العمل لم يحر وماسرطه تكون لرب
المال لان الرخ لا يسحق في المصار به من عمل ربا مال ومصارب السروط له كالمسكوب عنه وان كان النائب عد
المصارب فان كان عليه دس فكذلك سدد اني حقه رحمه الله ان سروط عمله لان المصارب لا ملك كسب عند
فكان كالا حسي ان لم يسوط عمله ماسرطه فهو لرب المال لاد كرا في الاحبي رعداى يوسف وعهد السروط
له يكون للمصارب لان المولى ملك كسبه عدهما كما ملك لو لم يكن عليه دس وان كان النائب عد رب المال فهو على
هذا التفصيل انصا به ان كان عليه دس فان سروط عمله فهو كالا حسي عداى حقه لان المولى لا ملك اكسبه وان لم
سروط عمله ماسرطه فهو لرب المال لاد عدهما ماسرطه فهو مسروط لولا عمل او لم يعمل لان المولى ملك
كسب عند كان عليه دس اولا فان لم يكن على العدد دس في عهد المصارب للبان للمصارب واللب لرب المال لانه
ادام يكن عليه دس فالملك يثبت للمولى فكان السروط له مسرط والمولى وصار كانه سروط للمصارب للبان وفي عهد
رب المال لللب للمصارب واللب لرب المال لان السروط له يكون مسرط لولا ان لم يكن عليه دس فصار كان
رب المال سروط لنفسه للبان وعلى هذا فالو السروط لرب المصارب واللب للمصارب واللب للمصارب واللب
لرب المال ان اللبس للمصارب واللب لرب المال وكذا السروط لرب المصارب واللب للمصارب واللب للمصارب واللب
لقضاء من رب المال ان اللبس لرب المال واللب للمصارب لان السروط لقضاء من كل واحد منهما مسروط له
فصل في رما سراط الرخي فمعها رجع الى العاديين وهما رب المال والمصارب وهما رجع الى راس
المال ونصها رجع الى الرخ (اما) الذي رجع الى العاديين وهما رب المال والمصارب فاهله الوكل والوكاله لان
المصارب تصرف بامر رب المال وهذا معنى الوكل وقد ذكر سراط اهله الوكل والوكاله في كتاب الوكاله ولا
سراط اسلامهما فصح المصار به من اهل الدمع ومن المسلم والدمي والحرى المسامح حتى لو دخل حرى دار
الاسلام بامان فدفع ماله الى مسلم مصار به او دفعه الى مسلم ماله مصار به فهو حار لان المسامح في اربا سراطه الذي
والمصار به مع الذي مصار به حار فكذلك مع الحرى المسامح فان كان المصارب هو المسلم قد جعل دار الحرب
بامان فعمل بالمال فهو حار لا به دخل دار رب المال ولم يحدد بينهما اختلاف الدار من مصاركا هما في دار واحد وان

أو أضع الله تعالى منه من روح فهو مناعلى كدأى نصيب أو مع الرطب أو عذلب من الأخر المعلوم وكذا إذا
 قال ماضيه أو معاً له حول المضارب أحبب أو رصب أو قطب وعذلب قسم الركن بينهما أما لفظ المضارب به
 فسر مع ما حوذه من الضرب في الأرض وهو السرب فما سمي هذا المضمضار به لأن المضارب يسرى الأرض
 وسعى فيها لاسما القليل وكذلك الماوضة صرح في عرف أهل المدسه لا مهم سمون المساء به مضاربه كما
 سمون الأحرار ساءولان المضاربه ما حوذه من الرض وهو القطع سميت المضارب به ماضيه لما أن رب المال قطع
 يد عن رأس المال ومحملة في المضارب والمعاملة لفظ يستعمل على البيع والسرا وهذا معنى هذا العهد ولو قل حد
 هذا المال وأعمل به على أن مازروا أنه مع وحل من سعى فهو مناعلى كذا ولم يرد على هذا فهو حار لأنه لا يقطع
 يودى معنى هذا العهد والعمر في العتود لما بها لاسور الألقاط حتى يبعد السبع لفظاً غثلاً لا حروف رسعد
 السكاح لفظ السبع والمهه والسبيل عداً ودكر في الأصل لو قال حدده الألف فاسمع ما معاً ما كان من قبل
 قلب القصب ولم يرد على هذا قبل هذا كان مضارب به استحساناً والقاس أن لا يكون مضارب به (وجه) التماس أنه ذكر
 السرا ولم يذكر السبع ولا سجن معنى المضارب به إلا السرا والسبع (وجه) الاستحسان أنه ذكر السبع ولا يحصل
 القليل إلا السرا والسبع فكان ذكر الألف ماضد كذا السبع وهذا معنى المضارب به ولو قال حدده الألف بالقصب لم
 يرد عليه كان مضارب به استحساناً والسرا أن لا يكون لأنه لم يذكر السرا والسبع فلا سجن معنى المضارب به (وجه)
 الاستحسان أنه لم يذكر الأحرار إلا الحدس عملاً بسجن به العوض وأما سجن بالعسل في الماحوذ وهو السرا
 والسبع فمضمض ذكر ذكر السرا والسبع ولو قال حد هذا المال فاسر به وهو ما بالقصب أو رصا بالسبع ولم يرد على
 هذا أساساً فاسرى كما امر فهدا فاسدو للسرى أحرمل عمله فاسر به سعى وليس له أن يبيع ما سعى إلا ما أمر ب
 المال لأنه لا يرد كذا السرا ولم يذكر السبع ولا ذكر ما يوجب كذا السبع لحصول على المضارب به حصل على الاستحار على
 السرا ما حرجهون ذلك فاسد فاداسرى كما امر فالمسحار أسوى ما فهدا فاسد فاسجن أحرمل عمله
 وليس له أن يبيع ما سعى من غير إذن الأمر لأنه امر بالسرا لا بالسبع فكان المسعى له فلا حرج رسعد من غير
 أدبه قال باع منه سائلاً مقدسه من عرا حار رب المال سمن فممن أن يصد على عبده لا مضارباً مال السبع
 مضارباً وإن أحرار رب المال البيع والمطلع فام حار واليمن رب المال لأن عدا الحوار لمعه الأحرار فسد بالمتاع
 وكذلك لو كان لا يدري حاله أنه فام أو هالك فاحار لأن الأصل هو ما المسح حتى يعلم فلا كذا ما شرط فام المسح
 لأنه شرط صحة الأحرار فاعرف أن ما لا يكون محلاً لاسا المدة عليه لا يكون محلاً لأحرار المدة وإن علم أنه ذلك
 فلا حار ظاهره لماد كذا وروى سعى أى يوسف في رجل دفع إلى رجل ألف درهم ليسرى بها وبيع ما ربح فهو
 بينهما فهد مضارب به ولا ضمان على المدفع أنه المال ما لم يحال لأنه لماد كذا السرا والسبع فهدا معنى المساء به
 وكذلك لو شرط طهه أن الوصيه على وغلب فهد مضارب به والرجح بينهما الوصيه على رب المال لأن شرط
 الوصيه على المضارب شرط فسد فطل شرط وسى المضارب به وروى عن سلى السخن عن ابى يوسف لو أن
 رجلاً دفع إلى رجل ألف درهم ولم يهد مضارب به ولا طهه ولا فهدا ولا سركه وقال ما ربح فهو بسا فهد
 مضارب به لأن الرجح لا يحصل إلا السرا والسبع فكان ذكر الرجح كذا السرا والسبع وهذا معنى المضارب به ولو قال
 حدده الألف على أن لك نصف الرجح أو لسه ولم يرد على هذا فالمضارب به حار فاسا واستحساناً بالمضارب
 ما شرط وما بنى فارب المال والأصل في حسن هذا السائل أن رب المال ما سجن الرجح لأنه لا مال لا بالشرط ولا
 ضمراً استحساناً إلى الشرط بل لئلا يهدا فاسد الشرط كان جمع الرجح له والمضارب لا يسجن إلا بالشرط لأنه ما
 سجن ما بنى عمله والعمل لا مضمون إلا بالعدا إذا عرف هذا فقول في هذا المسألة اسمى للمضارب حراماً لما من
 الرجح فهد وحده في حقه ما سعى إلى استحسانه الرجح فسجنه والى سجنه رب المال ماله ولو قال حد هذا المال

كان المصارع هو الخريف فرجع الى دار اخرى كان فيها رب المال طلب المصارع من اركان به ذلك خافا
وكرن على المسار به يكون الرجع بينهما على ما شرطوا فرجع الى دار الاسلا مسليا او ما هذا او ما اسحسانا
والتاس ان سئل المسار به (وجه) تاس اهلنا دالى ارا عرب ظل امامه و الى حكم الحرب كما كان فظل امر
رب المال عند اختلاف المصار به اسرف فيه فمد يدى بالتسرف ملك ما تسرف به (وجه) لا اسحسانا به
لا حرج بامر رب المال صار كما رب المال دخل منه ولود دخل رب المال معه الى ارا عرب سئل المسار به فكلنا
اذا حل امر عارف ما حل فعامر لا يعلم ما كان له المدخول اسلح حكم رب المال به فصار يسرفه لسه
ملك الامر به وفده وان المسلم ا حل دار الخريف من دفع الله به سلاما به به رد اهل على فاس قول
الى حسنه وجد خافه اسرف المصار على فدار رج ارضع ولوصفه على رب المال والرجع على ما اسرف
وسموى المصار به به رهم رالى ارب المال وان لم تكن في المصار رج الامانه بهى كها للمصار راك اى
من ما به فذلك للمصار اعتبار لاسى للمصار على رب المال لا رب المال ليس ط الامانه ارجع فماتى
قول اى يوسف والمصار به به سد وللعقاب اخر صله وهذا رج اختلافه فى حوار اربانى ارا عرب لمسلم
(راما) ادى رجع الى راس المال فاباع (مها) اركن راس المال من ادرا او ادناه سده به العلماء ولا خور
المصار به العروص رعد مالك رجعه به هذا الس شرط رجور المصار به العروص والصحيح قول النعمان كرا
فى كتاب الشركة ارجع ما سعى بالتصريح ما لم يسمع لان العروص سعى عند السرا بها والمعد حرم سموى حى
لوهلك قبل التسليم لاسى على المصار ولرجع عليها كرجع ما سعى رجعى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رجع ما سعى ولا سعى تكون مقصودا عند السرا به حى اهلك الله قبل ان يسلم فعلى الله به سياه
فكان الرجع على ما فى اذنه فكون رج المصنوع لال المصار به العروص بوى الى حياه ارجع رب التسليم
فبه العروص سعى ما سعى الطر رعلت اختلاف المصنوع احيائه سعى الى افسره واماره تسقى الى عا
وهذا لا يجوز وقد قالوا انه لودع المصنوع قتاله معا وامل بها مقصودا به عا اذ ارجع رمانه سرف فيها
لا به لم يصب المصا به الى العروص اى اصفه الى اى راس ارجع به المصار به به بها ككل ارمور به والرجع
سداى حسنه على اصله فى او كل السع مقلتا انه يبيع بالامان به به الا ان المصار به وسد لانه صرب
مصادره الى ما لا يبيع المصار به به هو الخطه السه رما على اصلها وليع لا يجوز لان اكل اسع مقلتا لاس
السع به الامان لا سد المصا به لاهام صر مصادره الى ما لا يسلح به راس مال المصا به (واما) به ادى
والسبه قد جد حمله فى هذا الكتاب حمله العروص وحمله من كتاب السرف حمله ارجع راما راما ولا به
موكول الى التماثل به كان الناس سعى بلوى به به لاهام راما راما به به تحور المصار به به وان كان الا سده سور به
فوكالعروص فلا يجوز المصار به به (راما) اربوى السبه حه تحور المصار به به حه حه لا بها
سعى بالمعد كاشنا (واما) السوفه به كاش لا روى بهى كالعروص را كاش روى بهى كاش لا بها
اس ساعه عن اى يوسف اذ ارجع المصار به لا خور المصار به به لا بها كاش عه رما رما سله و رلو
اخر المصار بها ارجعها فاطم لاهم ما حوى ما حقه كما ساع به مائلوس (واما) السد قد كرا
السكاهم فيها فى كتاب الشركة هذا على اربى حوار المصار به بها راسى من ارجع سد حدى لاسه به
الكثير فى الجمع الصغير للاحو المصار به لا ارجع راما راما عداى حسنه و رى الحسن به ارجع
والصحيح من مذهب اى يوسف ارجعها لا خور وعده حه حوى ما على ارجع لاسه لاسه لاسه لاسه لاسه
كالدرامه وادنا رعد اى حسنه و اى يوسف سعى فكاش كالعروص (ومها) ان يكون معلونا و لا حولا
لا يسلح المصار به لان حياه راس المال بوى الى حياه ارجع وكون ارجع معلونا سعى المصار به به (ومها)

ان يكون اس المال عبلا لادسا وان كان سافا لمصار به فاسد وعلى هذا خرج ما اذا كان ثوب المال على رجل
 دس وقال له اعمل بديني الذي في ذمتك بمصار به بالصفاء المصار به دس بلا خلاف وان استبرأ هذا المصار
 رابع لدرجه وعنده وصيعة الدس في ذمة حال عدان حسبه وعنده ما اناسي ناس ثوب المال له ربحه وعنده
 وصيعة ما على ان من وكل رجلا به في ذمة الدس الذي في ذمة لم يصح عدان حسبه حتى لو اسبى لا يراعى
 في ذمة عند راد لم يصح الا من السرا على الذمة سمح اصابه المصار به الى ما في الذمة وعنده ما يصح ابو كل
 ولكن لا يصح المصار به لان السرا يصح للوكل نفسه المصار به بعد ذلك مصار به بالعروض لا به نص في الصدر
 كانه وكله سرا العروض مدممة اليه مصار به فبعضه مصار بالعروض فلا يصح ولو قال رجل اقص الى على
 فليس من الدس واسمى به مصار حار لان المصار به هذا السبب الى الدرس فكان راس المال عبلا لادسا ولو
 اصاب المصار به الى عن عي امانه في ذمة المصار من الدراهم والديار ما قال للودع او المستصع اعمل ما في ذلك
 مصار به بالصفاء حار ذلك بلا خلاف وان اصابها الى مقبوض في ذمة الدراهم والديار المقبوضه فقال للعاصب
 اعمل ما في ذلك مصار به بالصفاء حار ذلك عدان يوسف والخس من راد وقال ربح لا تخور (وجه) قوله ان المصار به
 متى كون المال امانه في ذمة المصار المقبوض مقبوض في ذمة فلا يصح الصرف للمصار به فلا يصح ولا في
 يوسف ان ما في ذمة مقبوض الى ان ما حدى العمل فاد احد في العمل وهو السرا نصرا امانه في ذمة فمحقق معنى
 المصار به فصح وسوا كان راس المال مبررا او مسامانا دفع مالا الى رجل بعضه مصار به وبعضه مبرر به
 مساعا في المال والمصار به حار لان الاساع لا يصح من الصرف والمال فان المصار بمكي من التصرف في المساع
 وكذا السر كذا لا يصح المصار به فان المصار اذ اخرج نصه سر مكي المال ربحه صرفه بعد ذلك على المصار به دا
 لم يجمع السرا لا مع الادسا وعلى هذا خرج ما اذا دفع الى رجل الف درهم فقال سها على عرض ونصفها مصار به
 ان ذلك حار اما حواجر المصار به فاما قلنا واما حواجر العرض في المساع وان كان الدرس ربحا والمساع مع صحة السر
 كانه فلا العرض ليس سر مطلقا لا به وان كان في الخلل لا لانه لا ماله عوض للخال فهو ليل المال بعوض
 في المال الا ترى ان الواجب فيه رد المثل لا رد العن فلم يكن به ضمن كل وجه فلا يعمل فيه السوع خلاف الله فاما
 بربح حتى يعمل السوع فصار اذ اسار العرض والمصار به كان نصف الربح للمصار به لا به ربح ملكه وهو
 العرض ورضيعة عليه والنصف الآخر منه وروى المال على ما به ظالا ربح مسامانا المصار به ووضيعة
 على المال لا بخور فبعضه احد هما دون صاحبه لا به مال مسرول بينهما فلا يفرق احد السر لكن فبعضه
 فالواو لو كان قال له حدهد الالف على ان نصفها عرض غلب على ان يعمل بالنصف الا حار مصار به على ان الربح
 لي بهذا مكر ولا به شرط نفسه مقبوضه ماله العرض وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عرض حريما
 فان عمل على هذا مخرج او وضع فربح بينهما نصان وكذا الوضعة (اما) الربح فلا المصار ملك نصف المال
 بالعرض فكان نصف الربح له والنصف الآخر نصاعه في ذمة فكان ربحه ثوب المال (واما) الوضعة فلا لها
 حرة هالك من المال والمال مسرول فكذلك الوضعة على قدر ولو قال حدهد الالف على ان نصفها مصار به بالنصف
 ونصفها به فبعض المصار على ذلك عه مسوم فالبه دس لا ماله المساع فبما جعل الضمة فان عمل في المال
 فربح كان نصف الربح للمصار حصه الله ونصف الربح بينهما على ما شرطوا الوضعة عليهما اما نصف الربح
 للمصار حصه الله فلا به ثوب المال له فاد اقص بعد فاسد فكان ربحه واما النصف الآخر فاما يكون ربحه
 بينهما على الشرط لا به ان سبب مال المصار به مصار به صحيحه (واما) كون الوضعة عليهما فلا مباحر هالك من
 المال والمال مسرول فان هالك المال في ذمة المصار قبل ان يعمل او عندما عمل فهو ضمن لنصف المال وهو الله لا به
 بعوض بعد فاسد فكان مقبوضا عليه كالمقبوض ببيع فاسد ولو كان دفع نصف المال بضاعه رخصه مصار به

نصفه احد بنى دفعه حروا لى مسمان اعتبار به والنفسه واوصفه على فاعل ونصف ا ح
 رب اذل نصفه على مصرف لان لا سعة لاحد من اهل لى لمصار به نصفه حاب المصار به والنفسه
 الما كس ونصفه على رب اذل لانه لا يصلح على المتبع والمصارب فى اقتضاه واعتباره وحسنه اقتضاه
 من ارجح رب اذل حصة لا تلتصق لا سحر ارجح وحسنه المصار به مسمان على ما صرف لانه ربح حصل من
 مال اعتبار به اعتبار به دفعه فكون فيها على اسير وادفع اليه على ان يصار به على ذلك المصارب نصفه
 مصار به نصفه ذلك حروا والمال فى ذلك المصارب على ما سئل ان كل واحد منهما على اودعه المصار به امانه ولا
 بد من فكل نصف المالى فى ذلك المصارب وحده وسبقه مصار به ان ان السرف لا سورا لا النسبه لان كل حرو
 من ال سهم مصار به وسبقه ودفعه واسرفى او منه لا حور ومن قسم المصارب المالى نسبي ثم عمل احد
 النصفين على المصار به فربح او ضاع وهو نصفه على رب المالى فبقا ونصف الربح للمصارب ونصفه على
 مانه فمالا فسمه المصارب المالى ثم تصح لان المال اذ له فهاد اذ رصفه قد صرفى ال اودعه ومالى
 المصار به ما كان فى حصة اودعه فو عصب فكل ربحه للمصارب وما كان فى حصة المصار به فهو على الشرط من
 هذا الخس ما افع الى ربحه ففان نصفه من المدفوع اليه حصة اذ امر ان يسع النصف الباقي ويعمل ما من
 كله مصار به على ان ماروى انه مالى من سى فو بقا نصف فاع المصارب نصف المانع حصة اذ امر ان يسع النصف الباقي ويعمل ما من
 واما حصة مالى على فربح ذلك او وضع ولو وضع عليها نصيبان والربح بينهما نصيبان فى فاس قول اى حصة ربحه
 اذ له من مده مالى من كان له على ربح لى فامر ان يسع لى لذلك النصف سالا تسع والمصري يكون للامام
 لا لمر وكون اذ لى على المامور حصة واذا كان كذلك فيها امر ان يسع لى ذلك النصف سالا تسع والمصري يكون للامام
 فى حصة اذ لى هو لى المدفوع اليه لانه سرفى فى ملك حصة فكون ربحه له ومارح فى نصيب الدافع فهو للدافع
 والوصفه سلمها لان المال سرفى فيها فكان اطلاقها بينهما (واما) فى فاس قول اى يوسف وحسنه مزارح
 فى احصائه الى امر ان يسع نصف المانع فافو بينهما نصيبان على ما سرفى واما ربح فى النصيب الذى سلمه من اذ لى
 يكون لرب المالى لان من اصله ان الامر بالسرا بالنسبة تصح ركون المصار به فاسد لانه الاسرى سارعه وضا
 والمصار بالروى لا تسع فصار المصار به ما حار فى النصف فاسد فى النصف فالربح فى النصيب حصة مكن
 بينهما على الشرط وفى اساسه يكون لرب المالى ولو سرفى الدافع لى لى النصيب والى النصيب الثلثين رالمسألة حالها
 فان قول اى حصة لمال الربح للمصارب على ما سرفى طان نصف الربح من نصيب المصارب خاصة والسدس من نصيب
 الدافع كانه قول له اعمل فى نصيب على ان الربح لك واعمل فى نصيبى على ان لك لى الربح من نصيبى (واما) على
 فاس قولهما تدفع اليه نصيبه مصار به حار ونصيبه مصار به فاسد مازح فى النصيب الذى كان دسا فقول رب المالى
 لانه مصار به وسدس مازح فى النصيب الذى هو من المانع فالربح بينهما على ما سرفى فصار لرب المالى لمال الربح
 والنصيبان الثلثان ان كان سرفى لرب المالى لى الربح والنصيبان الثلثان بينهما نصيبان فى قول اى حصة لان
 رب المالى سرفى النصف من نصيب سسه والربح من نصيب المصارب وسرفى الربح من نصيب المالى ولا راس مال
 باطل فكون الربح على قدر المالى وفى فاس قولهما نصف الربح لرب المالى حصة لان المصار به فاسد والنصيبان
 لى ربح النصف الآخر (ومما) سلم راس المالى الى المصارب لانه امانه فلا تسع الا بالنسبة وهو النصفه كالمو به
 ولا تسع مع ما بد الدافع على المالى لعدم التسليم مع ما بد حتى لو سرفى ما بد فذلك على المالى فسد المصار به لما
 ففارق من هذا من السركة فافها تصح مع ما بد رب المالى على ماله والربح ان المصار به اسدب على راس مال
 من احد الخاسر وعلى العمل من الخاسر الا حرو ولا يحصى العمل الا سرفى ربحه من رب المالى فكل هذا سرفى
 موافق لمسى التعدد بخلاف السركة لانه اسدب على العمل من الخاسر فسرفى ربحه من رب المالى على العمل ما قص

شرط ان يكون لاحدهما من جهة الروح او اقله او اكره الثاني الا لا حور المسار به و قد سار
 نوع من الحركة وهي الحركة في ا ح وهذا شرط جفت الحركة في ا ح حور او لا حور المسار به و قد سار
 القدر المذكور في ذلك لاحدهما والآخر فلا يتحقق المسار به فلا يكون استمرارية مع ذلك ان سار
 ان يكون لاحدهما السقف او السطح من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 في ا ح لا حور المسار به لاحدهما السقف من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 السقف الارض من ا ح حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 عليها كل الشرط والمصار به يتحققه والاصل في الشرط ان سار في ا ح حور المسار به و قد سار
 جهة الارض بوجهها السقف من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 الى جهة الارض بوجهها السقف من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 فلا يكون الاصل في ا ح حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 على اسقف ولا حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 لا يعمل في الوكعة ود ك حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 ما عمل في المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 وحصل له من كل سحر والمصار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 نفسها المصار به لان الشرط للمصار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 في رواه كتاب المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 وسبح المصار به واسمح هو انه في المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 لا يصح الا انه معلوم المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 لمرهاه او دار الكهانة من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 ولو كان المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 به فعدت المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 محبوه بالعدول من جهة الارض او لا حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 رب المال او على ان يبيع دار المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 الدار واداسرط للمصار به من جهة الارض او لا حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 الشرط او لا حور المسار به و قد كالتدري رحمه الله تعالى ان يكون شرط في المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 اربع للمصار به من جهة الارض او لا حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 فوله ان المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 صحيح فوله ان معنى الترخيص والعرض هو المصار به من جهة الارض او لا حور المسار به و قد سار
 سدا لو حور بمعنى الا تصاع

للمال المالك (أما) الذي يرجع إلى حال المضارب في عهد المضارب فهو أن رأس المال قبل أن يسه في المضارب
 يسه أما في يده المضارب فلا يسهه بادن المالك لا على وجه الدليل والوجه فإذا أسرى به سائر ماله الوكيل
 بالسرا وأوسع لا يسهه في مال العراض وهو معنى الوكيل فيكون سرار على المعروف وهو أن يكون عمل قسمه
 أو ساعا الناس في مثله كالوكيل بالسرا وسمعه على الخلاف المعروف في الوكيل بالسبع المطلق ولو أسرى
 سرا فاسداً ملك إذا قص لا يكون مخالفاً ويكون السرا على المضارب هو كذا إذا عاين ساعا من مال المضارب يسهه فاسداً
 لا يسهه خالفاً ولا يسهه لأن المضارب به توكل والوكيل بالسرا والسبع مطلقاً ملك الصحيح والفساد فلا يسهه مخالفاً
 فإذا ظهر في المال ربح صار سر تكافه حذر حصه من الربح لا يسهه حرام المال المرسوم بعمله والباقي ثرب المال
 لأنه ما ماله فاسد بوجه من الوجه صار ماله الآخر ثرب المال فأحلف شرط ثرب المال صار ماله
 العاصب وصرح المال مسموماً عليه وكون ربح المال كله مضموماً عليه لأن الربح باليمين لكنه
 لا يطلب له في قول أبي حنيفة وحذر جميعهما الله وعداي يوسف رحمه الله يطلبه رهو على أحسابهم في العاصب
 والمودع إذا تصرف في المعصوب والودعه ورخا ولو أربد ثرب المال أن يعمل المال مضموماً على المضارب فالخلفه
 في ذلك أن يهرص المال من المضارب ويهدطه و يسهه الله مباحده مضارباً بالصف أو بالطلب ثم يدهه
 إلى المسترصر فيسمن به في العمل حتى لو طلب في يده كان القرص عليه راداً لمالك ورجح يكون الربح بينهما على
 الشرط وحده أخرى أن يهرص رب المال جميع المال من المضارب إلا درهما واحداً و يسهه الله ويهدطه
 ذلك ثم أهمما أسركا في ذلك سر كنهان على أن يكون رأس مال المقرص درهما ورأس مال المسترصر جميع
 ما أسرف على أن يعمل أحما وسرطان يكون الربح بينهما مبدد ذلك بعمل المقرص حصه في المال فإن هلك
 المال في يده كان القرص على حاله ولو ربح كان الربح بينهما على الشرط (وأما) الذي يرجع إلى عمل المضارب بماله
 أن يسهه الله يسهه الله أن يعمل به حمله الكلام فيه أن المضارب به يوهن مطلقه ومعه فاطلعه أن يدفع المال
 مضارب به من غير من العمل والمكان وإيمان وصفه العمل ومن يسهه الله والفقد أن يسهه الله من ذلك ويصرف
 المضارب في كل واحد من النوعين يسهه الله أقسام قسم منه للمضارب أن يسهه الله من غير الحاجة إلى التخصيص
 عليه ولا إلى قول العمل راب فيه وقسم منه بالنسبة أن يعمل ولو عمل له العمل فله راب الأنا يتخصص عليه وقسم
 منه ماله أن يسهه الله إذا عمل له راب وان لم يسهه الله وقسم منه بالنسبة أن يسهه الله رأساً وان يسهه الله (وأما)
 السهم الذي للمضارب أن يسهه الله من غير التخصيص عليه ولا قول العمل راب كالمضارب به المطلقة عن الشرط والفسد
 وهي ما إذا قال له حذ هذا المال واعمل به على أن يسهه الله من ربحه فهو يساع على كذا أو قال حذ هذا المال مضارب
 على كذا فله أن يسرى به ويبيع لأنه امر بعمل هو سب حصول الربح وهو السرا والسبع وكذا المقصود من عهد
 المضارب به هو الربح والربح لا يحصل إلا بالسرا والسبع إلا أن السرا مع على المعروف وهو أن يكون حل قسمه المسترصر
 أو باقل من ذلك محاسن الناس في مثله لا يسهه الله وسرا الوكيل مع على المعروف فإن أسرى مالا ساعا الناس
 في مثله كان مسر بالفسه لا على المضارب به ماله الوكيل بالسرا (وأما) سمه على الخلاف من أبي حنيفة
 وصاحبه رضي الله تعالى عنهم في التوكيل مطلق السبع أنه ملك السبع وهذا يسهه الله من فاحس في قول أبي حنيفة
 رحمه الله بالمضارب أولى لأن المضارب به أعم من الوكالة وعندهما لا ملك السبع بالنسبة ولا محاسن الناس في مثله
 وحجهم مسائل كتاب الوكالة وله أن يسرى ما يسهه الله من سائر أنواع الحاراب في سائر الأمكنة مع سائر الناس لا طلاق
 العقد وله أن يدفع المال بضاعه لأن البضاع من عاد الحار ولأن المقصود من هذا العقد هو الربح والبضاع
 طرئ إلى ذلك ولا يسهه الله الاستدجار فلا بضاع أولى لأن الاستدجار استعجال في المال مخصص والبضاع
 استعجال فيه مخصص فكان أولى وله أن يودع لأن البضاع من عاد الحار ومن ضرورات التجار وله أن

من حرم جعل في الامم بها ضرر واحد - اسلاف الامة فلا يحكم من جميع اهل
 منه فخرج الى اذبحه وان - حرايوس ليعمل المال في الامه لا يدرى حلال الامه ربه ان ستاجر
 ليس اموات ليعمل في اهل من مكل اى مكل - فكل ارج لا يحكم على نفسه وبها يوكل المراء
 وايبع لان يوكل من - يتجر لانه - في الوصول الى المقصود هو ارج فكان سبيل منه كالمسافر
 الله به اعم من او كمو عوان به دالى وهو به حلف ا كماله فدان او كسل لا يحب ان كل سيرة
 يحس او كماله لان العمل به اعمل وام لان المقصود من ذلك ليس هو التجار رحصول الروح بل ا عمل البيع
 في ملكه وكذا اركة له عمل الاور الى - يسع مله وكل ما يمسار ان عمل نفسه فدان بكل
 منه سيرة كل ولا يكون ان همه به لا عورقه وكالته على رب المال لا يملك به ان يعمل به فوكبه
 اولى وبها من يدركه في المسار به من مال المسار به وان يمسر به له يمسر على رجل لا ارضى من
 والاربع من باب الاسا - راسه به هو ملك له فملكه الرضى والاربعان وليس له ان يرضى به
 رب المال من اعمل ولا مدمومه لان المقصود به يتخلل بالنسب الى سرف سيرة راس المال ارضى
 ليس به وسيرة اس اذل فلا ملكه المسار به ولو باع سائر احرار - ولان ان يبيع لى اسجار واما
 على اعمل ان يحسه به لا حبه فدان او كل البيع به حذر اتمر بالمسار به الى لان سيرة اعم من سيرة
 او كسل الا ان اركل البيع احرار - فمن سيرة والمسار به لا يحسن لان المسار به ان يستقل
 يبيع به فملك باحدا - يبيع به ما او كسل ولا يحل الا به البيع بالنسبه ا احرار - (واما)
 عداى وسيرة به حذر احرار - رار كل هذا المعنى اعنا وهو ان المسار به ان به في السلطة ان
 يستقل بهما ينعاسا فملك به حذر احرار او كسل لا يحل لك وله ان يبيع على رجل موسرا كل المختار
 سيرة امسرا لان الخواتم د اتجار لان وصول الى الله فدمك اسر من به ا حال سيرة به به اعمل
 خلاف اوصى المحتل بل النعم ان به ان كان اصطلح به رافلا لان سرف ارضى في مال النعم مسمى على
 الضرر وهو صرف المسار به مسمى على - فالتجار له حذر له ان ستاجر اساسا - سيرة مسمى الى فطاما
 فدرسه بها وكذلك ان عليها العرس بها حلا اسعرا اورطافه فكله حار والرج على ماسر طالان الاسعجار
 من التجار لا به طريق حصول ارج كره اعموم - به فالتجار فملكه المسار به للمسار به ان لا يفسر فلك
 لان المقصود من هذا المسار به المال وهذا التسود السراوهر لان المدموم مطلقا على المكان فحرق على
 اظفره لان ما حذر الامم دليل عليه لان للتجار به مسموم السرف ارضى وهو السيرة فدان انه سائر رضى
 وآخرون سرفونى الارض يعمون من سيرة به ولا به طلب اسهل وه فدان به على عرساه راسوام
 فسل به به فدان ارضى به وحده وهو قول اى وسيرة ربه حذر به ورابة اخاب الاملا عه ليس له
 ان يفسر ويرى به به فدان سيرة رضى به الى لا يفسر به به فدان به به فدان به به فدان به
 له لا يفسر به سيرة به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به
 س ان يحسه رجه به به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به
 اندفع في مسر احرار الكره فملكه المسار به اخرج به حرسا - فدان به فدان به فدان به فدان به
 (واما) رجه ربه اى وسيرة به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به
 دفع المال الذى به به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به
 الادب ارجوع الى اوطى لا العا ان الاسلاف لا احداث المسار به به فدان به فدان به فدان به
 رضاء ارجوع الى الوطن فدان - دلالة فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به فدان به

من ايجار ومن - اتجا ايضا ورعى ان رسم عن جده لا ملك ذلك فالتواقي انما به لان الادب ما تيجار
اغرم من المضاربة ولم يسع ما هو فيه بل ان يعينهم الخميم من سوا كان للمولى حاضر او اسال السع في اس
من اسجا فلا ينف على حضور المولى ولو حى عبد المضاربة ان هل اسما حاطا وفيه مسئل مال المضارب مان
كان رأس المال الربح فابى باعدا فيه الف قبل اسما حاطا لا مخاطب المضارب بالدفع أو اتجا لان
الدفع أو اتجا ليس من التجار ولا ملك احد المضارب في ربه لا سدا اقبل وان يدير في حاسبه الى رب المال
لان ربه حاض ملكه ولا ملك للمضارب فيها بخلاف عبد المادون اذ حى انه مخاطب المادون بالدفع او
ابتدا مع عبد المولى لان عبد المادون السرف كالحرف لا يصر في ربه كالحرف بل لعل انه لا يرجع بالعهد على
المولى ولو كان مسرفه للمولى رجح بالعهد عليه فلما لم يرجع دل انه سرف لعهد اسما بطرح المولى في كسبه سد
فراعه عن حاجه ودان طلب الحماه ربه مضارب مسعوله ولا ظهر حوى المولى ومخاطب بالدفع كالحرف (فاما)
المضارب فانه وكل رب المال بالتسرف حى رجح بالعهد عليه والوكل بالسر لا مخاطب حكم الحماه فهو الترق
من المسلسل وان احارب المال الدفع واحار المضارب اتجا فله ذلك لا يملكه سدى مال المضاربة وله فانه
في احملة لتوهم الزح ولو دفع رب المال او دنى خرج السد من المضاربة (اما) اذا مع فلا سلسله لان الدفع رال
ملكه لا الى بل مضاركا به ذلك واذا دنى فله ربه صان ليس من مصاب المضاربة ولان احار اتجا دلل
رعه في عن العبد فلا تحسب المقصود من العبد وهو الزح لان ذلك بالسع ولو كان ربه العبد النى حى حياه حطا
لا لمخاطب المضارب بالدفع أو اتجا اذا كان رب المال غائبا لم يملكه وليس لا تخاطب الحماه على المضارب ولا على
العلام سئل الا انظم ان يسوسوا من العلام بكفيل الى ان سدم المولى ركدا لا مخاطب المولى بالدفع او اتجا ا كان
المضارب غائبا وليس لاحد هما ان هدى حى يحضر احدهما فان دنى كان مطوعا اتجا فاحار ادعاه او هدا فان
دفعه ليس لهما سى وان قدما كان اتجا عليها ارباغا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول ابن حنبل ومحمد وقال
أبو يوسف حضور المضارب ليس سراط ومخاطب المولى بحكم الحماه (وحد) قوله ان نصيب المضارب لم ينع في
الزح لعدم من رأس المال لان العبد بالتسليم ولم يوجد في المال على حكم ملك رب المال فكان هو لمخاطب بحكم
الحماه فلا سراط حضور المضارب (ولهما) انه ا كان في المضاربة فليس كان للمضارب ملك في العبد ولهذا راعاه
سد اعاده في نصيبه واذا كان له نصيب السد كان فداء سببه عليه فلا من حضور (واما) قوله ان حبه لم ينع
في الزح لعدم من رأس المال معصوع بل من ضرور لزوم اتجا في نصيبه ولا يلزم الا سنع حبه ولا سنع حبه الا
سنع رأس المال ولا من رأس المال الا بالنسبه فبب النسبه ضرور فان احار احدهما بالدفع والآخر اتجا
فلهما ذلك لان كل واحد منهما مالك نصيبه فصار كالعبد المسرول عزان في العبد للمسرول اذ احضر احد السر يكن
وبالآخر مخاطب الآخر بحكم الحماه من الدفع او اتجا وهما لا لمخاطب واحد منهما مان حشر احدهما لان
نصرف احدهما تنصيبه لانه لا سقى على المضاربة من الدفع او اتجا والنسبه لا تصح الا حشرهما
والدفع او اتجا من أحد السر يكن لا من نصيبه فسمه ولا حكا في حق السر بل الآخر فلا نصيب على حضور وهذا
خلاف العبد المرحون اذا كاتب فيه ا كرم من الدى حى حياه حطا لا لمخاطب الزاوى والمره بحكم الحماه فان
احار احدهما بالدفع والآخر اتجا لم يكن لهما ذلك ولزمهما ان حبه اعلى احد الامر من لان الملك هناك واحد
فاحيل في احسارهما ووجب سنع موح الحماه في حق مالك واحد وهذا محور كالعبد الذى ليس بره وهما
مالك العبد اما ان فلوا حلف احسارهما لا ووجب لك سنع موح الحماه في حق مالك واحد وقد قالوا اذا اعاب
اسد هما واوجب الحماه على العبد سنع الله حى محصر الان كل واحد منهما الحق العبد فكان التدد في الحماه
الهما فلا محور سنع الله على احدهما مع عبد الآخر واما احدهما كلف لا به لا يوم حله ان نصيبه سنع

[illegible]

مورون موصوف في القصة كان المسترقي للمصارف لا يذ من حسنه فلم يكن اسديده ولو كان في يد دراهم
وسه يسلطه بدرهم منه لم يكن اسديده لا يذ من حسنه ولو كان في يد رافق فاسرى بدنا براو كان في يد
دناه وسه يذ دراهم فالباس ان لا خرو على رب المال رهو قول رهو في الاستحسان خور (وجه) الباس ان
الدرهم والذبا حسبان حلمان حصه فنداسرى بالنس في يد من حسنه فكر اسديده كالمواسي بالمر وصي
(وجه) الاستحسان ان الدرهم والذبا رهو عند الحار كحس واحد لا هما امان الاسما هما عند القناب واروس
للمطاب وصفه المتقناب ولا سدر هل كل واحد منهما الى الآخر فكانا به لسي واحد كان مسرنا في يد
من حسنه وكذلك لو اسه يذ هو من حسن راس المال لكنه عاقفه في القصة ان اسه يذ دراهم سن ورأس
المال رافق سوداوسرى في محتاج ورأس المال عله او اسرى بدرهم سود ورأس المال دراهم سن راسه يذ
بدرهم عله ورأس المال محتاج فذلك حار على المصار به وقال رهو لا خورسي من ذلك على المصار به وتكون
اسديده ومحمل احلاف الصفه كاحلاف الخنس وقال حمدان اسه يذ حسنه امض من صفه راس المال
حار وهذاسرى انه فواسرى صاحبه ار ذمن صفه راس المال انه لا خور على المصار به (وجه) انه اذا اسه يذ
صاحبه امض من صفه راس المال كان في يد ذلك الذر الذي اسه يذ ذلك الذر ورما حار واذا اسه يذ
صفه اكمل لم تكن في يد الذر الذي اسه يذ فلا خور على المصارف والصحيح قول ان حسنه واى يوسف
رحمها الله لا به لما حار سد احلاف الخنس فلان «ور عدا احلاف الصفه اولى لان حاوب الصفه ون حاوب
الخنس ولو كان راس المال الف رهم فاسه يذ سلطه بالف او بدنا برار سلوس صفه لك الب لا تلك ان اسه يذ
بعد لك على الف المصار به سالف اخرى او غير ذلك لان مال المصار به كان مستحسانا من الاول فلو اسرى
بعد ذلك لمصار مستدسا على مال المصار به فلا ملك ذلك فان اسه يذ عليها ولا سدا حياه لا ملك بعد ذلك
ار سبه يذ الا حذر حياهه لان حياهه حرج من المصار به وكذلك كل ذى يلحق اس المال لان
ذلك حار مستحسانا من راس المال فمخرج السدر المستحق من المصار به ما اسرى ما كثر ما بي صار مستدسا
على مال المصار به فلا يصح ولو باع المصارف راسه يذ يصر في مال المصار به حصل في يده موصوف من
الاموال من المكل والمورون والمدود وعه ذلك من سارا الاموال ولم تكن في يد رافق ولا بدنا بر ولا فوس فلس
له ان سرى ما عمن لس يذ مله من حسنه وصعد فدره ان اسه يذ عدا مكر حطه موصوفه ان اسرى بكر
حطه وسد في يد الفوس او مكر حطه حسد وقى بد حار وان كان في يد احوذ فماله يذ به او ادون لم تكن
للمصار به وكان للمصارف به انه اذا لم تكن في يده مل امضى صار مستدسا على المصار به فلا خور ولس احلاف
الصفه فما كاحلاف الصفه في الدرهم لان احلاف الخنس هاله من الدرهم والذبا رهو لا مع الخوار فاحلاف
الصفه اولى لا به دويه واحلاف الخنس هاله مع الخوار فكذا احلاف الصفه ممي جمع ما ذكرناه لا خور من
المصارف الاسديده على رب المال سلوس صفه ما اذا قال رب المال اعمل راب او لم عمل لان قوله اعمل راب
هو نص انه فيها هو من المصار به والاسديده لم يحصل في حيد المصار به فلا تسلك المصارف الا ان رب المال بها
نصا ثم كالا خور للمصارف الاسديده على مال المصار به لا خور به الاسديده على اصلاح مال المصار به حتى لو
اسه يذ المصارف مع مال المصار به سافا ماسا حرج على حملها او على فصارها او ملها كان مطوعاى لك كله لانه
اذا لم يذ من راس المال صار بالاسديده مستدسا على المصار به فلم يحرج عليها فصار احد نفسه مطوعاى
مال العر كالمحمل ما عله ار سربا عله به امره وقال حمدو كذلك اذا صعبا سو ام ماله فمقتضا ذلك لان
الاسديده لا خور ولا يضره سربا كالا سواد لانه لم يوجب في يد رافق او حث نصا فانه ولا يضمن بمله
سواء قال له اعمل راب او لم عمل لا يما دون منه بعد المصار به بدليل انه لو كان في يده فصل وقسم اثبات به سودا

[illegible]

المال قد ينع للمضارب فيه ملك فسد اعاقه في قدر نصيبه كعدى سر تك اعنه احدهما وكذلك ان كان
 عدا من المضارب به ارضه على مال لم يكن فيه فصل انه لم يخر وان كان فيه فصل كان كعدى سر تك اعنه احدهما
 على مال فادخل المدينى عليه نصيبه وكان رب المال احرار ورب المال فتح الكتابه فصل الادا
 لانه لا تقتصر به في الخال وفي الباى اما في الخال فلا يمنع عليه سبع سنه وحدها امسى منه فكذا هذا (واما) الباى
 فله ان لو ادنى وسق نصيبه سيد الباى على رب المال فكدفع هذا الضرر بالتسج لان الكفايه فاليه
 للتسج فله ان يسج كاحد السر تك انا ع حصه من نصيب معى من دار مصر فكه نصيبها كان لسر تك
 نصيبه وان باع ملكه لم ان السر لم يضرر ساد هذا البيع وبمضى اراء ان جميع الدار مناج الى قسمين
 قسمه المبيع مع المدينى وقسمه مع الدار مع السر ط الاول وبصر وفكان له نصيب البيع فكدفع للضرر عه فكذا
 هذا خلاف ما اذا بالمضارب نصيبه او اعنى انه قد وان كان سرر به رب المال لان الضرر را عدا فعدا ادا امسى
 وهناك لا يمكن لان التدبير والا عاى ضرره لا يحملان التسج خلاى الكفايه وان ادنى الكفايه فله التسج
 على لو حو سطره المدينى هو الادا الا ان رب المال ان واحد ما اذا المكاتب قدر حصه من المودى لانه ك
 عدا مبرور بهما وكذلك ادا كان راس المال الف درهم فاسرى بها المضارب عدى قسمه كل واحد منهما الف
 وعنى احدثهما به لا حور اعاقه عدا محابا للبلابه وعذر في محو راس اعاقه نصيبه بهما لان راس المال ليس الا
 الالب ما اراد على ذلك يكون ربحا ويكون للمضارب فيه نصيب فسد اعاقه في نصيبه (ولما) انه لم ينع للمضارب
 ملك في احد العددين لان كل واحد منهما محو ران يكون راس المال والاخر ر خاف ليس احدهما ان حصل راس
 المال والاخر ر محو ران من المبلغ فحفل كل واحد منهما كان ليس معه عر ولا ن حتى المضارب لا ينع في
 الرخ فله نصيب راس المال وراس المال لم ينع الا نصيب له المضارب في الرخ وكذلك لو كان في المضارب
 عدى ون عدا فله نصيب كل واحد منهما الف درهم وراس المال الف درهم انه لا يحو ر عنى واحد منهم لانه لا ينع
 للمضارب في واحد منهم ملك لان كل واحد منهما ينع ان يكون هو راس المال فادخل ملك ساهمهم لا ينع اعاقه
 من مساهمهم فال هذا على اصل ان حصه ان العدى والحوارى لا ينعون قسمه واحد بل كل شخص قسم
 على حد لان العدى والحوارى يره اأحاس محققه في سائر الاموال ولا ينع للمضارب ملك في الاحاس المحققه
 من العر وص وبحوها فاما على اصل اى يوسف وخداهم قسمون قسمه واحد يره الدواب فظهر الرخ فسد
 اعاقه في قدر نصيبه في الرخ وقال بعض مساهم ان هذا لا باى لان عدهما اما قسم القاضى قسمه واحد اذا
 راي القاضى لك فاما قبل ذلك فلا بل العدى يره الاحاس المحققه لهذا لا يصح التوكيل سرا عدى دون سان التمي
 بالا باى كالتوكيل سرا بوب لهذا الوكاتب السيد لخدمه من اسى لا ينع على احدهما صدقه انقطر سبهم في عامه
 الروايات الاصل ان مال المضارب به ادا كان من حسن واحد وفيه فصل عن راس المال انه يضم نصيبه الى نصيب
 وينع نصيب المضارب به ادا على راس المال واذا كان من حسن محقق كل واحد منهما ينع راس المال
 لا ينع احدهما الى الآخر فلا ينع للمضارب في احدهما ملك لا ينع كل واحد منهما راس المال وقد فاقوا في
 هذا المسئله ان رب المال لو اعنى السيد سدا اعاقه في جميعهم لانه اذ لم ينع للمضارب في واحد منهم ملك بعد على
 رب المال فاذا اعظم لبطه واحد عمووا نصيب حصه المضارب منهم سوا كان موسرا او معسرا (اما) الضمان
 فلا ن المضارب وان لم ينع ساهم السيد فكدان له حتى ان ملك وقد افسد عليه رب المال فقصم واعاى اسوى
 فيه السار والاعاى لانه اعنى الكل ماسر وهذا ساهم الكل مضارب لبقا المال عليه خلاى ضمان العنى لانه
 ينع نصيب العنى اسدا اعاقه سرى الى نصيب السر بل على اصل اى يوسف وخدا لالب احلف فيه السار
 والاعاى وكذلك لو اسرى المضارب عدا من مال المضارب به فادعى انه اسه انه لم يكن فيه فصل لم يخر دعونه وان

[illegible]

اذى ومن اتخاها من قال اما اعرف المسلمين لوصفها لان سب العنق في سبها الزا ربا فيه الولد في
المسئلة الاخرى سب العنق فعن رب المال العرف فلما سار له رب المال المضارب في سب عنه ان يجمع ربحه
في الخار به (واما) في المسئلة الاخرى لما كان عنه سب الزاد صرف مضارب المال الى الخار به لان
المضارب قد ملكها وقد فعل ايضا ان في تلك المسئلة اما فقد يكثر العنق في المسئلة الاخرى اذ لم يرد القسمه
لا ينسب يكثر العنق لان التسلي فيما بينهما سدا نصف العسر فلا ينسب ذلك المضارب يكثر العنق وقد قالوا في
المضارب اذا اسرى جاره ماله فقلت ولدا ساوى الثاقلان رب المال في النسب وعن الولد مضارب
الخار به ام ولده واسقط المضارب به ولا ضمان عليه لان دعوه به مضارب ملكه فبب النسب واستند الدعوى الى
وقب العنق ولا قسمه للولد في ذلك الوقت ولا فصل في المال فلا يحجب عليه القسمه ولا العسر لانه وطى ملك نفسه
وليس له ان روح عبد او لامه من مال المضارب في قول ابي حنيفة وحمد عليهما الزجر وعبد ابي يوسف رحمه الله
روح الامه ولا روح العبد وقد ذكرنا المسئلة في موضع آخر وروى اس رستم عن حماد بن عيسى ان روح امه
من المضارب به لانه لا ملك ان يسرى سب من مال المضارب به لنفسه فلا ملك ان يمد على جاره المضارب به لنفسه فان
روح باذن رب المال فهو جاره اذ لم يكن في المال ربح وقد خرج من المضارب به اما الخوار فلا به اذ لم يكن في المال
ربح لم يكن للمضارب به ملك واعماله حتى التصرف وانه لا يمنع السكاح كالعبد المأذون (واما) حرواح الامه عن
المضارب به فلا النكاح ان من روح امه حجبها ومعهما من الحر وروح والورور والمضارب به حصي العرس على البيع
واثرها للسرور كان اماها على الترخيع اخر احا اماها عن المضارب به ومحسب مضاربهما من رأس المال لانه لما
اخرجهما من المضارب به صار كانه اسير ذلك العذر من رأس المال وقد قال الحسن بن رباح اني حسمت ان المضارب
لا ملك ان روح امه من المضارب به لعدم المضارب به لان يصر في المضارب محض الخار والروح ليس من
الخار وقد ذكرنا دعوى روح امه من المضارب به وقال يسي ان يكون هذا فوهم لان عبد ابي يوسف ان كان ملك روح الامه
لا ملك روح العبد ولو احدى المضارب محلا اسرها او رطبه معاملة على ان يسي من المال لم يجر على رب المال وان
كان قال له رب المال حردع اليه اعمل فيه راب لان الاحد منه معاملة عبد على منافع همه ومنافع هس المضارب
لا تدخل محب عند المضارب به مضارب كالأول آخر قسمه للخدمة ولا يصر اسير طم الا فاق لان ذلك ليس معقود عليه بل
هو باع للعمل كالخلف في احر الخط والسبع في الضاعه وكذا لا يصر قوله اعمل راب لماد كراما ان ذلك سدد
فوقض ازان اليه في المضارب به والمضارب به يصر في المال وهذا عبد على منافع همه ومنافع هس المضارب لا يجرور
ان يسي بظهار المال ولو احدى ارضها راعه على ان يزرعها مخر ح من ذلك كان يسي فاسرى طعاما
بعض المزارعه فربعه قال حدهم احرور ان قال له اعمل راب ان لم يكن قال له اعمل راب لم يجر لانه يوجب حما
لرب الارض في مال رب المال فصار كانه سار كعمال المضارب به رابه لا ملك الاسر له باطلا في العدم ما لم يبل اعمل
راب فاداف مال ملك كذا هذا وقال الحسن بن رباح ان الارض والدر والبر اذا كان من قبل رب الارض والعمل
على المضارب لم يكن ذلك على المضارب بل يكون للمضارب حاصه لماد كراما انه عبد على منافع همه فكان له بدل منافع
نفسه فلا يسيح رب المال وكذلك اسير طم العنق على المضارب لان العنق وقع على نفسه واعمال العنق له العمل
والآله سبع ما لم يبيع عليها العنق ولو دفع المضارب ايضا مزرع حارب سوا قال اعمل راب او لم يبل لانه
لم يوجب سرقة في مال رب المال احرار صه والا حار داخله محب عند المضارب به والله عز وجل اعلم (واما)
السهم الذي للمضارب ان يملكه اذ اعمل راب وان لم يسي عليه فالمضارب به والسرقة والخلف فله ان يدفع مال
المضارب به مضارب به الى غير ران سار له عر في مال المضارب به سرقة عان وان يخط مال المضارب به مال نفسه اذ اقال
له رب المال اعمل راب وليس له ان يعمل سب من ذلك اذ لم يبل له ذلك اما المضارب به فلا المضارب به ممل المضارب به

والتي لا تسع منه درسا خلق عند المصار به له وطدا لا ملك الوكيل التوكل خلق المند كذا هذا (وأما)
 الشركة فهي أولى أ لا ملكها خلق المند لها انعم من المصار به والتي لا تسع منه ما فوقه أولى (وأما) احتل
 فيه به وجب في مال رب المال حذره فلا يجوز إلا ما به ان لم يحل له ذلك دفع المصار من مال المصار به معيار به
 الىء فعول لا خلق من ربحو اما ان كان المصار من محض واما ان كانا فسد راما ان كانا احداهما
 صححة والاخرى فسد فان كانا محض فان المال لا يكون معصوما على المصارب الاول حذر الدفع الى الثاني
 حتى لو ملك المال في الثاني قبل ان يحل بهلك امامه وهذا قول الصحابة الثلاثة وهو في نصير معصوما بسب
 الدفع عمل الثاني او لم يعمل واذا ملك قبل العمل يصح وهو رواية عن ابي يوسف أيضا (وحه) قول روي ان رب المال
 اذا لم يعمل للمصارب عمل را لم يملك دفع المال بمصار به الىء وهذا دفع صار بالدفع مخالفا لقصارها ما كالودع ا
 اودع (ولما) ان حذر الدفع انداع منه وهو ملك انداع مال المصار به في ربح من الدفع وروي الحسن عن أبي
 حنيفة رحمه الله انه لا ضمان على الاول حتى يعمل به الثاني وريح هذا عمل به وريح كان ضامنا حتى ربح وان عمل في
 المال فلم يربح حتى يصاح من يده فلا ضمان عليه وروي جندب عن ابي يوسف انه لا ضمان عليه حتى يعمل الثاني فاذا
 عمل ضمن ربح الثاني او لم يربح وهكذا روي اسماعه والتسل عام عن ابي سفيان وهو قول حنيفة رحمه الله
 وذكر القاضي في شرحه محضر الطحاوي ان هذا ظاهر ازواجه عن ابي حنيفة (وحه) قوله انه لا عمل فصد صرف
 في المال بمراد ان المالك فسد به الضمان سواء ربح او لم يربح ولا في حقه لا سبيل الى التمسك بالدفع لانه انداع
 واصباح ولا العمل لانه ما لم يربح فهو حكم المصع والمصع لا تضمن العمل ولا يجوز ان يضمن الشرط لانه مجرد
 قول وحذر القول ملك المير لا ضمان له ان كان ربح هذا فسد شركه في المال فانما انساب المصارب الاول
 قصار الاول مخالفا فضمن كالمحط مال المصار به به اوسار له واذا وحسب النيان والعمل والربح اوسس
 العمل على اختلافهم ذلك قرب المال الحار ان ساسم الاول وان ساسم الثاني اما على اصل ابي يوسف
 وحديث المودع اذا اوع فظاهر لو حذر سبب وجوب الضمان من كل واحد منهما لان الاول مدين بالدفع والثاني
 مدين بالنقص فصار عدهما كالودع اذا اودع واما على اصل ابي حنيفة في مسئلة الودع به فحتاج الى التمسك لان
 الضمان عند علي المودع الاول لا على الثاني وفي مسئلة المصار به انساب له حار تضمن الثاني لان المصارب الثاني
 يعمل في المال لمصلحة به وهي الربح فكان اما لا لمصلحة حار ان تضمن والمودع الثاني لم تضمن لمصلحة به بل لمصلحة
 الاول لحط الودع به فلم تضمن فان ضمن المصارب الاول لا يربح ما ضمن على الثاني وموجب المصار به من الاول
 والثاني رالربح على ما شرط لانه لا يملك المصارب على الاول فندم المسمون رصار كانه دفع مال بسبه مصار به الى
 الثاني فكان الربح على ما شرط لان الشرط قد صح وان ضمن الثاني ربح ما ضمن على الاول وصار حاصل النيان
 على الاول لان الاول عرف بالعد قصار ممر وراهن حبه فكان له ان يربح عليه ما ضمن كودع العاصم وهو ضمان
 كفاية الحصة لان الاول اقرم بسلامة المتوص عن الضمان ولم يسل لمخلاف الرهن وهو ما اعسب ربح
 سافر منه فملك في هذا المهرين احتار المالك يضمن المهرين انه ربح على الراهن عما ضمن رلا يضح عند الرهن
 (ووجه) التمسك ان بعض المهرين شرط منه الرهن رلا يضمن المهرين من ان قصده لم يضح حتى ان الرهن لم يضح
 لا يحميه بدون التمسك وما في المصار به فضمن الثاني ابطال النص عد وجوب لان المصار به مستحضر
 فكان لسانه حكم الاستدراكه استد المند هذا السبل وكل اسم ابطال النص عد وجوب رلا لا سطل
 المصار به الا ترى ان المصارب رابع المال من رب المال لا سطل المصار به وان غل فسد ولو رد المهرين الرهن
 على الراهن سطل الرهن لانه اذ ربحه وركا من ساسه عن محمد انه طس الربح لا لا سطل رلا طس لا على على
 فاس قول ان حصة على الرحه لان استحقاق الاستل فسد لا حصر في عمله فقط بل الربح وما لا سطل

فما سحى اربع واسم النار والى في راس النار ما حصل له النار ولا علو عن وع حب ولا طلب له وان
كانه سدد من ماصار على واحد منهما الا الاول اذ في مال المصار به والناس احب الاول فصار كمن اساحر
رحلا يعمل في ماله وساحر لاحد رحلا وان كان احداهما حجة والآخرى وسدد من كاتب الاولى فتحبه
والاخرى وسدد فكذلك لاصار على واحد منهما وان عمل المصار بالناس في المال لان المصار بالناس احب
الاول والاخذ لا سحى سام اربع فلم يسهل سرقة في راس المال ولا حبة المصار على الاول ولا على الثاني
لانه لا يصار على الاحب وله احد مثل عمله على المصار الاول والمصار الاول ماسرط له من اربع لوضع
المصار به فتحبه وان كاتب الاولى وسدد الثاني فتحبه فكذلك لان الثاني احب في مالي المصار به فلا حق له في
الاربع فلم يسدد سرطه وقد ولا يرمه النار ان المصار اما عتبات السرقة تكون اربع كمثل المبال لانه اربع
حبل في مصار وسدد والمصار الاول احرمله لان عمل الثاني وقع له فكا به عمل نفسه وللثاني على الاول
مثل ماسرط له من اربع لانه عمل مصار به فتحبه وقد سمي له اسما فهو مستحق للمصر فممن هذا اذا لم هل لرب
المال العمل رائف فاما اذا قل له العمل رائف فله ان يدفع مال المصار به مصار به الى غير لانه فوض الراى الله وقد
راى ان يدفعه مصار به فكل له ذلك مما اعمل الثاني وارج كسب اسم اربع فبول حيا الكلام فيه ان رب المال
لا حوا ما ان كان اطلق اربع في سدد المصار به ولم يقصده الى المصار بان قال على ان مارى الله تعالى من اربع فهو يسا
يسان ارفا ما العلم الله تعالى من اربع فهو يسا حسان واما ان اضافة الى المصار بان قال على ان مارى الله تعالى
من اربع او ما اطلع الله عروحل من اربع او على ان مارى الله تعالى او ما اصب من اربع وان اطلق اربع ولم يقصده
الى المصار لم يدفع المصار الاول المال الى غير مصار به فالتب فرح الثاني فلب جميع اربع للثاني لان سرط
الاول للثاني بدفع لانه ملك نصف اربع فكان لب جميع اربع بمصر ما سحبه الاول خاسر طرله للثاني فكان
لب جميع اربع للثاني نصفه لرب المال لان الاول لا لب من نصيب رب المال سا فانسرف سرطه الى نصيبه
لا الى نصيب رب المال في نصيب رب المال على حاته وهو النصف وسدد من اربع للمصار الاول لانه لم يجعله
لثاني في له العبد الاول ونطبه له لك لان عمل المصار الثاني وقع له فكا به عمل نفسه كمن اساحر اسما على
حاطه ثوب بدرهم وساحر الاخرى من حاطه نصيب درهم طاب له العمل لان عمل احب وقع له فكا به عمل نفسه
كذا اذا رلودفع الى الثاني مصار به بالنصف فبصف اربع للثاني ونصفه لرب المال ولاسى للمصار الاول لانه
حمل جميع ما سحبه وهو نصف اربع للثاني وجميع حمله لانه مالك للنصف والنصف لرب المال بالعبد الاول
وصار كمن اساحر رحلا على حاطه ثوب بدرهم فاساحر الاخرى من حاطه بدرهم ولودفعه الله مصار به بالنصف
فبصف اربع لرب المال نصيبه للمصار الثاني ورجع الثاني على الاول بل سدد من اربع الذي سرطه له لان
سرطه الراد ان لم يسددى حو رب المال لما لم يرض لسه ما لم من نصف اربع قد صبح فيما من الاول والثاني لان
الاول عر الثاني بنسبه الراد والعر وروى العنود من اسباب وحرب السماء وهو في الحسنة صمان السكتا له وهو ان
الاول صار لمر ماسرطه هذا البدر للثاني لم يسلم له فعرم للثاني بل سدد من اربع ولا يصير بذلك محالنا لان سرطه لم
يسددى حو رب المال فلتحق بالمقدم حبه فلا يصح وصار كمن اساحر رحلا لحاطه ثوب بدرهم فاساحر
الاخرى من حاطه بدرهم ونصف اسمين ربا الاخر كذا اذا رلوا اضافة الى المصار قد دفعه الاول مصار به الى
عر باللب او بالنصف او بالتس جميع ماسرط للثاني من اربع لم يسلم له وماسرط للمصار الاول من اربع يكون
بمعه وبن رب المال نصف بخلاف الفصل الاول (ووجه) اتفق ان هاسرط رب المال لسه نصف مارى الله
تعالى للمصار أو نصف مارى المصار فادفع الى الثاني مصار به باللب كان الذي روى الله عروحل المصار
الاول باللب فكان اللب للثاني واللبان رب المال ومن المصار الاول حصص لكل واحد منهما اللب

[illegible]

سوفها فهو وجه على المصار به استحسانا والتماس ان لا يحوز (وجه) التماس ان شرط عليه العمل في مكان معين فلا
تخو رى غير كمال لوسط ذلك في عدمه (وجه) الاستحسان ان الفيد يسوق الكوفه عزمه لان البذل الواحد
مهره فعه واحد بل فائد في التعليق بهذا الشرط فلعلم الشرط ولو قال له اعمل به في سوق الكوفه اولا فعمل به الا في
سوق الكوفه فعمل به غير سوق الكوفه بضم لان قوله لا يعمل الا في سوق الكوفه فخر له فلا يحوز رضى فعه بعد
الحجر وفي التحصيل الاول ما خسر عليه بل شرط عليه ان يكرن عمله في السوق والشرط ع. فمقدما ولو قال له اعمل هذا
المال فعمل به في الكوفه لم يخر له العمل في ع. هالا في كل طرف فمحصل الكوفه طرفه للصرف الذي ا. له فعه
فلو حاز غير هاهم سكي الكوفه طرفه للصرفه وكذلك اقال له فاعمل به في الكوفه فمقدما ولان التماس من حروف
التعليق فموجب على ما قبلها ما بعدها وما سئلوا المخر السرف في غيرها وكذلك ادا قال اعمل هذا المال فالتصرف
بالكوفه لان الماء حروف الصاق فمضى الصاق الصفة بالوصوف وهذا مع حوار السرف في غيرها ولو قال اعمل هذا
المال فمصار به واعمل به في الكوفه فله ان يعمل به الكوفه وحب ما بدله لان قوله اعمل هذا المال فمصار به ا. له في
الصرف مطلقا وقوله واعمل به في الكوفه اذن له العمل في الكوفه فكان له ان يعمل في اى موضع سا كى قال له
اعمل عندا من عندى ثم قال له اعمل عندى سائلا ان له ان يصر اى عندا ولا يصدق الوكيل ما عاى سالم كذا هذا
المصار به يوكل بالسر الراسع ولو قال اعمل هذا المال فمصار به الى سة حارب المصار به عندا وقال السامى رحمه
الله المصار به فاسد (وجه) قوله انه ادا ولف للمصار به وهذا فمحصل انه لا يحوز كوما في الوصف فلا يصدق فائد
(ولنا) ان المصار به يوكل والوكيل يحمل التحقير بوقت دون وقت وذكر الطحاوى وقال لم يخر عندا عاى
بوقت المصار به وفاس فوطم في الواكالة بالاعتص بالوقت لاهم فالواو وكل رحلا يبع عند اليوم فمعه عندا حار
كالوكالة المطلقة وما فاه لنس سة بدلا لهم فالواى الوكيل اذ اقل له سة اليوم ولا سة عندا حار ذلك ولم يكن له ان يسمه
عدا وكذا اذ اقل له على ان يسمه اليوم دون عندا ولو قال اعمل هذا المال فمصار بالصرف على ان يصرى به الطعام او قال
فسر به الطعام او قال سة ي به الطعام او قال اعمل هذا المال فمصار بالصرف في الطعام فذلك كذا سوا رلس له ان
يسرى سوى الطعام بالاجماع كما على ان ان للشرط والاصل في الشرط المدكور في الكلام اعشار وانما لعلنى
ما قبلها ما بعدها وقوله يسرى به الطعام يسر الصرف للمادون به وقوله في الطعام في كل سة طرف ادا دخل على
مالا يصلح طرفا فصر على الشرط وكل ذلك مسمى الفيد بالشرط المدكور وانه شرط فمقد لان بعض انواع التجار
يكون اقرب الى المنسو من بعض وكذا التماس محققون لك فمقد يمدى التماس الى بعض التجار دون بعض
فكان الشرط مفدا فمقد به ولا حلب ان سة ي غير الطعام والطعام هو الخطه ودفهها اذ لا راد كى ما سظم بل
العص دون البعض والامر يختلف باختلاف ما ذ التماس فاسم الطعام في عرفهم لا يطلق الا على الخطه ودفهها
وكذلك لو ذكر حشا آخر ما قال له اعمل هذا المال فمصار به بالصرف على ان سة ي به الدفوى او الخرا او الراو عر ذلك
للس له ان يعمل من غير ذلك الخس فلا خلاف لكن له ان سة ي لك الخس في المصروعه وان يصنع فعه وان
يعمل فعه فمصح ما عمله المصار في المصار به المطلقة لما ذكرنا ان اللط المطلق ادا فمقد بعض الاساس سى على
اطلاقه فمأوراءه وقال ان سماعه سبعت جدا اقل الى رجل دفع الى رجل بالامصار به فقال له ان اسر به الخطه
فلك من الزم الصنف ولى الصنف وان اسر به الدفوى فلك التلب ولى التلب فقال هذا حار وله ان يسرى اى
ذلك ساء على ما سسمى له رب المال لا يخره س عمل فمصلح فحوز وكذا لو حار الحاد س الخطه الى رومه وانقار سة
ولو دفع اليه على انه ان عمل في المصرفه فلك الزم وان سافر فله الصنف حار والزم بهما على ما سطران عمل في المصرف
فله التلب وان سافر فله الصنف ولو اسرى في المصرف ونا عى السفر او اسرى في السفر ونا عى المصرف قد روى
عن حماد انه قال المصار به فى هذا على السر انا سة ي المصرف فمصح في ذلك المتابع فوه على ما سطر الى المصرف سوا

مضارب كذا ربه المثل كذا وحور سر ر المثل من المضارب وسرا المضارب من ر المثل وان لم يكن في المضارب
 ر حتى قول استحقاقه لانه وقال في حور سر ماله لا حور السر اي يملك في مال المضارب (وجه) قول ر فإن هذا مع
 ماله عنه وسرا ماله ماله المثلان حماز ل المثل ر هذا لا حور كذا وكل مع الموكل (ولما) ان ر المثل في مال المضارب
 ملك ر هذا ملك صرف وملكه في حق التصرف كذا الا حتى في المضارب منه ملك التصرف لا الزم في كان في
 حتى ملك الزم ماله كذا الا حتى في لا ملك ر ماله منه في الصرف فكان مال المضارب في حق كل واحد منهما
 كذا الا حتى في ذلك حال السر اي يملك او ليس في المضارب سر او ر ماله سميها بدار اخرى حسبها انه ان واحد
 السعة لان السعي وان كان في السعة لكان في الحكم كانه ليس له بدل انه لا ملك امرعه من يد المضارب
 وهذا حور سر من المضارب ولو ناع المضارب او من المضارب ر المثل سميها فلا سعة له سواء كان في اذار
 السعة ر مع وقت السعي او لم يكن في حور سر لان المضارب ر كله السعي والوكل سعي الدار اناع لا يكون
 للموكل الا حده السعة وان كان في حور سر فاما حصة ر المثل فكذلك هو وكل سميها واما حصة المضارب فلا مال
 او حصة السعة لشرط السعة على السعي لان ر مع ر المثل فادام حصة السعة في السعي لا يحسب
 الناع ولو ناع ر ماله دار السعة والمضارب سميها بدار اخرى من المضارب فان كان في يد من مال المضارب
 وفا في الدار لم حصة السعة لانه واحد السعة لوقع ر المثل والسعة لا تحسب لناع الدار وان لم يكن في يد وفا
 فان لم يكن في الدار ر مع فلا سعة له لا حده ر المثل وان كان حور سر فلا مضارب ان حده السعة بالسعة لان
 له نصيب في ذلك حور سر ان حده السعة ولو ان احبها لسي دارا الى حاسب او المضارب فان كان في يد المضارب
 وفا باي فيه ان حده السعة للمضارب وان سلم السعة طلب وليس ر المثل ان حده السعة لان السعة
 وحسب المضارب به وملك انصرف في المضارب في المضارب فا سلم حور سر سميها على سميها على ر المثل وان لم يكن
 في يد وفا كان في الدار ر مع فالسعة للمضارب ور المثل جميعا فان سلم احدهما فلا حور سر حدها جميعا
 لانه السعة كذا ر من اس ر حصة السعة لها وان لم يكن في الدار ر مع فالسعة ر المثل حاصلة لانه لا نصيب
 للمضارب به قال ابو يوسف اذا اساحر الرجل احدا كل سر مصر دراهم لسري له وسع يدفع المساحر
 الى الاحر دراهم مضارب به فالمضارب به فاسد والرخ كذا للدافع ولا سعي للاخر سوى الاخر وقال حده المضارب
 حور سر ولا سعي للاخرى الوهب الذي يكون مفعولا بعمل المضارب به (وجه) قول حده انه لم يدفع السعة المضارب به
 هذا مع على ر المثل الاحار ومقتضاها ان يعمل بالمضارب به فلا اخرى لان الاحار سر كذا لا قبل الوهب ولو
 سار كذا بعد ما اساحر حور سر فكذا المضارب به ولا يوسف انما اساحر فذلك عمله فادفع اليه
 مضارب به فند شرط للمضارب ر محاسب فذلك ر المثل وهذا لا حور ولان المضارب يعمل لنفسه ولا حور
 ان يوسج الرخ والاحر ولا حور وان سعي الاحار بالمضارب به لان الاحار هو من المضارب به لانه لا ربه
 والمضارب به ليس بلامه والسي لا ينعى ما هو اضعف منه ما كذا حده المضارب به سر كذا لحواب ان السر ر
 سعي الرخ بالمال والمضارب بالعمل ور المثل فذلك العمل ولا حور وان سعي المضارب الرخ ولان السر ر
 يعمل لنفسه فكذا سعي عمل الاحار فند على عه الاخر محصه والمضارب يعمل ر المثل في عمله على
 الاحار ولو اسه في المضارب عمل المضارب به وهو العند فانه السعة فصل عهدا فرب المثل الفصا لان
 المدملكة على الخصوص لا حق للمضارب به وان كانت مفعولة لم يكن فيه فاص وان احصا لان ملك كل
 واحد منهما مدملكة لانه ر المثل لان ر المثل ليس هو العند واساحر الدرام ولو اراد ان من رأس ماله العند
 كان للمضارب ان سعيه في ذلك حتى يبيع ويبيع اليه من اي واحد فادام سعي ملك ر المثل لم ينعى ملك المضارب
 فل استعار من المال وادام سعي ملكه في المدملكة ففصا لواحدهما وان احصا وبوحده العند

المضارب به نصف لان الرخ قسم من ربح المال للمضارب ولا سهم في حصه المضارب لانه لا حق فيه لرب
 المال فصار كادرب المال اسى ذلك من احدى وعكس السهم في حصه ربح المال لانه ماله معه فكانه
 اسى من نفسه فسيطحت حصه من الرخ الاداس الامر على وجهه فبقيت كف سا ولواسى ربح المال سلمه
 بالف ربح مساوى التواو حسمه فاعام المضارب بالف حسمه فان المضارب معهما ربحه بالف وما من
 وحسن الاداس الامر على ربحهما كذا قال ابن سماعي وادع عن جند سمع ابو يوسف حول في مساله
 المضارب وهو آخر ما قال اداسه ربح المال عدا بالف فاعام المضارب ما به ورأس المال البى في المضارب
 فان المضارب بنصفه على ما به وكذا لو اسى المضارب بالف فاعامه من ربح المال بما به فاعامه ربح المال ما به بنصفه ايدا
 على اقل اسى لانه لا سهم في الاقل واما التهمه في الزاد فبسط ما لا سهمه وهو بسط ما قد سهمه ولو اسرى
 ربح المال حسمه فاعام المضارب بالف وما به فانه بنصفه من ربحه على حسمه وحسن لان الماه الزاد على
 الالف ربح فحسمه للمضارب وما استراه المضارب من ربح المال لنفسه لا سهمه ففهم حصه من الرخ الى
 الصدر الذي اسرى ربح المال به وبسط حسمه لانه يصيب ربح المال وبسط حسمه لا بها حتى ربح المال
 من الرخ فبقيت من ربحه على حسمه وحسن ولو اسى المضارب سيمانه فاعامه من ربحه - حسمه لانه لا فصل في
 عده عن رأس المال فسيطحت كل الرخ وما على اقل الخمس والا اصل ان المضارب لا حسمه سيمانه حصه نفسه
 حتى يكون ما عدا كبر من الف فحب من حصه نصف ما اراد على الالف لانه اذا لم يرد على الف فان اسرى
 سل رأس المال أو بالف منه وله في المال ربح لم يمس له السهم حتى لا يكونه مسعولا رأس المال فلا يظهر له الرخ
 كانه اسرى ولا ربح في يده وعلى هذا الفاس يحرى المسائل ففى كان سرا المضارب فاقل الخمس فان كان
 للمضارب حصه مما الى اقل الخمس واذا اسرى ربح المال من المضارب بنصفه على اقل الخمس ونصم السه
 حسمه المضارب ولو كان ربح المال اسرى حسمه ما به من المضارب فاقل فان المضارب يبيع بالف حسمه رأس
 المال وحسمه حسمه المضارب من الاقل لان نصيب ربح المال من الخمس والف وحسمه فسيطحت الزاد بها على رأس
 المال وهو بالف وسقى من نصيب ربح المال حسمه ونصيب المضارب حسمه وربح المال بها كالا حتى فبقيت
 من ربحه على الف ولو كان المضارب اسرى لف سيمانه من ربح المال فاقل فاعامه ربح المال بالف وحسمه لانه
 الالف رأس مال ربح المال وحسمه نصيب المضارب وربح المال بها كالا حتى وحسمه نصيب ربح المال فحب
 اسماعيل قال ابن سماعي روى عن ابي يوسف انه قال وهو قوله الا حرام ربح المال اداسه ربحه اسرى عدا اسرى آلاف
 سيمانه من المضارب ما به فاعام المضارب من ربحه على ما به وكذلك لو اسرى المضارب بعشره آلاف فاعامه من ربح
 المال بما به فاعامه ربح المال من ربحه على اقل السبع على اقل الخمس لا سهمه فولا به اسراه فاقل الخمس فلا يجوز ان يرد
 على ابن الذي اسره فان قل كف بخور للمضارب الخط على قول ابي يوسف فالحواب انه لا يجوز له حظه
 عداى يوسف ربحه لرب المال فادامه من ربح المال وحله فدر حى ربح المال بذلك حار (واما) على قول
 ابي يوسف الاول الذي اساره اس سماعه فهو ان الخط لا يجوز لانه قال اذا كان رأس المال الف ربحه ففهم
 اسرى فاقل حاره سيمانه من ربح المال بالف وحسمه فان ربح المال سيمانه ربحه على الف وسيمانه وحسن
 لان المضارب حله من ائمن حسمه نصيبه من نصيبه ونصيبه من مال المضارب وهو ملك الخط حتى نصيبه ولا
 ملك ذلك في مال المضارب به في قول ابي يوسف وحمله صريح خط نصيب ربح المال فذلك ما عماره على ألف
 وسيمانه وحسن فبقي على هذا القول اذا عماره ان هول فام على تكدا ولا هول اسرى به تكدا لان
 الزنا هلست بائنه حكما والسراء بصرف الى ما وقع العبدية والصحيح قوله الا حرام لانه اذا كان عدم حوار الخط
 في مال المضارب له لرب المال فاداسه ربحه ذلك فكانه اذن للمضارب ان يبيعه ففهم لا حتى

[illegible]

الاحسن وحججه ان حقه من راس المال ربح جميعا من اس المال وما به من ارج
 به سبب من ارج منه في ارج ربحه فاما السرا المتعبر بالنسبة من حقه من ربحه فاما السرا ما به
 وسببه فطرح به مقدار ارجه من ربح المال وهاهنا فيه على ما في وجوه المراسم من المتعارفين كما
 حوز في القصار ورب المال قد خدق في حل افع الرجل الى حل الف ربحه من القصار دفع الى
 رجل آخر الف ثم ما به القصار فليس احد المسار بعدا جميعا من المسار به فانه من القصار
 الآخر ما به فاما اني ان يبيعه مراحمه من حقه من ربحه فاحل افع الى مال القصار لرجل واحد بقصار
 بيع احد من المال الآخر حق الاحاب كس الانسان ملكه فانه يبيعه مراحمه على اقل افع ولو ابعه الاول
 الثاني ما به الف من القصار به والف من مال سبه من الثاني يبيعه مراحمه على الف وما به وحسن لان الثاني
 اسه في نفسه لنفسه وقد كان الاول اسه في الف السقف ما به وحسن في نفسه الثاني مراحمه على الف لانه
 لا يقبض الواحد منهما في سراه صاحبه فاما كالا حسن وما به القصار الذي اسرى الثاني ما به القصار به قد
 كان الاول اسرا ما به وحسن وهو مال واحد في نفسه على اقل افع ولو كان الاول اسرا ما به القصار به فانه
 من الثاني ما به القصار به الف ربحه من ربح المال والف ربحه من الثاني يبيعه مراحمه ما به وحسن لانه يبيعه على اقل
 اسه وعلى حقه من ارجه واقل افع من الف ربحه من القصار جميعا به ولو كان الاول اسرا جميعا به والمسألة
 حالها ناعه الثاني على الف لان اقل افع من جميعا به وحقه من القصار جميعا به فانه يبيعه مراحمه على اقل افع من ربحه
 من ارجه وارجح في القصار به فانه على السطر والوصفه على ربح المال والبول قول المسار في دعوى الهالك لان
 المال امانة في يد (واما) الذي يستحقه القصار بالعمل والذي يستحقه عمله في مال القصار به سنان احد هما
 القصد والكل في السبق في مواضع في ربح ما في سطر الوجوب وفيها فيه القصد وفي سبب السبق وفي قدرها وفيها
 بحسب السبق منه (اما) الوجوب فارجح في باب القصار به حمل الوجوب والعدو والمافل لا سافر عمال عر
 ثامد حمل الوجوب والمد مع حمل القصد من مال سبه فلو لم يحمل سبه من مال القصار به لاسمع الناس من قول
 القصار ما به مع مساس الخاچه التي امكن اقدامها على هذا العدو والخال ما وجهه انما من ربح المال للقصار بالاساق
 من مال القصار به فكان ما هو بالاساق لانه يفسد كالأودا له به فضا ولا به سافر لاجل المال لا على سبيل الترخ
 ولا بدل واحدا له لانه لا يكون سبه في المال بخلاف المصنع لا سافر حال العسر على ربحه الترخ وخلاف
 الاخر لا به عمل بدل لارقي به المسافر لا بحاله فلا يحق السبق وهكذا روي اس سماعه عن حمدي
 السريث اسافر بالمال انه سبق من المال كالمصار (واما) سطر الوجوب حرج القصار بالمال من
 المصير الذي احدث المال منه مصار به سوا كان المصير او لم تكن مادام يعمل به في ذلك المصير فان سبه في مال سبه
 لافي مال القصار به وان افع سببه من لان دلالة الادن لا تثبت في المصير وكذا افامه في الحسر لا يكون لاجل
 المثال لانه كان معافيل ذلك فلا يحق السبق منه ما خرج من ذلك المصير سوا كان حرجه من المال منه سافر او اقل من
 ذلك حتى لو خرج من المصير يوما او يومين فله ان سبق من مال القصار به كذا ذكره حمدي سبه وعن ابي يوسف من
 مكان القصار به لو حرجه من المصير لاجل المال واذا اسنى الى المصير الذي قصده فان كان ذلك مصر سبه او
 كان له في المصير سبب سبه حرجه من المصير لانه حرجه من المصير لانه حرجه من المصير لانه حرجه من المصير لانه حرجه من المصير
 ولا فيه اهل لكنه اقامه في البيع والبراء لا سبب سبه ما اقامه وان بوي الافامه خمسة عشر يوما فباعد اقامه
 تحت ذلك المصير الذي هو فيه دار افامه لانه اذا لم تجده ارافامه كاسب افامه في لاجل المال وان اخذ وطبا كاسب
 افامه للوطن لا للمال فقصار كاطفي الاصل في فعل الحاصل انه لا سطر هذه القصار به عند المسافر بالمال الا
 بالافامه في مصر او في مصر بحدده دار افامه لما قبلها ولو خرج من المصير الذي دخله للبيع والبراء منه العود الى المصير

احدى احوالهم معا فهو من مال اسرار حتى يدخله في كماله او كان له اهل
 سبط منه والا فلا حتى لو احدى احوالهم ما ذاك وهو من اهل الضر وكان قد سقم الكرمه سافر ولا
 عنه في المال ما دام الكرمه لافلا و اخرج منها سافر اهل السرح لا في حر رحه لاجل المال
 ولا سقم من المال ما دام الكرمه لان الضر رضى اهل له فكان ا منه بها لاجل الوطن لا لاجل المال و اخرج
 من الضر له ان سقم من المال حتى في الكرمه لا ورحمه من الضر لاجل المال وله ان سقم ان سافر ما دام
 الكرمه حتى يولد في الضر لان رضى الكرمه كان ووطن ا منه به سبط الضر واما البهاولس له ووطن وكان
 ا منه بها لاجل المال وكان سقمه كل من كان مع المضارب من سبط العمل فقه من مال المضارب به حرا
 كان او عبدا او احد المحدثه او خذ دامه لان فقههم كفقته سقمه لا لاساله السر الا هم الا ان كان معه عند
 رب المال منهم لم يارب ولا ضمه لهم في مال المضارب به فقههم على رب المال حصه لان اناه عند رب المال كان به
 رب المال معه ورب المال لو ان المضارب سقمه في العمل لم يكن فقه من مال المضارب به كذا عند ما عند
 المضارب في كمال المضارب انما عمل فقه من مال المضارب فقه من مال المضارب به كذا عند (واما) ما منه الفقه لفقته
 مال المضارب به وله ان سقم من مال فقه ماله ان سقم من مال المضارب به على نفسه يكون دس في المضارب به حتى كان له
 ان رجع فيها لان الاساق من المال وده انه فكان له ان سقم من ماله ورجع سبطي مال المضارب به كالموصى اذا سقم
 على الضم من ماله سقم له ان رجع ماله على مال الفقه لافلا كذا هذ الله ان رجع ماله فقه من مال المضارب به
 لكن شرطها ان سقم من مال المضارب لم يرجع على رب المال سقمه كذا كرجع المضارب به لان فقه المضارب
 من مال المضارب به وهاهنا فقه عاقبه كالمس سبط لاله الزه والركا سبط لاله الصاب وحكم الحياه
 سبط لاله العدا حتى (واما) سقم الفقه الى في مال المضارب به فالكسو والظلم الادام واسرار و احر الا حرا
 وفرا سقم عله وعلب دامه الى ركها في سفر و مصرف سله في حواجه وسبل ماله ودهن السراح والخلف
 ويجوز ذلك ولا خلاف في ان سقم في مال المضارب لا يذله في مال المضارب به سقمه ودهن السراح والخلف
 من الدوا واتحاه ولفقه والورود ادها ومارجع الى الدوا في مصالح الدين في ماله خاصه لان مال المضارب به
 ودكر الكرمه رحمه الله في محس في الدهن خلاف حذانه في مال المضارب به سقمه ودكر في اتحاه والا طرا
 بالور والخصا قول الحسن بن زاده قال على فاس قول ان سقمه يكون في مال المضارب به والسبح انه يكون
 في ماله خاصه لان وجوب الفقه للمضارب في المال دلالة لادن الباس عاد وهذا الاساس غير معي
 هذا اذا سقم الموصى بالفقه في الطعام الكسو ولا مضي به الاساس (واما) الفقيه المعامله بها حتى يجرى
 الطعام والا ام والسرقي واندر سالت ان سقم في الفقه في مال ما كل كما كان ما كل لا يهمن الما كسول المعاد
 (واما) فدر السقمه فهو ان يكون المرفوع عند الحرام من عراسا فان حاور ذلك ضمن الفصل لان لادن ما من
 المعاد فسر النذر المعاد وسوا سافر راس المال او سماع عن المضارب به لان سقم في الخلل لاجل المال وكذا لو
 سافر فلم يسقم سافر سقمه عند واد مال فقه ما دام سافر في مال المضارب به لان عمل التجار على هذا
 وهو ان سقم السرا في وقت دون وقت ومكان دون مكان وسوا سافر مال المضارب به ووجد او غاب مال المضارب به
 ومال المضارب به لرحل او رحل فله السقمه عرانه ان سافر ماله مال المضارب به او مال لرحل كاتب نفسه من
 المال المحس لان السفر لاجل المال فكون الفقه بها وان كان احد المال مضارب به لرحل والاخر بصاعده
 لرحل آخر فقه من مال المضارب به لان سقم لاجله لا لاجل البصاعه لا يهمن سقم العمل بها الا ان سقم مع عمل
 البصاعه فقه من مال فقه لا يذلل العمل في المضارب به وليس على رب البصاعه سقم الا ان يكون اذن له في السقمه
 بها لانه سقم واحد البصاعه ولا يسحق الفقه كلودع ولو حط مال المضارب به ماله رد اذن له في ذلك فله السقمه

بالخمس لا يسره لأجل المال (وإنما) ما يحسب القيمة منه فالقيمة تحسب من الرخ ولا أن كان في المال رخ فإن لم
 يكن فهي من رأس المال لأن السعة جزءه من المال والأصل أن لطلالته تصرف إلى الرخ ولا يؤخذ منها من
 رأس المال خاصة أو في نصيب رب المال من الرخ لا رد نصيب المضارب في الرخ على نصيب رب المال ودارج
 المضارب إلى مصر ما فصل عدد من الكسوة والطعام رده إلى المضارب لأن الأذن له بالسعة كان لأجل السفر فأ
 انقطع السفر لم يبق الأذن وصحب دما في المضارب وروى المصنف عن أبي يوسف إذا كان مع الرجل الف درهم
 معتمدا به فاسترى عبدا فأنفق ما سقى عليه فهو مملوك على القيمة لأنه لم يبق يدوي من رأس المال فالقيمة تكون
 أسداه على المال وهو لا يكلف المضارب كالأحصى إلا أن يبيع على عبده إلا أن يكون العاصي أمر بذلك فإن رقبته إلى
 العاصي وأمر العاصي بالقيمة عليه فإما في غير علمه ما على قدر رأس المال قال أبو يوسف رحمه الله وهذا قسمه من
 العاصي من المضارب ولو كان المال أفضى بالقيمة وأما مضارب القيمة ما أمر العاصي لأن له ولاه على العاصي
 حفظ ماله وهذا من باب الخط فملك الأمر بالأسداه عليه وأما مضارب القيمة فالقيمة قسمه لو حوذه معنى القيمة
 وهو المعنى لأن العاصي لما أزم المضارب القيمة لأجل نصيبه فعدد نصيبه ولا يحصى نصيب المضارب إلا
 بعد نصيب رأس المال وهذا معنى القيمة ولودفع إلى رجل الف درهم مضارب به فمضى بها حاربه فمضاربها بالقيمة
 على المضارب وعلى رب المال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعدة من القيمة على رب المال كذا أحسن التدوير رحمه
 الله الخلاف (وجه) قول محمد أن المضارب لم يمس له ملك لأن رأس المال مع مضاربها فكأن الحاربه على حكم رب
 المال فكأن مضاربها عليه وحسب ما في رأس ماله في رواه عنه وفي رواه أخرى عنه قال رب المال أسيان
 سب (ولهذا) أن نصيب المضارب من الصدق على ملكه بذليل أن إعاقه بقدمه فلا يجوز أن يرب رأس المال إلا ما على
 ملك غيره فأسيان على كل واحد منهما بقدمه نصيبه فعدد من الرخ ورأس المال فكون قسمه لو حوذه معنى القيمة
 وعلى هذا الخلاف العدلان من المضارب إذا أعاقه رجل بقيمة العان وليس في يد المضارب غير العدان
 أحل عليها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لأن الصدق على ملكهما وعد محمد أن المضارب على رب المال حسب رأس
 ماله أو ربا في رأس المال فإذا سعى أسوى رب المال رأس ماله وأحل وما في يكون بينهما على ما سعى طامن الرخ
 قال سرعي أبي يوسف أن المضارب لا يحسب به في مال المضارب ويحسب به في رأس المضارب ورب المال فإن كان
 هناك رخ فأحل منه ولا فهو وصيه من رأس المال وأما بلحق المضارب رأس المال في باب المراجعة لأن الذي يلحق
 رأس المال المراجعة ما حارب عاد التجار بالخافه وما حاربها مهم بأحق الحمل ولا بهما ردم معاد فلا يلحق
 بالعاد ما ليس بماد وأما حسب به في المضارب ورب المال لأنه عزم لم لأجل المال ويحوزان بحسب بالنسبة
 فيما من المضارب ورب المال ولا يلحق رأس المال في المضارب به كقيمة المضارب على نفسه والناس ما سحبه
 المضارب بمثلها المضارب به السحبه هو الرخ المعنى أن كان في المضارب به كقيمة المضارب على نفسه والناس ما سحبه
 حوذا القيمة فعدد رأس المال فلا يصح قسمه الرخ فعدد رأس المال حتى لو دفع إلى رجل الف درهم مضارب به
 بالنسبة فرخ الما فقس الرخ ورأس المال في المضارب لم يقسمه رب المال فملك الألب التي في المضارب
 عد قسمها الرخ فإن القيمة الأولى لم تصح وما فعدد رأس المال فهو حسب عليه من رأس ماله وما فعدد المضارب
 دس عليه رد إلى رب المال حتى يسوق رب المال رأس ماله ولا يصح قسمه الرخ حتى يسوق رب المال رأس المال
 والأصل في اعتبار هذا السوط ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من المومن من الناجر لا سلم له
 ربحه حتى يسلم له رأس ماله كذلك المومن لا سلم له بواقه حتى يسلم له بواقه فعدل الخديع على أن قسمه الرخ فعدد
 فعدد رأس المال لا يصح لأن الرخ ربا وأما على السبي لا يكون إلا بعد سلامه لأجل ولا أن المال أسيان
 في المضارب حكم المضارب به حاله ولو حوذا قسمه أرخ لم يقسمه الرخ فعدد رأس المال لا يصح

التسمه واهل ما في المال ب سار ادى اقتباه هو راس المال فوجب على المصارف ان يدفعه بم ائتمار
 ومن حق رب المال المسمه راس ماله اولا بما اقتباه الرجحان بالان اى من عيها الى المصارف على ان
 يعمل بها المسمه بعد ممر بمسجله في ذلك بدخلى التسمه الى راس المال لا يسيق
 راس المال فمذاهب اعتبار مخرج التسمه ما راد ذلك في هذا آخر فبلا ان لا فلا سلب التسمه
 غير يؤك ارجح في المصا به الاولى المسمى راجح وحدث ائتمار التسمه راس المصارف فمذاهب ما في بد
 اعتبار و التسمه انظر ما في حق رب المال محسوب من ائتمار المصارف فمذاهب التسمه راس
 لا يملك من المصارف من راس المال على وجه التسمه صار مخصصه راس المال واما ما في راس
 المال من ارجح في اقتباه المصارف التسمه فمكون بمسجله الرط فمذاهب ر تسمه كذبت ان كره
 ذلك ما في اقتباه المصارف من ارجح بمذاهب ان ر تسمه لا بد من ائتمار راس المال من ارجح التسمه فمذاهب
 لك مسمو ما سلبه يؤهك ما في راس المال من ماله كفى لا بد من ائتمار راس المال واما ما في
 فصار ر تسمه اولا و اولا اقتباه ارجح ما احاطت ائتمار المصارف فمذاهب ر تسمه راس المال فمذاهب التسمه
 ر قال بالمال لم ائتمار راس المال فمذاهب ذلك فلول بول راس المال ر المصارف ما سلبه ائتمار راس المال
 عتسب على راس رب المال ما في من ائتمار ماله ان المصارف ائتمار راس المال واما ما في راس المال
 فمذاهب المصارف كان مسمو ما سلبه راس ما كان كذبت لان المصارف ائتمار راس المال واما ما في راس المال
 والمصارف ان كان ائتمار التول بول الامم و ائتمار التسمه لا ياتسليم الى راس المال واما ما في راس المال
 بدعى خلوص ما في راس المال ر ارجح و راس المال فمذاهب ذلك فلول بول المصارف واما ما في راس المال
 و تسمه تسمه المصارف لا ياتسليم ائتمار راس المال راس المصارف فمذاهب ر تسمه راس المال
 ارجح لا كره الا ائتمار ائتمار فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 المالى المصارف فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 ر راس المال فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 يكون ما ائتمار راس المال فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 لك فهو مسمو ما سلبه لا ما جعل المسمو من راس المال فمذاهب المصارف لان ائتمار راس المال
 راس المال فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 لم يكن مزار راس المال فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 ائتمار راس المال فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 المصارف فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 المصارف فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 واما ما في راس المال فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 لا يسيق التسمه ولا المسمى في الا ائتمار راس المال فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 ما ملكه واما ما في راس المال فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 ر التول بول المصارف و سون ائتمار و المصارف فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 و جعل المالى ماله كان المصارف فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه
 حسمه و مسمو ما سلبه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه فمذاهب ر تسمه

يجب فعل بفتح واو متوسطة هذا المذهب هو انه عند لازم ولكل واحد منهما اعني رب المال والمضارب استحق لكل
سدد وجود شرطه وهو علم صاحبه لاذكر ما في كتاب الله كونه شرط اتصال يكون راس المال عاوب انفس
رام او دناييه حتى لو هي رب المال المضارب عن العرف راس المال عوص وفي الهى صححه به وله ان
يبيع ما له بمخارج الى سعيها اندرام الدناييه لشهر الربح فكان الهى وانسخ احتلا في اسرف فلا ملك
وان كان راس المال رام او دناييه وفيما نسخ والهى صححه نسخ والهى لكن له ان يسرف الدناييه الى الدناييه
واندناييه الى اندرام لان ذلك لا يعد سلا لا خادهما في المذهب

فصل بفتح واما حكم اختلاف المضارب ورب المال في احتياقي العموم واحسبوه فالتقول قول من يدعى
العموم ان ادى احد هما المضارب في عموم الخراب او في عموم الامكنه او مع عموم الاسخاص وادعى الاخر
رب وبيع ومكانا ومن مكان ربحا دون سحن لان قوله من يدعى العموم موافق للمقصود والعقد المتصور
من المذهب هو الربح وهذا المقصود في العموم او في ذلك واحتياقي الاطلاق والسيد فالتقول قول من يدعى
الاطلاق حتى لو قال رب المال ان سحر في الخطه ونما سواها وقال المضارب ما سببت لي خراب فيها
فالتقول قول المضارب مع سبه لان الاطلاق اقر به الى المقصود والعقد على ما سببت وقال الحسن ربا ان القول قول
رب المال في اقصي سببهما وهل انه قول ربح (ووجهه) ان الادب سبب من رب المال فكان القول في قوله
فان فاسد لهما منه فالبينه منه مدعى العموم في دعوى العموم والخصوص لاها من ربا وفي دعوى السيد
والاطلاق البينه منه مدعى السيد لاها من ربا وهو منه الاطلاق ساكنه ولو ادعى على الخصوص لكهما
احتياقي ذلك الخاص فقال رب المال دفع المال للمضارب في الربح وقال المضارب في الطعام فالتقول قول رب
المال في قولهم جميعا لانه لا يمكن الترحيح هما المقصود من العقد لا سواهما في ذلك وجهه بالادب وانه يسا من رب
المال فان اقام البينه فالبينه بينه المضارب لان سبه منه وبتصرف المال ما فعله لا لاحاح الى الالب والمضارب
حتاج الى الاتباع لدفع السداد عن سبه فالبينه المذهب للرباد اولى وقد قالوا في السبب اذا ما ربح حتى صفه الادب وقد
وهت ان الوهم الاخر اولى لان الشرط الثاني سحن الاول فكان الربح عاوب الى الاول وان احتياقي قدر راس المال
والربح فقال رب المال كان راس مالي الف وسرط لك رب الرب وقال المضارب راس المال الف وسرط لي
نصف الربح ان كان في المضارب الف ورم سراما مال المضارب فالتقول قول المضارب ان راس المال الف
فالتقول قول رب المال ان سبب الربح وهذا قول من سبه الآخر وهو قول من يوسف وحده وكان قوله الاول
ان القول قول رب المال في الامر من جميعا وهو قول ربح (وجهه) قوله الاول ان الربح يسا من اصل المال وقد
اسما على ان حمله المال مضارب به وادعى المضارب استحفا فها ورب المال سكر ذلك فكان القول قوله بخلاف
ما اذا قال المضارب بعض هذه الاتس حطه بها او سبغ في يدى لاها ما اسما على ان اسع مال المضارب به ومن
كان في يده فالتقول قوله (وجهه) قوله الآخر ان القول في مقدار راس المال ول المضارب لاها احتياقي مقدار
المفوض فكان القول قول الناس الا ترى انه لو اسكر الناس اذ لا وقال في بعض سببها كان القول قوله فكذا
اذا اسكر البعض دون البعض واما كان القول قول رب المال في مقدار الربح لان شرط الربح يسا من اصل
فكان القول في مقدار المروط قوله الا ترى انه لو اسكر الشرط راسا فقال في شرط للربح واعاد دفع اليه جماعة
كان القول قوله فكذا اذا اقر البعض دون البعض واذا كان القول قول المضارب في قدر راس المال في قوله الاخر
فالتقول قول رب المال في مقدار الربح في قولهم يحمل راس المال الف ورم وحمل للمضارب طلب الالف الاخرى
فلا مثل قول رب المال في ربا راس المال ولا مثل قول المضارب في ربا شرط الربح وعلى قوله الاول واحد
رب المال الاتس جميعا وان كان في يده بله آلاف ورم والسبب لمحاظ احتياقي المال الف ورم على قوله الاخير

واقسم بانى من الالات على قوله الاول ما حدب المال الى درهم واحد على الالف الاخرى لما بينا وان كانى
 بالمصارى قدر ما كراهه بعض من راس المال او اقل ولم يكن يدرك ما افرد لى قول المصارى عدم جمعا
 لانه لا سبيل الى قول قول رب المال في انحاب السماء على المصارى ومن المصارى سبلته آلاف قال الب
 راس المال رالف ورج والف و عه لا خرا مصار به لا خرا و جماعه لا خرا سر كذا لا خرا على البدين
 وتولى التوديه والسر والسماعه والدين قول المصارى في الاوه بل كذا لان من فى يدى ولها هرا به الا ان
 يدى به لمع ولم يدى رب المال بهد الالف فكان التولى قوله بها وكل من حمل التولى قوله يدى هذا الباب فهو مع
 سه ومن افام بهما منه على ما يدى من فصل ولينه منه كل واحد منهما ينسبنا منه رب المال ينسبنا
 راس المال ومنه المصارى ينسبنا الى رالف ورج و لحد حمدا اول رب المال سرطى لك رالف ورج و راس
 عسر رافى قال المصارى بل سرطى الب والتولى قول المصارى لا هما اساعلى سرطى الب رافى رب المال
 رما لا سمعه له فيها الا فساد العمد فلا سى قوله وان فامب هما منه ولينه منه رب المال لا هما ينسبنا سرطى لوفال
 رب المال سرطى لك الب الا عسر رافى المصارى بل سرطى الب التلى فالتولى قول رب المال لانه اقره سى
 الب المصارى يدعى نام الب فلا سى قوله رما سرطى و رافى هذا رافى اسكال رهاون المصارى يدعى محه
 العمد ورب المال يدعى فساد فسمى ان يكون التولى قول المصارى والحواب ان عوى رب المال وان على به فساد
 العمد لكه مكر رما يدعى المصارى مكر انكار لانه مقضى له ولوفال رب المال سرطى لك سبب الرخ
 وفال المصارى سرطى لى مانه رهم اوم سرطى لى سبب اولى اخر المصل والتولى قول رب المال لان المصارى يدعى
 اخر اواحافى دمرب المال ورب المال سكر ذلك فمكر التولى قوله من افام رب المال الله على سرطى الب رافى
 المصارى الله على انه لم سرطى له ساه لينه منه رب المال لا هما منه للسرطى وبه المصارى فامه الله اربى ولو
 افام المصارى الله انه سرطى له مانه درهم فله اولى لان البدين اسبوا الى اسباب السرطى وبه المصارى اوحب
 حكايا راندا رهاون انحاب الاخر على رب المال فكاب اربى وكذا الكرى رحه الله تهم حملوا حكم المراسه فى هذا
 الباب حكم المصارى به الا فى هذا القيل خاصه رهاون افام رب الارض والندى الله على انه سرطى للعامل نصف
 الخارج وقال العامل سرطى لى مانه قمر فله منه الدافع وفى المصارى به الله منه المصارى والتقى بينهما ان المزارعه
 عند لارى حاسب العامل بدلى ان هو لا يدرى من حبه فوامع من العمل بحرقه فوجه حاسبه من يدعى استخذه
 والمصارى به نسب بالارمه فال مصارى فوامع من العمل لا بحرقه فلم مع حجب التسحج فوجه انحاب
 الصمان رهاون الاخر ولوفال رب المال فمب الب صبا وهى المصارى مصار به نصف اوما به درهم فالتولى قول
 رب المال لان المصارى يستعد الرخ سرطى وهو مكر فكان التولى قوله انه لم سرطى ولان المصارى يدعى استخفا
 فى مالى العرفه فالتولى قول صاحب المال ولوفال المصارى اقرضى المال الرخ على وفال رب المال دفع الب مصار به
 او صبا عه فالتولى قول رب المال لان المصارى يدعى عليه فمب وهو مكر من افام الله فله منه المصارى لاهما
 تنب الحمل لى ولانه لا سبب من السبب لحوار ان يكون اسبا هما ارم مصار به م ارمه ولوفال المصارى فمب
 الى مصار به وفال رب المال اقرض فالتولى قول المصارى لا هما اساعلى ان الاحد كانا رب المال ورب
 المال يدعى على المصارى السماء وهو مكر فكان التولى قوله من فامب هما منه ولينه منه رب المال لا هما تنب
 اصل السماء ولو حجب المصارى المصارى به اصلا ورب المال يدعى دفع المال الى مصار به فالتولى قول المصارى
 لان رب المال يدعى عليه فمب ماله وهو مكر فكان التولى قوله ولو حجب م ارم فمب مالى ان سماء من بوا ر سمع
 انا وسبب فالى رضى دفع الى رضى ماله وهو مكر فكانت ماله لم يدفع الى سماء فالى سماء سماء العلم قد
 دفع الى الب رهم مصار به فهو مصار للمال لانه مام رافى ااحد الاما هه من كالمودع وهذا لان سمد

المضار به ليس بعد لازم بل هو عند حار يحمل للفسح فكان حجود فحاله او رعاها او ارفع العند صار المال
 مسبويا عليه كالدوسه فان اسرى بها مع الحجود كان منه بالقصة لانه ضامن للعالم فلا يسي حكم المضار به لان من
 حكم المضارب ان يكون المال امانة في يده فادار صار مضمنا لم يسي امسا فان اضره بالحجود لا يرفع الضمان لان العند
 فادار مع الحجود فلا يعود الا يستبعد فان اسرى باعد الاقرار فالتقاس ان يكون ما استرا لنفسه لانه قد
 ضمن المال بحجود فلا يراومه عقله وفي الاستحسان يكون ما استرا على المضارب به و يراهن الضمان لان الامر
 بالسراء لم يرفع الحجود بل هو قائم مع الحجود لان الضمان لا ينافي الامر بالسراء بدليل ان من عصب من آخر سب
 وامر المعصوب منه العاصب بنزع المعصوب او بالسراء به صبح الامر وان كان المعصوب مضمونا على العاصب
 وا ابي الامر بعد الحجود فادار اسرى ووجب الامر برفع السراء للآمر ولو لم يرفع السراء لانه لا يعد اسقاء الضمان
 وصار كالعاصب انا مع المعصوب بامر المالك وسلم انه يراهن الضمان كذا هذا وقوله المال صار مضمونا عليه فلا
 يراهن الضمان عقله فلما عين الضمونه غور ان يراهن الضمان منها عقله كالمعصوب منه ا امر العاصب ان يحمل
 المعصوب في موضع كذا او سلمه الى فلان انه يراندك من الضمان وكذلك رجل دفع الى رجل الف درهم فامر
 ان يسرى بها عند احجده الالف ثم امر بها اسرى حار السراء و يكون للآمر و يرى الخاخذ من الضمان ولو
 اسرى بها عند ام افر لم يراهن الضمان وكان السراء له لما ذكرنا في المضارب ولودع اليه الثا من ان يسرى بها
 عند انفسه ثم حجد الالف ثم اسرى بها العند ام افر بالالف فان العند لا امر لان الوكيل سيرا العند نفسه لا يملك ان
 يسرى به لنفسه فمن ان يكون السراء للآمر فصار كانه امر بها اسرى بخلاف المضارب لانه ملك ان يسرى لنفسه
 ولا يحمل على السراء لرب المال الا ان امر بالمال قبل السراء وقال ابو يوسف المأمور بنزع العند اداحجده انا
 فاعا لنفسه امره انه ان السبع حار وهو يرى من صباه وكذلك لو دفع اليه سدا فراه ان يهبه لفلان حجد وادنا
 لنفسه امره انه فاعا ان السبع حار وهو يرى من صباه وكذلك ان امر بعتبه فحجد وادنا لنفسه امره انه فاعفه
 حار سته لما ذكرنا ان الامر بعد الحجود فام افر عند صرف بامر رب المال فبما من الضمان ولو باع
 العند او وهبه او اعطاه ثم افر بذلك بعد السبع قال ابن سباعه يمدى في فاس ما اذا دفع اليه الثا و امر ان يسرى بها عدا
 منه انه يحور و لم يملك الا امره لا يملك ان ينزع العند نفسه وقال هشام سمعت حمدا قال ان رجل دفع الى رجل
 الف درهم بمضار به ساء نائب وحسبنا به فقال له الالف را اس المال وهذا الحسبه ربح وسك ثم قال على دس منه
 لفلان كذا اذا قال حمد القول قول المضارب وقال الحسن ر ١ ا امر المضارب به عمل بالمال وان في يده
 غير آلاف على فها دس الف أو الثا فقال ذلك في كلام مضرب كان القول قوله مع سبه يدفع الدس منه سمي
 صاحبه أو لم يسمه وان سكسك سكه ثم افر بذلك وسمي صاحبه أو لم يسمه لم يسدق قال وهذا فاس قول ابي حنيفة
 وهذا الذي ذكر الحسن بخلاف ما قال حمد (ووجهه) اما ا قال في يدي غير آلاف وسك سدا فامر بالربح
 فادان على دس الف فقد ربح عما افر به لان الربح لا يكون الا بعد فضا الدس والاقرار ا اصبح لا يحمل الرجوع
 عنه بخلاف ما ا قال ذلك مضربا لان الاقرار لم يستمر بعد وكان له الا سبنا (وجهه) قول حمد ان امره بالنس
 في حال ملك الاقرار به بعد اقراره كما اذا قال هذا ربح وعلى دس وقوله ان قوله على س بعد ما سك يكون رجوعا
 عما افر به من الربح مجموع فانه يحور به ربح ثم زعم الدس الا يرى ان الرجل قول قدر محب ولم يمد دس وهو ملك
 الاقرار بالنس ف افر به صبح ولو با المضارب بلفظ فقال الف را اس المال والف ربح ثم قال ما ربح الا حسمنا به
 ملك المال كله في المضارب فان المضارب ضمن الحسمنا به الى حجدها ولا ضمان عليه فان المال لان الربح
 امانه في يده فاداحجده عند صار عاصبا بالحجود فحسم ا اهلك ولو قال المضارب لرب المال فددت الدس
 مالك والذي يفي في يدي ربح ثم ربح فقال ا فعه الل ولكن هلك فانه سمن ما عى دفعه الى رب المال لانه صار

حديد عن اذنه فسمي باحد ركذلك احتياقي الرجم جمع قال لما فعل الله ولكم ذلك فانه تضمن
 ما ادى دفعه الى رب المال لما صار احتياقي الرجم وقال بان مال سرق لك التلب وقتل المصارف سرق الى
 الضم فذلك المال في المصارف لحد ضمن المصارف السدس من الرجم يورثه الى بان المال من ماله حصه
 ولا حيل عليه فيما سوى ذلك لا فائدة ان التول في سرق الرجم قول بان المال اكل كذلك فمصب المصارف
 التلب ومصادي الضم وما عي امانه يد صمها ذلك ضمن سدس الرجم رانه عروحت التوقي
 هو فصل في واما ان ماسطل به عند المصارف فمعد المصارف سطل التسح رالي عن السرق لكن عند حو
 سرق التسح رالي هو سطل صاحبه التسح رالي بان يكون راس المال سواوف التسح رالي وان كان ماسطل سطل
 ولان بيعة الدراهم واندما رجي بعض كما كافهاه ووان كان عاصح لكن له صرف الدراهم الى الدايير راسا
 الى الدراهم يبيع كما كومان ذلك لا يفسد الحاسان مني اسمه وسطل حو احد هملان المصارف سطل
 على ابوكاه والوكاه سطل حو الموكل والوكيل وسوا علم المصارف حو رب المال او اعلم لا يفسد حكي فلا
 صف سطل العلم كما في الوكاه الا ان راس المال اصابته فلو كسل ان يبيع حتى يصبه اصل الماسطل سطل حو
 احد هملان كان ماسطل لا يفسد اهل الامر لا امر واهله السرق للمامور وكل ماسطل به الوكاه سطل به المصارف
 رانه هدم في كتاب الوكاه يفسد رلوار يدرب المال فباع المصارف واسرى المال بعد اذ فذلك كنه موقوف
 قول اي حصه عليه الرحمة ان رجع الى الاسلام بعد ذلك سلكه والتجسد رده العلم جمع احكام المصارف
 وصار كانه مريد اصلا وكذلك ان رجع الى دار الحرب ماسطل ان يحكم بطاعه دار الحرب على الزايمه
 التي سرق حاكم الحاك بطاعه للحكم بونه ووصد وراموا منه التورثه ومات او قتل على الزد او حق دار
 الحرب وقضى انما هي بطاعه طلب المصارف من يوم اريد سطل اصل اي حصه عليه الرحمة ان ملك المريد
 موقوف ان مات او قتل ان رجع حاكم التوقي بول ملكه من وف الزد الى ورثته سسر كانه مات في ذلك
 الوقت فسطل سرق المصارف امر لطلان اهل الامر وسد كانه تصرف من ملك التورثه وان كان اس المال
 بومد فاما في يد لم تصرف فمما سب في بعد لك فمستحق روجه يكون له ان ملك رب المال س المال
 فسر المصارف على المصارف فصار سرق من ملك التورثه بامم وان كان سار راس المال س افسح المصارف
 فموسراو خارجي بعض راس المال كما في هذا الخا لا سرق بالمرل رالي لا حو بان المال فكدلك
 رده فان حصل بان المصارف دما راس المال راجم او حصل في يد راجم اس المال دانه فالتاس ان
 لا يجوز له التسرف لان ادى حصل في يده من حوس راس المال معي لا حا هملان اسمه فيسر كاس المال
 قام في الا اهم اس حوسا والوان ماسه محس راس المال حار لان على المصارف ان رد سطل راس المال فكل
 لمان يبيع ما في يد كالمروص راسا على اصل اي سسر رجه وولد لا مدح في ملك المريد فحور سرق المصارف
 بدرد رب المال كما حور تصرف رب المال سسه عد هملان ماب رب المال رحتل كان وبكوب المسلم في ظن
 عند المصارف وكذلك ان رجع دار الحرب رجه بطاعه لان ذلك عمرة التوب دليل ان ماسه بصره انا ورمه
 فطل امر ان المال ورم يرد رب المال لكي المصارف اريد المصارف على خطا في قولهم جمعا لان رفوف سرق
 رب المال سسه لوفوف ملكه ولا مال للمصارف فيما سرق فمب بل ان ملك رب المال ولم يوجد ماسه اريد فمس
 المصارف لانه لا عهد على المصارف واب العهد على رب المال في فاس قول اي حصه ورحه انه لان العهد بلم
 نسب المال تكون على رب المال وصار كما لو وكل ضيا حجورا او عدا حجورا دما سطل فوطها والعهد عليه لان
 بصره كسرف المسلم وان مات المصارف او قتل على الزده طلب المصارف لان مونه في الزد كونه قبل الزده وكذا
 اذا رجع دار الحرب وقضى بطوقه لان رده مع اللحق بالحكم به رتمونه في طلان بصره فان رجع اساب

بدار الحرب بعد رده فباع راسه في ذلك ثم جمع ماله ما جمع ما سعى في ربايع في دار الحرب تكون له ولا يصح سلبه
 في شيء من ذلك لأنه لما خفي بدار الحرب صار كالخفي إذا استوفى على مال أصنافه ولحق بدار الحرب أنه ملكه فكذا
 المرد وأما أربدا المراء وعدم أربدا هاسوا في قولهم جمعاً سواء كان المال لها أو كانت مقصراً به لأن ردّها لا يور
 في ملكها إلا أن يوجب فظلم المصا به كما لو مات قبل أربد أو طلب بدار الحرب وحكم لها فمالها كرماء أن ذلك
 حره الموت رطل يهلك مال المصا به في المصا به قبل أن يربى في سببها قول أصحابنا لأنه من لم يمد
 المصا به بالحق فظلم المصا به كذا لو دعه وكذلك لو أسهل المصا به أو أسه أو دعه إلى غير فأسهل المصا به
 لمسا فالحا على مالك أن يربى في سبب المصا به فإن أخذ ماله من الذي أسهل المصا به كان له أن يربى في سبب المصا به
 كذا روى الحسن بن أبي حمزة لأنه أحد دعوى راس المال فكان أحد عرسه حره أحد عرسه فكون على المصا به
 وروى ابن رستم عن حماد بن عمار فلو فرضها المصا به رجلاً فإن رجعت إليه الدراهم فبها رجعت على المصا به لأنه وإن
 بعدى فبمن لكان راس المصا به في قول النعمان السطلي به وإن أخذ ماله من رجوع في المصا به لأن النعمان قد أسس
 بهار العس وحكم المصا به مع النعمان لا نعمان ولهذا حال ما رآه الحسن بن رداد عن أبي حمزة في
 الأسهل له هذا إذا هلك مال المصا به قبل أن يربى في المصا به سبباً فإن هلك بعد السرا فإن كان مال المصا به
 القادسة في مباحه ولم يمدح المصا به حتى هلك الألف فمدحها بالاحتياط الخار به على المصا به ورجع على
 رب المال الألف وسلمها إلى الناعم وكذلك أن هلك الألف إلى من رجعت سبباً إلى رب المال وكذلك
 سبب الدالة والزاهية وما بعد ذلك انداحي سلم إلى الناعم ويكون ماله من المال وما عزم كله من راس المال
 وأما كان كذلك لأن المصا به مصرف لرب المال فخرج ماله من المصا به كذا لو كان غير أن المصا به
 الوكيل والمصا به أن الوكيل إذا هلك أمضى في ماله إلى الموكل ثم هلك الباقي لم يرجع على الموكل والمصا به
 رجعت على كل من روجه الثرى أن الوكالة قد أسس سرا الوكيل لأن المصا به من الوكالة السرا استعاده ملك المصا به
 لا الرجوع إذا أسس في ماله فحصل المصا به في ماله من الوكالة السرا به ووجب على الوكيل أن يرجع على المصا به إذا هلك في
 ماله قبل أن يمدح الناعم ووجب للوكيل على الموكل ماله من ماله من ماله فله ما أفضى من ماله من ماله فلا يجب له
 عليه شيء آخر فاما المصا به فله ما أسس السرا لأن المصا به الرجوع ولا يحصل إلا بالسرا من بعد
 أخرى فله ما أسس السرا فكان له أن يرجع ماله ما أسس السرا مع المال مع الأول فبصره راس المال لأنه عزم لرب
 المال سبب المصا به فكون كله من مال المصا به ولأن المصا به من هذا العبد هو الرجوع فلو لم يصر ما عزم رب
 المال من راس المال وهلك ما أسس السرا به راس المال لأنه محسوس في المصا به وهذا لا يجوز ولو فرض
 المصا به الألف الأولى فصرف فيها حتى صار إلى من أسس في ماله فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به
 بعد هذا الناعم فله الرجوع على رب المال الألف وحماها به وصرم المصا به من ماله فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به
 ربح الخار به للمصا به خاصة وبلاها رباحها على المصا به ورأس المال في هذا البلاها رباح الألف وحماها به
 وأما كان كذلك لأنه لما أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به
 لأنه أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به
 حماها وحسنه المصا به حماها ما أسس السرا لرب المال الرجوع عليه وما أسس السرا لفسقه فبها عليه وأما خرج ربح
 الخار به المصا به لأن الناعم لما أزمه حماها من الرجوع فمدحه لاسمها خراج الرجوع من
 المصا به في الباقي على ما كان عليه وقد لم يرب المال الف حماها به سبب المصا به فبها ذلك رباح في راس
 المال فصار راس المال التي وحماها به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به فله ما أسس السرا به
 من الرجوع فكان ملكه وبني لأنه آلاف على أسس السرا به لرب المال منها الثاني وحماها به راس ماله في ربح حماها به

فكون متهما نص على السرط ولو كان احاز به ساوى الف والسر الف وهو مال المضار به فصاعب عزمها
رب ال كها لان السرا اذا وقع الف صدرع من كذا راس المال اما يظهر اثره في النافى فكون الضار على رب
المال بخلاف النسل الاول وهذا السرا يقع بالف فظهر ربح المضارب وخلف ربح الخازر مع عدم حصه لك
الربح من اس وروى عن محمد بن المضارب ان اسه في حار به الف وربع ومعه الف فصاعب الاتفاق
فيل ان سده النافع انه على ان على المضارب اثر مع ربحه وحسبانه وعلى رب المال الف وحسبانه وهذا على ما سئل قال
محمد ولو اسه في حار به ساوى الف فانه ساوى الف وخص الى اسراها ولم يدفع امه حتى ما ما جماعا به فانه يرم
فمه الى اسري ربح الف وربع وذلك على رب المال لان المضمون عليه فمه اثار به الى اسراها ولا قبل في ذلك
عمر اس المال وهذا ما يجوز وهو ان ي المضارب حار به فمعه الف والفقهاء اكل رب المال قال له اسه ما قبل
والكبر والافسار المضارب على هذا الوجه لا يمنع في قولهم حسا ود كراس سماعه عن محمد بن موصع آخرى
بواذر في رجل مع الى رجل الف درهم مضارب به بالنصف اسه في المضارب وربع حتى صار المال بانه آلاف
هسه في سلاه آلاف بانه اعدده كل واحد الف ويطبق المال حتى صاع قال سئل ذلك كله على رب المال
و يكون راس المال اربعة آلاف لان المضارب لم يمس له الف في واحد من المئذ لان كل واحد منهم محوران يكون
راس المال لهذا لا يقدسه فهم جمع مجمع بهم ربح على محمد فدا قال من قبل ان المضارب لم يكن محورا عنه في
س من المئذ وهذا بخلاف ما ذكر الكرخي به قال ان محمد اسه المضمون على المضارب الذي سربه دون ما
ربح عليه من اربع ومضى هذا الكلام ان المضارب افعس ولم يستأجر حتى هلك كان المعرما بحسب سلة
صيانة فان كان ما نصه رابدا على راس المال كان على المضارب حصه لك والا فلا وهذا بخلاف الاول لا
ا اعسر الضمان بعد صفا كمن راس المال فقال يحمل عن محمد واما ان او يكون السرط فيما صار
مضمونا على المضارب ان حصه فمه ربحا ان حصه فمه ربحا راما سله بعد فاد الف في طرد
لانه لو اسه في سلاه حار به ساوى الف فانه وان لم يمدعه فمه الا ان يكون حمل فود الف في الخازر به المسراة
بائس ومعه الناف على لوجوب الضمان عليه ما لا يمدعه فمه يكون عكس الفله فلا لربه طرد في جمع
المواضع وقال محمد اذا اسه في المضارب عددا الف درهم وهو مال المضارب به فسد المال فقال رب المال اسره
على المضارب به صاع المال وهن المضارب اسره به صاع المضارب ان اذن ان المال عددي ا فذ صاع قبل ذلك
فانقل قول المضارب لان الاصل في كل من سري سدا به مضمورا لانه لا الخال يستد به ايضا وهو
حلاله المال فكل الظاهر ساهدا للمضارب فكان النول قوله ود كمن سدر المضارب الكبر ا احتلوا قال
رب المال صاع قبل ان سري الخازر به راما اسه بها لتسدر قال المضارب صاع المال بعدما اسه بها واما ان ربحا
أخذ له ناسي ولا اعلم في صاع فالفول قول رب المال مع سبه وعلى المضارب اليه انه اسه في والمال عدد اصابع
بعد السرا لان رب المال سى الضمان عن سبه والمضارب يدعى عليه الضمان له جمع عليه ناسي لانه يدعى بوقوع العقد
له ورب المال سكر ذلك فكان النول قوله ولا الخال وهو لال سدر لرب المال وانما اليه اليه به المضارب
لا بها بيب الضمان فكذلك اولى واما اصحاب المضارب به و مال المضارب به من على الناس وامع عن استصا
والنصف فان كان في المال ربح اخر على الساحب القص وان لم يكن فمه ربح لم يحسب عليه وقبل له احل رب المال
بالمال على الثرما لانه انا كان هذا ربح كان له فمه نصف فكر عمله على الاح والاحر محورا على العمل فيما اليرم
ران لم يكن هذا ربح لم يمس له فمه فكان عمله عمل الوكا ولا يبحر على اسم العمل كالا يبحر الوكا على مضمون
عمره بومر المضارب او الوكا ان يحمل رب المال على الذي عليه الدس حتى يركبه فمه لان حقوق الصدر ارحمه الى
العائد ولا تنب ولا به النص لانه لا ما لا يجوز العائد فله ان يحمله المال حتى لا يورثه رلوص من العائد

لرب المال هذا الذي علمه حرصه لان المأخذ حمله أما فلا يكاد ان حمل سهوا فمأخذه المأخذ
 اما ولومات المضارب ولم يحدد مال المضارب به فمأخذه فانه سود دينا فمأخذه المضارب وكذا السودع
 والمسعر والمستضع وكل من كان المال في يده امانه اذ امانه قبل السار لا يصرى الا ما فيها فانه يكون عليه دينا
 في ركبته لا به صار بالتجمل مسهل كاللودعه ولا تصديق وره على الهلال والسلم الى رب المال ولو عن المسب
 المال في حال حياته او علم ذلك يكون ذلك امانه في بدو حبه او في بدو حبه كما كان في يده و سددون على الهلال
 والدفع الى صاحبه كما تصديق المسب في حال حياته والله اعلم وحل اعلم

سودع و سددون

في كتاب الله

الكلام في هذا الكتاب في الاول في بابه في باب ركني الله وفي باب سرائر الركن وفي باب حكم
 الله اما ركني الله فهو الاحاب من الواهب فاما القول من الموهوب له فليس ركن استحسانا والنفاس ان يكون
 ركبا وهو قول رفر وفي قول قال الفحص اضر ركني وفاد هذا الاختلاف ظاهر فمن حلف لا يهب هذا الذي
 لقان فوهبه منه فلم يزل انه يحب استحسانا وعذر فولا يحب ما لم يزل وفي قول ما لم يزل و هب و اجمعوا على انه
 اذ احلف لا يبيع هذا الذي لقان فباعه فلم يزل انه لا يحب وعلى هذا الخلاف اذ قال رجل لا خير وهب هذا
 الذي ما لم يزل بل فقال المرفعه لا بل فلب قال قول المرفعه عدا وعقد القول قول المرفعه و اجمعوا على انه لو قال يهب
 هذا الذي ما لم يزل بل فقال المرفعه لا بل فلب ان القول قول المرفعه (وجه) النفاس ان الله يصرى والسرى
 السرى و حوده سرعا عا عا وهو ان يصاد في حق الحكم والحكم لا يصب نفس الاحاب فلا يكون نفس الاحاب
 هه سرعا هذا يمكن الاحاب بدون القول سما كذا هذا (وجه) الاستحسان ان الله في اللع عا عن عدا احاب
 المال من ع سر بة القول راعا القول والنص لسوء حكمه الا لو حو فاق مسها فاد او حب فنادى الله
 به س عليها الاحكام والدليل على ان وقوع الصرى هه لا يصب على القول ما روى عن النبي عليه الصلا
 والسلام انه قال لا يجوز الله الاسوصه حور اطلق اسم الله بدون النص والجار و روى ان النص من
 حياه اهدى الى النبي عليه الصلا والسلام حمار وحش رهو مالوا وفي روايه من ان من النبي عليه الصلا
 والسلام وقال لولا انا حرام والا لقتلنا هذا اطلق الراوى اسم الا هذا بدون القول لا هذا من الفاظ الله روى
 ان سيدنا انا نكر الصديق رضي الله عنه دعى سيدنا عا به رضي الله عها في مرض وبه فقال لها ان كس خليل
 جدا عسر وسع من مالي بالماله وان لم يكون فقصه ولا حرره واسا هو اليوم مال الوار اطلق الصديق
 رضي الله عنه اسم الخليل بدون النص الخليل من ألقا الله فبنا ان الله في اللع عا عن سس احاب الملك
 والاصل ان معنى السرى السرى هو ما دل عليه اللط لعه بخلاف السع فانه اسم الاحاب مع القول فلا يطلق اسم
 السع لعه وسر بة على احد هه دون الآخر ما لم يحدد الاسم للصرف بسع السع ولان المقصود من الله هو
 اكساب المدح والسبا باظهار الخود والسعاه وهذا حصل بدون القول بخلاف السع وكذا المرص من الحلف
 هو مع النفس عن ماسر الخوف عليه وذلك هو الاحاب لانه فعل الواهب فعذر على مع هه عه (فاما) القول
 والنص ففعل الموهوب له فلا يكون معدور الواهب والملك يحكم سرى بحد حرام الله تعالى ساء العدا وى فلا
 يصور مع النفس عدا بعبا بخلاف السع فانه وان مع هه عه فله وهو الاحاب الا ان الاحاب هه لا يصبر
 سعادون القول فسرط القول لتبصر سما فلا يحاب هو ان قول الواهب وهب هذا الذي لك او ملكه ميل او
 جعله لك ا رهوك او اعطيه او جعله لك او اهدى لك او اطمعك هذا الطامع او حلف على هه الذاه وبوى به
 الله (اما) قوله وهب لك وسرعى الباب وقوله لكل خرى خرى الصرخ اسما لان ملك الله الخال من

غير عرض فهو لله وكذا فهو يحمل هذا الشيء وقوله هو لك لان المزمع المسافر الى من هو اهل بيتك
 لم يلبس فكذلك من في اهل من - عرض فهو مني الله وكذا فهو استسب لان اعطيه لسانه الى العن
 في عفا - من هو لك كما من - عرض وهذا معنى الله وكذا استعمل ان حقا استعمال الله حال اعطاه
 انه كذا او هو مني واحترق اعطيه حال ولا نزل على ولد ان اسأ عطفه والله مني العطف له لانه اعطى
 هذا لعل في معنى استسب قوله حمل على حد اسأه فانه عمل الله وعمل العار به به روى ان سدا عمر
 احداث من الله عفا حمل رحا على ذابره اناس في السوق ورا ان برها قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك قال صلى الله عليه وسلم لا يرجع في مسقط وحمل ليل العن واحتمل ليل المانع ولا يضمن الله
 لغيره ولو لم يحم هذا التي اودع هذا التي لك منحه وهذا لعل اما ان يكون لك التي ما كان الاستماع
 ممن غير اسهل ان اما ان يكون ما لا يمكن الاستماع به الا ما سهلا كه فان كان ما في الاستماع به من - اسهل
 كذا ان يوب راناه الا من ان هل هذا اذارك منحه او هذا السوب او هذا الدابة له هذا الارض فهو عار به
 لان المنحه في الاصل عر عن هذه المسعة او ما له حكم المسعة وهذا وصف الى ما يمكن الاستماع به من غير اسهل
 من السكي والمس والركوب وار راعه لان مسه الارض راعها فكل هذا ليل المسعة من غير عرض وهو غير
 الار كذا اول الارض صفا هذا الارض لك طعمه كان عار به لان عني الارض ما لا نطم واما نطم
 ما خرج منها فكان طعمه الارض راعها فكل ذلك حينئذ ان ولصاحبها ان فاحدها ان يمكن فها روع وان كان
 فها روع فالتسا ان يكون له ولا به التلع كالسا والعرس وفي الاستحسان له الى راعها الحساد باخر المثل
 وسد كروجهما في كتاب العار به ولو منحه سا حلوا او باه حلوا او مر حلوا وقال هذا السا لك منحه او هذا
 الدابة او هذا السر كان عر به محاولة الاستماع ليلها لان التي وان كان عفا حسه فهو معدود من المانع عر فاما
 فاسطى له حكم المسعة كانه اناح لغير الله فحوله الاستماع ليلها وكذلك منحه حدها او عفا كان له عار به
 لان الحدي من عرض ان يسر حلوا والمناج حده ان سى المنحه الله من هذا المواضع على فهو ما عني لانه نون
 ما يحمله ليلته وهو سد على عفا وان كان ما لا يمكن الاستماع به الا ما سهلا كالا كولا المسروب والدرهم
 والدابة ان هل هذا الطعام لك منحه او هذا الال او هذا الدرهم والدابة ان كان به لان المنحه المقبالة الى ما لا يمكن
 الاستماع به الا ما سهلا لا يمكن حملها على هذه المسعة فحمل على هذه العن رعي على كفا وعلى العن لقال من عر
 عرض هو مني الله هذا اكل الا حاب مثل ما عني السر به فاما اكل من روعا ربه فالر به لا حلو (اما) ان
 كان رقا (واما) ان كان سرطا (واما) ان كان مقسمه فان كان وفان قال اعمر لك هذا الدرا او صرح فقال
 حملك هذا الدار لك عمرى او قال حملك عمرى او قال هي لك عمرى ارحيا فادام اب يمي رد على او قال
 حملك عمرى ارحيا فادام اب يمي رد على ربي فهذا كله هو على النعم له في حانه ولو ربه بعد رفاه
 والوقف اطل الاصل فيه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه هل امسكوا علىكم اموالكم لا تعبروها
 من من عمر سا فانه لم يعم روى حارس عد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امارحل اعمر عمرى
 له ولسته باللدى سطاها لا يرجع الى الذي اعطاه الا لا يحطى سا وقت به الموار سوع حار قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من اعمر عمرى حابه فبي له ولسته رها من ربه بعد فذلك هذه النصوص على حوار الله
 وظلان التوقف لان قوله حملك هذا الدار لك او هي لك ليل العن لقال مثلا ثم قوله عمرى وقف المثل رانه
 مية لتسعى العمد وكذا ليل الاعان لا يحمل الوقف بها كالتع فكان الوقف تصرفا بخلاف المسعى العمد
 والسرع فسل وبي العمد محجوا وان كان السر به سرطا طر الى السرط المبرور ان كان مما عر وقوع السر
 سكا كمال مع حقه الله والا فسل السر وبيع الله وعلى هذا مخرج ما اذا قال او قل هذا الدار او صرح وقال

حملت هذا الدار لك رهي أو قال هذا الدار لك رهي وفعاله رهي ورمق يد له أن واحد هاسه بي سا وهذا
 قول ابن حبه وحدثني أبو يوسف هذا رهي وفعاله رهي باطل احتج باري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أحرا عمرو بن الزهري لأن قوله أن لك حمل العن لا حمل المسح ولما قال رهي فمد عليه السوط وأنه لا حمل
 التعلق فظل السوط بن العبد حيا ولما قال أن لك عمر بن أبي نعيم الله وسئل سوط المعمر كذا هذا
 وأحبا ما روى السعي عن سرح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشار العمري وأعطى الزهري ومسلما لا تكذب
 ولأن قوله دارى لك رهي تعلق الحمل بالحر لأن معنى الزهري أنه حول من أمهاتك في لك وإن أم اب فلي
 في لي سمي الزهري من الزهوب والأرفاب والله وبهو لا سائر لأن كل واحد منهما مضطرب صاحبه قبل موته
 وذلك عزمه ولم يكذب رهي تعلق الحمل بأمر له حظر الوحد والعدم راحم الكتاب ما لا غسل التعلق بالخطر
 فلم يصح به وحبب أن لا يذهب دفع الله وأطلق له الاستفاد به وهذا معنى البار وهذا اختلاف العمري لأن هاتك
 رفع التقصير على كماله فهو موله عمري رهي حملت أنه لا يحمل الوقت فظل بن العبد على الصحة ولا حبه
 له في الحديث لأن الزهري سئل أن بكر من المرافه وهي الاضطار وحمل أن بكر من الارباب وهو هه الزهري
 فان أرد بها الأول كان حبه وإن ارد بها الثاني لا يكون حبه لأن لك حار فلا تكون حبه مع الاحتمال أو حمل على
 الماي وفعاله الحدين صانه لكلام من يستحل عليه النافس عنه وهداس أن لا اختلاف بينهم الحبه
 أن كان الزهري والارباب مسلمين لأن الله في هه الزهري بنى أن سوي فان عي به هه الزهري بخلاف
 وإن عي به أمه أنوب لأنه ر لا خلاف ولو قال رهي دارى لا أولك حيا فهو باطل لأنه لا بدري أمها
 أطول حيا فكان هذا تعلق الحمل بالحر فظل ولو قال دارى لك حيس فدا عار به عداى حبه وحدث وعبد
 أن يوسف هو هه وهو له حيس باطل لمره الزهري (وجه) قوله أن قوله دارى لك حمل وهو له حيس بن الملك فلم
 نصح السوي في الحمل على حله (وجه) قوله أن قوله حيس حرح حيس قوله لك فبارك به أسدا بالحس
 هان دارى حيس لك ولو قال لك كان عار به لا جماع كذا هذا ولو قال دارى رهي لك كان عار به أجماعا ذكر
 الخاص في سرحه محصر الطحاوي ولو هو حار به على أن يسمها أو على أن سجد هاهم ولد أو على أن يسمها لسان
 أو على أن يرد هاهم بعد سهر حار الله وسئل السوط لأن هذه السوط مما لم يجمع وقوع النصف على كمال
 وهي سوط خالف معسى العبد فظل بن العبد على الصحة بخلاف سوط الزهري على ما بنا وخلاف السع
 فانه سوطه هذا السوط لأن الفاس أن لا بكر من السوط التاسد لعدم مفسر الله لأن ذكره العدم سرح فليحق
 بالعدم سوي العبد حيا إلا أن الساد في السع للمي الواردة ولا هي في الله في الحكم فله على الأصل ولأن
 دلال سرعة الله به مطلقه من محو قوله تعالى فان طين لكم عي مده عسا فكلو هه ما وها أخرى عمري
 الرعي في كل المهر وقوله عليه الصلاة والسلام ما دوا حوا أو هه أدب إلى الهادي وأخذ به هه وروا عي
 الصيد بن رهي أنه عه به قال لسا عا عه رهي أنه عها أني كب تحلل كذا وكذا عي سيد ما عمر رهي الله عه
 أنه قال بن رهي هه لصله رحم أو على وجه صدقه فانه لا يرجع فها ومن رهي هه رهي أنه أراد بها الواب فهو على
 هه رجوع فها أن يرضعها وهو من الدلال المنصه لمرعه الله من عرف فضل من ما قرن بها سوط فاسد أولم
 من وعلى هذا حرح ما دوا هه حار به واسني ما في طها أو وه حوا أو واسني ما في طها أن الله حار به
 الأم والولد جمعا والاسبا باطل الكل للموهوب له وحمله الكلام في العنود إلى فها استساء الحمل أمها فاسم لانه
 فسم بها سطل وسطل الاسبا جمعا وفعم بها أصبح وسطل الاسبا وفعم بها أصبح وسبح الاستساء (أما)
 الأول فهو السع والاحار والكاه والزهي لأن الاستساء لما في البطن لمره سوط فاسد وهذا العنود سطل
 بالسوط التاسد (وأما) القسم الثاني فانه والصدقه والكاح الخلع والصلح عن دم العمد لأن هذه العنود

منه البيع اما احبب الماز ولا غير ما خلا ما عدا ما في النسخ كلفظ السمع مع نفسه المثل (ولمما) ان الله سرط
 الرض مع براسدا ثم يصير معاني الالها بدليلها باسد الملك قبل الفصح ولو وقع سماع من حد رحوذها لما
 يوف الملك فيه على النسخ لان البيع عند الملك يسبه دلها ووقع براسدا وهو لا يملكون السمع فلم
 يصح الهسه حد رحوذها فلا يصحور ان يصير سماعه ذلك (واما) ما رجع الى الموهوب فانواع (مها) ان
 يكون مرحوذا وفي الهسه فلا يصحور هه مالنس بوجرد وفي المعدان رهب ما رجع له العام وما يذ اعانه الهسه ويحو
 ذلك خلاف الوصيه والقرى ان الهسه لملك الخال وملك المعدوم خال والوصيه لملك مضاف الى ما بعد الموب
 والاصافه لا يبع حوارها وكذلك لو وهب ما في ظل هه الخاره او ما في ظل هه الساه او ما في حصرها لا يصحور وان
 سلطه على النفس عند الولاد والطلب لا يه لا وجه لصحته لخال لا حبال الوحد والعدم لان اسفاح النطق قد
 يكون للمحمل وقد يكون لدا في السلوع وكذا اسفاح الصرع قد يكون بالنس وقد يكون صير فكان له حطر
 الوحد والعدم ولا سبل لصحته بالاصافه الى ما بعد زمان الحدوب لان الحمل الهسه لا يحصل الا صافه
 الى الوهب فمثل وهذا لا يصح سعه خلاف ما اذا وهب الدس من ع من عليه الدس وسلطه على الفصح انه يصح
 استحسانا لانه امك لصحته لخال لكون الموهوب موحودا لمحو كالخال معدور الفصح طر هه على ما سدد كر ان
 سا الله تعالى وكذلك لو وهب بدائي لن اوده ما في سسم اوده ما في حطه لا يصحور وان سلطه على قصه عند
 حدويه لانه معدوم لخال فلم يوجد محل حكم المعد لخال فلم يعد ولا سبل الى الاصافه الى وفي الحدوب فمثل أصلا
 خلاف ما اذا وهب صوفا على ظهر المم وحر وسيله انه يصحور لان الموهوب موحود ملو لخال الا انه لم يعد لخال
 لما ع وهو كون الموهوب سعه لا مالنس جوهر فادخر صدر الال مانع لروال السعل فقد عد وحد الفصح كما
 لو وهب سفعيا ساسا م قصه وسيله (ومها) ان يكون مالا مقوما فلا يحور هه مالنس عال أصلا كالخر والمسه
 رالدم رصدا الحرم والاحرام والخبر وعبر ذلك على ما ذكرنا في السوع ولا هه مالنس عال مطلق كام الولد
 والذر المطلق والمكاتب لكونهم احرار من وحد ولهذا لم يحور سعه هولا ولا هه مالنس سحم كاجر ولهذا لم يحور
 سعا (ومها) ان يكون ملو كافي سعه فلا يحور هه المناحب لان الهسه لملك وملك مالنس ملو لخال (ومها)
 ان يكون ملو كاللواهب فلا يحور هه مال المر بمراده لاسفاحه لملك مالنس ملو وان سبب ردوب هذا
 السرط الى الواهب وكل ذلك صحيح لان المال والملو من الالها الاصافه والعليه الى بدور عليها الاصافه هي
 الملك فمحور رد هذا السرط الى الموهوب ومحور رد الى الواهب في صباعه الرب فاهم وسوا كان الملو عا
 اوده ما يحور هه الدس الى عليه الدس فاسا واسحسانا (واما) هه الدس لمر من عليه الدس حار ان تصادا اذن له
 بالقص وقصه استحسانا بالناس ان لا يحور وان اذن له بالقص (وجه) الناس ان الفصح سرط حوار الهسه وما في
 الذمه لا يحمل الفصح بخلاف ما اذا وهب لى عليه لان الدس في ذمه وذمه في قصه فكان الدس في قصه بواسطة
 قص الذمه (وجه) الاستحسان ان ما في الذمه معدور السلم والتقص الا ترى ان المدبون يحصر على سلمه الا
 ان قصه قص الدس فادقص الدس فاهم قصها مما قص عن ما في الذمه الا انه لا بد من الادن بالقص صر مخا
 ولا يكتفى منه بالنقص حصه الواهب بخلاف هه الدس لما ذكر في وضعه (ومها) ان يكون محورا فلا يحور
 هه المساع فيما هم ومحور فيما لا سسم كالعدو الختام والذن ويحوها وهذا عسدا وعد الساقى رحمه الله ليس سرط
 ويحو هه المساع فيما هم وفيما لا هم عده واجت طاهر قوله عز وجل فصف ما قرصم الا ان يعفون او حب
 سعادته وما في نصف المفروض في الطلاق قبل الدخول الا ان يحد الخطين الروحاني عن النصف من غير
 فصل من الدس والساع والمقسم فسدل على حوار هه المساع في الهه وماروى ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه لما سدد في الملوك في المسمه من بعض المرواب فقام عليه الصلار السلام الى سام بمر واحد هه

وروى انه لا يحمل من عسك شغل عند اور الانس واحسن مرود فذكر رد المحتار
 واحسن في المول وسد رضى صاحبان واما عند اعران بكنه من سر من احدها لا يطلع بها
 رعه معبري سأل انه هل ادعى فهو كسب لئلا يلقى وهذا عند السبع في احسن وروى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الى ارباب الاسرى في امة عند فري موضع المسجد فوجد من
 احسن ارباب من حلف من قومه وسباع اسعد عبيد النبي الكرم من سؤل الله صلى الله عليه وسلم ما
 دعه لو ان اسعد عبيد من التي سب سلا رسلنا فوهنا انصافهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فمدل اتى عليه التمسد والسلام الله في حب اسعد وفل في سب الرجل اساور لم يكن رالمائل لان
 ادو حال فري ابي سله لعذر رالسلا احوال لان الساع لا يحكم هذا التصرف لاسرطه لان حكم الله الملك
 والساع لا يحكم الله ارباب الا حور بيع الساع وكذا عند الساع في الاصل وسرطه هو التصرف والسوع لا يح
 التصرف لانه محصله سالتصاف الساع صله الكل ولهذا حارب هذه الساع في الاصل وان كان التصرف فيها
 به فالتصرف الملك كذا هذا (ولما) اجماع اصحابه رضى الله عنهم وروى ان سدا ناكر رضى الله عنه قال
 في مرض موبه لسدنا به رضى الله عنه ان احب الناس الى عبي اسد واسم على فري ارباب وان كسب حلت
 جدا عرس سدا من مالى الداله واسلم يكون مقبضه لاحد به واسا هو اليوم مال الوارب اعترس بالصد من
 رضى الله عنه انقص والقسم في امة تصوب الملك لان احوار في الله جمع الى التمرين حذر هذا معنى القسم لان
 الانصاف اسامه من القسم كات مقترعه القسم جميع كل يقضى حذر وروى من سدا امر رضى الله عنه
 ولما مال احد كسحل ولد عله لا حور ها ولا سمار سؤل ارباب فوله وان ما رجب الى وام الله لا يحل
 احدكم ان يحل لا يحور ها ولا سبها فموب الاحتمال ما انالور سه والرا من الحار القس هالانه ذكرها
 بحماية القسم حتى لا يودى الى السكر اذ اخرج الله من ان يكون موحه الملك بدون التصرف والقسم وروى
 من سدا ما على رضى الله عنه انه قال من وهب ملك كذا اور مع كذا لا حور ما هاسم وكل ذلك حصر من احوار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعل انه انكر عليهم مكر فكون اجماعا ولا ان النص سرط حور هذا عند السوع
 جمع من القس لان معنى القس هو امكن من التصرف في الموصوف والتصرف في الصف الساع رجد لا يصور
 من سكي نصف الدار ساما وليس نصف الثوب ساما حال ولا حكم من السرف فيه بالتصرف في الكل لان
 العبد ساول الكل وهكذا سؤل الساع اذن لا هم ان معنى النص هالهم يوجب ملكا الا ان هال ضرور
 لانه يحتاج الى هه مقبضه ولا حكم لله بدون القس الساع مانع من السس الملك التصرف لا يسئل الى اراؤه
 المانع بالقسم لعدم احوال القسم من السرور الى الحوار واما موصور الحله مقام التصرف المكن من التصرف
 لا ضرور هه لان اخل محصل للقسم فمكن اراؤه المانع من السس الملك القسم او سؤل السجاده رضى الله
 عنهم سرطوا النص المطلق والمطلق سرى الى الكامل وقص الساع من فاصر لوجود من حسب الضور
 دون المعنى على ما بدا الا انه اكس بالقصور في الساع الذي لا يحمل القسم للضرور والى ذكرها ولا ضرور هه
 فلما اعار ان كلى في احسن ولا يوجب الساع ولان الله عدس ع فلو تخلف ساع يحمل القسم لسا سدا
 صما لان المهور لم ملك مثاله اراؤه القسم فمره صما القسم فودى الى تغيير المروع ولهذا انوقت
 الملك في الله على القس لما انه لو ملك نفس العبد ثبت له ولا نه المطالبة بالسلم فودى الى احوار الصا في عد
 الترع وقه بيه المروع كذا هذا علاى ساع لا يحمل القسم لان هال لا تقصو راحات الصا على المروع
 لان الصا صما القسم والمحل لا يحمل القسم هو الترق (راما) الا نه فلاحه هه لان المراد من التروص
 انس لا العن الا رب انه قال الا ان سبون والمواسا طواسا ط الاسا لا سفل وكذا العا لى الم ان يكون

دسا وهه الدس بمى عليه الدس حار لانه اسفاط الدس عدا وهه حار فى المساع (واما) حدس الكه فحمل ان
 التى عليه الصلا والسلام رهب تصدقه واسوهه السهم من ابحاث الحقوى فهو واسلوا الكل حمله وفى
 الحدس ما يدل عليه فانه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وباسلوا الباقى وما كان هو عليه الصلا والسلام
 ليجل فى وعده وهه المساع على هذا السبل حار عدا على ان ذلك كان هه مساع لا نسهم من حسب المعنى لان
 كه واحد لو قسم على الخم القه لا تصب كلاسهم الا روجح لا ينفع به فكان فى معنى مساع لا نسهم (واما)
 حدس اسعدس ر راز حكاكه حال حمل انه وهه تصدقوسر نكا وهه تصدق ماسه وسلموا الكل حمله وهه
 حار عدا وحمل ان الا نصا كات مسومه مقرر وخوران حالى حمل هذا منهم اذا كات الحمله مصليه
 نصها بعض كره به بن حاعه انها نصاف الهم وان كات انصا وهم مسومه واحمل بحمله فلا يكون تحميم
 الاحتمال لان حكاكه الحال لا عموم له ولو قسم ما وهه وافرر سم سلمه الى الموهوب له حار لان هه المساع عدا
 معتمد موقوف ساد على القسمه والنقص بعد القسمه هو الصحيح اذ السوع لا يجمع كى العند ولا حكه وهو المالك
 ولا سار السراطة الا انقص المكنى من التسرف فاداسم وقص قدر الالماع من القادسعد وحدس الصديق
 رضى الله عنه لا يدل عليه فانه قال لسد ما ناسه رضى الله عنه ان كس يحمل حداد عسر س وسفا من مالى وكان
 ذلك هه المساع فيما نسهم لان الحول من القاطط الهه ولو لم يستعمله الصديق نفسه ووقف حكه على القسمه والنقص وهو عن مدها
 باطلا فدل قول السد بن رضى الله عنه على اسناد العندى نفسه ووقف حكه على القسمه والنقص وهو عن مدها
 والله عر وحل اعلم وكذلك لو وهه نصف دار من رجل ولم سلم الهه وهه منه النصف الا حرو سلم الهه حمله
 حار كاتنا ولو وهه منه نصف الدار وسلم الهه بحمله الكل سم وهه منه النصف الا حرو سلم بمخر الهه لان كل
 واحد منهما هه المساع وهه المساع فيما نسهم لا بعد الا بالقسمه والسلم وسوى وهه الحواشى هه المساع بن ان
 يكون من احبى اومن سر مكه كل ذلك بخور لقول جماعة من الصحابه رضى الله عنهم لا بخور الهه الا منصوصه بخور
 من عرفصل ولان المانع هو المساع عند النص وقد وجد وعلى هذا الخلاف صدقه المساع فيما نسهم انه لا بخور عدا
 حلا فالساقى رحمه الله (وجهه) قوله ان الساع لا يجمع حكم النصف وهو المالك ولا شرطه وهو النص ولا يجمع
 حواره كالمفروض (ولما) ان النص شرط حوار الصدقه ومعنى النص لا تحقق الساع اولا تكامل فيه لما بنا
 فى الهه ولان التصديق برع كالهه ويصح حتى المساع يسره عدا عدا من فسر المشر وع على ما بناى الهه ولو
 وهه ساسا نسهم من رجل كالدرا والدرام والدينار وخورها وقصا لم يخر عداى حقه حار عداى يوسف
 وحمد وجميعا على انه لو وهه رجلان من واحد ساسا نسهم وقصه انه بخور فان حقه سراسل السوع عدا
 النص هما سراسله عدا العند والنقص جميعا لم يخر او بحقه هه الواحد بن اسى لوجود الساع وهه النص
 وهما خوراها لانه لم يوجد الساع فى الخال بل وجد احد هما دون الآخر وخورا وهه الاس من واحد (اما)
 ابو حقه رحمه الله فلم يدم السوع فى وقف النص (واما) هما فلا يدامه فى الخال لانه وجد عند العند ولم يوجد
 عند النص ومدار الخلاف بينهم على حرف وهوان هه الدار من رجل ملل كل الدار حمله او ملل من احدهما
 والنصف من الآخر فعداى حقه تلك النصف من احدهما والنصف من الآخر فكان هه المساع فيما نسهم
 كانه فرد ملل كل نصف من كل واحد منهما بعد على حد وعدهما ملل الكل منهما الا ملل النصف من هذا
 والنصف من ذلك فلا يكون ملل الساع فخور (وجهه) قوله ان العمل موجب الضمعه هو الاصل وذلك بما
 فلما لان قوله وهه هه الدار كلها هه كل الدار حمله منهما لاهه النصف من احدهما والنصف من الآخر لان ذلك
 نورع وهو بن والسط لا يدل عليه ولا بخور والدول عن موجب السط لاهه الا ضرور السجده وفى العندول عن
 ظاهر الضمعه هما فاسا العندس السوع موجب العمل ظاهر الضمعه وهو ملل الكل منهما وما موجب الملل

الله من الصدقة لانه حتى يا وجه الله تعالى وسد كركها ان سا الله تعالى وعلى هذا يخرج هذه السحر دون
 امر واتخذ السحر والارض و الارزوع والارض يا عر حار لان الموهوب متصل باللس
 موهوب اتصال حر بحر فكان كيه المساع ولو قيل وسلم حار كافي هذه المساع ولو قيل وسر دراهم على رحل
 فان كان عس لم حر عدان حسمه و حور عسدهما لان التصديق على العي مسه في الحسمه والله من اس لا حور
 وعندهما حار وان كاناه من فقد هما حور كما حور الله من رحل وعي ان حسمه رحمه الله فسر واسان كتاب
 الله لا حور وفي الخامع السعه حور (وجه) رواه كتاب الله ان الساع كما سمع حوار الله مع حوار الصدقة على
 ما ذكرنا في ادم ربهما حتى السوع في النص (وجه) رواه الخامع وهي الصححة ان من السوع في النص
 لا حتى في الصدقة على من لان التصديق سرب الصدقة الى الله عز وجل ثم العسر مع من الله تعالى قال الله
 سارل و تعالى الم يعلمون ان الله هو قبل التوبه عن عاد و احاد الصدقات وقال سلسه الضلال والسلام الصدقة
 مع من يد ارحى قبل ان مع في بذائقه والله تعالى واحدا لا سرب له فلا حتى معي السوع كما لو تصديق على قدر
 واحد ثم كل سبها وكل من خلاف التصديق على عس لان الصدقة على التي بنى بها وجهه التي فكانت هذه لا
 صيده قال عليه الضلال والسلام الصدقة حتى بها وجهه الله تعالى والدار الا حور والهدى بنى بها وجهه الرسول
 وفيها الحاجه والهدى به فحتى معي السوع في النص ربه ما مع من الحوار عند (ومها) النص وهو ان
 تكون الموهوب مقصودا وان سب ردوب هذا السوط الى الموهوب لان القاض والموصوف من الاسما الاضافه
 والعلقه التي بدور عليها الاضافه من الخاس في النص فتعبر الى كل واحد منهما في صناعته له سب فامل
 والكلام في هذا السوط في موضع في سان اصل النص انه سوط امل وفي سان سراط فحه النص (اما) الاول
 فقد احتلت فيه قال عامه العالم سوط والموهوب قبل النص على ملك الواهب سرف فيه كفسا وقال مالك
 رحمه الله لس سوط و ملكه الموهوب له من عسر نص (وجه) قوله ان هذا عند سرف عس ملك العس فقد الملك
 قبل الله من كالموصيه (ولنا) اجماع الصحابه رضي الله عنهم وهو ما رواه سان سسدا ما انكر وسسدا عمر رضي الله
 عنها اعبر السعه والنص حوار التحلي محصر الصحابه ولم يقل انه انكر عليها ما سكر فكون اجماعا و روى عن
 سسدا ان بكر وسسدا عمر وسسدا عيان وسسدا على وان عس رضي الله تعالى عنهم ائهم فالواو انحو ربه الا
 مقصوده حور ولم روى عس حمله ولا سسدا سرف فلو يجب بدون النص لسبب الموهوب له ولا به مطالبه الواهب
 بالنسب مقصر عند صيان وهذا امر للسرف عس بخلاف الوصيه لانه لس في احباب الملك فسا قبل النص مقصودا
 عن موضعها اذ لا مطالبه قبل المبرع وهو الموصي لانه سب وكذلك النص سوط حوار الصدقة لا ملك قبل النص
 عند عامه العلماء وقال اس ان ليلى وسيره من اهل الكوفه لس سوط ونحو الصدقة اذ اعلم وان لم نص ولا
 حوار الله ولا التحلي الامموصيه واحتجوا بما روى عن سسدا عمر وسسدا على رضي الله عنها فالا اذا اعلم
 الصدقة حارب من عس سوط النص (ولنا) ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حراش الله سبحانه
 وتعالى ما ان آدم يقول مالي مالي ليس لك من مالك الا ما اكلت فاقب اوليس فاقب او تصدق فاقب اعبر
 الله سبحانه وتعالى الامضا في الصدقه والامضاء هو التسليم دل انه سوط و روى عن سسدا ان بكر وسسدا عمر
 وان عس ومما من حل رضي الله عنهم ائهم فالواو اتم الصدقة الا بالنص ولان التصديق عند سرف فلا هند
 الحكم بنفسه كالمصيه وما روى عن سسدا عمر وسسدا على رضي الله عنهم ائهم حول على صدقه الاب على اسه
 التبعير و به قول لا حاجه هال الى النص حملها على هذا وما من الدلائل صانه لها عن الشافعي
 (والثاني) سراط فحه النص فاقواع (مسا) ان يكون النص باذن المالك لان الاذن بالنص سوط
 لصحه النص باب التي حتى لو نص المسرى من عراد النابع قبل قد ائمن كان للنابع حتى الاسر داد

فلان يكون الله اول لان ابيع يبيع دون القصر الله لا يحسنه لما دون القصر فلما كان الا - تنس
 سر السجدة ولا سوقت محبة على القصر فلان يكون سرطا فاما يوبت محبة على القصر ان لا تنس
 وبالله سدة الزكي وان يبيك ركض على احسنه فبسه القبول في البيع ولا يجوز القبول من غيرا - الباع
 وصا فلا يجوز البيع من - ادب الله اسبا الادب نوع صريح وسلافة اما السجدة فمحو قول انيس
 او اسبا القصر ان وصفه ما عرى هذا المحرق فمحو فمحوه سوا فمحوه حشر الراهب أو صغر حشره
 اسجدا والتاس ان لا يحسنه فبسه عند الافراق من المجلس وهو قول ربه وجهه انه لان القصر سدة ركضه
 انبول على احسنه فبسه ولا يحسنه عند الافراق من المجلس كما لا يحسنه عند الافراق من المجلس ان اوله
 كالتول في باب البيع (رحه) الاسجدا ما يرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل الله سدة ذات
 على يردت الله فمما عليه الصلاة والسلام فحرفه من السر به وقال من ساء فليطع را صرف هذا - هم سول
 الله صلى الله عليه وسلم القصر عند الافراق حبا - لهم بالتلغ قبل على حوارات القصر واسا به عند الافراق لان
 الا - بعض او اوبت صر حاشا له - الباع بعض المبيع لك فعل عند الافراق كذا هذا (واما) الدلالة
 فهي ان بعض الموهوب لا يبيع في المجلس لانها الواهب حووه فبسه اسجدا - التاس ان لا يجوز كما لا يجوز
 عند الافراق وهو قول ربه وقد كرم التاس والاسجدا في الزمان - ر بعض المبيع سدا حاشا حشر
 الباع قبل سدا من غير محبة فاسا واسجدا ما حاشا كان له ان سره من السجدة اسدا اختلاف ابن الكرخي
 والظحاوي رحمهما الله كما في باب البيوع (وجه) اسبا ان القصر كرم الله كالتول فيها فلا حووم يبيع
 ادب كالتول من باب البيع (وجه) الاسجدا ان الادب القصر وحده من طر في الدلالة لان الافهام على
 احباب الله اذن القصر لانه قبل فساد المثل لا يوب للملك الا ما يحسنه فكما الافهام على الاحباب ان القصر
 دلالة والاثاب لانه كالتاب بها حلال ما سدا او لان الادب دلالة لا ينال القصر في المجلس لا عند
 الافراق ولان القصر من باب الله سبها الزكي فبسه اسول في باب البيع واحباب البيع كرم الله ما التول في المجلس
 لا عند الافراق فكذا احباب الله كرم الله ما التول في باب البيع ولو وحبس ما سدا صر ما لا تقع عليه
 اية كرم الله على السجدة والاسجدا في الارض او حله السجدة والاسجدا في الارض
 او السجدة على طر العم وسيد ذلك ما لا حووه فبسه الا بالتسل القصر قبل رفس ومن بعض سدا -
 الواهب من بحر السجدة سوا كل القصر راسي حشر او اوبت حشره ولا يجوز في المجلس سدة حشر
 الراهب لاردن القصر لانه لا احباب ربه وحدها لان الاحباب مع محض حشر وجود فلا يحسنه اسجدا لان
 على الادب القصر ان بعض ما به حووه اسجدا والتاس ان لا يجوز وهو قول رفس على ان احدا اوقع وسدا
 من حشر حو لا يحسنه الحووه عند محال لا سحابة انقلاب السجدة حاشا رفس ما يحسنه الحووه ما سدا السجدة
 منصور على الخال ان رفس حووه السجدة طر في السان على اختلاف الشر من اللرس ذكر ما في كتاب البيع
 وكذلك ان احب سالة على اسبا لآخر ايه رفس الموهوب لما - الراهب صر حاشا فبسه اسجدا
 والتاس ان لا يجوز وقد كرم الله التاس والاسجدا في ما حشره رفس به من ذلك لا يجوز فاسا
 واسجدا ما رفس من القصر (وجه) الترو ان الحووه هذه العن سدة من التشرح سدا لان كرم الله احباب
 فيها دلالة لان القصر يكون لانه سدة المثل ما هو ملكه من الموهوبه واحباب القصر اذن له من سدة
 القصر لا يحسنه دلالة لان سدة دلالة بواسطة دلالة قصد المثل رفس اذن من سدة من سدة القصر لا يحسنه
 الا ما التشرح اذن القصر لانه ما - ولما القصر صر حاشا فبسه مام رفس الواهب فبسه حشر القصر فاشا
 للواهب اولاد سدة الموهوب ملكا لا راسم سدة فاسا فبسه الواهب فبسه الواهب على هذا التشر الذي

ذكر ما وافق مالك من الموهوب له من مالك او اهب فموجب المذهب واقصرا في المصريح الا ان مقتضى
 ان يوصى من المال الذي على ملك من سلبه فلم يصح المذهب فيه فلا حور في حق الموهوب له فهو الترقى في اعطى ربه ان
 لا يكون اوهوب معولا بالنسبة لوجوده لان معنى القصد هو ان يمكن من السرف في ان يوصى لاسحق مع
 اسئل وعلى هذا خرج ما اوهب ما اوصاه مع اراهب وما التاراه اوسلم الدار مع ما فيها من المنافع ومن لا حور
 لان امر اخرج شرطه في السلم والقصد ولم يوجد قبل اخله في صحة السلم ان يودع الواهب المنافع عند الموهوب له
 أولا وعلى من يندو من المنافع في سلم الدار له وحور المذهب فيها لا يامسحوله تنافى في حق الموهوب له في هذه الحلة
 اسئل رها ان يودع في المودع معى فكاتب يد فانه على المنافع فيمنع صحة السلم ولو اخرج المنافع من الدار
 سلمه في حار سطر الى حال القصد لا الى حال المعدل لان المنافع من السادة وان بعد كفاي هذه المنافع ولو وهب
 ما فيها من المنافع دون الدار وعلى من يندو من المنافع حارب المذهب لان المنافع لا يكون معولا في الدار والدار يكون معولا
 بالمنافع لهذا الامر فاصحح سلم المنافع ولا يصح سلم الدار ولو جمع في المذهب من المنافع من الدار الذي فيها وهبها جميعا
 فسمه واحدة وعلى من يندو منها حارب المذهب فيها جميعا لان السلم قد صح فيها جميعا ورفق بينهما المذهب فان
 رهب احدى هما لم رهب الاخر وهذا لا خلاف ما ان جمع بينهما في السلم واما ان فرق فان جمع حارب المذهب فيها جميعا
 وان فرق فان وهب احدى هما وسلم لم رهب الاخر وسلم طريق للبرور في صحة السلم ان قدم هذه الدار فانه في
 الدار لم يحرك لهما معولا بالمنافع فلم يصح سلم الدار وحارب في المنافع لانه غير معول الدار فاصحح سلمه ولو قدم
 هذه المنافع حارب المذهب فيها جميعا اما في المنافع فلا يغير معول الدار فاصحح سلمه واما في الدار فلا يهاوب السلم
 كاتب معولا تنافى هو ملك الموهوب ولا يصح صحة القصد وعلى هذا الاصل اصحاب اخرج ما اذا وهب حار به واسئسي
 ما في نظرها او حواها واسئسي ما في نظرها لانه لا حور لانه لو حارب كان ذلك منه ما هو معول به واما عر حار لانه
 لا حور لانه دون القصد وكون الموهوب معولا في جمع صحة القصد ولو اعنى ما في سلم حار به لم رهب الام
 حور ودكر في العناي انه لو رما في سلم حار به لا حور منهم من قال في المسألة واسان (وجهه) رواه عدم
 الحوار ان الموهوب معول بالنسبة لوجوده فاصحح سلمه في دارها مع الواهب (وجهه) رواه الحوار وهي رواه
 الكرخي ان حار به الحسن فعمله مستسنى من المعدل لان حكم المعدل في نفسه مع ما رواه انه ظاهر او هدام في الاستثناء
 ولو استثناء لهما حارب المذهب في الام فكذلك اذا كان مستسنى في المعنى ومنهم من قال في المسألة رواه واحد رفرق
 الاعناي والتدبر (ورجه) الفرق ان المذرم مال المولى فاذا وهب الام فندوه ما هو معول مال الواهب فلم يحرك
 كنه ارفها مع الواهب واما الحرف في مال فصار كما لو وهب ارافها حار حارس وهذا لا يصح حوارا لانه كذا هذا
 ومنها ان لا يكون الموهوب معولا بالنسبة لوجوده اتصال الاخر لان قصد الموهوب وحده لا يصور وعرف ليس
 موهوب فكان هذا في معنى المنافع وعلى هذا اخرج ما اذا وهب ارافها حار حارس دون الزرع او سحر اعلمها غير دون
 امر او وهب الزرع دون الارض او امر دون السحر وعلى من يندو من الموهوب له انه لا حور لان الموهوب معول
 بالنسبة لوجوده اتصال حار حارس مع صحة القصد ولو حار حارس وحده الزرع في سلمه فارتاحا لان المنافع من القاد
 وهو سوب الملك فدرال ولو جمع بينهما في المذهب فوهبها جميعا وسلم معر فاحار ولو فرق بينهما في المذهب فوهب كل
 واحد منهما معدا على حد ما في وهب الارض في المزرع او الارض فان جمع بينهما في السلم حارب المذهب
 فيها جميعا وان فرق لا حور لانه فيها جميعا قدم واخر سوا خلاف القيد الاول لان المنافع من صحة القصد
 الاتصال وانه لا خلاف والمنافع في السلم وانما لم يخلط ظهر هذا ما اذا وهب نصف الدار ما عاين رجل ولم سلم
 اليه حتى وهب النصف الباقي منه وسلم الكل انه حور ولو وهب النصف وسلم ثم وهب الباقي سلم لا حور كذا هذا
 وعلى هذا اخرج ما اذا وهب صوة على ظهر عم انه لا حور لان الموهوب معول بالنسبة لوجوده وهذا يصح صحة

انقص روح رسوله بران اذبح انه بروح اسم ربلي هذا اذبح انه وشاه من سور احملا لا خور
 ولورع احملا عيب وسلمه و ح لا فلما خور في حق رسوله او ما من ص سبه او في صرعها او في
 سمي ل او في سمي رسوله او في حق خطه اسفل راسه على فقهه عدولا او عد
 اصحرا ح دلت لان الوهوب هو نفس على من لا يكون له مدد ومطامير سبها في خورهم او حارقه على ما
 مدم ومها اظنه انقص وهي العقل في خورهم الخور انقص انقص لا سفل راسه اللوع فليس شرط لصحة
 انقص اسجنا باخو فحق انقص اهل ما وهبه واعاس ان يكون سرعا ولا يخو فحق انقص وان كان
 - و (وجه) ساس ان انقص من باب الولا ولا له سفل فقهه ولا خورهم في الله كما لا خور في السبع
 (وجه) الاستحسان ان فحق الله من اسره الباقه اعسفه فملكه انقص العاقل كما لم وله ومن هو في
 عاه كذا عساه اسفل حارقه ما فلما وكذب الحرفه لسب شرط في خورهم انقص الله الخور عليه
 او وهبه له لا خورهم انقص الله عساه كان على المد من اولا فحق انقص الى العذر الملك للمولى في المقصود
 لا انقص من حق انقص الله وقع للمد فكان انقص الله ولا ان الاصل في بني آدم اخر به والى العارض
 فكان الاصل فيهم اطلاق السرف لم والا خور العارض الى عن الله في سمين العذر والمولى ولم يوجد في
 فحق على اصل اخر به وانقص كسب العذر كسب المد انقص للمولى كذا كذا المكاتب اذا وهبه له فحق
 الله ولا خورهم انقص الله فلما انقص فحق المكاتب فواحى به فلا حله انقص لان الله كسبه
 والمكاتب احب ما كسبه ومها الولا في احد نوعي انقص وحمله الكلام فحق ان انقص نوعان فحق نظر بن
 الاصله وفحق نظر بن الساه (اما) فحق نظر بن الاصله فحق ان فحق سبه لسبه شرط حوار العمل فقط
 على ما بينا (واما) انقص نظر بن الساه فحق ان فحق نوع رجوع الى النقص ونوع رجوع الى سس
 انقص اما الاول الذي رجوع الى التماس فهو انقص للنسب و شرط حوار الاول ما اخر والمطل عند عدم الولا به
 فحق للنقص له او من كان النقص في خور وعاهه عند عدم المولى فحق له او موصى اسه عند م حمد او اسه
 عند اسه و رصه موصى حمد سوا كان النقص في عاهه الولا او لم يكن في خورهم فحقهم على هذا لا سب حال
 حسمه لان لمولا ولا به عليهم في خورهم فحقهم له واداناب احدم عساه مسطه حارقه انقص الذي سلو في الولا به لان
 التام الى قدوم انقص موصى المسعه على المسعه فتسبب الولا به الى من سلو وان كان وبه يكن لا به الا كساح ولا
 خورهم عاهه الولا به معهم خور احدمهم سوا كان النقص في عاهه الفاض او لم يكن رسوا كان دارحم
 عاهه كذا ح رالم رالم ومخوم او احسنه انقص لسره ولا ولا به الصرف في مال النقص فحق ولا به السرف
 لم مع سوب حتى انقص له لم لم يكن احدم هو لا الولا به حارقه من كان النقص في خور عساه استجسا
 وانقص ان لا خور لمدم الولا به ولا خورهم من لم يكن في عاهه احسنه كان او دارحم محرم مدها سوا واستجسا
 واما كان كذلك لان الذي عاهه له سله صرف لا به الا يرى انه يودهو سله في الصانع الى النقص فحق سله
 والنقص في حق الله فحقه فحق هذا الدرهم الولا به يكي لصرف فحقه فحقه للنقص (واما) من
 ليس في عاهه ولا ولا به سله اصلا فلا خورهم فحقه كذا حتى والنقص للصبي اذا علم ولخارح قد دخل بها
 روحها انصا استجسا بالاساق عاهه لسكن هذا ان لم يكن احدم هو لا فاما عند وجود احدمهم فلا خورهم
 ازوج كذا كذا انكم الخليل في حسم (واما) الثاني الذي رجوع الى سس النقص فهو انقص الموحود في
 الله سوب عن فحق الله سوا كان الموحود في المدممل فحق الله او فحق مده لا اذا كان مده امكن فحق
 السابا الما لان عاهه سوب كل واحد منها امام صاحبه وسد مسد حسب الما به مفسى الما به او اكان
 افون مده يوجد في السحر رونا وسن هذا مسائل اكان الموحود في مده الوهوب له ودمه او عاهه

فوهب منه حارب الله وصار فاضا من العبد ووقع العبد والعص معا ولا يحتاج الى تحديد النص بعد العبد
استحسانا والتاس ان لا يصير فاضا ما لم يحدد النص وهو ان على س هـ و من الوهوب بعد العبد (وجه)
التاس ان هذا المودع ان كان يد صور في هذا المودع معي فكان المال في يد فصار كانه هب له ما في يد فلان من
النقص بالتخله (وجه) الاستحسان ان النص من ما لان لان كل واحد منهما نص عنه مضمون اذ الله عند
برع ركذ عند الودعه والمارة بهما بل النصان معا وان ضرور بخلاف سح الودعه وانما به من المودع
والمستعير لان مقتضا لا سوب عن نص السبع لانه نص امانه ونص السبع نص ضمان فلم يبال النصان بل
الموجود ادى من المستحق فلم يتاوا ولو كان الوهوب في يده معصوبا لم يمتصوا به فاسد او معصوبا على سوم
السرا فكذا سوب ذلك عن نص الله لوجود المستحق بالعبد وهو اصل النص وبناده ضمان ولو كان الوهوب
مرهونا في يد د كفي الخانع انه يصير فاضا وسوب نص الزه عن نص الله لان نص الله نص امانه
ونص الزه في حق العن نص امانه ايضا فلان ما اب احد هما في الآخر وان كان نص الزه نص ضمان
فمن ضمان اقوى من نص امانه والا فاقوى سوب عن الادنى لوجود الادنى وهو راد واذا تحب الله بالنقص
نظر الزه ورجح الزه من نص الله على الزه ود كذا كذا في الزه لا يصير فاضا حتى يحدد النص بعد الله لان
نص الزه وان كان نص ضمان فكيف هذا ضمان لا يصح الزه منه فلا يحمل الا را بالله لصبر نص امانه
فستحسب النصان معي نص ضمان فاحلف النصان فلا يتاوان بخلاف المعصوب والمفروض على سوم
السرا لان ذلك الضمان مما يصح الزه عنه فبراعه الله وسي نص ضمان فيمال النصان معا وان ولو كان
مستأفلا النص فوهب من الناح حار ولكن لا يكون هـ بل يكون ا فله حتى لا يصح بدون قول الناح ولو ناعه
من الناح قل النص لا يحمل ا فله بل سطل اصلا وراسا واتقرى بهما ماد كذا في كتاب السور ولو حل اسه
الصبر سوا حار و يصير فاضا مع العبد كما اذا ناع ما لله حتى لو هلك غصب السبع مهلك من مال الاس لصبر وره
فاضا للصبر مع العبد وسى للرجل ان يعدل من اولاده في الحلي لقوله سبحانه وسألى ان الله نامر بالعدل
والاحسان (واما) كفه العدل بينهم فقد قال ابو يوسف العدل في ذلك ان يسوي بينهم في العطف ولا يفضل
الذكر على الانثى وقال حمد العدل بينهم ان يطهرهم على سدل الرب في الموارب للذكر مثل حظ الانثى كذا
ذكر كذا في الاحلاف بينهم في سرح حصر الطحاوي ود كذا في الموطا بسى للرجل ان يسوي من ولد
في الحلي ولا يفضل بعضهم على نص وظاهر هذا سى ان يكون قوله مع قول ان يوسف وهو الصحيح لما
روى ان سراً بالعمان ابى بالعمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني حلفت اني هذا علما ما كان لي فقال
له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ولدك عليه مل هذا فقال لا فقال اني عليه الضل والسلا فارجعه وهذا
اسار الى العدل من الاولاد في الخل وهو النسو به منهم ولان في النسو به ما لى القلوب والتفضل بوزن الوحد
بينهم فكان النسو به اولى ولو لم يحصل نصا وجرم نصا حار من طريق الحكم لانه نص في حالص ملكه لا حتى
لا حقه الا انه لا يكون عدلا سوا كان المحرم نصا بها او حلالا فاسما على قول المتقدمين من مسانحا واما على
قول المناحر من منهم لا مان ان يعطى المادس والمعتق دون التسعة الفجره

جز فصل في واما حكم الله فالكلام فيه في ثلاث مواضع في مان اصل الحكم وفي مان صفة وفي مان
ما رفع الحكم اما اصل الحكم فهو سوب الملك للموهوب له في الوهوب من عر عوص لان الله ملل العن من
عر عوص فكان حكمه مال الوهوب من عر عوص واما صفة فقد احلف بها قال انما ما في سوب ملك عر
لارم في الاصل ولواهب ان رجح في هـ واما سبب اللزوم ومع الرجوع اسباب عارضه وقال السامى رحمه
الله الناب باهـ ملك لارم في الاصل ولا يلبس الرجوع الا في هـ الولد خاصه وهي هـ الوالد لولده فقوله مع

الكلام في هذا المصطلح في مواضع من سادس حقا " حوق على الله ربي ما من سراط صفة الرجوع بعد سوب
 الحق وفي ما من العوارض الماتعة من الرجوع ربي ما من ماهة الرجوع وحكمه سراطا ما سوب حقا الرجوع حقا
 الرجوع في الهبة تات بعد ما حذر للساقى رحمه الله احيى ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا
 حل لوانه ان رجح في هذه الافهام الواثقة له هذا من مسئلة هذه الاحيى واوانه وروى عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه ان العاد في هذه كالمات في هذه العوى التي حرام كدان الهبة ولا ان الاصل في العود هو
 اللزوم والامناع صار في حل في المسود لم يحد لان التمس من الهبة ككتاب الصب ما طار الخو والسحا
 لا طلب العوض من طلب منهما العوض في طلب من العدم ما لم يوضع فلا يصير طلة اسلا (ولما) الكتاب والسنة
 واجماع الصحابة رضي الله عنهم اما الكتاب المروي قوله تعالى را احيم منه حواءا حسن منها او ردها
 واتجه وان كان سعمل في معان من السلام والسا والهدية للمال (ول التال) " حيم بين الالا منهم
 لكن ان كان سب مره من سب الا مال كمره في قوله تعالى او ردها لان الرد اما سجن
 الاعان لا في الاعراض لانه عار عن الله التي ود الا تصور في الاعراض المردك مع احد رجوه التليل
 راما الله ما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اهاب احق به ما لم يمس
 منها ان يعوض حمل عليه السلا والسلام الواهب احق به ما لم يسل اليه العوض وهذا من الباب راما
 اجماع الصحابة وروى عن سبنا عمر وسبنا عيان رسد ما لي وعندها من سبنا عمر واوانه ردا
 وقصا التمس وسبنا في الله سبنا امهم ولواصل مد سبنا ردي " خلافة فيكون اجماعا ولا في العوض التي
 قد تكون مضبو امره الاحاب من الالسان فيهم من الاحيى احسانا الله راما ما عليه وقد سبنا طمعا
 المكاه والخازا سبنا " لوهوب له مدوب الى ذلك سبنا " ولله سبنا ربي هل حرا الاحسان الا
 الاحسان وول الله السلا رالسلا من اصطاع الكم معروفه وكافه " لم يحد واما ما كونه سبنا حتى يعلم
 انكم قد كافوا " وقال الله السلا رالسلا ما رانما واولاها " تامل من الهدية فسي التعل من اس " وقد
 لا يحصل هذا المقصود من الاحيى رموه المسود من حد يحمل للسبح مع لزمه كالسبح لانه بعدد الرسا
 والرصا في هذا الباب كما هو سراط الصحة في سراط اللزوم كان السبح اذا رحد للسبح سبنا لم يحد بعد
 الرصا عند حصول التصو وهو السلا م كذا هذا راما الحدب الاول لله ما لان احدهما انه حمول
 على الرجوع غيرهما رلا رصا رلك لا يجوز سبنا الا ما وها واولاها " قد يحمل له احدهما رصا الاول
 ولا فضا الاتصا اذا احتاج اليه للانسان على سبنا التنا انه حمول على بي الحل من حب اللزوم راغبت لاس
 حب الحكم لان بي الحل يحمل ذلك ول الله تعالى عر رحل سولنا عليه السلام رالسلا لا يحمل لك النساء من بعد
 ولا ان بدل من من اراج فسل في بعض التا ولب لا حل لاس من حب اللزوم راغبت لاس سبنا سبنا
 احدهما وانما الاخر على النساء وما فيها من الزم لاس من حب الحكم اذا كان حل له انه رح مريض وهذا
 ما بل احدهما رالا حرا ان المراد منه التسييم من حب ظاهر التبع مروي رطعه لا سبنا لاس انه قال الله
 السلا والسلا ررواه اخرن العاد في هذه كالمات في هذه العوى التي حرام كدان الهبة ولا ان الاصل في العود هو
 السرعه لكه بصب التبع الطسبي كذا هذا وقوله في ما سبنا الاول لله حمول على احد مال الله سبنا لاس انه
 لكه سبنا رجوعا لتصو صور الرجوع عثرا ان يكن رجوب حسبي ما ذكر في تلك المسئلة ان سبنا الله
 تعالى واما سراط الرجوع بعد سوب الحق في لاسبح بدون التبع رالرصا لان الرجوع فصح العدم سبنا
 وفسح العدم سبنا سبنا بصر التبع والرصا كذا في العصى ايسع بعد التبع واما العوارض الماتعة من
 الرجوع فانه اع ما هلال الموهوب لانه لا يسيل الى الرجوع في الهالك ولا يسيل الى الرجوع في فيه لاسها لاس

وهو لا يسد ، وورد المذهب فيها ومما خرج الموهوب من ملك الواهب ما سبب كان من البيع
 والله والورث ونحوها لا يملك حطب هذه الاشياء اما البيع والله وهو مما طهر وكذا الموهوب لا يملك
 للوارث ما كان ماله للمورث حسدا لان الميراث عرض بعد في كل زمان الا انه مع حجب حصة حبل مجددا
 سدر في حجب الميراث حتى رد الوارث بالميراث ورسله فحجب العمل بالخير من حق المالك وحجب الميراث
 واحلاف الميراث سيرة اختلاف الميراث لو وهب عا لم يكن له ان يرجع في غير حجب فكذا اذا وحب ملكا
 لم يكن له ان يسحب ملكا آخر خلافا لما اوجب للميراث حجب حصة الميراث ان يرجع فيها لان الميراث هناك
 لم يملك لا الله الله استبد موجه للميراث للمولى ابتدا فلم يملك الميراث وكذا المكاتب اوجب له فيه مضمنا
 فلو اهب ان يرجع لما اولا وكذلك ان اسى المكاتب لان الميراث الذي اوجبه الله قد اسير الميراث فكله وهب
 له بعد الميراث من غير المكاتب وورد في الوارث ان يرجع عداي يوسف وعبد حذلس له ان يرجع وهذا ما
 على ان المكاتب اذا غرق اذا بذل الكسبه فالمولى ملك ان كسبه عنكم الميراث الاول او لم يملك المكاتب افسد او
 يوسف لم يملك عنكم الميراث الاول فلم يملك الميراث فكان له ان يرجع وعبد حذلس لم يملك المكاتب فاحجب الميراث
 الرجوع (وجه) قول حذلس ان ملك الكسب للمولى فقتل المكاتب لان المكاتب سار احيى ما كسبه المكاتب
 فقتل ملك المولى الكسب والميراث لا يحمل العود فكان هذا المكاتب افسد الرجوع كذا الوارث (وجه) قول
 ان يوسف سبب يوسف ملك الكسب هو ملك الرقة وملك الرقة فام هذا الكسبه الا انه افسد ظهور ملك الكسب
 للمولى لسرور النوص الى المقصود من الكسبه في حجب المكاتب وهو سرور الميراث اذ الكسبه وان غرق
 والسرور يظهر ملك الكسب بملك الرقة فلم يكن هذا المكاتب افسد او ما موهوب الواهب لان الوارث لم يوجب
 الميراث للموهوب له فكيف يرجع في ملك لم يوجه وما الزا والموهوب سارا مسئله فقول حمله الكلام
 في رد الله اهل الاصل ايمان كان مسئله لا اصل واما ان كان مسئله عنه فان كان مسئله لا اصل فام اجمع
 الرجوع سواء كان الزا فعل الموهوب له ولا فعله وسواء كان مولده او سر مولد هو ما اذا كان الموهوب
 حار به لم يفسد او دارا في ما او ارضاه من مباحرا او يفسد ولا ما وعبد ذلك مما سببه وهو مفسد
 في الارض متى علم على رجه بدخل في بيع الارض من مفسد فملا كان او كسبه او كان الموهوب وما
 قصه يفسد او رعان او فعله فمباحرا وحده او حار او لا لانه لا يسئل الى الرجوع في الاصل مع
 الزا لان الزا ليس هو هو اذ لم رد على الميراث فلا عور ان رد على الميراث ولا يسئل الى الرجوع في
 الاصل بدون الزا لانه غير ممكن فبيع الرجوع اصلا وان بيع الميراث فبيع لا رده او يفسد فله ان يرجع
 لان الميراث من الرجوع هو الزا فاما الميراث في البيع الميراث بالدم وان كان الزا مسئله فمباحرا
 لا بيع الرجوع سواء كان مولد من الاصل كالولد والى وامرأة مولد كالارض والعمر والكسب والعنه
 لان هذه الزا لم رد على الميراث ولا رد على الميراث ولا رد على الاصل ويمكن فسخ الميراث في الاصل بدون الزا
 بخلاف المسئلة وخلاف ولد الميراث ان بيع الزا الميراث لان الميراث سارا هو الزا لانه في الولد مصدر الام بكل
 اعم مباحرا مولد الا انه عوض وهذا سر الزا ومعنى الزا لا يفسد في الميراث لان حرام الزا حجب الميراث
 حرام ان سارا الولد موهوب مباحرا لا عوض بخلاف الميراث وكذا الزا لا يسئل الى الرجوع لانه لا يسئل لما
 الموهوب وانما في رجه عدا الله تعالى في القلوب فلا يبيع الرجوع ولهذا لم يفسد الزا في اصول الميراث فلا
 حرج في ان الرهن ولا الميراث ولا بيع الزا الميراث الموهوب فلا يبيع الرجوع لان ذلك رجوع في بعض
 الموهوب وله ان يرجع في بعض الموهوب مع ما به كذا فكذا انتص ولا يبيع الموهوب له السحق لان بعض
 الله ليس من مضمون ومما النوص للار وساعى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الواهب احب اليه

ما معها أي ما يخص ولا ان يخص لئلا يلى ان مقصود الواهب هو الوصول الى العوض وداوصل منه
 حصيل مقصود فمع الرجوع سواء في العوض او في المار سامن احد من غير فصل قبول العوض وغان
 من حر عن احد من في العند أما العوض احد عن العند ولكرم منه مع في موضع احد هني سأل
 سره حوار هذا العوض وصير وراسي عدا والتي في سائر اقسامه هذا التعويض اما الاول فله
 به ان يكون الاول مما في العوض المذهب وهو ان يكون احد من شرط بدل على الله له نحو ان يول هذا عوض
 من هب او بدل من هب او مكان هب او حبل هذا من هب او يقصد به هذا المذهب هب او كاه لم أر
 حبل ارايت ما في هذا المذهب لان العوض اسم لما قابل العوض فله من لفظ بدل سأل المذهب حتى
 لو هب لسان سا وقصه الموهوب له اسم الموهوب له انصار هب سائر الواهب ولم يعل هذا عوض من هب
 وعودك ما ذكرنا لم يكن سوا بل كان هب هذا ولكل واحد منهما حق الرجوع لانه لم يعمل الثاني
 مما لا الاول لا لعدم ما يدل على انما به فكاتب هب هذا فبها الرجوع الثاني ان لا يكون العوض في
 العند بل كان ذلك العند حتى لو عوض الموهوب به الواهب الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان عوضه بعض
 الموهوب عن بابه من كان الموهوب سأل حاله الى مع عليها العند لم يكن عوضا لان التعويض بعض الموهوب
 لا يكون مقصودا الواهب اذ لو كان ذلك مقصودا لانه لم يصبه فلم يحصل مقصود سوس بعض ما دخل
 حب العند فلا يطل حتى الرجوع ان كان الموهوب منه من حاله نراي الرجوع من بعض الموهوب يكون
 عوضا عن الثاني لانه لا يصرار به من احرى فسلح عوضا هذا اذا وهب سائر احدى اوسدين عند واحد فاما
 اذا وهب سدين في سدين فموض احد هب سائر احرى هذا حبل فله ان يحسبه عليه الزمجه يكون سوا وقل او
 يوسف لا يكون سوا (وجه) يول ان يوس ان حق الرجوع ما في ع ما عوض لانه موهوب حتى الرجوع
 في الهبة ما سائر اعوض مع عن الحق اسحق سره فلا يصح موقع العوض خلاف ما ادانه الموهوب حمل
 بعضه عوضا عن الثاني انه يجوز وكان مكانا عوضا لان حق الرجوع قد يطل بالتمسح ازان مع موقع العوض (وجه)
 فوطما انما ملكا بعد من سائر احرى فسلح عوضا عن الآخر وهذا لانه يجوز ان يكون مقصودا الواهب
 من هب اثنا عشر عودا لله الاولي لان الانسان قد يهب سائر سائر العود فصار الموهوب واحد العند من سائر
 احرى خلاف ما ادان عوض بعض الموهوب من الثاني وهو على حاله الى رفع عليها العند لان بعض الموهوب لا يكون
 مقصودا الواهب من الانسان لا يهب سائر السليم لم يقصه عوضا عن بابه وهو له حتى ارجع ما سائر نعم لكن
 الرجوع في الهبة ليس واجب فلا يمتنع وقوعه عن جهة اخرى كمال ما به سره لو وهب له سائر يقصد عليه سائر
 فعوضه الصدقة من الهبة كات عوضا لا يمتنع على اختلاف الاصل (اما) على اصل اتي حسبه ويحذر جمعا لله
 فلا يسكن لانهما لم يكن بعد من بعض الخازن يكون احدهما عوضا عن الآخر فمعد اختلاف العند اولى
 (واما) على اصل ان يوسف رحمه الله فلا ان الصدقة لا يمتنع فيها حتى الرجوع فوقع موقع العوض والثالث
 سلامة العوض للواهب لم يمسلم ان اسحق من يد لم يكن عوضا وله ان رجع في الهبة لان بالاستحقاق من ان
 العوض لم يصح فكم به لم يمسلم اصل فله ان رجع ان كان الموهوب فاسم لم يال ولم يرد حبل او لم يحد فله
 ما مع الرجوع من كان فله ان اسلم له الموهوب لم يمسلم كالموهوب او اسلم له قبل العوض وكذا اذا اراد
 حبل لم يضمن كما قبل التعويض وان اسحق بعض العوض وفي العند فالتب عوض عن كل الموهوب وان ساء
 رد ما من من العوض رجع في كل الموهوب ان كان فاسم في يد لم يحد فله ما مع الرجوع وهذا قول اخنسا
 الثاني قال في رجع في الهبة عند المسحق من العوض (وجه) وله ان معنى المعاوضة ما من الخاسر جمعا
 فكان ان الثاني عوض عن الاول ولا يصرر عوضا عن الثاني لم لو اسحق بعض الهبة الاولي كان الموهوب له ان

رجع في بعض العوص فكذا اذا استحق بعض العوص كان للواهب ان يرجع في بعض الهبة فحينئذ للمعاوضة
 (ولما) ان الثاني يصلح عوضاً عن كل الهبة الا يرى انه لو لم يوجهه الا الى الانسداد كان عوضاً ما عدا عن الرجوع
 فكذا في الاولى لان الواهب اسبل الا ان للواهب ان يرد رجع في الهبة لان الموهوب له عر حب
 عوضه لاسقاط الرجوع متى لم يسلم له فبذلك الحار (واما) سلامة العوص وهو الموهوب للموهوب له فمرطه
 ان روم العوص حتى لو استحق للموهوب كان له ان يرجع فيما عوص لانه انما عوص ليسقط حق الرجوع في الهبة
 استحق للموهوب حتى ان الرجوع لم يكن ما اقتضاه في صالح من يمس به لادس عليه وكذلك لو
 استحق بصفت الموهوب والموهوب له ان يرجع في بعض العوص ان كان الموهوب ما يحمل التسمية لانه انما
 حمل عوضاً عن حق الرجوع في جميع الهبة فادام تسليمه بعضه رجع في العوص صدر سواء راد العوص او عوص
 في السعر او راد في الدين او بعض في الدين كان له ان ياحد نفسه رجع في بعض الكدار وبن عن حمد في الاملا
 واسلم مع الزاد عن الرجوع في العوص لانه يمس به فبذلك رجع في العوص صدر سواء راد العوص او عوص
 في الزاد وان قال الموهوب له اردما في من الهبة وارجع في العوص كله لم يكن له ذلك لان العوص لم يكن سر وطاقي
 العبد بل مرصاً عنه العوص للمأخر ليس عوضاً عن الهبة فبذلك رجع في العوص فان كان العوص مسهل كاصطناع بعض العوص
 سقوط الرجوع فيما من الهبة فلم يكن له ان يرجع في العوص فان كان العوص مسهل كاصطناع بعض العوص
 صدر ما وجب الرجوع للموهوب له فبذلك رجع في العوص وان استحق كل الهبة والعوص مسهل كاصطناع بعض العوص
 العوص كذا ذكر الاصل من ع حلاف وهو احدى روايتي سر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رجعهم الله
 وروى سر ر وانه اخرى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لانه يمس به فبذلك رجع في العوص صدر سواء راد العوص او عوص
 الاصل ان النقص في العوص ما وقع حاناً او انما وقع مطلقاً في الرجوع في الاول فان لم يسلم المقصود منه بن النقص
 مقصوداً فبذلك رجع منه لو كان فاسخاً رجع منه اذا هلك (وجه) الرواية الاخرى ان العوص المأخر عن العبد
 في حكم الهبة المسدأ حتى يسطه به سائر الهبة من النقص والحار والموهوب عن مقصود بالطلال عند اذا كان
 الموهوب او العوص سالا يحمل التسمية فاستحق بعضه (فاما) اذا كان ما يحمل التسمية فاستحق بعضه احد هما
 بطل العوص ان كان هو المستحق وكذا سطل الهبة ان كانت هي المستحقة فاذا سطل العوص رجع في الهبة راداً
 طلب الهبة رجع في العوص لان بالاستحقاق سائر الهبة العوص يقع في مساع يحمل التسمية وذلك ما طل
 الثاني من ما هبة فالعوص المأخر عن الهبة هبة مسدأ بلا حلال من انما ما يصح ما يصح به الهبة وسطل ما
 سطل به الهبة لا تحالها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يمس به حتى الرجوع في الاولى ولا يمس به التسمية (فاما)
 فيما راد ذلك فهو في حكم هبة مسدأ لانه يمس به فبذلك استحق الهبة الا انه يمس به فبذلك رجع في الرجوع
 عن بعض الهبة الاولى فكاتب هبة مسدأ مسقطه حتى الرجوع في الهبة الاولى ولو وجد الموهوب له بالموهوب عسا
 فاحسالم يكن له ان يرد رجع في العوص وكذلك الواهب اذا وجد العوص عسا لم يكن له ان يرد العوص ورجع
 في الهبة لان الزاد المسمى حواص المعاد صاب والعوص ادا لم يكن سر وطاقي العبد لم يكن عوضاً على الحسنة بل
 كان هبة مسدأ ولا يظهر معنى العوص هذا الا في اسقاط الرجوع حاصبه فاذا قص الواهب العوص فليس لكل
 واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه (اما) الواهب فلا يرد تسليمه للعوص عن الهبة وانه مع الرجوع (واما)
 الموهوب له فلا يرد تسليمه لما هو في معنى العوص في حقه وهو سقوط حق الرجوع فبذلك رجع في الرجوع لقوله عليه
 الصلوات السلام الواهب احق به ما لم يسمها وسوا عوضه الموهوب له او احق به الموهوب له او امر
 لم يكن للواهب ان يرجع في هبة ولا للعوص ان يرجع في العوص على الواهب ولا على الموهوب له (اما) الواهب
 فاسلم رجع في هبة لان الاحق اساعوص امر الموهوب له فام هو تصه مام هو تصه نفسه ولو عوص نفسه

جمع فكذلك السور من ادحى مر وان سور من امر فمدح مع اسباط احق عنه راع اسباط احق
 عن ابي حنيفة حر كما ويرجح حذلقه امر من روحا (واما) الموصى به لا يرجع على الواهب لان مقصود من
 التبرع بسلامة الموهوب للموهوب له اسباط احق انه ع رفسلم له لله واسلم رجوع على الموهوب (اما)
 اذا كان من امر ولا منه مع اسباط احق به فلا يحل ذلك مقصودا (واما) اعوض الامر لا يرجع
 عليه ايضا الا اذا دل الموصى على ان صام لانه ١١ امر بالتبرع ولم يقسم له فصار من مائس واجب
 عليه في موهبه ع به لم يوجب ذلك الثمان على الامر الا سطر السمان على هذا فالواهب من لغير اعظم من كفا
 من او راكن فسل لا يرجع بذلك على الامر الا ان يسل له على ان صام لانه امر بمائس يسود على
 حلف ما اذا امر به فصا ائس فصا انه يرجع على الامر وان لم يسل على ان صام فصا لان فصا ائس
 مقصود على الامر فاذا امر به فقصص له ولو عوض الموهوب له الواهب عن نصف الله كان عوضا عن سبها
 وكان للواهب ان يرجع في النصف الآخر ولا يرجع فيما عوض عنه لان حق الرجوع في الله بمسحرا الا
 من ائس لو يرجع في نصف الله اسدا وان السب حار حار ان يسل حق الرجوع في النصف دون النصف
 علف الموصى العوض النصاص والسلاي لان ذلك مالا سحرا فكان اسباط احق عن العوض اسباط احق الكل
 (واما) لئوس المسرط في العتق قال رفسلك هذا التي على ان موصى هذا اللوب فبدا حلف من ماهه
 هذا العتق قال انما سار رضى الله عنهم ان سدد سنده وحوار حوار سرح رفسار والله سدا سرح امه
 حى لا يجوز في المساع الذي سقم ولا يسل المالك في كل واحد منهما بل النصف ولكل واحد منهما ان يرجع في
 سلمه مالم يصا وكذا اذا قص احد هما ولم يسل الا حرك لكل واحد منهما ان يرجع بالنصف رعه الناس قد
 سوا حى سنا صامحا ولو سنا سنا كان ذلك بطله السع وكل واحد منهما مالم يسل وعدم الزنه ورجع في
 الاستحقاق وبع السعة اذا كان عه مصول وهل رفر رجما الله عدد عند سرح وحوار حوار سرح اسدا واسها
 ونبه فبدا احكام السع فدر سطل السورع وهذا الملك سقم من عرسر فطما النصف لا يمكن الرجوع (وجه)
 قوله ان معنى السع موحى هذا القدر لان السع سطل الله موصى فدر رحد الانا ما حلف العتق واحلافها
 لا يوجب احلاف الحك كقط السع مع ثلث املك (ولما) انه وحدي هذا القدر لقط الله ومعنى السع معطى سه
 العتق سعة لئس والجار عملا سده الله ونبه فحق الزد الملب وعدم الزنه حى السعة عملا
 سده السع عملا بالذلة سدر الامكان والله سرح وحل اعلم (ومنها) ما هو معنى العوض وهو لانه اع الاول
 صله الرحم اخرم فلا رجوع في الله سدر رحم حرم من الواهب وهذا عتقا وقال السافى حمة الله رجوع الوالد
 فيما سار له اصح سار وساعى التي عليه الصلا واسلم انه قال لا يحل الواهب ان يرجع في سده الا الوالد فما
 ساوله وهذا حق في الباب (ولما) سار وساعى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الواهب احق بسده مالم يسل
 مما به لم يسل موصى وصله الرحم عوض معنى لان الواصل سب السامه والتعاونى الداسا يكون رسلة الى اسنا
 العصر وسبب الواب في الدار الاخر فكان اقوى من المال وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 اسوا الله واصلوا الارحام فانه في لكمى الداسا وجه لكمى الدار الاخر فدخل تحت النصف وروى عن سدا
 عمر رضى الله عنه انه قال من رفسله لسا رحم او سلى وجهه فبدا حلف في الباب واخذ من
 خول سلى التي عن سرا الموهوب لكسها رجوا عتقا العتق تصور الرجوع كراوى ان سدا سرح رضى الله
 سه حيدى فرس على رجل موحى ساعى السوق فاذا ان سه به سالى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 ذلك فقال لا مدنى صدق رفسدا سرح رضى الله عنه فبدا سرا لا العودى الصدق كسما سودا لسور
 تصور النود وهو بهى بذب لان الموهوب له سحى فبدا سرح سه سرح كراوى حى سده والرجوع مكره وهذا

(١) من لا يوجد فيه التواضع لوجهه لان اوله لا يحسن من انقباضه في حق لاسنائه من لسانه منها فلم يكر
 اسراء حملها على هذا فوجد ان ذلك صلبه لها على النقص والوجه الذي رحم سرق فله ان يحسن تسويعه
 الفصل في هذه التواضع فلا تكرر في معنى العوض وكذا او هبتي حرم لا رحم له لا عدمه معنى السلب اصله
 ولو هب لمسددي حرم ومولا احبها (وما) ان كان اسوق ارحم حرم من الواهب العبد احبها (وما)
 ان كان المولى العبد حرم من الواهب وان كان العبد دارح حرم من الواهب والمولى احبها فله ان
 يرجع بلا خلاف من احبها لان حكم العبد مع المولى والواقع للعبد صور العبد سلاحه وانه لا يدمع
 احب فانه معنى العوض اصله وان كان المولى دارح حرم من الواهب العبد احبها احتواؤه على العوض
 رضي الله عنه رجوع ودل ابو يوسف وخمد رحمهما الله لا يرجع (وجه) فوله ان تفلان حتى الرجوع حصول
 الفصل لا يها في معنى العوض على ما ساء ومعنى الفصل اسحق لوقع الحكم للرب والحقم وقع للمولى فصار
 كان الواهب اوجب الله له انسا وامنح الرجوع كذا هذا (وجه) قول ابي حنيفة رحمه الله ان المالك
 يسب للمولى بالهبة لا يساومف للعبد الا ترى ان السب لله لا للمولى واسبب ضرر بعدد الاسباب
 للعبد فاقم مقامه وادان المالك لله بالهبة لم يحصل معنى السلب للعبد فلا يرجع مع ما ان المالك يسب لله بالهبة
 لكن الله وقع للمولى من وجهه وللمدمن وجه لان الاعقاب اصعب الى العبد والمالك وقع للمولى اذ لم يكن
 فلم يكامل معنى السلب في الهبة فصار كالهبة الذي رحم حرم فان كانا حرم دارح حرم من الواهب فسد ذكر
 الفسح حرم عن حمدان فماس قول ابي حنيفة ان يرجع لان فراه العبد لا يورق اسقاط الرجوع لان المالك لم يمع
 له فراه المولى ايضا لا يورقه لان الاعقاب لم يمع له حتى الرجوع هو الاصل في الهبة والامساع معارض المسقط
 ولم يوجد فلا يسقط ودكر الله ابو حنيفة انه لا يسب لله لان السب لله في هذه المسئلة في قوله لان الهبة اما ان
 يسرها حال العبد او حال المولى وانها كان فرحمه كماله والقبلة الكاملة مع الرجوع والجواب انه لا يسر
 هبها حال العبد وحده ولا حال المولى وحده بل يسرها حالهما معا واعشار حالهما لا مع الرجوع والله عز وجل اعلم
 وعلى هذا السر يع اذ اوجب المكاتب سوا وسود ورحم حرم من الواهب او مولا دورح حرم من الواهب انه ان
 اى المكاتب يمس بصر حاله التواضع وسد مهان كان احبها رجوع وان كان فر سالا رجوع لا فلما ادى معنى استمر
 ملكه فصار كان الهبة وقبلة وهو حر ولو كان كذلك رجوع ان كان احبها وان كان فر سالا رجوع كذا هذا وان
 غرورد في ابي فماس قول ابي حنيفة رحمه الله انه يسر حال المولى في التواضع وعدمه ان كان احبها فله الواهب ان
 رجوع وان كان رسا فليس له ان يرجع ما سئل ان الهبة عده اوجب ملكا موقعا على المكاتب وعلى مولاه على
 معنى انه ان ادى معنى سب ان المالك وقع له من حتى وجود وان غرورد في ابي فماس حاله وقع للمولى من وفرد حوده
 كان الهبة وقبلة من الاسد وعلى قول جندلا رجوع في الاحوال كلها لان عند كتب المكاتب يكون للمكاتب
 من عرفت م ينقل الى المولى بالحر كما به وحب على ما سب واسل الموهوب الى ربه الثاني الرجوع ولا يرجع
 كل واحد من الزوجين فيما وهبه لصاحبه لان صلبه الرجوع محرم حتى صلبه التواضع الكاملة بدليل انه سئل بها
 الوارب في جميع الاحوال فلا بد لها من الحرمان والتواضع الكاملة ما مع من الرجوع فكذا ما جرى مجراها
 الذالب الوارب ولا رجوع في الهبة من التبر بعد فصلها لان الهبة من التبر صفة لانه طلب بها الوارب كالصدقة
 لا رجوع في الصدقة على التبر بعد فصلها الحصول الوارب الذي هو معنى العوض وبعد الله تعالى وان لم يكن
 عوضا في الحسنة اذا العبد لا يسحق على مولاه عوضا ولو يصدق على عبي فاقاس ان يكون له حتى الرجوع لان
 استحق على العبي طلب منه العوض فاد فكان هبة الحسنة فوجب الرجوع الا انهم استحسنوا وقالوا ليس له
 ان يرجع لان الوارب قد طلب منه الصدقة على الاعمال الا ترى ان من له سبب محبة الركا وله عمل لا مكفه ما في

[illegible]

في كتاب الزهري

الكلام في هذا الكتاب مع في مواضع في شأن ركني عند الزهري وفي شأن سر الزهري وفي شأن حكم الزهري وفي
 شأن ما خرج به الزهري عن كونه مرويًا وما سئل به الركن وما لا سئل وفي شأن حكم اختلاف الأئمة والمرهين
 والعدل أماركي عند الزهري فهو الاختيار والقبول وهو أن سؤل الزهري رهنه هذا الشيء مالك على من الدس أو
 قول هذا الشيء رهن يبدل ما يخرج هذا الخري وفي سؤل المرهين أربها أو قبل أو صلب وما يخرج بحراه
 فاما لسؤل الزهري فلس شرط حتى لو أنه في سائر ما دفع إلى الخراج وما قال له لم يسل هذا الثوب حتى اعطيت
 أمي فالتوب رهن لأنه أن سعي العتد والسر في باب العتد للمعاني

في سئل في وأما السراية فأنواع بعضها رجع إلى حسن الزهري بعضها رجع إلى الزهري والمرهين وبسببها رجع إلى
 المرهون وبسببها رجع إلى المرهون به (أما) الذي رجع إلى حسن الزهري فيكون لا يكون معلما شرط ولا مضافا إلى
 وف لا في الزهري والأربان معنى الأربان لا السراية نفسه السراية وأنه لا يحمل العلق شرط والاختصاصه إلى روف
 كذا هذا (وأما) الذي رجع إلى الزهري والمرهين فعلمنا حتى لا يجوز الزهري والأربان من الخون والسي الذي
 لا سئل (فأما) التلوع فلس شرط وكذا الخري حتى يجوز من السي المادون والعسد المادون لأن ذلك من
 بواع التجار فملكه من طلب التجاره ولأن الزهري والأربان من باب أبا الدس واستدانه وهما ملكان ذلك وكذا
 السر فلس شرط لخوار الزهري فحوز الزهري في السر والخضر جمعا لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أسير من بالدي من يهودي طعاما ورهده به ذرعوه وكان ذلك رهنا في الخضر ولأن ما سرع الزهري وهو الخاضع إلى
 يوسى الدس يوحى في الخلال وهو الزهري عن بواء الحق بالحدود والأكار ويدكره عند السهو واللسان والخصص
 على السر في كتاب الله تعالى عر رجل فلس لتخصص الخوار بل هو أخرج الكارم محرر العاده كقوله تعالى
 فكاسوهم ان علمهم فهم حيا (وأما) الذي رجع إلى المرهون فأنواع (مها) أن تكون محلا فلا للسمع وهو أن
 يكون موجودا وبالعقد مالا مطلقا مسوما على كامله مامدور السلم ومخوذ ذلك فلا يجوز رهنه ما ليس بموجود عند
 العتد ولا رهنه ما يحمل الوجود والعدم كما أزهى ما رهنه العام أربان له اعلمه السه أو ما في طر هذا الخار به ونحو
 ذلك ولا رهنه المسه والدم لا بعدام ما بينهما ولا رهنه صد الحرم والأحرام لا بهمه ولا رهنه الخري لا به فلس مال
 أصلا ولا رهنه أم الولد والمولد والمطلق والمكاسب لا بهم أحرار من وجهه فلا يكون أموالا مطلقه ولا رهنه أحر
 وأحر من المسلم سوا كان العاقدان مسلمين أو أحدهما مسلم لا بعدام ماله أحر وأخر من حتى المسلم وهذا
 لأن الزهري أما الدس والأربان استمار ولا يجوز للمسلم أبا الدس من أحر واستبقاوا إلا أن الزهري إذا كان
 دسما كات أحر مصمونه على المسلم المرهين لأن الزهري إذا لم يصح كات أحر عملة المعصوب في يد المسلم وحر الذي
 مصبون على المسلم بالنصر إذا كان الزهري مسلما والمرهين دسما لا يكون مصمونه على أحد (وأما) في حق
 أهل الذمة وجوز رهن أحر وأحر وأربانهم ما بينهما ولا رهنه مال متقوم في حتمهم عملة الخل والساه عندنا ولا رهن
 المباح من العتد والخطب والخس ونحوها لا بالسب مملوكة في أربانها (فأما) كونه مملوكا للزهر فلس
 شرط لخوار الزهري حتى يجوز رهنه مال المرهين به بولا سرعه كالات والوصي رهنه مال الصبي بدسه وبدس
 نفسه لأن الزهري لا يخلو (أما) أن يخرج عن الأنداع (وأما) أن يخرج عن المادله والاب يلى كل واحد
 مهيأ في مال الصغير فانه ينع مال الصم دس نفسه ويودع مال الصغير فان هلك الزهري بد المرهين فسل أن هلك
 الاب هلك الابن من نفسه وما رهن به لأن الزهري وقع تحتها وهذا حكم الزهري الصحيح وصم الاب قدر
 ما سئل من الدس هلك الزهري لأنه قضى دس نفسه مال ولد فصم فلوا رله الولد الزهري فام عند المرهين فلس

والمالك رضى به وان لم يكن في عاقلة ضمن لان بد لست كد فلم يكن المالك را صا ساد وان حلف في بد المهرين
 وفقد رضى على الوحة الذي اذن فيه ضمن الراش للتمه قدر ما سئل عنه من الدس به لاله الرهن لانه فسي دس نفسه
 من مال المير باده الرهن اذ الرهن فيها الدس وسعد الرضا عدا الحلاله وكذلك لو دخله عس فسد بعض الدس
 ضمن الراش ذلك الدس لانه فسي ذلك الدس من دسه مال المير فضمن ذلك التدر فكان المير يهرله رجل عند
 ودسه لا سان فمضى دس عسده مال الودعه ان صاحبها ساقى يكون مضموم ما عليه وما لم يكن يكون امانه في يده
 فان غفر الراش عن الافسكاه فافسكه المالك لا يكون مبرعا ورجع بجميع ما مضى على المير ودكر الكرخي انه
 رجع بقدر ما كان ملك الدس به ولا يرجع بالزاد عليه ويكون مبرعا ما حاجت لو كان المير رضى بالثمن وفيه
 الزهن الف فسي المالك الثمن فانه رجع على المير بالثمن وعلى ما ذكر الكرخي رجع عليه بالف (وجه) قول
 الكرخي ان المصنوع على المير قدر الدس بدليل انه لا تضمن عدا الحلاله الا قدر الدس فادافى المالك الزاد
 على المير كان مبرعا ما (وجه) القول الاخر ان المالك مضطر الى قضاء كل الدس الذي رضى به لانه على ماله عند
 المير من محسب لا فسكاه لانه لا قضاء كل الدس فكان مضطرا في قضاء الكل فكان ما دونه من قبل الزهن دلالة
 كما به وكذا عضاء به نصا المير من مال عسده ولو كان كذلك لرجع عليه عما فسي كذا هدا وليس للمير من ان سمع
 من فسي الدس من المير ونحوه على الفضي وسلم الزهن اليه لانه لا يملكه الدس لحا ص ملكه واراه العلوي عه
 فلا يكون المير من ولا يملكه الا ما سمع من المير بالسلم فان احلف الزهن والمير وفقد الزهن فقال المير حلف في
 بد المير وقال المير حلف فلان ارهه او بعد ما فسكه فالتول قول الزهن مع سبه لان الضمان انما واجب على
 المير لكونه فاصدا دس نفسه من مال المير باده وهو سكر الفضا فكان القول قول المير ولا يجوز رضى المحول
 ولا محذور السلم ونحو ذلك مما لا يجوز سبه الا لاصل فيه ان كل ما لا يجوز سبه لا يجوز رضىه وقد كررنا هذا في
 في كتاب السوع (ومها) ان يكون موقوف المير من يوم ماله والكلام في الفضي في مواضع في سان انه شرط
 حوا الزهن في سان شرط فمضى وفي سكر الفضي وما سبه وفي سان اواعه (اما) الاول فدا حلف العالم ما قال
 عامه العالم انه شرط وفاس قول رضى رحمه الله في الله ان يكون ركنا كالمقول حتى ان من حلف لا رضى فلا ناسا
 فرهه ولم يفسد عسده بعد ما وعد لا يجب كافي الله والصحيح قولنا قول الله سارل وسالى فها موقوفه ولو
 كان الفضي ركنا لصار مند كور اذ كذا الرهن فلم يكن لقوله تعالى عرساه موقوفه معنى فدل ذلك الفضي موقوفه
 الزهن على انه شرط وليس ركنا وقال مالك رحمه الله ليس ركنا ولا شرط والصحيح قول العامة لقوله سارل ونعالي
 فها موقوفه وصف سبها ونعالي الزهن كونه موقفا فمضى ان يكون الفضي فيه شرطاً صا به فخر تعالى عن
 الحلف ولا به عند سب الخلف فلا عند الحكم سبه كما بالرباب ولو ما فدا على ان يكون الزهن في بد صا حله لا يجوز
 الزهن حتى لو حلف في بد لا سقط الدس ولو اذ المير ان مضموم به لا تحسبه رها ليس له ذلك لان هذا شرط
 فاسد ادخلا في الزهن فلم يصح الزهن ولو ما فدا على ان يكون في بد العدل وفيه العدل حار و يكون مضموم كفض
 المير وهذا قول العامة وقال اس اى لى لا يصح الزهن الا ضمن المير والصحيح قول العامة لقوله سارل ونعالي
 فها موقوفه من عر فصل من فضي المير والعدل ولان فضي العدل رضى المير فضي المير معنى ولو فضا
 العدل ثم رضى ما على ان يكون الزهن في بد عدل آخر ووصا في بد حار لانه حار وصم في الاول لراضهما فحور
 وصم في بد الثاني لراضهما وكذا اذا فضا العدل ثم رضى ما على ان يكون في بد المير ووصا في بد لانه حار وصمه
 في يده في الابد فكذا في الا بها وكذا اذا فضا المير او العدل ثم رضى ما على ان يكون في بد الزهن ووصمه في
 بد حار لان الفضي الصحيح للعدل وحده وقد حرج الزهن من بد فعد ذلك يده ودا لا حى سوا ولو رضى رها
 وسقط عدلا على سبه عند الخلف فلم يفسد حتى حل الاحل فالزهن باطل لان حبه والفضي والسع صحيح لان حبه

التوكيد لاقتباضه على اتصافه بفتح ليع ا- فتح ارض كدلت ارضها سطحة على سبه واهي على
 واوله كنهجه لما كمار لوجمل سلاقي الامه- وسلاقي سبه- ولا كل احدهما امر مستوفى بفتح
 افرا موكل (اما) سله- اما محمد (مها) يكون- ازا هو ل كوفي الهه ان الادب ليس شرط
 محمد سله محمد- القضي هو سبه فلا يكون- وهذا لا يحمده- اتصاف ارضي رلان اتصاف هذا الالب
 سله كني كافي الهه فسه اتقوى لا لا حور من عه وهذا ارض كذا هذا هو لاد- ان نصي ر محرو
 حرو ارض دلاء ولاول حواي سول- سله اتصاف ارضه ارضي ومحرر هذا المحرو فحور فسه
 سوا فصح في الخس ارضه لاد ان اسجنا ارضي قول فرق الهه لاد لا حور سله لاد- والثاني حواي
 فصح ارضي حبه ا ارضي سله لا سله فصح فسه اسجنا ارضي قول فرق الهه ارضي لا فصح كما
 لا فصح هذا لاد في لاد القس سله كني- لاد قول ولا حور من سله- كاتر لوصار كاتر السجح ل
 ارضي لان القضي ليس سله لاد فصح واه سله لاد ارضي (وجه) لاد اسجنا ارضي حواي لاد هله لاله
 الاقدام على احباب ارضي لان ذلك لاه القضي لاد ارضي حكه راتوب حكه لاد القضي راد على سله سله
 الادب فكل الاقدام على الاحباب لاه الادب بالقس لاد لاد لاد بالقس لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 بوحدا لاد هله ساود لا فصح لاد السع لان السع الفصح بوحدا لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 القضي فلا يكون دليل الادب هو ارضي رلور هي سله لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 لا بوحوا ارضي فسه لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 رالقي في الخس ارضي عه لان الاحباب هله فصح فصح لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 فالتاس ان لا حور هو قول فرق لاد اسجنا- سله على اصل ذكر ا في الهه راد لاد لاد (ومها) لاد
 عدنا لاد فصح فصح الساع راد الساع راد الساع راد الساع راد الساع راد الساع راد الساع راد الساع
 لا سله في حكا ارضي ولا في سله فصح فصح حواي ارضي راد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 المرون راد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 الساع سله الكل (ولنا) لاد فصح الساع راد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 وسوا كان سله فصح الساع راد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 السوع فله لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 حص المسوم سوا راد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 في ظاهر ارضي وروى سله السوع الطاري سله لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 راد سله لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 سله (وجه) راد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 السوع سله الطاري راد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 عي فصح الساع راد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 عدنا لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 فله لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد
 فله لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد لاد

رها بكل الدس ولا استعانه ذلك لان الرهن حسن وليس مع ان يكون العبد الواحد محسوسا بكل الدس فلم يكن
 هذا رهن السباع حار وليس لاحدهما ان واحد منهما من العبد اذ اقصى ما عليه من الدس لان كلهم موهون بكل الدس
 ما يبي من الدس في استحقاق الحسن وكذلك اذ رهن رجل رجا بدس لهما عليه وهما من كان فيه اولاه كـ
 بينهما حار وادافسى الرهن دس احدهما لم يكن له ان يخصص سأم الرهن لانه رهن كل العبد دس وكل واحد منهما
 وكل العبد يصلح رهن دس كل واحد منهما على الكمال كان ليس منه غير لما ذكرناه وهذا اختلاف الله من رجل على
 اصل اني حسمه عليه الزحمه انما حار لان الله لم يخلو على واحد من اتس من كل واحد منهما على الكمال
 محال والمافى لا مقصد صر في الخال فاما الرهن حسن ولا استعانه في كون الدس الواحد محسوسا بكل واحد من
 الدس فهو اقرب من الفصل ع انه وان كان محسوسا بكل واحد من الدس لكه لا يكون مقصودا بالاحصه حتى
 لو هلك بسبب حسمه على الدس فسيقت من كل واحد منهما نذر لان المرء عند هلاك الرهن يصر مسوقا
 الدس من ماله الرهن وانه لا يبي لاستثناء الدس وليس احدهما اولى من الآخر فممن عليهما فسل من كل
 واحد منهما عذر وعلى هذا يخرج حسن المسح ان اسه من رجلان من رجل ساء فادى احدهما حسمه من التمس لم
 يكن له ان يخصص سأم المسح وكان للسباع ان يحسم كل حتى يسوق ماعلى الا حولا كل المسح محسوس بكل التمس
 ما يبي حرم من التمس في استحقاق حسن كل المسح ولو رهن بمانعه من ار او رهن طامسه معسمة دار حار
 لا اندام السورع وعلى هذا الاصل خرج رها والدس على الرهن بالاحتور عدان حسمه وحذرهما الله وحمله
 الكلام ان الزناد ابها انواعا رهن رهي ما كالتولد الدس والتمر والصوف وكل ما هو مولد من الرهن
 او في حكم التولد به ان كان بدل حار فابا بدل ما هو في حكم الحار كالارن والعرو رها الدس على اصل الرهن
 كما اذ رهن بالدس حار بهما رها عدا او عذر ذلك رها ذلك الدس رها الرهن على ما الرهن كما اذ رهن بالدس
 حار به فولد ولد ام ما بالطار هم راد رها على التولد واد الدس على الرهن كما اذ رهن عدا ما لف من الرهن
 اسر ص من المرء انما اخرى على ان يكون العذر هلالا ولوالد حسمه (اما) ناه الرهن مرهونه عندنا على
 معنى انه يرب حكم الاصل منها وهو استحقاق الحسن على ما في التروم وعد الساعى رحمه الله ليس مرهونه
 اصلا والمسئله ما في ان حكم الرهن ان سا الله مالى (واما) ما الرهن حار استحقاق الناس ان لا حور وهو
 ولرهم رحمه الله وهو على اختلاف ارباد في التمس والمسمى ردمر المسئله كما بال السورع (واما) رها الرهن
 على ما الرهن بعد هلال الاصل فهو موقوفه ان يولد الى وفه الشكلة حارب الرها وان هلك لم يحل لها اذا
 هلك من اها حصلت عند سقوط الدس وهما الدس شرط تحمه الزناد (واما) ناه الدس على الرهن فهو على
 الاختلاف الدس ذكرناه لا حور عدان حسمه وحذر عدان يوسف حار (وجه) قوله ان الدس في باب الرهن
 كالتمس في باب السبع بدليل انه لا يصح الرهن الا بالدس كما لا يصح السبع الا بالتمس فهناك حارب الزناد في التمس
 والتمس حسمه فكذلك حارب الزناد في الرهن والدس حسمه راخامع من الناس ان الزنا عندنا على ناه الرهن
 كان العذر على الاصل واذا ناه حسمه فصر كما ناه رهن بالدس عدا اسدا ودا حار كذا هذا (وجه) قوله ان
 هذا الزنا رهن لا حور السورع في الرهن وانه مع حسمه ان ولد له ذلك ا بالوحي لصار بعض العبد
 عدا لهما فلا حلو (اما) ان يصر ذلك البعض عدا له الزنا مع ما هو مفعولا لا اول (واما) ان شرع من الاول وصر
 مفعولا بالزنا لا يستدل الى الاول لان المفعول سبي لا يحمل السعل مبر ولا يستدل الى الثاني لانه رهن بعض
 العبد بالدس وهذا رهن السباع فلا حور كما اذ رهن عدا احد الدس يخلص لكل واحد منهما نصيبه بخلاف
 رها الرهن على اصل الرهن لان الزنا هلك لا يودى الى سوع الرهن بل الى سوع الدس لان كل الزنا
 كان العبد ماله كل الدس وسد الزنا ماله ماله بعض الدس والسعد والزنا ماله البعض الآخر يرجع

اسوع الى ابد لا الى ارض واسوع في ابد لا مع تحته ارض في ارض مع تحته الارض لورهن عسدا
 معسدا حاروا وهي سبب العبد من لم حره الله حكا حاروا حرمها قسم رسل حار لان
 العبد احبته وهو في على اقسمة التسليم سدا تسمة ودا وحدث ال النافع من انسا فسدا (ومها) ان يكون
 المرحون ورا عمالس مرقون من كان مسعولا به ارض داراها متاع الزاهن وسبا اذارا رسل اذارا مع ماها
 من المتاع ارض حوالا وناقه سبب الله الى ارسلمه مع ماها حار لان متى اسع هو ان تحلته المسك من
 التسع لا يحق مع السبل لواح ارح النافع من اذارا سببها رعه حار ويطر الى حل القصد لا الى حل العبد
 لان المتاع هو السبل ودرال فسد كافي وهي المسح ا وهي المسح ا في دارا وحلى به ودارا حار
 عسدا ما دارا في الدار ودرال انا لا الدار كن مسعولا بالناع وما المتاع ولا يكون مسعولا بالدار فصص
 المتاع لم يسع فس الداروا وهي الدار النافع ادى فيها حصة واحد وحلى به ودرالها وهو حار اذارا حار
 ارض فيها حلالا وهي الكل رسل الكل صبح سببها حلالا (وور) اسببها حلالا وهي احد همام
 الا حروف جمع سببها التسليم صبح ارض فيها حلالا (اما) في المتاع فلا سببها حلالا كما ان المتاع لا يكون مسعولا
 اذارا (واما) في الدار فلا لان المتاع هو السبل ودرال رار حار من احد هما رسل مرقون ارض الا حروف رسل حار
 ارض في اذارا وحار في المتاع سواء قدم او اخر حروف الله رهاك راسي فله سبب قدمه الدار ا حروفه
 في اذارا حروف المتاع كافي ارض وان قدمه متاع حار الله فيها حلالا (اما) في المتاع فلا به مسعول بالدار
 (واما) في الدار فلا به ان كان مسعولا به التسليم لكن متاع هو سببها المتعول له فلم جمع حصة التسليم رها اذارا
 به رها متاع حار الى اراض وجمع حصة التسليم ودرال رار وهي اذارا ارض والمقر في حروف الدار فقال اذارا
 سببها الله لم يسع التسليم حتى خرج من الدار سببها حلالا مع التسليم وهو السبل لا يحق مع كوفي في الدار فلا بد
 من سبب حديد سببها حار بها ولورهن انه عليها حمل ودرال حمل لم يمس ارض حتى تقي الحمل عها سببها الى
 المرقون لورهن احملا رها الله رها الله كان رها ما في الحمل لان الدار مسعولا باحملا اما احملا فليس مسعولا
 بالداره كان هي الدار الى فيها المتاع بقر المتاع هي المتاع الذي في الدار بدون الدار لورهن سرح على دانه
 او حار الى راسها او راسها راسها دفع الله الدار مع القطار السرح وارسل الى كوفي رها حار به سببها راس الدار هم
 سببها حلالا ما دارا في متاع الدار لان السرح ونحو من نواع الدار لم يسع رها بدار الدار كمالا يسع وهي
 اخر بدون السرح خلاف المتاع فانه ليس سبب الدار رها اذارا لورهن انه سببها حار او حار حل لثاني
 ارض يحكم التسليم وعلى عسدا حار اذارا حار هو اسببها ما سببها او سببها واسببها ما سببها لا لا يحق
 الاسبب لا العبد اما الاسبب فلا به حار لك المرقون مسعولا باللس مرقون واما العبد فلا ان اسببها
 ما السبب به له السوط الباسد والارض سببها السوط الباسد كالسبح خلاف الله ولواعث ما سببها حار به
 م من الام او رها سببها مرقون الام ودرال مرقون كالكلا في امه ودرال الكلام الله رها ان يكون
 المرقون مسببها اممالس مرقون من كان مسعولا به مرقون به سببها لا يحق معسدا لورهن رها
 سرحمك وانصل به غير مرقون واسببها مرقون على عسدا الاصل خرج ما دارا في الارض بدون الساء
 او بدون الزرع والسبح والارض والسبح بدون الارض والسبح بدون اذارا بدون السبح اذارا لا يحق
 سواء سببها حلالا او لا لان المرقون مسببها باللس مرقون رها سببها حار مرقون رها حار
 وحسب الزرع رسل مسببها حلالا بالناع من الباس ودرال ولوجع سببها في عسدا ارض فيها حلالا وسببها
 متفرقا حار وان فرق التسمة ان ارض الزرع والارض والارض مرقون سببها التسليم حار ارض
 فيها حلالا وان فرق لا يحق فيها حلالا سواء قدم او اخر خلاف التسليم الا ان لان المتاع في التسليم حلال

ولأنه من تحت التبع في هذا الفصل هو الاتصال وأنه لا حلف ولأنه من تحتها في أصل الأثر هو السبل
 وأنه حلف بماله هذا إذا رهن نصف دار مائة من رجل ثم يسلم الله حتى سه نصف الناي وسلم الكل
 أنه حذر وأرهن النصف وسلم ثم رهن النصف الثاني وسلم لا حذر كذا هذا وعلى هذا إذا رهن صود على
 طه عثم بن النعم أنه لا حذر لأن المرهون متصل بالس رهن وهذا مع حقه التبع ولو حره رسله حارل أن
 المانع قد رال وعلى هذا أيضا إذا رهن ذمه عليها حمل بذو الجمل لا تخور ولورفع الحمل عنها وسلمها رعه حارل
 فلما حلف ما رهن ما في طر حار حقه أو ما في طر عمة أو ما في صرعها أو رهن سمان في أو ذهنا في سسم أو
 ر سائر سون أو ذهنا في حقه أنه سطل وان سطله على فحسه عبد الوالا أو عدا سحر ح ذلك فحس لأن
 العمد هاله لم يمد أصلا لمدم الغل لكونه مضافا إلى المدوم ولهذا لم يمد السبع الضاف إليها كذا الرهن أما
 هذا فالعمد منه موقوف مائة على حقه السلام بالنسل وأما حره إذا وجد قد رال المانع رهن السحر مراد منه من
 الأرض حارل أن فحسه محكم ولورهن سحر أو فقه عثم نسبه في الرهن دخل في الرهن حلف السبع أنه لا يدخل
 أمري سبع السحر من عرسه لأنه قصد صحيح الرهن رلا فحسه بذو القص رلا فحسه للسبع بذو دخول ما هو
 متصل به فدخل حب العمد فحجته خلاف السبع فانه يصح من السحر بذو أمر ولا ضرر إلى ادخال أمر
 للسبع صحيح ولو قال رهن هذه الدار أو هذه الأرض أو هذا الكرم وأطلق القول ولم يحس سادخل فيه كل ما
 كان متصلا به من البناء والعريش لأن ذلك يدخل في السبع مع أن التبع نفس من سطر فحسه فلان يدخل في الرهن
 أولى إلا أنه يدخل فيه الزرع وأمر ولا يدخل في السبع لما ذكرنا خلاف المانع أنه لا يدخل في رهن الدار ولا يدخل
 أمري رهن السحر لأن أمر ما مع السحر والمانع ليس مانع للدار ولو استحق بعض المرهون بعد فحسه الرهن سطر إلى
 الناي أن كان الناي بعد الاستحقاق ما حور رهنه إذا لا فحسه الرهن فيه وإن كان مما لا تخور رهنه إذا فح
 أرهن في الكل لأنه لا استحق نسبه من أن العمد في تصح في العمد للمسحوق رانه مع الأعلى الناي فكانه رهن هذا
 العمد إذا فطر فنه ان كان خلا لا فحسه الرهن في الرهن فيه إلا فحسه في الكل كالأور رهن هذا الدر إذا لا أنه
 أبقى الرهن فيه مني فحسه حتى لو هلك الناي سلك فحسه من الدس وإن كان في فحسه رها - ح الدس ولا يذهب
 جميع الدس وإذا رهن الناي أسدا وفهوه ماله في فحسه جميع الدس وإن سب ان يحمل الحمار سطر أمردا
 وخرجه المساع على هذا الأصل لأنه مرهون متصل بماله رهن فحسه فكان بحر فحسه عليه مسسما فاقم
 ومسا أهله القص رهن السبل لأنه سب أهله الركن وهو الأحاب والقول فلان تسب أهله الشرط أولى وأما
 هه القص فالقص عار عن التحلي وهو أمك من اسباب البد وذلك مانع الموانع وأنه يحصل سحله الرهن
 من المرهون والمرين وداحصل لك صار الرهن مسام والمري فاصها وهذا جواب ظاهر الزوايه وروى عن أبي
 يوسف أنه سطر معه البقل والتحو بل فالحم لا يتصرف أيضا وحده الزوايه ان القص سطر فحسه الرهن قال
 انه سارل ونما في رها من موصيه ومطلق القص يصر في القص الحقيق ولا يحق ذلك إلا بالنسل فاما التحلي
 فقص حكمة لا حقه ولا تكس به رحه ظاهر الزوايه ان التحلي بذو العلق والتحو بل قص في العرف والسرع أما
 العرف فان القص رد على ما لا يحمل العلق والتحو بل من الدار والمعار حال هذه الأرض أو هذه الفره أو هذه
 الولاه في بذو فلان فلا هم منه إلا التحلي وهو أمك من الصرف وأما السرع فان التحلي في باب السبع قص
 ما لا جماع من عريه رحو بل دل ان التحلي بذو السبل والتحو بل قص حقه وسره فحسه وأما سائر أنواع
 التبع فعول وبانه التوقي القص نوعان نوع سطر من الأضاله ونوع سطر من السايه أما القص سطر من
 الأضاله نوعان قص نسبه لسبه وأما القص سطر من السايه نوعان نوع رجع إلى القاهن ونوع رجع إلى
 من القص أما الذي رجع إلى القاهن فحقوقه الألب والوصي عن القصي وكذا قص العدل قوم مقام قص

واما المضمومة فهو ان يوعده مضمون نفسه وهو الذي يحب مثله عند هلاكه ان كان له مثل وفيه من لم يكن له
مثل كالمضروب في الدال والاصب والمهر في الدال والروح وذل الخلع في الدال والمرار ذل الصلح عن دم العمدى بد العاقبة ولا
خلاف في انه حوز الرهن به والرهين ان يحبس الرهن حتى يسه الدال فان هلك الموهون في بد قبل اسر دال المص
والس فانه مال للرهن سلم المص الى المهرين وحدهم الاقل من فيه الرهن ومن الدال لان الموهون عند المضمون
بذلك فاذا وصل اليه المص يحب عليه رد دال المضمون الى الرهن فان هلك المص والرهن فاصار الرهن ماله
تضمها حتى وهلك الرهن بعد ذلك هلك مضمونا الاقل من فيه وفيه المص لان فيه المص بدلها وبذل
الس فام ماله كانه واما الذي هو مضمون سر لا يسهه كالمص في الدال المص ليس هو مضمونا بنفسه الا يرى انه لو
هلك في بد لا تضمن سائر المضمون بمر وهو ان يسه حتى يسه المص اذ هلك قبل حوز الرهن به د كرى
كتاب الصرف انه محذور وان يحبس حتى يسه المص وان هلك في بد قبل القبض هلك الاقل من فيه ومن فيه
المص ولا يصير فاقضا للمص ماله كما لو كان مص المص اذ اوى عنه وعلة اسبا صان الاقل هلاك الرهن ولو هلك
المص قبل القبض والرهن فام تطل الس لا اهلك المص قبل القبض وتطل لان المص وعلى المص ان رد
الرهن على النابع ولو هلك في بد قبل الرده هلك صمائه وهو الاقل من فيه ومن فيه المص للنابع ولا سطل صمائه هلاكه
المص وتطلان الس لا به وان هلك المص بعد سطره انما يسهه فكان تطلانه عوض فلا سطل صمائه وروى الحسن
عن ابن حنبل انه لا يصح الرهن به احد الكرخي وحده رواه الحسن ان قضى الرهن فقص اسبقاء الموهون
ولا يضمن معنى الاستيفاء في المضمون بمر لان المص لا يصير سقواسا ماله الرهن اما سطره عنه انما
لا غير (وجه) ظاهر ان ربه ان الاستيفاء بها يحصل من حب المص لان المص قبل السج ان لم يكن مضمونا بالنسبة
فمضمون بامر الا يرى انه لو هلك بعد سطره عن المص في مكان سبطه انما عنه كالمعوض عن هلاكه المص
فحصل مسوقا ماله المص من الرهن من حب المص فكان في معنى المضمون نفسه فسمح الرهن به ولو روح
امرا على دراهم بعضها او استى سائر دراهم بعضها فاعطى ماله المص عند انحلاله ربه حتى الله عنهم وعذرهم
محور ما على ان الدراهم والدال لا يسهه في عود المصارف وان عيب فكان الواجب على الرهن ماله
لا عيبا فلم يكن المص مضمونا فلم يحزر الرهن به وعقد معنى بالمعوض فماله المص مضمونا حاز الرهن به
ولا محذور الرهن بالكفالة بالمص لان المكفول به ليس بمضمون على الكفيل الا يرى انه لو هلك لا يحب على
الرهن سى ولا سطره عن المهرين سائر له ولا حوز الرهن بالنسبة لان النسبة ليست بمضمونة على المص سى بدليل
انه لو هلك لا يحب عليه سى ولا سطره عن المهرين سى سائر له فكان رهنا بماله مضمون فلم يحزر ولا محذور
الرهن بالمداخلة والعقد المدون لا به لو هلك لا يحب على المولى سى ولا سطره عن المهرين سى سائر له فلم يكن
مضمونا باصا ولا يصح الرهن به ولا حوز الرهن باخر الناحية والمصممان اساحر مضمونه او ناعه واعظاهما بالآخر
رهنا لان الآخر لم يصح فلم يحس الآخر فكان رهنا بالمص مضمون فلم يحزر ولو دفع الى رجل رهنا لفرصة هلك
الرهن قبل ان يرضه هلك مضمونا الاقل من فيه ومما سقى من القرض وان حصل الارهاق بماله مضمون
لكه في حكم المضمون لانه قضى الرهن لفرصة فكان قضى الرهن على جهة الضمان والمعوض على جهة سى
كالمعوض على جهة سى السرع كالمعوض على سوم السرا (واما) جهة المضمون دون (احدهما) متى
عنه (والثاني) مختلف فيه اما المعنى عليه هو ان يكون مضمونا بالخال فلا يصح الرهن ما يصير مضمونا بالثاني
كالرهن بالدرل ان ياع ساو وقضى انما وسلم المص الى المص سى تخاف المسرى الاستحقاق فاحدنا من
النابع رهنا قبل الدرل لا محذور حتى لا يعل الحسن سوا وحد الدرل او لم يحد ولو هلك ماله امانه سواء وحد الدرل
او لم يحد وكذا الرهن ما يسهه على الرهن في المستعمل لا محذور بخلاف الكفالة فان الكفالة ما يصير مضمونا

[illegible]

ايضا حرج الرهن بالكسالة بالنس فان لا حرج لان المكفول به مما لا يحصل الاستعانة من الرهن
 يؤتى به. وأما حكم الرهن فقول وبالله التوفيق الرهن وان صحح وفاسد (أما) الاول فله احكام بعضها سأل
 حال فام الرهن ومبعضها سأل بحال هلاكه (أما) الذي سأل بحال فامه فمعد ما لانه الاول ملك حسن
 الرهن على سبيل الدوام الى وفاء الفكاك او ملك العنق حتى الحس على سبيل الدوام الى وفاء الفكاك وكون
 الرهن احيى يحس الرهن على سبيل الزم الى وفاء الفكاك العاراب معناه المعاني في معارف الثمنها (والثاني)
 احسب الرهن ببيع الرهن او احصاها به وهذا ان الحكمان اصلان للرهن عدا (والثالث) ربح سلم
 الرهن عند الافكاك وقال السامعي رحمه الله الحكم الاصل للرهن واحد وهو كون الرهن احيى ببيع الرهن
 واحص منه من بين سائر الرما (فاما) حتى حسن الرهن فليس يحكم لارم حتى ان الرهن ان كان ساسا يمكن
 الاستعانة به بدون استهلاكه كان للرهن ان يسرد من يد الرهن فيمنعه فادفعه عن الاستعانة رد الله وان كان
 ساسا لا يمكن الاستعانة به الا باستهلاكه كالكسك والمورون فليس للرهن ان يسرد من يد احيى عمار وي عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يعلق الرهن لا يعلق الرهن لا يعلق الرهن هو لباحه الذي رهنه له
 عبده وعله عر به احر عليه الصلاه والسلام ان الرهن لا يعلق اى لا يحس وعدهم يحس يمكن حجه عليكم وكذا
 اصاب عليه الصلاه والسلام الرهن الى الرهن لارم التحليل وسما صاحبه له على لا يعلق فمضى ان يكون هو
 المالك للرهن مطلقا رهنه واستأنا وحسنا ولان الرهن سرع بوسا للدين وملك الحس على سبيل الدوام بصاد
 معنى الودعه لانه يكون في يد داما وعسى هلك فمضى الدين فكان بوسا للدين لا بوسا له ولان في فامه مطلق العنق
 المستعانة بها فمضى الاستعانة لان الرهن لا يجوز له الاستعانة بالرهن اصله والرهن لا ملك الاستعانة به عدهم فكان
 بطلان وان لم يطل بسبب وانه من اعمال الجاهل وقد ساء الله سار له وعلى قوله احمل الدين بحر ولا ساسه (ولما)
 قوله تعالى وان كسم على سفر ولم تجدوا كاسا فراهان رهنه احرانه تعالى يكون الرهن موصوفا واحدا سحانه
 وتعالى لا يحمل الخلل فامضى ان يكون الرهن موصوفا مادام مرهونا ولان الرهن في اللغة عار عن الحس قال الله
 عز وجل كل امرئ ما كسره اى حسن فمضى ان يكون الرهن موصوفا مادام مرهونا ولو لم يملك
 الحس على الدوام لم يكن عمره سأل على الدوام فلم يكن مرهونا ولان الله تعالى لما سمي العنق الى رد العنق عليها رها
 وانه يبنى عن الحس له كان مادل عليه اللطمة حكمه سارا لان الاسما السرعه دلالا على احكامها كلفظ
 الطلاق والعاق والحراه والكسالة وخونها ولان الرهن سرع وبه بالنس فسلم ان يكون حكمه ما به مع الوسي
 للدين كالكسالة واما يحصل الوسي اذا كان ملك حسه على الدوام لانه معناه عن الاستعانة وحمله ذلك على قضاء
 الدين في اسرع الاوقات وكذا بيع الامر عن بوا حبه بالحدود والا يكار على ما عرف ولا حجه له في الحدس
 لان معنى قوله عليه الصلاه والسلام لا يعلق الرهن اى لا ملك بالنس كذا قاله اهل اللغة على الرهن اى ملك بالنس
 وهذا كان حكما جاهلا فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله عليه الصلاه والسلام هو لفضاحه الذي رهنه بفسر
 لتو له لا يعلق الرهن وقوله عليه الصلاه والسلام له عمة اى رواد وعله عر به اى عمة وكسفه وقوله ان ما سرع
 له الرهن لا يحصل عاقبه لانه سوى حبه هلاك الرهن فلما على احد الطرفين لا سوى بل يصير مسوقا والاستعانة
 لنس هلاك الدين (وأما) على النظر من الآخر فله لالنس عال بل قد يكون وقد لا يكون واذا هلك فله لالنس
 بضاف الى حكم الرهن لان حكمه ملك الحس لا نس الحس وقوله في سبب مجموع فان عند الرهن مع السلم يصير
 الرهن موقفا به في حق الحس والرهن يصير مسوقا في حق الحس والا بنا الاستعانة من مافع الرهن واذا
 عرف حكم الرهن في حال فامه فمخرج عليه المسائل المتعلقة (أما) على الحكم الاول وهو ملك الحس فالمسائل
 المتعلقة بهذا الحكم بعضها تتعلق بنفس الحكم ومبعضها يتعلق بنفسه اما الذي يتعلق بنفس الحكم فقول وبالله التوفيق

[illegible]

المسرى لا يكل واحدهما صار أصلا للمريء بالتسليم والمسرى بالنقص فان ضمن المريء حاز السبع وأبى
 للمريء وكان الضمان رهنا لأنه ملكه بالضمان فبأنواع ملك هذه حاز وكان أبى لأنه بدل لشكة والسيان
 يكون رهنا لأنه بدل المهر فكون مرحوبا رهنا فبأنواع السبع ضمن المريء إذا سلم الرهن إلى المسرى أولا
 ثم باعه منه فاما إذا باعه ثم سلمه فهو لا يجوز لأن سبب سبب الملك هو التسليم لأنه سبب وجوب الضمان وملك
 المضمون ملك الضمان والتسليم وحده السبع فلا يجوز السبع كما أنواع مال غير اراده ثم استرا منه أنه لا يجوز
 سعه كذا وهذا وليس ظاهر الزاوية هذا الفصل لو ضمن المدي على السبع لأن ضمن المريء لم ينس أن
 المريء باع مال سبه السمان يكون رهنا لأنه بدل المهرود يرجع المدي على الناحية أبى لأن السبع لم يصح وليس
 له أن يرجع السمان عليه وليس له أن يهدر مقصود به مراعاة الرضا لأن الهبة والسيدى دليل على الرضا
 للمريء ملك الحسن لا ملك المدي فلا يملك كما لا يملك المدي فعل وصف على أحوال الرضا أن أحوال حازو بطل
 الرهن وإن در عا درها كما كان ولو هلك في ذلك الموهوب له الرهن يصدق عليه فعل الأحوال فالرهن بالخياران سا ضمن
 المريء وإن سا ضمن الموهوب له والمقصدى عليه كذا وأما ضمن لا يرجع الضمان على صاحبه أما المريء
 فلا سبب فيه لأنه ملك المهرود الضمان فبأنواع هو أو سيدى ملك سبه (وأما) الموهوب له والمقصدى
 عليه فلا يجوز الرجوع بالضمان حكم الضرر وأنه لا يحسن الهبة والصدقة خلاف السبع والأحوال وليس له أن
 يواجر من غير الرضا ثم اراده لأن الأحوال دليل المقصود والناظر له ملك الحسن لا ملك المسعفة فكيف ليكنها من
 عهدها فعل وصف على أحوال الرضا أن أحوال حازو بطل الرهن لم يدا كذا ما عديم وكاتب الآخر للرهن ولا يكون
 رهنا لما مر وولاه سبه للمريء لأن النقص من حرقه أنه ذو العاقد هو المريء ولا يعود رهنا إذا انفصل منه
 الأحوال لأن العدة بطل فلم يعود إلا بالنسبة وأن بطل واء رهنا كما كان ولو أحوال غير الرضا رسلته
 إلى المساحر فهل في ذلك الرضا بالخياران سا ضمن المريء فبأنواع التسليم وهو المساحر وإن شا ضمن
 المساحر لو حذر سبب وجوب الضمان من كل واحد منهما وهو التسليم وانقصه أنه أن ضمن المريء لا يرجع
 بالسمان على المساحر لشكة يرجع عليه ما حره قدر المستوفى من المنافع إلى وقت الهلاك لأنه ملكه بالضمان فبأنواع
 أنه آخر ملك سبه فصح وكاتب الآخر لأنه لا يهدر سعه فلو كره إلا أنها لا تسببه وإن ضمن المساحر
 بالمساحر يرجع ما ضمن على المريء لأنه صار معروضا من جهة يرجع عليه ضمان الضرر وهو ضمان الكفالة
 ولا آخر عليه لأن الآخر والضمان لا يحمي ولو سلم راسد المريء ما درها كما كان لأنه لا يسرد هدا
 إلى الوفاء مد ما حال سبه المودع إذا حال في الوفاء ثم عا في الوفاء والآخر للمريء لكن لا طيب له
 كالعاصم الآخر المصوب وليس له أن يصر الرضا من غير الرضا فبأنواع كذا ما في الأحوال فان أحوال
 وسلمه إلى المسعر فالرهن أن سطل الأحوال فبأنواع في التسليم فالرهن بالخياران سا ضمن المريء وإن سلمه
 ضمن المسعر وأما ما ضمن لا يرجع على صاحبه ويكون الضمان رهنا (أما) عدم الرجوع على المريء فلا يملك
 لشكة بالضمان فبأنواع أنه أحوال ملكه (وأما) المسعر فلا يرجع الرجوع بالضرر ولم يحدد خلاف الأحوال (وأما) كون
 الضمان رهنا فلا يهدر المهر فكون مرحوبا وان سلم واسد من المسعر ما درها كما كان لأنه عا في الوفاء
 فالنحو خلاف به بالعدم ولو أحوال ما الرضا أو أنه وأحوال حازو بطل الرهن لكن سطل ضمان الرهن لما
 بذلك بخلاف الأحوال فبأنواع سطل الرهن رده من الفرق ليس له أن يصره غير الرضا لأنه لم يصره غير فان
 فعل فالرهن الأول أن سطل الرهن الثاني بعد إلى المريء الأول لأن الرضا الثاني لم يصح فلو هلك في ذلك المريء
 الثاني قبل الإعاد إلى الأول فالرهن الأول بالخياران سا ضمن المريء الأول وإن سا ضمن المريء الثاني فان ضمن
 الرهن الأول حاز الرضا الثاني لأنه ملكه للمريء الأول بالسمان فبأنواع الرهن ملك سبه ولو هلك في ذلك المريء

الثاني هلك بالذئب فكان حياته رهالا به بدل المهرور ان ضمن المهرين الباقى طلل الزهى انماى ركون الضمان رهبا
 على المهرين الاول لكونه بدل المهرور ورجع المهرين الباقى على المهرين الاول بمخصص وبذسه (اما
 الرجوع اليان فلا يصار مروراً من حقه ورجع عليه (واما) الرجوع بذسه فلان الزهى الثانى لم يصح فنى
 ذسه عليه كما كان وان رهن عبد الباقى اذن الزهى الاول حار الزهى الباقى وطل الزهى لاول (اما) حوار
 الزهى الباقى فلان لما صم في الحوار قد رانما ن الزهى الاول ف ا ا حار الباقى طلل الاول ضرر وصار كان
 المهرين الاول اسماعيل الزهى الاول لرهقه بذسه فله وليس له ان يودعه عند احى لس فى عاله لان
 الزهى لم رهن الاسد او يضمن به فى معنى يد ويد الاحى الذى ليس فى عاله ليس فى معنى يد فان فعل وهلك
 فى بدل المودع ضمن كل سبه لانه صار عاصا بالانذاع وله ان يدفعه الى من هو فى عاله كزوجيه وحده واحب
 الذى يصرف فى ماله لان بدو لا كسد الا ترى انه يحفظ مال ذسه يندم فكان المالك فى انهم كالمالك يد
 والاصل فى هذا ان للمهرين ان يعل فى الزهى ما بعد حفظه وليس له ان يفعل ما بعد استعماله واسما يانه وعلى
 هذا يخرج ما اذا ارى حاميا حمله فى حصر فهلك ضمن كل فمه لان الحزم بالمحصر ما يحصل به عاد
 فكان استعماله وهو ما دون فى الحفظ لاقى الاستعمال وسوى فيه احمى والسرى لان الناس يخطون فى
 الحمل بهذا النوع منهم من يحصل بالاحتمال فى النسي ومهم من يحصل به السرى فكان كل ذلك
 استعمالا ولو حمله فى هذه الاصناف فهلك هلاك الزهى لان الحزم معا غير معاد فكان حثا لا استعمالا
 ولو ليس حاميا فوى حام فهلك رجوعه الى العرف والعاد فان كان اللاس من يحصل خاص ضمن لانه
 مستعمل له وان كان من لا يحصل به هلك عاصا لانه حافظ انا ولورقه سقم فتدبهما تضمن ولو كانت
 السوى لانه عند هلكه ضمن لان العبد سقم معادى الحله فكان من باب الاستعمال (واما) بالثلاثة فليس
 معاد فكان حثا لا استعمالا وان كان الزهى طليسا اوفيا فليس له امتدادا ضمن وان حمله على عاله فهلك
 هلك رهبالا الاول استعمالا والباقي حطر له ان يقع ما عاف القساد عليه نادى الفاضى لان سب ما عاف
 عليه السداد من باب الحفظ فله ان يدفعه لكن ما بالفاضى له لان له ولانه فى مال غير الحله فان ما عسر
 اذ به ضمن لانه لا ولا به لعله واذا ما عا امر الخا كم كان حبه رهباى بدل لانه بدل المهرور فكون رهبا وله ان
 طالب الزهى ما بال الذئب مع فام عبد الزهى اذ لم يكن الذئب موحلا لان الزهى سرق لوسق الذئب وليس من
 الوبعة سقوط المظالمه ما بال الذئب ولو طالب المهرين الزهى حبه فبال الزهى به راسقو حث فلان المهرين
 لا اريد السبع ولكن اريد حتى فله ذلك لان الزهى وسقه والسبع خرج عن كونه رهبا فسل معنى الوبعة
 فله ان يسوق باستيفائه الى استيفاء الذئب ولو قال الزهى للمهرين ان حثت تحمل الى وقت كذا والا فهو لك بذسل
 او سب تحمل لم يحر وهو رهن على حاله لان هذا يعلق بتمثل الشرط ربه لا يعلق بالشرط وليس للعاصى ان يبيع
 الزهى بذئب المهرين من غير رضا الزهى فكسبه بحسن الزهى حتى يسهه بنفسه عنداى حقه عليه الرجحه وعندهما
 له ان يدفعه عليه وحى مسئل اخر على اخر وعدد كراما فى كتاب اخر وكذلك ليس للعدل ان يبيع الزهى كما ليس
 للزهى ولا للمهرين ذلك والكلام فى العدل فى ثلاثة مواضع احدها فى بيان ما للعدل ان يفعله فى الزهى وما ليس
 له ان يفعله فيه والثانى فى بيان ما يصلح عند لاقى الزهى ومن لا يصلح والثالث فى بيان ما سئل به العدل يخرج
 عن الوكالة وما لا سئل (اما) الاول فعول رانما هو الوقى للعدل ان سئل الزهى مد وسدتم يحفظ ماله سدد
 وليس له ان يدفعه الى المهرين مبراد الزهى ولا الى الزهى مبراد المهرين فل سقوط الذئب لان كل واحد منهما
 لم رهن سد صاحبه حسب وصفا فى بدالين ولودعه الى احدهما من غير رضا صاحبه فليس احه ان يسرده
 وبعد الى بدل العدل كما كان ولو هلك فل الاسر دأ ضمن العدل فمه لانه صار عاصا بالدفع وليس له ان يبيع

رهن ولا ان يسرق منه ملاحر والا مار والزهر رهن ذلك لان الناس لما اوجع في يد هوى الاموال
 لا الاسعار ان يشرى وليس له ان يبيعها فلما الا اكان مضافا الى سعة في سدا رهن او ما حراعه فله ان يبيعه
 لانه سار كذا بالبيع الا ان السلف اذا كان في العدة لا يملك سرقته من رهن المهرين را اكان ما حراعى العدة
 ملك لما كرم وله ان يبيع الزهر المولى من الزهر لكونها موهبة بها الاصل وكذا انه ان يبيع ما هو موهوم
 من رهن حوان كان الرهن عدا فله عدا او فاعه لانه اقام ما به حمل كان الاول فاهم ادا سلفه على
 البيع مقلنا فله ان يبيعه ما في حسن كان من الدراهم والدينار وبعدها ما في قدر كان عمل فله او ما في قدر
 ما سار الناس فيه وبالمد والنسبة عدا في حقه وله ان يبيع قبل حلول الاصل لان الامر بالبيع مطلق وانما
 كان اعمى رهن عدا الى ان حل الاصل لان من الموهوم موهوم ودخل الاصل او في دين المهرين ان كان من
 حقه ان سلفه على البيع عدا لم يكن له ان يبيعه فله لما فله ولو كان الرهن بالمسلم فله فاسطه على البيع عند
 الحل فله ان يبيعه حسن المسلم فوهوم عدا في حقه وعدهما ببيعة الدراهم والدينار رهن حسن المسلم فوهوم
 مسئله التوكيل بالبيع المطلق انه يبيع ما في من كان سدا في حقه وعدا في يوسف وحمد ليس له ان يبيع مالا
 يبيع الناس فيه ولا بالنسبة ولا في الدراهم والدينار الا انها حوزا ما في مسئلة السلم بحسن المسلم فله لان الامر
 بالبيع لقضاء الدين من ماله وحسن اقرض الى التمسك منه ولو بها الزهر عن البيع بالنسبة فله عدا عند
 الرهن ليس له ان يبيع بالنسبة لان التوكيل حصل مقدا فله ماله من البيع ما حرا را اكان يبيع مقدا وهذا
 النوع من التمسك مقدا ولو بها ما حراعى العدة مع ماله لان التمسك المراهى اطل من حسب الظاهر كالتحصين
 المراهى عن النص العام عند بعض مساحا حتى جعلوه مستحالا ساوا اذا كان لا لا لا ملكه الزهر كمال ملك
 اطل او كاله بالنسبة عند العدة المثل ثم اذا ما عدا العدل الزهر خرج عن كونه رهنا لانه صار ملكا للمسلم وصار منه
 هو الزهر لانه فاهم ما به سوا كان موهوما او عرو موهوم حتى لو بوى عند المسرى كان على المهرين وماله بالافق من
 قدر اعمى ومن الدين ولا سطر الى فقه المسع بل سطر الى اعمى بعد البيع لان الزهر اسفل الى التمسك وخرج المسع عن
 كونه رهنا فقه فقه الزهر ان ما عدا بحسن الدين في دين المهرين منه وانما عدا بخلاف حقه ما عدا اعمى بحسن الدين
 وفي الدين منه لانه سلفه على بيع الزهر وقضا الدين من ماله وقضا الدين من حقه يكون ولو باع العدل الزهر
 ثم استحق في الدين ماله في المصلحة ان رجع التمسك على العدل لان العاقد هو وحقو العدة باب البيع رجع الى
 العاقد والعدل لما كان سا به دين المهرين ما عدا من اعمى وعادته على الزهر كما كان وان سا رجع خاصين
 على الزهر وسلم للمهرين ما عدا (اما) ولا به اسرد الدين من المهرين فلان البيع قد ظل بالاستحقاق ومن ان
 فقه اعمى من المهرين لم يضح فله ان يبيعه واداسر عدا الدين على حاله (واما) الرجوع ما عدا على
 الزهر فله ان رجع بالمهد عليه وا رجع عليه سلم للمهرين ما عدا لانه صبح فقه هذا اذا سلم التمسك الى المهرين فان
 كان هلك في يده قبل التسليم ليس له ان رجع الا على الزهر لانه وكل الزهر بالبيع عامل له فكان عهد عمله عليه
 في الاصل لا على غيره الا ان له ان رجع على المهرين اذا عدا اعمى لما ذكرناه في بعض وجه العمل بالاصل يرجع
 على الزهر خاصين وظل الزهر بالاستحقاق ورجع المهرين بدسه على الزهر ولو لم يستحق الزهر ولكن
 المسرى وحده عما كان له ان يرد على العدل لان الرهن بالمسلم من حقو البيع واهما رجع الى العاقد والعاقد هو العدل
 ودر عله و به دمه اعمى الذي اعطاه والعدل لما كان رد سلفه حضا الباقي ان سا رجع على المهرين ان كان
 سلم اعمى اله وان سا رجع على الزهر اعمى المهرين فله ان يرد عدا على عدا الباقي فدا مسع البيع فكان
 له ان رجع باع وعاد دين المهرين على الزهر وعاد الزهر المردود وهذا بالدين (واما) الرجوع على الزهر فله ان
 وكه بالبيع ورجع عليه بالمهد وان كان العدل لم يسط المهرين اعمى فان ردا العدل ما عدا من اعمى فلا رجع على

[illegible]

في ملكه فكان الاصل فيه هو البادر الوصف كان الحق للرهن فاذا صي به فسد الرهن المانع فسد (واما) بان ما
 يبرهن به العدل وخرج عن الوكالة فلا يبرهن فصول السلب على السبع اما ان يكون في عهد الرهن واما ان يكون
 ما حرا عه فان كان في العهد فبرهن الرهن العدل لا يبرهن من غير وصا الرهن لان الوكالة اذا كانت في العهد كانت
 ناعمة للعهد فكانت لا رمة بالعهد فلا يبرهن الرهن صحتها كما لا يبرهن دفع العهد وكذا لا يبرهن رهن الرهن ولا
 رهن الرهن لما ذكرنا ان الوكالة النافذة في العهد من نواحي العهد والسلب بالثوب فكذا ما هو من نواحيه وان
 كان السلب ما حرا عن العهد فلا يبرهن ان يبرهن به رهن رهن الرهن لان السلب ما حرا عن العهد يبرهن
 منه ان يبرهن الرهن الرهن الرهن وسائر ما حرا عن الرهن على الوكالة وقد ذكرنا حله ذلك في كتاب الوكالة
 وهذا الذي ذكرنا حواظ ظاهر الرواية وسأى يوسف ان السلب الظاري على العهد والباران اما سوا لانه
 يلحق بالعهد فبصرفه كالموجود عند العهد والصحيح حواظ ظاهر الرواية لان السلب لم يوجد عند العهد
 وحصل العهد بحسبه موجودا عند الرهن لا بدليل لم يوجد وسلب الوكالة رهن العدل سوا كتاب عند العهد
 أو في العهد ولا يقوم وازنه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يورث ولا ان الرهن رهنه ولم يرض به فادام طلب
 الوكالة لم يكن لسلب العهد بوصف الرهن في تعديل آخر عن راض مهم لانه ما روضه في الاول في الاخذ
 اصحابا فكذلك في الثاني ان الالبان فان احلما في ذلك تصب الناحية عدلا ورضع الرهن على يد قطعا للمبارعة
 ليس للعهد الثاني ان يمنع الا ان رهن الرهن لان الرهن سلب الاول لا الثاني وعلى هذا يخرج رهن الرهن ايا
 على الرهن لا على الرهن الرهن الاصل ان ما كان من حقوق الملك فهو على الرهن لان الملك له وما كان من حقوق السيد
 فهو على الرهن لان الدالة اعرف هذا فعول الرهن اذا كان رهنا فطماه وشرائه وكسويه على الرهن وكسفه
 عليه واخر طر ولد الرهن عليه ان كانت داهه فالعقد واخر الرهن عليه وان كان سبنا فسمه رهنه
 وحدا والنام سبنا عليه سوا كان في رهنه الرهن فعلى اولئك لان هذا الاساس من حقوق الملك ويات
 الملك على المال والملك للرهن فكانت الموهبة عليه والخارج على الرهن لانه موهبة الملك (واما) المبرق الخارج
 احده الامام ولا يبرهن الرهن في الثاني بخلاف ما اذا استحق رهن الرهن سبنا فسمه سلب الرهن الثاني (ووجه)
 اتفق ان القسادي الاستحقاق لمكان السوء ولم يوجد ههنا لان الاستحقاق من الرهن في القدر المستحق
 لم يبرهن الثاني سابع السماع مع صحة الرهن بخلاف المبرق لان رهنه في الخارج لا يخرج عن ملكه بدليل انه
 بخور سعه وبخوره الا اذا من غير فكان الدفع الى الامام يبرهن اخراج الرهن عن ملكه فلا يبرهن فيه معنى السوء
 فهو القوي ولو كان الرهن ما فاراد الرهن ان يجعل القصة التي ذكرناها عليه ماء الرهن ليس لذلك لان رواد
 الموهون موهون عندنا لا اصل فلا ملك الا ساق منها كمال ملك الا حاق من الاصل والخط سلب الرهن حتى
 لو شرط الرهن للرهن اخرج على حظه سبط لا يبرهن ساق من الاخر لان حفظ الرهن عليه فلا يبرهن
 الاخر بانما ما هو واجب عليه خلاف المودع اسرط للمودع اخرج على حظه الودع ان له الاخر لان حفظ
 الودع ليس بواجب عليه حارس شرط الاخر واخر الحافظ عليه لا يبرهن الحفظ والحفظ عليه وكذا اخره
 المسك والماوى لما قلنا وروى عن ابي يوسف ان كرا الماوى على الرهن وحظه يبرهن القصة وحصل الا على
 الرهن قدر الدرس والقتل على لك على المال حتى لو كانت فيه الرهن والدس سوا او فسمه الرهن اقل فالحل كله
 على الرهن ان كانت فيه كره قدر الدرس على الرهن وسدر الزنا على الرهن لان رهن الرهن على الرهن
 لكون الموهون مضمونا وانه مضمون قدر الدرس والتفصيل اماه فاعلم الحفل عليهما على قدر الامانة والتميز
 بخلاف اخره المسك اياها على الرهن خاصة وان كانت فيه الرهن سلب لان الاخره ما حرا عن الرهن لكونها
 موهون الخط وكل الموهون محوط بحفظه فكان لكل الموهبة عليه فاما الحفل فاما الرهن لكون الرهن مضمونا

وانتمون منه لا كنهه هذرا لـ غذا من الهاء ابد ادى لخصه ارضه لـ تحيل الا بن ستم
 على انتمون والامانه وكدهم ماوا امر رج والقروح والامراض ستم ستمها على قد ابدال والامانه
 كذا دكا الكرجى دكا الكرجى دكا الكرجى دكا الكرجى دكا الكرجى دكا الكرجى دكا الكرجى دكا الكرجى
 كل ما وجب على اراضه هذا المربى من غيرا به او وجب على المربى هذا المربى من غيرا به او وجب على المربى
 د ربح ستم ارضه من قبل مراتبى جمع على صاحبه لان الناصى له لا محض اموال الناس وصاحبها
 الهلاك والادب لا ساقى على وجهه ربح على صاحبه ما اسحق طرب صانه لمانى وكذا ما فعل احد هما امر
 صاحبه ربح على لانه صار وكلاهما لا هو روى ابو يوسف عن ابي حنبله جميعا ان اراضه ان كان
 ه من المربى امر التاصى ربح على طه وان كان حصر ا ربح على طه وهما يوسف ربح ربح على طه جميعا
 ما على ان التاصى لا يلى على الخاصر عند وعدهما على طه ربح على طه ربح على طه ربح على طه ربح على طه
 هذا ربح رواد الزه اهما هو بعدا وبخه الكلا فى رواد الزه اهما على صه من رواد غير مولد من الاصل
 ولا فى حكم المولد منه كالكتب واليه والسده ورواد مولد من الاصل كولد واخر والى راضوف اوى حكم
 المولد من الاصل كالارض المر ولا خلاف ان الرز الاول لهما النسب هو به سببا راضوف اوى حكم
 ولا حرمه ولا يلى حرمه فلا نسب فيها حكم الرز راضوف اوى حكم الثالث هل احكاما ربحهم اهما اهما هو به
 وقال السامى ربحهم اهما النسب هو به ما على ان الحكم الاصلى للرز عند هو كون المربى احسن بيع المربى
 راضوف اوى حكم من بن ستم والده قبل البيع لاحق على الرز حتى سرق الى الولد فاسه ولذا اخطاره ا احسن
 ولذا ان حكم الحماه لا يلى فى ردها لما ان حكم حماه الا هو وجوب الدفع الى الخى طه ربه لى معنى باقى
 الام فلم سرق الى الولد كذا هذا والدليل على ان الرز النسب هو به اهما النسب هو به ولو كان مرقوبه لكان
 مقصوبه كالاصل وسد باقى الخس حكم اصلى للرز اصار هذا الحق باقى الام مقصوبه فى الولد سدا الام الا
 ا بالنسب مقصوبه ثوب حكم الرز فيها سدا الاصل فكذا سمر هو به سدا الاصل كولد للسمع انه سمع على اصل
 احكاما راضوف اوى حكمهم لكن سدا الاصل فلا يكون له حسمه من ا الا اصار مقصودا بالنسب فكذا المربى
 سدا لكون له حسمه من الضمان الا اصار مقصودا بالنسب واذا كان الرز مرقوبه عند ما كان مقصوبه مع
 الاصل بكل الدس رلى للرز ا سدا الاصل فكذا سمر هو به سدا الاصل كولد للسمع انه سمع على اصل
 كنه بكل حرم من ا حرا الدس لما ذكر موصعه ان سدا الله تعالى ربحم الدس على الاصل واربا على تقدير
 ماها الى وقت التساكنه على قدر مقبها لكى صبه فمه الاصل يوم المند ومعه اربا وواثقه وسن ذلك فى
 موصعه وعلى هذا المخرج الرز على الرز اهما لكان حرم على اصل احكاما كان للمربى ان يحسمها جميعا الدس
 رلا سبيل للرز على ا حدهما ما سمع جميع الدس لان كل واحد منهما مرقوب من قسم الدس بينهما على قدر مقبها
 الا انه سمه فمه الرز الاصلى وقت المند ومعه اربا وقت الزاد واهما هلك هلك تحسمه من الدس بخلاف
 رما الرز والرقب من الرز ما فى موصعه ان سدا الله تعالى (واما) الدس على بكمه سدا الحكم كيو ان الاول
 ان الباب للمربى حتى حسن الرز بالدس الذى رقبه وليس له ان يسكنه سدا على الرز على الرز اربا
 سدا لانه مرقوب سدا الدس لا دس آخر فلا حسمه من آخر لان كل من لا رقبه والى ان المربى
 محسوس بجميع الدس الذى هو مسوا كانه فمه الرز ا كرم من الدس او اقل حتى لو قسى الرز حتى الدس
 كان للمربى ان يحسم كل الدس حتى سوى ما بقى على الباقى او كثر لان الرز فى حق ملك الخس مما لا مخرج
 فاقبى من الدس بن محسوسه كالسمع فى النص لما كان محسوسا جميع ا من ما بقى من ا من بن محسوسه
 كذا هذا لان صفه الرز واحد سدا دس من المربى هما سدا دس سدا دس من بن الصبه من ع

رضاء المرء بين وهذا الاخير وسواء كان المرء هو ساو احدا او أسا ليس للراهن أن يسهل دسائس ذلك معصا
 الدس ولا يوسعوا سعي لكل واحد منهما سائر المال الذي هو به او لم يسمي رواه الاصل ويكرى الزمان
 فمن رهن ما يملك يملك على ان كل واحد منهما سائر رهنه فادى غير درهم كان له ان يسحب ما ذكر الحاكم
 المهدان ما كرى الاصل قول ان يوسف وما ذكر في الزمان قول جند ود كراخيصا ان في المسألة رواه
 عن جند (وجه) رواه ابا ما ابا ما سعى لكل واحد منهما دسائس ما وحب ذلك من في القصة وصار كانه
 كل واحد منهما يملك على جند (وجه) رواه الاصل ان القصة واحدة حصصها لاها انصب الى الكل اصابه
 واحد الا انه ترفق القصة وسر في القصة لا وحب سر في القصة كما في السعيا السلب القصة على أسا
 كان للبايع حتى حسن كلما الى ان يسوق جميع اعمى وان سعى لكل واحد منهما ساعلى جند كذا هذا (واما)
 الحكم الثاني وهو اختصاص المرء بسع المرء له واحصاه سمه بقول وبانه اتوفى اذا سعى الزهري
 حال حياه الزهري وعليه كون احقر المرء احق منه من سائر الرما لان بعد الزهري سلبه الاحصا
 المرءون فمسبلة الاحصا من بعده وهو اعمى ثم ان كان الدس خلا واعمى من حقه فمدا سوا ان كان
 في اعمى وفاء بالدس وان كان فيه فسل رد على اراه وان كان اعص من الدس رجح المرء فحصل الدس على
 الزهري وان كان الدس موخلا حسن اعمى الى رفع حلول الاحل لانه بدل المرءون فيكون مرهونا فادخل الاحل
 فان كان اعمى من حسن الدس صار مسوقا منه وان كان من خلاف حقه سمه الى ان يسوق دسه كله وكذلك
 اذا سعى الرهن بعد وفاة الزهري رعليه ديون ولم يملك بالآخر سوى الرهن كالمهر من اعمى منه من
 سائر الرما لما ذكرنا فان فسل مسعى سيم القبل الى مال الزهري وسم من الرما المخصص لان قدر
 القصل لم يسبق به حق المرء وان بعض عن الدس رجح المرء ساعى من دسه في مال الزهري وكان دسه من
 الرما المخصص لان قدر السبل من الدس دس لاره به فسوى فسد الرما وكذلك لو كان على الزهري دس
 آخر كان المرء به اسوه الرما وليس له أن يسوقه من سائر الرهن لان ذلك الدس لاره به فصار به
 الرما كلهم (واما) الحكم الثالث وهو حوب سلم المرءون عند الفسك فسمان به معرفه وف وحب
 التسليم فقول وف وحب التسليم ما بعد فضاء الدس هي الدس او لا يسم سلم الرهن لان الرهن وسعه وفي
 عدم سلمه اطلاق الوسمه ولا يسم تسلم الرهن او لا في الحار ان حوب الزهري قبل فضاء الدس فسر المرء
 كواحد من الرما فمطل حقه فلم يسم فضاء الدس على سلم الرهن الا ان المرء اذا طلب الدس يوم احصار
 الرهن او لا وسال له احصر الرهن اذا كان قادرا على الاحصار من غير ضرر وانه ثم يحاطب الزهري فضاء
 الدس لانه لو حوط فضاءه من غير احصار الرهن ومن الحار ان الرهن فذلك وصار المرء مسوقا دسه من
 الرهن فودي الى الاسبقا مرد وكذلك السرى يوم يسم اعمى او لا اذا كان دس يوم الباع تسلم المسع
 لما كرماني كتاب السوع الا ان الباع اطلانه تسلم اعمى حاله احصر المسع لحوار ان المسع فذلك وسواء
 كان عن الرهن فاما في المرء او كان في دسه فبذلك كان الدل من خلاف حسن الدس نحو ما اذا كان المرء
 مسلطا على سع الرهن فمعه بخلاف حسن الدس او فصل الرهن خطا وسمى بالده من خلاف حسن الدس فطال به
 المرء يسه كان للراهن ان لا يدفع حتى يحصره المرء لان الدل فاه مقام المبدل فكان المبدل فاهم ولو كان
 فاما كان له ان سع ما لم يحصر المرء فكذلك اذا فاهم الدل فمعه ولو كان الرهن على يد عدل وجعل للعدل ان
 يصعه عدم احب وقد وصيه عدل فحل فطلب المرء دسه غير الزهري على فضاء الدس ولا تكلف المرء احصار
 ارض لان فضاء الدس واحب على الزهري على سبيل التصيق الا انه رخص له الاحر الى عامه احصار الدس عند
 قدره على الاحصار رهنا لا قدره للمرء على احصار لان للعدل ان سعه عنه ولو احصاه من دس حرا كان عاصا

فحتمل أن يكون معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا تعلق الزهر أي لا لها العلق بعمل في الهلال كدافال
 مع أهل الميت على هذا كالحديث حتى يطمع أنه يذهب من ولا يكون هالك كمنى وفصل مما أي لا
 يستحقه المرء ولا لحكمه عند صاحبه أي من عرقها من هذا كالحكمة هنا في الإسلام وظلله وقوله عليه
 الصلاة والسلام يطمع عمره أي سبه وكسبه حتى به تقول أنه وسبه فلما منى التوسق في الزهر هو اتوصل السبق
 أي الرب الأودب لأنه كان لغيره ولا يطمع الله الزهر من الله من مطلق ماله من الزهر حديث له رآه
 انظره الناس من ماله المنى وهو الزهر بواسطة السبع وردا من الوصل إلى حبه حصل منى التوسق
 فصل ١٠ (واما) سرا كونه مضمونا بعد الهلاله واع معهما فام الدس حتى لو سبط الدس من سره عوض
 مهلك الزهر في يد المرمي فملك امانه وعلى هذا اخرج ما ارا الرمن الزهر من الدس مهلك الزهر في يد
 المرمي انه ماله يد سى ولما كان على المرمي انه ادلم حذمه مع الزهر من الزهر عند طلبه استحسانا والتماس
 أن يفسد وهو قول زهر ولو اسوق في يده مهلك الزهر في يد المرمي رسله بدل المسمون ورفر سى من
 الامرا والاسما رضى مرق بينهما (وجه) التماس ان يفسد الزهر ففسد استسا سر ردك الاستفا عند
 الهلاله فتعير كانه اسوق الدس اراعه مهلك الزهر واركان كذلك يفسد كذا هذا لان المرمي لم يمار
 مضمونا ما سى من الضمان ما في الدس وقدى لانها امانه وجه الاستحسان ان يكون المرمي مضمونا
 بالدس بسدعى فيما الدس لان الله ان هو ضامن الدس وقد سبط الامرا سخطا لى مضمونا وقد خرج
 الخواص عن قوله ان الاستفا سر ردك الهلاله لانما مولهم اداك الدس ما ادا سبط الامرا لا تصور الاستفا
 وهذا خلاف ما اسوق الدس مهلك الزهر في يد المرمي لان ففسد الزهر فام الضمان متعلق به ففى ما سى
 النفس ما لم يوجد المسقط الاستفا لا يسقط الضمان بل سر لان المرمى مضمونا على المرمي خلاف
 الامرا لانه مسقط لان الاستفا فلا سى له ان هو افرق دنا ادلم بوحده من المرمي مع الزهر من الزهر يد
 طلبه فان رحد مهلك الزهر في يد من كل فيه لانه ارا ماله الملع والمضرب مضمون بكل التمسه وعلى هذا
 يخرج ما اذا احب المزا بعد اقرارها م طلبها الروح قبل الدحول مهلك الزهر ها انه لا ضمان على من
 نصف الضد الذى سبط بالطلاق لانهم مضمون له ذلك المصعب عند الهلاله الزهر لسقوطه بالطلاق فلم
 من السبع مضمونا وكذلك لو احدث الضد الذى سبط بالرد لم يمسح مضمونا فصار كذا لو ارا به عن الضد الذى مهلك
 الزهر في يدها لان ضمان عليها ان الضد الذى سبط بالرد لم يمسح مضمونا فصار كذا لو ارا به عن الضد الذى مهلك
 الزهر في يدها ولو لم يكن المهر مسمى حتى وجب مهر للث فاحدب سر المثل رها م طلبها قبل الدحول مباحي
 وجب عليه المنه لم يكن له ان يحبس الزهر بالمنه ولو هلك في يدها ولم يوجد معها مهلك مسمى والمنه ما به على
 الروح وهذا قول ابي يوسف قال يدها حتى الحس بالمنه وليس المسئلة ان الزهر ممر اسهل هل يكون رها بالمنه
 عند اى يوسف لا يكون وعد حذم يكون ولم ذكر قول اى حنفى فى الاصل وذكر الكرخى رحمه الله قوله مع قول
 اى يوسف وجه قول حذم ان الزهر الذى يدها فى السرع لان بدل الذى هو مسماه كانه هو هذا كان الزهر
 بالمعصوب رها بمنه عند هلاله كذا الزهر بالمسلم ممر رها راس المال عند الاقاله والمنه بدل عن سبط المهر لانه
 حب بالسب الذى يحبه مهر للث وهو الكاح عند ممر وهذا حد الدلى اصل السوع ولاى يوسف ان
 المنه رحيب اصلا فمفسد لا بد على مهر للث والسب بعد لحو حها لهذا كان العند لحو ح مهر للث بالطلاق
 رالى حتى احدث الحس ومنى حتى الحكم الآخر الا لا يعمل فيه الا بعد الطلاق فكان الطلاق شرط عمل السب
 وهذا لا يدل على كونها بدلا كمال سار الاسباب المطلبه بالسرط ولو اسلم في طعام واحد رها م ما سخطا العند
 كان له ان يحبس الزهر راس المال لان راس المال بدل عن المسلم ممر فان هلك الزهر في يده مهلك بالتمام لان

انقص حـ وجود وقع مضمونا للظن و لا يملكه احد الا ان يملكه فمروا من انما في انقص
 مضمونا على ما ذكره خلافا لما اراى عن الله في ذلك الزم في ذلك المرس انه ملك مسمى لان الصل حال
 سلك اصلا ورا سارح التخص من ان يكون مضمونا ولو اسد او حاصم ساسحا كان للمسمى ان
 محس المبيع حتى يسوقى ام لا ذلك في بعد التماصح بل معرفة الناح و الناح حتى حسن المبيع حتى يسوقى ام لا
 فكذلك في وكذلك لو ان الناح سلم المبيع واحدا من رخص المسمى في ما لا كان للناح ان حسن الزم
 حتى مضمون المبيع كما في السلم ومما ان يكون حلالا للمرهون في مضمون الزم فان لم يكن لا يكون مضمونا للمسمى ان
 في سند الزم لان المرهون اما صار مضمونا للتخص وذا خرج عن مضمون الزم لم يبق مضمونا وعلى هذا خرج
 ما اذا عصب الزم بخاصة في ذلك انه لا يسطى من الدس لان من العبا اطل من الزم راى
 سطل عند الزم حتى كان للمسمى ان مضمون العبا و د الى الزم وعلى هذا خرج ما اذا استعار المرهون
 الزم من اذ هو لم يبع به فملك انه ان ذلك هل ان ما حدى الا تناف او سدا مخرج سببه ملك نال وان ذلك حال
 الا تناف بهلك اماه لان المرهون هل ان ما حدى الا تناف على حكم مضمون الزم لا يندم ماسمعه وهو مضمون
 الاساع اذا احدى الاساع مضمون مضمون الاساع فمضى الاساع ساقى من الزم لانه مضمون اماه
 ومضى الزم من صان وذا احد هما اسى الآخر ما اخرج من الاساع فمضى اسى مضمون الاساع فمضى
 مضمون الزم وكذلك اذا الزم للمسمى في الاساع المرهون فهو على التخص ولو استعار الزم من
 المرهون لم يبع به فمضى حرج على صان الزم حتى لم يملك في ذلك اماه والدس على حاله لان مضمون العبا
 وانه مضمون اماه فمضى صان الزم وكذلك لو ان المرهون للزاهن بالاساع فالزاهن وكذلك لو ان الزاهن من
 احس باذن المرهون او ان الزاهن من احس رساله الى المسمى فالمرهون هذا الوجه وكذا خرج من
 صان الزم ولا يخرج عن عند الزم الخرج عن الصل لا يوجب الخرج عن العبد كروا الزم ولو كان
 المرهون حاربه فاستعار الزاهن فولد في ذلك ولد فالولد الزم لان الاسل مروون لنام عند الزم حتى لو هلك
 الخاربه هل ان مسمى المرهون الولد في ذلك فام والولد الزم في ذلك لان المال لان السان راى وف فمضى فام و فمضى الصل
 لا يوجب طلاق العبد على ما مر وادنى العبد الام صار الولد مضمونا للام فكان له ان حسمه جميع المال
 وكذا الولد في ذلك الاسل لنامها مضمون جميع المال وان ما نام سطلسى من الدس لان الولد ليس بمضمون الا
 رى ان الام لو كانت فامه فملك الولد لا سطلسى من الدس فكذلك اذا كانت حاله ولا سطل الزاهن واحدا فمضى
 حتى يودى المال كله لا يندم حلا حملى العبد فلا ملك الزاهن التمرق ولو مات الزاهن فالزاهن فام في ذلك
 ان رد الى المرهون المرهون احس به من سائر العرما تمام سند الزم وان ظل السان كما في رد الزم ان المرهون
 احس به وان لم يكن فيه صان ولو استعار الزاهن الزم من المرهون او اذن له بالاساع به حلا حسل الزم وهو يوب وبه
 حرج فاحتمل ان الزاهن حذب خذى بذلك هل الدس او سدا مضمون و ردده الى الزم وقال المرهون لا بل حذب
 خذى حال الدس فالتول قول المرهون لا يندم مال الاساع على الدس فمضى اساع على حرجه من الصان فالزاهن يدعى
 عود الى الصان المرهون سكر فكان التول وله هذا اذا اساع على الدس واحتمل ربه فاما اذا احتمل اصل
 الدس فقال الزاهن في التول سكر فكان التول وله هذا اذا اساع على الدس فمضى اساع على حرجه من الصان فالزاهن يدعى
 السان والمرهون يدعى الخرج من الصان والزاهن سكر فكان القول بوله وان افام الزاهن التلته انه
 يحرق في صان المرهون را فام المرهون التلته انه يحرق في صان المرهون فمضى التلته انه يحرق في صان المرهون لان التلته منه لا يندم
 سبب الاستدسا وبه المرهون سبب الاستدسا فمضى التلته انه يحرق في صان المرهون فمضى التلته انه يحرق في صان المرهون لان التلته منه لا يندم
 المولد من الزم ارماء في حكم المولد كالمولد و امر والدس في الصوف العر و حوها مضمونا الا ان الارس حصة حتى

لو هلك سى من ذلك لاسمعى سى من الدس الا الارس فابدا اهلك سبعة حصص من الدس راعا كان كذلك لان
 الولد ليس مرهون معصودا بل سعا الاصل كولد المسع على اصل انجاء انه مسيع سعا لا معصودا والمرهون سعا
 لاجل حصته لمن الصمان الا اصابه معصودا بالقتال كما ان المسع سعا لاجل حصته لمن امن الا اصابه معصودا بالقتل
 بخلاف الارس لانه بدل المرهون لان كل حر من آخر الرهن مرهون وبذل الى فام مقامه كانه هو فكان حكمه
 حكم الاصل والاصل معصون فكذلك بخلاف الولد ونحوه وبخلاف الزنا على الرهن اياها معصونه لانهما
 من هو به معصودا لا سعا لان الزنا اذا عجب النجب ناضل المعتدكان المعتدور على الزنا والمريد على ما ذكر
 في موضعه ان سعا الله تعالى ولو هلك الاصل هلك الراد هلك الدس على الاصل والزنا على قدر قسميهما وبغير
 قسمه الاصل ربع النص وان سب قلبه وبالعنف وهو اخلاف عار والمعي راخذ لان الانجاب والصول
 لا يصير عند اسرها الا عند النص وبغير قسمه الزنا وبقتال لانه الاصل اعم اصابه معصونا بالنقص قسمه
 قسمه يوم القتل والزنا اعم اصابه حصص من الصمان بالقتال قسمه فيها حسب الان هذا القسمه للخال
 ليس قسمه حصته بل من حسب الظاهر حتى يعرفه قسمه الزنا الى الزنا والعصيان من حسب السعر والبدن
 والقسمه الحميمه وبقتال ولا يعرف القسمه قسمه الاصل بالزنا والعصيان في السعر اوى البدن لان
 الاصل دخل في الصمان بالنقص النص لم يعرفه السعر والبدن اما ما احدثه قسطا من الصمان بالقتال فغير
 قسمه يوم القتال وسر ح هذه الح اذا رهن حار به فمما الف ما لى قولك ولدا ساوى القا فان الدس قسم على
 قسمه الام والولد نصيب فكون في كل واحد منهما حصته حتى لو هلك الام سبعة نصيب الدس وبني الولد رها
 بالنصف الباقي سكة الزنا به الى وبقتال وان هلك قبل ذلك هلك بغيره وحصل كان لم يكن
 وعنا ب حصته من الدس الى الام وسى ان الام هلك مع الدس وان لم يهلك لكن يعرف قسمه الى الزنا فصار
 ساوى الدس طلب قسمه الانساب وصار القسمه الا ما لى الدس في الولد والطلب الى الام رسى ان الام هلك
 سلب الدس وبني الولد رها بالنسب فان اردا ب قسمه وصار ساوى بلاه الا ب طلب قسمه الا بالاب وصار ب
 القسمه اربا ب اربا ربع الدس في الولد ربع الام وسى ان الام هلك ربع الدس وبني الولد رها سلايه
 اربا ربع ربع قسمه الى الصمان فصار ساوى حصته ب طلب قسمه الارباع وصار القسمه الا ما لى الدس
 في الام والنسب اربا وسى ان الام هلك سلب الدس وبني الولد رها بالنسب هكذا على هذا الاعبار رسوا كان
 الولد واحد او اكر ولد او امعا او معتز فاقسم الدس على الام وعلى الاولاد على قدر قسمهم لكن يعرفه الام يوم
 العتد وقسمه الاولاد يوم القتال لما ذكرنا وولد الولد في القسمه حكمه حكم الولد حتى لو ولد الخار به بنا وولد ب
 بنتها وولد افيها لم ير له ولد حتى قسم الدس على الخار به وعلمه ما على قدر قسمهم ولا قسم على الخار به وعلى الولد
 الاصل سى قسمه فاقسمه على ولد لان ولد الرهن ليس معصون حتى يسمه ولد فكما هي في الحكم ولدان ولو
 ولد الخار به ولدا م سب قسمه الام في السعر اوى الدس فصار ب ساوى حصته او اربا ب قسمه فصار ب
 سارى الدس والولد على حاته ساوى النصف الدس بينهما حصان لا يعرفهما كان وان كات الام على حاتها واسقط
 قسمه الولد نسب حيله او لسر فصار ساوى حصته ب صار الدس قسمه الا بالتلف في الام والنسب في الولد ولو
 را ب قسمه الولد فصار ساوى القسم فلما الدس في الولد والطلب الى الام حتى لو هلك الام سى الولد رها بالنسب
 لما ذكرنا الا الاصل اما حل مح الصمان بالنقص والنقص لم يعرفه السعر والقسمه والولدا ما يصير له حصته من الصمان
 بالقتال فغيره يوم القتال ولو اعورب الام بعد الاولاد او كات اعورب فلما ذهب من الدس مورها ربه
 ذلك ما يثن وحسن ربي الولد رها سلايه اربا ربع الدس وذلك سعيها به وحسن وهذا الخواب فيما اذا ولد ب
 سى اعورب طاهر لان الدس قبل الاعورار كان متهما بسبعين كل واحد منهما حصته فاذا اعورب والعين من

الآدمي نصفه ذهب وما فيها من الدس وهو نصف نصف الدس وهو ربع الكل ربي الولد لها خمسة الدس
 وهو ثلاثة ارباع (فاما) اذا اعورب م ولدت منه اسكالم من حسب الشاهر رهوان قبل الاعورار كان كان
 كل الدس فيها ولا اعورار حسب النصف وبقي النصف اولدت ولدا فبقي ان ينسب النصف الباقي من الدس
 على الخار به العورا وعلى ولدها سلاة السنان على الولد واللب على الام (والخواب) ان ذهبت نصف الدس
 بالاعورار لم يكن حيا بل على الوصف على مد رعدم الولاد فا اولدت سبي انه لم يكن ذهب بالاعورار الاربع
 الدس لان الزما يحمل كما هو موجود لدى المعدن كما هو ولدت م اعورب ولو هلك الولد وقد اسورب الام قبل
 الولاد او بعد هاتين نصف الدس بالاعورار لان الولد لما هلك الحق بالعدم رحل كان لم يكن وعاد نصفه
 الى الام وسبق ان الام كانت رها فجميع الدس هذا اعورب حسب الاعورار نصفه وبقي النصف الاخر ولو لم
 يهلك ولكنه اعورب بسلاة اعورار سبي من الدس لانه لو هلك لاسعد اذا اعورار ولو لم يكن تلك النصفه التي كانت
 من حسب الظاهر سبلاها حمل النصفه منه فبها الولد الى الزاد والمضمان لماد كرمافا سبم وعلى هذا خرج
 الزاد في الزهن انها مقصود على اصل احتجاجا لثلاثة اربعين حار به م راد عند الان هذا رما مقصود لورود
 فعل الزهن عليها مقصود ان كانت م روه اصل لا سبلا ف كانت مقصود به رسم الدس على المريد عليه الزنا
 وحمله الكلا في نفسه الا بمسا ان الزا في اعلو (اما) ان راد في الزهن وليس في الزهن ما (واما) ان كانت م راء
 ولم يكن فيها رسم الدس على المريد عليه والزنا على قدر رسمها حتى لو كانت فيها اثاره اتفاقا وفيه المعدن
 والدس الب كان الدس فيها نصف في كل واحد منهما حسابه ولو كانت فيه السد الزاد حسابه كان الدس
 فيها لا باللسان المعدن واللب الخار وانما هلك هلك حصه من الدس لان كل واحد منهما م روهون مقصودا
 لاسعد الانه سبم رسمه المريد عليه يوم المعدن وهو يوم قصه وفيه الزنا وم الزنا وهو يوم قصه ولا سبم رسمها
 بعد ذلك لان الزنا والمضمان كل واحد منهما ما دخل في الصيان بالنقص فبها يوم النص والنقص سبم
 رسمه النصفه فلا سبم رسمه بخلاف رما الزهن وهي سار ان النصفه سبم رسمها لانها م روه سبلا اصلا
 والم روهون سبلا ما تحت حصه من الصيان الا ما في الكاله فتصير رسمها يوم الفكالك فكانت النصفه عليه بحمله للعرار
 نص الزهن الاصل في يد حتى ذهب من الدس م راد الزا بعد ذلك رها آخر م ماني من الدس على
 فيه الباقي على فيه الزاد يوم قصت نحو ما اوه حار به رسمها بالمالف اعورب حتى ذهب نصف الدس
 وبقي النصف م راد الزا عند اقصاه الب رسم النصف الباقي على فيه الخار به سورا وعلى فيه المعدن را
 ابلاتا فيكون لها هذا النصف وذلك بالاعورار لا يكون رطب المعدن را رالب ذلك ما به وسور
 ولسان في الخار به فرق الزاد في الزهن وراد الزهن رعي ساو فان اعورب الخار به م ولدت ولدا فبها ألف
 ان الدس رسم على فيه الخار به يوم النص مخجه وعلى فيه الولد يوم الفكالك نصبت فكان في كل واحد منهما
 حسابه م ما احصا لام وهو النصف حسب الاعورار نصفه وهو ما سان وحسبون وبقي سار ارباع الدس وذلك
 سبم ما به وحسبون في الام الولد لما ذلك حسابه في الولد ولت لك ما تان وحسبون في الام وفي الزاد على الزهن
 سبي الاصل والزنا نصف الدس (ووجه) الفرق بين الزاد من ان حكم الزهن في هذا الزنا وهي الزنا على
 الزهن بغير طريق الاصاله لا طريق النصفه لكونها رما مقصود لورود فعل المعدن عليها مقصودا فبم
 النصفه ماني من الدس رفا الزنا ولم يبق رفا الزنا الا النصف فبسم ذلك النصف على رسمها
 بخلاف راد الزهن لا بالنسب عمره م مسود الا بعدم وجود الزهن فم مقصودا بل بالاصل لكونها م ولد
 منه فبسم حكم الزهن فيها سبلا الاصل كما هما مقصود به فبم موجود عند المعدن كالباقي الولد ما كان
 باساق الام فبم في النصفه فبها لام يوم النصف وكذلك لو فقي الزا في الم ر من الدس - سبلا به م راد في الزهن

عند اقسامه الف ان حد الزاد ملحق احماسه الفاقه فمسم على نصفه فمما الخار به وهي حماسه على قسمه الف
 الزاد من الف لانها ملحق الف وبنها الخار به حتى ازالها الف فمما على احماسه وذلك لما به وبلاه
 وبان من ولب ولو هلكت الخار به هلكت البالف ذلك ما به وسرور ولبان لان الزا را على المرحون
 والمرحون حوس بالذس واعوس بالذس هو نصف الخار به لا كلها ولم يسم نصف الذس لغيره ومقتضا ان زاد
 بدخل في الباقي فمسم الباقي على قسمه نصف الخار به وعلى قسمه الزا ا لا اولو قصي حماسه ثم اعورب الخار به
 قبل ان يزداد من مبراد عند اقسامه الف مسم ماسا وحسون على نصف نصف الخار به العورا وعلى الزا
 على حماسه اسمهم ارمهم ذلك في الزا وسمي الخار به العورا لانه لما في الزا من حماسه فرع نصف الخار به
 ساهما من الذس وبقي النصف الباقي في قسمها ساهما ذلك حماسه وهذا اعورب فذهب نصف ذلك النصف
 ساهما من الذس ذلك ماسا وحسون وبقي ماسا وحسون من الذس فمما ذهب من نصف الخار به فاداهد
 الزا ملحق هذا الفدر فمسم هذا الفدر في الاصل والزاد احماسا ارمه احماسه وذلك ماسا في الزاد وحسمه
 وذلك حمسون في الاصل هذا ا اراد وليس في الزا ماسا فاما ارا ومه ماسا من رهن حاره فمما الف بالف
 فولدت ولدا ساهما في اقامه راد عند اقسامه الف ولها من املحوا اما ان راد ا لام فاقه واما ان راد مدم ما هلكت
 الام فان كانت فاقه فراد لا ملحوا اما ان راد على الام او عليها حماسا او اطلق الزاد ولم يسم المزد
 عليه انه الام او الولد فان حصله را على الولد فهو رهن مع الولد خاصه ولا بدخل في حصه الام لان الاصل وقوع
 نصف الماهل على الوجه الذي اوقعه وقد حصله راد على الولد فكون راد معه فمسم الذس اولا على الام والولد
 على قدر قسم ما سرقه الام يوم المدة وقسمه الولد يوم الفسكاله ثم ما اصاب الولد قسم عليه وعلى العدا ازا على
 قدر قسمها ونسب قسمه الولد ثم الفسكاله لما ساهما ساهما وقسمه الزاد وهو الزاد وهي وف قسمها الام اما جعل
 في الصمان بالنسبة تصرف قسمها يوم النصف ولو هلكت الولد بعد الزاد فطلب الزاد لانه اهلك جعل كان لم يكن
 اصلا وراسا فلم يحق الزاد عليه لان الزا لا يذهب من مدم عليه فمسم ان الزا لم يسمع رهن وان جعله راد على
 الام فهو على ما حصل لما ذكرنا ان الاصل اعراض نصف الماهل على الوجه الذي ساهر ولا نه لوانطلق الزاد لو وقع
 على الام فمما الفسكاله والنصف اولى واو فمما راد على الام جعل كاهما كاهم موجوده وهو المدم فمسم
 الذس عليها على قدر قسمها ساهما في الاصل يوم المدة وقسمه الزاد يوم النصف ثم ما اصاب الام قسم عليها
 وعلى ولدها على اعشار قسمه الام يوم المدة وقسمه الولد يوم الفسكاله ولو مات الولد او راكبت قسمه او ولدت ولدا
 فالحكم في حق المدة ان لا يسمع من قسم الذس اولا على الخار به والمدة تنقص من ما اصاب الام قسم
 عليها وعلى ولدها فمسم راد الولد في الام ولا يسمع في حق المدة سوا راد محدث الولد او قبله لان
 الولد في حق الزا وجوده راد واحد ولو هلكت الام بعد الزا ذهب ما كان قسمها من الذس وبقي
 الولد والزاد ساهما بخلاف ما اذا هلكت الولد انه سطل الزاد لان هلاله الام لا يسمع ان المدة لم تكن بل ساهما
 وتقرر حكمه بهلاكه لا لوجب سلطان الزاد بخلاف الولد لانه اذا هلكت الحق بالعدم في الاصل رحل كان
 لم يكن قسم ان الزا لم يصح رهن ولو هلكت الولد بعد الزاد ذهب قسمي لان الولد غير مضمون بالهلاله فادا
 هلكت حمل كان لم يكن وحمل كان الزا حذب ولا بدل الخار به كذلك وان جعله را على الام والولد حماسا
 فالمدة راد على الام خاصه ولا عسر للولد في حق الزا ولا بدخل في حصتها واما يسمع في حق الام وبدخل
 في حصه الام والولد في حق الزاد حال وجود الام كالعدم فلا يصلح الزا عليه في حل فمما الام قسم الذس
 على الاصل والمدة ازا اعشار قسمها قسمه الاصل يوم المدة وقسمه الزاد يوم الزاد ثم قسم ما اصاب الام
 قسمه اخرى ساهما وس ولد ها على اعشار قسمها يوم المدة يوم الفسكاله كذلك وان اطلق الزا ولم يسم الام

[illegible]

عند اقسامه الف ان هذا الزمان يلحق الحتمية بالافاقه فمقيم على تصفقه فيه الخار به هو حي حيا به وعلى فيه العمد
الزاد ربي الف انما ما في الصدر بلها الخار به حتى اهلاك العمد على احكامه وذلك لما به و لانه
وبلاون ولب رلوهلك الخار به هلك باللب و لك ما به وسون ولبان لان الزاد راد على المرحون
والمرحون محمد بن النور الخوس بالذ هو صف الخار به لا كل او يسى نصف الدس لعه و ربه متصافا
يدخل في الذي رستم الذي على فيه صف احار به وعلى فيه الزاد الا ما لو فقي حيا به م اعورب الخار به
فل ان راد الزمان مزا عدا فيه الف درهم مبان وحمون على نصف نصف الخار به العورا وعلى الزمان
على حياه اسم ار بعد من ذلك في الزاد وسمي الخار به العورا لانه ما في الزمان حياه موع نصف الخار به
سما في الدس و بي النصف الذي تصفها ما و ذلك حياه م فاذا اعورب فذهب نصف ذلك النصف
سما في الدس وذلك مبان وحمون و بي مبان وحمون من الدس فيما لم يذهب من نصف الخار به و داهد
الزمان يلحق هذا النذر فسم هذا النذر في الاصل والياد اجاسا ار به اجاسه وذلك مبان في الزاد وحياه
وذلك حمون في الاصل هذا اذاراد وليس في الزمان ما اذاراد و حياه مبان ربي حياه مبان الف مالف
فولدت ولدا ساوي اقام راد عدا فيه الف فالزمان لا نحو اما ان رادوا لام فاعه واما ان راد عدا مالهك
الام فان كاس فاه فوا لا نحو اما ان حصله راد على الولد او على الام او عليها جميعا او اطلق الزاد ولم يسم المراد
عليه انه الام او الولد فان حصله راد على الولد فهو ربي مع الولد حياه ولا يدخل في حصه الام لان الاصل وقوع
بصرف المائل على الوجه الذي اوقعه وقد جعله راد على الولد فكون راد مفعول الدس اولا على الام والولد
على قدر قسمهما نصرفه الام يوم العمد و فيه الولد يوم الفكاك مما اصاب الولد قسم عليه وعلى العمد الزاد على
قدر قسمهما ونصرفه الولد يوم الفكاك لما عدا في اهدم و فيه الزمان و هو راد و هو فقهها لانهما احاط
في الضمان بالنقص نصرفهما يوم النص ولوهلك الولد بعد اذاراده طلب الزاد لانه اذا هلك حصل كان لم يكن
اصلا و اساقم حتى الزاد عليه لان الزاد لا يذهب من ربه عليه فسي ان الزمان لم يمع رها وان جعله راد على
الام فهو على ما حصل لخاد ك ان الاصل اعصار بصرف المائل على الوجه الذي ناسر لانه لو اطلق الزاد لو فقه
على الام فعد العمد والنقص اولى و اذا وقع راد على الام حصل كما بها كات م موجود و هو العمد فسم
الدس عليها على قدر قسمهما نصرفه الاصل يوم العمد و فيه الزمان يوم النص مما اصاب الام قسم عليها
وعلى ولدها على اعصار فيه الام يوم العمد و فيه الولد يوم الفكاك ولومات الولد او راد قسمه او ولدت ولدا
فالمحكم في حق العمد للزمان لا نسبه و قسم الدس اولا على الخار به والعمد نصفي مما اصاب الام قسم
عليها وعلى ولدها نصرف راد الولد في حق الام ولا نصرف في حق العمد سواء راد بعد حدوث الولد او قبله لان
الولد في حق الزمان وجوده وعدمه سرله واحد ولوهلك الام بعد الزمان ذهب ما كان فيها من الدس و بي
الولد و ان راد ما فيها محال فاما اذا هلك الولد انه سطل الزاد لان هلاكه الام لا ينشئ ان العمد لم يكن بل ينشئ
و سر ركه فيها ك لا يوجب بطلان الزاد محال في الولد لانه اذا هلك الحق بالعدم من الاصل وحمل كان
لم يكن قسم ان الزمان لم يصح رها ولوهلك الولد بعد الزاد ذهب نصفي لان الولد غير مضمون بالهلاله فاذا
هلك حمل كان لم يكن وحمل كان الزمان حدم ولا يملكه الخار به كذلك وان جعله راد على الام والولد حياه
فالمد راد على الام حصه ولا عبر للولد في حق الزاد ولا يدخل في حصتها او ما نصرف في حق الام ويدخل
في حصه الام والولد في حق الزاد حال وجود الام ك العدم فلا يصلح الزاد عليه في حال قيام الام قسم الدس
على الاصل والعمد انما ما عدا في قسمهما فقه الاصل يوم العمد و فيه الزمان يوم النص مما اصاب الام
قسمه اخرى منها و من ولدها على اعصار قسمهما يوم العمد و يوم الفكاك كذلك وان اطلق الزاد ولم يسم الام

ولا الولد وما رهن مع الام خاصة لان الزما لا يملك من ماله وكل واحد مضاف الى الاسرا سلع
 مرداعه الا ان الام اصل في ارضه والولد تابع صد الاخر حطار على الاصل اولي را اصاب
 الزاد رهن مع الام هم الدس فمضى على عموما يينا هذا اكاب الام هه وهه الزما (وما) انا ملك
 الام هم رادو العدر بل على الولد فكما حمارها حياه على ارض كل واحد مضافا وحسب لان الزما
 سدى مرداعه والمالك خرج على احيان ذلك فصل الردم مرداعه وقد ذهب عيب الدس هه لك الام
 وبى العيب وذلك حياه فيقسم ذلك على الزما والولد على قدر قسمها ولو هلك الولد احدى ارض العدر
 سى لا يملك هذا حتى بالعدم جعل كانه مكن وادب حصصه الى الام فتن انا ملك جميع الدس
 فسى ان اراد حصل ميسوط الدس فلم يسح ولو هلك العدر اى سده هلك الولد في يد المهرين هلك امانه
 الا اذا معة بعد الطلب لا سى انهم مكن رهنا في الخصم لينا فصار كما ارض يدى مصادا على انه لادى م هلك
 ارض انا هلك امانه لافلا كذا هذا الا اذا معة هذا الطلب لا يملك حمارا مالمع فله معة صان العبد (واما) سان
 كعبه الصان وقد راض لا يخلو اما ان يكون من حسن حق المهرين او من خلاف حسن حقه فان كان من خلاف
 حسن حقه فاما ان يكون ساوا واحد واما ان يكون اسفا فان كان ساوا واحد اسلاف مضمونا لافل من معة ومضى الدس
 وهه را ارض عدا معة الب مالف فملك هه ارض كنه وان كاب معة العدا سى فملك ذهب كل الدس
 ايضا وفصل ارض هلك امانه ران كاب معة حياه هه ارض حياه ورجع المهرين على ارض هسل
 الدس وهذا قول مة العلماء وجامعه من الصحاح على انه عهم ملى سدا نمر وسدا مة مسعود رهو روا على
 سدا على رضى انه عهم ومهم من قال انه مضمون معة المة ملى اى على المهرين فسل معة ارض ركذا
 روى عن اس سدا نمر رضى انه عهم ومهم من قال انه مضمون الدس مالمع اى يذهب كل الدس قلب معة
 الدس اركب رهو مذهب سرخ وعى سدا على رضى انه سدر واما اخرى انه قال يرا دان التسلي سى ان كاب
 معة ارض اكر فله ارض اى رجوع على المهرين فسل التسه ران كاب معة اهل فله مهرين ان رجوع على ارض
 فصل الدس واحتلافهم على هذا الوجه تنه على السافى رحمه الله هو لافل المهرين امانه لان احتلافهم كيه
 الصان وقد افاق منهم على كونه مضمونا فامكار الصان اصلا رجوع الى محالته الاجماع فكما باطلا لاحتلاف
 كيه الصان لتول سدا نمر واس موى رضى انه عهم لان المهرين مضمون عدا باظر من الاسس لان معة
 ارض معة اسفا رضى راسفا عدا لافل مة والسف مة عدا راسفا فان كاب معة ارض ملى
 الدس امكن حتى الاسفا لان اسفا الدس ملة صور معى ارضى لا صور ولا كاب معة اكر لا حتى
 الاسفا الا فى قدر الدس لا حتى اى از لا اسفا الا فى ملى الاكر مكن رادوا كاب معة اهل لا كيه
 بحسب الاسفا الا هدر الدس لان اسفا الاكر ملى الاهل لا تصور هذا اكل المهرين ساوا واحد اما اكان
 اسفا فان رهن عدى او بى او داس او يحد ذلك ولا يخلو (اما) ان اطلق ارض ورجع لكل واحد مضافا
 الدس (واما) ان قدر سى لكل واحد مضافا فله الدس فان اطلق سى ارض عهم على مرفهمها
 وكان كل واحد مضافا مالا قل من معة سة ومن حصص الدس لان كل واحد مضافا مرفهمها والمهرين
 مضمون بالدس فلا بد من معة الدس على معة العرف قدر ما فى كل واحد مضافا السماء كما قسم ارض عليها
 باب السع ما عدا مضافا مرفهمها لان المهرين مضمون الدس كما كان السع مضمون ماعى ران فذلك كل
 واحد مضافا مالا قل من معة ماسى لانه ماسى رجعا سارا التسعة فسل الى التدر المسمى لكل واحد
 مضافا مضافا هلك مالا قل من معة ملى التدر المسمى كما فى باب السع اسى لكل واحد مضافا مالا قل من
 ارض عليها بالتدر المسمى كذا هذا اذا كان المهرين من خلاف حسن الدس وهلك فى يد المهرين هه اكان من

خمسة من الرهن ورواحه خمسة او مكمل خمسة وهاك في هذا المهر من هذا حلف ايماناً به قال ابو حنيفة
 مضموناً بالنسبة باعتبار الورق دون السهم حتى لو كان ورث الرهن من ورث الدن ومعه اهل منه فهاك يذهب كل
 الدن عند وعداني يوسف رتد سهم السهم من خلاف الخس على ما ذكر في اصل اي حنيفة به من الورق
 دون السهم في الخلف ومن اصلهما بما يصران الورق فيما لا يسر ربه المهرين فاما في مصر ربه فمضمون السهم من
 خلاف الخس (واما) في الانكسار فاحقه سهم السهم وكذلك ابو يوسف عند الاسواق الورق والسهم
 ولا يران الخلف بالنسبة أصلاً وعند جعل بالنسبة لكن عند الامكان فان لا يودى ذلك الى الضرر بالراهن ولا
 بالمهرين ولا يوجب الى الزمان ادى الى سبي ما ذكرنا فانه لا يحمل بالنسبة انما اذا كانت معه الرهن اكثر فابو
 يوسف يجعل النصفان الخاضعين بالانكسار سابقاً في هذا الامانة والمضمون اكان في الامانة يذهب بعرضي وما
 كان في المضمون سهم المهرين فمعه وهاك في الرهن يدر وعند ربحه سرف المضمون الى الزمان واكثر
 النصفان حتى استحق من الدن بغير الراهن من ان يسكو ومن ان يحمله بالنسبة ومن اصل اي حنيفة به من
 اسبقا الز بوي من الخلف حتى لو احدث صاحب الدن الز بوي عن الحاد ولم يعلم به حتى هلك عند سبطه وكذا
 عند جدد الان عند ائله اصله في الرهن وعداني يوسف لا يستعمل برميل ما قص وواحد مل حبه من اصله
 انه لا يجوز اسبقا الز بوي عن الخلف عند اصول هذه المسائل (واما) بغير مجها على هذه الاصول فمسل وانه
 الوفي اذا كان الدن عشر دراهم فمعه في هلك فمعه فهاك او اكسرى بد المهرين فوراً القبل لا تخلو اما ان يكون
 مل ورث الدن مان كان عشر او امان ان يكون اهل من ورثه مان كان عا مانه واما ان يكون اكسرى ورثه مان كان اي
 عشر وكل وجه من هذا الوجه يدخله الخلاف والانكسار فان كان ورث القبل مل ورث الدن عشر فان كانت فمعه
 مل ورثه فهاك فهاك بالنسبة لا خلاف لان ورثه ومعه وفا بالنسبة ولا ضرر ربه واحد ولا فمعه فهاك بالنسبة
 على ما هو حكم الرهن عندنا وان اكسرى واسبق لا يختار الرهن على الافكال لا خلاف لانه لو افكه امان يسكو
 بجميع الدن واما ان يسقط سبي من الدن سابقاً بالنصفان لا يستعمل الى الاول لان فمعه ران الراهن نقواب حقه عن
 الخوف والصباغ به من عروض ولا يستعمل الى الثاني لانه يودى الى الزمان الدن والرهن يسوان في الورق
 والخوف لافقه فاسر فاعده ما عليها حسبها فهاك ما ملحه العلم سرافسكون اساءه عشر تمامه فكون ران بغير ران
 سابقاً بجميع الدن ورعي بالنصفان ران سابقاً مضمون فمعه ما ملحه ما ملحه فهاك رها ما كان به نصير القلب
 ملكا للمهرين بالسيان وهذا قول اي حنيفة واي يوسف وقال جند ان سابقاً فهاك بجميع الدن وان ساء حمله بالنسبة
 وبقية ملك المهرين بذنه (وجه) قول جند ان صيان السهم لا يناسب فمعه الرهن لان ذلك وجه بعض هو يعدي
 كمنع المصنف وحق الرهن ما دون فمعه فلا يناسب صيان السهم وباسمه الخلف بالنسبة لانه بعض اسبقا وفي
 الخلف بالنسبة قرر والاسبقا (وجه) قولهما ان جعل الرهن بالنسبة حال فمعه من اعمال الخافله حاء الاسلام
 واظهله بولاه لعل الرهن والخلف بالنسبة على الرهن فكان باطلا وبه سبي ان ملك الرهن بالنسبة لا يجوز ان يكون
 حكم هذا السرف وان حكمه ملك الدن والخس لا ملك العن والرهنه (فاما) صيان السهم فمصلح حكمه في الخلف الا
 يرى ان جندا يقول به عند جند الخلف بالنسبة على ما ذكر وان كانت فمعه اهل من ورث الدن مان كانت عا مانه فهاك
 فهاك بجميع الدن عند اي حنيفة رحمه الله لانه يصر الورق دون السهم عند الخلاف وفي ورثه وفاء الدن رعهما لا
 فهاك بالنسبة وسبق المهرين فمعه من خلاف حنيفة (وجه) قولهما انه لو هلك بالنسبة (اما) ان فهاك ورثه (واما)
 ان فهاك فمعه لا يستعمل الى الاول لان فمعه ران المهرين ولا وجه الى الثاني لانه يودى الى الزمان المهرين من
 ان رعي بسقوط الدن من ان ضمن فمعه الرهن من خلاف حنيفة فكون رها ما كان به ولا في حقه رحمه الله ان
 فمعه الرهن قبل اسبقا والحد والرد في الاستفاه على السواء لان اسبقا الز بوي عن الخلف جازع عند وان

انكره راين حد ان سا افكه جمع اس وار سا صغر المزمين فممن من حلاف حصه جمع لمره
 حا اعمل من هذا حلاف (اما) على اصل ان حصه وان يوسف ولا يها لا اعمل من اصلا
 وجدر حصه ان كل من مائك عدلا مكن وهذا مكن لانه لو جعل ان سا انا الورى من الى الورى
 فانه من حصه صغرا من انى حصه من مائه ورجع جعل اسرار السعه الى انى اسرور الى
 صيا التسه وانه على اسم وان كسمه اكم من ربه ما كات ابي صغر فله ملك انى عدان حصه
 اس الله ان كدله سعد حذلا لا خود سافعل فكل امانه ملة اسفل الى الورى (اما) على قوله انى يوسف
 فسل ضمير انى من حصه حصه اسداس التكمير اذهب رجوع فله لا اخود سد مسويه وقل ميه
 من سد ايضا لانه هذا رضى اهل له لا اخو واما ما اخو الا انكار وان اسكه واخرنا ثلثا
 عدان حصه اس افكه من مع ايمان وان سا سعه فممن من حلاف حصه فكل رها مكنه لانه
 فها قد سوا كان النصف اذ اصل بالانكار من عمان ب فممه الى احد عشر او قد در ميم ما ا
 فممه غير او اكم من لك مان صا ب فممه ساه رعدان يوسف ان سا افكه مائس وان سا صغر المزمين
 فممه حصه اسداس الثلث من حلاف حصه فممه حصه اسداس الرضى ملكا للمزمين الفيل رسد من ارمي مع
 حصه اسداس اسمه رها مائس لان من اصله ان يحمل فوالنصف اذ اصل الانكار سا حافى در الامانه
 والمقصود والمقدر انى الامانه ذهب معنى رائد راندى من المسمون ميم حصه سعه ذلك النذر من
 ارمي ملكه رسد حذ بطرالى النصف ان كان سر دره او در ميم لا ايمان على المزمين ربحر انراى على اكمه
 ران راندى على لك صغرى التكمير الحاصل مائس كولو كات فممه رر ربه سوا لان من اصله انه سى
 النسان اذ سل بالانكار الى اخود الزائد الا اكه النصف حتى دب فممه الى مائه فانه عمله مائس ل
 سا ان سا افكه وقل ان على قوله ان سعه كمال ابو حصه رجه الله لى اعمل مائس من اسداس حصه من
 اخود هذا اما كان رر النصف رر انى غير ما اكان اقل من ربه مائه ف كات فممه ممل ربه
 فلهك ميه تمل ربه من انى وهو مائه بالاجماع وان اسكره راى الخاى ان سا افكه مائس ران سا صغر
 ارمي من فممه من حلاف حصه فكل هار ايل للمزمين الفيل عدان حصه وانى يوسف رسد ميم ان ساه
 افكه انى وان سا عمله ممل ربه من انى لا تقار ان كات فممه اقل من ربه سعه فلهك مائه على قوله انى
 حصه اسرار الورى رسد مائس ميم فممه من حلاف حصه لا ساه وان اسكره صم الامه بالاجماع (اما) على قول
 انى حصه ران يوسف ولا يها لا اخو اعمل مائس حال تمام الرضى اصل رر اساه وخذل كان يجر لى ميه
 انسا اصرور اعمل مائس هاصر مائه من وان كات فممه كرمي وره كات فممه اركا ممل انى
 غير فلهك ميه هدر مائه عدان حصه رعد مائس الفممه وان اسكه ان سا افكه مائس وان ساه
 صم السعه بالاجماع كما ان كات فممه كرمي انى غير فلهك مائه عدان حصه وساه
 يوسف صم حصه اسداس سعه وان اسكره عدان حصه ان سا افكه مائس ران سا صم جمع التسه
 وكات فممه رها والى ملكا للمزمين وعدان سب ميم حصه اسداس سعه وكر رسد من اسلمع
 حصه اسداس سعه رها عند الله رسد ميم صرف النصف اذ اصل الانكار بالامانه ان فى السعه
 ان كان رر ارد ميم ربحر انراى على الافكه وان كان اكم من ذلك ربحر انراى على الافكه
 اعمل انى هذا اكان رر النصف اقل من ورر انى مائه اما اذا كان كرمي وره اسكره فان كات فممه
 ممل وره انى غير فلهك سب مائس والى على انى فلهك امانه لا حلاف وان اسكره صم حصه
 اسداس على قوله انى حصه ران يوسف وعد حذله ان عمل حصه اسداسه انى وان كات فممه ارمي

[illegible]

[illegible]

كاتب القصة من حسن الدرس اسوق الدرس بها وان ينفصل رد على الزاهي وان كاتب اقل من الدرس اسوق
 بهما من الدرس بغيرها بالفضل ان يرجع بانفسه على الزاهي وان كاتب من حلف حسن الدرس حسب ما يد الى
 رغب التكاله وان كان الدرس حاله الحكم فيه وفيما اذا كان مع حلاله سوا رغبنا وسرقة العبدى صمان
 الاسهلان يوم الاسهلان وي صمان الزهري هم النص لان صمان الاسهلان بحسب الاسهلان وصمان
 الزهري حسب النص فيمحل وجود السب حتى لو كان الدرس الف ربح فيه العدم يوم الزهري اذا سب فيه
 به احب الى حسمانه قبل عرف الباطل حسمانه وسب من الدرس حسمانه واداعهم حسمانه بالاسهلان كاتب
 هذه الدرام بها سبها من الدرس رتب الثاني من الدرس لانه سب مسوقا كل الدرس بها لا يجوز اسبنا اكم من
 حسمانه حسمانه لما فيه من الزهري وهذا اختلاف ما اذا قلنا عد اقل فيه منه فدفع به لان الدفع لا يودى الى الزهري لانه
 لا يجوز اسبنا كل الدرس من هذا العدد الا ترى انه لو ما عه جار ان كان لا ساو به فلم يكن فيه ربا كذلك لو قتله المرهب
 به رقبه والحكم فيه والاحي سوا وقد ذكرنا لو قتله الزاهي فمدوا ما اذا كان الزهري من عه بي آدم سوا
 وقد ذكرنا بمعاذ هذا اكان الحاي حرا (اما) اذا كان عبدا او ابه عاظم مولى العاقل بالدفع او بالتدا منه
 المسؤول عن احراز الدفع من كاتب فيه المدبر لم يمل فيه المدفع او اكره المدفع ربح جميع الدرس وحوار الزاهي
 على الافسكاله فلا خلاف وان كاتب فيه اقل من فيه المسؤول بان كاتب فيه المقبول لنا والدس الف وفيه
 المدفع ما به فهو ربح جميع الدرس ايضا وحوار الزاهي على الافسكاله جميع الدرس كما كان محرو على اتكاله العدد
 المسؤول لو كان حيا بجميع الدرس في قول ابن حنبل وان يوسف وقال حنبل لم يكن سبه العاقل وفا فيه المسؤول
 والزاهي بخلاف ان سا افسكاله جميع الدرس وان ساء ركة للمرهب بدسه محمد مر على اقله الى الجعل بالنس عند
 مدبر الخبر على الاتسكاله وهما مدبر لما فيه من السر والزاهي ولا حيفه واني يوسف انه لما دفع الثاني بالاول فام
 مقام الاول لحا واما الاول كان ربا بجميع الدرس وكان حوار الزاهي على الافسكاله بجميع الدرس فكذلك الثاني
 وكذلك لو كان العدد المرهب من بعض السمر حتى صار ساو ما به ربح فله عدد ساري ما به درهم فدفع به فهو على
 الاختلاف هذا اذا كان احراز مولى العاقل بالدفع فاما اذا احراز التدا فانه هديه بسبه المسؤول وكاتب السبه ربا عند
 المرهب ثم سطر ان كاتب القصة من حسن الدرس اسوق دسه بها وان كاتب من حلف حسن الدرس حسب ما يد الى
 سبوا جميع دسه وحوار الزاهي على الافسكاله عددا حسمان يوسف وعد محمد بخبر الزاهي من الاتسكاله
 جميع الدرس من الترتيب للمرهب بالنس وهذا من المسئلة هذا اذا كاتب الحياه بالنس فاما اذا كاتب بمداون
 النس فان كان الحاي حرا احب ارسنه ماله لا على عاقله سوا كاتب الحياه خطا او عمدا (اما) الوحوب في ماله
 فلان العاقل لا يفعل فيما دون النس (واما) النسونه من الخطا والمدفلا بالنس لا حري من الحرو والعدد هما
 درب النس فاسوق فيه المدفلا والخطا وحب الارس فكان الارس ربا مع العدد لا يتكدر مروهون وان
 كان الحاي عبدا عاظم مولا بالدفع او بالتدا عاظم ربا الحياه فان احراز التدا بالارس كان الارس مع الحاي عليه ربا
 وان احراز الدفع يكون الحاي مع الحاي عليه ربا والحاي في ذلك كله الى المرهب لان حري الحاي له والحاي فوق
 الحاي عن بعض احراز الزهري فله ان يتم بدل الثابت وفيه معناه ربا هذا الذي ذكرنا حكم حياه عه الزهري على
 الزهري (واما) حكم حياه الزهري على عه الزهري حياه لا علوا ما ان كاتب على بي آدم واما ان كاتب على عه بي آدم
 من سائر الاموال فان كاتب على بي آدم فلا يحلوا ما ان كاتب عمدا واما ان كاتب خطا او ميا فان كاتب عمدا
 من سبه كما اذا لم يكن ربا لان ملك الزاهي لا يبيع وحب النصاص الامر ان لا يبيع ان لم يكن ربا راد ان لم يكن
 الملك ما باع المرهب ان لا يمدون الملك سوا قل احبنا او الزاهي والمرهب لان النصاص صمان الدم ولا حري
 للمولى دمه بل هو احس عه وكذا للمرهب من طر من الاولى اذا لابس الحاي والحاي دون الملك وبقارب حياه

[illegible]

بدنه وهل يرجع عليه حصه الاما ذكر الكرحى فيه رواه لا يرجع بل يكون مبرعا وفي رواه يرجع
 وذكر القاضي في سرجه صخر الفخاوي انه لا يرجع الا بدنه خاصه ولم يذكر اختلاف الروايه (وجه) الروايه الاولى
 انه البرم القضا باحتار مع قدره على ان لا يلزم لانه لم يلزم لحوط الرأى فكان مبرعا فيه ولا ملك الرجوع
 (وجه) الروايه الاخرى ان المرهين صاحب الى اصلاح قدر المصومون معه ولا يملك الا ما صلاح قدر الامانه فكان
 مضطرا فلم يكن مبرعا وان كان احد ائمه اذ ارجع الرأى فدا جميع الارس لا يكون مسترا بل يكون فاصلا
 نصف القضا من المرهين مضطرا ان كان نصف القضا مثل كل الدس نصف الدس كله وان كان اقل منه سبعا
 من الدس بحدده ورجع بالقفل على الرأى وبخمسه رهانه هذا اذا كانا حارس فاما اذا كان احدهما حاصرا
 فليس له ولا له الدفع مهما كان سرا كان المرهين او الرأى اما المرهين فلا سلف له لانه لا ملك له في العدا اصلا
 والدفع ملك فلا مضور بدون الملك واما الرأى فلا دفع استأط حق المرهين وله ولا بد القضا بجميع الارس
 فان كان الحاضر هو المرهين فدا جميع الارس لا يكون مبرعا نصف القضا عدائى حصه وله ان رجع على الرأى
 بدنه نصف القضا لكنه حسن العذرهما الدس ليس له ان يحسم رهانه نصف القضا بعد فدا الدس وعند
 ان يوسف ومحمد كان المرهين مبرعا نصف القضا فلا يرجع على الرأى الا بدنه خاصه كما لو فدا بمصر الرأى
 فمما سريما من العسه والحسر وحمل مبرعا في الحال حتما وان حسمه رضى الله عنه فربى من حال الحصر
 والعسه حمله مبرعا في الحصر لاقى العسه وان كان الحاضر هو الرأى فدا جميع الارس لا يكون مبرعا نصف
 القضا بالا جماع بل يكون فاصلا نصف القضا من المرهين كما لو فدا الرأى حصر المرهين وجهه فوهما ان المرهين
 قدى ملك العبر بمراده فكان مبرعا كما لو فدا احدا ولهذا كان مبرعا في حاله الحصره كما في العسه ولا يحميه
 رضى الله عنه في حال الحصر البرم القضا باحسان مع امكان خطاب الرأى فكان مبرعا والخطاب لا يمكن حاله
 العسه وهو صاحب الى اصلاح قدر المصومون ولا يملك ذلك الا ما صلاح قدر الامانه فكان مضطرا فلم يكن مبرعا هذا
 الذى ذكرنا حكم حياه الرأى (فاما) حكم حياهه وقد ارضى ان قبل ان يخطا حكمه انه لا فدا على المرهين وخطاب
 المولى بالدفع او القضا اما بعد رجوع القضا على المرهين فلا خطابه سدا الرأى مع انه ليس لمكة لخصولي
 الحياه من الرأى في زمانه ولم يحد في الولد لانه ليس بمصوم انه لو هلك بهك بمرسى واما خطاب المولى بالدفع او
 القضا فلا ملك له فان دفعه خرج الولد عن الرأى لم يمسس من الدس اما حرجه عن الرأى فلو رآه ملك
 الرأى عند فخره عن الرأى كما لو هلك واما عدم سقوط سى من الدس فلا الولد عزم مصوم بالهلال بخلاف
 الام وان قدى فهو رضى الله تعالى حاله فان احار الرأى الدفع فقال له المرهين ان اقدى فله ذلك لان الولد مبرهون
 وان لم يكن مصوموا الامر ان الحكم الاصلى للرأى بامه وهوى الحس فكان القضا منه اصلاحا للرأى
 فكان له ذلك هذا احدى الرأى على احدى فاما احدى على الرأى او على المرهين اما حياهه على نفس المرهين
 حياهه موجه لبال او على ماله وقد رآه العبد لكه واتولى لا يحمله على عدد من محلاف حياهه العدا انصوب
 على المصوب منه او على ماله على اصل ان حسمه رحمه الله انها مبره لان المصوميات ملك عدا اذ الصمان من وفاء
 العبد فمن ان ملك الحياه لم يكن حياهه العبد على مولا واما حياهه على نفس المرهين فقدر عداى حصه وعند
 ان يوسف ومحمد مبره دفع او قدى ان رضى به المرهين ومثل الدس وان قال المرهين لا اطلب الحياه لمضى
 الدفع او سدا من سقوط حتى فله ذلك وطلب الحياه والعذر على حاله هكذا اطلق الصكر حتى وذكر
 القاضي في سرجه صخر الفخاوي ومثل قال ان كان العبد مضمونا الدس فهو على الاختلاف وان كان
 نفسه مضمونا بضعه امانه حياهه معه لا يملك فقال للرأى ان سب فادع وان سب فادع فان دفعه ومثل
 المرهين يظل الدس كله وصار العبد كله للرأى وان احار القضا نصف القضا على الرأى ونصفه على المرهين فدا

كرسه المهرين يظل رما كان حسمه الراعي سدى راسه رهي على حه واحسلا فيهم حناه الراعي على
 امرين نظير اختلاف في حناه عند العبد على الماسا ايا قدر سداي حسمه رسد حناهم (وجه)
 فوطها ان هذ حناه وردت على عذ ذلك فكاسمعه كذا اوردت على احس رعد لان الاصل ان الحنا
 اعزازها وسوط الاعاز للملك س اناذ وهما اسازد اعنايه د لان موجبها الدفع رافه د وهو
 الوصول الى ملك العذر ان كل وسوط به ولاي حسمه ان انا ردت على عذ الملك لكذا ردت
 في حنا المهرين موزود على س الملك ان كل سسي ان يكون معر فوجو هيا حنا المهرين سسي ان لا معر
 لا ياه حنا لدا حله و كذا مكي لما معر احاب اسما حله وانه حال دفع الس ولا حنا ان اسما حنا
 ولا معر هذا اذا حني على من المهرين وما اذا حني على ماهر كات معر راد سوا رلس في حسمه فصل
 حنا هذر بالا حنا لا يله د و اعتنازه اعنايه لئس حكاها رجب الدفع الى المهرين ملكه بل على ان
 روهه فلو سح راحد سلسه ديه فلم يكن اعتنازه اعنايه د لانه وان كات معر اكبر من اس
 معر ان حسمه رجه امهر رما ان في واه صرا حنا س رالا مانه وفي روايه لانس حكاها اصل وجه
 الرواه الاولى ان المانع من الاساز كون العبد حنا المهرين رصرا لاما به وهو اسسل على الدس لئس سنا
 د مكي اسنا راحنايه في لك اتدروا اعتنازا رجه الزاياه الا حني ان ذلك اتدروا ان مكي مضمونا في حكا
 المضمون ثبوت حكا الراعي به وهو احس فمع الاسد رما حناها رهي على ان الراعي او على ان المهرين ل
 سناها معر لان المانع من الاساز حني الراعي هو كون العبد لو كنه رهي حني المهرين كونه حنايه و حنا
 سني من ذلك هنا فكات حنايه سله وعلى الاحس سوا هذا اني كرا حكا حناها رهي على نى آ م راما
 حكم حنايه على سنا رما مال اسنا مالا سمر في حكاها حكم حنايه س رهي سوا رهي على الدس
 ريه باع به ١٦١ اقضى الراعي ان المهرين ديه دافضا احد هما حكم به الحكم فيما كمن اسنا معر حنايه
 على نى آ م سوا وهو انه ان في المهرين اسني سني ديه رهي العذر هيا على حنا لاما سنا استخرج روهه العبد س
 الدس واستصفها عه في العذر هيا سنا كذا لو دنا س لعايه وان ان المهرين ان حتى رصداا الراعي على
 دس المهرين لما كراي اسنا من الحنايه و امعا في سنا سنا عا العبد الدس رهي دس ان سني حنايه لان
 س العبد سنا على حني المهرين الا سنا به سمد على حق المولى فعلى حني المهرين اني لانه ديه ما اسع العبد
 رهي س المهرين به حسمه لاحد اما ان يكون روهه دس المهرين راما ان لم يكن روهه دس كان حسمه
 و ديه حسمه لاحد اما ان يكون سنا المهرين راما ان يكون حسمه و اما ان يكون اقل منه دس كان
 حسمه ارا كره حسمه دس المهرين كله لان العذر ان سنا ملك الراعي سنا رهي سنا المهرين سنا ركا به ذلك
 وما فصل من س العبد كراي الراعي لانه سنا ملكه لاحي لاحد حسمه يكون لخاصه وان كان اقل حسمه سنا دس
 المهرين هذر رما فصل من س العبد يكون حنا حنا المهرين سنا لانه لاد حسمه سنا رها سنا كان الدس دس
 حل احد ديه ان كان من حني حنايه وان كان من حني حني حنايه الى ان سوي حنايه ان كان الدس
 لم يحل اسنا سنا من ديه ان على هذا اكل كل العبد مسمو مال دما اكل سنا مسمو اسنا
 اما لانه لا سرف اسنا حنايه الى المهرين بل سرف سنا الى المهرين وقعه الى الراعي لان رالا مانه لاد حسمه
 سرف ذلك الى الراعي ركذلك ان كان قدر للعمور ميه رالا مانه على التنازل سرف اسنا انهما سنا سنا
 سنا مسمو رالا مانه في لك لانا وان لم يكن سنا سنا دس المهرين احد المهرين سنا سنا سنا حنايه
 الى ما عدا المهرين لا يرجع على احد لانه لم رحد سنا رجب السنا من احنا حنايه وحكمه على الدس
 روهه واسنا الدس ميا دنا سنا روهه سنا سنا حنايه الى ما عدا سنا سنا حنايه الى ما عدا سنا سنا حنايه الى

على أحد لاه وحب عليه سله ولا رجح على ع . وكذلك حكم حياه ولد الرهن على سائر الاموال وحكم حياه الام
 سواء في انه يملو اندر رهنه كباقي الام لانها لا تحاطب المرهن عتبا من الرهن لان سبب وجوب الدرس
 لم يحد في ضمان المرهن ولان الولد ليس مسمون بخلاف الام بل يحاطب الرهن لان بيع الولد الدرس ومن
 ان يسجلته عتبا الدرس فان في الدرس في الولد رها كباكل وان بيع الدرس لا يسقط من دس المرهن لاه
 ليس مسمون بخلاف الام هذا الذي ذكرنا حكم حياه عر الرهن على الرهن وحكم حياه الرهن على عر الرهن فاما
 حكم حياه الرهن على الرهن فيقول وانه التوفيق حياه الرهن على الرهن وان حياه على الرهن فيه وحياه على
 حياه اما حياه على نفسه فيبني والذلال ما فسيما به سواء لم يضر ان كان العدة كله مضمونا بمسقط من الدرس يهدر
 القصاص وان كان بعضه مضمونا وبه فيه اما به يسقط من الذي قدر ما اسس من المسمون لاه الامانه واما
 حياه الرهن على نفسه فيلزم من ان صاحبا حياه في آدم على حياه وحياه اليه على حسابها وعلى عر حسابها اما
 حياه في آدم على حياه فان كان الرهن عدس حتى احدثهما على صاحبه فالعدان لا يحلوا ما ان كانا رها في صفه
 واحد واما ان كانا رها في صفين فان كانا رها في صفه واحد حتى احدثهما على صاحبه حياه لا يحلوا من اربعة
 اقسام حياه المسمول على المسمول وحياه المسمول على القارع رها به القارع على القارع وحياه القارع على المسمول
 والكل يهدر الا واحد وهي حياه القارع على المسمول فاهامه من محول ما في المسمول من الدرس الى القارع
 ويكون رها مكانه اما حياه المسمول على المسمول فلا يها لواعرب اما ان يصر على المولى اعني الرهن واما
 ان يصر على المرهن والا عار على الرهن لا يسئل الذي القبول كلها لان كل واحد منهما ملكه وحياه المملوك
 على المملوك ساقطه الاعار على المالك لان اعارها في حياه لوجوب الدفع عليه او القدر له ولان حياه في على
 الانسان لنفسه مع وهذا لا يحب للمولى على عتد من ولا يسئل الى اعارها حياه المسمول على المسمول على
 المرهن لان الاعار لنفسه محول ما في الغنى عليه من الدرس الى الخاني والخاص مسمول من نفسه والمسمول نفسه
 لا يسئل به . وكذلك حياه المسمول على القارع لما قلنا اما حياه القارع على القارع فلا بد من القارع لسحول
 الى الخاني فلا يهدر اعارها في حياه اما حياه القارع على المسمول فتمكن الاعار على محول ما فيه من الذي الى
 القارع وسائر هذه الخلفه في مسائل ١ ا كان الدرس الرهن والرهن عدس مساوي كل واحد منهما ألفا فبطل احدهما
 صاحبه او حتى عليه حياه وبما ون السس بما قل ارسا او كمر حياه يهدر ويسقط الدرس الذي كان في الغنى عليه
 يهدر ولا يحول قدر ما يسقط الى الخاني لان كل واحد منهما مسمول كله بالذي وحياه المسمول على المسمول يهدر
 محول كان اعني عليه هلك ما فسيما به ولو كان الدرس التافيل احدهما صاحبه فلا دفع ولا فداء وكان القابل رها
 بسعما به وحسب لان في كل واحد منهما من الذي حياه فكان نصف كل واحد منهما فارة ونصفه مسمولا
 فادفيل احدهما صاحبه فهدر حتى كل واحد من نصفي القابل على النصف المسمول والنصف القارع من الغنى عليه
 وحياه قدر المسمول على المسمول وقدر المسمول على القارع وقدر القارع على القارع وقدر القارع على القارع
 من الدرس ولا يحول الى الخاني وحياه قدر القارع على قدر المسمول معه فمحول قدر ما كان منه الى الخاني
 وذلك ما ثمان وخمسون وقد كان في الخاني حياه في رها بسعما به وحسب ولو كان احدهما من صاحبه محول
 نصف ما كان من الدرس في الدرس الى الثاني فبطل الباقي رها بسعما به وحسب وعسر من وبني المنفوع عنه رها
 عاشرين وحسب لان اسد الثاني حتى على نصف العدة الا حذر لان الدرس من الا دس نصفه الا ان ذلك النصف
 نصفه مسمول الدرس نصفه فارع من الدرس والباقي حتى على النصف المسمول والقارع حياه والباقي نصفه
 مسمول ونصفه فارع الا ان حياه المسمول على قدر المسمول والقارع وحياه القارع على قدر القارع والمسمول
 يهدر حياه القارع على قدر المسمول معه فمحول قدر ما كان في المسمول من الدرس الى الثاني ردك ما به وحسب

الخار به الف هلك بالالف لانه رهن اجار به عند سبلي حد فكاتب رهنا عند الا ان شرط كونه مضمونا
 رد الاول لانه لم رهن رهنه مضمونا الا ان يكون الثاني بدل الاول بل هو مضمون وسبق في كونه رهنا فكان المضمون
 قدره عند قدره الاول ولو كان المدين ساوينا والاخبار به ساوينا حسمه رد المدين على الرهن وقضى
 الخار به في الف هلك هلك هلك جميعا به لما ذكرنا ان الثاني اصل بسبه لكونه رهنا مضمونا عند
 على حد منه في الضمان قدره منه ولا يخرج باستيفاء الدين حتى لو هلك في بدل الرهن مداما سوى دسه فعليه رد
 ما سوى وخرج بالا را عن الدين عند استيفاء الدين وجميعه الله وسقط الرهن خلافا لزم والمسلمه مرتب في
 مواضع اخرى عند الكتاب ولا يخرج بالا عار وخرج بالا عار فان اضره الرهن من احيى بادن المرمين او
 المرمين بادن الرهن او اساحر المرمين وسقط الرهن وقد ذكرنا الفرق بينهما عدم وخرج بالكتابة والله
 والعقد اذ فعل احد ههنا ما صاحبه وخرج بالسبع بان اضره الرهن او المرمين بادن الرهن او اضره المدين لان
 ملك المرمين قدره بالسبع ولكن لا يسقط الرهن لانه مال الى حلف وهو اعم من المدين له وكذا في كل
 وضع خرج واحلف بدلا وخرج بالا عار اذا كان المدين موصرا لانا وان كان معسرا فكذلك عندنا
 وعند السابق رحمه الله لا يخرج ما على ان الاعاق باء عندنا وعند لاسد (وجه) قوله ان هذا اعاق تضمن
 ابطال حتى المرمين ولا يسلبه تضمن ابطال حبه لان حبه معلق بالرهن وسقط بالا عار وعينه حبه مع من
 الا ابطال وطبعا لا يفسد السبع كذا الاعاق خلافا لما اذا كان الرهن رهن لان ههنا لم يوجد الا ابطال لانه يمكنه
 الوصول الى دسه لخال من حبه الرهن (ولما) ان اعاقه صادف موقوفه فمعلق كرهه فسقط كاعاقه الا ان
 والمساخر ودلاه الوصف ظاهر لان المرمين موقوف للرهن عسا ورهنا لم يكن موقوف كذا وحسنا وملك الرهنه
 بكنى لما الاعاق كافي اساق المدين المساحر والا في وقوله سقط حتى المرمين فلان لم يكن ضرور سلطان ملك
 الرهن ودالاع الساع كافي موضع الاجماع مع ما ان الباب للرهن حسمه الملك والباب للمرمين حتى الحسن
 ولا سلب ان اعدا الخسعة اولى لا باقوى خلاف السبع لان غايه سببه فهم ملك الرهنه والدمج لان القدر
 على تسليم المسع شرطها ولم يوجد في المرمين لانه في بدل الرهن فا اضره اعاقه خرج المدين عن ان يكون مرمونا
 لانه صار حراما كل رهنه واخرى رهنه وهو المدين ولا يصلح للرهن فالحرم من كل وجه اولى ولهذا لم يصلح رهنا
 في حاله الا عندا فكذا في حاله الغاء ثم سطر ان كان الرهن موصرا والدين حال عجز الرهن على قضاءه فلا يلهى معنى
 لا تحب الضمان وكذلك ان كان الدين موحدا وقد حل الاحل وان كان لم يحل عزم الرهن فمده المدين وأحد
 المرمين رهنه مكانه ولا سلبه على المدين او حوب الضمان على الرهن فلا يلهى ابطال على المرمين حبه حقا فموقوف
 معنى الملك او هو ملكه من وجه لفسد رهنه وسواء دسه من ماله من وجه سائر ان يكون مضمونا بالا بلاى واما
 كونه رهنا فلا يلهى بدل المدين في الخسعة بدل ماله فهو مضمون واذ احل الاحل سطر ان كاتب القصة من حسن
 الدين يسبون منها به فان كاتب قصته اكه من الدين ودالفضل على الرهن وان كاتب قصته اقل من الدين
 رجع فسبب الدين على الرهن وان كاتب قصته من خلاف حسن الدين حسمه بالدين حتى يسوق به (واما)
 عدم وحب السمانه على المدين فلا يلهى وجوده سبب وحب الضمان وهو الا بلاى لان الا بلاى وحسن الرهن
 لاس المدين وموحد الانسان الضمان من غير ماسر سببه خلاف الاصل وكذلك لو كان الرهن موصرا
 وفب الاعاق ثم اعسر بعد ذلك لان العسر لو فب الاعاق لانه وفب ماسر سبب وحب الضمان وان كان معسرا
 فلان من ان رجع بدسه على الرهن ان ساء وان ساء استسقى العبدى الاقل من قصته ومن الدين وسبق في العبد ايضا
 اقل قصه وفب الرهن وفب الاعاق يسمى الاقل منهما ومن الدين حتى لو كان الدين اثنين وقصه العبد وفب
 الرهن اثنا فارداد قصته في المرمين حتى صار ب ساوينا اذ لم أعنه الرهن وهو معسر سبب العبدى ألف قدر

فمعه وبه الزهر ولو انتصف منه حتى صار مساوي جميعه سعى في جميعه قدره فمعه وبه الاعتاق (واما)
 احبار الزخوع على اراهن فله ان يخل جميعه بالاغاق (واما) ولا به استسما احد فلان الزهر صار ماله هذا
 المدموكة للزهر من حيث لانه صار موصوفاً له من ماله ا اعنه الزهر قد صار ماله هذا الماله محسبه
 عند المدموكة الى العددا لا في ماله المعصومة عن الزهرين فكان للزهرين ان يسحق جميعه ولا يمكنه ذلك
 الا باستسما المدموكة ان يستعنه بخلاف حاله النار لان ادس في الحسنة على اراهن واعنه المدموكة جعل محلا
 لاستسما ادس منه عند صدور الاستسما من اراهن على ما هو موضوع الزهر في السرع ان الزهر به من حصا الدس
 وعند الصدور نحو في من الزهر كما قبل الاعاق والتعدد عند اعيان اراهن لا عند النار فمضى في حال الاعاق لا في
 حال النار بخلاف العددا الذي قبل التخص اذا اعنه المدموكة وهو مطلق لا يكون للنابع ولا باستسما عند
 عند اراهن وان كان محسوبا في السلم باسمه كالمروون محسوس بالدس لان العدس من السع خرج عن ملك النابع من
 كل جهة فلم يوجد احساس ماله ملوكه للنابع عند الصدور اما للنابع خرج عن الحس فاذا خرج عن حله الحس
 فلا سأل طلق حتى الحس أصلا وبني حقه في مطاله المله في باسمه حسب امانهم ما فخره (واما) السعانه في
 الاقل من فمعه ومن الدس فلما ذكر بان الاستسما لمكان ضرور الماله المملوك للزهرين من جهة محسبه عند
 العدس قدر السعانه عند الاحساس اما ادس في الصدور خرج حاسي على اراهن لانه فمضى دس الزهرين من حاص
 ملكه على وجه الاصطار لان السرع اوجب عليه السعانه والتاضي الزمه ومن فمضى دس غير مضطرا من مال
 به لا يكون به عاو رجح عليه كالأرب اذا فمضى دس السعانه من مال فمعه انه رجح على الزكه كذا هذا فان بني
 عند السعانه من دس الزهر رجح الزهرين بذلك على اراهن ولو عرض العدس السعانه على الاعتاق كان الدس القاء
 وبه المدموكة وبه الزهر القاء فمضى في السرع حتى عاذب فمعه الى جميعه سم اعنه الزهر وهو معسر سعى في قدر
 فمعه وبه الاعاق وهو جميعه بالزهرين ان رجح على اراهن بجميعه ما اخرى لانه لم يفسد المله من حيث الالف
 جميعه فله ان رجح عليه بالباي ولو لم يفسد العدس السعانه ولكه فله عند ساوي ما به ذره فذرع مكانه فاعنه
 الزهرين وهو معسر سعى في فمعه ما به درهم ورجح بذلك على اراهن رجح الزهرين على اراهن يستعانه لانه لما
 دفع به فمضا فمضا الاول لحاود ما فصار رها بجميع المال كان الاول باسم وراجع سعر الى ما به فاعنه الزهرين وهو
 معسر ولو كان كذلك لسعى في فمعه وبه الاعاق ما به درهم ورجح بذلك على اراهن وكان للزهرين ان رجح
 سعه به على اراهن كذا هذا ولو كان الزهر حار به ساوي القاء فمضى دس ساوي القاء فمضى دس ساوي القاء فمضى دس ساوي
 معسر سعى في الف لان الصبان فمضا الب ولو لم يذولكي فلهما عند فمعه الثاني دفع فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا
 درهم لانه كان معصوما بهذا القدر فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا
 فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا
 رضى الله عنهم وقال رحمه الله الولد والعد ولا سمانه سله (وجه) قوله ان المولى بهذا الاقرار من الزام السعانه
 على العدس وقوله في الزام السعانه عليه عزمه على كالأرب عليه ذلك بعد الاعاق (ولما) انه ار غما ملك اساءه سله للخال
 لشوب الاول لانه عليه للخال لوجود سب الاول به وهو الملك فصيح ولا طبع الى سكذب العدس بخلاف ما عند
 الاعاق لانه هالك افر عا لملك للخال اساء لوال ملك الولد به بالاغاق هذا اذا اعنه فاما اذا در مجور
 بذره وخرج عن كونه رها اما حوارا تذره فلا به سفل على فمضا ملك الزفه لحوار الاعاق وملك ادسه فام به
 الزهر (واما) حروجه عن الزهر فلا المذره لا يصلح رها لان كون المروون مالا مطلقا شرط حوار الزهرين على
 ما بدأ فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا فمضا
 حاله السا وهل سعى للزهرين لاحلافه ان الزهرين اذا كان معسر اسعى (واما) اذا كان موسرا ذكر الكرخي

رحمة الله تعالى ودكرنا في حرجه سر السحاري انه لا يسمي وصوى من المهرين من الاساق وهو ان
الذين كان حلا احد المهرين جميع دسه من الزاهي وان كان موحلا احد دسه المهرين الزاهي ويكون رها
مكانه كافي الاغنى (وجه) ما ذكره الكرخي ان الدس على المولى وكسب الدس مولى لا بد التذير
خرج عن ملك المولى فكاتب سعادته مال المولى فكان صرف السعاه الى المهرين فضا من المولى من مال المولى
فيسوي منه حال الاسمار والنفار خلاف كسب المولى لانه كسب المهرين كل حرجه وكسب المهرين كل
وحده ملكه فكاتب السعاه ملكه والاصل ان لا يورث الاسمار خصوصا من غير من مال حرجه الا عند المهرين
التي ساءت منه فبعد حال المهرين وهي حال الاعسار (وجه) ما ذكره الباقى ان السعاه وان كاتب ملك المولى لك
لا يصح للمهرين في الكسبه نسب وحوها لا يصح له في الذبح بل هو فعل المولى ومهما امكن احب الضمان على من
رحمه ماسر نسب وحوها كان اولي من انما على من لا يصح فيه اصلا وراسا فذا كان المولى مفسرا كان
الامكان ماسا ولا يعمى لا تحب السعاه على الدس فما اسمى في حال الاعسار سعى في جميع الدس بالعالم بل لان
السعاه مال المولى فكان الاسماء من المهرين استبنا الدس من مال المولى فكان له ان يسوفه بهامه سواء كان
الدس حالا او موحلا فلو اقبل ان كان الدس حالا فكذلك فاما اذا كان موحلا فلا يسمي الا في قدره وهو يكون
رها مكانه وهكذا ذكرنا في حرجه سر السحاري (وجه) الفرق على هذا القول ان الدس اذا كان حالا
كان واحب الضمان على سبل المسمى وهذا مال المولى فقص منه دسه على الكمال واذا كان موحلا لا يحب
فسا ولا محال أصلا ولا يحب على سبل المسمى الا ان الزاهي بالتذير يوجب حرج المهرين فحبنا حرجه الى
موصى يوم مقامه حبرا للثابت فبعد الحار قدر الثابت فبسعاه قدره وهو يكون رها مكانه ولا يرجع المهر
حاشي على الزاهي خلاف المسمى فوقع الفرق بين الذبح والاغنى في موضعين (احدهما) ان الدس يسمي في جميع
الدس بالعالم بل ولا يسطر الى السعاه والمسمى يسمي الا في من فسه ومن الدس والثاني ان المهر لا يرجع حاشي على
المولى والمسمى يرجع والفرق بينهما يرجع الى حرف واحد وهو ان سعاه المهرين ولا يكون المهر ملكا اذا قاب
بالدس ليس الاسماء السع كان الاسماء استبنا الدس من مال المولى فله ان يسوفه على اتمام الكمال ولا يرجع
حاشي على المولى لانه في دس المولى من مال المولى فكسب رجح عليه بخلاف المسمى لان سعاه ملكه على
الخصوص لانه حرجا على ان له زعمه السعاه لا سحراج ملك المهرين من وجه المحس عند وهو مال فتقدر
السعاه قدر الاحساس ورجح بالسعاه على المولى اذا كان مفسرا لانه قصي دسا واحدا عليه من مال فسه مقتضا
فملك الرجوع في السع على ما يبا بخلاف المهرين انه اعلم وعلى ما ذكر الكرخي رحمه الله مع الفرق بينهما في موضع
ثالث ايضا وهو ان المهر يسمي مع اسما المولى والمسمى لا يسمي مع اسما له وقد بنا وجه ذلك فيما قدمه هذا الاسق او
درا فاما اذا استولد من كان الزاهي حاز به حبل عند المهرين فادعا الزاهي فدعواه لا تخلو اما ان كاتب قبل وضع الحمل
واما ان كاتب بعد فان كاتب قبل وضع الحمل فحبه دعويه ونسب الولد له وصارب الحار به ام ولده
وحرجه عن الزاهي (اما) حبه الدعوى فلان الحار به ملكه من كل حرجه والملك من وجهه يكتفى لصحة الدعوى فالمهر من
كل وجهه اولي وبسبب النسب حبه الدعوى وصيرور الحار به ام ولده حكم ثوب النسب وحرج الحار به عن
الزاهي حكم الاسد لا دوهو صيرور بها ام ولده لان ام والولد لا يصلح للزاهي الا يرى اباها لا يصلح رها اسداء فكذا
في حال النسا ولا سعاه على الولد لانه صار حرا قبل الولاد فلم يدخل في الزاهي فلا نسب حكم الزاهي فيه (واما) الحار به
في كسبها حكم عند المهرين اذ رها الزاهي وقد ينادى كذا وان كاتب الحار به وضع الحمل فمادعي الزاهي الولد فحبه
دعويه وبسبب النسب وصار حرا وصار الحار به ام ولده وحرجه من الزاهي لما ذكرنا في الفصل الاول الا ان هنا
صار الولد حرا عندما حل في الزاهي وصار له حصص من الزاهي فمسم الدس على ما حل في قدره فمهما الا ان فسه

الخار متصرفه امره وفيه اوله من يوم الدعوى فكون حكم امار به من حصصه من الدين حكم اندر في جمع
الدين وقد كرم له وحكم او حصصه من الدين حكمه في جمع ما كرمه من الدين كذا لان هذا نظر الى
بلايه اساسا الى فيه الدعوى وارضى والى فيه وهو الاسبق الى الدين فمضى في الاول من الاساس الثلاثة رها
بطرفه الى فيه الدعوى والدعوى الى حصصه من الدين فمضى في اقلها اكلها من معسر او رجع الى
سعى عليه

في جعل (واما) حكم اختلاف الزاهي والمرهين العدل فقول رابعه التوفيق اكان الدين الف درهم وحلف
اراهي والمرهين في عهد المرهون به وقال الزاهي ابرهني جميعا وقال المرهين الف فاقول قول الزاهي مع سهلان
المرهين بدعي على الزاهي رما صان وهو سكر فكان القول قوله ولو اقام الله عليه فيه المرهين لا يثبت راد
صمان ولو قال الزاهي رهنه جميعا فمضى الدين الذي على روه الف والزاهي ساوي القاول والمرهين ابرهني جميعا
والزاهي قائم عند رضى عن اى حصصه ان القول قول الزاهي مخالفاً له وان اقام الله عليه فيه المرهين لا يثبت راد
المرهون وهو المرهون به فاسم اختلاف الباع والمبتدى من مدارعي وهناك مخالفاً له وان اكداهما من هلك
الزاهي قبل ان يخالفه كان كما قال المرهين لان الزاهي بدعي عليه رما صان وهو سكر وان اقام على ان الزاهي كان
مكلف واحلف في فيه الخار به فاقول قول المرهين لان الزاهي بدعي عليه رما صان وهو سكر ولهذا كان القول
قول الما صان مقدار الصمان فكذلك ادا ولو اقام الله عليه فيه الزاهي لا يثبت راد صمان وكذلك لو كان
الزاهي من هلك احدهما فاحلف في فيه المالك ان القول قول المرهين وفيه المالك واليه فيه الزاهي
في رما الصمان فاحلف في فيه المالك ان القول قول المرهين وفيه المالك واليه فيه الزاهي
رهن احدهما منه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه لا سيما احلف في قدر المعبود عليه وانه يوجب
الحال كما في باب البيع لو اقام الله عليه فيه المرهين فكذلك في الاول لا يثبت راد صمان ولو قال الزاهي
للمرهين هلك الزاهي في ذلك قال المرهين فمضى على بعد الزاهي في ذلك فاقول قول الزاهي لا سيما اساعلى
دخوله في الصمان والمرهين بدعي الزاهي سكر فكان القول قوله ولو اقام الله عليه فيه الصمان لا يثبت
اسمها الدين منه المرهين من ذلك فمضى على روه الف والمرهين هلك في يد الزاهي قبل ان اعقبه فاقول قوله لان
الزاهي بدعي دخوله في الصمان وهو سكر ولو اقام الله عليه فيه الزاهي لا يثبت الصمان ولو كان الزاهي سدا
فاعو رافحاً فقال الزاهي كاس السهم يوم الزاهي انما قد عدا لالا عو رافحاً نصيب جميعاً به قال المرهين لا بل كاس
ففيه يوم الزاهي جميعاً واما الراد فسد ذلك فاسد به من حتى الزرع ماسان وخمسون فاقول قول الزاهي لانه
يسدل بالخلف على الما صان فكان الخار سداً له وان اقام الله عليه فيه الصمان لا يثبت راد صمان فكذلك
اولى بالنسول ولو كان الدين ما هو الزاهي في بسد ذلك فاسد به من حتى الزرع ماسان وخمسون فاقول قول الزاهي لانه
وصدى العدل الزاهي فاقول قول المرهين مع سهلان المرهون حرج على كونه مسموماً بنفسه غير مذهب كونه رها
المسح وعول الصمان الى ابرهني والزاهي بدعي حول راد صمان وهو سكر فكان القول قوله كما احلف مقدار
فيه الزاهي سداً له كونه مسموماً بنفسه فيه الزاهي لا يثبت راد صمان ويذهب المرهين من ذلك الزاهي فمضى
اولى لان اقامه على الزاهي اصابه على الدخول في الصمان فالمرهين بدعي السبع بدعي حرجه عن الصمان
وعول الصمان الى ابرهني والزاهي سكر فكان القول قوله مع سهلان وكذلك قال ابو حنيفة رضى الله عنه اذا كان الزاهي
من الدين في التسعة والمرهين مسلماً على سبعة فان ادعى انه ناعه بل ابرهني روه الف فاقول قوله وان كان معه تسعة
لم حصل قوله فصار كانه صانع لا يرجع على الزاهي بالصمان الى ان عصى منه او يصدقه لاد كرمه كان مسموماً فلا
حصل قوله في اسمان الصمان وكذلك العدل اذا قال بفسد تسعة منه ولا يعلم الا قوله لم يكن على العدل الا تسعة منه

وكون الزاهر اهما نفسه ولا يرجع المرء على اذنه بالماه الاصله لان قول العدل معمول في روا نفسه
معمول في اسناد السنان من معنى ما صلى به ولا في الرجوع على الزاهر وذكر الاصل اكان المرء مسلطاً
على البيع فاهم بيته انه سمعه وان الزاهر بيته انه ما في يد المرء احد بيته المرء وهل او يوسف يوجد
منه الزاهر (وجه) قوله ان منه الزاهر **سرا** ضمان سبائيه المرء فكاتب الله اولى (وجه) رواه
الاصل ان بيته المرء قبل امرام يكن هو يحول الضمان من المعنى الى امرى وبيته الزاهر سر ضمانا كان ما قبل
الموت فكاتب الله اولى راسه على اس

— ٤٤٤٤ : ٤٤٤٤ —

كتاب المزارعه

الكثير في هذا الكتاب في مواضع في معنى المزارعه له وسراً وفي سان سر عبا في سان ركن المزارعه وفي سان
المرابط المصححه للركن على قول من غير المزارعه والمرابط المتد لها وفي سان حكم المزارعه المصححه وفي سان
حكم المزارعه التاسد وفي سان المعنى الى هي سدري فتح المزارعه وفي سان ادى فسبح به عند المزارعه بعد
رجوعها وفي سان حكم المزارعه المصححه (اما) الاول والمزارعه هي اللغه معنا على الزرع وهو الاساب والاساب
المضاد الى العد ما سر فعل اخرى انه سبحانه وما الى ما بمحصول الساب عسبه لا يتخلطه وانما وفي عرف
الله ع ساره عن الصد على المزارعه بعض اثاره سر اظه الموضوعه سرعا فان فعل المزارعه من باب التفاعله
فسي وجوده اتمل من اتمى كائنا ما به والمضار به وهو مما وفعل الزرع وجوده من العامل در عن دليل انه يسمى
هو مزارعه دون رب الارض والسدر ومن لا يعمل من حبه فكيف سمي هذا العد مزارعه فالحواط عسبه من
وحده احد هما ان التفاعله حاران سمع بل لا حد الفعل الامس واحد كالدواو للمعالجه وان كان الفعل لا يوجد
الامس الطلب المبالغ وقال انه ما في عرساه فابهم انه اى ه فكون ولا احد مقدمه ! الله عرساه فكذلك
المزارعه حاران يكون كذلك والتا في ان كان اصل الساب ماد كرهه وحد الفعل هاس اس لان المزارعه معاملة
من الزرع والزرع هو الاساب له وسرعا والاساب المتصور من العد هو التسبب لحصول الساب وفعل التسبب
يوجد من كل واحد منهما الا ان التسبب من احدهما العمل من الآخر ما يمكن من العمل باعطاء الآلات
والاساب التي لا تحتمل العمل بدوها فكان كل واحد منهما مزارعا حقه لو حود فعل الزرع منه طر من
التسبب الا انه احصى العامل بهذا الاسم في العرف ومن هذا حار كاسم الداه ونحوه على ما عرف اصول الله
من فصل كراما سرعه المزارعه فقد احبب فيها قال انه حسه عليه الرحمه باع سر وعه وبه احد السابى رحمه
الله قال ابو يوسف وخدر بهما الله امر وعه (وجه) قولها ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع بحل
حجر معاملة وارضا مزارعه وادى درجاب فعله عليه الصلا والسلام الخواو وكذا هي سر به موارنه لتعامل
السلف والخلب ذلك من عا اسكار (وجه) قول اى حقه ان عد المزارعه اسد حار بعض الخارج وانه مسمى
بالص والمعمول (اما) النص ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لراعى من حذ عن حاط لا يساخر
سوى من روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سبى عن قبر الطحان والاسد حار بعض الخارج في معناه
والمهية سر وعه (واما) المعمول فهو ان الاسد حار بعض الخارج من الصقب الرب والزبع ونحوه اسد حار
بدل حيوان وانه لا يجوز كيان الا حار ونسب ان حدب حجر حول على الحر به دون المزارعه صباه لابل السرع
عن التناقص والدليل على انه لا يمكن حمله على المزارعه انه عليه الصلا والسلام قال هو افركم ما افركم انه وهذا منه عليه
الصلا والسلام محمل الله وحاله الله مع نحه المزارعه بالاحلاف بي رله الاسكار على العامل وداعمل ان
يكون للحوار ومحتمل ان يكون لكونه محل الاحبا فلا يدل على الحوازم الاحمال

فصل في ما اذا كان المزارع هو المالك او لا
الارض مرارة مقدار حولها من الارض او من قبل من قوله وما اراد بالعدسها
في فصل في ما اذا كان المزارع هو المالك او لا
الارض مرارة مقدار حولها من الارض او من قبل من قوله وما اراد بالعدسها
في فصل في ما اذا كان المزارع هو المالك او لا
الارض مرارة مقدار حولها من الارض او من قبل من قوله وما اراد بالعدسها

دفع مرده ارضه مرارعه الى مسلم فاما اذا دفع مسلم ارضه مرارعه الى مرده فدا على وجهين ايضا اما ان دفع
 الارض والدخرا او دفع الارض دون الدخرا فدفعا معا مرارعه فعمل المرده فاخرج الارض ررعا
 كما رمى قتل المرده او مات او لحق بدار الحرب فالحارح كله من المسلم ومن رده المرده على الشرط لاختلاف لان
 انعدام حقه سرف المرده لا نفس رده بل لخصمه اطلاق حق الورثه لتعلق حقه على ما رمى وعمل المرده بها
 ليس تصرفا في ماله بل على نفسه ماها المانع ولا حق لورثه في سبه فصحب المرارعه فكان الحارح على الشرط
 المذكور ان دفع الارض دون الدخرا فعمل المرده سدر واخرج الارض ررعا في فاس قول اني حشفه على
 فاس قول من اجار المرارعه ان الحارح كله لورثه المرده ولا يجب حصان الارض لان عند تصرفات المرده موقوفه
 عريانه لخال فلم سدر مرارعه فكان الحارح حادنا على ملكه فكونه ساه ملكه فكان لورثه وفيه اسكان وهو ان
 هذا الحارح من اكساب رده وكسب الردى عند ان حشفه فكيف يكون لورثه (والجواب) انه حين سدر
 كان حق الورثه معلنا بالدخرا من قبل فالحاصل منه محدب على ملكهم فلا يكون كسب الرد ولا يجب تقصان
 الارض لان حصان النقصان بعد ان لا مال العر عريانه ولم وحدان المرارعه حسب نادر المالك وعبداني
 يوسف وحمد الحارح على الشرط كما اكان مسلمانا ذكرنا وان اسلم فالحارح على الشرط لاختلاف سوا اسلم
 قبل ان يستحصل الزرع او بعد ما استحصل اذا كانا اذا كان المرارعه من مرده ومسلم (فاما) اذا كانت
 من مسلمين فما اذا اورد احداهما فالحارح على الشرط لاختلاف لانهما كان مسلمانا وبالعقد صرح النصارى
 فاعراض الرد بعد ذلك لا سطره (واما) المرده فصحب مرارعه فطوا احدانا لاجماع لان سرفا ما نافذ عماله
 سرفات المسلمه فصحب المرارعه مباد بها واحدا بمراره المسلمه

فصل واما الذي رجح الى الزرع فموضع واحد وهو ان يكون معلوما ان ما يزرع لان حال المزرع
 حليف باختلاف الزرع بالزاد والقصان قرب زرع ردي الى الارض ورب زرع بنفسها وقد عمل النقصان وقد
 تكبر فلا بد من السان لكون الزرع مضافا الى الراسه الا اذا فالله ازرع فيها ما سبب فحوزته ان يزرع فيها
 ما ساه لانه لما فوض الامر اليه هدرى بالضرر والانه لا تغلب العرس لان الناحل يجب العقد ازرع دون العرس
فصل واما الذي رجح الى المزرع فهو ان يكون فالاعمل ازرعه وهو ان يورثه العمل بالزاد جري
 العاد لان ماله ربه العمل بالزاد ساد لا تحقيق فعمل ازرعه حتى لو دفع ارضها فزرع قد استحصل مرارعه
 لم يخرج كذا قالوا لان الزرع اذا استحصل لا يورثه عمل ازرعه بالزاد فلا يكون فالاعمل ازرعه

فصل واما الذي رجح الى الحارح من الزرع فابواع (مهما) ان يكون مذكورا في العقد حتى لو سكب عنه
 فقد البعد لان المرارعه استبحار والكرب عي ذكر الاخره بعد الاचार (ومهما) ان يكون لها حتى لو سطرط
 ان يكون الحارح لاحدهما سبب البعد لان معنى السرکه لارم لهذا العقد وكل شرط يكون فاطعا للسرکه يكون
 مقسدا للعقد (ومهما) ان يكون حصه كل واحد من المرارعه من الحارح حتى لو سطرط ان يكون من غير
 لانسج البعد لان المرارعه استبحار بعض الحارح به يستعمل عن الاچاره المطلقه (ومهما) ان يكون للب النقص
 من الحارح معلوم القدر من النصف والثلث والربع ونحو لان ربه العدر ردي الى الحاله التقصه الى المرارعه
 رطد اسطرط من مقدار الاخره في الاचार كذا هذا (ومهما) ان يكون حرا ساه من النسله حتى لو سطرط
 لاحدهما قرا ما معلومه لانسج البعد لان المرارعه فيها معنى الاچار والسرکه بعد اچار هم تتم سرکه (اما) معنى
 الاچار ولان الاچاره تمثل المقصه بنوع والمرارعه كذلك لان السدران كان من رب الارض فالعامل ملك
 مقصه نفسه من رب الارض بنوع وهو ما يدرو ان كان الدخرا من قبل العامل قرب الارض ملك مقصه ارضه من
 العامل بنوع هو ما يدرو فكانت المرارعه استبحارا للعامل واما الارض لکن بعض الحارح واما معنى السرکه

لا تصح على ما ذكره الخارح له قوله احر من الارض والسر والعدلان هذا حكم المزارعه التاسد على ما ذكره وضعه وكذا لو كان سرط عمل رب الارض مع ذلك كان له ان يبا احر من عمله لان هذا سرط متسد للعد رائد اعلم

فصل في ما يتعلق بالمرارة وهو ان يكون الموعود عليه في باب المرارة مقصودا من حب
المرارة اذ ادرى من امامه العامل بان كان الدرس صاحب الارض وامامه الارض بان كان الدرس
العامل لان الدردا كان من قبل رب الارض بمرمى احر العامل واذا كان من قبل العامل بغير مسمى
الارض واذا احمى الاستحار فسد المرارة فامامه السر فان حصل ما به تحبب المرارة وان حصل
مقصود

فصل ١٢ وساق هذا المجله بيان انواع المزارعه فقول والله الوقي المزارعه انواع (ومها) ان تكون الارض والدرر القروا لا لهم حاب والعمل من حاب وهذا حار لان صاحبه الارض يسير مساحرا للعامل لاء لعمل له في ارضه بعض الخارح الذي هو ما ملكه وهو الدرر (ومها) ان تكون الارض من حاب والباي كله من حاب وهذا ايضا حار لان العامل يسير مساحرا للارض لاءه بعض الخارح الذي هو ما ملكه وهو الدرر (ومها) ان تكون الارض والدرر من حاب القروا لاءه والعمل من حاب فهذا ايضا حار لان هذا استبحار للعامل لاءه مفسودا فاما الدرر فله مساحرا مفسودا ولا ماله شي من الاخر بل في انواع للمفسود عليه وهو مفعه العامل لاءه لاءه للعمل فلا ماله شي من العمل كي اساحرا حاطا حاطا داره فله حار ولا ماله شي من الاخر ولانه لما كان بانه المفسود عليه فكان حار باخرى السبقه للعمل كان المفسودا على عمل حاد والوصاف لا فسلطها من العوض فامكن ان يستدحارهم بهم سر كة مفعه الارض وبس مفعه العامل (ومها) ان تكون الارض والدرر من حاب والعمل من حاب وهذا لا يجوز في ظاهر الروايه وروى عن ابي يوسف انه يجوز (وجه) قوله انه لو كان الارض والدرر من حاب حار وحطب مفعه القروا بانه لمفعه العامل فكذلك ان الارض والدرر من حاب محب ان يجوز وتحمل مفعه القروا بانه لمفعه الارض (وجه) ظاهر الروايه ان العامل هنا يسير مساحرا للارض والدرر جميعا مفسودا بعض الخارح لانه لا يمكن تحقيق معنى السعه هنا لا خلافا حتى السعه لان مفعه القروا ليس من حاس مفعه الارض فبما اصلا يسقطها فكان هذا استبحار الدرر بعض الخارح اصلا ومفسودا واستبحار القروا بعض الخارح لا يجوز لو حاس احدهما ماد كرتا ان المزارعه يستدحارهم بهم سر كة ولا يصور انعدام السر كة بس مفعه القروا بس مفعه العامل بخلاف التسل الاول لانه يصور انعدام السر كة بس مفعه الارض ومفعه العامل والباي ان حوا المزارعه تنب بالنس محال للباس لان الاخر معدومه هي مع انعدام ما يحمله ففسر حواها على المخل الذي ورد النص فيه وذلك فيما اذا كانت الارض بانه ما احطب مفسودا يرد الى الناس (ومها) ان تكون الدرر والقروا من حاب والارض والعمل من حاب وهذا لا يجوز ايضا لان صاحب الدرر يصير مساحرا للارض والعامل جميعا بعض الخارح وابع منهما عيحه المزارعه (ومها) ان تكون الدرر من حاب والباي كله من حاب وهذا لا يجوز ايضا لما قلنا وروى عن ابي يوسف في هذين القصل ايضا انه يجوز لان استبحار كل واحد منهما حار عدا لمراد فكذلك اذ احباج (والجواب) ما ذكرنا ان الحوار على مخالفه الناس بعبدا لمراد في حاله الاحباج على اصل الناس وطريق الحوار في هذين القصلين لا يتناق ان احدهما صاحب الدرر الارض من مزارعه هم يسعون من صاحبها العمل له فحجوز والخارح يكون بينهما على السرط (ومها) ان يملك جماعة من احد الارض ومن الاخر الدرر ومن الاخر الدرر ومن الزارع العمل وهذا لا يجوز ايضا لما روي عن هذا وورد الخبر بالنس انه روي ان ارضه تراسر كوا على عهد رسول الله

فـهـ عـدـالـدـالـسـاـلـعـد و كل عمل يكون بعد التسمه من الحمل الى البوعو ما يحاح اليه لحرار التسموم فعلى
 كل واحد منهما ما يستحقه لان ذلك موبه ملكه فلم يردون غير وروى عن ابي يوسف انه احار شرط الخصام
 ورفع البدر والداس السدره على المزارع لطعام الناس من مساحا عما ورا البهر فهو نه ايضا وهو
 احبار يسير من محي وخذ من سلمه من مساح حراسان والحدادى باب المتامله لا يلزم العامل فلا خلاف (اما) في
 ظاهر الزوايه فلا يسكن ولا يعل على رواه ابي يوسف فلا يمدام العامل فيه ولو اوع الزرع فسللا فاحسما على ان
 عملاه كان المصل على كل واحد منهما في قدر شرط الحب لانه غير له شرط الخصام (ومنها) شرط السلي لا يكون
 البدر من قبله وحمله ان هذا الاخلوس لانه او حدها ان شرطان يكون اليه منها واما ان سكا عده واما ان شرطان
 يكون لاحدهما ان الاخر فان شرطان يكون منهما لاسل انه حور لا نه شرط من رمسى العده لان السركه في
 الحارح من الزرع من معاني هذا العده على ما مر وان سكا عده سدد عداى يوسف وعده سدد لا سدد يكون
 لصاحب البدر منهما وكرالطحاوى ان حذارع الى قول ابي يوسف (وجه) قول حذيان ما سجدته صاحب
 البدر يستحقه سدد لا بالشرط فكان شرط السلي والسكوب عنه مره واحده (وجه) قول ابي يوسف ان كل
 واحد منهما اعنى الحب والسلي مضمون من العده فكان السكوب على السلي مره السكوب على الحب ودام سدد الا حارح
 فكدها عدا وان شرطان يكون لاحدهما وان الاخر فان شرطا لصاحب البدر حارح وكون له ان صاحب البدر
 يستحقه من غير شرط لكونه بما ملكه فالشرط لا يرد الا اذا كدا وان شرطا لم يلاذره فسدد الزرايه لان
 استحباب صاحب البدر السلي بالبدر لا بالشرط لانه بما ملكه وما ملك الانسان ملكه فصار شرط كون السلي لا
 يدر من قبله مره شرط كون الحب له ودام سدد كدها (ومنها) ان شرط صاحب الارض على المزارع عملا
 سق ايره ومفعه بعد المزارع كما اخطا والسرفه واستحباب حر البهر ورفع المسا ومخودك ما يبيى ار
 ومفعه الى ما سدد اعصابا لانه شرط لا سدد العده واما الكراب فلا يخلو الا حصل من وجس (اما) ان
 شرطان العده واما ان سكا عده ان سكا عده هل يدخل تحت سدد المزارع حتى يحس المزارع عليه لو امع او لا
 فسدد كرى في حكم المزارع السجحه ان سا الله تعالى وان شرطان العده فلا يخلو انما من وجس اما ان شرطان
 مطلقا من صبه السبه واما ان شرطان مطلقا من صبه السبه فالصعبه ان سكا عده العده لان سق الى
 ما سدد لاند وقال اسمهم لا سدد وهو الصحيح لان الكراب يدر السبه باسطل السق على وجه لا سق له ار
 ومفعه بعد لاند فلم يكن شرطه مقسدا للعده وان شرطان مع السبه فسدد المزارع لان السبه اما ان يكون عمار عن
 الكراب من من مر للر راعه و مر بعد الخصام لدر الارض على صاحبها مكر و نه وهذا شرط فاسد لا سق و نه
 د كرابه شرط عمل الناس هو من عمل المزارع لان الكراب بعد الخصام ليس من عمل المزارع في هذا السبه واما ان
 يكون عمار عن فعل الكراب من من قبل المزارع وانه عمل سق ار ومفعه الى ما سدد لاند فكان مقسدا حتى انه لو
 كان موضع لا سق لا سدد كدها قال بعض مساحا ولو دفع الارض مزارعه على انه ان زرعا سكر كراب فالمزارع
 الزرع وان زرعا كراب فله السلب وان كرها ما هافله النصف فهو حارح على ما شرط كدها كرى الاصل وهذا
 مسكلى في شرط الكراب مع السبه لانه شرط مقسدد فعنى ان سدد هذا الشرط واداعل يكون له احرم مل عمله
 فاما شرط الكراب وعده فصحح على الشرط لاند كولا نه عرم مقسدد ومضمم صححوا جواب الكتاب وقرروا
 من هذا الشرط ومن شرط السبه هوى لم يصحح وفرع في الاصل فقال ولو زرع بعض الارض بكراب وبعضها
 سكر كراب وبعضها سنان فهو حارح والشرط بينهما في كل الارض فادعلى ما شرط كدها كرى الاصل وهذا ما
 على الاول لانه ان شرط السبه في كل الارض عدا احبار ذلك يصح في المعنى بالطريق الاول
 (فـمـسـلـ) واما ان حكم المزارع السجحه عده من محرمه اقول والله الوفاء للمزارع السجحه احكام

فقد ربه الخائن وكل ارضي وصي من الخسائر كان حوصا الى الامداد الى لا احسن حرا الص وهو
اسل انه يحاطل في الاداء لكونه مو سيع الارض سرع للمعوج مصر واما ان ارع ردالي
احسن ما للبيع اصره في سبسه والبيع الناصي عليه (واما) اني اذى رجح الى المزارع وهو
ارض لانه معدي اسجل السر لا تعاج اصره حرقه ان من الحرف ملا مني من حوق
فصالح الى الانسان الى رابع منه من العمل على ما في كتاب الاحار

هو فصل في واما اني سبسه عند الاداء عند حرقه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
ان يكون سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
والاداء واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
سبسه عند الاداء واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
فصالحه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
اما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
لان المسبب في الارض حرقه عند الاداء واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
في الحرق ولو كان النذر من حرقه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
العند الاداء من قبل صاحب النذر ولهذا به العند من الارض قبل الحرق به المولى معه الحرق ايضا
هذا اذا فع الارض من اراده واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
عن العمل ربه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
العند الحرق لانه الحرق من حرقه عن العمل الا ان المولى معه من العمل لانه ملكه وهو النذر واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
سبسه ملا سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
عند الارض او هي قبل ذلك الا انهم يحرقه عليه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
او بعد لا تصح لان التي من الزراعة واسبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
لا يعمل التحصيص (ومنها) اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
موب صاحب الارض سوا ما قبل الارض واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
دون ربه لانه اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
(ومنها) موب المزارع سوا ما قبل الارض واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه

فصل في واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
او بعد ان اسبسه قبل الزراعة لاني للعامل وان كرت الارض ربح الامهار رسوى المسدات في طريق
اسبسوا اسبسه ح اسبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
المستل بها حكمة لا في الحصى فلا ين ان العند يمكن تحجار الواحد العند اسبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
الخارج لم يوجد فلا في قبل حجاب الحكة ما في سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
اسي في العند قبل الزراعة لا يحل الا ما في سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
كان الزرع سدا ربح الخفا فالحسا واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
صرح اسبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
المزارع اخر من سبسه الارض لسبسه الارض (واما) الزرع سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه
ان المستل لاني الحصى في الزرع سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه واما اني سبسه

عليها لانه عمل في مال مسلم له ، شرط العمل فيه على احد مما يكون عليها وعلى المزارع احرص على نصف الارض لصاحب الارض لان العتد قد اسبح وفي النفع ضرر بالمزارع وفي التركة احرص رده لصاحب الارض فكان له ما حصل بطرام من الخناس بخلاف ما اذا مات صاحب الارض والمزارع هل ان العمل يكون على المزارع خاصة لان ذلك اسبح والمدح فيه لو حو دسب السبح وهو المولى الا اناسا قد مراد فعلا للسر على المزارع لانه لو اسبح لثب لصاحب الارض حتى الفلح رفته ، والمزارع جعل هذا عند راقى ما العتد مراد دا بي العتد كان العمل على المزارع خاصة كما كان قبل المولى وهذا لا يصح فان اسق احد هماما عن اذن صاحبه من غير امر التاحي فهو مستلوع ولو اراد صاحب الارض ان ياحد المزارع فلا يمكن له ذلك لان فيه ضررا بالمزارع ولو اراد المزارع ان ياحد فلا يصح له ذلك لان صاحب الارض لا ياحد ساقا قطع الزرع فكون بينهما وان ساقا اعطى المزارع فمعه نصيب من الزرع وان ساقا اسق هو على الزرع من ماله ثم رجع على المزارع محصيه لان فيه ربا له الخناس (واما) في رب أحد المتعاضدين اما اذا مات رب الارض بعدما قطع الارض مزارعه فلا ياحد ساقا وينب الزرع ويصار سلا تترك الارض في يدي المزارع الى وف الحساب وسم على الشرط المذكور لان في التركة الى وف الحساب بطرام من الخناس وفي الفلح اصرارا ما حد هماما وهو المزارع يكون العمل على المزارع خاصة لما العتد عدرا في هذا السعي هذا الزرع وان مات المزارع والزرع هل فعال وورثه من يعمل على شرط المزارعه واني ذلك صاحب الارض فلا مرأى وورثه المزارع لان في الفلح ضرر بالمورث ولا ضرر لصاحب الارض في التركة الى وف الادراك ، واذا تركه لا احرل لورثه فيما يعملون لانهم يعملون على حكم عند انهم يدركا فكانه يعمل اوفهم وان اراد الورثه قطع الزرع لم يصر وعلى العمل لان العتد قد اسبح حصة الا اناسا هماما احصاهم بطرامهم فان اسمعوا على العمل في الزرع مسر كفا ما ان يسم بينهم بالحمص او يعطس صاحب الارض قدر حصصهم من الزرع التل او يسبق من مال سبه الى وف الحصاد ثم رجع عليهم حصصهم لان فيه ربا له الخناس رانه تعالى اعلم

في كتاب المأواه

وقد سعى كتاب المساء والكلام في هذا الكتاب في المواضع التي ذكرناها في المزارعه امام معنى المعاملة له فهو مفاعله من العمل وفي عرف السرعة عار عن العتد على العمل بعض الخارح مع سائر سائر الخوار وامر سعا فقد اختلف العلماء فيها قال ابو حنيفة عليه الرحمة ما عر مسروعه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله والساعي رحمه الله مسروعه واحصوا بحد حصره عليه السلا والسلام دفع بحملهم معاملة ولا في حصة رحمه الله ان هذا اسمحار بعض الخارح رانه سعى عمله على ما ذكرنا في كتاب المزارعه وقد مر الخوار على الاستدلال بحد حصر ولا بعده (واما) ركبها في الاحاب والقبول على نحو ما ذكرنا هماما عن غير ما واما السراطة المصححة لها على قول من خير هماما ذكرنا في كتاب المزارعه (ومها) ان يكون الطافدان عافى فلا يجوز عتد من لا يعمل فاما اللوع فليس شرط وكذا الحره على نحو ما مر في كتاب المزارعه (ومها) ان لا يكونا مريدي في قول ابي حنيفة على فاس قول من احرار المعاملة حتى لو كان احدهما مريدا وقت المأواه فان كان المريد هو الدافع فان اسلم فالحارح بينهما على الشرط وان هل اوماب على ائذ اولحق فالحارح من الدافع المسلم وان كان المريد هو العامل فان اسلم فالحارح بينهما على الشرط وان هل اوماب على ائذ اولحق فالحارح من الدافع المسلم وان كان المريد هو العامل المريد على الشرط لا لاجماع لما مر في المزارعه هذا اذا كانت المأواه من مسلم ومريد فاما اذا كانت مسلمين ثم ارادوا اواريد احدهما فالحارح على الشرط لما مر في كتاب المزارعه ونحو معاملة المريد دفعا واحدا

بلا حجاج (ومنها) ان يكون المدفوع عن المتعدي في نفسه معاً له وافر مدبر بالعمل في كل امر وقوع محله
 فيه طلقاً به فدا حرا واحداً من الانعام بما سمي به من المتعدي ان كان قد سمي به سمي الا ان لم يربط له فداً
 وسد لانه انما هي عظمه لا يور فيه العمل بالرضا او فلم يوجد العمل بالشرط عليه لا يوجب اخراج بل
 يكون كله لساحب التحل (ومنها) ان يكون اخرج له ما لو شرط ان يكون لاحد من اصدقائنا (ومنها)
 ان يكون حصة كل واحد منهما من بعض اخرج ما معه الى ان يعلم (ومنها) ان يكون حل العمل هو
 الشرع معلوم ما رسل قد اتفق في كتاب الله (ومنها) التسليم الى العامل وهو التحل حتى شرط العمل عليه
 فسد لا لعدم التحل به من الله فليس به حرجوا المتعدي المستحاضع على ان لا يربح في اول السيد
 بخلاف الذي قد راس ان يكون شرطاً لرب المال في احدى احواله كافي الذي اعد لانه ربه المتعدي للعامل
 الناس للمدبر ما ان الله را حذو ذلك ان اذ سمي له لو وجد العمل في ربيع خور من سائر ربه
 كان سمي خور من سائر على ما مر في الارض ولودع في حاله عهدها طاب اذ وقع ارضها في السؤل طاب منه ربه
 سم الله في كل سال من لا سدا سانه لانه اذ وجد معلوم له ما سمي به وسد ان كان ربه قد معلوم
 بخور مع على الحد الا ان كان الشرع

بحر فصل في رما الشرط ان يسد للمعاذ اذ قد حل في سائر السراة المصححة لمعدي لا ان كان وجره
 شرطاً للصحة كان اعدامه في طارفاً (ومنها) شرط كون اخرج كله لاحد من (ومنها) شرط ان يكون
 لاحد من قترانها (ومنها) شرط العمل على صاحب الارض (ومنها) شرط العمل بالحق في سائر
 على العامل لما كان في كتاب المراسم (ومنها) شرط اعداد القاص على العامل في حروف لا بد من المتعدي
 في سائر لا اعدام العامل به اسما فكل من باب به سمي له سمي فكل من سمي به سمي على سائر ما كهما
 (ومنها) شرط عمل سمي سمي به اسما فكل من باب به سمي له سمي فكل من سمي به سمي على سائر ما كهما
 الا من رما سمي له لا بد لا يفسد العمل لا هو من سائر ان لم يور سمي به (ومنها) شرط العمل في
 يعمل فيه لان العامل احد من الاخرين واستحقاق العمل في سائر من سمي به سمي على سائر ما كهما
 التحل لو كان من رطل قد فقه احدهما ان صاحبه معاً قد معلوم على اخرج سمي به سمي على سائر ما كهما
 العامل ربه للشرط السالك للمعاذ وسد واطح ميم على في المال لا اخر للعامل على سائر ما كهما
 المتعدي معي الا ان لا يجوز الاستدجار للعمل فيه الا ان سمي به سمي على سائر ما كهما
 المتعدي في الاخر ان لا يفسد هذا ان ارضه لا الا ان سمي به سمي على سائر ما كهما
 مراره على ان رعا سمي له طارفاً اخرج له حو المراسم لان ذلك يستحق الاستدجار للعمل في سائر
 فيه طارفاً لا يفسد هذا ان رعا سمي له طارفاً اخرج له حو المراسم لان ذلك يستحق الاستدجار للعمل في سائر
 سمي من اخرج له طارفاً لا يفسد هذا ان رعا سمي له طارفاً اخرج له حو المراسم لان ذلك يستحق الاستدجار للعمل في سائر
 المتعدي لان استحقاق كل واحد منهما من سائر من سمي به سمي على سائر ما كهما
 لساحق العمل من سائر عوض فاستحقاق الاستدجار وله امر له بالسالك اليه من اعدل ان سمي
 ما طبعه العمل في سائر من سمي به سمي على سائر ما كهما
 العامل في سائر المتعدي احداً اراكه حتى مع حل عمله في حل معمله السبائل الثالث حو سائر
 ينهي في الاستحقاق ارجع للاحد من سائر لان كل واحد منهما احد صاحب الارض كان استحقاق كل
 واحد منهما بالشرط فسد فسد الشرط وشرط للاحد العامل ما على رب الارض الا ان شرط اخرج
 وارب الارض ان لا يفسد هذا ان رعا سمي له طارفاً اخرج له حو المراسم لان ذلك يستحق الاستدجار للعمل في سائر

سرفا لصاحب الجمل ان يسر لا يحد العامل ان يسر ولا احرار حرامه وهم على العامل الذي سرفطه السلطان فهو
 وسد لا تسه هذا المزارعه ان من فع الارض مرارعه على ارب الارض التي للراعي السلطان على ان يعمل
 فلان منه مبلغ الخارج ان المزارعه حار من رب الارض المزارع فاسد وحى الطالب لان الما له استعجار
 عامل الاخر حسب على المساحدون الاحد ساهل العمل راله للساخر فكاتب الاخر سلفه هذا اسرطها
 على الاحد فمدا ساخر لعمله على ان يكون الاخر على ولا يسئل الله فسد العبد وهذا هو الموحد للساد
 في حق النابى باب المزارعه لانه صبح وما صاحب الارض المزارع لانه جعل مره عسدين فساد احدها
 لا يوجب فساد الاخر وهذا مع هذا اسكت سر واسبح وسبح اسما الله تعالى
 فصل واما حكم الما لانه سحره سحره هافا بواع (ومها) ان كل ما كان من عمل الما له ما حاح الله
 السر والكرم الرطاب واصول الما حار من السق وادلاح اله والخطر للسبح للجمل فعلى العامل لاها
 من بواع المعود عليه فمدا وبه العبد كلما كان من باب السبه على السحر والكرم الارض من السرق وسلب
 الارض التي فيها الكرم السحر وارتطاب رتب العرايس رحو ذلك فعلها على قدر حبسها لان العبد ينادى
 لا مقصو اولاه ور وكذلك الخذا والقطاف لان ذلك يكون بعدا ما العمل فلا يكون من حكم عسده المعاملة
 (ومها) ان يكون اخرج بنها على السرفط لما مر (ومها) انه اذا اخرج الحرسا فلاسى لواحد منها خلاف
 المزارع التاسده لما مر من القرى كتاب المزارعه (ومها) ان هذا العبد لا يرمى من الخاس حتى لا يملك احدهما
 الامناع والتسج من عه رصا صاحب الامن سدر خلاف المزارعه فاهاع لارمى حاب صاحب السدر
 ريد من القرى (ومها) ولا يحرر العامل على العمل الامن عسدر على ما قدمناه (ومها) حوار الزاد على السرفط
 والمطاعه را سدام الخرار والاصل فيه امرى كتاب المزارعه ان كل موضع احمل انا العبد احمل
 الر والافلا والخط حار في الموضع اصله مال را وامن والمسه ادفع بخلاف النصف بماله خرج
 امره ان لم ياه سبه حارب الرما مبهما اهمها كان لان الاسا للعبد في هذه الخاله حار فكاتب الزاد
 حار ولو يماي سيم السرحارب الزاد من العامل لرب الارض سوا ولا حوار را من رب الارض للعامل
 سالا نهد را في الاخر لان العامل احد والمحل لا يحمل الزاد الا ترى انه لا يعمل الاسا الاول
 سلف من الاخر واحمال الاسا ليس سرفط لصحة الخط (ومها) ان العامل لا يملك ان يدفع الى عه معاملة
 الا اقال له رب الارض اعلم به وراى لان الدفع الى عه اساب السركه في مال عه نورا به فله تصحيح وادافال
 له اعلم به رايال فمدا راله فصح رولم له اعلم رايال فمدا دفع العامل الى رجل آخر معاملة فعمل به فخرج
 فو لصاحب المحل ولا آخر للعامل الاول ولان اسحقاه بالسرفط وهو سرفط العمل ولم يوجد منه العمل بعسده
 ولانه انما عسده منه لم يسج فلم تكن عمله مقصدا له ولا على العامل الاول احر من عمله يوم عمل لانه
 عمل له امر فاسحق احد المثل ولو هاب اعمرى بذلك العامل الاحد من عه عمله وهو في روس النحل فلا ضمان على
 احدهما لا يندام العصب من احدهما وهو سوا المالك ولو ذلك من عمله في امره حال فمدا امر
 العامل الاول ولبيان لصاحب النحل على العامل الاخر من الاول لان الخلاف قطع سبه عمله الله فمدا سلفا
 على المالك ماله فكان النان عمله وراه في يد من عمله امر لم يخالف فمدا امر العامل الاول فمدا صاحب النحل ان
 تضمن أهمها سالا لانه الم حدمه خلاف في عمله مقصدا له كانه عمل لنفسه فكان له ان تضمنه له ان تضمن
 انى لانه في معنى صاحب العاصبه و احار سمين الارل لم يرجع على الاخر سى لانه عمل ما ارل فلوررجع
 عليه لرجع هو عمله اسافلا سدر احار سمين الاخر رجع على الاول لانه عره في هذا العبد رجع عليه ضمان
 العرور وهو ضمان السلامه هذا المثل له اعلم به رايال فمدا ادافال وسرفط النصف فدفعه الى رجل آخر سلب

الصلابة والسلام الناس سر كما في ملبات الماء والكلا والنار والسر الك العامة مضي الا احمه الا احمه الا احمه الا احمه
 واحرر به فدا سولي عليه رهو عر حلو له لاحد فصر مملوكا للسولي كما في سائر المباحات العر المملوكه وادام
 بوجد ذلك في على اصل الا احمه الناس السع ولا حور معه لان محل السع هو المال المملوك وليس له أن سع
 الناس من السقه وهو السرب باسمه وسعى دواهم منه لانه مباح لهم وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى
 عن مع سعي السرب وهو قبل ما بها الذي يخرج منها لهم ان يسفوا منها لسفاههم رداهم فاما لزورهم واستجارهم
 فله ان سع ذلك لما في الاطلاق من ابطال حبه اصلا الا اذا كان ذلك في ارض مملوكه فله حبه ان يسفوا عن
 الدحول في ارضه اذ لم يضره واذا كان له ان الدحول في ارضه من غير ضرر فله ان يدفع الضرر عن
 نفسه وان لم يجد واعر راضيه واوحاها الملاله حاله اما ان يادن بالدحول واما ان يعطى فسفل فان لم يسفوا
 وممنهم من الدحول لهم ان يملوا بالسلاح لاحد واحد وما يدفع به الملاله عنهم والاصل فيه ما روي ان قوما وردوا
 ما فسالوا اهلها ان يذلوهم على الرفا وواو سألواهم ان يعطوهم ذلوا فابوا وقالوا لهم ان اعافوا واعافى مطا نانا كاذب قطع
 فابوا ذكروا ذلك لسد ما عر رضى الله عنه فقال هلا وصمم فهم السلاح بملاط الماء المحررقى الاوى والطعام حاله
 المضمضه لان الماء هناك مملوك لصاحبه وكذا الطعام فلا يذمن مرعا حرمه الملك حرمه الماء بالسلاح ولا
 ملك هناك بل هو على الا احمه الا صله على ما يابا فادامه احد ماله حتى احد ماله بالسلاح كما ادامه ماله المملوك
 واما الباب الماء الذي يكون في الامهار الى يكون لا قوام مخصوص فيسقط به احكام بعضها رجع الى شئ الماء
 وبعضها رجع الى السرب وبعضها رجع الى النهر اما الذي رجع الى شئ الماء فهو انه عر مملوك لاحد لما ذكرنا
 ان الماء حلق مباح الاصل بالنص واعا ما حد حكم الملك بالاحرار لا رأى فلا يحور معه لعدم الملك ولو قال استعنى
 بوماس يهرل على ان اسفل بوماس يهرل لا يحور لان هذا ماله الماء فيكون بما او اثار السرب بالسرب
 وكل ذلك لا يحور ولا يحور اثاره لان الاحار مليل المنفعة لا مليل العن ما فيها للسب مملوكه ولو اساحر حوصا
 او سائر السعى منه لا يحور لان هذا استجار الماء وكذا لو اساحر النهر ليعتد منه السمل لان هذا استجار
 السمل وكذا لو اساحر احمه ليعتد لان هذا استجار الخطب الاعان لا يحتمل الاحار وليس لساحر
 النهر ان سع من السقه وهو سرب الناس والدواب ولا ان يجمع من سعى الزرع والاستجار لان فيه حنا خاصا
 اطلاق السعى اطلاق حبه لان كل واحد يداد ربه فسعى منه ربه واستجار فسقط حبه اصلا ولو ادان السعى
 والنهر خاص له حاله ان اطل حى سقه واما الذي رجع الى السرب فهو انه لا يحور معه مفردا ان باع سرب يوم
 او اكره لانه عار عن حى السرب والسعى المحق لا يحتمل الا افراد السع والسرا ولو اسرى به دارا وعدا
 ومضما زمره الدار والعقد لا يمتصص بحكم عتده فاسد فكان واجب الزد كما في سائر الباب التاسد ولا سى
 على الباع عما استغنى به من السرب ولو باع الارض مع السرب حاربها للارض ومحوران تحمل السى بما لعر
 وان كان لا يحمله منقصودا نفسه كافر اى الحيوان ولا يدخل السرب في سع الارض الا بالنسبه صريحا او بدكر
 ما يدل عليه ان قول سبها يحويها ارضها او كل قليل وكبره هو لها داخل فيها خارج عنها من حوبها فان لم يذكر
 سبها من ذلك لا يدخل لان اسم الارض يصفه وحروفه لا تدل على السرب ولا يحور اثاره مفردا لان المحق
 لا يحتمل الاحار على افراد كما لا يحتمل السع وكذا الوجه احر في اثار النار والسد وحود ذلك لا يحور لان
 الاخر في باب الاحار كالسعى في باب السع وانه لا يصلح ساقى الياباب فلا يصلح احرى الاحاراب ولو اسع
 بالنار والعقد لم يحرمله لانه اسسوى مسعه للمععود عليه عند افساد افرمه احره المثل كما في سائر الاحاراب
 التاسد ولو اساحر الارض مع السرب حاربها للارض كما في السع على ما ذكرنا ولو اساحر ارضا ولم يذكر
 السرب والمسل اصلا فالسعى ان لا يكون السرب والمسل كما في السع وفي الاستحصان كانه لا يدخل تحت

[illegible]

وحصول جميعهم بالعرش كما اذا احتقرهم اى ارضه ارا ان يرحم اليها الله بعد الى البر وكذلك لو اراد
 احدهم ان يسد داله او سانه فويل الى هذا النسل وليس لاحدهم ان يسد قطر على هذا البر من غير رضاهم
 لان السد ينفذ في حافى البر وفي هوا وكل ذلك من له ولو كان البر من سر ملك له خمس كوى من البر
 الاعظم لا حد البر من ارض في اعلى الله لا حر ارض واستغفار ان صاحب الاعلى ان يسد من ملك
 الكون لما دخل من البر ارضه فليس له الا الاراضى من ملكه لا يسد من ملكه ولا خور له دفع الضرر
 عن نفسه باضراره وان اراد ان يمانحنى سد فى حصه ماسا لم يكن له ذلك الا ارض البر بل لما علموا ان
 راسا على ذلك زمانا ثم بدا للمساكين السد ان يسد في ذلك لان الاراضى على ما لا يحصل اجليل يكون
 ممانا وما به لا يرمه ولو كان البر من رجل له كوى فاضاى رجل احب اليها كوى رجل راسا الى ارضه
 ورضاهما ومضى على ذلك زمان ثم بدا لاحدهما ان يسد في ذلك لان العار به لا يكون لارمه وكذلك لو مات
 لورسها ان يسد اولها واركان من راسها فاحد ذلك من البر الاعظم لكل رجل من هذا البر
 فهم من له كرى ومهم من له لاث كوى فالصاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم باحدوا ان كى من نصيبكم
 لان دفعه اب وكى من ارض البر ولا يمانح الا وهو قليل فاردوا الماء انما معلومه فليس لهم ذلك ولا الماء
 راسا على حاله لان لكم في رمة الله لاني من الماء رلوا راحد منهم ان يسد كوى لم يكن له ذلك لانه
 يدخل في الماء راند اعلى حده في ذلك لو تحرق اسفل البر حار ولورا في عرصه لا يجوز لان الكرى
 من حقوق البر فملكه لى الله خلاف الرما في البرص ولو كان من راحد الماء من البر الاعظم من قوم
 سواهم ان يسد فارا ان يحصوا مع بعضهم عن ذلك فان كان ضررا لما جاحه على ان حصوا بالخصص ان
 لم يكن به ضرر لا يحرر عليه لان الاستماع بعد عند عموم الضرر فكان الحق على الخصم من ماب دفع
 الضرر عن ابيه حار وادام يكن الضرر ما يملك الاستماع بالبر فكان الحق بالخصص حرا عنه لى الاستماع
 ناله روه لا يجوز ولو كان من رجل ماص لا رضى رجل فاحلف صاحب الارض البرى مسا فالمساء
 لصاحب الارض عدان حسمه رحمه الله ان عرس فسا طسه ولكى ليس له ان يدمها وعدان يوسف وحسد
 المسا لصاحب البر حار ما لى رله ان عرس وما ولى طسه ومخارها بران لم يكن ملاصلا كان البر
 والارض خال من حاطه ونحوه كات المسا لصاحب البر بالاجماع ومع مسا مسا وهذا الاحلاف على
 ان البر رجل له حر م لا ان حر رجل من ارض مواب ان الامام عدان حسمه لا حر م له وعدهما لحر م
 (ووجه) الساء عليه السلام يكن للبر حر م عدان حسمه كان الظاهر ساهدا لصاحب الارض فكان القول
 قوله ولى كان لحر م عدان حسمه كان الظاهر ساهدا لصاحب البر فكان القول قوله ومعهم لم يصححوا الساء وقالوا
 لا خلاف ان للبر حر م ارض المواب لان الله واله حر م ساهدا بالاجماع وقد روى عليه الصلا والسلام
 انه حمل لهما حرا على الحرف بعد الاستماع باندر الحرف لان حاحا البر الى الحرف كحاحه البر والعن
 بل اسد فكان جعل البر والعن حر م ساهدا للبر من ذرى الاولى دل ان الساء على هذا الاصل غير
 صحيح فكان هذا حر م سدا (وجه) قوله ما لى كان للبر حر م بالاقا كان الظاهر ساهدا لصاحب البر
 فصح العمل بالنسب حتى وم الدليل بخلافه وهذا كان القول قول صاحب البر والعن عد الاحلاف كذا هذا
 ولا حسمه ان المسا ١١ كات مسويه الارض ولما ظاهر املك صاحب الارض لو كات حر م البر
 لكات مرفعه لكونها ماص طسه فكان الظاهر ساهدا لصاحب الارض الا انه لا ملكها ماص حق صاحب
 البر م رضى الهدم اطلاله ونحوه ان مع الانسان من البرص ملكه لتعلق حق البر كحاطه لسان عليه جدوع
 له مراد هدم الحاطه مع م كذا هدام كى البر المراد على اتحاد البر وليس على اتحاد السد في الكرى

مراعى السد حياهم ومرعى لواسهم ووعى لى من مراد ما وهوالسمى الخواب (اما) سار حكم
 كل نوع منها (اما) الاراضى المملوكة العامر لى لاحد ان تصرف مهمام غير ان صاحبها لان
 عسبه الملك مع ذلك وكذلك الارض لعرب اندى انقطع ماؤها ومضى على لك سبون لان الملك
 فيها هم وان طال الزمان حتى يحور ييما وهيا واخرها وتصير من امانات صاحبها الا انها اذا كانت حراما
 ولا حراج عليها اذ لى على الحراج الا اذا ظلم صاحبها مع امك من الاستيما فله الحراج وهذا
 اذا عرف صاحبها وان لم يعرف حكم السكة يعرف في كتابه ان سا الله تعالى واما السكلا انى سب
 في ارض مملوكة فهو مباح سبه لول الا اقلعه صاحب الارض واخرج فملكه هذا جواب ظاهر ازواجه
 عن اسيما رضى الله عنهم وقال بعض المباحين من مساحا رحمهم الله انه اذا سا وقام عليه ملكه والصحيح
 جواب ظاهر ازواجه لان الاصل فيه هو الاماحة لقوله عليه الصلا والسلام الناس شركا في لاب الما والسكلا
 والدار والسكلا اسم لحسن سب من عرجع العبد والسر كة العامه هي الاماحة الا اقلعه واخر لانه اسولى
 على مال مباح غير مملوك فملكه كالما المخرى الاوان والظرف وسار المباح الي هي عر مملوكة لاجد والدار
 اسم لى هو موصى ام المخر كة علوا فليس لى او قد هان مع عر من الاصطلا بها لان الي عليه الصلا والسلام
 انت السر كة بها فاما المخر فليس سار وهو مملوك لصاحبه فله حتى الميع كسار أملاكه ولو اراد احد ان يدخل
 ملكه لاجساس السكلا فاما كان يحد في موضع آخر له ان سبه من الدحول وان كان لا يحد فقال لصاحب
 الارض اما ان ياد له يندحول واما ان يحد فله فله كة الله كة الله الذي في الاثار والمون والخاص الي
 في الاراضى المملوكة على ما ذكرنا في كتاب السرب ولو دخل انسان ارضه بغير اذنه واحسن لى لصاحبه
 ان يسرد لانه مباح سب سب الله وكذا لا يحور سبه لان على السع مال مملوك وان لم يحد على ملك احد
 ولا يحور اخره لان الاعان لا يحصل الا حار على ما ذكرنا في كتاب السرب والخواب في السكلا في السع
 والا حار والهه والسكاح والخلع والسليج والوصه كالمخواب في السرب لان كل واحد منها غير مملوك
 وقد ذكرنا ذلك كله في السرب وكذلك المروج المملوكة في حكم السكلا على هذا وكذلك الآحام المملوكة
 في حكم السكلا لان السكلا ايضا مباح الاصل لقره تعالى عرساه احل لكم صيد البحر وطمعه ما عاكس
 وقوله عليه الصلا والسلام احب لنا ميان ودمان الخدب ولا يصير مملوكا الا للاحد والاستيلا لما سا
 ولو حظر السكلا في حظه فان كان ما يمكن احد سب صيد ملكه نفس الخطر لوجود الاستيلا واساب
 الدعله ولهذا نواعه حار وان كان لا يمكن احد الاستيلا ملكه صاحب الخطر لانه ما اسولى عليه ولا ملك
 المباح الا بالاستيلا ولهذا لو ناعه لا يحور سبه وعلى هذا سار للمباح كالمخر اذا ناصب او رجب وارض
 انسان انه يكون مباحا ويكون للا حد لا لصاحب الارض سواء كان صاحب الارض اخذ له وكرا ام لا وقال
 المتأخرون من مساحا رحمهم الله انه ان كان اخذ له ملكا سبه من الاخذ وهذا عر سب سب الله عليه
 الصلا والسلا لى احد ولان الملك في المباح اعما سب بالاستيلا عليه والاخذ هو المسولى دون صاحب
 الارض وان اخذ له وكرا وكذلك صيد النجا الى ارض رجل اودر هو للا حد لما لنا ولور صاحب الدار
 ما اندار عليه بعد الدحول ملكه ان امكه احد سب صيد لوجود الاستيلا منه وكذلك لو نصب سكة فعلى
 بها صيد سب لا خلاص له فهو لما نصب السكة سواء كانت السكة له او لسر كى ارسل نارى انسان سب
 اذنه فاحد صيد او اعزى ككلا انسان على صيد فاحده فكان للرسى والمعرى للصاحبه ولو نصب سقاطا حاء
 صيد منه بل به هو للا حد (ووجه) الترقى ان سب السكة وضع لتعمل الصيد وما سار السب الموضوع
 لى ا كساب له (فاما) نصب السقاطا فموضع لذلك بل لى لى آخر فوفى الملك فله على الاستيلاء

والأحد حسبه ولو حر حرير فوقع فيها صدقه كان حره فانه جميع الما فيها هو ولا حد له حره الاضطرار
وان كان حره الاضطرار بافعله حره السكه (واما) الآله المملوكة في حكم القصب والخشب فليس لاحد
ان يحطب من احره رجل الا انه لا يحطب والقصب مملوك كان لصاحب الاحمه سنان على ملكه راد لم وحده
الاسباب أصلا حذوف السكر في المروج المملوكة لان منفعة الاحمه هي القصب واحطب فكان ذلك
مقصودا من ملك الاحمه فملك ملكها (وما) السكلا فصر مقصود من المرح المملوك بل المقصود هو ازراره ولد
ان حارار رعى نيران احمه مملوكة لا سنان فليس له الق وهو صام لا رعى وافسد من القصب لئلا كان أن منفعة
الاحمه القصب والخشب وهما مملوكا لصاحب الاحمه واباى مال حوله لصاحبه بوجوب الضمان بحسب
السكر في المروج لا ينسب على الاماحه دون الملك على ما ينسب والدليل على الفرقه بينهما انه يجوز له دفع القصب
معاملة ولا يجوز دفع السكر معهما والاصل المحفوظه أن القصب والخشب ملكان لك الارض والسكان
لا (واما) ما لا يتعد الاضطرار عند كافته والتفصل ما بقي من حصاد الزرع ويجوز ذلك في ارض حلوكة
يكون مملوكا لصاحب الارض ان يحرق عر ويجوز معه ويجوز ذلك لان الاسباب بعد اكتماله فملكه رلان
الاصل ان يكون من المملوك مملوكا الا ان الاماحه في بعض الاسباب ينسب على مخالفة الاصل بالسرعة والسرعة رد
مها في اسما خصوصه فمصر عليها (واما) ارض المواب فالكلام في مواضع في نفس ارض المواب
وفي سنان ما ملك الامام من الصرف في المواب في سنان ما ينسب به الملك في المواب ما ينسب به الحق فيه د
الملك وفي سنان حكمه اذا ملك (اما) الاول فالارض المواب هي ارض خارج البلد في ملكها لا حد ولا
حصانه صافلا يكون داخل البلد مواب اصلا وكذا ما كان خارج البلد من مرافقها محطاطا لا هليا امرعى لهم
لا يكون مواجحي لا ملك الامام اقطاعا لان ما كان من مرافق اهل البلد فهو حق اهل البلد كسنا ارم وفي
الاقطاع اطلاق حميم وكذلك ارض الملح والمار والعطو ومحوها مما لا يسمى عنها المسلمون لا يكون ارض مواب
حتى لا يحد ولا الامام ان مظهرها لا حد لا يحد لعمامة المسلمين وفي الاقطاع اطلاق حميم وهذا لا يجوز وهل سبط
ان يكون بعدد اهل العمران سبطه الطحاوي رحمه الله انه قال وما قرب من العامر فليس بمواب وكذا روى
عن ابي يوسف رحمه الله ان ارض المواب معه لو وقف على اديها من العامر رجل فادى باعلى صوبه لم ينسبه
من العامر وفي ظاهر الزوايه ليس سبط حتى ان يحرقا في البلد حرروا ما واوحه عظمه لم يكن ملكا لا حد
يكون ارض مواب في ظاهر الزوايه على فاس رواه ابي يوسف وقول الطحاوي لا يكون والصحيح جواب
ظاهر الزوايه لان المواب اسم لا ينسب به فادام يكن ملكا لا حد ولا حيا حاصل يكن مسما به كان بعدا عن
البلد او قرب سامها (واما) سنان ما ملك الامام من الصرف في المواب فالامام ملك اقطاع المواب من مصالح
المسلمين لا يرجع ذلك الى اعمار البلاد انصرف فيما يتعلق بساخ المسلمين للامام ككرى الاماها العظام واصلاح
مناظرها ومحو ولو اقطع الامام المواب اسنادا كقولهم لا سمر لا سمرص لئلا يلا ب سنان سنان ودامضي لرب
سنان بعد ما موابا كما كان له ان عطية عن قوله عليه الصلا والسلام ليس لمحجر بعد ثلاث سنين حتى ولا ان
البلاد سنان مد لا يلا الاستدار فادامسكها لرب سنان ولم يعمرها دل على انه لا يدعها بها بل مظهرها
فقطل حبه بعد ما موابا كان للامام ان مظهرها (واما) سنان ما ينسب به الملك في المواب مالا
ينسب وينسب الحق فملك في المواب ينسب بالاحا نادى الامام عند أي حقته وعند ابي يوسف وعند
رحمهم الله تعالى ينسب سنان الاحا رادن الامام ليس سبط (وجه) فويلها قوله عليه الصلا والسلام من
احا ارضه فيه في له وليس لعرق طالم فمحو حق اهل الملك للمحجي من عرسر بطة ادى الاما ولا يباح اسدى
سلبه فملكه بدون ادى الامام كما لو احدث صدقا او حسنا كلا وقوله عليه الصلا والسلام ليس لعرق طالم فيه

كان اعظام السبه معجله هذا ان الرجل يهاه ما اذا انكرهما جميعا او او ما خدما من الآخر فاما والله
على ذلك لا يسمع منهم لانه يكون مسا على العاقب وله من عراب يكون عنه ولا يحسم حصرا لان المودع والمصارف
والرسم ليسوا احدا عن العاقب اسباب الرحه والنجاة الفصيلة كذا الاولاد والوالدين والمراكنسوا احدا
للعاقب اسباب ملك المال لذلك لا يجوز ان اخلوهم سبوا فهو من مال اسبهم لا هم مطعونون لك ولا
سوى من ماله على من سواه من وى الارحام لان سبهم ليس بغيره والبعض لعددها بل بغير من الضله والر
بهم الاحسان اليهم الا ترى اسبهم ليس لهم ان يدوا اندهم فاحد وامر ماله عدد حجبهم الله بخلاف الوالد
والمولود فكان الاثنان من ماله فصلا على العاقب والاصل ان كل مال يربح حتى الاخذ منه للمفسر عليه من غير
فصلا الناصي له ان سقى منه ولا يربح حتى الاخذ منه الا فضا ليس للناصي ان سقى منه ثم الناصي اعما سقى من
مال المسود على ما كان اذا كان المال راجع او دناير او طعاما ارساها من حسن كسوها دما اكان من حسن
آجر من العروس والعار ولا يربح لانه لا حكمه الا ساقى الا نالغ وليس للناصي ان يبيع العار والعروس على العاقب
بالاجماع لان البيع على العاقب معنى الحتره عليه والحتره على الحر النالغ لا يجوز سداى حصه وعندهما ان حار
على الحاصر لكن لا يجوز على العاقب لان الحوار على الحاصر دفع الظا لا مباح عن فصلا الذي مع القدر على السبا
من من العس ولم يحق الظلمه حاله الفصيلة لم يعرف منه الا مباح من الا ساقى ففرق الخلال واعمالك سع
ما يبارع الله انسا لان ذلك وان كان مسطور بهو حط وامساك له معنى والناصي يملك حيث مال المسود واما
الاب فليس له ان يبيع العار سبه العاقب من سداى الناصي بالاجماع واما المولود فله ان يبيع عداى حصه من
غير امر الناصي وسددها لا يبيع المولود كالا يبيع العار لما علم في كتاب النكاح والله تعالى اعلم
فصل في واما حكم ماله فهو انه اذا مذهب من وفه ولا بد منه لا يمس البهااد حكم ماله وسقى امام اولاد
ومدر وسقى امرانه وسد ماله امرانا لورسه الاحا وفه الحكم ولا يمس له مال قبل ذلك يوم سدر تلك المذ في
ظاهر الرواه سدر او وروى الحسن عن اى حصه انه سدرها بما به وعسر سبهم وفه ولاديه وكر حتى
الاصل انه قد سدر رجل صعب او باحلى ثم احتضم ورصى ماله في رمى اى حصه عليه الرحه فبهم بنهم وفه كات
وهو سدا على رضى الله عنه في سبه ارضه ورده اى حصه رضى الله عنه سبه ماله وحسن رضى عن حمد
رحه الله انه قد رها بما به فادامس المذ المدر حكم ماله وبسب جميع الاحكام المتعلقة المذ كما امام الله
سلى ماله والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب النكاح

الكلام في النكاح في مواضع في سبب النكاح له وعرفا وفي سبب حاله وفي سبب ما على به من الاحكام اما
الملك فهو قبل من النكاح وهو النكاح حتى المتعول وهو المتوط وهو الملقى او الاحدوا رجع معنى المتوط وهو الماحود
والمرجوع عاد لمانه بوحده ومع واما في العرف فعول هو اسم للطفل المسود وهو الملقى او الطفل الماحود والمرجوع
عاد فكان سببه لتطابق اسم العاقبه لانه يخطبا اى بوحده ومع وسببه الى باسمه امر ساع في الله قال
انه تعالى حل سبه اى ازان اعصر حرا وقال انه تعالى حل سبه اهل بيت وامهم مسود سعى العس حرا والحق
الذى جعل الخوف مناسبا للعاقبه كذا هذا

فصل في واما سبب حاله فله احوال ثلاث لا يضمن العرف عنها حاله الحر وهما ارق وحاله في النكاح اما حاله
الحر وهما ارق وهو انه حر من حيا الظاهر كذا روى عن سدا عمر وسدا على رضى الله عنهم انها حكا يكون النكاح
حرا ولا ان الاصل هو الحر بهى سى آدم لان الناس كلهم اولاد سدا آدم عليه الصلاه والسلام وحوا وهما كانا

حرس المؤمن احرس تكون حرا واما احب ابرق العن سرعا صار من الاسد لا نسب - رص وهو الكند
 الناصر على الخراب فحبا به بل الاصل حتى يوم الدليل على اعمار من قرب طه احكام الاحرام من اقله
 اسباده والاشا والتدبير الكتابه واسحقا احد على ه ه عير دلف من الاحكام الخمسه لا حرا لالا انه
 لا حده وى انه لان احسان المندى شرط انما عا وحب على الف ووم صرف احسانا لا نسب التدي عليه
 لوجوب الخد على الف وروا على الملتط او - انه قد لا سمع منه الا يسهل ان حره منه من حسب الظاهر و
 صدر على افعال هذا الظاهر لا دليل روعه فراهمه فلا نطوى لان كاه اخر طه سى من احكام الاحرام
 بعد من قول سياده وصره ا ه ا حدر نحو صح او ار لا هم صرف حرسه الا ظاهرا لالحال و - اف ريز
 و لظاهرا لا مر على سبهار كما فصح افرا الا انه لا يسهل في افعال ما سطره من التشرع من الهه والكفاة
 والاعتبار الكح وخوها والتشريع الى لا يملك العبد حتى لا تسبح وهذا عدا رفال السامى حمه ادى
 احد قوله تسبح (وجه) بوله انه لا افرا من صدره انه كان رفا وى التشرع فاح صح صره كما اذا هب الله
 على ربه و لسان هذا او ا عصم افعال حتى انه لا حره منه منه من حسب الظاهر فلا نسب في حق ذلك العبد
 لما عرف ان الافرا سرف على من المهره انصم افعال حقه حتى العير كان دعوى ار سباده على ع من له
 او حقه فسب على سبه لا على - كى او محر به عدا ناس ساسرا سق طه ولا رجوع راعى على الناح لما قبله
 كذا هذا والاسد لى باليه سرسد لان الساهد عير مهمى سياده على - المقترى افرا و على عير مهم هو
 الترق وان كان قد احرى عليه من ذلك لا حرا افرا لانه انا احرى طه سى من احكام الاحرام و قد طه -
 حره عدا الناس كما هوط انه حر الاصل فلا حلال افعال الافرا راب واما حاله الاسد الكره ورحه
 مسلم فى مصر من اعتبار المسلمين اوى و به من فرامه يكون مسلما حتى ارما على سبى عليه و - من فى هذا
 المسلمى ران رحد وى به ار كنه اوى به ناس مما مسلم يكون من احكامه الساهر كما اذا وجد مسلم و سبه
 او كنه اوى به من فى اهل ادمه يكون بمساره رحد وى مصر من امصار المسلمين اوى به من و اوى
 يكون مسلما كذا كرى كتاب المسلم من الاصل راسد المك وروا به سعى حمدا انه حل ا احد
 من كونه مسلما او ماوى كتاب الدعوى اسد الاسلا الى انها سب الى الرا حدا الى المك راصحج يا
 هذا الكتاب لان الموحودى مكان هو ادى اهل الاسلام ر سرفهم اذهبهم واللس ادى سون بد السلام
 ر صره بكون مسلما ظاهرا والموحودى المكان الذى هو ادى اهل ادمه ر صرفهم و اذهبهم ر اللتظ ادى هو
 و بد ادى و سرفه يكون مسلما ظاهرا فكل اسار المك اوى ه و وحده مسلم و مصر من امصار المسلمين فلع
 كافر احرى على الاسد ولكن لا سب لانه من صرف اسلامه حسه ر احكامه سب الدار فلم يصب دمه و ر سب
 واما حقه النسب فهو انه قبول التسبح حتى لو ا على اسل سبه الملتط او سبه تسبح حوه و سب التسمه
 لما علم و كتاب الدعوى واما احكام التملطه فانه اع مبان التناطه امر مدرف ليه لما روى ا ر حلا
 اى سبدا سار صى انه سبه طس فقال هو حر ولان ا كرى و لسب من امر ميل الذى رلب است كان احصا لى من
 كذا ر كذا دجه من اعمال الخ قد سب الى التناطه رالى الى سب و حبه سبه على حمله من اعمال الخ
 على الماله فى الدب واله ولا سب لا حاطط لما لى من مسعه فكان الساطا احا لها ملى وقد ل انه مالى
 ومن احادها فكا عما الحال الناس جمعا ومبان الملتط اولى لما كهم عير حتى لا يكون اير ان ما حده ماله
 هو ادى احا التناطه ومن احا ارضامه فبى له على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مباح الا حده سب
 بد المسلم واله والمباح مباح من سب على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ر مبان هه من مبال لان راعه
 له وقد قال عليه الصلا والسلام احرأ بالصل و ر كان معه مال مدرف سبه فبى لال الظاهر انه ماله فكونه

كسائه التي عليه ركد اذا وجد مسدودا على دابه فالذاه له لما قبله وكبر الشفعه من ماله لان الاضاق من سب المال
 للضرورة لا ضرور اذا كان له مال وليس على المقتضى ان ينفق عليه من مال نفسه لا بتمام السب الموحد للنفقه عليه
 ولو ابقى عليه من مال نفسه فان عمل يادر الناحي له ان يرجع عليه وان فعل سباده لا يرجع عليه لانه يكون مطبوعا
 ومما ان عليه نسب المال لان عاقله سب المال فيكون عليه له لقوله عليه الصلاه والسلام الخراج بالقبضان ومما ان
 ولا تمت المال لما قبله ومما ان له ان يوالى من ساء اذا بلغ الا اعطى عنه سب المال فليس له ان يوالى احد الا ان
 القعد لم يزل يعمل على ما يدعى كتاب الذباب ان ساء الله ما في لما عظم في الولاء ومما ان ربه السلطان له الولاء في ماله
 وعنه لقوله عليه الصلاه والسلام السلطان ولي من لا ولي له ويرى عنه عليه الصلاه والسلام انه قال الله ورسوله ولي
 من لا ولي له والحال واربع من لا ربه له والسلطان باس الله ورسوله وروح القبط ومصرف ماله وليس
 للمقتضى ان يفعل سب من ذلك لانه لا ولا له عليه لا بتمام سبها وهو الغرابة والسلطه الا انه يجوز له ان ينفق اليه
 له وسبها في صناعه و بواخر لان ذلك ليس من باب الولاء به عليه بل من باب اصلاح حاله و اتصال المنفعه المحصيه اليه
 من غير ضرر فسه اطعامه وعسل سائه ومما ان سبه من المدعى عمل السوب سرعلا بحول النسب على ما في
 في كتاب الدعوى حتى لو اعى المقتضى ارفع انه سبه يسمع دعوى من عر سبه وسبه سبه منه والقباس ان لا يسمع
 الا منه وجه القياس ظاهر لانه يدعى امر احبار الوجود والعدم فلا بد له حجب احد الخاس على الآخر من مرجح
 وذلك بالنسبه ولم يوجد وجه الا مسحسان انه اهل اخبر ما مرجح السوب وكل من اخبر عن امر والمخبر به حمل
 السوب بحسب نصه بحسب اللبس بالمخبر هو الاصل الا اذا كان في نصه منه حرر بالبر ومها في القيد وباسب
 النسب ينظر من الخاس حاسب القسط سرف النسب والبر سبه والقضاء عن اسباب الهلاله وعنه ذلك وحاسب
 المدعى بولد سبه به على مضاعفه الد سبه الد سبه ونصه في المدعى في دعوى ما يسمع به ولا يصرف به غير بل
 يسمع به لا ينف على السبه وسب كان المدعى مسلما او ذميا أو عدا حتى لو ادعى سبه في سبه دعويه حتى سب سبه
 سبه لكسبه يكون مسلما لانه ادعى سب من سموا عسبال احد هما عن الآخر في الحله وهو سب الولد وكوبه كافر
 ومكي نصه مدعى احد هما لكوبه به القسط وهو كوبه اباه ولا يملك نصه سبه في الآخر لكوبه سبه ربه وهو كوبه
 كافر ان يصدق فيما سبه سبه سب سب الولد منه ولا يصدق فيما سبه فلا يحكم بكفر وليس من ضرور كون الولد
 منه ان يكون كافرا الا اقره انه يحكم باسلامه وباسلام امه وان كان الاب كافرا هذا ان اقره ان اباه ولا سبه فان
 اقام السبه على ذلك سب سب الولد منه ويكون على سبه خلاف الافرار ووجه الفرق بين الافرار وبين السناد انه
 منهم في افرار عما سبه افرار وهو كون الولد على سبه ولا يهمني في السناد له امر ولو ادعى عدا انه سبه سبه دعويه
 وسب سبه منه لكسبه يكون حر الماد كرا في دعوى الذمى لانه ادعى سب احد هما مع القسط والآخر مصر وهو
 اذن يصدق فيما سبه لا فيما سبه على ما ذكرنا في دعوى الذمى ولو ادعى حلال انه امها ولا سبه لهما فان كان احدهما
 مسلما والاخر ذميا فالمسلم اولى لانه اضع للقسط وكذلك اذا كان احدهما حرا والاخر عدا فالحرا اولى لانه اضع له
 وان كانا مسلمين حرين فان وصف احدهما غلامه في حقه فالواصف اولى به عدا وعدا سبها في رحمه الله يرجع
 الى القاص فبوحده لقوله والحق حجب قولنا لان الدعوى من مبادي صاحب العمل بالراحح منها وقد يرجع احدهما
 بالسلامه لانه اذ احصى الغلام مع وصف الاخر دل على ان به عليه سبها معه فلا بد له والها من دليل والدليل على حوار
 العمل بالسلامه قوله تعالى عرسانه حرا عن اهل تلك المرا ان كان مقصده قدم من قبل مقصده وهو من الكاديين وان
 كان مقصده قدم من ذمهم فكذلك وهو من القاصين فلما راي مقصده قدم من ذمهم قال انه من كد كد ان كد كد عظم حكي
 انه تعالى عن الحكم بالسلامه عن الام السابقه في كسبه المرر ولم يصر عليهم والحكم اذا حكي عن مكره عره فصار
 الحكم بالسلامه سر سبه اسما وكذا عدا احصا في الزوجين في مباح السب سر ذلك بالسلامه كذا هما وان لم

ذكرنا قبل الاخذ وإما قبل ما بعد فليأخذ الاخذ حالاً في حال هي إمامة وفي حال هي مضمونه إمامة الإمامة
 وهي ان يأخذها لصاحبها لانه أخذها على سبيل الإمامة فكأن يذهب الإمامة كد المودع وإمامة الصيانه في ان
 يأخذها لنفسه لان المأخوذ لنفسه معصوب وهذا لا خلاف فيه وأما الخلاف في سبب آخر وهو ان جهة الإمامة إما
 سرف من جهة الصيانه إمامة للصديق أو بالإسناد بعدد اني حسبه وعدهما بالصدق أو باسم حتى لو هلك صاحبها
 صاحبها وصده في الاخذ لانه لا يحب عليه السمان بالاجماع وان لم يسجد لان جهة الإمامة قد ثبت تصديقه وان كذبه
 في ذلك فكذلك عدد اني يوسف وخذنا سجد اولم يسجد وكون النول قول الملتصق مع عهده وإمامة اني حسبه فان
 اسجد والصيانه عليه لانه لا يسجد يظهر ان الاخذ كان لصاحبه فظهر ان يذهب الإمامة وان لم يسجد يحب عليه السمان
 ولو اقر الملتصق انه أخذها لنفسه يحب عليه الصيانه لانه اقر بالعتب والمعصوب معصوم على العاصب ووجه قوله ما
 ان الظاهر انه اخذ لنفسه لان السرعة اعلمكم من الاخذ بهد الحزم فكان اقامته على الاخذ دلالة على انه اخذ
 بالوجه السري وكان الظاهر ساهداً له فكان القول بقوله ولكن مع الخلاف لان النول قول الامم مع الصيانه ولا ي
 حسبه رحمه الله وحيان اخذها ان اخذ مال الغير بغير اذنه سبب لو حوب الصيانه الاصل الا انه اذا كان الاخذ
 على سبيل الإمامة فان اخذ لصاحبه فخرج من ان يكون سبباً وذلك ان يعرف بالاسناد فادام يسجد لم يعرف كون
 الاخذ لصاحبه في الاخذ سبباً في حق وحوب الصيانه على الاصل والباقي ان الاصل ان عمل كل انسان له
 لا يعرف بقوله سبحانه وما لي وان ليس للانسان الا ما سمي وقوله ما لي لها ما كسب وعليها ما اكتسب فكان
 اخذ القطعة في الاصل لنفسه لا لصاحبها واخذ مال الغير به اذنه لنفسه سبب لو حوب الصيانه لانه عصب واما
 يعرف الاخذ لصاحبها بالاسناد فادام يوجد من ان الاخذ لنفسه فحب عليه الصيانه ولو اخذ القطعة لم ردها الى
 مكانها الذي اخذها منه لا صيانه عليه في ظاهر الزوايه وكذا نص عليه محمد بن الموطا وبعض مساحيهم انهم
 قالوا هذا الجواب فيما ارفعنا ولم يخرج عن ذلك المكان حتى رسمها في موضعها فاما اذا ذهب بها عن ذلك المكان م
 ردها الى مكانها نصص وجواب ظاهر الزوايه مطلق عن هذا التفصيل مسعن عن هذا الباب وقال السامعي
 رحمه الله نصص ذهب عن ذلك المكان او لم يذهب وجهه انه لما اخذها من مكانها فقد اترحم خطها بغيره فقول
 الودعه فاداردها الى مكانها فقد صمها بغير الخط المار فاسه الودعه اذا التها المودع على فارعه الطريق حتى
 صاعب (ولما) انه اخذها محسباً من الخط على صاحبها فاداردها الى مكانها فقد دفع السر عن الاصل فصار
 كأنه لم يأخذها اصلاً وبه من انه لم يلزم الخط واما سرجه وقد رد الى مكانها فادرجع كان لم يكن هذا اذا
 كان اخذها لصاحبها لم ردها الى مكانها فصاعب وصده فحسبه صاحبها او كذبه لكي الملتصق قد كان اسجد على ذلك
 فان كان لم يسجد يحب عليه الصيانه عد اني حسبه وعدهما لا يحب اسجد اولم يسجد وكون القول قوله مع عهده
 انه اخذها لصاحبها على ما ذكرنا من سبب الاسناد على القطعة ان قول الملتصق سمع من الناس ان الملتصق قطعه
 ارعدني قطعه فاني الناس اسدها فدلوا على او سول عدي سبي في راعو مال سافدوا على فاد مال ذلك م
 حا صاحبها مال الملتصق فذلك كان النول قوله ولا صيانه عليه بالاجماع وان كان عد غير لطلب لان اسم
 التي والقطعة مسكرا ان كان سمع على سبي واخذت لقطه واحد له لكن من هذا الموضع رادها كل الحس في
 العرف العا لا فرد من الحس اذا المقصود من السر هذا السائل الحق الى المسحوق ومطلق الكلام بصرف الى
 المعارف والمعاد فكان هذا اسماً اعلى الكل بدلالة العرف والعاد ولو اقر انه كان اخذها لنفسه لا مراعى الصيانه
 الا ان رد على المالك لانه يظهر انه اخذها عسفاً فكان الواجب عليه ان رد الى المالك لقوله عليه الصلاه والسلام على اليد
 ما اخذت حتى رد وذا عر عن رد العبيد يحب عليه بدلها كما في العصبه وكذلك اذا اخذ الصلاه م ارسلها الى
 مكانها الذي اخذها منه فحكمها حكم القطعة لان هذا اخذ نوعي اللطه وقد روى هذا الباب عن سندها عن رضى

للمعرف وهذا حال كل تظلم إلا أنه حتى عليه الصلاة والسلام لفظه الحزم بذلك لما لا يوجد صاحبها عاد في
 أن لا يستدل المرء بذلك حكم الصلاة في جمع ما وصفا وسرد محكم آخر وهو السهو وإن سبق عليها امر
 القاضي يكون دساعلي الكفايا وإن سبق مصادره يكون مخطوفا بمعنى أن رفع الأمر إلى القاضي بطريق ذلك فإن
 كانت منه تحمل الاستماع بها نظر في الآثار أمر بأن يواجرها ويسبق عليها امرها طرا للمالك وإن
 كانت مما لا يحمل الاستماع بها نظر في الآثار وحتى أن لو أسبق عليها أو سرق القصة فيها أمر فيها
 وحفظ سهامها بما في حكم المصلحة وإن رأى المصلحة أن لا يسمعها بل يسبق عليها أمر بأن يسبق عليها لكن منه
 لا بد على من فيها ويكون لك دساعلي صاحبها حتى أحضر واحد منه القصة وله أن يحسن اللفظ بالتمهيد كما
 حسن المسع بأمير وإن أن يودي القصة بما فيها القاضي ويعاله قدر ما يعنى والله سبحانه وتعالى أعلم

— — — — —

كتاب الأمان

الكلام في هذا الكتاب واضح في نفسه الآتي وفي شأن حاله وفي شأن ما يقع به وفي شأن حكمه
 (أما) الأول فالآتي اسم زعمي يربى مولانا وأما حاله فقال اللفظ في الأحكام وسد وهدد كرماسا صلبه
 في كتاب الأمان

فصل في أمان ما يقع به فيقول ربنا الله الوحي إذا أحد الآتي لصاحبه فإن سا الأمان على صاحبه
 حتى يحسب ما أحد وإن سا هبته إلى صاحبه فرد عليه فإن أمسكها أسان وأعي انه عند فإن أقام الله
 دفعه الله واحده كمن أن سا لجوار أن حتى آخر مدعوه وبسم الله فإنه أن يسوق كمثل وإن لم يكن له منه
 ولكن أمر العبد بذلك دفعه الله أيضا لأنه أعي سالا سارعه واحد فذكر له واحد منه كمن لا أن سا لما قلنا
 وما أسبق عليه فإن كان ما دن القاضي رجوع به على صاحبه والأمر لأنه يكون مخطوفا طالب الممد ولم يحسب له
 طالب أمان القاضي واحد من مخطوفا على صاحبه لأن ذلك حفظ للمعنى فإن أمان واحد من حواء أسان وأقام
 الله أمانه عند دفع أمان الله وليس له أن يسبق السع لأن السع من القاضي سدر عي ولا يبرسه لأنه من باب
 حفظ ماله أدلو لم يسع لأمان الله على جمع منه فميسر المال فكان سعه حفظ له من حسب المعنى والقاضي
 طلب مال الغائب ولهذا يسع ما يسارع إليه الساد ولورع المدعي أنه قد كان دوره أو كانه لم يصدق في نفس
 السع لما قلنا ويسبق القاضي عليه في مد حسنه أنا من باب المالح إذا ما صاحبه أحد من صاحبه أو من سعه
 أن ساه لأن الأمان على أمانه ماله فكر على وإذا ما الآتي لأنه أن سكه بالحمل لأنه إذا ما به وقد أسحق الحفل
 على مالكه فكان له حق حسنه بالحمل كما يحس السع لا سبنا أمان ولو هلك في حل الحس لأمان سله لكن
 سبنا الحفل كما لأمان على النابع هلاله المسع أحوس ما أن لكن سبنا أمان عن أسبق ولا سبنا كتاب
 القاضي إلى القاضي في أرفق في قول أن حسنه وحذر رعد أي وسبنا في العبد لا يحمل في الحار به رهد
 المسبلة في كتاب القاضي في شأن سارا فيقول كتاب القاضي إلى القاضي

فصل في أمان ما يقع به فيقول ربنا الله الوحي إذا أحد الآتي لصاحبه فإن سا الأمان على صاحبه
 حتى يحسب ما أحد وإن سا هبته إلى صاحبه فرد عليه فإن أمسكها أسان وأعي انه عند فإن أقام الله
 دفعه الله واحده كمن أن سا لجوار أن حتى آخر مدعوه وبسم الله فإنه أن يسوق كمثل وإن لم يكن له منه
 ولكن أمر العبد بذلك دفعه الله أيضا لأنه أعي سالا سارعه واحد فذكر له واحد منه كمن لا أن سا لما قلنا
 وما أسبق عليه فإن كان ما دن القاضي رجوع به على صاحبه والأمر لأنه يكون مخطوفا طالب الممد ولم يحسب له
 طالب أمان القاضي واحد من مخطوفا على صاحبه لأن ذلك حفظ للمعنى فإن أمان واحد من حواء أسان وأقام
 الله أمانه عند دفع أمان الله وليس له أن يسبق السع لأن السع من القاضي سدر عي ولا يبرسه لأنه من باب
 حفظ ماله أدلو لم يسع لأمان الله على جمع منه فميسر المال فكان سعه حفظ له من حسب المعنى والقاضي
 طلب مال الغائب ولهذا يسع ما يسارع إليه الساد ولورع المدعي أنه قد كان دوره أو كانه لم يصدق في نفس
 السع لما قلنا ويسبق القاضي عليه في مد حسنه أنا من باب المالح إذا ما صاحبه أحد من صاحبه أو من سعه
 أن ساه لأن الأمان على أمانه ماله فكر على وإذا ما الآتي لأنه أن سكه بالحمل لأنه إذا ما به وقد أسحق الحفل
 على مالكه فكان له حق حسنه بالحمل كما يحس السع لا سبنا أمان ولو هلك في حل الحس لأمان سله لكن
 سبنا الحفل كما لأمان على النابع هلاله المسع أحوس ما أن لكن سبنا أمان عن أسبق ولا سبنا كتاب
 القاضي إلى القاضي في أرفق في قول أن حسنه وحذر رعد أي وسبنا في العبد لا يحمل في الحار به رهد
 المسبلة في كتاب القاضي في شأن سارا فيقول كتاب القاضي إلى القاضي

ان مسمو حار رجل قد قتل من اتوم قتال اليوم لتد اصاب احرا قتل سداده حتى ابعده وحملوا
 سامن كل راس درهمين لم يسل انه امكر سلته مسكوكه اجملا حمل الا في طريقه من النسخ لانه
 لا يوصل اليه ليل اذ ليس له ما معلوم عظمه فويل له من النسخ لا يوجد له صاحب ويحمل موه
 الاحدا دغله حاد لا يوصله واسلم له سلته حمل على ماله الاحدا وار طمعه احمل فتحصل
 القصاص من النسخ فكان اسحق اعطى في سانه الا في من النسخ رصده لئلا من النسخ راحب
 ليل سارط للاخر حد الاحدا رار لا تخلف الساه لان الله اسلم بهاتين امراس اماره فمكر
 او يوصل اليها بالنك فلا تصنع دون الاحدا فله حقه في اسائه ليعمل في احد احدهما في الاحوا
 بحسب ما لا يسحق الاحد فواقر اما سب اسحق في الحمل فهو الاحد له حقه في انقضاء على ليل
 وهو معنى السب

فوقيل واما سب الاستحار اع (منا) ارسل الى الملك لاسائه حمل سد وهو معنى سب
 ان يوجد العلة سد وجود حتى احد مات او اس من يد قبل ان لا يسحق احمل رواحد ان من يده
 عه فرد على الملك وحمل الذي راسي للارل لانه ان من يد ممداسح ليل السار في ذلك سب
 بحسب الاساءه سبطه وهو ارسل الى الملك وقد رعد السب الرط من انا في الاول صاحب مسبح
 رالسب احسن لاحكمه الثاني صاحب سلة فكون الحمل له ولو كان اذا راحدا او ان في حمله لو حو
 سب الاستحار رط من كل واحد منهما رله كان اذا اسى الا راحدا فلهما حمل راحدا سبما سبما
 لانه اكهما في ماسر السب الرط ولو كان اذا راحدا رالا في راحدا او الملك اسى فلهما حمل راحس
 فدر ملكهما ولو حا الا في فوجد الملك سداه فله الحمل في ركه لو حو دار على الملك من حب للمنى رد
 على التركة من ان كان سله من محمل سله راحي المند حتى يعطى احمل كرا ان لم يكن له سلسون المند تمام
 الحمل على ساراده في باع لسد سدا الحمل من عده مضماني اعزما لانه كان احق حقه من
 سار اعزما لاسما الحمل فكن احق به مد احمل كل من هذا احده احق فوجد ان سب
 فاما احده وار اسب فوجد موه سداه فله الحمل سداه حقه رمد رمد رمد اما اكل الملك حارب
 الاحد وسداه سداه لاهل له ان حارب احدا امام قبل الوصول اليه (رحه) قوله انه
 سبط الاستحار وهو ارسل على الملك لانه على سبه (وجه) فولهما اعى من مسر بلاته ان سار
 حل حا الملك على سداه ر على الملك فسحق الحمل كانه واحد حيا رله لو كان الزاء احقيا اسحق
 احمل فلما كدها رلوحا به فاستعملوا قبل ان رد سله او اعزمه فله الحمل كرا ان الحى به على سداه
 ارسل على الملك رد سله وحمل الحمل رالا في الموهون راحو سب الوحوب وسرطه روار على الملك الا انه
 مح على الموهين لان مسعه الساه رجم اليه الاسى انه لو صاح سب سله سداه سداه سداه سداه سداه
 المسر سله لتوله عليه السلام واسلا الخراج بالبيان سوا كرا اساله او صيحا راسد الان السى من اقل
 اسحق الاحر العمل ركذا المند الا ان الحمل لولا لانه ليس من احق ملك ليل راسه سبه رعال اسلم
 (ومها) ان لا يكون الا على الملك في حال الملك حتى راكل في سانه لاهل لسوا كن رارا احدا لانه
 كان عاله كان ردمه حقه رله لولا لانه كان في سانه كان الرطه فله لنفسه لان مسعه ارد موهانه
 ومن عمل لسه لا يسحق الاحر على سبه والا صل ان ارادا اكل على سله لاهل له كانهما اكل
 بكر في عاله فله الحمل كانهما اكل الا ان راق اسه واروح رد ان وجهه لاهل لهما وان يكونا سافها
 لان الاس وان لم يكن في عاله اسه ودمه عرى حرى الخدمه لايه الاس لا يسحق الاحر حقه منه ايه لاهل

مسحبه سله ولها واسا خرايه خدمه لا يسحق الاخر خلاف الاب مع ما ان الاولاد في العاداد يحفظون
 اموال الآباء لقطع الانتفاع بها نظر بن الابن فكانوا اعدسه معي اد كان يارد ماله لسله ولا يسحق
 الاخر وكذلك الروح اورد عدر رجه فدر عدره معي لانه يتبع ماله ه وكذلك لا يمل سهاد كل
 واحد منهما الاخر فلا يسحق الحمل (واما) الاب اورد عدايه و كان عاهه لا حمل له لان الاحي اتي
 في عاهه لا حمل له فاقر به اولى وان لم يكن في عاهه فيه الحمل لان الاب لا يستخدم طعا وسرا وسلا ولها وحدم
 بالآخر وحب الآخر فلا يملك حمله على خدمه فحمل على طلب الآخر وكذا الآباء لا يحفظون اموال الاولاد
 للاسباع بها نظر بن الابن لان وهم مستدم موب الاولاد فليس يسحق معي الرزق والعمل لنفسه لذلك ابرق
 الامران وعلى هذا سار دوى الارحام من الاح والمخال وعمرهم ان الزاد ان كان في عاهه المالك لا يحمل له لما
 فلما وان لم يكن في عاهه فيه الحمل وعلى هذا الوصي اورد عدايه لا حمل له لان النعم في عاهه وحده ماله يسحق
 سله فلا يسحق الحمل على الرزق وكذا عدا الوصي اذ ارد عدايه لا حمل له لان النعم لا يرد عدا كود (ومما) أن يكون المردود
 مرفوعا مطلقا كالتق والمدر وام الولد حتى لو كان مكاسا لا يحمل له لانه ليس عرقوي على الاطلاق بل هو ما يرجع
 الى مكاسه حر ولها دم بنا وله مطلق اسم المولود في قول الرجل كل ما ولد لي حر الا ماله خلاف المدر وام الولد
 ولان اسحقوا الحمل معلول بالصبايه عن السباع ولا حاحه الى الصبايه في المكاس لانه لا يهرب عما لان العبد
 في حاسبه لا رم فلو لم يدر على بدل الكاه بحر حاسبه مالا عن الكسب خلاف المدر وام الولد لا هما
 يستخدمان عاده فلعنهما بكتان مالا سمان فحملهما ذلك على الحرب ومع الحاحه الى الصبايه ما يحمل كما في النس
 الا ان اقرى بينهما والنس انه اذا ما تلقى وقدام المولى قبل أن يمل اليه فله الحمل وان حا بالمدر وام الولد
 وقدام المولى قبل الوصول اليه لا حمل له (ورجه) الرق ظاهر لهما سمان حوب السد فلم يحدرد المرقوق
 اصلا فلا يسحق الحمل خلاف النس والله سبحانه ومالي أعلم

هو فصل واما بان من يسحق عليه فالمسحق عليه هو المالك اذا اتي من يد لان الحمل موبه اورد ومعه الرزق
 يائد الى المالك فكاتب المربه عليه لكون الخراج بالسيان ولو اتي عدا الرهن من يد المهرين فالجمل عليه لان دفعه
 الرزق يعود اليه اعشار الخس الذي هو وسيله الى اسبقا الدس فان كان في فمه العبد فصل على الدس بحسب مدر

الدس على المهرين والرزق على الراهن والله عز وجل اعلم

هو فصل في رامان مدر المسحق فطران رد من مسخر لانه لم يمسح عدا فله ارسون درهم المار وسامن
 حذب عدايه من مسعود رضي الله عهما وان رد دون ذلك فحساه وان رد من اقصى المضر رصحه على قدر
 عاهه وسيله لان الواجب عاهه العمل فقدر مدر الا ان الزنا على مد السر سبعا اعشارها بالسرع فسحق
 الواجب في المد عناه العمل فردد ان راد به وسحق سبعا عاهه اذا كات فمه العدا كرم من الحمل فان كات
 مل الحمل اواقص منه بعض من فمه درهم عدا في حاسبه وجد وقال ابو يوسف لاه الحمل ماما وان كات
 فمه العبد مدرهما واحدا واحتج ماروسا عى عدايه من مسعود رضي الله عهما انه قال من كل راس ارسون
 درهما اعبر ان راس ناله منه (وجه) فلو هما ان الواجب معلول عى الصبايه عن الصبايه كزنا ولا فانه في
 هذه الصبايه لو اعبر بالراس دون السله لانه ان كان نصيب من وجه فصع من رجه آخر فلا فرق بين الصبايه بركه
 الاحد والا مسالك بين الصبايه بالحمل فلا بد ان بعض من فمه درهم لكون الصون بالاحدم عدا والحدب
 تحول على مادا كات فمه كل راس اكر من ارسون درهمين فلو كان في يد الراس مكان والله عز وجل اعلم

(كتاب الودعه)

الكلام في هذا الكتاب مع في مواضع في ما ذكر في العقد وفي ما سرائر الركن وفي ما حكم العقد وفي ما
حال الممود عليه وفي ما ما يوجب به حاله (أما) ركنه فهو الاتباع والقبول وهو ان يقول لمعير اودعك هذا
الشيء أو اوصفك هذا الشيء لي اوجد هذا الشيء وودعه عندك وما جرى عرا رهنه الاخر فادنا وجد ذلك عند
م عند الودعه

فصل في ما سرائر الركن فابواع (منها) عمل المودع فلا يصح الانداع من المحبون والقبول الذي لا يعمل
لان العمل شرط اهله الضرر في السريعه (واما) بلوغه فليس شرط عند ما يصح الانداع من القبي المادون
لان ذلك ما يحاح اليه الناحر فكل من بواع الناحر فملكه الشيء المادون كما على الناحر وعند السامي رحمه
انه لا ملك الناحر ولا على ما سرائر على ما ذكر في كتاب المادون وكذا اخر به نسب شرط فملك العقد المادون
الانداع لما قلنا في القبي المادون (ومنها) عمل المودع فلا يصح قبول الودعه من المحبون والقبول الذي لا يعمل لان
حكم هذا العقد هو زوال الحفظ ومن لا يعمل له لا يكون من اهل الحفظ (واما) بلوغه فليس شرط حتى يصح قبول
الودعه من القبي المادون لانه من اهل الحفظ الا ترى انه ادن له الولي ولو لم يكن من اهل الحفظ لكان الادن له سعيها
(واما) القبي المحجور عليه فلا يصح قبول الودعه منه لانه لا يحفظ المال ماد الا ترى انه مع ماله ولو فصل
الودعه فاسهل كما فان كان الودعه عدا او اومه فبعض بالا حجاج وان كان سواهما فان فلهما اذن الولي فكذلك
وان فلهما امر باده لا صان عليه عدا أي حسنه وخدر عدا أي يوسف فبعض (وجه) قوله ان اذاعه لوصح فاسهل
الودعه بوجوب السمان وان لم يصح حمل كما بهم يكن فبما اخلال بعد العقد كالحال فله ولو اسهل كما فصل العقد لو حب
عليه الصمان اذا كان الودعه عدا او اومه (وجه) قوله ان اذاعه القبي المحجور اهلاله للمال معنى فكان فعل
القبي اهلاله مال فام موزر لا معنى ولا يكون مضموما عليه ودلاله ما قلنا انه لما وضع المال في يد مودعه في يدهم
لا يحفظه عند ولا ثمره الحفظ سرا ولا سئل انه لا يحب عليه حفظ الودعه سرا لان القبي ليس من اهل رحوب
السرايع عليه والدليل على انه لا يحفظ الودعه عدا انه مع ماله ولو كان حفظ المال ماد لدفع اليه قال الله سار له رعا
فان اسمهم سدا فادعوا اليهم والهمر سدا فارق المادون لانه يحفظ للمال عاده الا ترى انه يدفع اليه ماله ولو لم
يوجد منه اخطأه لكان الدفع اليه سعيها محلا في ما اذا كان الودعه عدا او اومه لان حاله لا يحب عليه صمان
المال اعيا وانما يحب عليه صمان التمس لان السمان الواحد سئل العقد صمان الا دعي لا صمان المال والعقد من حسب
انه أي فام من كل واحد من الانداع عند فهو القري وكذلك حر به المودع لنسب شرط لصحة العقد حتى
يصح القول من العقد المادون و به عليه احكام العقد لانه يحاح الى الانداع والاستداع على ما ذكر في كتاب
المادون (واما) العقد المحجور فلا يصح منه القول لانه لا يحفظ المال ماد ولو فلهما فاسهل كما فان كان عدا او
امه يوم المولى بالدفع أو البندا وان كان سواهما فان فلهما اذن وله فبعض بالا حجاج وان فلهما امر باده وله
لا الواحد به في الحال عدا أي حسنه وخدر عدا أي يوسف بواحد به في الحال والكلام في الطرفين على حسنه
ما كرا في القبي المحجور

فصل في ما سرائر الحكم العقد حكمه لزوم الحفظ للمالك لان الانداع من حاب المالك استحقاق ومن حاب
المودع الترام الحفظ وهو من اهل الترام فله ماله قبله عليه التمسلا والسلام المسلمون عند شروطهم والكلام في
الحفظ في موضعين احدهما فيما يحفظ به والى فيما يحفظ (أما) الاول فالاستحقاق لا يحلو من ان يكون
مطلبا او مقبدا فان كان مطلبا فالودع أن يحفظ به حسنه ومن هو في عاله وهو الذي سكن منه وعونه فكيف

طعنه وسرانه وكسونه كاسا من حكا في ساوا احدا من ولد وامر ان يرحمه واحمر لاندني اساحره
 بالدرام واندا بر من لني في عاله من يحط ماله سبه عاد كسر مكه للقاص والعان وعد المادور وعد
 المروول عن حقه هذا عسدا وقال السامي رحمه الله لني ان يحط الالمه سبه الالان سبه من عر ان
 سبه عن عه حتى لو فعل بدخل في صباه (وجه) قوله ان العسدا واوله وورع فلا حاك الالذاع من عه كمالا
 حاك الالذاع سار الاحاب (ولنا) ان الملمر بالعسدا والحط والالان لا يرم يحط مال عر عاد الالما يحط به مال
 نفسه وانه يحط مال عسدا من وسد هولاء اخرى فله ان يحط الوديه سبه مائعا فكان الحط بالدمهم داخل
 محب العسدا لاله وكذا انه ان رد الوديه على ادمهم حتى لو هلك قبل الوصول الى المالك لا ضمان عليه لان الدم يد
 المودع ممي فادام المالك في ادمهم كان حقوقا يحطه وليس له ان يدفع الوديه الى عسرهم الا بعد رجعي لو دفع بدخل
 في صباه لان المالك ما رضى من الاخرى انه لا رضى مال عسدا فادفع قد صار محالفا بدخل الوديه في صباه
 الا اذا كان عن عذر مانوع في دار حر بن او كان في السقه خاف المرق قد دفعه الى عر لان الدفع اليه في هذا الخاله
 من طر ما الحط فكان الدفع مادن المالك لاله فلا ضمان فلو اراد السرقة فليس له ان يدفع لان السرقة ليس بعذر ولو
 اودعها عسدا من لني ان يودعه فصاعب بذلك في الضمان على الاول لا على الثاني عسدا حقيقه وعسدا
 يوسف ومحمد المالك بالخازان سا ضمن الاول وان سا ضمن الثاني فان ضمن الاول لا يرجع الضمان على الثاني
 وان ضمن الثاني يرجع به على الاول (وجه) قوله انه وحده من كل واحد منهما سبب وحبوب الضمان اما الاول
 فلا يدفع مال العر الى عر به اذ به واما الثاني فلا يدفعه من مال العر بمراده وكل واحد منهما سبب لوجوب الضمان
 فحصر المالك ان سا ضمن الاول وان سا ضمن الثاني كودع العاصب مع العاصب عرانه ان ضمن الاول لا يرجع
 بالضمان على الثاني لانه ملك الوديه باده الضمان فسي ايه اودع ماله عسدا ايه اودع ملك الوديه به في يد فلا يسي
 عليه وان ضمن الثاني يرجع بالضمان على الاول لان الاول عر بالاذاع فله من ضمان العر وركانه كفيل عه تا بمره من
 العهد في هذا العهد اذ ضمان العر ورضان كفايه لما علم (وجه) قوله اني حقه ان هذا المودع الثاني ليس بدمه بل هي
 بدخبط وصبا به الوديه عن اسباب اطلاله فار يصلح ان يكون سببا لوجوب الضمان لانه من باب الاحسان الى
 المالك قال الله تعالى حل سا به ما على المحسن من سئل وكان يعني ان لا يجب الضمان على الاول ايضا لان الاذاع
 منه ماسر سبب الضمان والحط له فكان محسنا الا انه صار محسوبا عن الدفن فسي المودع الثاني على ظاهر
 ولو اودع عر وادع ايه هل عن عذر لا يصدق على ذلك الا منه عدا في يوسف وهو فاس قوله ان حقه رحمه الله
 كذا ذكر السح العدوي رحمه الله لان الدفع الى عر سبب لوجوب الضمان الاصل فدعوى الضرور دعوى
 امر عارض ربه يدفع الضمان عن سبه فلا يصدق الا محقه هذا اذا هلك الوديه به في هذا المودع الثاني فاما اذا
 اسهل كما فاما المالك بالخازان سا ضمن الاول وان سا ضمن الثاني بالاحراج عرانه ان ضمن الاول يرجع بالضمان على
 الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع بالضمان على الاول لان سبب وحبوب الضمان وحده من الثاني حقه وهو الاسهل
 لوقوعه اغمار المالك عن الاسراع ماله على طر بن العبر ولم وحده من الاول الا الدفع الى الثاني على طر بن الاستحاط
 دون الاغمار الا انه الحق ذلك الاغمار سرا في حق احسان التضمن صور لانه ماسر سبب الاغمار فكان السمان
 الحقه على الثاني لان اغمار الضمان عليه لذلك لم يرجع الاول على الثاني ولم يرجع الثاني على الاول بخلاف مودع
 العاصب اذا هلك المعصوب في يد ان المالك يحجر من ان ضمن العاصب او ضمن المودع فان ضمن العاصب
 لا يرجع بالضمان على المودع وان ضمن المودع يرجع به على العاصب وقد تقدم الترق وعلى هذا اما اذ رجح من
 رجح مالا فان كان محملا للسبه فسيما وحده كل واحد منهما بغيره فلا يملك الودعه من رجح فدا سحطها
 حقا فلا بد وان يكون الوديه في حطها ماحملا ولا يحق الا بالسبه ليكون المصعب في يده هذا المصعب في يده

والجمل حصل للعسمة فمعيان بعض ولو سلم احدهما النصف الى صاحبه فباع من النصف نصف الودعه عدد
 اى حسبه وعداى يوسف ومحمد لا يسمي الناس سدا بالاجماع ولو كاتب الودعه مالا يحمل التسبه
 فلكل واحد منهما ان سلم الكل الى صاحبه وادفع نصفه الى صاحبه فباعه مالا يحمل التسبه
 استحسنها فندرجى سد كل واحد منهما على كل الودعه كما اذا لم يكن الودعه محمله للتسبه (وجه) ولو اى حسبه
 ان المالك استحفظ كل واحد منهما على بعض الودعه لاقى كتابا فكان راضيا بسبب بذلك واحد منهما على
 البعض دون الكل وهذا لا بد كراهه لا استحفظهما جميعا فلا بد ان يكون المال في حملهما جميعا ولا يمكن ان يكون كله
 في ذلك واحد منهما للاستحاطه فمسم لسكون النصف في واحد منهما والعصف في الآخر فادا كان الجمل حمله
 للتسبه لم يكن راضيا بكون الكل في يد واحد منهما اقل فمد حاله فدخل في صباه فادفع اصابعه من خلاف ما اذا
 لم يكن محملا للتسبه لا يادى لم يحمل بعد ان يكون كله في حظه كل واحد منهما على النورع في زمان واحد فكان
 راضيا بكونه في ذلك واحد منهما رضى على النهاى فلم يبرحنا ان دفع هو الترقى وعلى هذا الخلاف الذى
 ذكره المراهان والوكلاء بالمرأ اذا كان المراهون والمسرى ما يحمل التسبه فساهما الى صاحبه وأما
 الناهى وهو الكلام فساهما محط الودعه فان كان المقدم مطلقا فله ان يحطها فاحفظ فمد مال عساه من دار وجانبه
 وكسبه وصندوقه لا يما التزم حطها الا فاحفظ فمد مال عساه ونسب له ان يحط في حرره لان حرره عره
 في بد ذلك المراه ولا ملك الحط بعد فلا ملكه على يد احدهما الا اذا اساح حررا التسبه فله ان يحط فمد له
 الحررى في ثمانى الحرر يكون في يد احدهما كان حافظا يده تسبه لك ذلك وله ان يحط الحسر والسفر بان سافر بها
 عند اى حسبه سواء كان للودعه حمل ومويه او لم يكن وعداى يوسف ومحمد ان كان لها حمل رمويه ولا ملك المسافر
 باوان لم يكن ملك وعداى يوسف رحمه الله لا ملك كسما كان اما الكلام مع السافى رحمه الله فوجه قوله ان
 المسافر بالودعه يبيع المال لان المراه مضمونه قال النسي عليه افضل الجاه المسافر وماله على قلب الاموى
 انه فكان الحمول النهاى سبيها فلا ملكه للمودع (ولما) ان الامر ما حفظ صدر مطلقا عن بعض المكان فلا
 حوز النص الا بدليل فوجه المقار مضمونه فلما سوغ او هو لدا كان الطريق خوفا اما اذا كان اما فلا والكلام
 فاما اذا كان الطريق اما والحدب حول على اسدا الاسلام حين كاتب الطيه للكسر وكاتب الطريق
 محووه ونحوه يقول واما الكلام مع أمخا ماضى الله عنهم فوجه قوله ان المسافر ماله حمل ومويه
 صررا لذلك لخوار ان سوب المودع في السفر فحاج الى الاسر وادى من موصع لا يمكنه ذلك الا بحمل ومويه عطشه
 فسرر به ولا كذلك اذا لم يكن لها حمل رمويه ولا حسبه على نحو ما ذكر امع السافى رحمه الله ان الامر ما حفظ
 لا سر من مكان دون مكان ولا يجوز مفيد المطلق من غير دليل فوله انه صرر فله هذا النوع من الصرر ليس
 بمالك فادع دفعه على انه ان كان هو الذى اصبر نفسه حب اطلق الامر ومن لم يطرر لنسبه لا يطرر له هذا اذا كان
 المقدم مطلقا عن شرط في القبط جميعا فاما اذا شرط فله شرط فله ان كان شرط لم يكن اعصار وعداى صرر ولا
 ولا سان ذلك اذا أمر ما حفظ شرط على ان سكره لدا وهما راولا تصعبا فالشرط ما طل حتى لو رصعها في تسبه
 او ما يحرقه ماله عاده فصاعدا لصان عليه لان امسالة الودعه بعد تحسلا تصعبا اصلا عره بعد وره عاده فكان
 شرط لا يمكن مراعاة فله ولو امر ما حفظها ان يدفعها الى امرائه او عده او ولد الذى هو في عاله او من يحفظ
 مال عساه عاده فطره ان كان لا يحدد امس الدفع اليه ان يدفع لانه اذا لم يحدد امس الدفع اليه كان النهي عن
 الدفع اليه بها عن الحط فكان سبها فلا يصح سبه وان كان عده امس الدفع اليه ليس له ان يدفع ولو دفع يحد في
 صباه لانه اذا كان له مده في الدفع اليه امس اعصار الشرط وهو مسد لان الا بدى في الحط متناهيه والا صل في
 الشرط اعصارها امس ولو قال لا يخرجها من الكوفه خرجها بدخل في صباه لا بشرط لم يكن اعصار وهو مضمود

[illegible]

المودع عند الصلح وان لم يصلح لهما وادعى كل واحد منهما ان الالف له لا يدفع الى احد منهما سائما له المودع له ما وادعه
 ولكل واحد منهما ان يستحب المودع فان استحلته كل واحد منهما فالامر لا يحل امانا ان حلف لكل واحد منهما
 واما ان سئل لكل واحد منهما واما ان حلف لا حدهما وكنى لا آخر فان حلف طما فعدا عظم حصصهما
 للحال الى ربح امانه الله كى سائر الاحكام وهل مكان الاصطلاح على احد الالف متهما بعد الاستحلال
 فهو على الاختلاف المعروف من اى حقه وان يوسف بن حمدلى قوله لا مكان وعلى قول حمدلى مكان وعلى
 مسئلة الصلح عند الحلف وقد مر فى كتاب الصلح وان سئل عما مضى بالالف بينهما نصفين ونصف انا اخرى
 بينهما فحصل لكل واحد منهما الف كاملة لان كل واحد منهما يدعى ان كل الالف له فادام كل له السكول بدل او
 افرافه كان بدل لكل واحد منهما انا او افر لكل واحد منهما الف فمضى عليه بينهما الف ونصف انا انا
 اخرى سئل بينهما فحصل لكل واحد منهما الف كاملة ولو حلف لا حدهما وكنى لا حدهما بالالف للذى بكل
 له ولا سئل للذى حلف له لان الكيل ضمن بكل له لا حدهما من حلفه ومها وحول الادا الى المالك لان الله
 امر ادا الامان الى اهلها واهلها ما كفا حتى لو ردها الى من المالك جعلها فيه او دفعها الى من هو فى حال المالك
 دخلت فى صباه حتى لو صاعب نصف خلاف العار به فان المسعة لو ساءت العار به وانما هى دار المرواح
 بالذات وادخلها فى اصطلة كان رد احمى حالان طاهر النص الذى لو ما ان لا يصح الا انها صارت خصوصه عن
 عموم الآيات ففسد الودع على ظاهره ولان الناس فى الموضوع ما ذكره من لزوم الرد الى المالك الا انا استحسن
 العار به لعدم الخار به فادعها الى من المالك او دفعها الى من فى علة حتى لو كانت العار به ساءت كعدو هو
 ونحو ذلك لا يصح ازله لعدم حار بان العاد بذلك فى الاساس المتضمن بحرمه العار به فى مال الودع فمضى على اصل
 للناس ولا يمسى الا نزع على السر والا عا عاد فان الانسان ما يودع مال غيره سراعى الناس لما سئل به من
 المسئلة فلورد على عرائن المالك لا تكسر اذ السر اذ احو راسى وسوسوب المعنى المحمول له الا ذاع بخلاف
 العار به لا ساءا على الاعلان والا طار لا ساءا رعب لحاحه المسعر الى اسمعها حتى حواءه ولا تمكسه الاستعمال
 سراعى الناس عاد والرد الى عرائن المالك لا هو اسرع له العار به فهو القرب ومما اذ اذ اصاعب من المودع سر
 صبه لا تضمن لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس على المسعر سر المعلن الصمان ولا على المسودع
 عرائن المعلن الصمان لان هذا المالك والملا لى هذا كالملا فى هذا المالك وكذلك اذ حلفا سئل لان المعلن هلال
 بعض الودع وهلال الكل لا يوجب السمان هلاله المص اولى ومما ان المودع مع المودع اذ احلفا فقال المودع
 هلك او قال ردها اليك وقال المالك بل اسهلكها فاقول قول المودع لان المالك يدعى على الامن امر ارضا
 وهو العدى المودع مسجوب طال الامانة فكان مسكنا لا حصل فكان القول قوله لكن مع الله لان الهمة
 فانه فمستحب دفع الهمة وكذلك اذ اقال المودع اسهلكك من عرائن وقال المودع بل اسهلكها اس او عرله
 ما مر ان القول قول المودع فلما ولو قال انها قد صاعب ثم قال بعد ذلك بل كسب ردها اليك لكنى او هبم
 بضد وهو صام لا ينعى الرد بدعوى الحلال وبى الحلال بدعوى الرد فصار امانا اسه مسكنا ما وهذا اقص
 فلا سمع منه دعوى الصلح والرد لان المناقص لا قول له ولا يملك ادعى دعوى واكذب منه فى كل واحد
 متهما فعدت امانته فلا حلف قوله

من فصل في امانات ما سر حال المودع عليه من الامانة الى السمان فانواع مهابر الخط لا به العند العرم حنط
 الودع على وجهه ولم يحفظها حتى هلك ضمن مذهبها وذلك نظر الى الكفالة ولهذا الورى امانا بسر الودع
 وهو راعى منه ضمن لرب الخط الله العند وهو معنى قول مسائحا ان المودع وحده ضمان العند ومهابر
 الخط للمالك ان حاله فى الودع بان كاتب الودع به فاطسه او داه فركها او عدا فاسمعه او اودعها من ليس فى

عالمه ولا هو من يحيط بالله سد عاد لان الملامم العمد هو الحفظ للمالك والاحتياط لسهه قدره الحفظ للمالك
 ودخل في صباه وحكى عن التسه الى حصر الممدواى انه مع دخول المسمى في صباه المساطر حتى قد يحارن
 وسئل عن هذا المساله وهذا خلاف اطلاق الكتاب فيه قال سراع الصبان والراعى الصبان بعد الدخول
 الصبان يكون وكذلك المودع مع المودع ا احتمالا حال المودع هلكت الودعه او ردها اليك وقال المالك
 استهلكها ان كان قبل الخلاف فالتقول قول المودع وان كان بعد فالتقول قول المالك وعود ذلك ما يدل على دخول
 الودعه في صباه والخلاف وان خالف في الودعه ما اذا هو من سراع الصبان سند سلبه بالماله موعد رده والسامعي
 لا سراع الصبان وجهه قوله ان الودعه لا دخل في ضمان المودع بخلاف هذا راع الممد ولا يعود الا بالتعدد في
 يوجد سراحا كما لو وجد الودعه مأمورا وكذا المسعر والمساخر اذا قام بما اذا الى الوفاق لا يراى عن الصبان
 لما قلنا كذا عند اوله بعد الخلاف مودع والمودع اذا هلك الودعه من عرصه لا ضمان عليه كما قبل الخلاف
 ودلالة انه بعد خلاف مودع ان المودع من يحيط حال عرله مأمور هو بعد خلاف والاستعمال بالحفظ حافظ
 مال المالك له مأمور لان الامر ساول ما بعد الخلاف قوله الودعه دخل في ضمان المودع فترفع العمد فيما معنى الدخول
 في ضمان المودع انه بعد سبب وجوب الصبان موقوفه على رخصه رطله وهو الخلاف في حاله الخلاف لكن
 هذا لم يوجب ارتفاع العمد ليس ان من وكل انسانا مع عمده بالي دره فاعه نائب رساله الى المسترعى حل العمد
 في صباه لا بعد سبب وجوب الصبان وهو تسليم مال المله الى سري من اراده ومع ذلك من العمد حتى واحد كان له
 سعه التمس كذا عند اولى ان ان سلبان العمد استحق لك في قدر ما فاق من حقه وحكمه وهو الحفظ الملامم للمالك الى
 زمان الخلاف لا فيما في المسئل كما اذا استحقته اخر كل شئ مكد او رل الحفظ من ضمن السهر ثم استعمل به
 الناب من العمد الى الناب مسحق الاخر ممد والخامع بينهما ان الارتفاع لسرور فواب حكم العمد ولا يظهر الا
 قدر انما بمحلات الا حار والا حار لان الا حار ملل المسعه وهي ملل منع ممدر المكان او الزمان المبح
 المكان المذ كور هذا سبي العمد لا بها حكمه فلا سود الا بالتعدد وكذا الا حار لا بها ملل المسعه عد بالا بها ملل
 المسعه نه عوض والا حار ملل المسعه عوض واما حكم عند الودعه فاروم الحفظ للمالك مطلقا او سة او زمان ما بعد
 الخلاف داخل في المطلق والوقف فلا يفتى بالخلاف بل ضرورة راترب ومما حو الودعه في وجه المالك عند
 طلبه حتى لو فاقب اليه على الازداع اربكل المودع عن امن او اهر به دخل في صباه لان العمد لا طهر ما حقه قد
 طهر ارساعه الخجود او عند لان المالك لما طلب منه الودعه فمد عرله الحفظ والمودع لما وجد الودعه حال
 حصر المالك فمد عرله من الحفظ فابصح المدم من مال الممدو نه مبررا به فيكون مضموما عليه وهذا هل تبرز
 الصبان ولو وجد الودعه مأمورا فاقم اليه على هلا كما عهد الا حلو من لانه ارحه اما ان اقام اليه على انها هلك عند
 الخجود او قبل الخجود او مطلقا فان اقام اليه على انها هلك بعد الخجود او مطلقا لا يسع بيده لان العمد راع
 بالخجود او عند فدخل اليه في صباه والخلاف بعد ذلك حرر الصبان لان مسطه ران اقام اليه على انها هلك
 قبل الخجود يسع بيده ولا ضمان عليه لان الخلاف هل الخجود فاقم اليه فمد طهر انها العمد قبل الخجود ولو
 رقع الخجود بضر ان الودعه هلك من عرصه فلا ضمان ولو ادعى الخلاف قبل الخجود ولا يمه له رطل
 امن من المودع حله الناصي ماله على ما علم انها هلك قبل حجو لانه الاصل في باب الاستحلاف ان الذي
 سخط عليه لو كان امر الزاير بالخالف للمرمة فا انكر سخط رها كذلك لان المالك لو اقر بالخلاف قبل
 الخجود قبل منه وسقط الصبان عن المودع فا انكر سخط لكن على العلم لانه سخط على قبل عدا هذا
 اذا وجد حال حصر المالك فان وجد عدا المالك حال عده قال ابو يوسف لا تضمن وقال روم رحمه الله ضمان
 في الخلل جمعا وجهه قول رومان ما هو سبب وجوب الصبان لا يخطب بالخسر والعنه كسارا لاسباب وحده قول

ان يوسف اخذ حودس من الخبز من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 القمح ولا ربح الحودس من الخبز من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 والاخذ من الحودس من الخبز من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 حبيبه او ممي وهو اغار الخبز من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 طلب الودعه من الودع مع القدر على ادفع واليسلم اليه حتى ذلك حين لا ياحسب اعده عمر عن الاستماع بها
 للعال قد حلف في صباه وادخله في البحر فوجت السماء ولو امره بالان لا ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 لا يصدق الا يسهل ان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 ولا يهل الاحوجه ركذلك المودع ا حلف الودعه من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 الاستماع بالو عنه فكان الحلف منه بالان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 اسو الغرام منه ولو ا حلف الودعه من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 فلا يعدم الا ياب منه بل يلبس سبالا بعدا اتمل من حبه واما كونه سر يكلف احبها فلو حودس في السر كونه
 وهو احاط بالملك ولو اودعه رجلان كل واحد منهما الف درهم حلف المودع ان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 على احد اندراهم و بعض المودع لكل واحد منهما الف درهم حلف المودع ان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 وحمد هما باخا ران سا آ افسا الحلفه بعضي وان سا آ افسا المودع التي وعلى هذا الخلاف سائر المكملات
 والموريات اذا حلفوا الحفس بالحفس حلفا لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 الودعه فانه سبالا عن الوصول اليها سار من الحلف فان سا آ افسا الا عار حبه الغرام وان سا آ افسا
 لا عار حبه المحر وجه قول ان حبه رحمه الله انه لا حلفها حلفا لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 بالحلف فكان الحلف منه بالان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 التمسح لا ياب الا يوجد الا بالان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 فامس لكل واحد منهما ممل حبه عداني حبه لان الحلف بالان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 امس على فمه الحلفه حلفا لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 يستحق امس تمام الحلف على امس وهو مستحق امس حلفه لان حبه السبعه رداد بالحلفه الحلفه وذلك
 انما ملك الغير فلا يستحق صاحب السعير ولو افس المودع بعض الودعه ضمن قدر ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 يوجد منه الا بالان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 والنصف الباقي بالحلف الكون الحلف بالان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 موضعها بعدا ام فساعب لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 فبعض كما لو اوسع بها (ولما) ان فس الا حد لس بالان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 فانه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله سار له وعلى عرساه عا على امس ما حدت به
 احسبها ما لم يسكنوا او سعلوا طاهر الحدت يسبي ان يكون ما حدت به العرس عوا على العموم الا ما حدت به
 وعلى هذا الخلاف ا اودعه كسما ودوا حله السودع ا رصده فامس لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 او مات المودع فان كسب الودعه فانه يسار على صاحبها لان هذا عن ماله ومن وحد عن ماله فهو احق به على
 لان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كسب لا يعرف بمساقفه دس ركه لم يخاص الغراما لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 للودعه بعد ان يامس في الخروج من ان يكون متماها في حق المالك بالمجهل فهو حصر الا بالان لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح
 انما هلك اورد على المالك لا يصدقون على ذلك لان المور حله لا ياب من الحودس من حباته وبيع القمح بالقرن على ما ياب ولا يصح القرن حبة القمح ولا ربح

صحيح من عراجل لان ما من الاصل للحرور عن الجبال المتصلة الى المارعة والجمالية في باب العار ولا نصفي الى المارعة
 لانها عند حار عراجل لم يند المني لملك الاحار لم يها عدل لان الاحار عند عراجل لم يملك الاحار لكان فيه
 اسباب صفه اللزوم بالنسب لزم او سلب صفه اللزوم عن اللزوم لكل ذلك ما ظن وقوله النافع مقدمه عند العند
 فان لم يكن هذا لا يمنع حوار العند كافي الاحار وهذا لان العند الوارد على المنفعة عند العند معصاف الى حق وجود
 المنفعة ولا ينعقد في حق الحكم الا عند وجود المنفعة سواء على حسب حدودها فلم يكن مع العدم ولا ينع بالنسب
 عند الانسان وعلى هذا يخرج المار الدرام والداير بها يكون فرضا لا عار لان الاعا لما كانت للمنفعة
 او اواجه المنفعة على اختلاف الاصل ولا يمكن الاستماع الانسلا كما ولا يندل الى ذلك الا بالنسب في العند
 لافي المنفعة ولا يمكن تصحيح عار حتمية فصح فرضا لوجود معنى الا عار فيه حتى لو اسما عار حتميا ليجعل
 به صحيح لانه يمكن الاستماع به من عراجل لا يندل بالتحمل فمكن العمل بالمنفعة ولا ضرر الى الحمل على المحار وكذا
 عار كل ما لا يمكن الاستماع به الانسلا كما كالمكتلات للحرور بان يكون فرضا لا عار لما ذكرنا ان حمل حكم
 الاحار المنفعة بالنسب الا ان كان ملحقا بالمنفعة عراجل كما اذا سبغ اسما اسما او اواجه لبيع لهما و يها من
 ردها على صاحبها لان ذلك مفيد ومن النافع عراجل فانه كان له حكم المنفعة وقد روي عن النبي عليه الصلوة
 والسلام انه قال هل من احد منكم من اياه فاهل بيت لا درهم وهذا عري عري الربيع كمن منح منحه وروي او
 منحه ليس كان له بدل ربه وكذا الوصية حدنا وعارها كان له لانه من حق ان يتبع لربه ووصفه ويصل يها
 الفصل بان ما ملك المسمر من النصف في المسمار وما ملكه فقول والله الوصي حل الكلام فيه ان عند الاحار
 لا يخلو من احد وجهين اما ان كان مطلقا واما ان كان مسمرا فان كان مطلقا ان عارها اسما او لم يسم مكانا
 ولا رما او الزكوب رما الحمل فله ان يسمها في اي مكان و زمان سا وله ان يركب او يحمل لان الاصل في المطلق
 ان يحرق على اطلاقه وقد ملكه منافع العار به مطلقا فكان له ان يسموها على الوجه الذي ملكها الا انه لا يحمل
 عليها ما تعلم ان مطلقا لاطلاق حمل هذا الحمل ولا يسمها ليدور بها اما لا يسمها من المالك لذلك عار حتى لو
 فعل فمطلوب ضمن لان العند وان خرج خرج الاطلاق لكن المطلق يسمها بالعرف والماد دلالة كما سجد
 نصا وله ان يغير العار به عند اسما كما كان العار به مما تفاوت في استيفاء المنفعة أولا لان اطلاق العند نصي
 سوب الملك للمسمر فكان هو في العمل من عر على الوجه الذي ملكه مضمرا في ملك نفسه الا انه لا يملك
 الاحار لما قلنا فان آخر وسلم الى المساحر ضمن لانه دفع مال الميراثه ميراثه فصار خاصا فان ساء ضمنه
 وان ساء ضمن المساحر لانه مضمرا في مال الميراثه كالميراث من المالك الا انه اذا ضمن المسمر لا يرجع
 بالنسب على المساحر لانه ملكه اذا الضمان في انه آخر ملك نفسه وان ضمن المساحر فان كان عالما
 بكونها عار به في ذلك لا يرجع على المسمر وان لم يكن عالما بذلك يرجع عليه لانه اذا لم يعلم به فصار مضمرا في حبه
 المسمر ويرجع عليه ضمان المروور وهو ضمان الكفاية في الخمسة واذا كان عالما بضم مضمرا في حبه فلا يرجع
 عليه وهل ملك الاداع احتلف المساحر فيه فالمراسع الترافيق وهو قول بعض مساحرا لانه ملك الا عار
 فالاداع اولي لها دون الاحار وقال بعضهم لا يملك اسدلا ولا سله مند كونه في الجامع الضمير وهي ان المسمر
 اذا رد العار به على من احبب ضمن ومعلوم ان الرد على من اداع اياه ولو ملك الاداع لم يضمن وان كان مسمرا
 وراعى فيه القدر ما يمكن لان اصل اعارة صرف العاقل على الوجه الذي صرف الاداع يمكن اعارة لعدم
 القادر وبحودك فلما الوصف لان ذلك يحرق يحرق السبب مما راعى الضمير في اداعه لا فيما لم يدخل
 لان المطلق اذا ضمن بعض الاوصاف سبق مطلقا فيها وراء فراعى عند الاطلاق فيما وراء ما من هذا الجملة
 في مسائل الاعارة انما اذانه على ان يركبها المسمر بنفسه ليس له ان يغيرها من عر وكذلك اذا عار بوا

ثم تقول اما رحب عليه صان الردان المسمى بها المد او المطلب في العنق في بد كالمعسوب والمعسوب
 معسوب الرد حال فامه ومعسوب السمة حال هلاكه وعدنا اهلك في تلك الحال تخص واما قوله حتى مال العير
 لسه فم لك في مال العير لسه مريد لا يصلح سدا لوجوب الضمان كراعي الا باولى المنصوص على
 سوم السرا - معسوب النقص بل العديس في العاطي شرط الحار والاثاب لا تعلم لاحجه له في حد
 صوان لان الزمان قد احتل بدروى انه رب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسالة فامه وكان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يرد حينا فقال هل عدل في من السلاح فقال غار به رحبا فقال عليه الصلاة والسلام
 غار به غار ولم يد كرمه الصان والحاديه به واحد مر واحد فلا يكون الثاب الا احدا منها معا رب
 اروا من سقط الاحتجاج مع ما انه ان من يحصل صان الرد به تولد على صان العير مع الاحمال
 به بد فاما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الغار به مودا
 في فصل في واما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الغار به مودا
 وهو الا لا حسه ارمي باللعن عند الطلب او سدا قضا المدرك الحاد والمخلو في لوجوب الغار به
 بعد اعضا المد او عند الطلب قبل اعضا المد تضمن لانه واحد في حال الخلف لتولده لسه الصلاة
 والسلام الغار به مودا وقوله عليه الصلاة والسلام على البدن احدي حتى ورد لان حكم العدا يبنى باسم المد
 او المطلب فيسارب المسمى بد كالمعسوب والمعسوب معسوب الرد حال فامه ومعسوب السمة حال هلاكه ولو
 رد الغار به مع عند اواسه او من من عاله او مع عند الله او رد هاسه الى مد المالك رحل فامه لا يسمي
 استجسا والماس ان ضمن كاي اودعه رد كالتريق يسمي في كتاب اودعه وكذا اذا رد اخذ حتى
 صاع وكذا اذا حلف الا ان في باب اودعه اختلف في ما اذا في اود - اعني الضمان عند انجاء الدلالة في الله
 عنهم وهما لا يرا ودهد الترق في كتاب اودعه ولو سرف المسموع را دعي ان المالك قد لا يملك رحل
 المالك فالتول قول المالك حتى هو للمسموع على ذلك به لان السرف به سب لوجوب الضمان والاصل
 فدعوى الادب منه عوى امره حتى فلا يسمع الا بدليل ربه سبحانه وتعالى اعلم

في كتاب الوفاء والسدوه

اما الوفاء والكلام في مواسع في بيان حوار الوفاء ركته وفي بيان سراط الحوار وفي بيان حكم الوفاء الخار
 وما يصل به (اما) الاول فصول رامة الوفاء لا خلاف في العلماء في حوار الوفاء حتى رحوب التصديق
 بالشرع مادام الوفاء حاخي ان من وفادار او ارضه بمرمه التصديق بمرمه اذار ولا يكون ذلك بمرله التدر
 بالتمسك بالمره ولا خلاف ان في حوار حتى رال ملك الزهراء اصل به في التاضي او اضافة الى ما بعد
 الموت بان ذل اتم فتدخل ارض او ارضي رقاسي كذا او قال هو ووفى حتى صده بمره وفاني را حلتوا
 في حوار مر بالملك الزهراء اذ لم يوجد الا اضافة الى ما بعد الموت ولا اصل به حكم حاكم قال انه حسمه سله ارضه
 لا يجوز حتى كان للوفاء مع الوفاء وهه واذا ما بمره ما يورس قال ابو يوسف وخذوا به العلماء رضى
 انه تعالى عنهم حتى لا ساع لا يوفى ولا يوفى في طاهر الزوايه عن ارضه لا فرق ما اذا وقف في حاله
 الصحة من ما اوفى في حاله المرض حتى لا يجوز عند في الخلف جميعا لم يوجد الا اضافة ولا حاكم في وروى
 الطحاوي عنه ان اوفى في حاله المرض خارجا عنه من التبر ويكون بمرله الوفاء بمره رامة عدها
 فهو خارج في الصحة والمرض وعلى هذا الخلاف ابي رماط او حاتم المبحر في ارضه للمسلمين او جعل ارضه
 مفعلا لارول بمره حد الاسا عن ملكه عداى حسمه الا اذا اضافة الى ما بعد الموت او حكم به حاكم رسدهما

ولم يدر ذلك لكى عدائ يوسف حتى القول وعند جد واسمه يسلم وذلك لى الخ
واحار رساله الناس من الله والذى فى انفسهم واجمعوا على ان من حمل ار او ار صه مسجدا حور و برول ار صه
عن ملكه لى لى الطرى رافرا والادى للناس بالسلا فله والقبلا سرت عدائ حسه رتد حى كان له ان
رجع قبل لك وعدائ يوسف و برول ار صه عن ملكه سس قوله حمله مسجدا وليس له ان رجع سه على ما ذكر
(وجه) قول الدامد الا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذا ار اسدس وسه الصحابه رضوان الله على
سليم احمد فانه روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف رقب سديا او بكر وسديا عمر وسديا عيمان
وسديا على وعبره رضى الله عنهم راكه الصحابه وقوا ولا ان الوقف ليس الا اراله الملك عن الموقف وحمله الله
على حاصه فاسه الا عاى وحمل الارض اوالدار مسجدا والدليل على انه مسح مضاه الى ما سديا عور فصيح
مسجرا وكذا ان الفضل به فسا الناصى بحور وسير احار لا حمل الحوار لقضا الناصى ولاى حسه على الزجه
ماروى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما انه قال لما رل سور النسا وقوف فيها التراس فل رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا حسن عن فرائس الله تعالى أى لا مال حسن بعد موب صاحبه عن التسعه بن وره والوقف
حسن عن فرائس الله تعالى عرساه فكان مقاسر عاوع سرح انه فل حا حمد سفع الحسن وهدا منه وانه
عن النى على القبلا والسلام انه حور سح للموقوف لان الحسن هو الموقوف فعلى حى المفعول الوقف حسن
لعد فكان الموقوف حور ساف حور سمد و به سى ان الوقف لا وجب رزال الزفه عن ملك الوقف (واما) وقف
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما حار لان المانع من وقوعه حساس فراض الله عرو حى ودفعه صلى الله عليه وسلم
لم يفع حساس فراض الله تعالى قوله صلى الله عليه وسلم انا مع امر الينا لا يورب ما ركنا صدقه (واما) اوقاف
الصحابه رضى الله عنهم ما كان مهابى رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم احمل انها كاب قبل ررل سور النسا
فلم يفع حساس فراض الله تعالى وما كان بعدر انه على القبلا والسلام فاحمل ان ورسمهم مسوده اما الا حار
وهذا هو الظاهر ولا كلام فيه واما حار مساه الى ما سديا عور الى ما سديا عور قد احر حرح
الوصفه فحور كسار اله صانا لكى حوار بطرى الوصفه لا يدل على حرار لا طرى الوصفه الا ترى لو
اوصى سلب ماله لفرء حار ولو بعدى سلب ماله لى الفراء لا بحور واما احكم بها كم فاسا حار لان حكمه
سما ف حل الاحهاد وانضى احهاد الله وهما الفاضى موضع الاحهاد ما قضى الله احهاد حار كفاى
ساو المحهداب

غير قليل كى واما سراسل الحوار فابواع سبها رجع الى الوقف و سبها رجع الى الوقف و سبها رجع
الموقوف (اما) الذى رجع الى الوقف فابواع (مها) العمل (وهى) النوع فلا مسح الوقف من الضمى والحقون
لان الوقف من السرفاب السار لكونه اراله الملك مصر عوص والضمى رالحون لسان اهل التصرفات السار
ولهذا لا تصح منها الهه والصدقه والا عاى وبخود ذلك (ومها) اخر به فلا حله العدلا ما اراله الملك والعد ليس
من اهل الملك وسوا كان مادونا و حور لان هدا ليس من باب التجار ولا من ضروراب التجاره فلا حله
المادون كالا على الصدقه والهه والا عاى (ومها) ان بحرحه الوقف من يده وحمل له فباو سلمه الله عداى
حسه وحمد وعدائ يوسف هدا ليس سرت واجح ما ررى ان سديا عمر رضى الله عنه وقف وكان سولى امر
وقه سسه وكان يده وروى عن سديا على رضى الله عنه انه كان حمل كذلك ولا ن هذا اراله الملك لا الى حد ولا
سرت فله السلم كالا ساق ولهما ان الوقف احر احر المال عن الملك على رحه الصدقه فلا مسح بدون السلم كسار
التصرفات (واما) وقف سديا عمر وسديا على رضى الله عنهما فاحمل انها احر حار عن ائدهما وسلمنا الى
المولى بعد ذلك فصيح كى رهب من آخر سنا او بعدى اول سلم الله وقف الصدقه والهه سلم صبح السلم كذا هذا

الموقوف عن ملك الواقف ولا يتحل في ملك الموقوف عليه لكنه ينتفع به بالصدق عليه لأن الوقف حسن
الاحتمال وينبغي بالقرع والخس لا يوجب ملك الخس كالرهن والواحب ان سدا تصرف القرع الى متعلق
الوقف من عمارته واصلاح ما هو من ماله وسائر ماله الى لا يندمها سواء شرط ذلك الواقف أو لم يشرط لأن
الوقف صدقة خيرية في سبيل الله تعالى ولا تخرى الا بهد الطرب ولو وقف دار على سكي ولد فالعمار على من
له السكي لأن المنفعة فكأن الموهب عليه قوله عليه الصلوة والسلام الخراج النسيان كالعقد الموصى بمحمد من ان ينفعه
على الموصى له بالخدمة لافلا كذا هدا فان ابيع من العمار ولم يصر عليها ان كان فقرا آخرها الناصي وعمرها
بالآخر لأن استيفاء الوقف واجب ولا يبي الا بالعمار فاذا ابيع عن ذلك او غرعه باب الناصي ماله في استيفاء
كالعقد والدانه اذا ابيع صاحبها على الا عاق عليها ان الناصي عليها الا حار كذا هدا وما يندم من ساء

٢١٥
صدقه الخا كن عمار الوقف ان احياح الله وان اسعى عه امسكه الى وقف الخا حه الى عماره بفسره
فها ورضي الله عنه في مسجده الى مسجده لان حبه من المنفعة والمصلحة في العن بل هي حق الله تعالى على الخلو
ولو حمل دار مسجد احارب حواري المسجد واسعى عه لا يعود الى ملكه و يكون مسجدا اذا عداى يوسف
وعند حمد سود الى ملكه (وجه) قول حنابلة ان مال ملكه يوجب مخصوص وهو العرف الى الله تعالى كان يصلي فيه
الناس فاذا اسعى عه فدا عرجه منه يعود الى ملكه كالمالك مسام كذا سمع وبي الكس يعود الى ملكه
كذا هدا ولا في يوسف انه لما حمله مسجدا فهد حرر وحمله خالصا لله تعالى على الاطلاق وصح ذلك فلا يحمل
العود الى ملكه كالا عاق بخلاف نكف الم لا يباح حرر الكس وانما دفع حاجه المسببه وهو سر عوربه وقد
اسعى عه يعود ملكا له وقوله ان مال ملكه يوجب رفع الاسما عه فلا يبيع فان الخمار من يملكون منه وكذا
احتمال عو العمار فام وجهه القرمه قد تحب سعي ولا سطل واحتمال عدم حصول المنصود ولو وقف دارا او ارضا
على مسجد معين فال منسهم هو على الاحتمال على قول اي يوسف حور وعلى قول حمد لا يجوز ساء على ان
المسجد عداى يوسف لا يصر من بالخراب وعند حمد يصر من بالخراب او بكر الاعس يصر من بالخراب لا ساء
وقال ابو بكر الاسكاف يصر من بالخراب

٢١٦
والمسئل في واما الصدقة اذا اقل داري حدى المسا كن صدقه يصدق منها وان تصدى منها حار لان النادر
بالندر يصر الى الله تعالى بالمدور به ومعنى الره يحصل بالصدق على النادر بل اولى ولو تصدى من الدار حار
لا يداى المنصوص عليه ولو قال داري حدى صدقه موقوفه على المسا كن يصدق بالسكي والعلم عداى حقه لان
المدور به صدقه موقوفه والوقف حسن الاصل ويصدق بالقرع ولو قال مالى في المسا كن صدقه يصدق بكل مال
يحب فيه الزكا استحسانا والقياس ان يصدق بالكل لان اسم المال سطل على الكل (وجه) الاستحسان ان
الحباب المندم من الحباب الله تعالى ثم الحباب الصدقة المسلمة باسم الله من الله تعالى في قوله تعالى حدى من اموالهم صدقة
ويجوز ذلك تصرف الى بعض الاموال ون الكل فكذا الحباب العمد ولو قال ما املكه فوصفه يصدق بجميع ماله
وسال له امسل قدر ما بقته على سبل وعالم الى ان يكتسب مالا فاذا اكتسب مالا يندم سبل ما امسك
لنفسه لانه اصاب الصدقة الى المملوك وجميع ماله مملوك له فصدق ما سمع الا انه حال له امسل قدر القصة لانه
لو يصدق بالكل على عره لا حياح الى ان يصدق عره عليه وقد قال عليه الصلوة والسلام اذا سئل من سئل
والله عرو حل اعلم

— ٢٢١ —

في كتاب الدعوى

الكلام في هذا الكتاب مع في مواضع في بيان سرائر الركن وفي ما حد المندى

والمدعى عليه وفي حال حكم الدعوى راسم عليه وفي بيان حقه المدعى والمدعى عليه وفي بيان سلاحيته وفي
 بيان ما تدفع به الخصومة عن المدعى سلمه من حرج من كونه حيا وفي بيان حكم بما رخص به دعوى مع تعرض
 اليه من حرجكم تعرض الدعوى لا عرف وفي حال حكم الملك والحق انما هي الخلل (اما) ركن الدسوى فهو قول
 الرجل على رجلان اوله دلائل كذا او صنف حق فلان او ابرأ من حجه رجوعه اهل لك فقدم الركن
 ثم فصل ٣ واما السراط المسجحة للدعوى اع مهاسل المدعى والمدعى عليه فلا تسح سوى المخون
 والسبي الذي لا يعمل وكذا لا تسح الدسوى عليهم حتى لا يلزم الخوارج ولا تسح الله لاتهم ما سئل على الدسوى
 المسجحة ومما ان يكون المدعى معلوما لتعذر السداد والتسليم المحمول للعالم المدعى اما حمل احدا من راسما
 الاسرار اما التسليم رجحه الكلام فانه المدعى لا حلوا ما ان يكون عسا واما ان يكون ساهون كان عتافا لا حلوا
 اما ان كان حمله للثقل او لم يكن حمله للثقل وان كان حمله للثقل فلا بد من احصاء تمكن الاسرار والتسليم
 الدعوى والسداد فمعه معلوماتها الا اذا مدر عليه كحجر الزحري رجو ان سا الناصي اسحس وان سا ع
 اليه اما وان لم يكن حمله للثقل وهو العار فلا بد من ان حد لكون معلوما لان العار لا يسير معلوما الا بالتحديد
 ثم لا خلاف في انه لا يكتفى به في كحد واحد وكذا في كحدس عدائي حجه وحده خلافا لابي يوسف رهل
 تقع الكسابة في كبرياته حدود ال علماء وبالبلا يرضى انه عنهم ثم وهل يرضى انتم سله ولا هي مساله كتاب
 الشروط وكذا لا بد من بيان موضع الحدود في كسبه معلوما هذا ا كان للمدعى عسا كان دسا فلا بد من بيان
 حجه وبوغه وقدر وصحة لان الدس لا تسح معلوما لا ببيان هذا الاسا ومما ان يدك المدعى سوى العتاتاته
 في المدعى سلمه لان الدعوى لا بد وان يكون على حسم المدعى سلمه انما سرحسما ا كان ييد فلا بد ان يذكر
 انه يد لسرحسما ان ذكر وانكر المدعى سلمه ولا ييد المدعى فمعه علم من سراححه الى اقامه اليه من المدعى
 على انه يد المدعى عليه ولو كان له تسح لا تسح حتى يتم اليه على انه يد هذه المدعى سلمه ورحه اثرون ان من الخار
 ان يكون صاحب الدعوى راضطحا على ذلك فلو سمع الناصي منه لكان فسادا على الغائب وهذا المني فسادا
 لا به لفسا هنا اصلا لان المدعى سلمه لا يحلوا ما حلب واما ان سكل فان حلب ولا مر فسادا ظاهر وان سكل
 فكذلك لان الناصي لا يقتضي شي واما ما من فان خرج من الدار رجلي دينار من المدعى ربهما ان يذكر انه تظالمه به
 لان حق الانسان انما يحجب امار تظلم ربهما ان يكون تسلمه عسا ادلم يكن به سارا لا ارضى المدعى سلمه تسلم
 سرح عدائي حجه وعندهما ليس شرط حتى لو وكل المدعى الخصومة من سرحسروم رضى به المدعى سلمه لا يصح
 دسا عند حتى لا يلزم الخوارج لا تسح منه اليه وسد هما تسح حتى يلزم ويسمع لما سلم كتاب الزكاة ومما
 مجلس الحكم فلا تسح الدعوى الا في دس الناصي كالا تسح السا الا في ييد ربهما حسم الخضم فلا تسح
 الدعوى واليه الاسل حسم حاد الا ان المدعى بذلك كساحكنا لفسا به فحجه التاضي انه فكسك الى
 التاضي الذي الغائب في ييد ما سمعه من الدسوى والسداد ليس سلمه وهذا عدا وعبد السامي حمله
 حسم المدعى عليه لتسح شرط لتابع الدعوى بالنسبة السا فحجور السا على الغائب عند رعدنا لا يجوز
 وحده قول السامي رحمه الله انه طر صدق المدعى في عوا على الغائب اليه فحجور اساءه به فاسا على الخاض
 ودلانه الوصف ان دعوى المدعى وان كان حرا يحمل الصدق والكذب لكن ررح حاص صدقه على حاب
 الكذب حرا بالنسبة فمعه عوا كذا اذا كان المدعى عليه حاصرا تحته ان المدعى سلمه لا يحلوا ا ان
 تكون مررا واما ان يكون مسكرا فان كان مترافك ان المدعى صادقه في دعوا فلا حاصه الى التضا وان كان كرا
 فظهر صدقه اليه فكان الغيبا بالنسبة فمعه مظهر للمني خار (ولما) ماري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال لسد با على رضى انه سله لا تسح لاحدا الحسم ما لم سمع كلام الا حرها عليه السلا السلام عن السا

لاحد الخصمين فليبيع كرام الآخر النسيان المدعى حال عنه المدعى عليه فاما لاحد الخصمين فليبيع
 كما الآخر فكان مباعه ولا يتقاضى ما مور بالنسيان المدعى حال عنه سارك وعلى حل سائمه او دان حملك
 حلفه في الارض فاحكم بالنسيان المدعى وقال عليه الصلوات والسلام لعمر بن العاص اقص من هذين قال اقصي
 واب حاصر يثرب فقال عليه الصلوات والسلام اقص منهما ما لخصمك التائب ولا يوجب مع احوال
 المدعى احوال العدم ناسي الله لاحوال الكذب فلم يكن الحكم بالعهدة حكما لخصمك فكان ينبغي ان لا تخور الحكم
 بها أصلا الا بما حملت تحضره فليس احصويها والمعارف لم يظهر حاله العهدة ودرج احوال عن
 كلامه ثم اتينا لاختوار النسيان عند ما على العباد اقام يكن عهدهم حاصر فان كان حورا لانه يكون فصلا على الحاضر
 حقه ومعنى والخضم الحاضر الوكيل الرضي الوارث ومن كان منه من العاد اتصال بما وقع فيه الدعوى لان
 الوكيل والرضي انما انعه صريح السام والوارث انما عهدهم حاصر التائب كحصر الموب عنه ولا يكون
 فصلا على العاد معني وكذا اذا كان من الحاضر والعاد اتصال بما وقع فيه الدعوى فان كان ذلك سنا لسوء
 حق العاد لان الحاضر به مدعى عليه فيما وجهه من ضرور سوب حقه سوب حق العاد فكان الكل حق
 الحاضر لان كل ما كان من ضرور واب النسيان كان ملحقا به فكون فصلا على الحاضر حتى ان من ادعى على آخره
 اخوه لم يدع مبرا ولا سله لا سمع عوا لانه عوى على العاد لانه ردا باتب سب من اب المدعى عليه وانه
 وهما عا عا وليس عهدهما حصر لانه لم يوجد الا ما به ولا حق قضى به على الوارث لكون سوب النسيان
 العاد من صر وانه ساهه فلا سمع دعوا اصلا ولو ادعى عليه ما اثاره عدا لانه سمع دعوا وسئل منه
 لانه دعوى حق مستحق على الحاضر وهو المال ولا يمكنه ساهه الا باتب سب من اب المدعى عليه فحكم جميعا
 العاد ضرور سوب الحق المستحق ساهه ولهذا الواف بالنسيان دعوى المال لا يصح اقرار بخلاف ما لو ادعى
 على رجل انه اذوه اراه انه يصح من دعوى المال الحاضر لانه ليس به محل سب العبر على الله فكان دعوى على
 الحاضر لا يرى انه لو اقر به يصح اقرار بخلاف الاراد الآخر وعلى هذا مخرج المسائل الخمسة وبواعها على
 ما ذكره في موضعنا ان ساهه تعالى ومها عدم الساقص في الدعوى وهو ان لا يسق منه ما ساقص دعوا لاستحاله
 وجود النسيان مع ما ساقصه ساهه حتى لو اقر نسيان يد لرجل فامر القاضي بدفعها اليه ثم ادعى انه كان اساه اها منه
 هل ذلك لا سمع دعوا لان اقراره بالملك له لئلا ينع السرا منه هل ذلك لان السرا يوجب الملك للنسيان فكان
 ما ساقصه الاقرار والاقرار ساقصه ولا يسق وكذا لو اقر وسئل عن امي قضى عليه سكو له ثم ادعى انه كان اسرا
 منه هل ذلك لا سمع دعوا ولا تقبل نسيان ظاهر الزاير لان السكول ساهه الاقرار وروى عن ابي يوسف انه
 سمع دعوا وسئل منه هذا ا ادعى انه اسرا منه هل السكول والسكول فاما اذا ادعى انه اسرا منه بعد ذلك
 سمع دعوا بخلاف لان الاقرار بالملك لقتل لا سمع السرا منه بعد ذلك لان عدم الساقص لاحتلاف الزمان
 ولو قال هذا لقتل اساه سمع منه موصولا قال ذلك او موصولا لا يملك نسيان منه ما ساقص الدعوى بل يسق
 منه ما مر رها لان ساهه الملك لقتل شرط محقق السرا منه ولو قال هذا بعد لقتل اسرا منه موصولا فالتقاس
 ان لا يصح عوا وفي الاستحسان يصح ولو قال له موصولا لا يصح فاسا واستحسانا وحده الناس ان قوله هو
 لقتل اسرا منه كونه ملكا لقتل في الحال فهذا ساقص دعوى السرا لان السرا يوجب كونه ملكا للنسيان ولا يسق
 كما اقال موصولا وحده الاستحسان ان قوله هو لقتل اسرا منه موصولا معناه في معارف الناس وعاداهم انه
 كان لقتل اسرا منه فاني اسره وحل راد كروا اذ لم يملك مستحقون في الارض اي اذ كنتم فليلا اذ لم تكونوا
 فليلا وفريلا اسره فانه محتمل عليه صحة حاله ولا يده حرب بذلك في المقصود حمل على حتمه وهو
 محتمل ما ساقصه ولا سمع هذا ا انه اسرا منه هل الاقرار ان ساهه اسرا منه بعد دعوا لا بعد الساقص

على ما يداو كذا لولم يسمي را على السرا منها من معلوم سمع لا يعلم ان ذلك الوقت يحمل على الخلل بصحة لهذا
 اذا قال هذا النبي لئلا ولم يعل لا حولي فلهذا ولا حولي فلهذا على السرا بعد ذلك لا سمع دعوا لان قوله
 لا حولي فلهذا كذا الا ان الله اسرا بعدا فراعهم لما قالوا على على رجل دنا قال المدي علم
 بكر لك على في فلهذا فام المدي الله وفي العاصي ذلك فاما المدي عليه اليه انه كان قد سمع دعوا
 وسلم بنته خوار انه لم يكن يسمي را فاصفا انا دفع النسوة الباطل ولو قال لم يكن لك على في ولا اعرف
 فام المدي الله وفي الثاني بيده فاما المدي عليه اليه انه كان قد سمع دعوا ولا حولي فلهذا لا سمع
 لاء فلهذا فاصف دعوى النصا لان الظاهر انه لا يسمي الا بعد معرفته انا فكان على دعوى النصا فلهذا اول
 سمع ولو ادعى على رجل انه سمي منه عند الله والصدق بذلك فامكر الباع البيع فام المدي الله وفي
 الثاني به من حوجه به عا وادان رد على الباع فام الباع اليه على ان المدي كان ارا عن كل علم سمع دعوا
 ولا حولي فلهذا لان اسكر السبع فاصف دعوى الا را عن العسلان الا را في رحو الباع فكان مافا
 و دعوى الا را فلا سمع وعلى هذا ماسا والاصل في هذا الباب انه اذا سمي من المدي مافا فاسم
 سمع منه الدعوى الا في السبع والسعي من التافص منها عزم من ان هل يجوز السبع هو ابي من ارا من له هو
 ابي من السبع سمع دعوا وكذا يجوز السبع اذا ارا من ارا من رجل فاما على اخر الاصل سمع دعوا حتى
 سل بنته لان سمي على امر حتى رحو العلوق منه ادعوى على حاد على الناس والتافص في ماله
 عزمه كما اذا احتلف ارا ررحا على مال عا عا كان طلبها ملا فاصل الخلع را في اليه على ذلك
 سمع دعوا هو وسلم منها لما كذا وكذا الز والخره ومنها ان يكون المدي ما حمل النسوة لان
 دعوى ما سجد رحو حقه او يكون دعوى كاد حتى لو قال لم لا ولم يسم له هذا ابي لا سمع
 دعوا لا سجد ان يكون الا كرسا انا على فواصر سامه وكذا ان لم يسم الله هذا ابي
 والله تعالى اعلم

فصل في ما اذا سجد المدي المدي عليه فقد اخطب عاراب الساج من عدهما ان يصمم المدي
 من اذله الخصومه لا يحتر عليها المدي علم من اذله الخوا يحتر عليه وقال يصمم المدي من لم يسم
 غير لسه عا او دنا رحا والمدي علم من يدع ذلك على سمه وقال يصمم المدي الى المتخاصين اهما كان
 مكر افا لا يكون مدعا وقال يصمم المدي من يحتر عا يدع لسه والمدي علم من يحتر عا يدع لسه
 لسه فصيلان ذلك عن الساهد والمتر والساهد من يحتر عا يدع لسه والمدي علم من يحتر عا يدع لسه

فصل في ما اذا سجد المدي المدي عليه فاصف دعوى وما يفتصل به حكمها رحو الخوا على المدي عليه لان قطع الخصومه
 والمارة واجب ولا يمكن القطع الا بالخوا فكان رحا وهل ساه القاصي الخوا فصل طلب المدي ذكر
 ادب القاصي انه ساه وذكر في الزا ان الله لا ساه لم هل المدي اساه على دعوى را على هذا احد الخصمان
 الى القاصي هل ساه المدي على دعوى را ادب القاصي انه ساه من الزا ان الله لا ساه ريمر في كتاب
 ادب القاصي رسا را ادب القاصي على المدي عليه ما ان ارا وسك او انكر فان ارا من رادع الى
 المدي يظهر صدق عوا وان انكر فان كان للمدي منه امارا لو قال لا يسمي فاما بالله هل فصل رعا
 الحسن عن ابي حبه رحمه الله على انا سل وعن خدائنا لا حولي فلهذا فام المدي الله وفي الا را سمي سمه
 والا لسان لا يسمي ارا على سمه فالانسان بالله بعد لك رحو عا ارا فلهذا سمع وحده رواه الحسن عن
 حبه ان من الخوا ان يكون له سمه لم يسم المدي بان ارا المدي علم من يدع لسه ولا وهو لا يسمي سمه بعد ذلك بها
 فامكن التوقي فلا يكون الا ان ساه بالله بعد ذلك رحو فصل وان لم يكن له سمه وطلب من المدي عليه لم يسم

حمل الخلف ناسك عن الخواب ما حكاه ناسا انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 فصل واما حجة المدعي المدعي عليه فليدعي حجة المدعي راسا حجة المدعي عليه لنيله عليه السلام
 والسلام البتة على المدعي واما على المدعي عليه حمل عليه الصلوة والسلام البتة حجة المدعي واما حجة المدعي
 عليه والمنعزل كذلك لان المدعي يدعي امر احصا فصاح الى اطهار وللنفس هو الاطهار لا بها كلام من ليس
 بحصم سلب حجة المدعي راسا وان كان موكدا كرامته ان عروجه لكتبا كلام الخصم فلا يصلح حجة
 مقرر للخصم رسل حجة المدعي عليه لانه مفسد بالظاهر وهو ظاهر الداحية الى استمرار حكم الظاهر
 واما وان كان كلام الخصم في كاف للسر فكل حمل البتة حجة المدعي راسا حجة المدعي
 عليه وضع الشيء موضعها وهو حجة الحكمة ولي هذا مع التماس شاهد واحد من المدعي انه لا يجوز عدا
 خلاف السامعي رحمه الله احتج ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قضى شاهد واحد وان السباد اما
 كان حجة المدعي لكونه امر حجة حسنة الصديق على حجة الكذب في عواطف الرجحان فكيف السباد مع
 ما في كتابه من كونه امر حجة حمل البتة فكل مدعي ان تكفي بالاثبات البتة السباد ههنا اللهم (ولما) الخلف
 المشهور والمنقول راجع الاستدلال من حجة احدهما الى حجة الصلوة والسلام راجع ما في المدعي
 عليه وارجم حجة المدعي لاسي راجع على المدعي عليه وهو خلاف النص الثاني انه عليه الصلوة والسلام حمل
 كل جنس من المدعي عليه لانه عليه السلام كالمسلم لأم العرب فسقط اسعراي كل الجنس
 فهو حجة المدعي لا يكون كل جنس من حجة المدعي عليه بل يكون من الايمان بالنسب محججه هو المدعي
 واما خلاف النص اما الخلف فقد طعن فيه بحجج من قال لم يسجد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السباد
 مساند من وكذا روي عن ابي هريرة بسند عن ابي مع الساهد وقال دع اهل من في مهابا ورضي الله
 عنه ركداد كرا من حرج عني عن ابي فاح انه قال كان القضا الاول ان لا يسئل الاساهد ان راول من قضى
 ما في مع اساهد انك لم يرا مع ما روي من راول لا تسأل راجع اليه فليس وان ينادي في ساهد
 راسا انك لم يرا مع ما روي عن بعض السباد انه قضى ساهد من في الايمان رعد ما يجوز القضا
 من حجة احكام الايمان ساهد واحد اكان عدلا راسا انه امر من الكافر قسيل سباد حتى لا حمل لكون
 من راسا من ان سباد طه حبل على هذا فوسل ان لا يلصقه طاع السافس ومهادس ظلال
 مذهب السامعي رحمه الله في الدين اذ المدعي عند كونه المدعي عليه لان النبي عليه السلام ما حمل
 الدين حجة الا حجة المدعي عليه الرذالي المدعي يكون وضع الشيء عن عروضة هذا احد العلم وعلى هذا
 حرج من اخبار معي البتة اما البتة انه لا يسئل منه في الدلالة با حجة المدعي راسا حجة المدعي راسا حجة المدعي راسا
 بل هو مدعي عليه ولا يكون البتة حجة المدعي عليه فالحجب به بالعدم حجب به المدعي عن المعارض فعمل بها وقد مخرج
 المسئلة على اصل آخر ذكر في موضعه ان سبادوا اعرف ان البتة حجة المدعي والمدعي حجة المدعي عليه وازيد من
 معرفة سباد ما روي عن النبي في ركداد كرا من كتاب السباد ان ركداد كرا من كتاب السباد ان ركداد كرا من كتاب السباد
 في الدين مواضع من ان الدين راجع من ان سبادوا الوجوب وبنان الوجوب راسا حجة المدعي راسا حجة المدعي راسا
 في سباد حكمة انه من بان حكم الصانع عن يحصل الواجب اما للوجوب والخلف المشهور وهو قوله عليه
 السلام واسلام البتة على الرعي واما على المدعي عليه وعلى كنه احاط راسا حجة المدعي راسا حجة المدعي راسا
 له ما وجب للحاجة الى دفع التهمة في حجة الكذب في الانكار اكان معرا الاحاجة لان الانسان لا يهتم
 الا بما على نفسه من الانكار ونوعا من سبادا اما السباد فهو صريح الانكار واما الدلالة فهو الكذب عن جواب
 المدعي من عرافه لان الدعوى اوجب الجواب عليه والجواب وعان اقرار وانكار فلا يثبت حمل السباد على

احد هما والجل على الانكار الى لا اوافي قل اسد لا تك على اطا احو اسحق لم يمع مبره سه و
 مكس اطا احو لم يمع مبره سه و كان جل الكرب على الانكار واولى فكر لكرت انك الانوار
 بك اسس على ولم لكنه قل لا افر ولا اكر اضرب على داحض الحاجه قتل منهم هذا
 و ل منهم هذا ا و الاول اسد لا فوله لا اكر احارس الكوب على الجواب اسكيب انك على مبره
 ربما نطق اسدي لا رحب على اسدي على حمله من رحى الامان على حرح را حلاله سد طله
 ربما السيف الحارس عدان حسه ردهم بالسبه وحي قول اسدي على ربه حصر مازا ان حلف
 اسدي على لم يمع مبره سه و اما لك رحه فلهذا المع حمله اسدي كايده هذا لا يحب الاسد حله
 فكر له لا مبره سه و اما لك رحه فلهذا المع حمله اسدي كايده هذا لا يحب الاسد حله
 والمع كاحض على الكربا كرم الختم فلما را اسه عازا اسحق على اسدي على لم يمع مبره سه و اما لك
 على الاصل مع المص الى الخلف ربما ان لا يكون للمدي حاصه من رحى حلاله حور الاسحق على
 احد و ادخل الحاصه من رحى كذا مبره سه و اسرب لان الاسحق على لاجل انك لراسي الكول
 في احد و ادخل السد لا مبدل سد ان حسه ردهم اسه ردهم اقرار مبره سه و اسه ردهم لا يحل لاجل لا
 شب دليل مبره سه و هذا لا شب مبره سه اسه ردهم على السبه الا ان اسه ردهم على احد لاجل كذا
 لا ان القمان لا مبره سه و احد را احد اتدق و حور مبره سه الاسحق على ظاهر انه مبره سه و
 الحد ردهم حله حله على بل سويه حور اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 الاسحق على اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 للا و مبره سه ان كان لوافر به لبح او افر به و مبره سه الاسحق على حور مبره سه على رحى مبره سه
 احو و يدع مبره سه انا اسك لا حلف لا و اوله حور مبره سه لكره لرا اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 انه احو و ان مبره سه كذا اسه و هو مبره سه لكره لرا اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 لانه او انه احو مبره سه و حور لرا حور مبره سه مبره سه لكره لرا اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 لاسه لكره لرا اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 لاسه لكره لرا اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 ان سول الله مبره سه مبره سه لكره لرا اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 ذلك المع على هذا المع ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 اقرار مبره سه اسك لا سخط واساني ان الاسحق على لآخر في الكح وسد مبره سه لكره لرا اسه
 عدان سب حلف على السب ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 سد اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 وسد مبره سه لكره لرا اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 ان الما ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 سد مبره سه لكره لرا اسه ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم ردهم
 لاسحق على السكح سد ردهم ردهم لاسحق على السكح سد ردهم ردهم لاسحق على السكح سد ردهم ردهم
 ووا على رحى على رحى انه ردهم ردهم لاسحق على السكح سد ردهم ردهم لاسحق على السكح سد ردهم ردهم

الاستحلاف لا حرج في النكاح عنده وسددها حرج ومبها ان يكون المدعى ما حمل الدليل سداً
 حسمه مع كونه محتملاً للافراء وعندهما ان يكون ما حمل الافراء سداً ما حمل الدليل اولا رعى هذا حرج
 احكامهم في الاساس السمه اهل الاخرى فيها الاستحلاف عند اى حسمه وهي النكاح والزحمه والى ر الانلا
 والسداد والى والولا والاستلاد انا النكاح فهو ان يدعى رجل على امرأه امرأه او يدعى امرأه على رجل
 انه زوجها ر لا يسهل للمدعى طلب من السكر وامان الزحمه فهو ان يقول الروح للمطله بعد احصائها فذلك
 راحمل وانكرت المرأة ونكرت الروح عن اقامه البتة فطلب منها وامان الى في الانلا فهو ان يكون الرجل آلى من
 امرأته ومعتبار به اسم فقال قد كتب في الكتاب ما عظم منى فقال لم يبق الى ر لا يسهل للروح فطلب منها
 وامان البتة فحوان يدعى على رجل انه او امرأته فذكر الرجل ولا يسهل له طلب منه وامان الزحمه فهو ان يدعى
 على رجل انه عند فاسكر وقال انه حرا اصل لم يحرقه ر اذ اولا يسهل للمدعى طلب منه وامان الولا فانه يدعى
 على امرأه انه اسقى اناها وان اناها ماتت ولا سيما بمجان فاسكر ان يكون اعسده وان يكون ولا واما منه ولا
 يسهل للمدعى فطلب منها على ما اسكرت من الولا واما الاستلاد فهو ان يدعى امرأته على مولاه فقول انا ما ولد
 لمولاي ر هذا اولدى فاسكر المولى لا حرج في الاستحلاف في هذه المواضع السمه عند اى حسمه وعندهما حرج
 ر الدعوى من الخاف يسقوى في التصول السهوى الاستلاد لا يسقوى من جانب واحد وهو جانب الامه فاما
 جانب المولى فلا بصور الدعوى لانه لو اعلى لبس نفس الذوى وهذا على ما ذكرنا ان السكول يدل على عهده
 الاساس لا يحمل الدليل وعندهما افراء فسهل وهذه الاساس سبب دليل فسهل وحده فوهما ان سكول
 المدعى عليه ليل كونه كما في انكار لانه لو كان صادقا لما اصبح من المسمى الصادق فكان السكول افراء لانه لا
 انه لاله فاصر فيها سبه العدم وهذا الاساس سبب دليل فاصر فيه سبه العدم الا ترى انها سبب السهاد على
 السداد وسهاد رجل وامرأه (ولا حسمه) ان السكول يحمل الافراء فلم يحمل الدليل لان افعال الدس
 كما حرج عن المسمى الكاذبه فخرج عن المير والطس بالمسمى سدل المدعى الا ان حمله على الدليل اولى لا مانو
 جعلنا افراء الكذابه لما فيه من الانكار ولو جعلناه مدلا لم يكن له فيه في العذر كانه قال ليس هذا لك
 ولكنى لا اسمع عنه ولا انا رعى فبه محصل المقصود من حاحه الى الكذب وادانسان السكول يدل وهذا
 الاساس لا يحمل السدل فلا يحمل السكول فلا يحمل الخلف لانه ما سخط المدعى لسكول المدعى عليه
 مضى عليه فادام يحمل السكول لا يحمل الخلف

فوق فصل في امانان كفه ايمان فالكلام فيه على نحو صميم (احدهما) ان يمان صبه التحلف فسهل ايه كيف تخلف
 والباقي في يمان صبه المحلوف عليه انه على ما ادخل (اما الاول) فالامر لا يتخلوا ما ان كان الخالف مسلما واما ان كافرا
 فان كان مسلما فخطئه الباقى بالله تعالى ان سا من ع مطلقا روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف ر دس
 ركانه او ركانه من عذر به انه عر وحل ما اردت بالله بلا ما وان سا علف لان السرع ورد مطلقا ايمان في الخلفه
 روى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف ايمان صور بالا عور وعظف فقال عليه الصلوا والسلام الذي ابرل الورا على
 سبه ناموسى عليه السلا والسلام ان جد الزانى كما تم هذا وقال ما سمحنا نظرا الى حال الخالف ان كان من لا يخاف
 منه الا حرا على انه مالى بايمان الكاذبه مكسب فبه الله عر وحل من عر مطلقا وان كان من يخاف منه ذلك مطلقا لان
 ان العوام من لا يمانى عن الخلف بالله عر وحل كاد فاداعظف عليه ايمان تتبع وقال بعضهم ان كان المال المدعى سيرا
 مكسب فبه الله عر وحل وان كان كبيرا مطلقا وصبه المعلقان قول والله الذي لا اله الا هو عالم السبب والسهاد الرحمن
 الرحمن الذى يعلم السر ما يعلم من العلان به ويجوز ذلك ما بعد مطلقا بايمان وان كان الخالف كافرا فانه يخلف بالله عر
 وحل اسدما كان او مسركا لان المسرك لا يكون السامع قال الله سار له وسالى حل سانه وليس سالتهم من

[illegible]

امر الله به الله وقد سئلنا لا نأمر بغير ما أمر الله عز وجل من حرام على الله عز وجل
 بللغاب او باسمه عز وجل ما هي مثله من الامور ما هي حرام على الله عز وجل من الامور
 وهذا السلف على قول جند وعلى هذا دعوى العاصي في الامه ما ادعى الله على مولاها انه اعيناه وهو مكر عدائي
 يوسف خلف الاولى على السب ما دعى عز وجل ما دعى الا ان مرض لانه تصور النص هذا والعو الله ان
 اريد المرأ وطبها واخرت بمسأها او مسأها عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل
 المعنى هو العبد وخلف على السب في خلاف ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل لا عدام بسور
 المعنى هو ان العبد المسلم لا يعمل السي ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل
 على الحكم لا يحال بعد ذلك في الزوال ان يدعى من العبد وخلف في خلاف ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل
 في حرم على الاسلام سئل ان ادى لانه وعلى هذا دعوى الكاذب وهو سب على قوله لان احبته لا يرى
 الاستحلال في دعوى لا يحال ان يكون من الرجل ام المرأ فان كان من الرجل وانكرت المرأ
 الكاذب فعداى يوسف خلف على السب الا ان مرض لا يحال الطلاق والله قد سب احمد خلف على الحكم
 بالله عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل
 سواها من الناصي لا يمكنه من ذلك لانه افراط المرأ يا امرأه فعول لانه كسب بذلك فطلق هدم مروج
 احبها افراط سواها فان كان دعوى الكاذب من المرأه على رجل ما كسب فسد على يوسف خلف على السب الا
 ان مرض فحلف على الحكم كما قاله جند فما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل
 من ذلك لا يافد ان طار وحاقه كذا من البرج روح آخر فان قال بالخلاف عن هذا قد سب في
 سببه ان الدبر وليس لي به رعد سبب عدي احبته فله الناصي للروح طمأنينة ان احب الناصي
 سببه ان قال الروح لوطا بالرمي الله فلا فعل ذلك فله الناصي على طمأنينة كسب امرأه فاب طمأنينة
 لو كاس امرأه وان لم يكن فله ولا يملك على لان الله لا يملك فله الناصي على طمأنينة على طمأنينة
 ملك العبد ولو كاس الدعوى على احرار الدار او عدا او ابه او ما مرارعه فعداى يوسف خلف على السب
 الا ان مرض رعد جند خلف على الحكم على كل حال وعداى جند ما كان يخبره هو الا حار بخلف را
 كان فاسدا وهو المعنا والدارعه لا خلف اسلا لا خلف ستا على اسعوى السجحه ولم يصح عد ولو
 كاس الدعوى في السب احل ما ادعى على رجل انه فعل انا خطا والله وحسب الله ما فكر المدعى سببه خلف
 على السب عداى يوسف بالله ما فعل الا اذا مرض رعد جند على الحكم بالله ليس عليه الله ولا على عاقل
 را ما خلف على هذا الوجه لا خلاف المساح في الله من فضله الخطا ما يحسب على العاقل ابدا او يحسب على العاقل
 ثم يحتمل عدا ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل ما دعى عز وجل
 رفسل بك واما حكم لاداه فهو استماع الخصومه للحال لا مطلقا بل هو الى ما به احسار الله عدا ما به
 العدا وقال بعضهم حكمه استماع الخصومه على الاطلاق حتى لو اقام المدعى الله مدعى الله عليه فليس به
 عدا العامة عدا بعضهم لا يسل لانه لو اقام الله لاسي له ولاه الاستحلال كذا اذا استخلف لاسي له ولاه
 اقامه الله والخامع ان جند واحد ما ورعك اجمع بينهما والتصحیح قول العامة لان الله في الاصل في الحجة
 لا بها كما لم حتى فاما ما عدا خلف عن الله لاها كما ما يحسم به البه للبرور فاما الاصل اسبي حكم
 الخلف فكم لم يوجد احسار ولو قال المدعى للمدعى عليه خلف را بى من هذا الحق الذي ادعاه او اب
 رى من هذا الحق ما افاد الله فليس به لان رله اب رىء يحمل الوا للحال ان رىء عن دعوا وحسومه
 للحال وسئل التراء عن الحق فلا سئل اوا عن الحق بالسبل رانه سبحانه وسعالي اعلم

فصل في ابحاث الاسماع عن حمله وادعيه في شبه ادا انكر من الله وان كان الذي سوي الله تعالى
سلبه ما لم يدع انكر مني لقاضي ان سول له ان اعرض حليل النفس بلب مراب فان حليل والا
فصل حليل حوار ان يكون المذعي سلبه من لا يرى التصاع المكل او يكون عنه ان التصاع لا يرى السلبا
ما المكل اوله حمله التصاع ومما به اعلى في المرات الاولى فكان الاحتياط ان سول له ان يكون بكل عن الله بعد
المرص عليه بلاما من التصاع حتى سلبه عندنا وعند السامي رحمه الله لا معنى للكرك ولكن يرد ان الى المذعي
فحليل واحد حمله اصح السامي رحمه الله قول اني عليه السلبا السلبا الله على المذعي راين على المذعي
علمه حمله اليه حمله المذعي راين حمله المذعي سلبه ولم يذكر سلبه السلبا السلام المكل قد كان حمله المذعي لذلك
وليعمل انه حمله انه بكل لكره كما في الامكار وحذر عن اعين الكدبه وحمل انه بكل مع كونه صادقا في
الاككار وراين ان التصاع قد لا يكون حمله التصاع مع السلبا الاحتمال لكر يرد ان الى المذعي فحليل نفسي
له لانه يرجح حمله التصاع في دعوا حمله وهو رد السمع يرد ان الى المذعي وهو يرى ان سلبه ما عمن رضى الله
عنه ادعي على المدا ما لا يردى سلبه ما عمن رضى الله عنه وانكر المدا روجب سلبه ما عمن يرد ان على سلبه
عمن وسلبه ما عمن حوله ذلك (ولما) ما يرى ان سر محاسني على رحل المكل فقال المذعي عليه انا احب فقال
سرح مضي فصار ركان لا محي فصارا على ابحاث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبسبب انه انكر سلبه مكر فكون
ابحاثهم على حوار التصاع المكل ولا يظهر صدق المذعي يدوا عند نكول المذعي سلبه نفسي له كما لو ان الله
وقد لا الوصف ان المانع من ظهور التصاع في حكر انكر المذعي عليه وهو ما رضى المكل لا كان صادقا في انكر
ما بكل قال المانع للمعان في سلبه هو دعوا روجه حمله انه بكل يرد ان على التصاع فلهذا احتمال بار
لا ان على التصاع هو مبر وعندها انظر ان لا سلب لا رضى هو ان حمله عر راض ماسر امر مبر وعندها
الاحتمال سلبه الا عار سربا الى ان اليه حمله التصاع لا اجتماع ان كسب عمله في ابحاثه لا ما حرم من ليس
تعموم عن الكذب لكن لا كان الظاهر هو التصاع سلبا اعما واحتمال الكذب كذا هذا او اما السلبا فقول
اليه حمله المذعي رده الا سلبا يكون ما حمله وقله ان كان حمله لكر فلهذا حمله ان لم يذكر ما علم وحمل انه لم
مذكر سماع كونه حمله سلبا للمجهدين على الاحتمال لعرف كونه حمله بالوان الاستباط فلا يكون حمله مع
الاحتمال واما ردا من على المذعي فليس مبر وعندها علم واما حمله المدا فلا حمله لان هو كرا لكر
من عن نكول المذعي عليه وهو حرج عن احوال الكل فكان موولا سلبا لكل م او لذل المدا رضى الله عنه
راين الا انه انكر سلبه ما عمن رضى الله عنه فوجب ان سلبه وحسن به قول هذا اذا بكل عن الله من يحوي
المال فان كان المكل في عوى التماس فقول لا حله ما ان يكون المذعي في التماس في النفس واما ان يكون
فيما ون النفس فان كان في النفس فعداى حمله لا معنى له لا التصاع لا لا لكره عمن حتى مر ا وحمل
اندا وان كان المذعي في التماس في الطرف فله معنى التصاع في المصدود الذي انخطا وعندها لا معنى
بالتماس في النفس والطرف جميعا ولكن سبي بالارس رانده فيها جميعا على ان المكل بذل عداى حمله
رحمه الله الطرف عمل الدل والا محي في له فان من وصف في يد اكلمه العاداته تعالى امر عر قطعها مع له
قطعها صانه للنفس وانه ان الطرف سلبا سلبا الاموال لا محلي وبانه للنفس كمالا وبالنفس ولا حمله
الدل والا حله حال ركذ المانع له التفع اذا قطع لاصح علم المانع له القيل اذا حصل نفس في كل الطرف حله
بحر المال خلاف النفس فامكن التماس المكل في الطرف دون النفس فكان التماس ان لا يحل في النفس
عند كالا يحل في الامسا السبع لان الاستحلاف للوسيل الى المقبول والمذعي وهو احما حمله التصاع
المكل ولا معنى في المكل اصلا عند فكان سبي ان لا يحل في الامسا سبي الاستحلاف بالان

[illegible]

سقى الخارج لا يعدم سؤالي الأخير ولأن الساجح بالاحتمال الكبري فطلب الحق من جهة آخر
 قد حجج به صاحب الدلالة وهو علاقه هذا اذا قام اليأس على ملك مطلق عن الوفاء من غير سبب فاما اذا
 قاما على البتة من غير سبب فان اسسوى الوفاء منى للخارج لانه ظل اعراض الوفاء للمعارض منى
 دعوى ملك مطلق وان كان احدهما اسسوى الآخر منى للاسقى وقتا ايها كان في قول اني حقه راي
 يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وروى ابن سماعه عن جده انه حجج عن هذا القول عند رجوعه من الزهراء وقال لا يسئل
 من صاحب الدلالة على وفاء وعبر الا في الساجح والصحيح جواب طاهر الرواية لان منه صاحب الوفاء الاسسوى
 اظهر الملك في ربه لا سارعه فيه احد فرفع المدعى الى ان يثبت بالدليل سببا للاسفال عنه الى غير وان اقام
 احدهما على ملك مطلق والاخرى على ملك ربه في غير سبب لا غير للوفاء عندهما منى للخارج وعند
 أي يوسف منى لصاحب الوفاء ايها كان وروى عن اي حقه رحمه الله عليه (وجه) قول اني يوسف ان منه
 صاحب الوفاء اظهر الملك في ربه في وفاء حص لا يعارضه فيه مدعى الملك المطلق منى بل حمل المعارضه
 وعدمها لان الملك المطلق لا يعارض للوفاء فلا يثبت المعارضه بالسلب ولهذا الواجب كل واحد من الخارجين على
 بال واهام كل واحد منهما الله انه اسس من رحل واحد ووفاء منه احدهما واطلب الاخرى انه منى
 لصاحب الوفاء كذا هذا ربهما ان الملك احمل السبق والناحية لان الملك المطلق يحمل الناحية والسبق لحوار ان
 صاحب الدلالة المطلقة لو وقتت بانه كان وقتها أسس موقع الاحتمال في سبب الملك الموقوف فسبب اعراض الوفاء منى
 دعوى مطلق الملك منى للخارج خلافا للخارج اذا ادعى السرا من رحل واحد لان الناحية اذا كان واحدا
 وهذا ساعلى تلقى الملك منه بدمه وانه امر حاد ربه يظهر بالخارج ان سرا صاحب الوفاء اسس ولا نارح مع
 الاخر ومراو امر حاد ولا علم نارحه فكان صاحب الخارج اولي هذا اذا قام اليأس من الخارج وروى الله
 سبب ملك مطلق او موقوف من غير سبب فاما ان كان في دعوى السبب فان كان السبب هو الارث فكذلك
 الخواص حتى لو قام اليأس على الملك المطلق سبب الارث فان اقام كل واحد منهما الله على انه ملكه ما ابو
 وبركته الله منى للخارج ولا خلاف من انهما سارحهم الله وكذلك ان قاما على ملك موقوف واسسوى الوفاء
 لانه سبب اعراض الوفاء للمعارض منى دعوى مطلق الملك ان كان احدهما اسسوى الآخر منى لاسمها
 وقتا ايها كان في قول اي حقه راي يوسف ومحمد الاول في قول جده الآخر منى للخارج لان دعوى الارث
 دعوى ملك المثل فكل واحد من اليأس اظهر ملك المثل لكن هام الوفاء منى للملك ملك المثل فكان
 الوفاء ادعاء ملكه ما ابو رها من غير سبب وهما الخواص هكذا في السؤل كلها من الاساق والاحتلاف الا
 في فصل واحد وهو ما اذا قام احدى اليأس على ملك مطلق والاخرى على ملك موقوف فان منى للخارج
 بالافاق ولا غير للوفاء كذا غير له في دعوى المورث وهذا على اصل اني حقه ومحمد طرد على اصل اي
 يوسف فيشكل وان كان السبب هو السرا فان ادعى الخارج انه اسسرى هذا الدار منى صاحب السد مالف درهم
 وقده ائتم وادعى صاحب الدلالة انه اسس الدار منى للخارج وهذا منى وافام كل واحد منهما الله على ذلك فان اقاما
 الله على السرا منى عرووف ولا فحص لا عمل اليأس في قول اي حقه راي يوسف ولا يجب لواحد منهما على
 صاحبه منى و برك المدعى في بدعي الد و عند محمد منى اليأس و برك مسلم المدعى الى الخارج (وجه) قول
 جده ان الوفاء من الدليل واجب هذا الامكان وأمكن الوفاء هاهنا اليأس صحيح القصد فان يحمل كان
 صاحب الدلالة اه او لا من الخارج وقصدهم اسرا الخارج من صاحب الدوام قصده حتى باعه من صاحب الد
 هو جده المدين على الصيغة لكن سدر نارح رفض وفي هذا التعذر يصحح اليأس فوجب القول به ولا وجه
 للقول بالعكس من ذلك فان يحمل كان الخارج اسسرى او لا من صاحب الدوام قصده حتى باعه من صاحب الدلالة

من قبله هو له حتى لصاحب الد والاصل أ المارعه اذا وقف وسب ملك لا يحمل التكرار كان سر له الساح
فمضى لصاحب الد ودا وقف وسب ملك حمل التكرار لا مكر في معنى التناح ومعنى للخارج وان اسكل
الامر في الملك انه حمل التكرار ولا معنى للخارج ايضا فلي هذا ١١ احتياقي الذي فافا كل واحد منهما الله
انه له حلق يد وفي ملكه معنى لصاحب الد لان الله الواحد لا يحمل الحلق مرس فكان في معنى الساح
وكذلك لو اعني كل واحد منهما ان السا الى حلقهما الا سبب عند سبي لصاحب الد والسا والسا جميعا
وكذلك لو احتياقي حر اقام كل واحد منهما الله انه له حصه في ملكه سبي لصاحب الد لان الله الواحد
لا يحمل ان يصنع حاسر فكان سر له الساح ولو احتياقي الارض والحل رادعي كل واحد منهما انه ارضه
عرس التحل فيما سبي بالخارج لان هذا السبي في معنى الساح لان الساح سبب ملك الولد والعرض ليس سبب
ملك الارض وكذا العرض مما حمل التكرار فلم يكن في معنى الساح وكذلك لو احتياقي الخوب الناسه وانفلي
الناسه اعني كل واحد منهما انه ررعه في ارضه فانه سبي الارض والخوب والبطي للخارج وكذلك لو احتياقي
السا اعني كل واحد منهما انه سبي على ارضه لمافلا ولو احتياقي حلق مسوع اعني كل واحد منهما صاعه في
ملكه معنى للخارج لان الصاعه حمل التكرار فلم يكن في معنى الساح ولو احتياقي بوب حرا وسمر وافام كل
واحد منهما الله انه له حصه في ملكه فان علم ان لا ينسخ الامر واحد معنى لصاحب الد لانه سر له التناح
وان علم انه ينسخ مرس معنى للخارج وكذا ان كان سكلا وكذلك لو احتياقي سبب مسوع واعني كل واحد
منهما انه طبع في ملكه مرجع في هذا الى اهل العلم بذلك ولو احتياقي حاره وافام كل واحد منهما الله ان امها منه
واها ولدت في ملكه سبي بالخارج وامها للخارج لان هذا ليس دعوى الساح بل هو دعوى الملك المطلق
وهو ملك الام والنسبه بينه بالخارج في الملك المطلق فمضى بالخارج ثم ملك الولد على الا وكذلك لو احتياقي
السا مع الصوب وافام كل واحد منهما الله ان هذا حلو له وان هذا صوب هذا السا معنى السا والسوب
للخارج لمافلا سا ان احدهما سببا الاخرى سودا وهما في بدر حل فافام بالخارج النسبه على ان السا
الصماء سابه ولدتها السودا في ملكه وافام صاحب الد الله في ان السودا سابه ولدتها السودا في ملكه
معنى لكل واحد منهما الله الى سبب سبب سودا ام ولد في ملكه معنى للخارج بالسبب ولصاحب الد
بالسوا لان نسبه بالخارج قامت على الساح في السماء ونسبه في الد فافام على ملك مطلق فمضى التناح اولى
كذا نسبه في الد فافام على التناح في السودا ونسبه بالخارج فافام على ملك مطلق فمضى نسبه الساح اولى ولو احتياقي
في الله الذي صنع منه الخ فافام كل واحد منهما الله ان الله الذي صنع منه الخ في ملكه معنى للخارج لان
الله اتناه على ملك الله فافام على ملك مطلق لا على اوله الملك فمضى نسبه الساح اولى في دعوى الملك المطلق ولو ادعى
عدا في دناسا انه اسرا من فلان وابنه ولدت في ملك الذي اسره وافام والد الله انه اسرا من رجل آخر
وابنه ولدت في ملكه معنى لصاحب الد لان دعوى الولد في ملكه نسبه عمه له دعوى الولاد في ملكه لا معنى للملك
من جهة وهما له معنى له كذا هذا وكذا لو ادعى مراهله ارضه او صدفه او وصفه انه ولدت في ملك المورث
والواهب والموصى فانه معنى لصاحب الد لمافلا ولو اعني بالخارج مع سبي الد كل واحد منهما الساح فمضى
لصاحب الد مراهله رجل وادعى التناح وافام الله عليه معنى له الا ان بعد صاحب الد الله على التناح فمضى هو
اولي لان النسبه على المدعي الاول لا يكون معنا على المدعي الثاني فلم يكن الثاني معصا عليه فمضى نسبه مراهله
الملك مراهله ان النسبه على شخص واحد يكون نصا على الناس كافة والنسبه للملك على شخص
واحد لا يكون معنا على غيره وان كانت نسبه التناح توجب الملك نسبه الاوله وان لا يحمل التكرار كالمعنى
(ورجحه) اقر ان النسبه حق الله تعالى الا ترى ان العبد لا يدر على اطلاقه حتى لا خور اسره فان الحر ربما ولو كان

حق المدعى على اخطائه كبرى را اكل حق الله تعالى في اسباب حقوقه محسوم به طريق انسابه لكونهم
 عند فكلان حصر الواحد كحصر اكل وانقضا على الواحد فسا على الكل لاسواهم في العودته كوربه
 لما فاموا مقام الملك في اسباب حقوقه والدفع عنه لكونهم حلقا فما او اخدمهم بها الكل لاسواهم من اخلاله
 خلاف انساب فانه خالص حق العدة الحاصره لا يتسبب حصارها بالانسابه حصة او ينوب اليه عنه
 سرعا وانسابا احاصر واحاط فمما يقع فيه ادعوى على ما عرف من وجدي من ذلك دللنا على غير تكر
 فسا على الغالب من عد أن يكون عه حسم حصر وهذا محور ولوسيد اليهود ان هذا الخلف من ررع حسد
 من ارض هذا الرجل لم يكن لصاحب الارض ان يحد خلا له حمل ان يكون الدرلر ومالك الاربع تسع ملك
 الدرلر لملك الارض الا ان الارض المسمو بها ارضها الغاصب من مدرسه كات الخلفه ولوسيدوا
 ان هذا الخط من ررع هذا او هذا امر من حل هذا صهي له لان ملك اخطا راجر سبع ملك الروع راجل
 ولو فاولا هذا الخط من ررع كان من ارضه م حسن له لاهم لوسيدوا انه حسد من ارضه لم يصح له بهذا
 اولى ولوسيدوا ان هذا الذي هذا الصوف حارب سانه وصوف سا لم يصح له الخوار ان يكون اليه وحلاها
 وصوفها له فان اوصى بذلك لمر هذا الذي ذكرنا كلفى عوى اخرج الملك ومادعى اخرج على دى
 الدالملك يقول لا تخلفى الا فصل من احدى رجهى اما ان ادعى حكل راحدهما قدر مادعى الاخر واما
 ان يدعى اكه مادعى الآخره وان ادعى كل راحدهما قدر مادعى الآخر فهو على المسئل الذي ذكرنا
 انصا وهو ان اليس اما ان فاما على ملك مطلق من الوف راما ان فاما على ملك موف واما ان فاما احدى
 على ملك مطلق والاخرى على ملك موف وكل ذلك سب اربعة سب من انساب التنازل على ملك مطلق من
 عه سب فانه يصح بالمدعى بهما تصمان عدا محضيا وللشافعي رحمه الله قولان في قول تها التنازل وهو
 المدعى في صاحبه الد وفي قول مخرج سبهما فمضى في حرجه لغيره فمهما وجه قول الشافعي رحمه الله
 ان العمل بالتنازل بمقدار تصان من موحهما لاسحاله كون المر الواحد ولو كذا ليس على الكل في زمان واحد
 فسطلان جمعا ليس العمل باحدا ما اولى من العمل بالآخرى لاسواهما في الو ررح احدىهما بالقرنه
 لورود السرعة بالقرنه في الحله (ولنا) ان التمدد دلل من ادله السرعة والعمل بالدلائل واحبال الدرلر المكن فان امكن
 العمل بهما من كل رجه عمل بهما من كل رجه وان لم يمكن العمل بهما من كل رجه عمل بهما من رجه كى
 ساردلان السرعة من طواهر الكتاب والسلم المسبور واحارار الآحا ولا فانه السرعة اذا عارضت وهذا
 ان بعد العمل بالتنازل باظهار الملك في كل الحل امكن العمل بهما باظهار الملك في السبب فمضى لكل راحدهما
 بالقبض رلوه متسا على ملك موف من غير سب فان اسوى الوقتان فكذلك الخواب لانه اذا لم يسب سب
 احدىهما بمحكم المعارض سبب التار ح والحق بالمقدم في دعوى الملك المطلق وان كان وف احدىهما اسقى
 من الآخر فلا يسقى اولى بالاجماع ولا يحى هنا خلاف حرد رحمه الله لان التمس من الخارج مسمو به فلا
 خلاف والتنازل فامت من الخارجى فكما مسموعى م ررح احدىهما بالتار ح لانها انتب الملك في رب
 لا تعارض فيه الاخرى فهو مر بالدفع اليه الى ان وم الدليل على انه ماى طريق اسئل الله الملك وان ارحب
 احدىهما واظلم الاخرى من عرسب عصى بهما تصفى عداى حصة ولا عر للتار ح وعداى يوسف
 مصى لصاحب الوف وعد حرد مصى لصاحب الاطلاع وحصول حردان الله التامه على الملك انطلق
 اقوى لان الملك المطلق ملكه من الاصل حكما الا ان انه يهترق الزواجر مستحق به الاولاد والا كتاب وهذا
 حكم ظهور الملك من الاصل ولا يسحق ذلك الملك للوف فكاتب الله التامه عليه اقول فكان انصا بها اولى
 (وجه) قول ان يوسف رحمه الله ماد كرا ان الله المور حه طر الملك في زمان لا تعارض فيه الله المظله على اتار ح

معنى بل حمل المارضة وعد ما فلا نسب للمارضة البتة فبني منه صاحب التارخ بلا معارض فكان صاحب
 التارخ اولى وجه قول ابي حنيفة رحمه الله ما مر ايضا ان الملك الموقوف حمل ان يكون ساوا او يحمل ان يكون
 ما حرا لاحمال ان صاحب الاطلاق اوارح لكان بارحه اقدم نسب السبق مع الاحمال فبسبب اعتبار التارخ
 في دعوى الملك المطلق هذا اذا قامت المساواة من الخارج على دوى الدعي على الملك من غير نسب فان كان ذلك
 نسب فعول لا تخلو اما ان عا الملك نسب واحد من الارباب السرا او الساج ونحوها واما ان ادعا نسب
 فان ادعا الملك نسب واحد فان كان النسب هو الارباب فان لم يوف الفتنان فهو بينهما نصيبان لما ذكرنا ان الملك
 الموروث هو ملك الميت بدمويه واما الوارث حلقه وسمو مقامه في ملكه الا ان ابي حنيفة من الزكوة ونسب منها
 دويه و رد الوارث بالميت و رد عليه فكان المورث حصر او ادعا ملكا مطلقا على الوارث وان وفاقا فان كان
 وهما واحد افكذلك لما مر وان كان احد الوارثين اسبق فعلى من هو اسبقهما عداى حنيفة و ابي يوسف
 رحمهما الله وعند سمد رحمه الله نصي بينهما نصيب ولا غير للتارخ عند في المراتب لما مر ان الموروث ملك الميت
 والوارث فام مقامه فلم يكن المورث بارح الملك الوارث فبسبب التارخ للملكة والحق بالقدم في دعوى الملك المطلق
 على التارخ فبسبب ان فيه وصي خدامهما ان لم يورثا ملك الميت فكذلك فاما اذا اراد ملك الميت نصيبا لاسمهما
 بار خاد كرى بوا رهنام وابو حنيفة و ابو يوسف رحمهما الله هولا بل الوارث اقامه الله بنظر الملك للمورث
 لالفسه فبصرف كانه حصر المورثان واقام كل واحد منهما منه مورثه و ارجح احدهما اسبق ولو كان كذلك لنصبي
 لاسمهما و لا سانه الملكى و لا بارضه و قد بينه الا حركه اذ اولو و عا احدهما ولم يوف الا حركى مى
 بينهما نصيبان بالاجماع اما عند سمد فان التارخ على باب المراتب ساقط فالتحق بالقدم و اما عند سمد فبصرف كان
 المورثين الخارجين حصر او ادعا ملكا فارجح احدهما ولم يورثه الآخر و ههنا كان المدعى بينهما نصيب فكذلك اها
 لاسمها ادعا على الملك من رحلي ولا غيره فبما للتارخ وان كان النسب هو السرا فمقول لا علوا ما ان يكون الدار
 في بنات و اما ان يكون في بنات احدهما و كل ذلك لا علوا اما ان عا السرا من واحد و اما ان ادعا من اسن فان
 كانت بنات و ادعا السرا من واحد فان كان صاحب الدار و اقاما الله على السرا منه من معلوم و بعد ان
 مطلقا على التارخ و قد كرا النص من بينهما نصيب عدا و للساقى فيه و يولى قول تها بالنسب و في قول
 من عا بينهما نصيب ان حرج لها من عده و هي مساله النهار و قد تقدم و اذ اقصى الدار بينهما نصيب يكون لهما
 الحماران سواء احد كل واحد منهما نصيب الدار نصيبا من وان سا من لان عرض كل واحد منهما من السرا
 الوصول الى جميع المسع ولم يحصل فاحب ذلك خلاى الرضا و ذلك اكلها الحمار فان احار كل واحد منهما
 احد نصف الدار رجح على البايع نصفه ان لا يتم حصوله الا بالنصف المسع وان احتار اذ رجح كل واحد منهما
 جميع ان لا يتم السع و ان احتار احدهما الرذوال الآخر الا احدون كان ذلك بعد قضاء الفاضى و بغير اناهما
 فليس لهما واحد الا النصف نصفه ان لان حكم الفاضى بذلك و احب الفاضى على كل واحد منهما من
 النصف و لا يعود الا بالحد بذكر اقصى الناصى بالدار المسع و للفقهاء من سلم احدهما السع لا يكون نصيبه
 الا نصف الدار و ما اذا احتار احدهما ركة الخصومة و بغير الناصى فلا حرج ان واحد جميع المسع جميع ان
 لان المسحق بالعدى كل السع و الا مراعى حكم المراجعة و اذا اطلع و قد رالى المانع كاحد السع من اداسم السع و بغير
 و بغير الناصى بالدار المسع و نصيب نصيبه بالكل و كذلك اذا ادعى كل واحد منهما السرا من رحل آخر سوى
 صاحب الدار و اقام الله على ذلك نصيب الدار منه ما نصيبه عند ما و بغير الحمار لكل واحد منهما و الكلام في نواع
 الحمار على نحو ما بينا ان ههنا السهاده التامة على السرا من صاحب الدار وهو البايع من غير ذكر الملك له
 و السهاده التامة على السرا من صاحب الدار لا بد كذا الملك للبايع لان السع في القفل الاول و بنات البايع

[illegible]

رحمه الله ان ربيع الاسكن في السر يوجب سقوط امار حكا السق فظل يحكمه في الحكم للوفد
 والاسق اولى وهذا كل ما اخرج مع دى البد وان خالف الوفى فمما هو على ما ذكر في اخرج مع دى البد
 وان افا احدثا الله على التاج والاخر على ملك مثلى منه الساج اولى لاسر هذا اذا اعى امار حار الملك
 من واحد او ايس سند مسمى من الله اب والسر والتاج فان كان سند محقق فمولى لاحلوا اما ان كان
 من اسى واما ان كان من واحد فان كان من اسى فكل واحد من السند بان اعى احدثا الله اسى هذا اذا
 من فلان وادعى الاخر ان فلانا آخر وهما له وقصها فيه ففى سببها سبب لاهما ا عاتق الملك من الساج
 والواهب فاما ما بينهما كما هما حصرا وا عاوا فاما الله على ملك مرسل وكذا الوادعى باله انا عى انه فانه
 قسم سهم ايلانا ولو ادعى رابع حصده قسم سهم ارماعا فلانا وان كان ذلك من واحد سطر الى السند وان كان
 احدهما اقوى فعمل به لان العمل بالراجح واحب ان اسووا القو بعملهما جدر الامكان على ما هو سبيل
 دلائل السرع ما ذلك اذا اهم احدهما الله انه اسى هذا اذا من فلان وتسد الثمن وقص الدار واما
 الاخر الله ان فلانا مال وهما له وقصا نصي لصاحب السر لانه هذا الحكم مقصده والله لا يفسد الحكم الا
 بالتقص فكل السر اولى (وكذلك) السراء مع الصدفة والقص لما فلانا وكذلك السراء مع الزهر والقص لان
 السراء عند ملك الزهر والسر عند الله وملك الزهر اقوى ولو اجمعت الشتان مع القص ففى سببها
 نص لاسوا السند (وقيل) هذا فيما لا يحمل السمة كذا الله والعذر جوهرا (فاما ما) يحمل السمة كالدار
 وجوهها لا نصي لهما نصي على اصل ان حسمه رحمه الله في الله من رجل لم يوصل معنى السرع (وقيل) لا فرق
 من ما يحمل السمة مالا يحملها لان هذا فى معنى السرع الطارى لتا الله على الكل وانه لا مع
 الحوار (وكذلك) لو اجمعت الصدفة مع القص او الله والصدفة مع القص ففى سببها نص لاسوا
 السند لكن هذا اذا لم تكن المدعى في احدهما كان نصي لصاحب الله لا اجماع لاسر (ولو اجمعت) الزهر
 والله او الزهر والصدفة فالتاس ان مكر الله اولى (وكذا) الصدفة لان كل واحد منهما عند ملك الزهر والله
 عند ملك الله والخس وملك الزهر اقوى وفي الاسحسان الزهر اولى لان المرهون عند ما يقصمون سدر الله
 فاما الموهوب فليس يقصمون اصلا فكل الزهر اقوى (ولو اجمعت) الكساح فان ادعى امر انا رافا فكل
 واحد هما الله على انه رر حا عليه ففى سببها نص لاسوا السند (ولو اجمعت) الكساح مع الله والصدفة
 او الزهر فالكساح اولى لانه عند هذا الحكم نفسه فكل اقوى ولو اجمعت السراء والكساح ففى سببها نصان عندانى
 يوسف وللمرا نص سبب الله على الزوج وعد محمد السراء اولى وللمرا السمة على الزوج (وجه) قول جند
 ان السراء اولى من الكساح بدليل انه لا يصح البيع بدون سمة السند وبيع الكساح بدون سمة المهر وكذا
 لا يصح السمة بدون الملك في البيع وبيع من الكساح كالزوج على حاره عر دل ان السراء اقوى من
 الكساح (وجه) بوله ان يوسف ان الكساح من السراء فان كل واحد منهما ما وصب هذا الحكم نفسه هذا اذا ادعى
 كل واحد منهما ان يدعى الاخر فاما ادعى احدهما كرا يدعى الاخر ان ادعى احدهما كل الدار والاخر
 نصها واما الله على ذلك فانه نصي لمدعى الكل فلا يار ما ع الدار لمدعى النصف ر ما ع داني حسمه
 وعدهما ففى لمدعى الكل على الدار ولمدعى النصف منها واما اختلف حواهم لاحلهاهم في طرف السمة
 فتقسم عند طرف من المارة رهما ففى طرف العدل والمقارنه (وقيل) السمة طرف من المارة ان ينظر الى
 القدر الذى وقع التنازع فيه وجعل اخر الذى حلا عن المارة سالما للعدى (وقيل) السمة على طرف من العدل
 والمقارنه ان يجمع السام كذا نصي قسم من الكل فالحصص فصر كل سهمه كفى المرات والديون المشتركة
 المراجعة والوصا فلما كانت السمة سدا فى حسمه على طرف من المارة بحسرا على كل الاع فيها يدعى احدهما

كل اذار والاخر لا يمارسه الا في الصف في الصف الاخر لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه
 سدا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه
 بعض وكاب التمهيد فاما يماره فاع اذار لدعي الكل لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه
 طرف المتصار به قسم اثنين على مبلغ السهام فسرر كل واحد سهمه فاحد هادعي كل اذار والاخر لدعي
 بعضها فاحمل احبها سدا فاحمل نصف الدار بينهما وااحمل نصف اذار بينهما صار الكل سهمين منس
 الكل لدعي سعي وسعي الصف لدعي سدا فاحمل نصف الدار بينهما فاحمل نصف الدار بينهما فاحمل
 ثلثها لدعي الكل فليسا لدعي الصف والسحب فسلم ان حصة له الزجه لان الحاجة الى التمهيد لسه
 الدعوى والمبارعه ورفوع الثمار في الحجة لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه
 فسلم له ماورا اتمام الحجة عليه وحلها في المعارض فكان ما به او حصة عملا الدليل بالتدريج المتكسر اذ واحد
 هذا اكار اذار في يد نائبه كان في ايديهما فسلم لدعي الكل لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه
 الذي في يد ويدعي الصف لا يدعي سدا في يد سدا فاحمل نصف الدار بينهما فاحمل نصف الدار بينهما
 الكل حار حار ويدعي الصف صاحب يد وكاب به الخارج اولى فسلم له الصف الذي في يد صاحبه بر
 الصف الذي في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 به وطلبا في المتكر يخلب لكل واحد منهما فان بكلهما حصة في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 حلت لاحد منهما وكل للآخر حتى الذي بكل لوجود الحجة في حدة ان حلت لكل واحد منهما فليسا لدعي
 في يد سدا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا
 وقضى بينهما فسلم لدعي سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 الصف الذي في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 سلم لم يكن كل واحد من المدعين مساسا له حصة فسلم له الصف الذي في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 حصة ركدا كل واحد من المدعين سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 وافام السدا لا يسمع دعوا ولا يمل منه لان التماسا عليه فسلم لدعي الكل لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه
 فسلم له سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 على ما به ايضا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا
 الدعوى رسوب ولا يماره اذ حرج بالتمسك على الناحية (وجه) ان في الملك الذي في يد سدا في يد سدا
 اسكر الذي في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 مدافاة السدا فان اقر فل ادفع اليه حار اقرار ودفع الى المتر له لان المدعي في يد سدا في يد سدا
 التصرف فيه لا اقرار ولا اقرار مدافاة السدا فل التركة لم يحرق اقرار لانه ضمن اطلاق حق القبر وهو اليه
 فكان اقرار اذ سدا فلا يسمع حتى لك العلة ولكن يوم الدفع الى المتر له لان اقرار في حق سدا صحيح كما
 السدا فلا يسمع بها التركة فسلم لدعي الكل لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه فسلم لدعي الكل لا يمارسه
 المدعي كان سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 التركة نصي بينهما فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا فليسا
 الدوام الخارج على دي الدار اذا كان سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا في يد سدا
 افام احدهما البده انه حتى له الصف الذي في يد صاحبه والصف الذي كان في يد سدا في يد سدا في يد سدا

[illegible]

[illegible]

معجده لئلا يراها وقت على شرطها وهو الملب وهو وحده خلاف الفصل الاول لان هناك لم يوجد
 اموه اوله اصلا لا بعدا يستوجب النسب وهو الاقرار بحقه معجده سرا وعلى هذا انساب الزوج
 على ان الولد من الزمان لان لا نسب النسب منه من الروح لان التراس له وعلى هذا اذا عي حل صييا
 في بداره فقال هو اني من الزمان قال المرأ هو من الكناح لان نسب من الرجل ولا من المرأ لان الرجل افرانه
 اسمه الزمان والرا لا يوح النسب والمرأ تدعى الكناح والكناح لا يملكه من حقه وكذلك اركان الامر على العكس
 ما ادعى الرجل انه اسمه من الكناح وادعى المرأ انه من الزمان قلنا انه من الزمان لان الرجل بعد ذلك في النسل الاول هو من
 الكناح او قال المرأ بعد ذلك في الفصل الثاني هو من الكناح نسب النسب وان كان للممها انا فبالا النسب
 سابقا للاعتراف به في باب النسب كما هو سابقا للاعتراف به في باب النكاح كذا وانته سبحانه وباعلى اعلم
 واما الثاني فنسب الولد من المرأ بنسب الاولاد سواء كان بالكناح او بالساح لان اعتراف التراس ما عرفها بالحدث
 وهو قوله عليه الصلاة والسلام الولد للتراس ان مال التراس ولا فراس للمرأ لانها لو كرهت لمالكه في
 الحكم في حاتمها علما بالولادة واذا عرف فبالنسب الولد من الرجل لان نسب الا اذا صار المرأ فراسه فلا بد
 من معرفته ما عساه المرأ فراسا وكفه علمه في لك فعول والله النوص المرأ بسر فراسا ما حذر من احدهما
 عند الكناح والثاني ملك اعمى الا ان عند الكناح يوجب التراس نفسه لكونه عند اموصونا لحصول الولد سرا
 قال النبي عليه الصلاة والسلام ما كحوا بوالد وانكر وافي اناهي تك الام يوم الغمامه ولو بالنسب وكذا الناس
 يندمون على الكناح لمرص الوالدان فكان الكناح سندا معصا الى حصول الولد فكان سندا للنسب النسب
 ونسوي في الكناح الصحيح والناس اذا اسبل به الوط لان الكناح التاسد سمعني في الحكم عند بعض
 مساحنا لو حذر كى المسمى اهل في محله والفايد ما فانه شرط من سرائف الصحة وهذا لا سع اعناد في حق
 الحكم كالمسح الفاسد الا انه مع من الوط لمر وهذا لا يمنع باب النسب كالوط في حاله الخص والناس
 وسواء كان المسكوح حر او امه لان المسمى من فراس الر وحده لا يملك وامام اعم في ام الولد يوجب
 التراس نفسه ايضا لا يملك معجده حصول الولد اعلم كمال الكناح فكان مسما الى حصول الولد كمال الكناح
 الا انه اصعب منه لانه لا معجده ذلك بل ما يصبه الكناح وكذا يحصل الفل الى غير التزوج وبقي حرد
 النسي من غير لعان خلاف ملك الكناح واماني الامه فلا يوجب التراس نفسه الا جماع حتى لا يصير الامه فراسا
 بنفس الملب لاحلاف وهل يصير فراسا بالوط اخلف فيه قال البخاري رضي الله تعالى عنهم لا يصير فراسا الا
 بمر به الدعوى وقال السافى عليه الرحمه يصير فراسا بنفس الوط من عردعو وعار مساحار رحم الله في هذا
 الباب ان اسراش بلانه فراس قوي وفراس ضعيف فراس وسط فالقوي فراس المسكوحه حتى ينسب النسب
 من عردعو ولا ينسب الا باللعان والوسط فراس ام الولد حتى بالنسب من عردعو وبقي حرد النسي من ع
 لعان والضعيف فراس الامه حتى لا ينسب النسب منه الا بالدعوى عندنا خلاف للسافى (وجه) قوله ان باب النسب
 منه لحصول الولد من ماله وهذا يحصل بالوط من عردعو لان الوط سبب لحصول الولد فبذلك اوله (ولما)
 ان وط الامه لا يصبه حصول الولد عاد لا بالانصر للوط عاد بل للاستخدام والاسراح ولو وطبت
 فلا يصبه حصول الولد عاد لان الولد لا يحصل الا بالعرل والظهار في الاماء هو العرل
 والعرل بدون رضاهن مشروع فلا يكون وطوها سببا لحصول الولد الا بمر به الدعوى ولا بما ادعى علم مر به الدعوى
 انه وطها ولم يعل بها والوط من عرل سبب لحصول الولد فنسب النسب حتى لو كان المولى رطها وحصنها ولم
 يعل عنها لا يملك له النبي فيما يسهو من الله تعالى عرسانه بل بمر به الدعوى والاقرار به لا يملكه اذ كان كذلك فالمرأه
 ولده ولا حل له فيه فيما يسهو من الله تعالى لاحلاف ان يخاف من الله تعالى عنهم واحتقوا بها اذ وطها

وحسبها ولكن سرل سها ارب برل سها ولكن سها حصها دل او حشفه رحي انه سسه خل به لى وول او
يوسف رحمه الله احب الى ان يدسوا اكل رطبا ولم يبر سها وان لم يحسها وول حشفه ارحمة احب الى ان
سر لدنا وسمع انه الى ان سر موه فعتبا رحه قول ان يوسف اما او سهاوم سرل سها احمل كور
الولمه ولا خل به لى بالسلس الاحبال وحه قول ان حشفه اما الم حصها احمل كور من سر ولا ذمه
الافار به بالسلس لان سها ب نعى لانس لسد كمال التاب نعى لا يورل بالسلس رحه قول حشفه اما
احمل كور من سر لا يورل الافار به كماله او حشفه رحه اما رل احمل كور به من لا خورله لى احب كور
او يوسف لك سلسه سلسه الاحباط فعلى الولد صانه من اسه الخرسى ر سمع انه لان
الاستماع بالامام او الولد صانه وسعا عده موه سها من اسه فاق اخر عده موه عسى وسوى فراس اثبت
ملك كل اخل رعه وملك اذاب وملك السدى سوب التاب وان لك مسائل احمل اثار به فى ملك
رحل حاب به لله ودا احد هما سب سها الولد صانه لان ماله من الملك ارحب التاب مدر الا ان التاب
لا تحرامى سها النقص سمدى الى الكل ورجع اثار به اركا وعلقه سب سها لى ركه يوسف العه
ولا سمن سها الولد صانه من مسائل كتاب العصى اذ سها جمعا معا فواسها واثار به ام رل سها رها عدا وسد
السافى رحه انه هو اس احد هما نعى قول التاب وحه قول سها رل واحد من ما حلى سحل اد
ما اخرى انه سحاه رعالى لما بذلك الى الكلاب لى ما قبل فلا يكون الولد الام احدهما وبرى لك
قول التاب ولى السرح رر دسول قول التاب من السب به وروى ان فاهامر سها رل سها رل سها
واحد مدعى رحوهما وارحلها فقال ان هدا الام سبه عسا معا فسمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرح بذلك حتى كات بهى اسار رر حشفه سها عسلا والسرح فدا عر سله عسلا رل سلا قول التاب
حسب رل سله بل فرر باظهار الروح (ول) اجماع السحاه رعى انه سبه به وروى انه رص به اثار به
فى من سها سمر رعى انه عه فكف الى السرح لسافلس سلسا رل سها فواسها رها و رها رها رها
ذلك عجر من السحاه رل سله انه امكر سله ك فكر اجماع لان سها سحاه التاب سحل التاب رل
وحد لكل راحدهما سب مدر الملك حشفه التاب سمدى لى رر سها التاب سب سب سب كل راحدا
سها لى الكال رام فرح لى سله السلا رل السلام وركل رل الكور حمل انه اكن لا عسار قول التاب
سح بل لوجه آخر وهو الكبار كواضعون فى سها سها رعى انه عه وكاوا سدر اثار به فاسال التاب
ذلك فرح رسول الله صلى الله عليه وسلم لظهور طلاق قوم ما هو سح سمدى وكان فرحه الحشفه رل سها
سها ولسل ارال عدهم رل سله لا سلع سح وكذلك لو كات اثار به بلاه اوار به او سح سها
جمعا معا فواسها سها سها سها سها سها سها سها سها سها سها سها سها سها سها سها سها
اسى وقال حمد لانس من اكور من بلاه وحه قول ان يوسف ان التاب نعى لانس سوب التاب من اكور
من رل واحدنا كرم بالسافى الاما رل التاب سمدى رل سها سها سها سها سها سها سها سها سها سها سها
مردود الى اصل التاب رحه قول حشفه اما الم حصها احمل كور من سر ولا ذمه
ما على حد رل سها عى ابراهيم الحشى رحه اما انه سب التاب سمدى لانس على التاب سها سها سها
سها الدر لسرح او اردى لانس يكون واردا فى التاب ولاى حشفه ان اللوح التاب سب لا سب سها
عدا لانس راحسه فاصل من سمدى سمدى كرم سمدى وسوا كات الان سها عه راحسه ان كن
لاحدهم السدى وللا حرا وللا حرامى فالولد اسهم جمعا حاكم السب لا حلف لانس سها
سب التاب سوا اصل الملك لاصيه التاب وانه سحاه رعالى اعلم واما حاكم الاستبلا سب سب كل

واحد من حصصه من الملك فلا يمدى الى نصفه ولو كانت اثاره من الاب والاس حاب بولد فادعا
جميعا فالاب أولى عند سائر الناس ولا يمدى الى نصفه ولو كانت اثاره من الاب والاس حاب بولد فادعا
الاستحقاق هو اصل الملك فيسويان في الاستحقاق (ولما) ان الواجب لحاب الاب لان نصف اثاره
لكه حصته وله حق حبل النصف الآخر وليس للاب الا النصف فكان الاب أولى من حاب نصف الاب من
الآثار بالنصفه ضرور سوب الاستسناد في حصته لا يمدى الى نصفه الا في صورته في بعض دور البعض كما في
الآثار من الميراث من الاخذ من ضمن كل واحد منهما الا في نصف العمر لان الوط من كل واحد منهما في قدر
نصفه من حصته من الملك كما في الاخذ من ضمن كل واحد منهما نصف العمر الا في حرم يكون النصف
بالنصف فصاحبا كما في الاحاب وهذا بخلاف حال الاسراف فان امره لو حبل ادا حاب بولد فادعا ابو نصف حصته
ولا غير ذلك عند سائر الناس لان حاله صار مملكا كالآثار من ضرور تحته الاستسناد سائر ما عليه او موارثه
لا يمدى حصته الملك حمل الوط والملك وهما الاستسناد بجميع مدين اتملك لهما حصته الملك في النصف فلا
حاجة الى احاب لصحة الاستسناد وانه منج من ربه وانما سب ضرور سوب الاستسناد في حصته لا يمدى
التحريم على ما ذكرناه من الفرق وكذلك الخدم عند عدم الاب لا يمدى الى نصفه ولو كان من الخدم والحال
حار به سواء بولد فادعا معا والاب حتى سب النسب جميعا لان الخدم حال قيام الاب يمدى الى حاب الاب والاس
الولد احد المالكن واب المالك الآخر فالاب أولى لان حصته الملك ولا مالك الآخر حتى اتملك وكان المالك
الحق أولى هذا كله اذا كان السر مكان المدعيان حرم من مملوك فان كان احدهما حرا والآخر عبدا فالحر أولى
لان اسباب النسب منه مع حبل هو الى حرمه والآخر نه وامه الى حق الحر نه وكذلك لو كان احدهما حرا
والآخر عبدا مكا فالحر أولى لان الولد يصل الى حصته الحر نه ولو كان احدهما مكا والآخر عبدا فالمكا
أولى لانه حر نه فادعا كان اسع للولد ولو كانا عدي من النسب جميعا لكان كل من شرط منه يمدى الى المولى فيه
رأسا ومنهم من يرى من الرؤس حمل شرط السيد في على ما اذا كان المندحورا وحمل الآخر في على ما اذا
كان مادونا عسلا جميعا ولو كان احدهما ماسما والآخر ماسما فالمسلم أولى استحقاقا والناس ان سب منه
مهما هو وره الخس من ان حصته ورفر وجه الناس ان النسب حكم الملك وقد اسووا في الملك فيسويان في
حكمه كما في سائر الاحكام المتعلقة بالملك وجه الاستحقاق ان اسباب النسب المسلم ارفع للقي لانه حكم اسلامه
سواء وكذلك لو كان احدهما كاسا والآخر حوسا فلهما ان سب النسب جميعا لا يسوواهما في الملك وفي
الاستحقاق ان كاسي أولى لانه اقرب الى الاسلام من الخوي فكان ارفع للقي ولو كان احدهما عبدا مسلما او
مكا ماسما والآخر حرا كاسا فالحر أولى لان هذا ارفع للقي لانه يمكنه ان يكتسب الاسلام بنفسه اعمل
ولا يمكنه كسب اخر عالا لو كان احدهما ماسا والآخر مديون المديون ولد المديون على حكم الاسلام
الاربي انه اذا بلغ كافر اخرج على الاسلام واداهم عليه الظاهر انه مسلم فكان هذا ارفع للقي هذا كله اذا حرم
دعوى السر بكن معا فاما اذا سب دعوى احدهما في هذا التصول كلها كما ان كان فهو أولى لان النسب ادا سب من
انسان في زمان لا يحمل السوب من غير عدد ذلك الزمان هذا اذا حبل الحار نه في ملكها حاب بولد فادعا
احدهما او ادعا جميعا فاما اذا كان العلوي قبل السرا بان اسرناه او حبل حاب بولد فادعا احدهما فاما
حكم سب الولد وضروره الحار نه ام ولد له وصان نصف منه الام موسرا كان أو ميسرا فلا يخلع ويخلع حكم
العمر والولد فلا يخلع العمرها ويحب هذا لان الافرار بالنسب هال يكون افراد الوط لتسا عدم العلوي في الملك
خلاف الاول والولد يكون حر له عدد من سركي اعمه احدهما لان اتدا العلوي لم يكن في ملكه فلم يحرم اسناد
الدعوى الى حالة العلوي الا انه ارعى سب ولد مضمعه على ملكه ودعوى الملك حر له اسبا الاعاق ولو اعاق هذا

[illegible]

[illegible]

است وله اعى المصارف ولحقه مصاربه يصح عونه ا لم يكن في المصارف ربح لانه لا يشاء ان يست
 من ماله ولا ملك للمصارف اصل ولا ملك اذ لا ولا ملك انما لم يكن في المصارف ربح لو اعى لدا من حربه
 لمولا ليس من حاربها واعى ان مولاهما احلها له ارزحه امه لا سبب فيه من الاستدق المولى لانه احسب عن
 منه المولى لا بعدا اليه فيه اصلا والحق سارا لا سارا في احد فان كذبه المولى ثم سبب ملك الخار به بوجه من
 الوحو هدد دعويه لانه افر محبه مصححه للنسب لكن وقف هاد حق المولى فدرال ولوروح المادور حر
 ارامه فوطها ب اسمها سوا كان الكاح بها المولى اولاد بالنسب سالكه محض كان او فاسدا رسل
 هدداسو المكاتب ولدا بها من ا كانه محضه لان اب السد والسرف ماله كالمادون واداب سبب
 الولد منه لم يحسب او ولد لا سماعه اماره اما الولد فلا به مكاسبه ولا يجوز بيع المكاتب واما الام
 فلا به فيها حق ملك فذلك الحق حده عند الادا فمع من سبها والعبد الملم والدمى سوا ودعوى
 النسب وكذا المكاتب المسلم والدمى لان الكفر لا ينافى بالنسب وسوى دسويه الاستدلال ووجود ذلك
 وعدمه عند الدعوى مدان كان المولى في الملك و كان المولى في الملك كات سوبه دسوى محر فوطها في الملك
 عند الدسوى وان كان في ملكه فصح وان كان في ملك غيره لا يصح الا شرط التصديق او اليه قبول حمله الكفر
 منه ان الدعوى ان دسوى الاستدلال ودعوى حر فوطه الاستدلال دعى ان يكون سلق المدعى في ملك المدعى
 وهذا الدعوى مستدلى وف المولى يرتفع من الاقرار بالوط فسد انه على حرا ودسوى التحر رهوان يكون
 عوى المدعى في ملك المدعى وهذا الدعوى تفسر على الحال ولا تضمن الاقرار بالوط لعدم الملك وف المولى
 وسان هذا احتملى مسائل اولاد حاربته في ملك رجل له اسير فباعه فم بدع الولد حى باع الام واراد
 ثم ادعى الولد بخص دعويه وبسبب النسخه وعوى رطب ان الخار بها ولد له سلق المبع الخاربه وقى
 ولدا وهذا استحسان وى الناس ان لا ينج عوبه ولا سبب النسب لعدم الملك وف الدعوى وحده الاستحسان
 ان فام الملك وف الدعوى ليس شرط لمحضه هدد الدسوى بل الشرط ان يكون علق الولد الملك لان
 هذا الدعوى مستدلى وف المولى فاما كان علق الولد في ملك المدعى فدينه له حق استحسان
 النسب وانه لا يحمل الطلاق كما لا يحمل حقه النسب فلم يطل السع رجب عوبه رطب ان الخاربه
 ككاتب ام ولد فلم ينج سبها وسع ولدا وردها وردها وردها ولولم بدعها الساع حتى خرج من ملك
 المسمى بوجه من الوحو سطران كان ذلك محمل النسخ سبب ران لم يحمله لا فسح الا لسرور فمبول سابه
 اذا كان المسمى باع الولد او رهه او رهه او آخر او كاسه فددع الباع تنص لك رب السلان هدد
 الضرر مما يحمل النسخ والبعض كذلك لو كان المسمى باع الام اركسا اردها او آخه ها وردها بالما
 ولو كان اسمها او اسق الولد لم ينج دعوى الباع لان المسمى بدسويه لا يحمل الطلاق الا للضرورة لانه يسه ارا
 لا يحمل الطلاق وهو الولا وكذلك لو مات الولد او هزل لان المسمى عن النسب وكذلك لو كان المسمى
 باع الولد فاسه المسمى ارذر او مات عده لم ينج دعوى الباع لما قبله ولو كان المسمى اعنى الام او ردها ون
 الولد ينج سوبه في الولد لم ينج عن الام وفسح السع عن الولد لا يصح لان المانع من النسخ حى الام
 ولا يصح الخار بها ولذله لان امومه الولد ليس من لوازم سبب النسب بل يقتل عه في احمده كن اسول حاربته
 المير بالسكاح بنب سبال لدمه ولا يبر الخار بها ام ولد له لال الا ان ملكها حقه من الوحو رادافسح البيع في
 الولد رد الباع من احم حقه الولد فمع اعنى سلى فدهمها فمضرمه الام يوم العمد وقعه الولد هم الولد لانه
 اعصار ولدا ان لا رد فتمضرمه وممضرمه فمضرمه الام رد فمضرمه الولد ولو كات بطلب من الولد عند
 المسمى احد ار سها ام اذا الباع بنب سبال الارس لنب لان هددسوى الاستدلال واما سبال الى

ربح العلوي من سان المسندان بن لخال الارلام بسند فسد في فام اغل لخال لا سحاله سوب الحكم في الخالك
 والد المظوعه هالكه فلا يمكن تصحيح الدعو فيها نظر من الاستناد وسقط عن الباع من ابن حقه الولد لانه
 سلم السدل للمسري وهو الارلس ولوماب الام م ادعى الباع الولد بمحض دعوته وبسبب السدلان على النسب فام
 وهو الولد وامومه الولد لسبب من لو اوم سوب النسب لما حدم بسبب الولد وان لم يصر الخار به ام ولده وهل يرد
 جميع ابن عدان حسنه ثم وعدهما لا يرد الا قدر حصه الولد حصص القيمان ورسم اعلى قدر فسيهما ما اصاب
 حصه الام بسبب لما اصاب حصه الولد يرد لانه ظهر ان الخار به ام ركد ومن باع ام ولد ثم هلك عد المسري
 لا يكون مضمونه عليه عد وعدهما يكون مضمونه عليه وبسبب المسئلة ان ام الولد عرفت مضمونه من حسابها مال
 عد وعدهما مضمونه وهي من مسائل العاق وعلى هذا اذا باعها والجل عرطاهر فولد في هذا المسري لافل من
 سبه اسر فادعا الباع وعلى هذا ا حمل الخار به في ملكه فاعاها وهي حامل فولد عد المسري لافل من سبه
 أشهر فادعا الباع هذا اذا ولد ولدا (فاما) اذا ولد ولد في حلق واحد فادعى الباع فان ادعاهما بنسب
 الولد من هه وهذا ظاهر وكذا اذا ادعى احد هما عتب عوبه ولزمه الولدان جميعا لما من ان الوامس لا يحملان
 الفصل في النسب لا يحملان فاما ما واحد فان ركد احد هما لافل من سبه والاخر لا كرم من سبه اسر فادعى
 احد هما بنسب سبهما ويحمل كما هما ولد هما جميعا عند الباع لافل من سبه اسر لانهما كانا جميعا في البطن وفي
 البيع ولو ولد هما عند الباع فباع احد الولد مع الام م ادعى الولد الذي عد بنسبه وسبب الولد المبيع ايضا
 سوا كان النسب في ادعا أو اعقبه لما ذكرنا بهما لا يحملان الفصل في سبب النسب من ضرر سوب سبب
 احد هما سوب سبب الآخر وكذلك لو ولد هما عد المسري فاعقب احد هما م ادعى الباع الآخر بنسبهما جميعا
 ويتعصب القس ضرور فاما في الولد من الام ايه لو كان اسق الام فادعى الباع الولد لا يتعصب القس في الام
 ويتعصب في الولد لان القس لا يحمل السبب معصودا واعما عمله للضرور وفي الولد ضرور عدم الاحمال
 لا فصل في النسب ولا ضرور في الام لما ذكرنا ان امومه الولد يستعمل عن اسباب النسب في الحمل ولو قطعت يد
 احد الولد من ادعاهما الباع بنسبهما ركان الارلس للنسب في لا للباع الا ان عم الباع النسب على الدعو فصل
 البيع فتكون له لما ذكرنا ان ما يطر من الاستناد بنسب في الخال لم بسند فسد في فام اغل لخال والسد المظوعه
 هالكه فلا يظهر ان الدعو فيها ولو قتل احد هما م ادعاهما الباع بنسبهما وكاتب فيه المصول لوربه المصول
 لا للمسري فاما في السل را قطع (ووجه) الفرق ان محل حكم الدعو معصودا هو النفس واعما يظهر في الاطراف
 بعد النفس والقطع انقطع السبع فلا يظهر حكم الدعو فيها فصل الارلس للمسري وهن كل واحد من الوامس
 اصل في حكم الدعو من محب في احد هما تصح في الآخر وان كان معصولا ضرور انه لا تصور الفصل بنهما في
 النسب من محب الدعو استند الى وف القس لا يهادعو الاستناد فتبين انها علم اخر من فكان بنسب ان
 محب الدعو لوربه المصول لا النسب الا انه وحب النسب لان محبه هذه الدعو طر من الاستناد والنسب يكون ظاهرا
 من وجه معصرا على الخال من وجه فعملنا بالنسب فاحبنا النسب عملا بنسبه الاقتصاد وحملنا الواجب لوربه
 المصول عملا بنسبه الظهور عملا بالنسب مدر الامكان وكذلك لو أعقب النسب في احد هما م ولد مرابا فاحد
 دسه ومرا بالولاء م ادعى الباع الولد فانه يصح بالحق رابه للباع وبسبب الولد المصول معه واحد انه
 والمتراب من المسري لما قلنا هذا ا ولد في هذا المسري لافل من سبه اسر من وفي البيع فان ولد لسبه
 اسر فصاعدا لم تصح دعو الباع الا ان تصدقه المسري لا يملك بنسب بالملوك في الملك فلم يمكن تصحيح هذه الدعو
 دعو استنادا لم تصح دعو غير وسرط تصدقه هذه الدعو فام الملك للمدعى وفي الدعو ولم يوجد فلا تصح
 الا اذا صدقه المسري فصح لانه أمر بنسب عدع وقد صدقه العرف في ذلك فبب سبه و يكون عدا المولاه ولو

[illegible]

الوطى من قبل سر مك حصل في عمر الملك فوجب نسب العمر (ولما) ان الاملاح المثل المعلل من اوله الى آخر
الاجراح قد كان من اوله الى آخر استلذا فلابد وان سنده الملك ارهارة على حار به ملوكه لسنه ولا عمر
خلاف الخار به الملك كذا لان عمره يمكن نسب العمر طرطا لسنه الاستلذا ومات النسب لان نصف الخار به
ملكه وفهم اصل الملك كذا لذلك وما نسب حكاك في سنده فسنه للنسب ضرور انه لا سحرا وحكم النسب
لا سنده بل سنده فوط للمدعي حاد في سنده رخصه سر به ولا لك في نصه سر به والوطى في عمر الملك
بوجب الخد الا انه سنده للنسب فوجب العمر وهذا الملك بن سراط ثوب النسب وسخه الاستلذا وسراط الى
يكون ساسا عليه او مارياله فوط صا فملك سنده ولا بوجب العمر لا تضمن معه الولد ايضا لانه على حرا
وان كان الخار به ملوكه لا ولا عليه لان ذلك حكم الاعاى فسد على سدم الرق ولم يحد ودعو الخد ان الاب
ولده حار به اس الا من له يدعو الاب جد اعداده او عدا اعدام لانه (فاما) عدا فام ولا سده ولا حرا لو كان الخد
نصرانا واحدا من قبله والاب مسلم لم يصح دعوى الخد لسلام ولا به الاب وان كان الاب من اوكنا كائنا او عدا
نصح دعوى الخد لا قطع ولا به الاب وكذا اذا كان الاب من موها من روف العلوى الى روف الدعو صح دعوى
الخد لسلام فان افادى مدعى الخد لم يصح دعوى به لانه افادى هذا الحق المعارض بالمعدم من الاصل فعاد به ولا به
الاب فستطير لانه الخد ولو كان الاب من ربه فدعو الخد موقوفه عداى حقه رحمه الله فان فصل على الزد او
ما من عداى الخد وان سلم لم يصح لوف ولا به عدا كوف نصرانه وعدهما لا يصح دعوى الخد لان
نصرانه عدهما فادى فكانت ولا سده فادى هذا ادوا على الاب حار به الاس من عدا كاخ (فاما) ادوا وطيا بالكاخ
بن النسب من عدا سوا وطيا كاخ فصح او فاسد لان الكاخ بوجب القراس سنده صححا كان او فاسدا
ولا يملك الخار به لانه وطيا على ملك الاس بعد الكاخ وعدا الساقى رحمه الله لا حور هذا الكاخ لما سلم في كتاب
الكاخ رضى الولد على ابيه المراه لان النسب اما بن بعد الكاخ لا ملك اعم نصه الخار به على ملك الاس
وهو ملك الاس انا فمضى عليه من ملك الاب الخار به بوجه من الوحو صار ام رلد له لو حود سنده امومه الولد
وهو بن النسب الا انه يوفى حقه على وجود الملك هذا ملكا صار ام رلد له هذا كله اذا ادعى الاب ولد
حار به ابيه فاما اذا ادعى رلد ام ولد او مدر به فان حار بولد فادى الاس حتى اسقى سنده فادى الاب لم يثبت
سنده في ظاهر الزوايه وعلقه نصف العمر وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه فرق بين ولد ام الولد وبين ولد
المدر فقال لا يثبت نسب ولد ام الولد بن نسب ولد المدر لان الاب وعلقه معه الولد والعمر والولاء للاس
(وجه) هذا الزوايه ان اسات النسب لا يثبت على ملك الخار به لا محاله بن نسب ولد الامه المنكوحه بن من
الزوج والامه ملك المولى (واما) النسبه ولا به ولد مات النسب على حرا فاسسه ولد المعمر ورهكون حرا مات نسبه
والولا للاس لانه اسحقه بائنه وانه لا يحمل الفصح بعد الاستحواى بخلاف ولد ام الولد لان ام الولد فراس
لمولاه فكان الولد مولودا على فراس الاس والمولود على فراس اسان لا يثبت نسبه من عمر وان اسقى عدا بالى كالى
اللعان الصحيح جواب ظاهر الزوايه لان النسب لا يثبت الا للملك وام الولد والمدر لا يحملان الحمل ونسب من
العمر لانه اذا لم يملك كما قد حصل الوطى في عمر الملك وقد سنده الخد للنسب فوجب العمر هذا ان لم ينفذ فالاى في
المدعى بعد ما ساه فان صدقه بن النسب لا يجمع لان نسب رلد حار به لا حصى بن من المدعى فصدقه في
نسب نسب ولد حار به الاس اولى ونسب على الاس لان اسما ملكه وولا ولان الولد لمن اعنى ولوا دعى
ولد مكابه اسه لم يثبت نسبه منه لان النسب لا يثبت من الملك المكابه لا يحمل الحمل فلا يصح دعوى به الا اذا
عمر فصدقه دعوى به لانه اعترف بهذا فما وحمل المعارض كالمعدم من الاصل فصار كالمواعى قبل الكناه
وانه سبحانه وعالى اعلم

فوسل في واما انما ما ظهر به البت وبت ظهر بالدعوى واليه اخرجنا ما ظهر بالنسب بالدعوى
 فمضى سراجا في الدعوى والاقرار البت سدد في كتاب الاقرار الا انه قد ظهر من الدعوى وهو
 لا يظهر الا انه طه القصد في قول جملة الكفر فان ادعى به ما ان يكون في دسه واما ان لا يكون
 كان في دسه لاسب من الدعوى الا اصدقه لانه اكان في دسه وفراز بعض ابطاله فلا سئل
 رسا ان يكن في دسه واما ان يكون علوا واما ان يكن فان كان ملوكا سب به من الدعوى اكان
 ملكا يدعى وهو الدعوى وان كان في ملة عدو دعوى كان سوفي ملكا المدعى به سبه من الدعوى
 اتضا وان لم يكن سوفي ملكا لاسب به الاستدراك على ما ذكرنا وان لم يكن ملوكا دعوى كان في د
 احدا في يدع راي دسه كالسي اسود واما ان كان في داحد كملت من لم يكن في داحد ب سبه من
 الدعوى استحسانا والتاس ان لاسب (وجه) التماس انه ادعى امر احار الوجود والعدم فلا بد له حرج احد
 الدس من مرجح ولم يحد في صبح الدعوى (وجه) الاستحسان ان لم يكن احدا في داحد حرج الثوب وكل
 اقل احد مما حمل الثوب بحسب دسه حسد اللس به وهو الاصل الا اكان في دسه حصر باله وهن
 التصديق من احاس حسب اللفظ والوصول الى سرف البت والخصامه والرسه رجات المدعى تولد نسف
 به على مقابلة الدس به ويصدق العامل في دعوى ما يقع به ولا سبه رعره واحب ولو ادع رحيل
 ب سبه مهادنا وعدا باقي رحمه انه لاسب الامن احد همار من قول الله على ما كانا وارا
 ا ك من رحل فعداى حسمه رحمه الله سب سبه من حسمه وعداى يوسف رحمه الله من اتى وعداى
 رحمه الله من لانه وقد مر المسله رلوا سبه امر ان محب عو بما عدان حسمه وعداى لا يصح رسد ك
 احجج من عدان سبه الله تعالى هذا لم يكن في داحد كان وهو اللس ب سبه من المتكسب من الدعوى
 استحسانا التماس ان لاسب الا لانه وقد ذكرنا وجهه ما فاجدنا وكدام الخارج صدقه المتكسب في لك
 او لا استحسانا والتاس ان لاسب ا كده (وجه) التماس ان هذا اقرار ضمن ابطال المتكسب لان
 بد عليه ماته حسمه وسر حتى لو اراد دع ان يرعه من دحرا الحظه لسن له ذلك والاقرار ان سب
 ابطال العبد لا نسخ وجه الاستحسان ان يد المدعى اسع للسى من المتكسب لانه قوم محاسن دسه
 وسرف البت فكان المدعى به اولى وسوا كان المدعى مسلما او دما استحسانا والتاس ان لا نسخ
 سو الدعى (ورجه) ان لو صححنا سبه واستاسب الولد سبه لزمنا استسماه في دسه وهذا سر ولا يصح
 دعوى وجه الاستحسان انه ادعى امر سب سب احد همارى الا حرق ا له وهو البت رالتعه في الدس
 لادلس من ضرور كون الولد سبه ان يكون على دسه الامر انه لو اسب امه بحكم ما سله واما ان كان
 كافر اصدق فيما سبه ولا يصدق فيما ضرر ويكون مسلما ود كرى الوا ان من البت لسطا هذا ضررا
 في رايه ان كان عليه رى المسلم فهو مسلم وان كان عليه رى البرك فان يكون رفسه صلب وهو ذلك
 فهو على دس الضارى هذا اذا اقر الدعى انه اسه فان افام البت على ذلك فان كان السب من اجل انده
 لا قتل سبها هم في استماع الولد سبه لان حد سبها سب ابطال الدس هو المتكسب فكاتب سباد
 على المسلم فلا سئل وان كانوا المسلمين قتل ركون الولد على دسه فاما الاقرار وس البت ولك انه
 سب في اقرار ولا يهمن السباد رسوا كان المدعى حرا او عدا لانه ادعى سب احد همار حمل التسلسل على
 الاخر وهو البت والرى قصد فيما سبه ولا يصدق فيما ضرر ولو ادع الخارج المتكسب معا فالتسلسل الى
 لا سواهما في الدس رجع البت ورجح الدس سب سو المتكسب لا سب دعوى الخارج لانه ب سبه منه
 لا يضره سبه من عر بعد ذلك الا ان هم البت لان الدس لا يعارض البت ولو ادع حرجا فان كان

احدثهما مسلما والاخرهما مسلما اولى لانه سمع في الاسلام فكان اجمع للنبي وكذا اذا اشتهر به وسمه
 فالمسلمه التي ولو سميت في الاسلام لمسلمة لان اسمها من الاسلام المدعي كان
 للرجح ولو كان احدثهما حرا او لاخر عهدا فالاولى لانه ابلغ للقب وان كانا حرا مسلمين فان ذكر
 احدثهما علم في ذلك القبيلة ولم يذكر الا حروف اسم دعوه العلامة فاسماها اولى لرحمته دعوا بالعلم لان
 السمع ورد بالرجح بالعلم في القرآن هل الله سار وما الى قصة سيدنا يوسف عليه افضل الصلوات والحمد لله
 سبحانه اهل ان كان قصته قد علمت فقصته وهو الكافي وان كان معصية قد علمت فقصته وهو من
 الضاد في ناما ان قصته قد علمت وقال انه من كذا في عظم حمل هذا المعنى من طبع لئلا يراودها
 الشك ان لك علامة حدثها ان الى سبها والناس قد علمت فادام علامه فيها عن سبها وكذلك قال الخليلي في لولوى ودماغ
 في جانب واحد هو ان يدعوه لولوى واهاه فصارا به فبها عني بالولوى واللاهات للدهان لان الظاهر
 سيدنا لولوى واللاهات للدهان وكذلك قالوا في الروح احتياقي ماع الت ان ما يكون للرجال عمل في يد
 الروح وما يكون للنساء عمل في يدها ومحمد في المسائل على ظاهر احوال وبالله الامر كذا هذا فان ادعى
 احدثهما علاما في هذا القبيلة فواقي المعنى وحال المعنى كذا الكرخي رحمه الله انه من سبها سبها لانه وقع
 اسمها في العلامة فسلطه حرجها كان سبها عن ذكر العلامة راسا وان لم يدكر احدثهما علامه اصلا
 ولكن لا احدثهما به فانه عني لانه الدعوه لا عارض الله وان لم يكن لا احدثهما به سبها سبها سبها هذا
 عندنا لا سبوا منها في الدعوه وعند السامي رحمه الله لا من سبها الامن احدثها من سبها حول القاهه على
 ما كرمها والكلام مع السامي رحمه الله سبها ولو كان المدعى اكثر من رجلين فهو على الخلاف الذي كرمها في
 الحارة المسركة ولو قال احدثها عن هواشي وهو علام فاداه حارة لم يقصد لانه ظهر كنهه من ولو قال احدثها
 هواشي وقال الاخر هواشي فاهو حتى حكم ماله فان كان سول من مال الرجل فهو اس مدعي السو وان كان
 سول من مال النساء فهي اس مدعي الله وان كان سول منها جميعا فعلى السبق فان اسبق في السبق فهو مسك
 عدان حبه وسبها مترككر البول فان اسبق في ذلك فهو مسك لان هذا حكم الخبي وبنى ان سبها
 منها جميعا ولو قال المنة في هواشي من روى هذه قصته فهو اسبها حره كاب اوامه عيرها ان كاسح
 كان الاس حرا الا حراج وان كاب امه كان ملكا لولوى الامه عدان وسبها وعدت يكون حرا وجه قول
 حمدان سبها وان سبها الامه لكان في حمله سبها في الزنى مضر بالنبي وفي حمله حرام فبها سبها
 ولا سبها سبها كانه ادعى سبها لكان سبها سبها لكان سبها سبها وهو دونهما فلما كذا هذا
 وجه قول ان يوسف اب الاصل ان الولد يبيع الامن الزنى والحرفه فكان من ضرورة تنوير السبها ان يكون
 رعا والزنى ان كان نصر فهو ضرر بل حقه ضرر غير فلا نصر ولو ادعاه امرا انه اسبها حره ارأسه ذكرى
 الاصل انها لا سبها على لك حتى سمى الله اسبها ولده وان اقامت امرا واحد على الولد فلما اذا كاب حره
 عدله اطلق الخواص في الاصل ولم يفعل شي ما اذا كان طارح الا منهم من حمل هذا الخواص على ما اذا كان
 طارح لانه اذا كان طارح كان في تصحيح دعوى حامل السب على العرف لا يبيع الا لانه او قصد في الزوج
 فاما اذا لم يكن طارح فلا تصح معي التحمل فصيح من غير سبها ومنهم من حق جواب الكتاب واخرى
 رواه الاصل على اطلاقها وقرى من الرجل والمرأ فقال سبها من الرجل نفس الدعوى ولا سبها سبها الا
 سبها ووجه الشك ان السب حامل الرجل سبها بالقراس وحامل السب سبها بالولاد ولا سبها بالولاد الا
 بذل رأى الدلائل عليها التامه ولو ادعاه امرا ان هو اسبها عدان حقه وكذا اذا كرمها سبها
 وعدما لا سبها سبها المراس اصلا وجه قولها ان السب حامل السب سبها بالولاد ولده ولد

بذاتسان ادعى صاحب الدانة امه ولده امه هدى ملكه واقام النسبه على ذلك وادعى خارج ان العلام امه ولده
 الامم في ملكه واقام النسبه فان كان العلام صبر الاسمكم مضي به لصاحب الدلا سواه في النسبه وجع صاحب
 الدنا بالدك في السكاح وان كان كنه اسمكم فقال اناس الاخر مضي بالامه العلام للخارج لان العلام اذا كان
 كنه اسمكم في نفسه فالتسبه الي مدعيها العلام اولى وكذلك لو كان العلام ولده وخبرهما في بدرجته فاقام
 صاحب الدنا النسبه على انه ولد على فراسه والعلام سكم ومدعى ذلك واقام الخارج النسبه على ملكه مضي بالمراة
 وبالولد الذي هماني به لظنا وان كان الذي في مد من اهل الدمه والمراة دمه واقام سبهودا سب من مضي بالمراة والولد
 للذي هماني به لان سبهاد المسلم من مطلقه ولو اقام الخارج النسبه على انه روحها في وقت كذا واقام الذي في
 د النسبه على وقت دونه مضي للخارج لانه اذا تبين سب احد السكاحين كان الخارج مهيما فاسد فالتسبه الفاتحه على
 السكاح الصحيح اقوى فكاتب اولى وعلى هذا اعلام قد احلم ادعى انه اس فلان ولده امه فلا به على فراسه وذلك
 الرجل مولد هو عدي ولدا الى روحها عدي ولا مولد هذا العلام منه والعدي مدعى ذلك فهو اس العدي
 لانه عارض اقراسان فراس السكاح وفراس الملك وفراس السكاح اقوى لانه لا مضي الا باللعان فراس الملك مضي
 بخرداني فكان فراس السكاح اقوى فكان اولى ولو ادعى العلام انه اس العدي من هدى الامه فافراد العدي ذلك
 وهم عليه النسبه وادعى المولى انه امه فهو اس العدي فلو ادعى سبه والاقرار بالنسبه بضم الاقرار
 بالخبر فان لم يعمل بالنسبه لم يعمل في الخبره وكذلك لو مات الرجل وترك مالا فاقام العلام النسبه انه اس النسبه من
 امه واقام الاخر النسبه انه عدي ولده امه من روحها فلان والزوج عدي ايضا والمدعى مدعى ذلك مضي له بالنسبه
 لانه مدعى فراس السكاح وانه اقوى فان كان العدي مضافا بسب العلام من الخبر وورثه لانه نسبه العلام حلب
 عن المعارض لانعدام الدعو من العدي وجب العمل بها وانته سب حانه ومعالى اعلم

في فصل في ما نصه السب السب في جانب النسا اذا تبين دعي لا يحمل الي اصدار لانه
 في ما تبين سب بالولاد ولا مردها (واما) في جانب الرجال فموضع حمل التي ووجع لا يحمله اما ما يحمل
 التي فموضع (نوع) مضي نفس التي من عه لعان ووجع لاسي نفس التي بل بواسطة اللعان (اما الذي)
 نفس التي فهو سب ولذا لم يولد لان فراس ام الولد ضعيف لانه لا رمحى احسب النسل الى عمر
 بالزوج فاحسب الاسماء نفس التي من عه الحاح في اللعان (واما) الذي لاسي خرد التي فهو سب ولده
 روحه يخري بينهما اللعان وهو ان يكون الزوجان حرس مصلح عاقل فالنفس عر حدود في العدي على
 ما كرماني كتاب اللعان لان فراس السكاح لا رمح لا يحمل النسل فكان هو ما لا يحمل الاسماء نفس التي ما لم يضم
 الي اللعان ولهذا اذا كان المولى سكاح فاسد او سبه سكاح لا مضي سب الولد الي لان الاسماء بواسطة اللعان
 ولا لعان في السكاح فاسد لا يمدام الروح حيه لم اعلم في كتاب اللعان ولله تعالى اعلم (واما الذي) لا يحمل
 التي فهو سب ولده روحه لا يخري بينهما اللعان فاذا كان الزوجان عمن لالعان بينهما لا مضي سب الولد الي
 وكذا النسبه بعد الاقرار به لا يحمل التي لان التي يكون انكار احد الاقرار فلا يسمع الا ان الاقرار بواحد من
 ودلائله لا ذكر ما في كتاب اللعان

في فصل في ما حكمه مارض الدعو لا عر اما حكمه في النسبه فمرد ذكر في ثما مسائل النسبه راما حكمه
 في الملك فالكلام فيه في موضع (احدهما) في حكم مارض الدعو في اصل الملك والى في قدر الملك اما الاول
 فمسئل مارض الدعو في اصل الملك ما هو مسئل مارض النسبه فيه من طلب الترحيح والعمل بالراح عر
 الامكان وعقد العمل بهما قدر الامكان صحيحا للدعو بالتدريج المعنى وسان ذلك في مسائل رجلان
 ا عاذه احدهما را كها والاخر معلق لهما ما في الراك لانه مسجع لذه انه فكاتب في يد (وكذلك) اذا

[illegible]

بهما بالتصرف فيها ولم يوجد ولو ادعى ما لحاظ من دار من لاحدهما عليه حدود فمؤله لانه مسعمل للحائط
 ولو كان لكل واحد منهما حدود فان كان بلاه أرا كتر في بينهما صفان سواء اسبوت حدود كل واحد
 منهما او كان لاحدهما أكثر مدان كان لكل واحد منهما بلاه حدود لهما اسبوت ان استعمال الحائط
 فمؤله سبوت التدعيه ولو أراد صاحب البستان سرعة على الآخر بأراد على البلاه ليس له ذلك لكن يقال
 له رد اب انما الى عام عدد حسب ما حلت ان اطاق الحائط حليا والا فليس لك الرناد ولا البرع ولو كان
 لاحدهما بلاه حدود ولا آخر حدود او حدان فالتقاس ان مكن الحائط بينهما بعض وفي الاستحسان
 لا يكون (وجه) التقاس ان رماه الاستعمال بحدود حدود رماه من حسن الحجة والرماه من حسن الحجة
 لا مع بهاله حجة ألا ترى انه لو كان لاحدهما بلاه ولا آخر ارعده كان الحائط بينهما بعض وان كان
 استعمال احدهما أكثر دل ان الممر اصل الاستعمال لا قدر وقد اسو رماه (وجه) الاستحسان ان
 يقال نعم لكن اصل الاستعمال لا يحصل عما دون البلاه لان الحدار لا يسي له عاده واسا سى لا كتر من ذلك
 الا ان الا كتر ما لا يباه له والسبب اقل الصريح فمؤله وكان ما رواه موضع الحدود لصاحب
 الكسر وأما موضع الحدود الواحد فكذلك على رواه كتاب الاقرار وأما لصاحب القليل حتى وضع الحدود لا
 اصل الملك وعلى رواه كتاب الدعوى لموضع الحدود من الحائط وما رواه لصاحب الكسر (وجه) حد
 الزوايه ان صاحب القليل مسعمل لذلك الدر حسه فكان ذلك القدر في يد مملوكه (حد) رواه الاقرار ما مر
 ان الاستعمال لا يحصل بالحدود والحديث لان الحائط لا يسي له ماد فلم يكره من الحائط في يد فكان كله
 في يد صاحب الكسر الا انه ليس له دفع الحدود وان كان موضع الحدود ملوكا له لحوار ان يكون اصل الحائط
 مملوكا لسان ولا آخر عليه حتى الوضع بخلاف ما لو افام الله ان الحائط لسان له ان يدفع لان الله حجه
 مظنه فاذا افامها سى ان الوضع من الاصل كان مبرحق ولا به الدفع وليس له ذلك حال عدم الله لا ناسا حليا
 الحائط له لظاهر البند والظاهر بصلح الممر ولا للعرض وهو القري ولو كان الحائط مصلابا احدى الدار من اتصال
 التراب وارباطه ولصاحب الاتصال لانه كالمعاني به ولو كان لاحدهما اتصال التراب ولا آخر حدود فصاحب
 الحدود أولى لانه مسعمل للحائط ولا استعمال من صاحب الاتصال ولو كان لاحدهما اتصال
 التراب وارباط ولا آخر اتصال مع صاحب الربع أولى لان اتصال التراب أقوى من اتصال التراب
 ولو كان لاحدهما اتصال ربيع ولا آخر حدود فالحائط لصاحب الربيع وليس لصاحب الحدود حتى وضع
 الحدود لكن الكلا في صور الربيع معقول ذكر الطحاوي رحمه الله ان الربيع هو ان يكون اتصال التراب
 الحائط مداخله حائط احدى الدار من ملى كذلك كالارح والطافات فكان معنى الساب فكان صاحب الاتصال
 أولى وذكر الكرخي رحمه الله ان سبب الربيع ان يكون طرفا هذا الحائط المدعى مداخل حائط احدى الدار وهذا
 التفسير معقول عن ابي يوسف رحمه الله فصرح الحاصل ان المداخله اذا كان من حامي الحائط كان صاحب الاتصال
 أولى بخلاف وان كان من حائط واحد فعلى قول الطحاوي رحمه الله صاحب الاتصال أولى وعلى قول الكرخي
 رحمه الله صاحب الحدود أولى وجه قول الطحاوي ماد كرا ان ذلك معنى التنازع حسب حد من ماله كذلك فكان
 هو أولى وجه قول الكرخي ان المداخله من الحائط بوجه الاتحاد وحمل الكل ماء واحد فاستطاع حكم الاستعمال
 لضرورة الاتحاد قبل البعض بوجه ملك الكل صروره الا انه لا يحصر على الربيع بل يرس على حاله لان ذلك ليس من
 ضرورات ملك الاصل بل يحمل الا اتصال عه في الحائط ألا ترى ان السقف الذي هو من بيت العلو ومن بيت
 السفلى هو ملك صاحب السفلى ولصاحب العلو عليه حتى التراب حتى لو اراد صاحب السفلى رفع السقف مع من سرفا
 كذا هذا حار ان يكون الملك لصاحب الاتصال ولصاحب الحدود حتى وضع الحدود عليه بخلاف ما اذا افام الله

انه يحكي على الزرع فهدد رحه ارق منها مخرج او يومس على مار في سهمه سترانه سبع انه اذا استوى ارا
ر في رجل آخر ارعيت به اندار ويصفاها حاطه ارا حتى اليه انه راسه في ارجع على اناج حصه من
اس ارا كان مصلانا ح فنادى نيس لان رجوع على الناح لانه اكل مسلا ساعه سارل السع ومكر ميه
ولا يكون للمصري حق ارجوع ارا نك مصلانا مدعى وهو مصل ما اندار اسد فانه في ارجوع في
اناع نمعه الحاط من اس لانه اذا كان مصلانا اذا اليه سارل اليه فكل معا فعب ارجوع اسد
الاستحقاق وان كان مسلا حاط اندار المسه لانه حده حده رجوع لا رجوع وهذا مد رواه مكر حتى ارا
صاحب احد ع اولي من صاحب الاصل ارا اكل من حده واحد وله كان اصل ر سبع واستحق اسه في
ارجوع على الناح لا رجوع احد في رجل على حاطا كما لو كان لاحده من ستر ارا ما رصاحه مريان
اله والسار لانه فالحاط له صاحب الاله مصل اعطاه فكل من يد ولو مكر حله ر لكن لاحدهما
عليه مري اي هو اسبق الموضوع على راس احد او هو منهما لا يستحق المراه في النوادي سالان رصع
امرا في على احاطه نيس ياد معصود لان احاطه لاسي له فكان ملحا الدم فلا جعل في الاستحقاق ولو كان وجه
احاطه الى احدهما طهر الى الاخر وكان اصناف الله او الطاف الله الى احدهما فلا حكم لسي من ذلك عدلى
حبه رحه اسد الحاط منها وعندهما الحاط على اله ووجه الله ر اصناف الله الطاف وهذا احصل الوجه
رماله ح مري فاما احصل عدليا فانفس والتحق فلا ستر ذلك احاطا وعلى هذا اختلاف ارا اذا سار
معلقا على حاطه سدا في العلوى الى احدهما فالباب لها عده وعندهما على اله العلوى ولو كان للباب سلطان من
الخاص فهو لها احاطا وعلى هذا الخلاف حص من دار من كرم والتمس الى احدهما فخص منها ستر
اي حبه رحه انه لا ينظر الى اسد وعندهما فخص على اله اسد رحه ولهما في هذه المسائل اعتبار الثوب
والعاد والناس في العادات عمله وجه الله ر اصناف الله والثاف والعلوى والنمط الى صاحب اندار فعدل
على انه يار فكل من يد ولا في حبه رحه انه ان هذا دليل الندي الماصي لا وفي الدعو الندي الماصي لا يدل على
الدوم الندي والخاصه اسباب الدوم اندعو في كل موضع في الملل لاحدهما لكون المدعى في يد عه
سله اعين لصاحبه اطلب فان جلب من وان سكل مري سله الكرك وعلى هذا الاحتق في المري في ا
ولا احدهما ان من دار الى ذلك اندار فلبا صاحب الدار مع صاحب الباب عن المروور بها حتى يتم الشهاد في دار
طرها لا يستحق صاحب الباب الباب سالان فتح الباب الى دار عيه فذكر في على لازم وقد ذكر في حقه
اصل او قد ذكر في عيلا ر هو الا حده فاصحح للاعلى حتى المروور في الدار مع الاحمال ر كما ارسله اسد
ان صاحب الدار كان مريها لم يستحق بهد الشهاد سالان الاحمال ان مروور فيها كان عسارا انا حده ر ذلك على انه
كان حق المروور كفي ارا ما الماصي لا ر السها لم سله فلا نسب بها الحق طلال ولو سدر ارا لافها طرها
ان حدها الشر فسموا طوله وسر صه فلب سادهم وكذلك اندالم محو كذا ذكر في الكتاب من احاطا ر جميع
منهم من حمل المسله على ما اسهد ر اعلى ارا صاحب الدار الطر في لان المسهر به حويل رحمة المسود به مع
عه السها اما حياه المتمر به ولا مع حقه الاقرار ومهم من اخرن حواء الكتاب على اطلاقه لان الطر في طوبه
معلوم وعرضه مدار عرض الباب معارف الناس را اهم فكانت هدهم معلوم فتسل كذلك لو سدر الى
ا ماب وورل طرها مري هده الدار فهو على ما كرما وعلى هذا ان كان لرجل مري اسه دار رجل وحط على مسئل
لها فلصاحب الدار ان سعه عن السيل حتى يتم اليه ان له في هده الدار مسئل ما ولا يستحق صاحب الدار
فمن اله اسد لمد كرما وذكر كرسه او الب رحه انه ان الثراب ارا كان فافله حتى التسيل وذكر حدي
كتاب السرب في مري ارض رجل سله فله الله احطى ذلك والقول قول صاحب الما لانه اذا كان سله

فهذا ما كان النهر مسؤولا لما كان النهر مسعلا به فكان في ذلك خلاف للثواب فان موضوع المسئلة فيما اذا لم تكن في الثواب ما عدا الاحرف حتى لو كان فيه ما كان حكمه حكم النهر واسم مسعلاه ومعالي اعلم ولوسعدوا اهمر او اما سلق في الثواب فليس هذا السهاد سي لان السليل قد يكون سه حتى وكذا السهاد ما فامبحر كان على مامر ولوسعدوا ان له حق الدار من حب السليل فان سوا له ما المطر فهو لا المطر وان سوا له مسيل ما دام للعسل الروض هو كذلك وان لم يسوا له سواهم انما يكون القول قول صاحب الدار مع سواه للعسل والوضو اول ما نظر لان اصل الحق من سهاد اليهود وسب الصنفه حوله فليس هناك صاحب الدار لكي مع اسم را لم يكن المدعى منه اصلا نسحلف صاحب الدار على ذلك فان حلف ربي وان مكل مني بالنكول كما في باب الامران وعلى هذا حرج اختلاف الزوج في ماع الثب ولا سلا حدهما على ما ذكرنا في كتاب الكاح والله تعالى اعلم

فصل في ما يحكم بعارض الدعوى من قدر المالك هو كحلف الماسي في قدر اعمى او المنع بمقول جملة الكلام في هذا المسألة ١ احلفا فلا حلو اما ان احلف في اعمى واما ان احلف في المسح فان احلف في اعمى فلا حلو اما ان احلف في قدر اعمى واما ان احلف في حسه واما ان احلف في رقه وهو الاحل فان احلف في قدر فان قال النابع نعم قبل هذا العبد بالذي درهم وقال المسري اسبب بآلف بهذا العلو اما ان كاتب السلفه فانه واما ان كاتب هالكه فان كاتب فانه واما ان كاتب فانه على حاله لم يدر واما ان كاتب الى الرنا او الى الصن فان كاتب فانه على حاله لم يدر مخالفا ورا أسوا كان قبل النص او بعد اما قبل النص فلا بكل واحد منهما مدعى ومدعى عليه من وجه لان النابع مدعى على المسري ر' عن وهو سكر والمسري مدعى على النابع سلم المسح اله عدد ادا الالف وهو سكر فحلفا ان لو له عليه الصلاه والسلام واعمى على من انكر واما بعد النص فكان ينبغي ان لا يحلف النابع وكون اقول قول المسري لا يدعى على النابع سبب السلامه المسح له والنابع مدعى على المسري ر' من وهو سكر فكان القول قوله مع سبه الا انا عرفنا الحالف وهو الحلف من الخائس بنص خاص وهو قوله عليه الصلاه والسلام ١ احلف المساسان مخالفا ورا اذ اسد اعمى المسري في ظاهر الزاوه وهو قول حمد وان يوسف الاخر وفي قوله الاول اسد اعمى النابع وقال انه قول اى حسه رحمه الله والصحيح جواب ظاهر الزاوه لا اعمى وطعمه السكر والمسري اسد اكر اعمى النابع لا يمسك في الخائس جميعا قبل النص بعده والنابع مدعى النص ليس سكر لان المسري لا يدعى عليه سبب اكر اسد اكر اعمى وهو سكر فكان اسبب اكر اعمى النابع فدا عنه فان بكل لزمه عوى النابع لان السكول بذل او افر او ان حلف حلف النابع فماد حلفا قبل مسيح السع بنس الحالف او عالج فدا الى مسح الناصي احلف المساح رحمهم الله فانه قال بعضهم مسيح بنس الحالف لا هما اذا حلفا لم يكن بناء العتد فاند فسح وقال بعضهم لا يسح الا يسح الناصي عد ظلمهما او طالب احدهما وهو الصحيح حتى لو ارا احدهما مضى السع ما سوله صاحبه فله ذلك من عه بخد العتد لان احمال القائد ماب لاحمال السد بن من احدهما لصاحبه والعتد المعتقد مني لئانه محمله الوحو والعدم لا به بعد من ولا يرر لاحمال عدم الباده على الا فصل المعتقد في الباب يسع لا به لا يرر لاحمال فلا يسح الا يسح الناصي ولان يسح لا بعد ادم القائد لئال ولان المارعه لا تدفع الا يسح الناصي لا هما لما مخالفا صار اعمى عهولا فصار عان ولا بد من قطع المارعه ولا يسقط الا بالنصا فانسح هذا اذا كاتب السلفه فانه بعضها من غير عرفا اذا كاتب يعرف فاحلفا في قدر اعمى فلا حلو اما ان يعرف الى الزاوه واما ان يعرف الى السعبان فان كان العبر الى الزاوه فان كاتب الزاوه مسيله مولده من الاصل كالسبي وان ال معب الحالف عد اى حسه واد يوسف رحمه الله وعد درجه

انه لا مع ردائه في الع - على انه ار - مع اسحق عذري - وانه وصاف جميع اشياء وعده
 لا مع اسحق وجميع اشياء ان كسار من مملكة بنو مولى من الاصل كس في اسواق راسه الراس
 الارض فكذلك مع اختلف عدها وسداس ر - في انتم في مملكة لان هذا هو من ر -
 - لاله لاله هلا في اسلمه مع اختلف عدها وعد لا مع و فانه في ر - وان كسار - مستقلة
 مولى من الاصل كونه في الارض والعرف مولى هذا اختلف ان كسار - مستقلة بنو مولى من الاصل
 كلوه في اسكوت لاسم التحالف احب وحائلا و ردا في الع لا ر - لا مع السج عور -
 انما وصاف في جميع التحالف كذا في اسكوت في معنى هلا في ر - مع التحالف ر - احب و ردا في السج
 ر - ان ر - ر - لا ما حده على ملكه وطلب له من كل احب بها هذا اعرب السلعة في اورد
 و ما زاد اعرب في العساق في فانه في قد كحكمة ار سنا انه على هذا اكاب السلعة به و ما اكاب
 هالكه ولا حنا من عداى حسه و ان يوسف رحمه الله و اتول قول الله في مع مسمى من اوا من قد حلت
 في مائة و ان بكل لمة دعوى صاحب ر - عده ر - حده ر - حده ر - حده ر - حده ر - حده ر - حده ر - حده ر - حده ر - حده R
 اتهم على قوله ان اتول قول الله في مع مسمى من اوا ر - حده ر - حده ر - حده ر - حده R
 عدها مع ر - لا مع واحتج بقوله على اعتبار السلام الاحل للمساكين خالها ر - اسلمه "مسلا
 السلام التحالف مطلقا سرت فاما السلعة ولا حال و ردها في حده من حال فاما السلعة وهو قوله
 اصلا والسلام الاحل للمساكين السلعة به فيها خالها ر - لان المذهب سنا ان المظن لا يحصل على
 اسلمه على حده ر - اسكوت في مع في حده ر - حده ر - حده ر - حده R
 التحالف حل فاما السلعة فانه في حده ر - حده ر - حده R
 العمل بها جميعا و فاما احدها في المسور وهو قوله على "مسلا" السلام ر - حده ر - حده R
 الحلف من الحاشي من مسمى المسود عليه لا معله "مسلا" السلام ر - حده ر - حده R
 و حده ر - لا على مكر مكر حده ر - حده R
 عليه هو المسور لان المانع يدعي عليه ر - حده R
 سنا فكان مسمى ان لا مع التحالف حل فاما السلعة اسنا الا اناس فانه حده ر - حده R
 والسلام الاحل للمساكين والسلعة به فيها خالها و ما اردها اتد "مسلا" حده R
 و ان سنا "مسلا" والسلام و ما اردها لا تكر الا حده ر - حده R
 المسور و سون هلال كل السلعة و مسمى المانع من التحالف اسلا عداى حسه و عداى يوسف هلال
 السلعة مع التحالف في و المالك لا - ر - عده ر - حده R
 حده ر - حده R
 من المالك سنا حده ر - حده R
 و سنا حده R
 هلال كل السلعة سنا لا مع التحالف فلال المعصا في وكذلك لا في يوسف لان المانع من التحالف
 الهلال فتقدر المانع حده ر - حده R
 الا اناس فانه حده R
 المسور لا - حده R
 ان حده R

عن عبد الله بن مرفع النخعي عن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان هلال المسع حقه او حكاما خرج
عن ملك المسع في سبعين الاساب لان الهالك حكما يلحق بالهالك حقه ودمر الاحلاف به وسوا خرج
كعبا بن عتبة عن ابي حنيفة عن ابي يوسف عن جريح المع من التحالف بمره خروج الكل عدما لان
التحالف بها ودى الى مرفع النخعي على التابع وهذا اخبرنا لان رضى التابع ان احدا القام وحقه الخارج
من ابي مولى المسع في حديد سائل على التام رد المسع في ما في ملكه وعلمه حقه الخارج قوله وهذا عند
أبي يوسف واما عند ابي حنيفة فلا تحالف في الاحوال كلها واما عند محمد بن عثمان لان الحس لا يمنع التحالف
عنده وحكمي أولى به هلال الكل ما خرج كله عن ملكه لا مع التحالف به لاله المعص أولى واما عند
وه هلك كل المسع ان خرج كله عن ملكه في المسري نفسه ان لم يكن مسلما والمثل ان كان مسلما وان هلك معيه
ان خرج المعص عن ملكه وول المعص مظران كان المسع ما في معيه مرفوعا عن سبعة عتق والتابع بعد
التحالف بالخارجان سا احدا الباقى وقسمه الهالك وان سا رل الباى را حقه الكل وان كان المسع مالا مرفوعا
بمعيه ولا عتق في سبعة فالتابع ان احدا الباى ومثل القاسان كان مسلما وقسمه ان لم يكن مسلما ولو خرج
السلعة عن ملك المسع في مائة عتق الله ما احلف في مائة ان كان المود في مائة ووجهه عتق فرد
عتق القاصى بخالفان رد المسع لان التسع رفع من الاصل جعل كانه لم يكن وادام يكن المود في مائة كان ملكا
حدودا لاحتالان عددا حقه وادى يوسف رحمه الله لان العودا لم يكن في مائة لان المسع لم يكن والاطلاق
مع التحالف عدما واما عند محمد بن عثمان وادى المسع في نفسه لا المسع وكذلك لو لم يخرج المسع عن ملكه لكسبه
صار حال مع الزمان اما ان زاد واما ان نقص اما حكم الزمان فدمر فصل الحكم فقه واما حكم العتق
في خرج على هذا الاصل لان العتق من باب الهلاك فيقول اذا سفع المسع في بد المسري ما احلف في مائة ان
م سعا لاعد هما سوا كان العتق ما في مائة به او فعل المسع او فعل المسع في ارسل الاحي او فعل التابع
لان عتق المسع هلال خرج به وهلاك اخر في المسع من التحالف كالهالك الكل على اصل ابي حنيفة رضى الله
عنه فلا سجالان القول قول المسري الا ا كان العتق ما في مائة به او فعل المسع او فعل المسري ورضي
التابع ان احدا المسع باقيا ولا احدا لحل العتق سا عند محمد بن عثمان واما ان وعد محمد بن عثمان في التابع
بعد التحالف بالخارجان سا احدا المسع باقيا ولا احدا لحل العتق سا وان سا رل واحد السعة وقال بعضهم
على قول محمد بن عثمان احدا الباقى ما حدهما العتق كالسوس بالسع العتق وان كان العتق سا رل الاحي او
فعل التابع بخالفان رد المسع في السعة وعدما لاحتالان والقول قول المسري مع سة هذا اذا احلفنا
في قدر ابي فاما الاحلف في حقه فان قال احدهما ابي عن وقال الآخر هودى فان كان مدعى العن هو التابع فان
قال المسع في عتق مائة حار بي بذلك هذا وقال المسري التابع اسر سهايل الف درهم فان كان الخار به فانه
خالفنا وراى لقوله عليه الصلاة والسلام اذا حلف المسامان والسلعة فانه بخالفنا وراى عن عتق فصل من ما اذا كان
الاحلف في قدر ابي او في حقه وان كان هالكه عند المسع في لاحتالان عددا في حقه رضى يوسف والقول
قول المسري في ابي مع عتق وعد محمد بن عثمان وهي مسئلة هلال السعة ودمر وان كان مدعى العن هو المسري
ان قال المسع في عتق مائة حار بي بذلك هذا وقال التابع سهايل الف درهم وان كانه مائة فان كانه الخار به فانه
سجالان بالبص وان كان هالكه سجالان ايضا احماعا ورضي المسع في السعة اما على اصل محمد بن عثمان لان هلال
السعة عند لا مع التحالف واما على اصلها فلان وجوب ابي على المسع في ظاهر ايضا لان التابع مدعى عليه
عن الخار به الف درهم وهو سكر واما وجوب ابي على التابع فلان المسع في مدعى عليه ازام العن وهو سكر وكان
كل واحد منهما مدعى عن وجهه مكر ابي وجهه بخالفان ولو كان التابع مدعى عتق والمسري مدعى

[illegible]

فويل ان الاسماء من المسمى كان سماع العرف رب السلم هو الذي فكما الداهية ولا يحسن رحمه الله
 ان امن على المكر المكره المسلم الى ولا انكار مع رب السلم فكان يسمى ان لا يخلط اصل الا ان الخلف في
 حاشية بن الصر في رد ربي عن اي يوسف اسمائه قال ايماننا الذي سخطنا الآخر لانه صار مدعى عليه
 وهو مكر وفل يعصم البعض الى الناصي سدا ما بهما سا ان سا افرع بينهما فدا الذي خرج فرعه ولو
 احتياقي مكان اسماء المسلم فيه فقال رب السلم شرط على الا حاشي مكان كذا قال المسلم اليه بل شرط على
 الاسما في مكان كذا فلو قول المسلم اليه ولا سخطان عند اي حاشي وعدهما سخطان سا على ان مكان
 المعدلا من مكان الاسما عند حاشي كان رب سلم مكان الا حاشي مسددا للمسلم عند فلم يدخل مكان الاسما في المعدل
 سبه بل بالشرط الاختلاف في الا دخل في المعدل بالشرط لا يوجب التحالف كالا حاشي وعدهما مكان المعدل
 من مكان الاسما حاشي لا سدا للمسلم رب سلم مكان الاسما عدهما فكان المكان احتياقي المعدل من غير شرط
 فوجب التحالف وان احتياقي رب السلم فيه وهو الا حاشي فعول لا محله (اما) ان احتياقي اصل الا حاشي (واما)
 ان احتياقي قدر (واما) ان احتياقي مسبه (راما) ان احتياقي قدر ومضيه جمعا فان احتياقي اصل الا حاشي
 لم سخطا عند اسماء التلاوة وعدهما حالنا رادا واحتج باطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ااحبب المسامحة
 محالنا ورادا ولا ان الاختلاف في اصل المسلم فيه كالا حاشي في ضفة الا يرى انه لا يحسنه السلم بدور الا حاشي كما
 لا يحسنه بدري الوصف قصار الا حاشي وصفا للمعمود علمه سر عا فوجب التحالف (ولما) ان الا حاشي ليس معمود
 عليه والا حاشي فيما ليس معمود عليه لا يوجب التحالف خلاف الاختلاف في الضفة لان الضفة في الدس معمود
 عليه كالا حاشي والا حاشي في الا حاشي يوجب التحالف فكذا في الضفة رادام صا فاقا فان كان مدعى الا حاشي هو رب
 السلم فاقول بوله وبمحور السلم لانه مدعى بحقه المعدل والمسلم اليه مدعى التماسا والبول قول مدعى الضفة ولا ان المسلم اليه
 معس في انكار الا حاشي لانه سبه بالمعس لا قول له وان كان هو المسلم اليه فاقول بوله عند اي حاشي وبمحور السلم
 استحسانا والتماسا ان يكون القول قول رب السلم وهو السلم وهو فوهما (وجه) التماسا ان الا حاشي امر بسداد
 من قبل رب السلم جمعا عليه سر عا رانه مكر سوية والبول قول المكر في السرعة (وجه) الاستحسان ان المسلم اليه
 يدعي الا حاشي يدعي بحقه المعدل رب السلم بالا حاشي يدعي فاد فكان القول قول من يدعي الضفة لان الظاهر ساهد
 له اد الظاهر من حال المسلم احسانا المقصود وماسر المعدل فاسد مقصود واذا كان القول بوله اصل الا حاشي كان
 القول بوله في معدار الا حاشي ايضا وقال يعصم البول بوله الى سبه لانه ادى الا حاشي فاما ان زاد على سبه فلا تثبت
 الا التماسا ان احتياقي قدر لم صا حالنا عند ما خلا فالقول قول رب السلم كما ان الا حاشي امر بسداد من
 فله فخرج من سان القدر الله وان احتياقي مضيه فاقول قول المسلم اليه وصوره اذا قال رب السلم كان الا حاشي
 سبه را فدمسي وقال المسلم اليه كان سبه او لم يمس را ان احبب السلم التماسا كان القول قول المسلم اليه لهما
 لما نصا فاعلى اصل الا حاشي وقدر مدعي الا حاشي حاشي السلم اليه فكان القول المضي فوله وان احتياقي قدر
 ومضيه ما فاقول قول رب السلم البدر وقول المسلم اليه في المعنى لان الظاهر سبه لرب السلم في القدر وللمسلم
 اليه المضي هذا ااحتياقي المسلم فيه مع انها فها على راس المال فاما اذا احتياقي راس المال مع اسما فها
 المسلم فيه محالنا ورادا انصارا احتياقي حسن راس المال ارفده او صبه لما فها في الاختلاف في المسلم فيه الا
 ان الذي سدا اسماء هما هو رب السلم ولم جمعا لانه ليس هو المكر ايضا وان احتياقي فها جمعا فكذلك
 مخالفا ورادا لهما احتياقي المسع را المي والا حاشي في احدهما يوجب التحالف فها اولى والناصي سدا
 ما من ما بهما ساء والله سبحانه وعالي اسم
 فصل في ايمان بيا حكم الملك را على الباب في الغل فعول رانه التوفيق حكم الملك ولا به الصرف للمالك في

[illegible]

مان اوجب وهي الخائنة أو لم يصر به عداى حسنه رحمه الله وعندهما له ذلك ان لم يصر بالعلو ولو اراد صاحب
 السفن ان يحرى سبله برا أو بالبحر أو بر دافعه لك من غير رضا صاحب العلو اجماعا وكذا اعادة النار للفتح أو
 للحر وصب الماء للسيل أو للوصو بالاهاق وعلى هذا الاختلاف لو اراد صاحب العلوان يحدب على علو ساء
 أو يصب حدو عالم يكن فعل ذلك أو يصرعه بنا أو كسفالن يكن فعله ليس له ذلك عداى حسنه سواء اصر بالسفل
 أولا وعندهما له أن فعل ذلك مانع من السفن له اعادة النار وصب الماء للوصو والعسل اجماعا منهم من قال
 لا خلاف بينهم في الحصة وهو لها عشر قول اى حسنه رحمه الله ومنهم من حق الخلاف (وحيه) فولهما أن
 صاحب السفن يسرق في ملك نفسه فلا يجمع الا على العبر وحق العبر لا يمنع من التصرف لعنه بل لا يصر به
 صاحب الحق الا ترى ان الانسان لا يمنع من الاستقلال بخداز عر ومن الاصطلاح سارعر لا يعدم بصر
 المالك والخلاف هنا في صرف لا يصر بتصاحب العلو ولا يجمع عه ولا يحسنه رحمه الله ان حرمة الصرف في ملك
 العبر حيه لا تنفع على الضرر بل هو حرام سواء بصر به أم لا ألا ترى ان هل المرأ والمخاض دار المالك الى
 موضع حر حرام وان كل لا يصر به المالك والتدليل عليه انه باع التصرف في ملك العبر وحبه رضاه ولو كانت
 الحرمة لما تحده من الضرر لما سيج لان الضرر لا يعدم رضا المالك وصاحب الحق بل ان الصرف في ملك العبر وحبه
 حرام اصر بالمالك أولا وهما حق لصاحب العلو وعلى السفن وحرم الصرف فيه ألا به ورضاه بخلاف ما صرحا
 من ايمان رهو الاستقلال بخداز عر والاصطلاح سارعر لان ذلك ليس بصر في ملك العبر وحبه اذ لا يراد ذلك
 متصل بملك العبر وحبه وهذا بخلافه وعلى هذا اذا كان مسلما في ما فارا صاحب الفدا ان يحمله بصر انا او كان
 مر انا فارا ان يحمله فما ليس له لك وكذلك لو اراد ان يحمل مر انا طول ن مر ايه او اعرض او اراد ان يسفل
 ما سطح آخر في ذلك المرات لم يكن له ذلك لان صاحب الحق لا يملك الصرف ما على حبه وكذلك لو اراد اهل
 اندازان بنوا حائط النسد وامسله او اراد ان يسفل المرات عن موضعه او رفعه او سده لم يكن لهم ذلك لان
 ذلك يصر في حق العبر لا هلال والمرفق لا حور من عي رضاه صاحب الحق ولو بنى اصل انداز ليسبل مر ايه على
 ظهره فلهم ذلك لان مقصود صاحب المرات حاصل في الخالي دار لرحل فهاطر بن فاراد اهل اندازان بنوا
 ساحه الدار ما مطع طر عه ليس لهم ذلك لان هذا سائل حق المورو بنى ان ركرا في ساحه الدار عرض باب
 اندازان عرض الطر بن يندر بصر من باب انداز ولو اراد رجل ان يصرع الى الطر بن حاسا او مر انا مقول هذا
 الاصل لا يحل من احد وحي امان كان السكة نافده واما ان كانت نافده فان كانت نافده فانه بصر ان كان ذلك
 مما يصر بالمارس فلا حل له ان فعل ذلك في دسه فهو له عليه الصلا والسلام لا يصر ولا اصر اى الاسلام ولو فعل
 ذلك فكل واحد اذن منع عليه ذلك وان كان ذلك عملا لا يصر بالمارس حل له الاسراع به مانع من عدم ائله أحدنا رفع
 والنسبنا اعدم اليه واحد من عرض الناس لا عمل له الاسراع به بعد ذلك عداى حسنه رحمه الله وعندهما يحل
 له الاسراع هل التمدد ومنه وكذلك هذا الحكم في عرض الاستحار رساه الذكاكن والحلوس للسع والسراء على
 فارعه الطر بن (وحيه) فولهما مادكر ان حرمة الصرف في حق العبر ليس لعنه بل للحرر عن الضرر ولا يصرار
 بالمارس فاسوي به حال ما قبل التمدد ومنه ولا يحسنه رحمه الله ان اسراع الخناج والمرباب الى طر بن العامة
 تصرف في حريمه لان هواء النعمه في حكم النعمه والنعمه حريمه فكدها او هافكان الانتفاع بذلك بصر في حق العبر
 ومنه ان الصرف في حق ائله بصر به حرام سواء اصر به أولا الا انه حل له الاسراع بذلك قبل التمدد لوجود
 الاذن منهم دلالة وهي ربه التمدد بالنفس والسرف في حق الانسان ما به مباح فاداهم الظالمه بصر بن النقص
 بطلب الدلالة في الاسراع بالنفس بصر في حق مسركه الكمل من عراذهم رضاهم ولا عمل هذا اذا كانت
 السكة نافده فاما اذا كانت عرا فاده فان كان له حق في التمدد فليس لاهل السكة حق الميع لصره في حق نفسه وان لم

وامرأتان هذا من فلان أو امرأ فلان حل له السها ذلك استسلا لا حكم الحاكم وسهاده منه حكم بها
 ساعد من سر مناسه منه بل حه هماو نحو وله ان سهد بذلك عند الملوك كدها هذا ولو اخرج رجل امرأ
 عوب انما حل للسامع ان سهدتونه فعلى هذا احتج الى الترتيب من الموت و من الكاح والنس ورحه
 اخرى ان مسمى هذا الاسا وان كان على الاسهار الا ان السهر من الموت اسرح منه في الكاح والنس ذلك
 شرط السهد في الكاح والنس لا في الموت لكن معنى ان سهد في كل ذلك على السات والتطع ون السهفيل
 واليهيدان يقول اي لم افس ذلك ولكن سمعت من فلان كذا وكذا حتى لو سهد كذلك لا غسل واما الولا
 والسهاد منه فالسامع غير مسموله عند اي حسه وحذر حهما انه وهو قول ابن يوسف رحمه الله الاول ثم رجع وقول
 بل ود كر الطحاوي رحمه الله قول جديع ابن يوسف الآخر ووجه ان الولا لجه كل حقه النسب ثم السهاد
 بالسامع في النسب مسموله كذا في الولا الا ترى انما يكسهدان سهدا بغير كان ان الخطاب رضى الله عنه سهد
 أن باعما كان مولى ابن سهدنا بغير رضى الله عنه والسحج جواب طاهر الر وانه لا حوار السها بالسامع في
 النسب لما ان مسمى السه على الاسهار فاما السهر فمما السباع نفسه وليس مسمى الولا على الاسهار ولا بد
 من معاسه الاعاق حتى لو اسهر اسهارا بغير لاس سهدنا بغير رضى الله عنه حطب السهاد بالسامع واما السهاد
 بالسامع في الوفاء فلم يذكر في طاهر الر وانه الا ان ماسحا الحق الموت لان مسمى الوفاء على الاسهارا نصا
 كالوف فكان ملجأه وكذا حوار السهاد بالسامع في القضا والولا به ان هذا ماضى به كذا ووالى به كذا وان
 لم يفس المنسور لان مسمى القضا والولا به على السهر فاما السهر فمما السهر فمما السهر فمما السهر فمما السهر
 معاسه المسهودة به نفسه حصل معاسه لله بان رضى بواو اذ به او اذ رضى بواو اسان سمعته استعمال المللك من غير
 مزارع حتى لو خاصه به فله ان يسد المللك لصاحب الدلان الدل المصغر في المال من غير مزارع دليل المللك
 به بل لا لسل ساهدي الاموال اقوى منها وراد ابن يوسف فقال لا يحل له السهاد حتى ينع في نفسه انما به الله
 و قد ان يكون هذا قولهم جميعا انه لا يجوز للراي السهاد بالملك لصاحب السد حتى رضى به سمعته استعمال
 المللك من غير مزارع وحتى ينع في نفسه انه له ود كرى الخامع السد وقال كل سى بواو اسان سوى المد والامه
 سهد ان سهدا به له اسنى المد والامه فمسمى ان لا حل له السهاد بالملك لصاحب الذهب الا اذا اقر انا فسمما
 واما اراد به السد الذي يكون له في نفسه يدان كان كسرا بغير سبه وكذا الامه لان الكسرى في يد نفسه طاهر اذ
 الاصل هو الخمر في بي آدم والرى مارض فكاتب يد الى هه اقرب من يد غير فلم يصليح يد غير لئل المللك منه
 بخلاف السداد والهائم لانه لا ينفذ فعبه صاحب الدل لا على المللك ولا ان الخمر قد محرم كانه عند ماله وهذا
 امر طاهر في معارف الناس وادامهم فعارض الظاهر ان فلم يصليح الدل لا به اما اذا كان جمعه الا بغير سبه
 كان حكمه حكم الموت والهيبه لا به لا يكون له في نفسه يد فحق بالعرض والهائم فحق للراي السها بالملك منه
 لصاحب السد وانه سجد به وعلى اعلم واما سراطا اذ السداد فابواع بعضها رجع الى الساهد وبعضها رجع الى
 سن السداد وبعضها رجع الى مكان السهاد وسبها رجع الى السوده اما الذي رجع الى الساهد فابواع
 بعضها السهادا كلها وبعضها بعض البعض اما السرايد العامه فيها العمل لان من لا سعل لا عرف
 السها فكيف سدر على اهاومها السلوغ فلا تنسل سهاده الضى العاقل لا به لا سدر على الادا الا لا تحتفظ
 والحسب ما قد ذكره النكر ولا يوجد من السى هه ولا ان السداد فمما مسمى الولا به والضى مولى عليه ولا به
 لو كان له سهاد للرمه الاحانه سهد الدعو لانه الكرمه وهو قوله سالى رلا مات السهداء اما دعوا الى دعوا
 للادا فلا يرمه احماومها الخمر به فلا قبل سهاد المد له له تعالى ضرب الله ملاعبا لموا كالا سدر على سى
 والساده سى فلا سدر على اسها اسها رلا هه الكرمه ولا ان السها بخبر حرى الولا اب واعلم كتاب امام سى

ولا بد من دفعه بقول على اجمع وانهم باؤلا وادعوا من اجل ان احكامهم احكامهم
 اسامه ملك احكامهم ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 ١١ على لادائها الا انه مكره ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 وكذا من المعنى عدل حقه وعدل حقه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 ومما به اساعد عدل حقه وعدل حقه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 وعدل حقه وعدل حقه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 الاسرار له وفلا اءادافا كان ساجح الى الاسرار له وفلا اءادافا كان ساجح
 يوسف اءادافا اسرار له وفلا اءادافا اسرار له وفلا اءادافا اسرار له
 فوله انه لا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 وما قول له على من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 ما به اساعد عدل حقه وعدل حقه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 رجو اءادافا اسرار له وفلا اءادافا اسرار له وفلا اءادافا اسرار له
 ما به اساعد عدل حقه وعدل حقه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 الى هذه المسئلة وفلا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 سئل به يوسف وفلا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 له لا مان وروى من صلى الى فشاوا كل سجدته سجدته لا مان وروى من صلى
 اثره من سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته
 تعالى راجع من ما به اساعد عدل حقه وعدل حقه ولا بد من دفعه
 فهو صغير وهذا ليس بدفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 ما هو جسد فبوكه رمالا بوجهه منه وهذا مطلق ايضا اكل الزاواه كبر ولا بد من دفعه
 ايضا اسما اخره كبر ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 مروا عده فبوكه بخوف الله من امره وفي الحساب الزاوا را كل مال النعم واسرار من ارجع
 وهو من عدله عاى رضى الله عنهما وفلا بد من دفعه ولا بد من دفعه ولا بد من دفعه
 فقال الى سعد افرح رلى كرا كرا مع موه لا جميع مع اضرار روى عن الحسن بن النضر
 والسرا اءادافا اسرار له وفلا اءادافا اسرار له وفلا اءادافا اسرار له
 روى من سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته
 والسلام الاسرار له وفلا اءادافا اسرار له وفلا اءادافا اسرار له
 الاقول اءادافا اسرار له وفلا اءادافا اسرار له وفلا اءادافا اسرار له
 ومن مساجم من اذا كان الرجل صالحا من سجدته سجدته سجدته سجدته
 سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته
 امر كبر خسران كل للتوى من سجدته سجدته سجدته سجدته سجدته
 خلال رمالا السكره من كان وقع منه وهو لا يرى او رفع سجدته سجدته سجدته

عند الله لان السكر منه حرام ولا عند الله حصر جلس السرب و مجلس منهم ان كان لا سرب لان حضور جلس
 اسبق من لا عند الله للحاح والسامع لان فعله محظور اما المعنى فان كان جمع الناس عليه للنسب بوجه فلا
 سبالة وان كان هولا سرب لا به اس النسب وان كان فعل ذلك مع هسهاد فمع الوحسه لا سبالة عند الله لان ذلك
 محالا ما به لان السماع ما يرفع القلوب لكن لا يحل القسبه و اما الذي سرب سامي الملاهي فانه مظر ان لم
 يكن مستسما كالتعب والدف وحو لا ما به ولا سبالة عند الله وان كان مستسما كالعود ونحو سبط عند الله
 لانه لا يحل بوجه من الوحو والذي لعب بالجمام من كان لا طهر فلا سبالة عند الله وان كان طهرها سبالة عند الله
 لانه يطلع على عورات الناس و سبالة ذلك عن السبالة والطايات ومن لعب بالزبد فلا عند الله وكذلك من لعب
 بالطرخ و معاد فلا عند الله وان اناحه بعض الناس فتجد الخاطر وتعلم امر اخر لا به حرام عند الله كونه لما
 قال عليه الصلاة والسلام كل لعب حرام الا ملاعبه الرجل اهله واد به فرسه ورمه عن فوسه وكذلك اذا اعداد
 ذلك سبالة عن الصلاة والطايات فان كان سبالة احبا ولا سبالة عند الله ولا سبالة عند الله لمن دخل الحمام بغير
 معر لان سبالة المعر فرسه ومن ترك الصلاة بالاسباب استحقاقا بها وهو ان كان كره فلا عند الله لان احبائه
 واحبه وان كان ركاعا ما بل بان كان الامام عمر رضي الله عنه سبالة عند الله ولا عند الله من شجر بالناس او حمل
 عمل قوم لوط ولا للشاري وقاطع الطريق والمخلص وفادى الخصباء وقابل النفس الحرمة واكل الزنا ونحو
 لان هولا من روس الكفار ولا عند الله للمجس لان فعله عمله كبر ولا عند الله لمن سأل من اس كسب
 الدراهم من اى وجه كان لان من حد احاله ما من مه ان سيدور ورا طمعا في المال والمعروف بالكذب لا عند الله
 له ولا عمل سبالة به اذا وان بان لان من صار معروفا بالكذب واسم به لا يعرف صدقه في وجه خلاف
 الناس اذا بان عن سائر انواع النسب مثل سبالة وكذا من وقع في الكذب سبوا وانسب به من سبالة لانه من
 ما حلو مسلم عن ذلك فلو منع الفصول لا سبالات السبالة و اما الاقل فتسبالة سبالة اذا كان عدلا ولم يكن ركة الحان
 رعه عن السبالة لمعومات السبالة ولا ان اسلامه اذا كان حال الكفر محورا به خاف على سبالة السبالة فان لم يخف
 ولم يخش ما ركة السبالة لم تسبالة كالناس والذي ركة المعاصي ان سبالة به لا حور وان كمالا تسبالة كونه
 فاسبا في باب الحلال وعمل سبالة ولد الزنا اكان عدلا لمعومات السبالة لان ركة الوالد لا يمدح عن عداله
 قوله سبالة به ومانى ولا رور وور وور اخرى ومارى عه عليه السبالة والسلام ولد الزنا اسوا السبالة به ادنى
 ولهم من الله تعالى اعلم وعمل سبالة الخصى لمعومات السبالة وورى عن سبالة به عمر رضي الله عنه به عمل
 سبالة علقمة الخصى ولم يعمل انه انكر عليه مسكر من الضحائه ولا ان الخصى لا يمدح في العداله ولا يسمع قول السبالة
 و اما سبالة به صاحب الهوى اكان عدلا في هواه ودينه طر في ذلك ان كان هوى بكفر لا عمل سبالة به لان سبالة
 الكافر على المسلم عزمه قوله وان كان لا بكفر فان كان صاحب العصبه وصاحب الدعوة الى هواه او كان مدحاه
 لا عمل ايضا لان صاحب العصبه والدعوة لا سبالة من الكذب والرو ورو ونحو هواه فكان فاسداه وكذا اذا
 كان مدحاه لان المناح لا سبالة من الكذب فان لم يكن كذلك وهو عدل في هواه عمل لان هواه رحر عن
 الكذب الا صيب من الزنا فيه سمون لخطا سبالة فاهم لا سبالة لهم لان من علمهم انه محل السبالة لمن وافهم على
 من علمهم وعمل من علمهم من ادعى امر من الامور وحلف عليه كان مدحا في دعوا فسيدون له فان كان هذا
 مدحهم ولا يخلو اسبالة بهم عن الكذب وكذا الاعداله لاهل الاهام لا لهم يحكون بالاهاهم فسيدون لمن معى
 فلو هم انه صادق في دعوا ومعلوم ان ذلك لا يخلو عن الكذب ولا عند الله بان طهر سبالة الضحائه رضي الله تعالى
 عنهم لان سبالة واحد من آحا المسلمين مسبالة للعداله فسندهم اولي ولا عند الله لصاحب المعصية قوله عليه
 الصلاة والسلام من لم يسمع من ماب على المعصية وقال عليه الصلاة والسلام من ماب على المعصية فهو كحمار ررع

[illegible]

والكذب لا يقع الا بالعداء واجح في امنا الكاح موله عليه الصل والسلام لا يكاح الا تولى
وسايدى عدل (ولنا) عمومات قوله تعالى اسبغوا سبدا من رحاكم وقوله عليه الصل والسلام لا يكاح
الا سبغوا القاسى ساهد تولى سبغاه وعالى من يرضون من السبدا فم اليهود الى مرضى وعه مرضى
فذل على كون المرضى وهو القاسى ساهدا لان حصر السبوا في باب الكاح لا يقع بهما الزنا لا تخافه الى
سبدهم عند الحود والا مكار لان الكاح سبهر مدوقه ومك دفع الحود والا مكار بالسبدا بالتسامع
والتهمة تدفع حصر القاسى فسد الكاح حصرهم واما قوله الزكى في السبدا هو صدق الساهد فم لك الصدق
لا يفت على العداء لا حاله فان من التسعة من لا ياتى باركانه انواع من التسير مستكف عن الكذب والكلام
في دس عن القاسى الصدق في سباده فقل على طه صدقه ولو لم تكن كذلك لا يجوز القضا سباده عدما واما
الحديث فتدروى عن بعض نقله الحديث انه قال لم يفت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفت ولا حمله
فه بل هو حمله عليه لا به ليس فيه حمل العداء صفة الساهد لا لو كان كذلك فقال لا يكاح الا تولى وساهد
سبدا بل هذا اصطافه الساهد الى العدل وهو كلفه التوحيد فكاه قال عليه الصل والسلام لا يكاح الا تولى
منا على كلفه العدل وهي كلفه الاسلام والقاسى مسلم فسد الكاح محصره ومبا ان لا يكون حدودا في دس
عدما وهو شرط الاداء وعد القاسى رحمه الله ليس شرط واجح عمومات السبدا من عرفصل لان المانع هو
التسبب بالتدوى وقد رآه بالوجه (ولنا) قوله تعالى حل وعلا والدين ومعون الحساب الا انه يبي سبغاه وعالى عن
قول سبدا الزاى على السبدا فمنازل رمان ما بعد الويه وبه من ان الحود وفي الصدق مخصوص من عمومات
السبدا وعملا بالتدوى كل ما يصاحبه على القاسى وكذلك الذي اذاد فمنا عند الصدق لا يفت سباده
على اهل الذمة فان اسلم حارب سباده عليهم وعلى المسلمين وعلى اهل الذمة المسلم اذاد حرا فم عند الصدق فم
على لا يفت سبدا نه اذاد وان اعق (ووجه) الرق ان اقامه الحد يجب بطلان سبدا كات للفاذ فم
الا اقامه والنايب للذمى فم اقامه الحد سباده على اهل الذمة لا على اهل الاسلام فتطل تلك السبدا اقامه الحد فاذا
اسلم عند حد له بالاسلام سبدا فم مردود وهي سباده على اهل الاسلام لا يفت سبدا فم عند حد
السبدا فم ضرور قول سباده على اهل الاسلام قول سباده على اهل الذمة بخلاف العدل ان العد من
اهل السبدا وان لم يكن له سبدا فم قوله لان عداه الاسلام واخذ اهل ذلك على السبدا ولو ضرب الذمى بعض
الحد فم ضرب البان فم سباده لان المثل للسبدا اقامه الحد في حاله الاسلام ولم يوجد لان الحداسم للكل
ولا يكون البعض حد الا ان الحد لا سحرا وهذا جواب ظاهر الزاى وود كذا التمه او التمس عليه الزمير واسى
اخرى قتال في روايه لا تقل سباده وفي روايه قل سباده ولو ضرب سوطا واحدا في الاسلام لان السبدا
المتممه يوقف كونه احد اعلى وحده السوط الاخر وهذا كمال الحد في حاله الاسلام وفي روايه اسير الا كذا
وحدا كذا الحد في حال الاسلام بطل سباده والا فم لان لا كذا حكم الكل في المروع والصحيح جواب
ظاهر الزاى كذا ان الحداسم للكل وعصرب السوط الاخر من ان السبدا كلها كات احد او لم يوجد
الكل في حال الاسلام بل البعض ولا مردية السبدا الحاديه بالاسلام هذا اذا سبدا اقامه الحد واما الذمة فاما
اسبدا عندنا فم فعل اقامه الحد فم سباده بالاسلام ولو سبدا اقامه الحد فم الويه لا يفت سباده بالاسلام
ولو سبدا فم الويه فم اقامه الحد في سبدا القاسى وعصرب واما الكاح محصره الحد في في التدوى
فم عند الاسماع اما عند القاسى فم حمله فلا سبدا اذاد فمنا سبدا واما عدما فلا حصر
ان سبدا لذن الكاح ليس دفع الحود والا مكار لا يدفع الحاديه السبدا بالتسامع بل لرفع به الزاى والتهمة ودا
يحمل عصرب الحدود في التدوى فسد الكاح محصرهم لا يفت سبادهم للهي عن القول والاعتداف فصل

[illegible]

مدح لا اعتماد على الخط والختم لان الخط سبب الخط والختم سبب الختم وخرق فيه الاحتمال الترويع ما ان
 الخط للحد كحق لا بد كوجود وعدمه بل واحد وعلى هذا الخلاف اذا رخص القاضي في دوائمه
 لا بد كدوائمه بحج حمله لا بعمل بعد وعندهما عمل اذا كان عب حمله على هذا الخلاف اذا عمل
 القاضي ما ينبغي بعد ما عمل فاراد ان يعمل شي ما روى في دوائمه لا بد كدليل ليس له ذلك عند رعيهما
 به ذلك انه تعالى اعلم (واما) السراطة التي رجح الى سن السهاد فابايع منها لفظ السهاد فلا يسل بهما من
 الاثبات كقطع الاحار والاعلام بخوجهما ان كان يودي معنى السهاد بعدا عنه معقول المعنى ومما ان يكون
 مواضع للدعوى فيما سطره في الدعوى من حاله لا اصل الاداوى المدعى والدعوى وبين السهاد عند
 امكان الوقوف لان السهاد اذا كانت الدعوى فيما سطره في الدعوى وصدر الوقوف من دعوى عن الدعوى
 والسها المفرد عن الدعوى فيما سطره في الدعوى عن دعوى وسان ذلك في مسائل اذا ادعى ملكا سب
 ثم افام الله على لك مطلق لا قبل وملهوا على ملكا مطلقا ثم افام الله على الملك سب سب (ووجهه)
 القران ان الملك المطلق اعم من الملك سب لانه يظهر من الاصل حتى يستحق به الرواد والملك سب سب على
 وبمجرد سب فكان الملك المطلق اعم فسار المدعى افامه الله على الملك المطلق مكدها سب في معنى
 ما سبها به والوقوف عند لان الملك من الاصل سب الملك الخادب سب لا سب حاله سبها ما في محل
 راجد خلاف ما اذا عي الملك المطلق ثم افام الله على الملك سب لان الملك سب سب احص من الملك المطلق
 على ما ينفذ سب سب نازل مما ادعى فلم يدر المدعى مكدها سب بل صدقهم فيما سبها به وادعى رانه سب
 لا سبها لهم عليه وصار كالأدعى الفاعل حمله في سبها اليهود على الباطن على الله على الالف لما قلنا كذا
 هذا ولوا على الملك سب سب ثم افام الله على الملك سب آخر ان ادعى دارا في بذر حصل انه ورها من الله
 ثم افام الله على الملك انه اسراها من صاحب الدار وهما الله ارصدى ما عليه وقضى اوداعى السرا او الله او
 الله ثم افام الله على الارب لا قبل سب لان السهاد حائث الدعوى لا خلاف السب صور ومعنى اما
 السور فلا سب بها واما المعنى فلا حكم السب بخلف فلا قبل الا اداوى الدعوى والسهاد فقال
 كتب اسر سب سب حدى السرا وعثر على اسانه فاسو سب سب فوهبى وقضى واعاد الله
 سب لا بد اداوى عند راب الخاتمة وطهر انه يكذب سهود وظهر هذا في الخاتمة ابتدا ولهذا سب عليه
 اعاد الله لفتح السهاد عند الدعوى وكذا اوفى فقال ورسم من اى الاله حدى السرا فاسر سب سب او وهب
 لى ما به سب لى الى السافى الاحتمال بين الدعوى والسهاد ولو ادعى السرا سب هذا وافام الله على
 السرا فالفهم لا قبل لان السدل قد اختلف واختلف السدل بوجاه اختلاف القصد فافام الله على
 عند آخر عما ما المدعى فلا قبل الا اوفى المدعى فقال اسر سب بالعد الا انه حدى السرا فاسر سب
 عند لك بالدرهم قبل لروال الخاتمة وهذا اذا كان دعوى الوقوف على مجلس آخر ان افام على مجلس الحكم
 ثم حوا على الوقوف فاما المزمع على مجلس الحكم فدعوى الوقوف عن مسموعه ولو ادعى انه لم افام الله
 على انه لقلان وكله المحصومه فيه قبل سب وسب لوارى انه لقلان وكلى المحصومه فيه ثم افام الله على
 انه لا قبل ووجه القران ان قوله اوله الى لاسى قوله انه لقلان وكلى المحصومه فيه لوارى ان يكون له معنى
 المحصومه والمظالم ولعل معنى الملك فكان الوقوف على مجلس السب بخلاف التسل الثانى لان قوله هو لقلان
 ركلى المحصومه فيه سب قوله عند لك هو لى لا به صرح بان الملك فيه لقلان وانه وكل المحصومه فيه قوله
 انه لقلان ركلى المحصومه فيه فكان قوله عند لك هو لى اقرارا منه بالملك لسهه فكان ما قصدا فلا قبل ولو ادعى
 انه لقلان وكلى المحصومه فيه ثم افام الله على انه لقلان آخر وكلى المحصومه فلا قبل لان قوله اوله لقلان

[illegible]

الذي هو دليل السند هو فعل لا مضمور وحوادث بدون الفعل في الطبقات كالسبب واحتمل او فعل بوحده للفعل باد
 كاركوب في اسواب او فعلا بوحده في الغالب من الملائك فيما لا يدل السبل لامي عنهم كالسكي في الدور والتفعل
 الذي ليس بدليل السند هو فعل مبني في الطبقات من غير فعل ولا يكون حصوله للفعل عاد كالحلوس على السباط
 او فعل ليس بعمل للملائك عالما فيما لا يدل كاللوم والحلوس في الدار واسما ذلك فان كان فعلا هو دليل السند
 بفعل السبب السبب السبب على سببه سبب موب الالب لان السبب الفاعل على ما هو دليل الدعد الموب فاعه على الد
 عد الموب وان كان فعلا ليس بدليل السند لا بفعل السبب لانه لم يوحده دليل الدال في دلالة الموب وعلى هذا مخرج
 ما اقامه المفسر في البيه ان ما في هذا الدار انها لا تشمل لانه لم يوحده السبب على الدال الله على الملك
 ولا على فعله على الدال على فعله هو فعل الملائك عالما لان الدار قد عوت بها المالك وقد موب بها غير المالك
 من الزرار والصف ونحوه ولو سببوا الله ما به وهو لا يس هذا المصنع ولا من هذا الخاتم قبل لان ليس
 القمص والخاتم فعل لا مضمور بدون الفعل فكان لسبب على الدعد الموب اطلق - رحمه الله في الخاتم اخواب
 في الخاتم ومن حصل جواب الكتاب على ما اذا كان الخاتم في حصر ارض مصر يوم الموب وزعم انه اكان
 فيما سواهم من الاصابع لا سبب السبب لان استعمال الملائك في الخاتم هذا باد فكاتب السبب الفاعل
 سببه فاعه على الدعد ما حصله فيما سواهم من الاصابع من الملائك فهو ليس بماد فعل كون ذلك استعمال الخاتم
 فلا يكون دليل السند ولهذا قالوا لو حصل الموضع الخاتم في حصر او سر قصاع من يد تضمن لما به استعماله
 ولو حصله فيما سواهم من الاصابع قصاع لا تضمن لما ان ذلك حبط وليس باستعمال والصحيح اخلاق جواب
 الكتاب لان فصله كف ما كان لا مضمور بدون الفعل فكان دليلا على الدعد ولو سببوا الله ما به
 وهو حالي على هذا السباط او على هذا التراس او ما به عليه لا عمل لان هذا الافعال مضمور من غير
 ل ولا بفعل للفعل باد فلم يكن لسل الدعد من فعل السبب انه لو باع اسباب سباط احدهما حالي
 عليه والاخر مملوك انه يكون بينهما قصد وهذا لسل سبب بدفع حله فله انما هي به سببا
 بصل لدعواهما انه في سببها لا لسبب الدالان الحلوس عليه والعقل به كل واحد منهما حتى بدون الفعل ولا
 يرحدان الفعل بالاعلى ما سببا ولا يكون دليل السند ولو سببوا الله ما به وهو راكب على هذا الدال الله فعل ومضى
 بادنه بلوارب لان الزكوب وان كان سببا بدون سبب الدال الله لا سبب الا لفعل فكان دليل السند ولو سببوا
 الله ما به وهو سبب في هذا الدار سبب (ووروي) عن ابن يوسف انه لا عمل ولا سبب (ورحمه) ان
 فعل السكي في الدار كما به خدم الملائك بوحدهم عنهم فلا يصلح دليلا على الدعد والصحيح جواب ظاهر الزوا
 لان السكي فعل بوحده في الغالب من الملائك لامي عنهم هذا هو الماد فيما في الناس فحصل المطلق عليه ولو سببوا
 الله ما به وهذا الموب موضوع على راسه ولم سببوا الله ما به كان حاملا له لا عمل ولا سبب المدعي هذا سببا لانه
 يحمل الله وضعه نفسه ارضه غير يحمل الله وضعه غيره عير يصح احدا ان يبرح به فانه على راسه موقع
 السبب في الفعل منه فلا سبب السبب منه بالسبب فلا سبب الدال الله ببول اداسه السببوا الله ما به كاسب لاسم ما به وتركها
 من باب اللوربه فلا يحمل اما ان فالواحد اواره لا وارب له عر واما ان فالواحد اواره لا يعلم ان له واربا عر واما ان فالواحد
 اواره ولم يقولوا وارب له عر ولا فالوا لا يعلم له واربا عر واما الوجه الاول وهو مالاقوا هو اواره لا وارب له
 عر فاعه على سببهم استحضارها والسبب ان لا سبب لا با كسباده على ما لا علم للسبب فلا حبال ان يكون له
 وارب لا علمه وقد دل عليه والسلام للسبب اعلم من السبب فاعه والا فذبح (وجه) الاستحسان ان
 فوهم لا وارب له عر معناه في معارف الناس عارهم لا يعلم له واربا عر ولا وارب له عر في علمه ولو سببوا
 ذلك لتبطل سببهم فكذلك اهدوا واندسحاه اعلم (واما) الواحد الثاني وهو مالاقوا هو اواره لا يعلم له واربا عر

صل بها هم سد مدخلها حتى امسها راي ان ثلثي حدها لا يصل حتى صولوا لا وارث له غير
 لانها لم يورثوا الا وارث غير احسن ان يكون له وارث لا يعلو به لتصح قول الله لا ارث لها
 عن ثلثي من سلمه وبني وارث آخر ليس عليه وارث له السبا به الا على اسرارنا سلمه على ما كره
 واذا لم يورث له وارث في هذا الصراحي من كذا قتل سداي حبه رسد مدخل (وجه)
 فويلها ان يورث له وارث في هذا السر لا يورث في حواران نكر له وارث آخر في مصر آخر ولا في
 حبه رحمه الله ان كان له وارث آخر في موضع آخر لم يورث الا على ما اهل به من حكم
 التحقق وانعم به سوا ما اذا سدا انما اراد به لا وان لم يورث له وارث لا يورث له وارث
 له وارث في هذا السر على مدخل حبه حتى امسها به دفع كل به كذا السوا كان اوارث من لا يحمل
 الحب كذا راي الادم وخوفا رعله كذا الاحب واحد وخوفا لا من راي به دفع الله جميع
 انه اب الا اذا كان به او رجه فلا يورث الا ان كان به دفع في روح الا النصف ولا يورث الا الربع
 لا يورث الا النصف من الميراث ان كان من ذلك لا يورث الا رطلها وفي هذا الموضوع لا بد من ارب كفل
 بالجميع اما وجه الثالث هو ما اسدوا انما اراد به ولم يورثوا وارث به راي الا لا يورث له وارث به سدا
 ان كان به يحمل الحب لا يدفع الله في حواران يكون به حبه من كان لا يورث الا في السدا وان
 كان من لا يحمل الحب يدفع الله جميع المال الروح الروح وانه لا يدفع الله الا نصفها وهو انما السدا
 عند حبه رحمه الله للروح النصف للتراث ربع رعدان يوسف رحمه الله اقل اسد في الروح الربع وللرا
 اعم في طاهره وانه عه (وجه) قول حبه رحمه الله السدا من كذا النصف باعتبار المراجعة في حبه
 المراجعة سدا ولا يورث النصف بالنسبة ولا يورث يوسف رحمه الله ان اهل باب سدا وفي قوله سدا فلا يورث
 الرما بالنسبة وفي سدا رايه اخرى ان الروح الربع للتراث ربع اعم حواران يكون له ربع سدا
 فكون طار ربع اعم لا يورث سدا وفي قوله سدا وورث حبه انتخاب الاملا وللروح اعم وللرا ربع
 النصف اما الروح فلان من اطار ان يكون للرا اوان وطار ربع اصل المسما من اعم سدا لا يورث
 السدا ان به وللرا اثنان سدا ولا روح الربع لانه فعالب سدا اسم فصارت اعم نصف من حبه
 سدا وبلايه من حبه غير حبه اقل للروح واما المراجعة من اطار ان يكون للرا اوان وطار ربع
 اصل المراجعة من به وسدا في الا السدا سدا وللرا اثنان سدا وللرا ربع اعم لانه فعالب سدا
 اسم فصارت اعم سدا وسدا وبلايه من سدا وعمر من سدا هم اطار ان يكون معها لانه اخرى
 فكون اربع رجب فكون طار ربع السدا ولا يورث سدا في سدا لا يورث اعم في سدا يكون سدا
 وبلايه سدا سدا اعم فعالب من سدا وهو ربع السدا وهو سدا ربع سدا في هذا الربع
 الثالث ان كان اوارث من لا يحمل الحب ودفع المال السدا هل يورث حبه كليل في اوج حبه سلمه الرحمة
 لا يورث حبه ولان يوسف وحده حبه الله وحده (وجه) فويلها ان احد الكليل لسنا له الحق انا حبه
 الى السدا لا يحمل طهور وارث آخر فحد الكليل طرا للوارث كما في الآتي والنسبة الى صاحب
 ولا يورث حبه رحمه الله ان حتى الحاضر للخل باب سدا وفي سدا اطار ارب آخر سدا لانه قد طه راي
 آخر وقد لا طه فلا يجوز على الحق ان يورث سدا حتى معكول به مع ما ان المكول له يجوز ان يورث
 للمجول غير محججه واما احد الكليل مسلم الآتي بالنسبة فويلها ان في النسبة واطن ما
 عندان حبه رحمه الله فلا يورث احد الكليل على اسما فكل كماله لم يورث لا يجوز لان الرا اما احد الكليل
 ليسه كذا لم يورثه ان فلم يكن كذا لم يورثه و كذا اوج حبه رحمه الله حد الميراث الخاضع الله

ودل مداسي احتاطه بعض القضا وهو ظم ارام لو لم يجد كسلا كب أمه حقه دل بسبه احد
 اكمل ظله على ان مدحه ان لس كل حقه مضبدا ان السواب لا تحمل ان يكون ظم ارام دل المساله على را
 ساحه عن لوب الاسرار ان مدحه الله ومنه وأما الذي رجح الى المسبوبة فيها ان يكون السباد معلوم من
 كاتب مجهول لم يسل لان علم القاضي بالمسبوبة شرط حقه قضائه مالم يعلم لاحكه القضا به وعلى هذا حرج
 مانا سبدر حلال عند القاضي ان فلا ما وارب هذا السباد لا وارب له غير انه لا هل بهاد بالامه سبدا مجهول
 لحياه اوارب اسباب الزوراه واحلاف احكامه فلا بد ان هو لو اسه وواربه لا سامون له ووارب غير او اوجو
 لاسه وامه لا سامون له ووارب غير وقوله لا سامون له ووارب غير ليل سلوم القاضي لا لاسه من السباد عند حمرجه
 انه خمس هذ المسائل ما في ازا اب حرف عه ان سا الله تعالى ومما ان يكون المسبوبة معلوما للسباد عند ادا
 السباد حتى لو طل لا تحمل له السباد وان راى خطه وحجه واحتر الناس ما سد كر بسفه وهذا عدان حسه
 رضى الله عنه وعدهما ان راى خطه وحجه ان سبدر حقه ما سد من الخلاف والحجج من الخامس واما
 الذي خص المكان فواحد وهو جلس القاضي لان السباد لا يبر حقه مزمه الا بسبا القاضي فخص مجلس
 القضا والله سبحانه وبما الى أعلم (واما السراط الى محس بعض السادات دون البعض فابواع ايضا (مها)
 الدعوى في السباده النامه على حموى العاد من المدعى بسفه او بانه لان السباد في هذا الباب سرع لتحقى قول
 المدعى ولا يحق قوله الا بدعوا اما بسفه واما بانه واما حموى انه سار له تعالى فلا شرط مها الدعوى
 كاسبب الخراب من التلظى وغير واسباب الحدود الخالفه حاله تعالى الا انه شرط الدعوى في باب
 السرفه لان كون المبروى ملكا لغير السارى شرط حتى كون القبل سرفه سرعا ولا ظم ذلك الا بالدعوى شرط
 الدعوى لهذا واختلف في عن العداه حتى للعد فسرط فبه الدعوى او حتى لله تعالى فلا شرط به الدعوى
 مع الا نفا على ان عى الامه حتى لله تعالى لم اعلم من الخلاف في كتاب الماى والله سبحانه وتعالى اعلم (ومها) العدد
 في السباده ما نطلع عليه الرجال لقوله تعالى فاستسجد واسهد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامراة ان
 (وقوله) سبحانه وتعالى لم ياوا نارعه سبدا ولان الواجب على السباده اقامه السباد لله عز وجل الا انه وهو قوله
 تعالى واعصوا السبادا لله تعالى وقوله تعالى كواها من بالقسط سبدا عند ولا مع السباد به الا وان يكون حاضره
 صامه عن حر الفع ومعلوم ان في السباد معفه للسباد من حب الصديق لان من صدق قوله سبده فلو قل قول
 ان لم يحل سباده عن حر الفع الى بسفه ولا يحل لله عز وجل فسرط الله دق السبادا لتكون كل واحد مصافا
 الى قول صاحبه معفه السباده لله عز سابه ولا به اذا كان فردا يخاف عليه السهو والنسيان لان الا سار
 مطوع على السهو والعقله فسرط العددي السباده لند كر البعض البعض عداء عراض السهو والعقله كما قال
 انه تعالى في اقامه امر ان مقام رجل في السباده ان هل لاحداهما فتد كر لاحداهما اخرى ثم السراط عدد
 المسى في عموم السبادات النامه على ما نطلع عليه الرجال الا في السباد بالرافاه سراط مها عدد الاربعه
 لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات لم ياوا نارعه سبدا وهو قوله تعالى فان لم ياوا بالسبادا فارسل
 عد الله هم الكاذبون ولان السباده في هذا الباب احد نوعي الحجه فسرط النوع الآخر
 وهو الافرارم عند الافرار الاربعه سراط ظهور الرما عندا فمكدا عدد السهو الاربعه
 خلاف سار الحدود فبه لا سراط العددي الافرار لظهورها فكدا في السباده ولا عدد الاربعه في الرماى
 نفا بخلاف الناس لان حرم لس محصوم من الكذب لا على نوع احتمال الكذب وعدد الاربعه في
 احتمال الكذب بل عدد الناس مالم يدخل في حد التوارك كما عرفنا سراط بعض خاص معدولا به عن الناس في
 سار الاواب على اصل الناس واما ما لا نطلع عليه الرجال كالولاده والعوب الداطه في النساء فالعدد لله لس

[illegible]

ولو ادعى على رجل انه باع عند مالي درهم هو سكر فسد ساهداً بالنسبة آخر قال ادعى انه باع مالي وحميمانه
سهاداً أحدهما بالنسبة وحميمانه الآخر بالنسبة لا يصلح بالاجماع لان الساهدين اختلاف في الدليل واختلاف الدلائل
ووجب اختلاف العدس فصار كل واحد منهما ساهداً بعد عنه عد صاحبه وليس على أحدهما سهاد ساهد
ولا عمل ولا ينسب العقد وكذا لو كان المسمى مدعواً والنازع مدعى عليه لم يفلأفان كان هذا في الأحكام شرطاً أن كان
الدعوى من المواخر في المد الاجاز لا يصلح لان هذا يكون دعوى المقدر ليس على أحد القاعدس ساهداً
ولا عمل كما في باب البيع وان كاتب الدعوى بعد انصافه المد الاجاز فهداد دعوى المال لا دعوى العقد فكان حكمه
حكم سائر الدون وقد كرمنا على الأسارى بالاحلاف لان هذا اذا كاتب الدعوى من المواخر فان كاتب من المساحر
لا يصلح سوا كاتب الدعوى في المده او بعد انصافه بالان هداد دعوى المد ولو كان هذا في الكساح فان كاتب الدعوى
من المراه فهداد دعوى المال عد أي حسبه عليه الزحمة حتى لها الوارعب على رجل انه روجها سائل الف وحميمانه سهاد
ها ساهدان أحدهما بالنسبة وحميمانه والاخر بالنسبة قتل الكساح حارب بالنسبة درهم وعندهما لا يصلح ولا يجوز
الكساح لان هذا دعوى العقد ولو كاتب الدعوى من الرجل المرأى لا يصلح بالاجماع لان هداد دعوى العقد ولو
كاتب الدعوى في الخلع او في الطلاق على مال او في العاق او في الصلح عن دم المعدسلي مال فان كاتب الدعوى من
الزوج او من المولى أو من القصاص يصلح لان هذا دعوى المال وان كاتب الدعوى من المراه او المعدس او القابل لا يصلح
لان هداد دعوى العقد ولو كان هذا في الكساح فان كاتب الدعوى من المكاتب لا يصلح لان هداد دعوى العقد فلا
صلح ولا يصح الكساح وان كاتب من المولى فلا يصح لان للمكاتب ان يحضره سمي سا (واما) اختلاف السهاد
في الزمان والمكان فانه شرط ان كان ذلك في الاماير لا في بيع البقول وان كان في الافاعل من الفسل والقطع والمعيص
واسا السع والطلاق والمات الكساح ونحوها مع البقول ووجه الفرق ان الافاير ما يحصل السكران فممكن
الوقوف بين السهادين لسماعه عن الافاير وما من أومكاه فلا يصح في الاحلاف السهاد في خلاف الفسل
واقطع واساء السع وع من اله ودواتسوح لان هذا لا يحصل السكران فاحلاف الزمان والمكانه باوجب
اختلاف السهادين في بيع البقول وبنما توقي ولو ادعى رجل على رجل فرض الف درهم فسد ساهدان أحدهما
على الفرض الآخر على اله ص والقصاص حص سهادهما على الفرض ولا يصح بالنسبة في ظاهر الروايه وروى
عن أبي يوسف حماده انه لا يصح سهادهما بالفرض انصافاً لا بماوا اجماعاً على السهاد بالفرض لكن الذي
سهاد بالنسبة فسح سادته ارض من في على الفرض ساهداً واحداً ولا يصح بالنسبة سهاد والقصاص حواب ظاهر
أما لان السهادين اختلاف في القصاص لا في الفرض في انصافاً على الفرض فعقبه وقوله ساهداً القصاص فسح
سهادته بالفرض فلما عموغ على فرض سادته على الفرض لان قضاء الفرض بعد الفرض كرم (واما) الذي رجح الى
المكان فواحد وهو جلس القصاص ومها الدكوره في السها بالحدود والقصاص فليس سهاد السها لما روى
عن الزهري رحمه الله انه قال سب السهم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف من بعد رضوان الله تعالى
عليهما انه لا تقبل سهاد النساء في الحدود والقصاص ولا في الحدود والقصاص ساهما على الدرر الاستفاضة بالسها
رسها النساء لا عورس سها لا من حلى على السهو والمهله وهما في العمل والفس موزب ذلك سها خلاف
سائر الاحكام لما عجم مع السها ولان حوار سهاد النساء على السدل من سها في الرجال لا بدال في باب الحدود
مع مموله كالكفالات والوكالات واما السها على الموال فانه كوره ليس بها شرط والاونه ليس بماله
بالاجماع وقيل فيها سادته النساء مع الرجال لول الله سارل وعالي في باب المدايه فاستسهد استسدى من رجالكم
فان لم يكونا رجلين فاحل وامر ان من رضون من السهاد را حلف استراطها في السها بالحقوق الى ليس
مال كالكساح والطلاق النسب قال انما سارضى الله عنهم ليس شرط وقال القاضي رضي الله عنه شرط (وجه)

قول السامعي رحمه الله - لا بد من وقوعه ضرور لان حبس حجه في باب - سدد روح لا
ضر في احوال التي ليست - لا بد من وقوعه ضرور لان حبس حجه في باب - سدد روح لا
وكذا حمل حجه فرا من قبله لا يلحق بها - (ولم) فوجه ضرور في راسه والاولى لا يحمل استسجده
ومن رحن امرا - سب - على الاعلاق لا مسجده رتالي حط من اسبدا - الساهد انص من مسا -
على الاعلاق وفسا ان بكر لم يهاد في سار لاحك الامه - لسل ر - س سدا عمر في اسبده
احرم اسامع ارذل في السبح - الرقه و سل انه انكر طسه مسكر من السجده فكرا - احاطه به على
اعوار ولا - سده رحن امرا - في اصهار اسبده من سده حطن رحن حاط انص من بها على
حس لكذب العذاه لا اتهم حمل حجه فها سار السباب لرح قصو وسبه فها الى كرا هده الحسوق
سب دليل به سبه (راما) فولهنا ضرور فلا ساهه فها مع اقتدر على سا ارذل في اب الاموال موقوفه
فلان اسبدا مقلته لا ضرور - به سب ان يصل الاونه صير حورا الله فكاتبها مقلته واحتط
في اسه اظهاى لسباده على الاحصان دل ساموا سلاه في اسبهم لسب سبط رقل وفر سرح حسي
صه الاحصان بها رحن وامرا - سدا وعبد لا غير (وجه) قول وفر رحمه الله ان اد كوره
سبط في سل اموات لا حرج على لا ظهر سبها - حل رامرا من الاحصان من حمله ارحاف العلة لا
سل وحبوب الرحم لس هوار النسل بل الزما لموصوف التملك ولا سبط الا الاحصان فكل الاحصان من
حمله العا فلا ميب بها النساء رندا وافر فلا احصان حر حوسه كانه افر بران حرج ركذا الساده تامة على
الاحصان من غير دعوى كالبها اتاه على اوما (رب) فوله سرح حل وسبدا والا به ودلائها على غير
ما هذ مع اسامعي رحمه الله واد فوله من حمله العلة الاحصان فلا اسوع في هوسر العلة فسبح اوما عده سبه
واحكم نصا الى العلة لا الى الشرط لما عرف اصول اسبدا راما الرحن ع سه بعد الاقرار فلا سبها
لا يصح الرحن ع في قول اي وسب رحمه الله لا سب في قول وفر رحمه الله وهذا حجه على وفر ولا انه فله
عدا في حسبه وحده رحمه الله فلا ان سع وسب ما اظ اسوي بدل على انه حق اسبده ونصا لا على
انه نصا السه اسو به الا ترحا ان دعوى لسب سبط في حق الامه احكاما لا في حق العدمه ساي سل
وحسد وان كان لا ضرر على سو به رحن سل ان الاحصان حقي اسه نصا الى هذا الرقب على ما رفل
اخلافات ومبا اسلا الساهد اما كل المشهود طسه مسلما حقي لا سل سبها انكر في سل التملك لان السب
فيها مبي اولاه رهوسد اتول على الله ولا لا تملك فولا ساد لمطسه رهن ساهه التملك على الكو لا
من اهل ان سبه الولاه على المسلم على الكافر اولي (واما) اكل المشهود طسه كفوا اسلا السود
هل هوسر لتول ساه به طسه هذا حط فسه دل امحاط رحن الله عهم لس سبط حقي هل سبها اهل
الدمه بمقسم على بعض سوا اسبهم ارحط عدان كوا عده ولا - سبم قول السامعي رحمه الله
سبط حقي لا سل سبها اصلا واجت حوله سبها رتالي رل لمحل اسبدا كفرن على المومس سبلا
انه سبها رتالي ان بكر لكفرن على المومس سبلا وفي قول سا عضمهم على بعض اسباب السب
للكفرن على الله من لا يحسب على التناهي السبها رانه مبي رلا العدا سبط قول السبدا راس
مانع والكفر راس التسوق وكان اولي مانع من التول (ولم) قول النبي طسه اسلا والسلا في لك الخشب ودا
فلوا عده الله وسبهم اولهم مالمسلم رطهم مالمسلم رالمسلم على المسلم سا فكندا مبي على انبي
فلما ر صبا ان بكر لدمي على المسلم ساد كالمسلم الا ان لك صار مخصوصا من عمه النسل ولا احد
مبا الى صاه محتو اهل الله فلا حمل السبها الا ان يكون لعصم على عس سبدا رلا سل الخا

الى صباه حتى يوم ماسه لا يتم اعمالها عند الله لكون ما وقع كدما باواموالهم كمالا والدليل على ان الضمان
لا يحصل الا وان يكون لعقوبتهم على بعض ساد لان هذه المعاملات محكومة فيها بهم المسلمون لا يختصرون
معاقبتهم لتحملوا حواهم فلو لم يكن لعقوبتهم على بعض ساد لضاعف حقوقهم عند الحدود ولا يكار بدع
الحاجة الى السباه بالسداد واما الآلة المذكورة فحرب السباه لاسب السباه راعا سب السباه السباه
والسباه شرط الوجوب واحكام لاسب السباه فلا يكون في قول سباه معصية على بعض اسباب السباه
للكافر على المؤمن سوا اسب ماله او احبب قتيل سباه النصراني على اليهودي واليهودي على المحمدي وقال
ابن ابي ليلى ان احبب لاهل وهذا سر سب لان الكفر وان احبب انواعه صور فهو واحد حسه
قتل سباه معصية على بعض كيف كان سدا ان يكون الساهد من اهل دار الاسلام حتى لا يصل سباه المسمان
على ادى لانه ليس من اهل دار الاسلام حسه وان كان فيها صور لانه ما دخل دار بالسكي فيها بل لعقبي
خواجهم يعود على سب فلم يكن من اهل دار الاسلام والذى من اهل دار الاسلام فاحبب الداران فلم يصل
سباه الذي عليه بالنس الذي روبا وصار حكم المسمان مع الذي في السباه كحكم الذي مع المسلم وسباه
المسمان يصل على المسمان ان احبب دارهم وماله وان احبب لاهل وسباه عدم التادم في السباه على الحدود
كلها الا عند الذي حتى لا يصل السباه عليها اذا قادم المهد الا على حد الذي بخلاف الاقرار لما عرفت في كتاب
الحدود والله تعالى اعلم ومساهام الزاحه في السباه على سرب الجزا المكني سكان ولم يحسن انهم مسر لاسي
اربع من الخبيث بهن ماله عدا عدهما وعد عند ليس شرط وهي من مسائل الحدود وقد كرهنا ان سباه
تعالى (ومها) الاصل في السباد على الحدود والقباض حتى لا يصل فيها السباه طر في السباه وهي السباه على
السباه عدا كذا الاصل فيها كتاب القاضي الى القاضي لانه في معنى السباه على السباه وعد القاضي رحمه
الله ليس شرط حتى يصل فيها السباه على السباه واجتمع على ان السباب شرط في الاموال والحقوق الخرد عنها
قتل فيها السباه على السباه وكتاب القاضي الى القاضي الا في العدا لا في عدا حسه وسجد وعدا يوسف
صل فيه اصباع على ما ذكر في كتاب ادب القاضي (وجه) قول القاضي رحمه الله ان التروع يودون السباه سابه على
الاصول فكاتب سباههم سباد الاصول معنى وسباد الاصول على الحدود والقباض معصية (ولنا) ان الحدود
والقباض مما تدرأه السباب والسباد على السباد لا يخلو عن سبه ولهذا لا يصل فيها سبادا لانه لم يكن السبه
في مهادين سب السبه والعقود بل اولى لان الشبه مما مكسب في مجلس فكان مهادنا لسب في سباد
الاصول ولان الحدود لما كانت منه على الدر اوجب لك احصائها صحيح خصوصه بل اصاب اقامها ولهذا
شرط سداد الاربعه في السباد على الزمان اطلاقا من مهادين الاحرار على عونه كره في قرحها كما عتب
الصل في المكحلة بادرانه الصدر ثم قول الكلام في السباد على السباد مع في مواضع في صورته يحصل
السباد على السباد وفي سرائل التحمل وفي صور اذا السباد على السباه وفي سرائل الادا اما صور التحمل
فلما عاربان محصر ومطولة اما السبط المختصر فهو ان قول ساهد الاصل اسبه على سبادي ان اسبه ان ثلثان على
فلان كذا او قول اسبه ان ثلثان على فلان كذا اسبه على سباه في ذلك واما المطلوب وسوان قول
ساهد الاصل اسبه ان ثلثان على فلان كذا اسبه على سبادي هدا وأمره ان سبه على سبادي هدا
فا مهاد را ماسرائل يحمل هذه السبادات ماد كراي عموم السبادات واما الذي خص بها فانواع منها الاسباد
حتى لا يصح التحمل بنفس السباد دون الاسباد حتى لو قال اسبه ان ثلثان على فلان كذا مع انسان لكن لم يصل
اسبه ان لم يصح التحمل بخلاف سائر السبادات انه يصح التحمل فيها بنفس معصية السبيل وسباع الاقرار
والانساء من غير اسباد (وجه) التروع ان التروع يسد سابه عن الاصول فلا يضمن الا بانه مهادين وذلك

من كتاب الرجوع عن الشهاد

الكتاب في هذا الكتاب في الاصل وهو موضع واحد هو شأن حكم الرجوع عن الشهاد فقول والله التوبيخ
الرجوع عن الشهاد سلقه حكما أحدهما رجوع الى مال الساهد والآخر رجوع الى نفسه اما الذي رجوع الى ماله
فهو رجوع الصمان والكلام فيه في ثلاثة مواضع في شأن سبوح رجوع الصمان وفي شأن سران الرجوع وفي شأن
دار الواجب اما الاول فثبت رجوع الصمان في هذا الباب انما في المال او النفس بالنسبة لان الصمان في السر
لا يثبت اما لا لتمام او لا لان لا يثبت الرجوع في هذا الباب فثبت رجوع الصمان فان رجوع الصمان
يعتد سبوح رجوع الصمان لا فلا وعلى هذا خرج ما اذا سئل رجل بالف وقضى القاضي بساذهما
رجعا هما نصيبان الالف لا هما المخرج عن سبوحهما بعد القضاء في ان سبوحهما وقع سبنا الى الالف
في حق المسود سبنا والتمسب الى الالف بحله المداير في حق سبنا ورجوع الصمان كالا كرا
على الالف المال وحتر المير على فارعه الترس وحو (فان قيل) لما رجعا عن سبنا هما سبنا
ان قضى القاضي لم يسبح فمن ان المدعي احد المال يصرح في قول لا يرد الى المسود عليه هل له ان
ما رجوع في سبنا طلاقا انما لان الساهد عن قصد في الرجوع في حق القاضي والمسود لوجه الاول
ان الرجوع يحمل التصديق والكذب والقضاء ما في المسود به عند دليل من حسب الظاهر وهو السبنا
السبنا في عهد القاضي فلا ينعقد السبنا ظاهر السبنا الاحوال في القضاء ما في السبنا والمدعي في يد
المدعي كما كان والآخر ان الساهد في الرجوع عن سبنا به مسم في حق المسود له فوارا ان المسود عليه عر مال او
= هل رجوع عن سبنا به فظهر كذب المدعي في دعواه فلم يصدق في الرجوع في حق المسود له للهمه اذ السبنا كما
مع قول السبنا مع فخره الرجوع عن السبنا فلم يصدق الرجوع في حقه فلم ينعقد القضاء ولا بد المدعي من يد
ومعني الهمه لا يوجب في المسود عليه فصح الرجوع في حقه الا انه لا يمكن اطهار الصحة في بعض القضاء والوصول
الى عن المسود به فظهر في الوصول الى بطلانه لحوادث كلها اذ ارجع فاصل القضاء لا يثبت لان السبنا
لا يصرح الا بالقضاء لا مع سبنا الى الالف بدونه وعلى هذا اسد اعلى رجل انه طلق امراته فبني
القاضي سبناهما ثم رجعا ان كان الطلاق بعد الدخول بان كان الزوج مبرا من الدخول لا ضمان عليهما لا بعدام
الالف لان المهر محسب عند الدخول لا سبناهما فلم ينعقد سبناهما بالطلاق فثبت السبنا بان
كان الطلاق قبل الدخول فبني القاضي نصف المهر بان كان المهر مسمى او بالتمتع بان لم يكن المهر مسمى ثم رجعا
صما للزوج لان سبناهما وان لم يوجب على الزوج سبنا المهر لسبنا كذب الواجب لان الواجب قبل
الدخول كان محملا للسقوط ما كان بالقرعة من قبلها وسبناهما بالطلاق كذا الواجب عليه في حقه
لا يحمل السقوط بعده اذ لا يفسد سبناهما وكذا الواجب والمؤكد للواجب بحله الواجب في السر
كالخرم اذ احدث صدقة رجلا في يد مح الحراء على الآخذ ورجع الآخذ ذلك على الغائب لوقوع الفعل
منه كذا الحراء الواجب على المحرم لولا دمه لا يحمل السقوط بالارسال فهو بالدخول كذا الواجب عليه فلو
المو كد منه مرة الواجب كذا احدثا على هذا اسد اعلى رجل انه اعقب عدا اوامه له وهو نكره في القاضي ثم رجعا
نصيبان في عدا اوامه لولا لا يثبت سبناهما بلقاء عليه ماله العدا والامه نصيبان ويكون ولا للمولى لان
القاضي قد عليه والولا على اعق من قبل هذا انما في بعض وهو الولاء ولا يوجب السبنا قبل له الولا
لا يسلخ عوضا لانه ليس مال واسا هو من اسباب الارث فكان هذا ابلا من عوض موجب السبنا ولو سبنا
على امر المولى ان هذه الامه ولدت منه وهو مكره في القاضي ذلك ثم رجعا فقول هذا في الاصل لا يخلو من

انما الوسيد آخر ان بالا حتمان مرحموا له على سبيل سبيل الاحتمان لان الاحتمان سرف ولو
 به الله قبل ولا محظا وفي الناسي مرحموا الله به لا بهما الله اعله ويكون في الماهلان السها مهمما له
 ان مرمها بال لاف والماله لا مثل الافرا كذا وافر اخر حاو لهذا ورحماني حل المرض اعراضا او امانس حتى
 قد عله انتمجه كافي سائر الافا رر كذا الوسيد انه وقع بدولن حيا وفي الناسي مرحموا صباه الله
 لافنا وكذا الوسيد اعله بالسرفه في عله بالتمتع فسلط به مرحموا قدر وى ان سها دس سها عدس دسا
 سلى كرم الله وجهه على رجل بالسرفه في عله بالتمتع فسلط به مرحموا الساهدان اخر مالا او ممانا السار
 هدا انه المومس فقال سدا سلى رضى الله عنه لا احد فكا على هذا واعر مكاده بدلا ولر علفا اسكنا بعد ما
 لقطب اذ بكوا كالب محسرس الضحاه ولم سكر عله احد فكان احماا ولو سيدا انه قتل ولا عمن افسى
 الله في رجل مرحموا فلهما الله عدا واعد الناسي رحمه الله عليهما القصاص وعلى هذا الخلاف اسهدا انه
 وقع بدولن (وجه) قول الناسي رحمه الله اسهدا بما وقع قتلا نسبنا لا ساسي الى رحوب القصاص وانه
 قضى الى التل فكاتب سها بما نسبنا الى السل والنسب في باب القصاص ومعنى الماسره كالا كرا على الفل
 (ولما) ان سسل ان السها ده وقع نسبنا الى التل لكن رحوب القصاص سعل التل ماسره لا نسبنا لان صان
 المذوان الوارد سلى حق العدم بعد المثل سري ولا ماله من السل ماسر و السل نسبنا خلاف الا كرا على
 التل لان اقبال هو المكر ماسر لكن سدا المكر وهو كالا له والسعل لم سعل الا كالا له على ما عرف على
 ان الل وان كان قتلا س ما هو مخصوص على خصوص الماله في ا على خصوص الترع حاج الى الدسل ر على
 هذا خرج ما اذا سهدا على ولى السسل انه عا على السل وفي الناسي مرحموا له لا صان عله سها في ظاهر الرواه
 لافهم لو حدم سها لاف المال ولا النس لان سها سها ما ماب على المومس القصاص والقصاص لس مال الا
 يرى انوا كره رحا على المومس القصاص فعندنا نسمن المكر ولو كان القصاص مالا يصمن لان المكر
 يصمن بالا كرا على لاف المال وكذا ماب وجهه القصاص وهو ماب من قصاص ماب من مرصه ذلك لا يصمن
 السب لو كان مالا اعرض السب كذا اذ ابر عى مرصه وعى ان يوسف رحمه الله سها سها الله لوى السبل لان
 سها سها ماله للس لان نس السبل يصمر مملو ك لوى السلى حق القصاص فعندنا سها سها على المولى
 صها ساوى الف دينار وعمر آف درهم فصممان رها عر سدا لا مالا سمل ان نس السبل يصمر مملو ك لوى
 السبل بل السبل له ملك التمل لا ملك المخل لان المخل مابى الملك لما علفى في مابى القصاص فلم يص سها سها
 اذ لى النس ولا لاف المال ولا نصمان ولو سيدا ان هذا الملام اس هذا الرجل والاب يحجده في الناسي
 سها سها مرحموا لا سطل النس ولا صان على الساهدان لا سدا لاف المال مهابا (واما) سراسه الرحوب
 فافوا سها ان تكون الرحوب بعد القضاء فان كان فله لا حب الصمان لما ذكرنا ان الر كى في رحوب الصمان بالسها ده
 وروع السها ده لا فولا نصرا لاف الا اذا صار حبته ولا يصرحه الا بالنصا فلا سيرا لافا لاف (ومها) مجلس
 اتقاء فلاع رحوب عذر الناسي كالا عر بالسها ده عذر حتى لو اقام المذعى عله الله على رحوب عدا لاف
 نسبه وكذا لا ين عليها انكر الرحوب الا اذا حكما عدا الناسي رحوبها عذر حتى لو اقام المذعى عله الله على رحوب عدا لاف
 اسرا رحوبها عدا الناسي فكان ممبرا (ومها) ان تكون الملب الساد حب مال حتى لو كان مسبه لا حب الصمان
 لان الاصل ان المافع غير مضموه بالا لاف عدا وعلى هذا مخرج ما اذا سهدا انه روح هدا الما الف درهم ومهر
 مالا لاف رضى سكر نصى الناسي بالكاح الف درهم مرحموا نصمان للره سالا سها سها عليها مسبه السبع
 والسبعه لست به مال حصه واسطى لحاكم الاموال مارض عدا لافاره وكذا لو اذ عدا على رجل
 انه طلبها على الف درهم وازوج سكر فسد سها دسان ففى القاصي م حاتم جميعا للروح سالا سها سها سها

[illegible]

ارحمه ان الارحمتل مساواة الى الصرب دون السهاد من لوحين احدهما ان اليهود لم يهدوا على صرب خارج
 لان الصرب الخارج عنه مستحق في احد فلا يكون الخرح مساواة الى سبائهم والآخر ان الصرب ماض
 الا ترى والسهاد سبب الله واصافه الا ترى الى الماسر اولى من اصافه الى التسبب الا انه لا صيدان على بيت المال
 لان هذا ليس حثام من الناسي لكون عطاوى بيت المال لوعقته منه ولا يصير من حبه هبدا لاسي على بيت
 المال هذا اذا رجحوا احدهما فاما اذا رجحوا واحدهم فان كان قبل التصاء حذر جمعاء عدا ابحاثا للاله وعبد
 رفر حذر ارجح حصة وجهه قوله ان كلامهم وقع سبها فدا لكال تصاب السهاد وهو عدا الاربعه واعماله
 واما بالارحوخ ولم يوجد الامن احدهم فسلب كلامه فدا حاصه بخلاف ما اذا سهد بلاه بالاربعه لم يجدون لان
 هناك تصاب السهاد لم بكل موقع كلامهم من الاخذ به (ولما) ان كلامهم لا يسر سهاد الاخر به النصا
 الا ترى انما لا يصير حصة الهه فدا لا يكون فدا لا سبها فكان سبى ان نام الخد عليهم الحسن لو حذر الى منهم
 الا انه لا سام لاحمال ان سبها حره النصا وللا يودى الى سندات السهاد فاد ارجح احدهم رال هذا
 المعنى في كلامهم فدا فوجدون وصار كالو كان اليهود من الاخذ لانه لم يجدون لموقع كلامهم فدا كذا
 هذا وان كان بعد النصا قبل الامضا بهم لم يجدون جمعاء عدا وعبد حذر ارجح حاصه وجهه قوله ان
 كلامهم وقع سبها لا تصال النصا به فدا لا سبها فدا لا سبها فدا لا سبها فدا لا سبها فدا لا سبها
 كلامه حاصه فدا فلم يسبح رجوعه في حق الساه في كلامهم سبها فلا يجدون ولما ان الامضا
 في باب الخدود من النصا بدليل ان عبي اليهود اوردتهم قبل النصا كما منع من النصا منع من الامضاء
 فكان رجوعه قبل الامضاء سبها رجوعه قبل النصا ولو رجح قبل النصا لم يجدون جمعاء بخلاف
 من ابحاثا للاله كذا اذا رجح بعد النصا قبل الامضاء وان كان بعد الامضاء فان كان الخد حذر ارجح
 ارجح حاصه بالاحتماع لان رجوعه صحيح في حصة حاصه لاسي في حق الساه فاعلمت سهاد به حاصه فدا
 فحذر حاصه وان كان الخد حذر حاصه المندوف فحذر ارجح عدا ابحاثا لافا ففر وقد مر المسألة هذا
 حكم الخد فاحكم الصبان فلا صيدان اذا كان رجوعه قبل النصا او بعد قبل الامضاء فدا واما بعد الامضاء
 فان كان الخد حذر افسا على ارجح من ارس الساط ولا من الله ان ماب عداى حصة رحمه الله عداها
 عدا ان كان رجحهم ارجح مع الله لان الاله يحفظون لانه راع الله فكان النالف سهاد به ارجح هذا اذا
 كان سهد الزوار نعمه فاما اذا كانوا ارجحهم فان افاضى هم الخد على المسود عليه عداى من
 اليهود لان الاربعه تصاب نام يحفظون الخد على المسود عليه وان امضى الخد رجح اسان صمدان مع الله ان
 ماب المرجح لان الاله فاما واسباب ارجح الحق فكان النالف سبها هم ارجح فصدانه وان لم يفسل طلبها
 ارس للصرب عداى حصة وعدها محب وقد عداى المسلة الى رجح العر من عموم السهاد سبوى
 السهاد على الزمان بعد سهاد الزور وطهر عداى الناسي فافرا لان قول الزور حاصه ليس فيها يسرى الله خد
 مندر فوجب العر لاختلاف من ابحاثا واما احتلو في كنه العر بال او حصة عليه ارجح من ر
 سهد فداى على سبوه او مسد حده ومعد الناس منه فدا هدا سهاد الزور فحذر وقال ابو يوسف
 وخد جميعا لله نعم الله صرف اسواط هذا اناب فاما اذا لم يفسل ارجح على رالك فان افسل سبها بالزور وانا
 على ذلك فام فانه يفسل بالصرب بالاحتماع احصا عمارون عن سدا نعر من الخطاب رضى الله عنه اصر ساهد
 الزور وسج وجهه لان قول الزور من اكر الكبار وليس الله فاسوى الله بال واحد مندر فحاج الى ابلغ
 الزواجر ولاى حصة رحمه الله مازوى ان سرحا كان سهد الزور ولا يفسل وكان لاسي فسادا على
 ابحاث رسول الله صلى الله عليه وسلم رضوان الله على علمهم لم يفسل انه انكر عليه مسكر ولان ان الكلام معن اقرانه

سپهر و در ماسی رقیل لایمه اسه و ایدم و ماسی لایمه رسولانه
 فصلی لایمه سه رسل راتیب لایمه و حسانه ماسی و کز
 ماسه اعی دم سرب رقیل ماسه با عمیر و حسانه سه
 جنول سه و وفای ماسی لایمه و ایدم سه و ایدم

○ ماسه و ایدم س و ایدم سابع و اوله و کتب آباء ائمه ○

سنة	سنة
١٨٢ فصل راما حكم مرارة -	٢١ في كتاب امارته
١٨٣ فصل واما انا في حق في صبح المراسم	٢١ فصل راما اسرائيل في سنة اركي بهار راج
١٨٤ فصل واما انا في صبح من المراسم	٢١ فصل امين حكا صباغ
١٨٥ فصل واما انا في حكم المراسم المسححة	٢١٦ فصل امين حكا صباغ
١٨٥ في كتاب انا في	٢١٧ فصل راما في حكم المراسم
١٨٦ فصل واما اسرائيل في سنة المراسم	٢١٨ فصل واما انا في حكم المراسم
١٨٧ فصل واما انا في حكم المراسم المسححة	٢١٨ في كتاب اوف راسد في
١٨٨ فصل راما في حكم المراسم المسححة	٢١٩ فصل راما اسرائيل في الحوار
١٨٨ فصل راما في حكم المراسم المسححة	٢٢ فصل راما في حكم المراسم
١٨٨ فصل راما في حكم المراسم المسححة	٢٢ فصل راما في حكم المراسم
١٨٨ فصل راما في حكم المراسم المسححة	٢٢١ واما انا في حكم المراسم
١٨٨ فصل راما في حكم المراسم المسححة	٢٢١ في كتاب انا في حكم المراسم
١٩٢ في كتاب انا في حكم المراسم	٢٢٢ فصل واما اسرائيل في حكم المراسم
١٩٦ في كتاب انا في حكم المراسم	٢٢ فصل واما انا في حكم المراسم
١٩٦ فصل راما في حكم المراسم	٢٢ فصل راما في حكم المراسم
١٩٧ فصل راما في حكم المراسم	٢٢٥ فصل راما في حكم المراسم
١٩٧ في كتاب انا في حكم المراسم	٢٢٧ فصل راما في حكم المراسم
١٩٧ فصل راما في حكم المراسم	٢٢٨ فصل راما في حكم المراسم
٢ في كتاب انا في حكم المراسم	٢٣ فصل واما انا في حكم المراسم
٢ فصل راما في حكم المراسم	٢٣١ فصل واما انا في حكم المراسم
٢٢ فصل واما انا في حكم المراسم	الذي في حكم المراسم
٢٣ في كتاب انا في حكم المراسم	٢٣٢ فصل راما في حكم المراسم
٢٣ فصل راما في حكم المراسم	٢٥٢ فصل راما في حكم المراسم
٢٣ فصل راما في حكم المراسم	٢٥ فصل راما في حكم المراسم
٢٥ فصل راما في حكم المراسم	٢٥٥ فصل راما في حكم المراسم
٢٥ فصل راما في حكم المراسم	٢٥٩ فصل راما في حكم المراسم
٢٦ في كتاب انا في حكم المراسم	٢٦٣ فصل راما في حكم المراسم
٢٦ فصل راما في حكم المراسم	٢٦٦ في كتاب انا في حكم المراسم
٢٧ في كتاب انا في حكم المراسم	٢٦٦ فصل راما في حكم المراسم
٢٧ فصل راما في حكم المراسم	٢٨٢ فصل راما في حكم المراسم
٢٧ فصل راما في حكم المراسم	٢٨٢ فصل راما في حكم المراسم
٢٨١ فصل راما في حكم المراسم	٢٨٣ في كتاب انا في حكم المراسم